اللاجئون في الشرق الأوسط
Refugees in the Middle East

أبحاث

المؤتمر الدوليّ الثالث: اللاجئون في الشرق الأوسط

المجتمع الدوليّ: الفُــرص والتحدّيــات

مؤتمر علميّ محكّم

تحريـــر

الدكتور فواز أيوب المومني
مدير مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسريّة

الدكتور محمد فؤاد الحوامدة
رئيس قسم المناهج وطرق التدريس
كليـــة التربيـــة

مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسريّة
جامعة اليرموك 2018

بدعم من:

أبحاث

المؤتمر الدوليّ الثالث: اللاجئون في الشرق الأوسط
المجتمع الدوليّ: الفُرص والتحدّيات

مؤتمر علميّ محكّم

تحرير

الدكتور فواز أيوب المومني
مدير مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسريّة

الدكتور محمد فؤاد الحوامدة
رئيس قسم المناهج وطرق التدريس
كلية التربية

مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسريّة
جامعـة اليرمـوك

2018

المؤتمر الدوليّ الثالث: اللاجئون في الشرق الأوسط، المجتمع الدوليّ: الفُرص والتحدّيات – تحرير- فواز أيوب المومني ومحمد فؤاد الحوامدة. إربد: جامعة اليرموك، 2018
( ) ص
ر. أ: (2018/2/680)
الواصفات: علوم اجتماعية، وإنسانية
*تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية
*يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية

الطبعة الأولى، 2018

الآراء الواردة في الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن رأي مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسريّة، وجامعة اليرموك، والجهات الداعمة للمؤتمر

مقدمة

أدت أزمات اللاجئين في الشرق الأوسط، وخاصة بعد عاصفة ما سُمّي بالربيع العربي إلى تفاقم التحديات الاقتصاديّة والأمنيّة والسياسيّة والبيئيّة وغيرها من القطاعات الخدماتيّة الأخرى؛ نتيجة لتدفق الأعداد الكبيرة من اللاجئين التي فاقت قدرات الدول المُضيفة في التعامل معها، ولا سيّما أنّ الدول محدودة الدخل هي التي تستقبل العدد الأكبر من اللاجئين. وعلى صعيد آخر، هناك دول قد حوّلت اللجوء إلى فرص، فرفدت التركيبة السكانيّة الهشة بالفئات العمريّة الشابة، وبالطاقات البشريّة والخبرات والعلماء. وفي المقابل، انتهجت دول أخرى ممّن كان لها الدور الرئيس في تفكيك دول المنطقة بتبني سياسات غسل اليد، ونأت بنفسها عن المشاركة في تقاسم أعباء اللجوء الإنسانيّ على أراضيها. وفي السياق نفسه، فقد صعّدت المشاريع الإقليميّة في المنطقة من حدّة الصراع بإطالة أمد الأزمة، وتعقيد المشهد؛ ليصبح أشدّ إيلاماً والمتمثل في التغيير الديموغرافي الممنهج وما نتج عنه من صعوبات في نزع فتيل الأزمة وإيجاد حلول دائمة في الدول التي تشهد النزاعات المسلحة.

من هنا، تأتي أهمية انعقاد هذا المؤتمر الدوليّ، وفي هذا الوقت بالذات من أجل وضع الأطر المناسبة للتنمية الشاملة من حيث إعادة إعمار الدول المتضررة من النزاعات المسلحة بجهود إقليميّة ودوليّة، وإرساء دعائم المصالحة الوطنيّة، وكذلك دعم اقتصاديات الدول التي تحملت العبء الأكبر من استضافة اللاجئين نيابة عن المجتمع الدوليّ.

أهداف المؤتمر

- تسليط الضوء على المنهج الشموليّ لإعادة إعمار الدول المتضررة من النزاعات المسلحة.
- توضيح واقع ومستقبل الأمن الإنسانيّ في إقليم مضطرب.
- توضيح التبعات المختلفة لحركات اللجوء وخاصة التبعات الأمنيّة سواء على المستوى الداخلي لكل دولة أو على مستوى المنطقة والعالم.
- الوقوف على آخر المستجدات المتعلقة بالعودة القسريّة والعودة الطوعيّة للاجئين والنازحين في ظل التحولات السياسيّة في الصراع.
- استعراض المبادرات الدوليّة لمعالجة قضايا اللاجئين.
- استعراض مخرجات مؤتمري لندن وبروكسل وأثرهما على عمالة اللاجئين السوريين والدول المُضيفة.
- استعراض فرص وإمكانيات تأهيل اللاجئين وبخاصة توفير فرص التعليم لهم.
- استعراض المشاريع الإقليميّة ودورها في التغيير الديموغرافيّ.

المحاور الرئيسة للمؤتمر

المحور الأول: إعادة الإعمار من منظور شامل.

المحور الثاني: دور المجتمع الدوليّ والمنظمات الدوليّة في إعادة إعمار الدول المتضررة من النزاعات المسلحة.

المحور الثالث: اللاجئون والتوطين.

المحور الرابع: تقييم الأوضاع الإنسانيّة في الدول المتضررة من النزاعات المسلحة.

المحور الخامس: العودة الطوعيّة والقسرية للاجئين والنازحين في ظلّ التحولات السياسيّة في دول الصراع.

المحور السادس: مخرجات مؤتمري لندن وبروكسل وأثرهما على عمالة اللاجئين السوريين في الدول المُضيفة.

المحور السابع: تسجيل اللاجئين لدى المفوضيّة السامية لشؤون اللاجئين والسلطات الرسميّة.

المحور الثامن: نظم معلومات إدارة اللاجئين.

المحور التاسع: المساعدة القانونيّة المجانيّة للاجئين.

المحور العاشر: اللاجئون والأمن القوميّ.

المحور الحادي عشر: الأزمات الإقليمية ودورها في بروز أزمة اللاجئين (سورية، العراق، اليمن، ليبيا).

المحور الثاني عشر: المشاريع الإقليميّة ودورها في التغيير الديموغرافيّ.

اللجنة التحضيريّة للمؤتمر:

الدكتور فواز أيوب المومني/ مدير مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسريّة	رئيسًا
الدكتور خلف الطاهات/ نائب عميد كلية الصحافة والإعلام	عضوًا
الدكتور محمد فؤاد الحوامدة/ رئيس قسم المناهج وطرق التدريس- كلية التربية	عضوًا
الدكتور موفق العتوم/ مدير دائرة العلاقات الخارجية والمشاريع الدوليّة	عضوًا
الدكتور محمد عبدالهادي الزبيدي/ رئيس قسم الجودة	عضوًا
الدكتورة أنجاد المحاسنة/ رئيس قسم الترجمة	عضوًا
الدكتور عماد الطوالبة/ مدير دائرة النشاط الثقافي والفني	عضوًا
الدكتور احمد العرود/ مساعد مدير مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسريّة	عضوًا

اللجنة العلميّة للمؤتمر:

الأستاذ الدكتور نظام بركات/ كلية الآداب	رئيسًا
الدكتور فواز أيوب المومني/ مدير مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسريّة	مقررًا
الأستاذ الدكتور هنري ذياب/ جامعة لوند- السويد	عضوًا
الأستاذ الدكتور عبد المجيد الشناق /الجامعة الأردنية / الأردن	عضوًا
الأستاذ الدكتور محمد محافظة /الجامعة الهاشمية / الأردن	عضوًا
الدكتور محمد فؤاد الحوامدة /رئيس قسم المناهج وطرق التدريس/ اليرموك	عضوًا
الدكتور خلف الطاهات / نائب عميد كلية الاعلام/ اليرموك	عضوًا
الدكتور ديمة الربضي /كلية الاقتصاد والعلوم الادارية / اليرموك	عضوًا
الدكتور أحمد زقيبة /كلية القانون / اليرموك	عضوًا
الدكتور نبيل العتوم /جامعة البلقاء التطبيقية / الأردن	عضوًا
الدكتور حيدر فريحات /وحدة التطوير التكنولوجي "الاسكوا" / لبنان	عضوًا
الدكتور سارة العراسي /جامعة الزيتونة / الأردن	عضوًا
الدكتور نبيل العبيدي /كلية الكتاب الجامعة / العراق	عضوًا
الدكتور مفلح الجراح /كلية الشريعة والدراسات الاسلامية / اليرموك	عضوًا

اللجنة الاستشارية للمؤتمر:

الدكتور فواز أيوب المومني /مدير مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسريّة	رئيساً ومقرراً
الدكتور صالح الكيلاني/ منسق شؤون اللاجئين / وزارة الداخلية	عضوًا
السيدة فوزية استيتية/ مساعد ضابط الحماية/ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين	عضوًا
الدكتورة بيان عبد الحق /المدير الأكاديمي/ برنامج اللاجئين للصحة والعمل الانساني/ مؤسسة التعلم العالمية	عضوًا

فهرس المحتويات

أولاً- البحوث باللغة العربيّة

البحث	الصفحة
مسألةُ اللاجئين بينَ المواثيق الدوليّة والواقع السياسي-اللاجئين السوريين أُنموذجاً/ هادي الشيب	1
اللاجئون بين الواقع والقانون/ صالح الكيلاني	19
أثر الهجرة القسرية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن/ صدقي حمدان ومها دواس	33
أثر اللاجئين السوريين على سوق العقار في الأردن/ منال خضير	45
أزمة اللجوء السورية: تحديات العودة الطوعية للاجئين في بلد اللجوء الأردن/ جمانة أبو رمان	63
آثار النزاعات المسلحة على الأوضاع الإنسانية للاجئين في الشرق الأوسط (دراسة نظرية تحليلية وصفية من منظور القانون الدولي الإنساني) أبكر أحمد ومعاذ خير الله	81
دور المملكة الأردنية الهاشمية في دعم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين/ ناصر حمودة	101
إستراتجية تفكيك الإرهاب وأثارها على أزمة اللاجئين عالميا (سوريا نموذجا) وعلى الدول المستضيفة (الأردن نموذجا)/ هشام المحاورة	121
اللجوء السوري وأثره على الأمن المجتمعي من وجهة نظر الإخصائيين الاجتماعيين في مخيم الزعتري/ راية المهيرات ولبنى العضايلة	145
مستقبل اللاجئين السوريين في الأردن/ أحمد المنسي ومحمد محافظة	171
تقييم أثر تدفق اللاجئين على المكاسب الاقتصادية للفرصة السكانية (حالة المملكة الأردنية الهاشمية)/ عبد الحليم جبران	187
التحديات التي تواجه طلبة الجامعة السوريين اللاجئين في المخيمات الأردنية ودور الجامعات في دعمهم من وجهة نظرهم رضا المواضية واشرف شقدان ومحمد العزاوي وعبد السلام الجعافرة	213
توجهات السياسة الإيرانية وانعكاساتها على التكامل الديموغرافي والوطني في دول المشرق العربي (دراسة حالة العراق، سوريا، اليمن) وصفي عقيل	223
تحديات تسجيل طالبي اللجوء فاقدي الوثائق الثبوتية المملكة الأردنية الهاشمية نموذجا/ سارة العراسي وأحمد المهيرات	241

دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق اللاجئين والدفاع عنهم دراسة تطبيقية على عينة من اللاجئين داخل المملكة الأردنية الهاشمية محمود النعيمات	253
التحديات التي تواجه اللاجئين من دولة جنوب السودان في السودان (ولاية النيل الابيض محليتي الجبلين والسلام)/ شيماء موسي	265
التجربة المغربية في تدبير سياسة الهجرة واللجوء/ عبد الرحمن شحشي	281
المشكلات الاجتماعية والنفسية والتربوية للنساء النازحات في العراق دراسة ميدانية في مخيمات بغداد والانبار وصلاح الدين أسماء رشيد وأركان خطاب	295
حقوق اللاجئين وآليات حمايتهم/ نبيل العبيدي واسراء نوري	325
أثر التحالف الأمريكي الأوربي على اللاجئين في عالم البحر المتوسط عزة زهران	343
أزمة اللاجئين في أوروبا: بناء مقاربة سوسيو-بوليتكية "الإسلاموفوبيا وحرب جبهة اليمين المتطرف"/ حنان جعفر	371
اللاجئون الفلسطينيون في سورية والتغريبة الثانية/ عبير قطناني	389

ثانيًا- البحوث باللغة الإنجليزيّة

THE COST OF KINDNESS Assessing the Effects of Syrian Refugees on Jordanian Labor Markets Sarah Winton	**405**
The Use of Social Media by NGOs to Promote Social Resilience: The Case of Syrian Crisis Asma Jdaitawi, Victoria Uren and Oscar Rodriguez-Espindola	**425**
The Refugees' Reproductive crisis A Comprehensive review 'Alakyaz Anais' Ohan Assadorian	**439**
Refugees and Muslims from the Perspective of the Catholic Church in the Country Untouched by the Migration Crisis KONRAD PEDZIWIATR	**449**
Mental Health amongst Child Syrian Refugees living in Jordan's Host Community Bettina Boehm	**467**
Regulating Syrian Refugees Access to Employment Through National and International Integrated Response MAHA KATTAA	**477**

مسألةُ اللاجئين بينَ المواثيق الدوليّة والواقع السياسي-اللاجئين السوريين أُنموذجاً

أ. هادي الشيب
الجامعة العربية الأمريكية- فلسطين

الملخص

تبحث هذه الدراسة بمسألة حساسة في حقل العلاقات الدولية، وهي مسألة اللاجئين ومدى فاعليّة كل من وسائل منظمات المجتمع الدولي والهيئات العالمية في إدارة هذه الأزمة. خاصة بأنّ للنزوح القسريّ من الوطن العربي وإليه وضمنه تاريخاً طويلاً. وتعددت الأسباب في القرنين العشرين والحادي والعشرين، التي تتضمن المفاعيل الاستعماريّة الاستيطانيّة، كما في حالة طرد الفلسطينيين من أرضهم، وسياقات مرحلة ما بعد الاستعمار مثل اللاجئين الصحراويين الأكراد، والحرب الأهلية مثل اللاجئين السوريين وأوضاع الصراع وما بعد الصراع مثل اللاجئين العراقيين. وللتعرُّف على مدى دور المنظمات والهيئات في حل هذه المسألة، تطرح الدراسة الإشكال التالي: ما دور مؤسسات المجتمع الدولي والمنظمات الدولية في إيجاد حل قانوني فعلي لملف اللاجئين السوريين؟ وتكمن أهمية قضية اللاجئين الفلسطينيين في كونها من القضايا التي لم تُحَل حتى الآن بالرغم من وجود قوانين دوليّة تحمي اللاجئ وتفرض عودتهُ إلى وطنه. إلا أن هذا لا يُطبَّق على اللاجئ الفلسطيني بالأخص. إضافةً إلى أن مسألة اللاجئين السوريين وما تحمله من تعقيدات أمنيّة عند الغرب وعدم قدرتهم على إيجاد حل لها مع احتدام الأزمة داخل سوريا. هذا ما يقودنا لمحاولة فهم هذه القضية وفك ميكانزماتها. بالمقاربة المنهجيّة المتمثلة في المنهج التاريخي و المقاربة النيوليبرالية و مقاربة الأمن الإنساني. وفي هذه المقاربات توصلت الدراسة إلى أنَّ تدخُّل المنظمات الدوليّة اقتصر على قضايا اللجوء لكلا الدولتين من خلال العمل الإغاثي والذي يتمحور في تقديم المساعدات الإنسانيّة عبر المنظمات غير الحكوميّة أو الدول المُستقبلِة والتي بدورها تعاني عجزاً اقتصادياً تجاه مواطنيها.
الكلمات المفتاحية: اللاجئين، النزوح، المنظمات الدوليّة، التهجير القسري، المسألة السورية.

Abstract

The issue of refugees between international conventions and the political reality - Syrian refugees a model

The study seeks for a sensitive issue in international relations field ,namely the issue of refugees and the effectiveness of both the ways of the international society organizations ,and the global committees to manage this crisis .Especially there is a long history of the forced displacement from Arab world and force displacement to the Arab world .The causes of forced displacement in the twentieth and twenty-first centuries varied and included colonial experiences as in the case of Palestinians expelled from their territory, postcolonial contexts such as Sahrawi and Kurdish refugees , civil war (Lebanese refugees), and conflict and post -conflict situations (Iraqi refugees). To identify the extent of the role of organizations and committees to resolve this issue, the study raises the following issue: How is the seriousness and the pursuit of the international community and international organizations to find a real and legal solution of Syrian refugees file? The importance of the Palestinian refugees issue being one of the unresolved issues until now , despite there are international laws that protect the refugee and imposes return to his homeland , but this doesn't apply to the Palestinian refugee particularly .In addition to the Syrian refugees issue and their attendant security complexities in the West and their inability to find a solution with the intensification of crisis in Syria and

this is what leads us trying to understand this issue and solve its details. Approach methodology of the historical method and approach of neoliberalism and human security approach.

The study concluded that the intervention of international organizations was limited in asylum issues to both countries on relief work which focus on the provision of humanitarian aid through the non-governmental organizations or receiving countries which in turn suffer economically deficit towards its citizens.

Keywords: refugees, migration, international organizations, forced displacement, the Syrian issue.

مقدمة:

إذا كان من الثابت تاريخيّاً أن للحروب أثارٌ خطيرة ونتائج بالغة السوء، فإنّه مما لا شك فيه أن ما ينجُم عنها من خسائر بشريّة هو أخطرها على الإطلاق، ومن المعلوم أن الخسائر البشرية لا تقتصر فقط على القتلى والجرحى والمعاقين وإنما تمتد أيضاً لتشمل اللاجئين والمهجّرين و النازحين والمطرودين من ديارهم والمحرومين من حق العودة إلى وطنهم، ويتحوّلون فجأة من مواطنين في بلادهم إلى لاجئين في أركان العالم.

لذا تُعدُّ مسألة اللاجئين في العالم من أكثر القضايا المعروضة على المجتمع الدولي تعقيداً، حيث أنّ هناك أكثر من30 مليون لاجئ في العالم اليوم يحتاجون إلى الرعاية والملاذ الآمن والاستقرار، فضلاً عن حاجاتهم إلى الخدمات الإنسانيّة الأخرى.

إن أخطر موجات اللاجئين في العالم كانت في المنطقة العربية نتاج المفاعيل الاستعمارية الاستيطانية. بدايةً باللاجئين الفلسطينيين بعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1948 ،ثم تعاقبها موجات لجوء في الوطن العربي للشعوب العربية كالعراق بعد الاحتلال الأمريكي البريطاني لها عام 2003. وفي سياقات مرحلة ما بعد الاستعمار (مثل اللاجئين الصحراويين والأكراد)، إضافة الى أوضاع الصراع وما بعد الصراع ، مثل اللاجئين العراقيين، لتأتي ثورات الربيع العربي والحروب الأهلية مثل اللاجئين اللبنانيين، واللاجئين السوريين .

وإلى جانب تجارب النزوح الداخلي، شهدت المنطقة العربية أيضاً عمليات متقاطعة لنزوح قسريّ وتوطين قسريّ لسكان رُحّل وبدو تُشكّل الحركة والترحال عنصرين محوريين في حياتهم ومعيشتهم.

وتُعدُّ مسألة اللاجئين الفلسطينيين من المسائل التي لم تُحلّ حتى وقتنا هذا، فقلّما شهدت العلاقات الدوليّة وعالمنا الحديث أن تقوم أقليّة غاشمة من المحاربين الغرباء بطرد أكثريّة من المواطنين من بلادهم وموطنهم الأصلي؛ فلقد أدّت المجازر المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني إبان الاحتلال الإسرائيلي، إلى تهجير نصف مجموع الشعب الفلسطيني مما أدى إلى تغَيُّر في الديموغرافيا للشعب الفلسطيني، وهكذا كلما اتسعت رقعة إسرائيل كلما هجّرت أُناس جدد من مناطقهم إلى القرى المجاورة ومن ثم إلى البلدان القريبة كالأردن وسوريا ولبنان وباقي دول العالم في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي ظل صمت أمميّ كبير لما يحدث منذ عام 1948وحتى يومنا هذا ترفض إسرائيل حق عودتهم وترفض القرارات الأمميّة الصادرة بشأن اللاجئين. وبقيت هذه القرارات في أدراج مكاتب هيئة الأمم.

سوريا نموذج آخر للاجئين مع اختلاف المعطيات المسببة لهذا اللجوء، فلقد واكبت سوريا ثورات الربيع العربي حيث خرج الشعب السوري مناهضاً للظلم والاستبداد الذي يعانيه من قبل نظامه، هذا الأخير قابل موجة الانتفاضة بحملة أمنيّة شرسة أدّت إلى قتل الآلاف وتشريد المئات من هذا الشعب الذي حاول الهرب من البراميل المتفجرة والصواريخ من مدينة إلى أخرى، إلى أن ضاق به العيش في بلاده فاختار الذهاب إلى دول الإقليم المجاورة كالأردن وتركيا.

لم تكن تركيا سوى نقطة عبور لآلاف اللاجئين نحو دول أوروبا، فظهرت قوارب الموت بعرض المتوسط نحو اليونان ومن ثم إلى ألمانيا وباقي الدول الأوروبية، باحثن بذلك عن عيشٍ كريم لهم ولأبنائهم فكانت النتيجة إما الموت أو الوصول إلى بلدان وحجزهم في نقاط معينة دون السماح لهم بمواصلة اللجوء كما يحصل الآن لهؤلاء اللاجئين في اليونان وانتظارهم للسلطات المقدونية لقبول عبورهم.

هذه الدراسة تحاول إلقاء الضوء على مسألة حساسة في العلاقات الدوليّة تتمثل بمسألة اللاجئين ومدى فاعلية كل من وسائل منظمات المجتمع الدولي والهيئات العالمية في إدارة هذه الأزمة.

1. أهمية الدراسة:

يكتسب موضوع مسألة اللاجئين السوريين أهمية انطلاقاً من:

- مسألة اللاجئين السورين وما تحمله من تعقيدات أمنيّة عند الغرب وعدم قدرتهم على إيجاد حل لها مع احتدام الأزمة داخل سوريا وهذا ما يقودنا إلى محاولة فهم هذه القضية وفك ميكانزماتها.

2. إشكالية الدراسة:

يعاني حقل العلاقات الدولية من صعوبة إيجاد حلول لما يعانيه العالم من أزمات تعصف بين الحين والآخر، ودول تعاني من أزمات أدت إلى تهجير البعض من بلدانهم، تحاول الدراسة دراسة أُطُر وحلول لمعالجة ملف اللاجئين والسبل القانونية والسياسية لإيجاد حل جذري لها.

لذا نطرح الإشكال التالي: **ما هو دور المجتمع الدولي والمنظمات الدولية في إيجاد حل قانوني فعلي لملف اللاجئين السوريين؟**

وقد تمحورت الدراسة حول هذه الإشكالية بغية تحقيق هدفين:

هدف نظري: تهدف الإشكالية إلى التأسيس النظري لملف اللاجئين السوريين والمستويات التحليلية التي يدور فيها.

هدف عملي: البحث عن ماهية ملف اللاجئين وما يعانوه خارج أوطانهم ومدى إسهامات المنظمات الدولية في إيجاد حل قانوني وواقعي لهم يمكّنهم من العودة إلى بلادهم.

وضمن هذا الإشكال يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما أهمية قضية اللاجئين في العلاقات الدولية؟

2- إلى أي مدى سَعَت المنظمات الدولية إلى تدويل قضية اللاجئين السوريين والضغط على المجتمع الدولي لعودتهم؟

3. فرضيات الدراسة:

سنحاول الإجابة **على** الإشكالية الرئيسية والفرعية من خلال الفرضيات التالية:

- سعت هيئة الأمم المتحدة لاتخاذ قرارات عدّة فيما يخص ملف اللاجئين، لكن عدم الإجماع في الموافقة على هذه القرارات وتنفيذها حال بينها وبين تطبيقها على أرض الواقع.
- يعاني أغلب اللاجئين السوريين في البلدان العربية و الغربية من عدم القدرة على توفير مطالبهم الأساسية من مأكل ومشرب وملبس وتعليم.

4. المقاربـــة المنهجية:

إن طبيعة الإطار النظري والمنهجي لهذه الدراسة يتطلب الإعتماد على عدّة مناهج لكون الظاهرة السياسيّة والاجتماعيّة عموماً ظاهرة معقدة، مركّبة ومتعددة الأبعاد والمتغيرات، لذا فقد اعتمدت الدراسة على عدة مناهج منها:

- المنهج التاريخي: وهو أحد مناهج البحث العلمي الذي يُعبِّر عن الطريقة التاريخيّة التي تعمل على تفسير الظاهرة والحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة، والتنبّؤ بما سيكون عليه المستقبل، فالمنهج التاريخي يضطلع بدور حيوي وأصيل في ميدان الدراسات والبحوث العلمية.

- منهج دراسة حالة: كوننا سندرس ملف اللاجئين في الشرق الأوسط وسنخصصه للاجئين السوريين لذا تتطلب الدراسة استخدام هذا المنهج.

- مقاربة الأمن الإنساني: تَعتَبِر هذه المقاربة الإنسان الفرد وحدة تحليل أساسية، تجنّد إمكانيات القوة اللينة (التغير البنيوي) لتطوير التنمية البشرية بدلاً من القوة الصلبة، ففشلها يسمح باللجوء لدور الفواعل غير الدولاتية لحماية الأمن الإنساني كون الدول أصبحت مصدر تهديد لأفرادها.

- الدولة الفاشلة: تعد هذه المقاربة نقلة نوعيّة في مجال الدراسات الإثنيّة بتحليلها لأسباب تنامي هذه الظاهرة، مثل غياب شرعيّة الأنظمة السياسيّة وهشاشة اقتصادها، وعدم تطبيق القانون وإلزام الأفراد به، وعجز الدول عن احتواء مطالب الشعوب.

5. التقسيم الهيكلي للدراسة:

المحور الأول: مفهوم قضيّة اللجوء واللاجئين في المواثيق الدولية.

المحور الثاني: واقع ملف اللاجئين السوريين.

المحور الثالث: تَدَخُّل المنظمات الدوليّة لإيجاد حل قانوني وسياسي لقضايا اللجوء في سوريا.

المحور الأول: مفهوم قضية اللجوء واللاجئين في المواثيق الدولية.

1- تعريف اللاجئ

هناك العديد من التعريفات للّاجئ بشكل عام، مع اختلاف طبيعة الجهة التي أصدرتها.

من هذه التعريفات:

اللاجئ لغة" : من لَجَأ :لجَأ إلى الشيء والمكان يلجَأُ لجْأً ولجوءاً، ويقال ألجَأت فلانًا إلى الشيء إذا حصنته في ملجأ، وألجأهُ إلى الشيء :اضطره إليه".[1] واللاجئ" :الذي هرب من بلاده لأمر سياسي أو غيره ولجأ إلى بلاد سواها".[2]

اللاجئ في اتفاقية جنيف : عام 1951 صاغت هيئة الأمم المتحدة من خلال اتفاقية جنيف تعريفًا للّاجئ على أنه ":كل شخص يوجد _ نتيجة أحداث وقعت قبل كانون الثاني سنة1951 بسبب خوف لهُ ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو جنسه أو دينه أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية _ خارج البلد الذي يحمل جنسيته ولا يستطيع أو لا يرغب بحماية ذلك البلد بسبب الخوف. أو كل مَن لا جنسيّة له وهو خارج بلده السابق ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد".[3]

اللاجئ في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية :ورد تعريف اللاجئ في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية لسنة (1969) في المادة (1) الفقرة (2) على أنّهُ " كل شخص أُرغِم على مغادرة موطنه الأصلي بحثًا عن ملاذ في مكان آخر خارج وطنه المنشأ أو الأصل، وذلك نتيجة عدوان خارجي أو احتلال أو غزو أجنبي أو أحداث خطره تهدد السلامة العامة في جزء من وطنه أو كله" .[4]

- **الفرق بين اللجوء والنزوح:**

ظهر هذا المصطلح السياسي على إثر الهجرة الثانية التي تعرّض لها الفلسطينيون بعد حرب 1967، وأطلق عليهم هذا التعبير لتمييزهم عن الذين هُجِّروا خلال سنوات 1946-1948، وهناك من أصبح منهم لاجئاً ونازحاً، فمنهم من كان مقيماً في أراضي 1948 وهاجر للإقامة في أراضي 1967، واضطروا بعد عام 1967 للهجرة الجديدة، ومنهم من اضطُرَّ للنزوح من القرى والمناطق الحدوديّة إلى مناطق داخليّة.

وقدمت الأدبيات التعريف التالي للنازحين، علماً أن القرارات والمواثيق الدوليّة لم تتطرق للنازحين في أيٍّ منها، أما التعريف فهو:(المواطنون الذين شُرّدوا من أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة القتال عام 1967، وهم من غير لاجئي 1948، ولم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم بعد العام 1967".[5]

على ضوء المحاولات السابقة لتعريف" اللاجئين"، ونظرًا لأهمية موضوع الدراسة وخصوصيّته، فإن التعريف الذي تتبناه الدراسة هو تعريف اللاجئين الفلسطينيين في قرار194 الصادر عن الجمعية

---

[1] لسان العرب، www.kl28.com

[2] المنجد في اللغة والأعلام، ط 28 ، بيروت، دار المشرق، ص 24 1960.

[3] المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، تعريف اللاجئ والنازح الفلسطيني في إطار حق العودة، على الموقعwww.malaf.info

[4] زريق، إيليا، اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، ط1 ، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ص ، 11-13).1997

[5] سامر، عبده عقر ورق، جامعة النجاح الوطنية، تعريف اللاجئين الفلسطينيين، البرنامج الأكاديمي لدراسات الهجرة القسرية. 2006 https://www-old.najah.edu/ar/page/3510

العامة للأمم المتحدة؛ لأنه الأكثر شمولاً من غيره من التعريفات الواردة، مع العلم أنّ القرار لا يُغطي مفهوم اللاجئين بشكل واضح ومحدد.

ثانيا: تفسير المواثيق والمعاهدات الدولية لمسألة اللجوء.

1- الاتفاقيات الدوليّة المتعلقة بحماية اللاجئين في إطار القانون الدولي للّاجئين: تبنت الدول اتفاقية دولية لحماية اللاجئين سنة 1951 وأهم ما تضمنته الاتفاقية، ما جاء النصُّ عليه في مادتها الأولى فقرة أ – 1 – 2 فيما يتعلق بمفهوم اللاجئ حيث عرَّفت اللاجئ بقولها: " لأغراض هذه الاتفاقية، تنطبق لفظة "لاجئ "على:

2- كل شخص اعتُبِرَ لاجئاً بمقتضى ترتيبات 12 أيار/مايو 1926 و30 حزيران/يونيو 1928، أو بمقتضى اتفاقيتي 28 تشرين الأول/أكتوبر 1933 و10 شباط /فبراير 1938 وبروتوكول 14 أيلول/سبتمبر 1939، أو بمقتضى دستور "المنظمة الدولية للاجئين."ولا يحول ما اتخذته المنظمة الدولية للاجئين أثناء ولايتها من مقررات بعدم الأهليّة لصفة اللاجئ دون منح هذه الصفة لمن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذا الفرع. كل شخص يوجد، بنتيجة أحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني/يناير 1951، وبسبب خوف لهما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامتها لمعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد. فإذا كان الشخص يحمل أكثر من جنسية، تعني عبارة "بلد جنسيته "كلاً من البلدان التي يحمل جنسيتها، ولا يعتبر محروماً من حماية بلد جنسيته، إذا كان، دون أي سبب مقبول يستند إلى خوف له ما يبرره، لم يطلب الاستدلال بحماية واحد من البلدان التي يحمل جنسيتها".[1]

والمعروف على نص المادة، أنها جعلت الحماية التي تكفلها للاجئين مقتصرة فقط على اللاجئين الذين كانوا ضحيّة أحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني/يناير 1951،[2] أي أنها اتفاقية مقيدة من حيث الزمان وهذا ما جعل المجتمع الدولي يلجأ إلى إبرام بروتوكول إضافي لهذه الاتفاقية ليتم تجاوز البعد الزمني، وذلك في البروتوكول الخاص باللاجئين الصادر عن الأمم المتحدة عام 1967، واعتُبِرَ اللاجئ كل من يستوفي باقي الشروط بعيداً عن التاريخ، حيث نص في مادته 1 على أنه: "

---

1 المادة الأولى فقرة ألف 1 – 2 من اتفاقية 1951 المتعلقة بحماية اللاجئين. متحصل عليه من: http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/StatusOfRefugees.aspx

[2] جاءت هذه الاتفاقية على خلفية الحرب العالمية الثانية وما خلفته من ويلات ودمار وتشتت، لذا صيغت لامتصاص آثار الحرب وبالرغم من دوليتها إلا أنها تعد خاصة بشعوب محددة "أوروبية" لذلك جاء التعريف وفقا لمفاهيم أوروبية، علاوة على أن النص يقتصر على بعد زمني واضح للجوء "قبل الأول من يناير 1951م، فاللاجئ بعد هذا التاريخ لا تشمله الاتفاقية.

1- تتعهد الدول الأطراف في هذا البروتوكول بتطبيق المواد 2 إلى 34 من الاتفاقية على اللاجئين الذين يرد تعريفهم فيما يلي.
2- لغرض هذا البروتوكول تعني لفظة "لاجئ" باستثناء حالة تطبيق الفقرة الثالثة من هذه المادة، كل شخص ينطبق عليه التعريف الوارد في المادة 1 من الاتفاقية كما لو لم ترد في الفقرة (2) من الفرع ألف منها الكلمات "نتيجة أحداث وقعت قبل أول كانون الثاني/يناير 1951" وكلمات "بنتيجة مثل هذه الأحداث."
3- "تطبق الدول الأطراف هذا البروتوكول دون أي حصر جغرافي باستثناء أن الإعلانات الصادرة عن الدول التي هي بالفعل أطراف في الاتفاقية ووفقاً للفقرة الفرعيّة (1) (أ) من المادة(1) (ب) من الاتفاقية تبقى سارية المفعول في ظل هذا البروتوكول ما لم يكن قد وسع نطاقها وفقاً للفقرة (2) من المادة 1 باء من الاتفاقية المذكورة".[1]

وبناء عليه، يمكن القول أنّ أحكام الاتفاقية والبروتوكول المذكورين أعلاه وتعريفهما لا يتطابقان على حالات اللجوء المعاصرة، خاصة اللاجئين السورين، حيث ترتكز أساساً على "الاضطهاد" كسبب رئيسي مباشر للّجوء، ومن هنا فإنّ تعريف الاتفاقيات الدوليّة لمن هو اللاجئ، يقصي الملايين من اللاجئين في العالم الذين لم يتعرضوا بشكل شخصي للاضطهاد.

ومن هنا يُطرَح التساؤل، ما هي أحكام حماية اللاجئين في إطار الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بذلك؟ وكيف يمكن للمهاجرين السوريين الاستفادة من هذه الأحكام بما يضمن لهم الحماية اللازمة بمقتضى أحكام القانون الدولي للاجئين؟

ثالثا: الاتفاقيات الإقليمية وحماية اللاجئين:

أ- الاتفاقيات العربية:

تنص المادة 28 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان على أنه: " لكل شخص الحق في طلب اللجوء السياسي إلى بلد آخر هرباً من الاضطهاد ولا ينتفع بهذا الحق من يجري تتبُعهُ من أجل جريمة تهم الحق العام ولا يجوز تسليم اللاجئين السياسيين".[2]

والملاحَظ من نص هذه المادة أنها منعت تسليم اللاجئين السياسيين، وهو ما يعتبر برأينا خطوة مهمة في قضية تسليم اللاجئين السياسيين.

ب- الاتفاقيات الإفريقية:

توسع اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا -اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية للاجئين الصادرة بتاريخ 10 أيلول 1969 -نطاق تعريف اللاجئ

[1] المادة الأولى من البروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين لسنة 1967.متحصل عليه من: https://www1.umn.edu/humanrts/arab/b083.html

[2] المادة 28 من الميثاق العربي لحقوق الانسان.متحصل عليه من: http://www1.umn.edu/humanrts/arab/a003-2.html

ليشمل الأشخاص الذين أُرغموا على مغادرة بلدانهم بسبب "العدوان الخارجي، أو الاحتلال أو السيطرة الأجنبية أو الأحداث التي تخل بالنظام العام بشكل خطير".[1]

ج- الاتفاقيات الأوروبية:

ركز ميثاق أوروبا في تعريفه على" أولئك الذين لا يستطيعون ولا يودّون لأسباب شتى العودة إلى وطنهم الأصلي". كما وقدمت المواثيق الأوروبية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بخصوص اللاجئين، وصف أكثر دقة وشموليّة لمفهوم اللاجئ عمّا سواها من الاتفاقيات آنفة الذكر والمعاهدات الإقليمية، فنَصَّ القرار رقم 14 لسنة 1967، على حق اللجوء للأفراد المعرَّضين لخطر الاضطهاد والتعسف، وأشار الاتفاق الأوروبي 1980 إلى تحمل تبعات اللجوء. كذلك توصية 1984 بغرض الحماية للمستوفين لشروط معاهدة جنيف، وألزمت معاهدة "دبلن" لسنة 1990 أي دولة عضو في الاتحاد تُعد مسؤولة عن النظر في طلب حق اللجوء عندما يرغب الشخص بذلك إلى دولة أو أكثر من دول الاتحاد الأوروبي[2]، ويُلاحَظ أن صفة اللاجئ في المواثيق الأوروبية جاءت أكثر شموليّة من توصيفات الاتفاقيات الدولية، إلا أنها أيضاً لم تعطي تعريف خاص بمصطلح اللاجئ وتعاملت مع اللفظ بعموميته.

د- الاتفاقيات الأمريكية:

وقد واجه مجتمع أمريكا اللاتينية هذه المعضلة قبل المجتمع الأوروبي منذ عام 1889 في "اتفاقية مونتفيديو" وهي أول وثيقة إقليمية تتناول اللجوء ثم تلاها "معاهدة كاراكاس" عام 1954 عن حق اللجوء الدبلوماسي والإقليمي، ثم تبعها "إعلان قرطاج" عام 1984 ويُعرَف "إعلان قرطاج" اللاجئ على النحو التالي :" أن الأشخاص الفارّين من بلادهم بسبب تهديد حياتهم أو أمنهم أو حريتهم، بسبب أعمال العنف أو عدوان خارجي أو نزاعات داخلية أو خرق عام لحقوق الإنسان، أو أية ظروف أخرى أخلّت بشدة بالنظام العام في بلادهم" ويُلاحَظ من خلال قراءة هذا النص، أنّه يتحدث عن أشخاص هاربين من أوطانهم بسبب عنف أو عدوان، ولكن يبقى إعلان قرطاج وثيقة غير ملزمة لا تتمتع بنفس درجة الإلزام بالنسبة للوثائق السابقة بالمعنى القانوني، وذلك على الرغم من أهميته في هذا المجال، ووفقاً للتحليل السابق فإنّ الإطار القانوني على المستوى الإقليمي لحماية اللاجئين كان أكثر توسعاً في حمايته لهذه الفئة منه على المستوى الدولي، وذلك بنِسَبٍ متفاوتة حسب التعريفات المقدَّمة لتعريف اللاجئ إقليمياً، وذلك على النحو التالي":[3]

1- هروب الأشخاص وبحثهم عن ملجأ، بسبب الحرب والعدوان الخارجي.

---

[1] شريف السيد علي، " اللاجئون ومبدأ عدم الإعادة القسرية"، منظمة العفو الدولية، المجلة الالكترونية، العدد 21، على الموقع الالكتروني:
http://www.amnestymena.org/ar/magazine، 2016/03/24.

[2] " اللاجئ/اللاجئون في الاتفاقيات الدولية"، على الموقع الالكتروني:http://www.safsaf.org/، 2016/03/22

[3] الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 2015.2016 استجابة للازمة السورية،متحصل عليه من:
http://www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2014/11/3RP-Regional-Overview-Arabic.pdf

2- اضطرار أشخاص إلى ترك دولتهم بالجنسية، أو بالإقامة المعتادة، بسبب خوف من خطر مؤكد.
3- الخوف من الاضطهاد بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو الرأي.
4- الفقر والمجاعات والأمراض والكوارث الطبيعية.

المُلاحَظ من الاتفاقيات الإقليمية المنظمة لمسألة اللجوء سواء كان تنظيمها لهذه المسألة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أنها توسعت أكثر من الاتفاقيات الدولية في إطار القانون الدولي للاجئين.

المحور الثاني: واقع مسألة اللاجئين السوريين.

مسألة اللاجئين السوريين

تمتلك سوريا خصائص تميزها عن كثير من دول الجوار، وتجعلها مختلفة عن كل الدول العربية من حيث طبيعة النظام، والخصائص الجيوسياسية، والعلاقات والتحالفات الإقليمية والدولية، وخلفيتها التاريخية. حيث تعتبر سوريا بلد مقاوم، مناهض للسياسات الأمريكية الغربية في المنطقة، وكانت سياستها الخارجية تحظى باحترام وتقدير كبيرين، فكثير ما وقفت مناصرة وداعمة للمقاومة اللبنانية والفلسطينية ومؤيدة لمنظمات عراقية تقاوم المشروع الأمريكي.

عمل النظام السوري على تحصين نفسه من خلال شبكة علاقات وثيقة تربطه مع قوى مؤثرة جداً مثل روسيا والصين وإيران وحزب الله، وداخلياً من خلال سحق المعارضة، وإفقار البلد سياسياً واقتصادياً، بجعلها رهينة لعائلة واحدة، كل هذا جعل النُخَب السياسية الحاكمة تعتقد أنها ستكون بمنأى كبير عن كل ما تعرضت له الدول العربية.

لكن ما حدث على أرض الواقع كان مغايراً جداً، فشهدت الأراضي السورية ثورة شعبية بدأت بمظاهرات انطلقت في فبراير/شباط 2011 ضد القمع والفساد وكبت الحريات،ثم امتدت وأصبحت على نطاق جماهيري واسع، وفي الشهر التالي ردّت السلطات السورية عليها بحملة قمع وحشية. ومنذ ذلك الحين قُبِضَ على عدة آلاف من معارضين الحكومة وثلثهم لقوا حتفهم وتعرض العديد منهم للتعذيب وسوء المعاملة، وأصبح آلاف الأشخاص ضحايا للاختفاء القسري، وفي سياق النزاع المسلح، ارتكبت القوات الحكومية والمليشيات المؤيدة للحكومة، التي يطلق عليها اسم "الشبيحة"، جرائم حرب وغيرها من الانتهاكات. وقد استخدمت القنابل غير الموجهة التي تُلقَى من الجو والمدفعية والأسلحة الكيميائية والصواريخ البالستية والذخائر العنقودية المحظورة دولياً ضد السكان المدنيين في المدن والقرى. وفي ظل حالة الصراع الداخلية المستمرة، حصدت مئات الآلاف من الأرواح، وأدت الى أزمة إنسانية هائلة، وكذلك أزمة لجوء عابرة للمتوسط الأوروبي".[1]

وبات يشكل الوضع الإنساني في سوريا تحدياً كبيراً، حيث بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة ولشؤون اللاجئين في 2016 أكثر من 407 مليون

[1] أزمة الهجرة السورية تشكيل نموذج تنموي لما بعد النزاع، منتدى الاقتصاديين العرب.
http://www.economistes-arabes.org/fr/

لاجئ، منهم 2.1 مليون لاجئ مسجلين بالأردن والعراق ولبنان ومصر. وأكثر من 28 ألف لاجئ بدول شمال إفريقيا، حيث تتحمل المنطقة العربية العبء الأكبر لهذه الأزمة.

كما تشكل النساء والأطفال ثلاثة أرباع عدد اللاجئين السوريين. في ذات الوقت يُقدَّر عدد النازحين داخلياً الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية ب 7.6 مليون سوري. كما أن هنالك 897.645 شخص سوري طالب بالحصول على حق اللجوء في أوروبا في الفترة ما بين 2011-2015".[1]

"والجدير بالذكر أن أحداث العنف في سوريا لم تكن نتائجها محصورة في إفراز لاجئين سوريين جدد.فقد كان هناك فلسطينيون وعراقيون ممن اتخذوا من سوريا ملجأ لهم قبل اندلاع أحداث العنف فيها عام 2011. وقد واجه هؤلاء اللاجئين إجراءات مختلفة لدرجة وصلت لإغلاق الحدود أمامهم، وعزلهم في مخيمات خاصة فيهم بعيدة عن اللاجئين من أصل سوري".[2]

1- معاناة اللاجئ السوري في الدول المستقبلة:

كما ذكرنا سابقاً أن الدول الإقليمية هي الدول الأولى التي استقبلت كماً هائلاً من اللاجئين، وسنحاول في هذا المحور معرفة حجم المعاناة من ناحية الحقوق الإنسانية التي كفلتها قوانين اللاجئ في جنيف1951م.

أ- أوضاع اللاجئين في دولة الأردن

الأردن من الدول التي كانت الملاذ الأول لعديد من اللاجئين السوريين، فقد وصل إليها103488ألف لاجئ مسجل، لكنه يُعتقَد أن هناك أعداد أضخم من هذا العدد في الأردن لم يتم إحصاؤها بعد، حيث أعلنت الحكومة الأردنية أنَّ ما نسبته 65% من اللاجئين يعيشون في المناطق الحضرية والباقي في المعسكرات التي أعدتها الحكومة الأردنية كمخيم الزعتري.ورغم الأعباء الاقتصادية والأمنية التي فرضها تدفق مئات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى عدد من محافظات الأردن، إلا أنَّ تداعيات الأزمة لا تقتصر على الجوانب السلبية. إذ أن قطاعات واسعة من الاقتصاد الوطني استفادت بشكل مباشر أو غير مباشر من تزايد الطلب على السلع والخدمات التجارية، فضلاً عن تدفق المساعدات الخارجية من الدول المانحة في شكل غير مسبوق.

ويستضيف الأردن ما يتجاوز المليون ونصف المليون سوري. تم استيعاب أقل من نصفهم في عدد من مخيمات اللاجئين في محافظات الشمال على نفقة الأمم المتحدة والدول المانحة، فيما تعيش غالبيتهم بإمكاناتهم المالية الخاصة وفي الوقت الذي يشكل فيه اللاجئين عبئاً على الموارد الاقتصادية – بحسب وجهة

[1] التقارير والبيانات المختلفة المنشورة على موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. www.unhcr.org

[2] منظمة العفو الدولية،" قيود متزايدة وظروف قاسية"،ص 20، http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=5278edcf4

نظر الحكومة – إضافة إلى تعرض البنى التحتية والمصادر الطبيعية لضغوط متزايدة، إلا أنّ ممثلو قطاعات تجارية وصناعية أردنية يَرونَ فرصاً للاستفادة على صعيد الاقتصاد في إطار مجتمعاتهم المحلية".[1]

وأظهرت إحصاءات رسمية صادرة عن إدارة شؤون المخيمات التابعة لوزارة الداخلية أنّ عدد السوريين الموجودين في الأردن قبل الأزمة وبعدها يبلغ قرابة مليون و700 ألف شخص، منهم 750 ألف سوري كانوا موجودين في المملكة قبل الأزمة بتاريخ 15 آذار (مارس) 2011.

وأشار إلى أنّ هذه الأعداد تشمل المسجلين في مخيمات الزعتري ومريجيب الفهود والرمثا، موضحاً أنّ صفة اللاجئ تنطبق على كل من يحمل بطاقة المفوضيّة الساميّة التابعة للأمم المتحدة والتي تتولى حمايته والمحافظة على حقوقه لحين عودته الطوعية إلى بلاده التي خرج منها طالباً اللجوء بسبب الحرب والمعاملة غير الإنسانية التي يواجهها في وطنه.وحددت المفوضية في الأردن ثلاث مراكز لتسجيل اللاجئين السوريين فقط، وتشمل عمان وإربد ومخيم الزعتري وهذه المراكز المعتمدة التي تقوم بالإشراف على منح بطاقة اللاجئ والتي تخوله الاستفادة من خدمات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وتتكفل بتقديم الحماية المدنية والحقوقية له في البلد الذي لجأ إليه ودون أي تعرض للمساءلة القانونية إلا في حالات قيامه بأعمال تتعارض مع التعليمات والأنظمة المعمول بها في الأردن.وبحسب دراسات محايدة، تبلغ كلفة استضافة اللاجئ الواحد حوالي 2500 دينار سنوياً تتحمل الأمم المتحدة والدول المانحة الجزء الأكبر منها".[2]

ب- اللاجئون السوريون في لبنان

إن نسبة عابري الحدود اللبنانية بدون أوراق رسمية يشكل 26% والعابرين بطرق رسمية 73.4% ،أما الجرحى والمصابين فتقدر نسبتهم 0.5% من اللاجئين إلى لبنان".[3]يبلغ الرقم التقريبي لعدد اللاجئين السوريين في لبنان نحو80800 ألف لاجئ.

ويتواجد في منطقة طرابلس أبو سمرة حوالي 67% من اللاجئين تتكفل بهم جمعية الإرشاد والإصلاح من ناحية الإغاثة والمأكل والمشرب والملبس والمفوضية العليا الخاصة بشؤون اللاجئين وبعض الجمعيات الأهلية".[4] أما في منطقة عرسال يتواجد حوالي 1300عائلة، وأغلب الوافدين إليها حسب المفوضية دخلوا بطرق غير شرعية وأغلبهم من ريف القصير لمحافظة حمص وريف دمشق المحاذي لعرسال وحسب وصف أغلب اللاجئين لهذه المنطقة أن مشقة الطريق من سورية إلى عرسال يشكل العقبة الكبيرة في هرب الناس إذ يستغرق الطريق حوالي 14ساعة مشياً على الأقدام، إضافة إلى أن أغلب الجرحى يصلون وهم بغاية السوء وتتولّى البلدية كافة المهام الإغاثية بالتعاون مع الجماعة الإسلامية والمكتب النرويجي لشؤون اللاجئين".[5]

---

[1] معاذ فريحات،أزمة اللاجئين السوريين في الأردن-مخاطر وفرص-،متحصل عليه من: http://governance.arij.net

[2] معاذ فريحات، المرجع السابق.

[3] ناصر الغزالي، تقرير النازحون واللاجئون السوريون في (لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر)، (د.م.ن): مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية،ص28،متحصل عليه من: www.achr.eu/raport%20syria.pdf

[4] ناصر الغزالي، المرجع السابق،ص31.

[5] ناصر الغزالي، المرجع السابق،ص32-33.

إن أغلب الدول التي استقبلت اللاجئين قدّمت بعض الخدمات والتي ما زالت ناقصة ومحبطِة في بعض الأحيان ويتم التعامل معهم على المستوى القانوني بطرق مختلفة، فالغلاء الفاحش لأسعار المواد الأوليّة كالحليب والسكر وبعض المنتجات الغذائية صعّبت من واقع حال اللاجئين في المناطق العربية وأيضاً المخيمات التي لا تقيهم حرّ شمس الصيف ولا أمطار ورياح الشتاء فهم يعانون وضع كارثي بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

ج- اللاجئون السوريون في تركيا

حسب تصريح المفوضيّة العليا لشؤون اللاجئين في تركيا،قدّرت الحكومة التركية أعداد اللاجئين هناك والذين يتلقون مساعدات من الحكومة التركية ب 93.500لاجئ إضافة إلى عدة الآلاف لا يعيشون ضمن المخيمات التي خُصِّصَت لهم، حيث قدرت ب13مخيم وهي:مخيم اوفة، مخيم كلس، مخيم غازي عنتاب،مخيم قرمان مرعش مخيم الإصلاحية، مخيم بخشين1،مخيم بخشين2، مخيم بيلاداغي1 ،مخيم بيلاداغي2،مخيم التتوز،مخيم العثمانية،مخيم كوفتشي،مخيم ادي يمان.

هذه المعسكرات تختلف ومنتشرة في الجنوب التركي ونمط الاختلاف هنا في الطبيعة الجغرافية لكل منطقة متواجدة فيها هذه المعسكرات والرعاية الصحية والتعليمية كذلك بالإضافة إلى نوعية اللاجئين.

كما يوجد 3 مخيمات جديدة في الحدود التركية السورية يمكن أن تعتبر منطقة الحرم الحدودي بين تركيا وسوريا من الطرف الشمالي الغربي بالقرب من معبر باب الهوى وكل من قرية أطمة وقاح الحدوديتان.

فمخيم أطمة على سبيل المثال يقطنه حوالي 4 آلاف شخص يسكنون خيم عشوائية قام اللاجئين بجلبها معهم أو من تبرعات السكان، تتميز هذه الخيم بنقص كبير في التهيئة، فأغلبها بدون تدفئة وأخرى ينام فيها السكان على التراب أو حصير جلبوه معهم. بالإضافة إلى أنها لا تقيهم حر الصيف أو برد الشتاء، ومن حيث المستلزمات الغذائية تقوم بعض المنظمات وبشكل أساسي منظمة الاي ها ها التركية بتأمين مستلزمات اللاجئين وبعض المتبرعين لكنها في شكل يوم بيوم أي غير مستمرة.

حسب مشاهدات من دخلوا لمخيمات اللاجئين بتركيا فهناك بعض الملاحظات الواجب ذكرها وهي[1]:

- إن معظم قاطني المخيمات هم من منطقة إدلب و حلب وريف اللاذقية هربوا من ويلات الحرب وم من الطبقات المتوسطة من مزارعين وعمال، ولا تتوفر جل الحاجيات الأساسية لهم في المخيم من مأكل ومشرب وتعليم وصحة.
- اللاجئين غير متواجدين في المخيمات فهم يقطنون بعض المدن القريبة من الحدود وآخرين

بمناطق بعيدة مثل إسطنبول وأزمير.

[1] Olszewski, Paweł, Artur Wróblewski, and Daria Orzechowska. "New Global Challenges Revolutions, migration, world order."p17

د- اللاجئون السوريون في العراق:

العراق بلد حدودي مع سوريا وبالرغم أن دولة العراق لم توقِّع على اتفاقية اللاجئين 1951 ولا يوجد توضيحات لإجراء اللجوء، إلا أنَّها استقبلت كماً كبيراً من اللاجئين بداية الأزمة السورية. فبحسب المفوضيّة العليا لشؤون اللاجئين فإنَّه يتواجد بها33704 لاجئ ، وقدَّرت المفوضيّة وجود 28000لاجيء بإقليم كردستان في العراق، بالإضافة إلى وجود آخرين بمدينة الأنبار وبغداد ،ومنذ بداية موجة اللجوء إلى العراق تم إجراء تشكيل مجموعات عمل فرعية لتنسيق الجهود والاستجابة والمساعدة للاجئين السوريين بناءً على ما تم الاتفاق عليه بين وكالات الأمم المتحدة مع الدوائر الرسمية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية بتاريخ 31مايو/أيار 2012. حيث تم الاتفاق على كيفية توزيع المعونات الإغاثيه وتأمين المخيمات والمشرب والملبس والصرف الصحي".[1]

المحور الثالث: تدخُّل المنظمات الدولية لإيجاد حل قانوني وسياسي لقضايا اللجوء في سوريا.

من خلال ما تم عرضه لا بدَّ من الوقوف عند ما تم التنصيص له في القانون الدولي الخاص بحقوق اللاجئين وما يتم في الواقع في الدول المستضيفة مع عجز دولي في تقديم يد المعونة للدول المستضيفة والتي تعاني من أزمات خانقة حيث لابدَّ لنا أن نعلم أنَّ حق اللاجئين في أي دولة هو:

- ضمان الأمن لهم.
- عدم ترحيلهم.
- إتاحة المساعدات الإنسانية لهم وخصوصاً للشريحة الضعيفة منهم كالنساء والأطفال والشيوخ.
- عدم معاقبتهم بتهمة الدخول غير الشرعي لأراضي الدول المستقبلة.
- السماح لهم بالإقامة المؤقتة وبظروف معيشية مقبولة.

على ضوء ما سبق سنحاول عرض التدخلات التي قامت بها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية للحدّ من مسألة اللجوء في الآتي:

التدخل لحل قضايا اللاجئين السوريين:

"قام مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان بعمل استبيان عن الوضع القانوني والإغاثي والصحي للاجئين السوريين بالبلدان التي تم ذكرها سالفاً، وتوصَّل الاستبيان لعدة نتائج من أهمها"[2]:

- عدم شمول اللاجئين السوريين لكافة مواقع الإيواء في الدول المضيفة لاتفاقية 1951 والبروتوكول 1967 لأسباب عدة من أهمها عدم توقيع هذه الدول على الاتفاقية أو الانتقائية كما في تركيا.

[1] Taha, P. H. Traumatic experiences among Iraqi internally displaced persons and Syrian refugees.p.p11-13

[2] ناصر الغزالي، مرجع سابق، ص 69-70.

- عدم وجود لجان قانونية توضّح للاجئ وضعه القانوني داخل الدولة المستقبلة.
- تقديم الدعم اللوجستي والعسكري من بعض الدول مثل (تركيا ولبنان) لبعض الجماعات المسلحة مما يخالف القانون والعلاقات بين الدول، إضافة إلى تسهيل العبور لبعض الأفراد يرى فيها النظام السوري وبعض الدول الأوروبية أنها إرهابية الذي يناقض كافة المواثيق الناظمة لهذا الشأن".[1]
- ظهور أعراض التذمر والاكتئاب وسط اللاجئين بسبب طول الأزمة وأيضاً بفعل الظروف السيئة التي يعيشون فيها.
- انتشار التشرد بين الأطفال في الدول المضيفة وهذا خارق لحقوق الطفل حيث يتم استغلالهم في بعض البلدان كالأردن في عمالة الأطفال.
- ما يلاحَظ في كل مخيمات اللاجئين في هذه البلدان نقص حاد في مستلزمات المساعدات الطارئة للشريحة الضعيفة وعدم كفايتها وتذبذبها في بعض الأحيان.

"كما ينبغي مواجهة الأزمات والحاجة إلى مواصلة التخفيف من الأخطار المتصلة بالعنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع ضد النساء والفتيات والرجال، وستواصل هذه اللجنة تحقيق الأمن لهذه الفئات المستهدفة في الدول المضيفة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني".[2]

عملت الدول المستقبلة على جملة من الجهود لمساعدة اللاجئين فضلاً عن تدخل بعض المنظمات الغير حكومية؛ فعلى الصعيد الإغاثي تعمل الحكومة التركية على توزيع الحصص الغذائية على اللاجئين في المخيمات، وهي عبارة عن المواد الغذائية الأساسية من شاي وسكر ورز وسمن وغيره، وفي بعض المخيمات مثل كلس توزع عليهم بعض المبالغ المالية العينية لشراء الحاجيات الخاصة والتي تقدر ب 200 ليرة للعائلة كما ويقوم الهلال الأحمر التركي بتوزيع الإغاثات على اللاجئين وبعض المنظمات غير الحكومية كمنظمة الاي ها ها التركية.

النتائج:

1- أحكام الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية وتعريفهما للاجئ لا يتطابقان مع حالات اللجوء المعاصرة، خاصة اللاجئين السوريين، حيث يرتكز الأول على عامل ذاتي يتمثل بالخوف من الاضطهاد، في حين أنّ اللاجئ السوري اضطر للجوء إلى الدول المضيفة لأسباب تتعلق بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت بحقه، وعلى رأسها أعمال الطرد والمجازر التي دفعته إلى الرحيل، الأمر الذي أدى إلى تحويل معظم الشعب السوري إلى لاجئين، ومن هنا فان تعريف الاتفاقيات الدولية لمن هو اللاجئ، يقصي الملايين من اللاجئين في العالم الذين لم يتعرضوا بشكل شخصي للاضطهاد.

[1] الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 2015.2016 استجابة للازمة السورية، مرجع سابق، ص10.

[2] Knox, S. E. (2017). How they see it: young women's views on early marriage in a post-conflict setting. Reproductive health matters, 25(sup1), 96-106.

2- إن مشكلة اللاجئين السوريين، يصعب مواجهتها من قبل دولة ما أو منظمة أو جهة واحدة منفصلة، وبالتالي يجب على جميع المنخرطين والمعنيين تقوية أوجه الشراكة والتعاون في هذا الشأن بالإضافة إلى فهم أوضح لأدوارهم وتفعيل مبدأ اقتسام التبعات على المستوى الدولي.

3- من جانب آخر يجب أن تُلزِم الدول نفسها بإنشاء نُظُم للجوء من شأنها أن تحدد وعلى نحو مسؤول من حقوق والتزامات اللاجئين وواجبات وحقوق الدولة المضيفة .

4- تعاني الدول العربية المستضيفة مثل الأردن من شح شديد في الموارد وفي كافة القطاعات، وما انفك يتعامل معه عن طريق توفير البحث في موارد غير تقليدية حيث أضافت موجات اللاجئين القادمين من البلدان المجاورة، وآخرهم اللاجئون من الجمهورية العربية السورية، عبئاً أكبر على النقص الموجود أصلاً في هذه الموارد، وقد وضع التدفق المتزايد على الأردن ضغطاً هائلاً على جميع القطاعات، لكن التدابير المتخذة من قبل المجتمع الدولي إلى الآن لم تكن كافية.

5- إن الأزمة السورية تعتبر أكثر عمقاً من مواضيع الإغاثة والاحتياجات الأولية، فالدول المستضيفة بحاجة إلى "تطوير" جميع القطاعات التي تستضيف اللاجئين السوريين فالتدخلات الإنمائية طويلة الأجل تهدف إلى تحقيق الاستقرار وانتعاش الاقتصاد وبناء القدرة على تكيف المجتمعات العربية المضيفة وذلك للمساعدة على الصمود في وجه آثار الأزمة السورية الممتدة في ظل إخفاق المجتمع الدولي في حل أزمة اللجوء السوري.

6- اللجوء يؤثر سلباً على المجتمعات المحلية المضيفة لأسباب كثيرة منها تعقيد الموقف الدولي تجاه الأزمة السورية وما ترتب على ذلك من إخفاق في إيجاد حلول سياسية للأزمة السورية واستمرار موجات اللجوء إلى دول الجوار مما سبب ضغط على إمكانات وموارد وخدمات هذه الدول الأمر الذي يحتّم الوقوف بكل الإمكانات والقدرات والخبرات لمواجهة آثار هذه الأزمة وفق رؤيا واضحة المعالم طويلة الأمد.

7- اقتصر تدخل المنظمات الدولية في قضايا اللاجئين السوريين على العمل الإغاثي حيث تتمحور في تقديم المساعدات الإنسانية عبر المنظمات غير الحكومية أو الدول المستقبلة والتي بدورها تعاني عجزاً اقتصادياً تجاه مواطنيها.

التوصيات:

1. الوصول إلى تسوية سياسية للأزمة السورية؛ لأنها تمثل حلاً ناجعاً لأزمة اللاجئين السوريين، فهي تعالج جذور الأزمة، لكن من الواضح أن منطق التسوية لا زال غائباً، وليس هناك أفق لحل سياسي ينهي معاناة السوريين ككل، بل ترفد الحرب الأهلية المتصاعدة حركة اللجوء مزيد من الأرقام، ولكن معالجة جزئية قد تلعب دوراً في تخفيف حدة الأزمة لاسيّما في الدول المضيفة ومنها إقامة مناطق عازلة، أو مناطق حظر طيران على الحدود وتكون تحت الحماية الدولية، بحيث تكون مراكز استقبال النازحين، وكذلك مراكز لعودة اللاجئين الذين يعانون من أوضاع صعبة.

2. هناك حاجة ماسة إلى تعديل تعريف مفهوم اللاجئ في المعاهدات الدولية باعتبار أنه لم يعالج قضية اللاجئ السوري من وجهة نظر حقوق الإنسان، إنما تطرق لها من وجهة عملية أسهمت في التمييز بين لاجئ وآخر دون أي مبرر قانوني.
3. معالجة أزمة التمويل، وتأتي في سياق المهام العاجلة التي تقع على عاتق المجتمع الدولي وعلى المؤسسات الدولية غير الحكومية، وذلك حتى تتمكن الدول المضيفة من تحمل الأعباء المتزايدة لحركة اللجوء المتصاعدة والتي تبدو بلا أفق قريب للحل، وقد أعلنت الأمم المتحدة مؤخراً أن هناك حاجة لتوفير أكثر من مليار دولار، قبل نهاية العام 2016 من أجل تلبية الضرورات الملحة للاجئين السوريين، وأن المبالغ المتاحة لهذا الغرض لا تغطي أكثر من 30%، الأمر الذي يعني أن المعاناة ستبقى، كما أن الأمم المتحدة قد دعت الجهات المانحة لتمويل برنامج إنمائي للاجئين السوريين بقيمة 3.74 مليار دولار تنفذ في الدول المستقبلة الأردن، تركيا، لبنان، مصر، لكنها لم تحصل حتى العام 2015 سوى على نحو1.1 مليار دولار.
4. تحسين شروط المعيشة في الدول المستقبلة للاجئين السوريين، وتخفيف حدّة الإجراءات من جانب بعض الدول لاستقبال مزيد من اللاجئين، وذلك بهدف رفع المعاناة عن اللاجئين من ناحية، وتخفيف العبء عن الدول الرئيسية المستضيفة من جهة ثانية.
5. تنشيط العمل على الساحة الدولية، عبر البرلمانات والأحزاب والقوى السياسية والمنظمات غير الحكومية لتشكيل لجان تضامن مع حقوق اللاجئين، وتشكيل لجان دعم لمخيمات اللاجئين السوريين في النواحي الاقتصادية والصحية والتعليمية والاجتماعية لتعزيز موقفها وصمودها.

قائمة المراجع:

1. أزمة الهجرة السورية تشكيل نموذج تنموي لما بعد النزاع.، منتدى الاقتصاديين العرب.-www.economistes-arabes.org
2. التقارير والبيانات المختلفة المنشورة على موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. www.unhcr.org
3. الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 2015.2016 استجابة للازمة السورية.
4. اللاجئ/اللاجئون في الاتفاقيات الدولية"، على الموقع الالكتروني:http://www.safsaf.org/، 2016/03/22
5. المادة الأولى فقرة ألف 1 – 2 من اتفاقية 1951 المتعلقة بحماية اللاجئين. متحصل عليه من http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/StatusOfRefugees.aspx
6. المادة الأولى من البروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين لسنة 1967.متحصل عليه من https://www1.umn.edu/humanrts/arab/b083.html:
7. المادة 28 من الميثاق العربي لحقوق الانسان.متحصل عليه من:http://www1.umn.edu/humanrts/arab/a003-2.html
8. المنجد في اللغة والأعلام، ط 28 ، بيروت، دار المشرق، ص24 1960.
9. إيلان بابيه، التطهير العرقي في فلسطين(2007)، ترجمة احمد خليفة، طبعة 1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
10. تحذيرمن وضع اللاجئين السورين بالأردن، متحصل عليه من: http://www.aljazeera.net/news/presstour
11. شريف السيد علي، " اللاجئون ومبدأ عدم الإعادة القسرية"، منظمة العفو الدولية، المجلة الالكترونية، العدد 21، على الموقع الالكتروني: http://www.amnestymena.org/ar/magazine، 2016/03/24.

12. صالح، محسن، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008،ط1، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008.
13. لسان العرب،(192 : 1 =?http://www.kl28.com/lesanalarab_r.php
14. ليا موريسون، استضعاف اللاجئين الفلسطينيين-السوريين، نشرة لهجرة القسرية،http://www.fmreview.org/sites/fmr/files/FMRdownloads/ar/syria/morrison.pdf.
15. مركز بديل، نشرة إعلامية اليوم العالمي للاجئين 20 يونيو، 2009، فلسطين.
16. معاذ فريحات،أزمة اللاجئين السوريين في الأردن-مخاطر وفرص-،متحصل عليه من: http://governance.arij.net/blog
17. منظمة العفو الدولية،" قيود متزايدة وظروف قاسية"،ص 20، http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=5278edcf4
18. ناصر الغزالي، تقرير النازحون واللاجئون السوريون في (لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر)،(د.م.ن):مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، متحصل عليه من :*www.achr.eu/raport%20syria.pdf*

مراجع اللغة الإنجليزية:

1. http://www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2014/11/3RP-Regional-Overview-Arabic.pdf
2. Knox, S. E. (2017). How they see it: young women's views on early marriage in a post-conflict setting. Reproductive health matters, 25(sup1), 96-106 .
3. Olszewski, Paweł, Artur Wróblewski, and Daria Orzechowska. "New Global Challenges Revolutions, migration, world order."
4. Ray Jureidini, «Are Contract Migrant Domestic Workers Trafficked, (2010)
5. Salman abu sitta, Palestinian right to return (London: the Palestinian return center, 1999.
6. Taha, P. H(2016). Traumatic experiences among Iraqi internally displaced persons and Syrian refugees.

اللاجئـــون بين الواقـــع والـقانون

د . صالح الكيلاني
وزارة الداخلية الاردنية

الملخص

مساحة كبيره تفصل بين مسألة اللاجئين ببعدها النظري وفق التشريعات الوطنية والدولية والروئ الانسانية من ناحية وبين التطبيقات العملية للتعاطي مع اللازمة ببعدها العملياتي من ناحية اخرى الامر الذي تسبب بوجود بون واسع بين الواقع والقانون وبين ما هو كائن فعليا وبين ما يقال او ما يجب ان يكون.

عمدت هذه الدراسة الى محاولة استقصاء الحقيقة من خلال تتبع استعراض حكاية اللجوء ومتابعة تطور النظرة العالمية للاجئين في العصر الحديث - ما بعد الحرب العالمية الثانية – وتوصيف الاختلاف في النظرة ما بين كونهم فرصة وشركاء في التنمية يجب التسابق لاستقطابهم او انهم عقبات واعباء يوجبون التغافل عنهم وانكار وجودهم .

تم تناول المسألة السورية كنموذج للعلاقات الدولية في التعاطي مع قضايا اللجوء، حيث انه وبعد سبعة اعوام عجاف من عمر الازمة ومحاورات طويلة لم تثمر سوى قرارات بالانتقال في الحوار من مكان الى اخر ف من فينا الى جنيف واليوم في سوتشي وما زالت ادوات السياسة الدولية عقيمه وغير قادره على علاج نزيف الشعب السوري الذي يقطر بشرا بلا مأوى وجثث بلا شواهد .

ان حالة الايدز السياسي الذي تعيشها العلاقات الدولية في ظل المسألة السورية وتأثرها باي حدث بشكل سلبي واجهاض كل محاولات العلاج والتسوية هو دليل جديد على الاثار السلبية المتفاقمة حيث تراجعت المسألة السورية ببعدها الانساني من كونها قد كانت صفحة الغلاف على اجندة المجتمع الدولي الى ان باتت مجرد بند صغير تحت عنوان ما يستجد من اعمال وقد لا يتسع لها الوقت او الزمان .

خلال عامي 2015 و2016 شهدت اوروبا مراجعات حقيقة لسياساتها تجاه اللاجئين وكادت بعد حادثة الطفل ايلان والجثث على شواطئها، كادت ان تعيد البعد الانساني كاحد مكونات سياساتها الخارجية الامر الذي سرعان ما تراجعت عنه وعمدت الى اجراء مراجعات الى اتفاقيات دبلن باتجاه اكثر تشدداً نحو الانغلاق والعودة الى مربع المصالح الوطنية اولاً وباتت مسألة اللجوء احدى المواد والمكونات الرئيسية على البرامج الانتخابية والتي اسهمت بدورها بصعود اليمين المتطرف سواء في القارة العجوز او في الولايات المتحدة الامريكية الامر الذي اختتم باللادارة الامريكية الجديدة التى انتهجت الميكافيلية الصريحة في التعاطي مع قضايا اللجوء .

Abstract

Huge space separates the issue of refugees with its theoretical dimension in accordance with national and international legislation and humanitarian vision on the one hand, and practical applications to deal with the need for its operational dimension on the other, which caused a wide gap between reality and law and between what is actually and what is said Or what it should be.

The Syrian issue was dealt with as a model for international relations in dealing with asylum issues. After seven years of stagnation and long discussions, only decisions were made to move the dialogue from one place to another, from Vienna to Geneva and today in Sochi, International politics is futile and unable to

treat the bleeding of the Syrian people, which is dripping homeless people and bodies without tag names .

The political AIDS in the international relations under the Syrian issue and its impact on any event negatively and aborting all attempts at treatment and settlement is a new evidence of the negative effects worsened where the Syrian issue has decreased its human dimension of being the cover page on the agenda of the international community to It is just a small item that is going through what is new and may not have time or time.

During 2015 and 2016, Europe witnessed a real review of its policies towards the refugees, and almost after the incident of the child Ilan and the dead bodies on its beaches, it almost returned the human dimension as one of the components of its foreign policy, which pleased what they retracted and conducted a review of the Dublin agreements towards a more rigid towards And the return to the square of national interests first and became the issue of asylum one of the main components and components on the electoral programs, which contributed to the rise of the extreme right both in the old continent or in the United States of America, which ended with the new US administration that followed obvious Machiavellian in dealing with asylum and migration issues .

مقدمة:

مسألة اللجوء في العالم ليست مقتصره على اي قيد زمني او جغرافي فلا يمكن تأطيرها ضمن حقبة زمنية محددة او منطقة من العالم فهي مسألة عابرة للزمن والجغراقيا.

من هنا فان الحديث عن الحركات البشرية منذ فجر التاريخ سواء في اطار الهجرة او اللجوء وصولاً الى عصرنا الحاضر تؤكد انها احدى السنن الكونية القديمة الحديثة المعاصرة والباقية المستمرة، ولكن الفارق بين الامس واليوم في موضوع الهجرة واللجوء يكمن في كيفية النظر والتعامل مع الظاهرة وذلك باعتبارها ازمة وتحدي يطغى عليها الطابع السلبي، ام انها فرصه وحاله ايجابية لابد من استثمارها واقتناص ما قد يتمخض عنها من آثار ايجابية.

من هنا سوف نحاول من خلال هذه الورقة الاطلال على اللجوء في عصرنا الحديث والوقوف عند بعض المحطات الفارقة في تاريخ اللاجئين والتي شكلت اضاءات من شانها تمكيننا من الوقوف على حقيقة الظاهرة باطارها التشريعي من ناحية والواقعي التنفيذي من ناحية اخرى عسانا نتعرف على المساحة الفاصلة بين الواقع والقانون في مسائل اللاجئون وما هو كائن وما يجب ان يكون.

المبحث الأول - اللاجئــون الفرصة الـسكانية ام العقبة الانمائية ؟

المطلب الأول: الخلفية التاريخية

اللجوء، ازمة القرن الحادي والعشرون كيف تقرأ وكيف تدرس وتبحث ومن اين تعالج وما انعكاساتها واثارها على شكل العلاقة بين الشمال والجنوب.

لطالما كان اللاجئون بعيد الحرب العالمية الثانية موضع ترحيب حيث كانت الدول الاوروبية تعمل على استقطابهم وتوفر لهم كافة الاجواء والمتطلبات والاحتياجات في سبيل التنافس مع الدول الاخرى للاستحواذ على الحصة الاكبر من اللاجئين خصوصاً في اوروبا وبعد ان كان العالم الجديد

(الولايات المتحدة) قد فتحت ابوابها وارسلت سفنها للسواحل الاوروبية للراغبين بالهجرة غرباً لتدخل حلبة المنافسة على اللاجئين مع الدول الاوروبية التي تعاني من نقص العمالة والقوى البشرية المطلوبة لاعادة اعمار اوروبا المدمرة بعد الحرب.

أولاً :- الاجئون من والى اوروبا

جاءت اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين[1] لتشكل حجر الزاوية والاطار التشريعي الدولي الناظم لشؤون اللاجئين وتوفير الحماية القانونية لهم لغايات تنظيم تقاسمهم وتأطير حقوقهم وواجباتهم، كما باتت المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين هي الاطار المؤسسي العامل على حمل لواء الدفاع والحماية للاجئين، الامر الذي اوجد اطار من الاستقرار والراحة والكثير من الخيارات امام اللاجئين للفرار والاختيار بين دول اعادة التوطين التي فتحت حدودها واقتصادها لاستقبالهم.

وفق التعريف لمعنى اللاجئ في الاتفاقية بأنه (كل شخص يوجد نتيجه احداث وقعت قبل 1 كانون الثاني/يناير 1951 وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض لاضطهاد بسبب عرقه او دينه او جنسيته او انتمائه الى فئة اجتماعية معينه او آرائه السياسية خارج بلد جنسيته ولا يستطيع او لا يرغب بسبب ذلك الخوف ان يستظل بحماية ذلك البلد او كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد اقامته المعتادة السابق نتيجة مثل تلك الاحداث ولا يستطيع او لا يرغب بسبب ذلك الخوف ان يعود الى ذلك البلد)2، نقرأ في التعريف وبين سطوره ما حاولت تفسيره الفقرة (ب) من الاتفاقية بان المقصود بالاحداث المشار اليها هي تلك التي وقعت في اوروبا وغير ذلك فهو امر اختياري عائد للدول المتعاقدة وبالتالي لم يكن هناك اي حوار بخصوص اللاجئين بين الشمال والجنوب وانما كان الحوار والمباحثات كلها بين الشمال والشمال فقط . ومرد ذلك الى ان دول الشمال انذاك (اوروبا والولايات المتحدة) هي الدول المستضيفة للاجئين وهي ذاتها الخارجين منها

ثانياً :- الاطار الجغرافي والزماني

الدول المتعاقدة ما لبثت ان قامت بمراجعة الاتفاقية بعد عقد ونصف على سريانها في تشرين الثاني / نوفمبر 1966 وذلك لتقوم بتوسعة الاطار الزمني الوارد في الاتفاقية مما يعني توسعة الاطار الجغرافي ليتمدد ليشمل كافة انحاء العالم ومن هنا بدأت عمليات التنقل بين بعض دول الجنوب باتجاه الشمال الامر الذي يعد بداية الحوار بين الشمال والجنوب حيث كانت دول الشمال ما تزال تسعى لأستقطاب المهاجرين وتم اطلاق بروتوكول عام 1967 لإدخال المهاجرين الاقتصاديين من بوابة اللجوء وذلك لغايات ضمان بقائهم في دول التوطين ليصبحوا جزء من القوى العامله على البناء والتعمير فكما كانت الولايات المتحدة هي الممول المالي لمشروع مارشال كان اللاجئين هم العنصر البشري والقوة لهذا المشروع.

[1] اللاجئين اتفاقية الامم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون

[2] المادة الثانية من اتفاقية اللاجئين

كان اللاجئين في تلك الفترة يمثلون الفرصة السكانية التي تحتاجها اوروبا خصوصا ودول الشمال عموماً وبالتالي لم يدخروا جهداً في استقبالهم واستيعابهم ومحاولات ادماجهم في مجتمعات الشمال بغض النظرعن كافة الفروقات والاختلافات في العرق والدين والجنس حيث كان ينظر لها في حينه بانها عناصر تنوع واثراء للمجتمعات.

وفق المعطيات اعلاه وانطلاقاً من استراتيجية الشمال تجاه اللاجئين والمهاجرين آنذاك فقد كان حوار الشمال والجنوب بخصوص اللاجئين والمهاجرين يتمحور حول حقوق الانسان وحق التنقل والتعبير وغيرها من الامور التي بات بموجبها الشمال الغني المتقدم هو قبلة اللاجئين والمهاجرين من الجنوب للمساهمة ببناء الشمال وتوفير الرفاه له وبالتالي لم تكن تشهد العلاقات اي توتر بسبب المهاجرين او اللاجئين بل على العكس كانت دول الشمال تساعد وتسهل من خلال بعثاتها الدبلوماسية في الجنوب استقبال وتيسير عمليات الهجرة وتحث دول الجنوب على ذلك.

المبحث الثاني- حوار اليوم وعلاقات الامس

دوام الحال من المحال والعلاقات الدولية ليست استثناء حيث ان الرغبة بأستقبال الاجئين واستقطابهم قد بدأت بالتراجع عندما تزايدت اعدادهم واختلفت نوعياتهم فبعد ان كان الحديث عن مئات الالوف او بضعة ملايين من اللاجئين ناهز عدد اللاجئين والنازحين والمهجرين قسراً اليوم ما يزيد على (60) مليون شخص[3] تقريباً جلهم من الضعفاء سواء من حيث النوع الاجتماعي او المهارات الحياتية والمؤهلات والخبرات العلمية.

أولاً : اوروبا تتراجع وتراجع ادواتها للحد من الهجرة

من هنا بدأ الشمال بمراجعة سياساته الخاصة بالهجرة واللجوء فتم صياغة اطار قانوني خاص باللجوء في اوروبا من خلال اتفاقيات دبلن التي تم بموجبها توحيد معايير قبول اللاجئين في اوروبا والتقنين والحد منهم كما تم انشاء وحدات خاصه ومعنية بمراقبة الحدود وتعزيز السيطرة عليها مثل (الوكالة الاوروبية لادارة التعاون العملياتي في الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي) المعروفة بـ(Frontex) حيث تم تأسيسها عام 2004 في وارسو بهدف مراقبة الحدود للدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي للعمل على تنسيق أنشطة قوات حرس الحدود الوطنية لضمان تأمين حدود الاتحاد الاوروبي وحمايتها من الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر[4]. وكانت هذه بداية مرحله جديده من علاقات التوتر بين الشمال والجنوب بسبب اللاجئين الامر الذي نصت اتفاقية 1951على ضرورة الحيلولة دونه في ديباجتها عند التأكيد على اهمية الطابع الانساني لمشكلة اللاجئين وبالتالي " تبذل الدول كل ما في وسعها للحيلولة دون ان تصبح سببا للتوتر بين الدول"[5] . الامر الذي دفع دول الشمال في اوروبا الى مراجعة علاقاتها مع دول افريقيا في محاوله لحث

---

[3] http://www.unhcr-arabic.org/53f044b06.html2017/12/11

[4] http://frontex.europa.eu/ 2018/01/ 15

[5] اتفاقية الامم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين - الديباجة

الاخيرة على اتخاذ اجراءات للمراقبة والحد من الهجرة وذلك من خلال مشاريع والمساهمة في برامج تنموية للجنوب الفقير لتشجيع المهاجرين على البقاء في اوطانهم من ناحية وتعزيزقدرة دول الممر للاجئين (الدول العربية في شمال افريقيا) لإدماج او توطين الافارقة الراغبين بعبور المتوسط باتجاه اوروبا ذات الامر الذي تبنته الولايات المتحدة مع المكسيك ودول امريكا اللاتينية.

تظهر احصائيات المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين ان اكثر من 75% من اللاجئين يقيمون في الدول النامية (دول الجنوب) ومن هنا بات اللاجئين يشكلون مشكلة عالمية تعيق خطط التنمية لدول الشمال وتزيد في فقر وتردي الاوضاع الاقتصادية في دول الجنوب الامر الذي ارخى بسدوله على العلاقات بين الجانبين خصوصاً بين ضفتي المتوسط في وقت تحمل فيه دول الجنوب شعار ومبدأ ضرورة تقاسم الاعباء وترفض دول الشمال المخاطرة وخسارة ما حققته من ثراء ورخاء.

تبدل الحال وباتت اسباب القبول في الأمس هي اسباب الرفض اليوم فمن كانوا شركاء في الإعمار والبناء اصبحوا خطراً على التنمية والرخاء ومن كان ينظر لهم بانهم فرصة سكانية باتوا خطراً على التركيبة الديمغرافية والهوية الوطنية ومن صيغت لأجلهم اتفاقيات حقوق الانسان وتحالفات الحماية هم انفسهم من شكلت لمكافحتهم تحالفات واتفاقيات مكافحة الارهاب ومكافحة البشر تحت مسمى الاتجار بالبشر.

ثانياً: تقاسم الاعباء

من اهم المبادئ الراسخة في القانون الدولي الانساني هو مبدأ تقاسم الاعباء بين اعضاء المجتمع الدولي في وقت الازمات الامر الذي بقي على مدى عقود مجرد ماده اعلامية للخطابات السياسية على منصة الامم المتحدة واحد محاور البرامج النظرية في وقت الحملات الانتخابية ولم يرق يوما الى مستوى الاحتاج الانساني والتحدي التنموي، ومن الامثلة الجلية على ذلك ما تشير اليه منظمة العفو الدولية بان 95% من اللاجئين السوريين متواجدين في 5 دول فقط وهي (الاردن ولبنان ومصر والعراق وتركيا) بينما باقي المجتمع لا يتحمل سوى مسؤولية 5% فقط6

بالرغم من ان (لبنان والاردن) التي تاتي على رأس القائمة في استقبال اللاجئين من حيث النسبة، بالرغم من كونها غير موقعه او مصادقة على اتفاقية اللاجئين (1951) الا انهما (الاردن ولبنان) قد "تبنيا انظمة لجوء غير رسمية تتجاوز التزاماتها في مذكرات التفاهم وتتميز هذه الانظمة بتدابير تسامح مؤقتة تجاه وجود طويل الامد للاجئين على اراضيها "[7]

اوكسفام .....

التطبيق العملي،

---

[6] Syria's refugee crisis in numbers https://www.amnesty.org/en/latest/news/2015/09/syrias-refugee-crisis-in-numbers/ 2018/01/25

[7] غيده فرنجية ، العلاقات بين مفوضية اللاجئين والحكومات العربية : مذكرات التفاهم في لبنان والاردن ، تحديات الهجرة القسرية على المدى الطويل ، مركز الشرق اللاوسط 2016

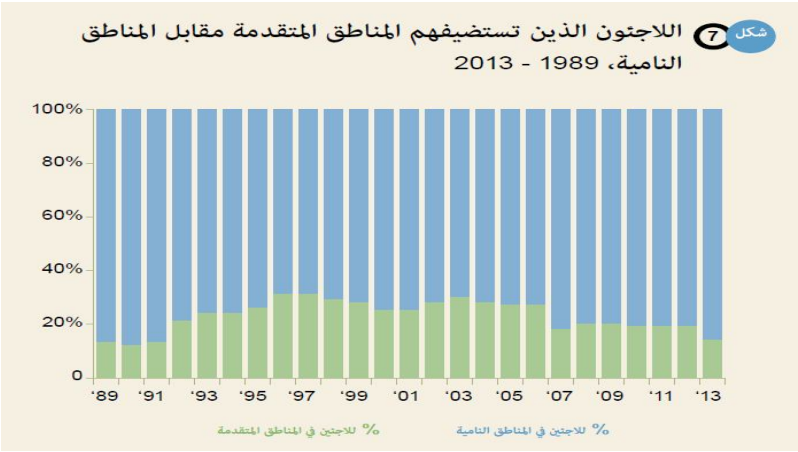

المصدر (تقرير المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين 2014) [8]

المبحث الثاني: المسألة السـورية

سبعة اعوام عجاف هي عمر الأزمة شهدت تحولات وتغيرات في شكل العلاقة بين الدول المستضيفة للاجئين والمجتمع الدولي يوازي بل يكاد يزيد عن ما شهدته على مدى العقود الماضية منذ توقيع اتفاقية جنيف سواء على مستوى العلاقات الثنائية بين الدول او العلاقات المتعددة الاطراف بين التكتلات وصولاً الى علاقات الشمال والجنوب بشكل عام ومرد ذلك الى تداعيات الازمة السورية على النظام الدولي.

المطلب الاول: استجابة المجتمع الدولي

منذ اندلاع شرارة الاحداث في سوريا مع مطلع عام 2011 وتنامي اعمال العنف وانتقالها الى مستويات غير مسبوقه باتت الازمة السورية هي الكارثة الانسانية الاكبر منذ الحرب العالمية الثانية سواء من حيث حجم الدمار او القتلى والجرحى والمشردين داخلياً وخارجياً كنازحين او لاجئين واحتلت الازمة في عامها الاول رأس القائمة في الاجندة الدولية وباتت صفحة الغلاف في غالبية المباحثات والمناقشات والمؤتمرات التي تبحث سواء في قضايا التنمية او الارهاب وحتى المناخ واقترن اسم عواصم الشمال بمحاولات بحث الازمة السورية من جنيف الى فينا ومن ثم واشنطن والقادم سوتشي وغيرها من عواصم العالم التي باتت عنواناً لمباحثات ومحاولات تسويه للأزمة السورية او احتواء تبعاتها.

استجابة المجتمع الدولي للتعامل مع تبعات الأزمة السورية على المستوى الإنساني كانت متواضعة جداً ولم ترقى الى مستوى وحجم الاعباء والتحديات التي تحملتها المنطقة سواء السوريون انفسهم على المستوى الانساني او دول الجوار السوري المستضيفه للاجئين.

[8] (تقرير المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين 2014)

استعراض تجربة الاردن في ادارة ازمة اللجوء السوري الازمة التي أجاد في ادارتها وقدم كل ما هو ممكن سواء بالتخفيف وتنظيم التواجد السوري في البلاد من ناحية وابراز الاعباء والتحديات الناجمة عن قيام المملكة بهذا الدور نيابة عن المجتمع الدولي عبر اسلوب علمي مدروس ومعطيات حقيقيه قائمه على جهد نوعي وتنسيق مشترك مع وكالات الامم المتحدة وبالتالي صياغة التحديات والاحتياجات ضمن خطه وطنية للاستجابة للأزمة السورية بشقيها سواء على مستوى دعم اللاجئين من ناحية او المجتمعات المستضيفة من ناحية اخرى.[9]

كل تلك الجهود لم تفلح في اقناع المجتمع الدولي بمشاركة الاردن في الاعباء التي تحملها جراء استضافة السوريين حيث ان مجموع ما قدمته دول العالم بشكل عام ودول الشمال بشكل خاص لم يرق الى المستوى المطلوب سواء بالمعايير الكمية او النوعية بينما تحمل الاردن الباقي من الكلفة المباشرة اضافه الى الكلف غير المباشرة . ولم تكن هذه الاستجابة المتواضعة قاصره على الاردن ولكنها امتدت لتكون اكثر سوءً سواء في الداخل السوري او في دول الجوار السوري الاخرى المستضيفة للاجئين الامر الذي يتضح جلياً في تقرير "اوكسفام " الذي تصدره دورياً حول تحليل الحصص العادلة لواجبات المجتمع الدولي.[10]

المطلب الثاني :- أزمة انسانيه برؤيا سياسية :

بالرغم من البعد الانساني للأزمة السورية وانه هو الاساس والسبب الرئيسي بتفاعل الضمير الانساني لتداعيات الأزمة الا ان القناعات لدى الجميع بان تلك الازمة لا يمكن معالجتها او وقف تبعاتها الا بحل سياسي وتوافق دولي اساسه الفاعلين الأساسيين في المنطقة، الامر الذي ما زال يراوح مكانه على مدى الاعوام الخمسة الماضية دون ان تبذل جهود حقيقيه او تجاوب فعلي من القوى الكبرى المؤثرة والتي كانت تمسك بناصية الاحداث وبوصلة التطورات في المنطقة، بينما لم تمتلك الدول المستضيفة من الاوراق سوى الحث والمناشدة لاستجابة اعمق وتفاعل اكبر دون ان يكون لتلك المناشدات اثر يذكر او صدى يسمع ولا يتم التفاعل معها كما يجب .

اولاً : الشمال والجنوب

امام تجاهل دول الشمال لواجباتها ومسؤولياتها تجاه الدول المضيفة للاجئين وجدت الاخيرة نفسها مجبرة على مراجعة سياسة الابواب المفتوحه امام اللاجئين حيث باتت ازمة اللاجئين تهدد عصب الاستقرار في تلك الدول، سواء بسبب الاعباء الاقتصادية او التداعيات السياسية والاجتماعية في بعض الدول جراء تنامي خطاب الكراهية من ناحية والابعاد الاقتصادية والأمنية من ناحية اخرى، هذا وقد صعدت دول الجنوب من لهجة الخطاب وانتقلت من مستوى المناشدة والتذكير بالمسؤوليات الى التهديد المبطن والمكاشفة الصريحة والمباشرة بان الدول المضيفة تقوم بمهامها نيابة عن المجتمع الدولي في البعد الانساني الا ان الأثر الأمني قد يطال الجميع ولن يقف عند

[9] *http://www.jrpsc.org/ JORDAN RESPONSE PLATFORM for the Syria Crisis* (15 DEC. 2017)

[10] https://www.oxfam.org/en/research/syria-crisis-fair-share-analysis-2016 Syria Crisis Fair Share Analysis (- 11/DEC/2017)

حدود دول الجوار وهو ما اشار اليه العاهل الاردني الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حين قال في معرض حديثه عن ضغوط دوليه لاستقبال القادمين من سوريا عبر الحدود الشمالية الشرقية حيث قال لمحطة ال بي بي سي (BBC) في الثاني من شباط 2016 " الأمور وصلت إلى مرحلة حرجة... وعاجلاً أم آجلاً، فإن صبرنا سينفد... هذا الأمرهو خط أحمر بالنسبة لنا. لقد استضفنا 1.4 مليون شخص، وإن أردتم المزاودة علينا في هذه القضية، فيسرنا أن ننقل هذه المجموعة، الذين تقولون أنهم مجرد 16 ألف لاجئ إلى دولكم! وبالنظر إلى عدد من نستضيفهم في بلدنا، فإن كنتم ترغبون في المساعدة في حل مشكلة اللاجئين، فلا مشكلة إذن أن تستضيفوا 16 ألف لاجئ عندكم، ولا أعتقد أن هذه مشكلة كبيرة بالنسبة لكم" 11

يعد ذلك مرحلة جديده في حوار الشمال والجنوب بخصوص اللاجئين حيث ان كل من تركيا ولبنان قد انتهجت الاسلوب الاردني وقد رفعت من لهجة الحوار وذلك بتصعيد اللهجة احياناً وبعض الاجراءات احياناً اخرى حيث اعلن لبنان عن اغلاق الحدود بشكل كامل، كما اعلنت تركيا انها لن تستقبل المزيد من اللاجئين وبات واضحاً انها لا تقوم بجهد كبير لمنع المهاجرين نحو اوروبا .

ثانياً : تفاعل الغرب

الازمة السورية بتداعياتها على كافة القطاعات وعلى جميع الصعد والمستويات وبعض دول الشمال كانت تتعامل مع الازمة وكأنها في كوكب اخر وابعد ما تكون عن التعاطي معها او الالتفات اليها باي شكل من الاشكال الى وقت قريب في الربع الاخير من عام 2015 عندما بدأت تدفقات اللاجئين والمهاجرين الى اوروبا تتزايد وتصل الى مستويات غير مسبوقه حيث شهدت سواحل اليونان وايطاليا تدفق آلاف المهاجرين ممن يطلبون اللجوء حيث قفزعدد اللاجئين في الفترة من تموز 2015 من 22000 لاجئ تقريباً الى 120000 في ايلول 12 وصولا الى قرابة نصف مليون حتى وصل عدد طالبي اللجوء في اوروبا قرابة المليون ونصف نهاية عام 2015 ثلثهم من السوريين وتوقعات بان يصل مليون شخص اضافي خلال عام 2016 13 حيث تقزم البحر الابيض المتوسط ليصبح في نظر المهاجرين مجرد بحيره صغيره تفصلهم عن النعيم المنشود او المفر من الجحيم الذي يعانونه.

عملت الدول الاوروبية على تسجيل بضعة الاف من اللاجئين وحاولت التنسيق في سياق اعادة توطينهم في دول الاتحاد بما ينسجم مع سياساتهم واحتياجاتهم دون الاخلال بأمن القارة ولكن هذا الامر لم يدم طويلاً، فسرعان ما تراجع الاوروبيين عن تغليب البعد الانساني للازمة باعتبار تدفق المهاجرين الى اوروبا لم يقف عند السوريين فقط ولم يقتصر على اعداد محدده او فترة زمنية ضمن اطار زمني متوقع، فقد تراجعت اوروبا وباتت تؤكد دول الاتحاد الاوروبي تباعاً عدم قدرتها على استقبال مزيد من اللاجئين وانها لن تتمكن من فتح حدودها لهم حتى بتنا نسمع بعض الاصوات

---

[11] http://kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/news/view/id/13011/videoDisplay/1.html

[12] https://arabic.rt.com/photolines/793735- المصدر : المفوضية الاوروبية

[13] http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-worst-of-the-syrian-refugee-crisis-is-coming-for-europe - معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى

الاوروبية تكاد تتراجع عن اتفاقيات دبلن واخرى تلوح بالانسحاب من الاتحاد الاوروبي وثالثة تتراشق الاتهامات مع بعضها وصولاً الى ان جميع الدول الاوروبية اخذت تعمل على مراجعة استراتيجياتها بالتعامل مع اللاجئين وقامت بتعديل الاطار التشريعي وذلك بالتحول من مفهوم منح حق اللجوء بمعناه الدائم الى منح حق الحماية القانونية المؤقتة المحددة بسقف زمني يختلف من بلد الى اخر ولكنه يتراوح بين ثلاثه الى خمسة اعوام.

استيقظت اوروبا على وقع القصف الروسي الذي يرى البعض انه احد الاسباب الرئيسية في تزايد اعداد اللاجئين، الامر الذي اعادهم الى ابجديات العلوم السياسية وقواعد العلاقات الدولية ونظرياتها التي لطالما اكدت بان الحل يكمن في المحاور التالية :

المحور الاول :- استقرارالحديقة الخلفية لاوروبا وذلك بتسوية سياسية للأزمة السورية ومعالجة المشكلة من جذورها لوقف التدفق من منابعه.

المحور الثاني :- مساعدات تنمويه حقيقيه لدول الاقليم من خلال مشروع مارشال جديد خاص بالشرق الاوسط بتمويل اوروبي وبعد تنموي يمكن الاقليم من النهوض الاقتصادي وبالتالي تمكينه من استيعاب اللاجئين، خصوصاً وان الملايين منهم يقفون على اعتاب اوروبا سواء في تركيا ولبنان او شمال افريقيا، حيث ان اللاجئين باتوا لا يبالون بمخاطر الهجرة او احتمالات الموت كما ان النخاسون الجدد وتجار ومهربوا البشر لديهم من الوسائل والسبل ما يمكنهم من تجاوز كافة الاجراءات الامنية التي تتخذها القارة العجوز.

صفحة جديدة:

فهم العالم الدرس وايقنت ان الحل هو مارشال جديد ومن هنا جاء مؤتمر " دعم سوريا والاقليم " الذي عقد في لندن بتاريخ 2016/02/04 بمثابة اعلان عن صفحه جديدة في صفحات ملف الاستجابة الدولية للازمة السورية وذلك من خلال استجابة تنموية تسعى لتلبية احتياجات ومتطلبات الدول المستضيفة للاجئين من خلال التركيز على دعم اقتصاديات الدول المستضيفة بعدة سبل سواء من خلال الدعم النقدي المباشراو تبسيط قواعد المنشأ للصادرات المتجهة للاسواق الاوروبية وصولاً الى دعم قطاع الاعمال والتعليم في الدول المستضيفة وذلك لتمكين السوريين من ممارسة حياتهم والانشغال ببناء مستقبلهم حيث وجدوا دون البحث عن الفرصة الاقرب للقفز الى القوارب المتجهة الى اوروبا.

تفاوت مستوى التفاعل من الدول المستضيفة مع المستوى الجديد من الاستجابة حيث كان افضلها اداءاً واميزها تفاعلاً هو النموذج الاردني الذي قام بالاعداد للمؤتمر بحصافه ووعي لدقة المرحلة ومعطياتها وامكانية توظيفها بالشكل الامثل بما يحقق مصالحه الوطنية ويخفف الاعباء وذلك من خلال وضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته، الامر الذي جعل التعاطى الاردني مع المؤتمر يتم من خلال اعلى المستويات على الصعيد السياسي والاقتصادي فكان الفريق الاردني بقيادة العاهل الاردني الملك عبدالله الثاني ابن الحسين والفريق الفني والمباحثات على مستوى الوزراء والصفوف الادارية الاولى في المؤسسات الوطنية .

على صعد اخرى رافق مؤتمر لندن وتلاه جهود سياسية تهدف للتسوية كللت بنجاح جزئي من خلال اعلان وقف اطلاق النار بين ابرز اطراف النزاع سواء النظام او المعارضة اضافه الى حراك دولي ولقاءات مكوكية جمعت بين وزراء خارجية الفاعلين في النظام الدولي من الشمال والجنوب بهدف انجاح التهدئه وتحقيق التسوية.

السياسة الخارجية الأمريكية التي كانت ترحب باللاجئين والمهاجرين على مدى عقود خلت، إختلفت تماماً حيث أن مشروع مارشال الذي شرحه وزير الخارجية الامريكي جورج مارشال في الخامس من حزيران عام 1947 قال "عن مشروع انعاش اوروبا "إن سياستنا .... موجهه ضد الجوع والفقر والفوضى" 14 .

بالرغم من الأهداف السياسية للمشروع ومحاولة أنسنه الاستجابة الامريكية لحالة البطالة والكساد الاوروبي وبرغم المخاوف من "قلق الادارة الامريكية لأن الحرب قد تزيد نسبة العاطلين عن العمل والذين سينضمون الى الأحزاب اليسارية والشيوعية"[15] .

بالرغم من ذلك الا ان جميع الادارات الامريكية المتعاقبة استمرت برفع لواء الحرية وبانها قبله للمظلومين ومقصد القادمين من أماكن الصراع.

انتخابات الرئاسة الامريكية في نوفمبر 2016 كانت بمثابة الزلزال السياسي الذي أعاد توجيه بوصلة السياسة الامريكية بخصوص المهاجرين بكافة اطيافهم وعلى اختلاف اسبابهم، الامر الذي انعكس على الساسة العالمية وباتت الميكافيلية الصريحة عنوان المرحلة والمنهج المعلن دون تجميل للاسلوب او اخفاء للغاية، فلم تعد الانسانية تمثل لا هدفا ولا حتى غطاء .

لم يتوقف الامر على السياسة الامريكية وحدها ولكنه تجاوزها ليصبح نهجا عالميا سواء على المستوى الرسمي والشعبي وليس ادل على ذلك من تصويت المملكة المتحدة على مغادرة الاتحاد الاوروبي.

النتائج والتوصيات

تفاعلات النظام الدولي والاحداث التي تشهدها المنطقة وانعكاسات ذلك على علاقات الشمال والجنوب سواء في ملفات اللجوء ببعدها الانساني وتبعاتها الاقتصادية والحراك الذي عصف ببعض دول المنطقة وتداعيات الربيع العربي وحالات الفوضى وعدم الاستقرار التي ما زالت ترزح تحتها المنطقة قادت دول العالم بشكل عام والدول الاوروبية بشكل خاص الى مراجعة التشريعات الناظمة لعمليات اللجوء اليها وذلك بتقنين الاعداد احيانا وتحديد المفهوم احياناً اخرى، حيث ان مجموع من تم اعادة توطينهم في الغرب وفق منظومة ومنهجية الامم المتحدة اقل من نصف بالمائة من اعداد اللاجئين الامر الذي دفع بهؤلاء الى القاء انفسهم في قوارب الموت وبين ايدي النخاسون الجدد في سبيل البحث عن حياة افضل او حتى مجرد حياة.

---

[14] الزبيدي، معيد، موسوعة تاريخ اوروبا الحديث والمعاصر، دار اسامة، 2004 ، ص 1156.

[15] الزبيدي ، المرجع السابق صفحة 1155.

اعادة التوطين لم يكن يوماً هو الحل الناجع لمشكلة الاجئين ولن يكون وانما العودة الطوعية المشروطة بحق العائدين في الأمان والحياة الكريمة هي الحل وهذا امر لا يتحقق سوى بمعالجة اسباب الازمات وبعليه فان الحلول تبدأ من خلال الاعتراف بالمشكلة واسبابها والمتمثلة بان الكارثة الانسانسة وابعاده الاقتصادية كلها ما هي الا مشكله سياسية بالاصل وتستدعي ان يتصالح النظام الدولي والقوى الفاعلة فيه مع انفسها وتعترف بمسؤوليتها المباشرة بالفعل من ناحية والتقصيرمن ناحية اخرى.

يجب مراجعة منظومة التشريعات الدولية المعنية بحل المنازعات باتجاه تفعيل اكبر لدور المجتمع الدولي على المستوى السياسي بما يتضمن العدالة والتعامل مع ازمات العالم بمعيار واحد ومكيال ثابت دونما مواربه او ظلم الامر الذي من شانه تحقيق العدالة والحد من حالات الهجرة وبكافة اشكالها او التقصير من امدها ان امكن.

لابد ان تقترن مسؤليات المجتمع الدولي على الصعيد الانساني بصفة الالزام شأنها شأن باقي التشريعات المرتبطة بمكافحة التطرف واللارهاب ولا تبقى شأن جوازي واختياري يصطدم دوماً مع مفهوم الدولة الوطنية واعمال السيادة والنظام العام، وذلك من خلال تطوير ادوات السياسة الدولية بحيث تقترن التشريعات بأدوات وآليات للألزام والتنفيذ .

على دول الجنوب الاكثرانغماساً بأزمات اللجوء والهجرة ان تكون اكثر حصافة بالتعامل مع قضاياها وتوحيد او تنسيق الخطاب الانساني في مواجهة المجتمع الدولي للتعامل مع مسؤولياته والتحديات باعتبارها مسؤولية مشتركة وان آثارها لن تقف عند حدود احد .

على الباحثين والمختصين واجب اجراء المزيد من الدراسات والتقييم لمستوى الاستجابة للازمات والتحديات الناجمة عنها بشكل موضوعي ودون تبني لاجندات احد او اراء مسبقة بما يسهم بتوضيح الصورة لصانعي القرار بان التباطوء في اللاستجابة او تجاهل التعاطي مع تحيات الهجرة واللجوء والقاء الاباء على دول بعينها من شأنه ان يفاقم المسألة لتصبح بمثابة قنبلة موقوته تكبر يوماً بعد يوم وان انفجارها سوف يطال الجميع .

المراجـــع

1. اتفاقية الامم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين المفوضية السامية للامم المتحدة
2. http://www.unhcr-arabic.org/53f044b06.html [1] 2017/12/11
3. http://frontex.europa.eu/ [1] 3- 15 /2018/01
4. Syria's refugee crisis in numbers https://www.amnesty.org/en/latest/news/2015/09/syrias-refugee-crisis-in-numbers/ 2018/01/25
5. غيده فرنجية، العلاقات بين مفوضية اللاجئين والحكومات العربية : مذكرات التفاهم في لبنان والاردن، تحديات الهجرة القسرية على المدى الطويل، مركز الشرق اللاوسط، مجموعة مقالات، مجلد (6) سبتمبر 2016
6. (تقرير المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين 2014)
7. http://www.jrpsc.org/ [1] JORDAN RESPONSE PLATFORM for the Syria Crisis
8. https://www.oxfam.org/en/research/syria-crisis-fair-share-analysis-2016 Syria Crisis (Fair Share Analysis (- 11/DEC/2017
9. http://kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/news/view/id/13011/videoDisplay/1.html
10. https://arabic.rt.com/photolines/793735- المصدر : المفوضية الاوروبية
11. http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-worst-of-the-syrian-refugee-crisis-is-coming-for-europe - معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى
12. الزبيدي، معيد، موسوعة تاريخ اوروبا الحديث والمعاصر، دار اسامة، 2004 عمان.
13. Saleh al-Kilani , A duty and a burden on Jordan , forced migration review , issue 47 , September 2014

أثر الهجرة القسرية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن

صدقي سمير حمدان
مها دواس
الإحصاءات العامة الأردنية

الملخص

إنّ تدفق اللاجئين السوريين يشكل عبئاً كبيراً على المجتمعات الأردنية المضيفة، والتي هي في الأصل مجتمعات فقيرة وتعاني من شح وقِدَم الخدمات الاجتماعية الأساسية والاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف الموارد المحلية المحدودة ويُشكل ضغطاً هائلاً على البنية التحتية والخدمات. فضلاً عما ولّده من آثار اجتماعية وأمنية واقتصادية سلبية على المجتمع والدولة الأردنيين وخلق تحديات ضخمة على مختلف القطاعات. وستهدف الورقة إلى إلقاء الضوء على الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتدفق اللاجئين السوريين على الأردن في مختلف القطاعات.

Abstract

Impact of Syrian Refugees on Economic Activities and Social sectors in Jordan.

The influx of Syrian refugees is a major burden on Jordanian host communities, which are originally poor and suffering from scarcity and provision of basic social and economic services, leading to depletion of limited domestic resources and placing enormous pressure on infrastructure and services. As well as the negative social, security and economic effects it has had on Jordanian society and the State of Jordan and the creation of huge challenges in various sectors. The paper aims to shed light on the economic and social impact of the Syrian refugees' flow on Jordan in various sectors.

Key Words: Syrian refugees in Jordan, the economic and social impact

مقدمة

تعد الهجرة إحدى ظواهر حركة السكان الديناميكية المهمة في الدراسات السكانية، لما لها من أثر بالغ في تغيير كثير من الخصائص الديموغرافية بين منطقتي الأصل والوصول (native area & area destination) وتتعدد أشكالها وأنواعها تبعاً لاختلاف الأسباب الموجبة إليها والدوافع التي دفعت بالسكان إلى التحرك، وبالمقابل فإن تياراتها وحجمها مختلف أيضاً لاختلاف المسببات.

وتمثل ظاهرة الهجرة القسرية[1] واحدة من أخطر الحركات السكانية في الآونة الأخيرة في الأردن. ويشكل اللاجئين في الأردن عبئاً على الموارد الاقتصادية من جهة وتعرض البنى التحتية والمصادر الطبيعية لضغوط متزايدة من جهة أخرى. ومن هنا تنبع أهمية هذه الورقة في رصد تلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية على الأردن في مختلف القطاعات.

لقد استقبل الأردن على مر العقود العديد من الهجرات القسرية من شتى بقاع الأرض، التي حطت الرحال على أراضيه، وعاشت معظمها برهة من الزمن تنعم بخيراته، وتتقاسم الحياة بصعوبتها وسهولتها من المواطنين الأردنيين، ومنها من زار وخفف وعاد أدراجه إلى بلاده أو انتشر في بلاد الله الأخرى بدءاً من هجرة الشركس والشيشان للأردن وانتهاءً بتدفق العراقيين عام 2004.

[1] (النزوح الاجباري) الاضطراري او اللا ختياري للسكان بصورة فردية او جماعية لاسباب طبيعية او اقتصادية او سياسية اودينية قاهرة يترتب جراءها تغيير محل الاقامة بصورة مؤقتة او دائمة.

أما الهجرة القسرية للسوريين، فهي من الهجرات الحديثة التي نعيشها حالياً حيث شهدت الأردن تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إلى أراضيها منذ عام 2011 الأمر الذي أدى إلى الكثير من التحولات الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة على المجتمع الأردني من جهة والضغط على الموارد الطبيعية من جهة أخرى.

أهداف البحث

يشكّل تدفّق السوريين مشكلة سياسية للأردن .إذ يتركّز السوريون بدرجة كبيرة في المجتمعات المحلية الأكثر انكشافاً في الأردن وأدّت أزمة اللاجئين السوريين إلى تفاقم التحدّيات السياسية والاقتصادية ومعها تحدّيات الموارد المزمنة في الأردن. كما ويشكل تدفقهم عبئاً كبيراً على المجتمعات الأردنية.

ومن هنا، تنبع أهمية الورقة في التعرف على أثر الهجرة القسرية على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، وذلك استناداً إلى بيانات دائرة الإحصاءات العامة والسجلات الإدارية من مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية والمنظمات الدولية.

مشكلة البحث :

أدى الصراع في سوريا إلى تزايد الهجرة القسرية إلى الأردن، وعليه، فإن الحكومة الأردنية واجهت ضغوطات في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية والتعليمية، ومن هنا تنطلق مشكلة البحث في الجوانب التالية:-

1- ماهو حجم تيارات الهجرة القسرية الوافدة الى الأردن؟ وأين مناطق تركزهم؟
2- ما هي الآثار المترتبة على الهجرة القسرية في مختلف القطاعات؟
3- ما هي الآثار المترتبة على التغيرات الديموغرافية الناتجة عن الهجرة القسرية؟

الدراسات السابقة

تأثر الأردن بشكل واضح وكبير اقتصادياً واجتماعياً نتيجة الزخم الهائل والكبير من اللجوء السوري ففي دراسة تم إعدادها من قبل فريق من الباحثين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة نزوح السوريين على الاقتصاد الوطني قُدَر الأثر المالي الإجمالي لنزوح اللاجئين السوريين على الاقتصاد الوطني خلال العامين 2011- 2012 بنحو(590.100.000) مليون دينار أردني وتشكل نحو (3%) من الناتج الإجمالي للمملكة[2]. وبينت الدراسة بأن الكلف الإجمالية تتوزع على مستويين الأول هو القطاعات، والثاني المستوى الكلي للاقتصاد وانعكاس ذلك على المديونية والمستوردات، إضافة إلى تأثير تواجدهم على سوق العمل. وأن عدد النازحين السوريين حوالي (220) ألف سوري تركز 20% منهم في المخيمات المعتمدة، في حين أن هناك ما يقرب من 80% منهم يتوزعون على محافظات ومدن المملكة الأمر الذي شكل ضغطا ديموغرافياً مفاجئاً أدى إلى نمو سكاني مفاجئ نسبته 3% من عدد السكان.

[2] المجلس الاقتصادي والاجتماعي دراسة عام 2011م- 2012م.

وتبلغ كلفة استضافة اللاجئ الواحد تصل حوالي (2500) دينار سنوياً وأن تكلفة اللاجئين خلال العام 2012 بلغت (449.902) مليون دينار، وتقدّر الكلفة خلال العام 2011 بحوالي (140.28) مليون دينار. وتسبب النمو السكاني الطارئ بضغط على البنية التحتية، والمرافق العامة، خصوصا في قطاع التعليم، والنقل، والطاقة، والمياه، وغيرها. حيث قدِّرت كلف القطاع الصناعي نحو (163.9) مليون أنفقت على التعليم والصحة والطاقة والحماية والأمن والبنية التحتية والمياه[3].

اللاجئون في الأردن، نظرة عامة

بلغ إجمالي عدد سكان المملكة 9,5 مليون نسمة بحسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015، حيث بينت النتائج بأن حوالي 6,613 منهم أردنيون أي ما نسبته 69.4%، فيما يشكل غير الأردنيين حوالي 30.6% من إجمالي عدد السكان، نصفهم تقريباً من السوريين، حيث بلغ عددهم حوالي 1.266 مليون سوري.

الشكل(1) التوزيع النسبي للسكان في الأردن، 2015

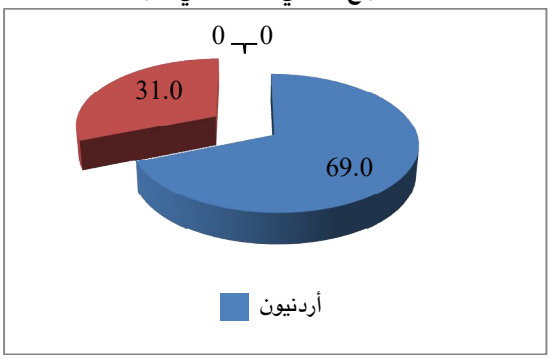

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/التعداد العام للسكان و المساكن،2015

وعند دراسة الأسباب التي دفعت السكان غير الأردنيين للقدوم إلى الأردن، اتضح أن أكثر من النصف بقليل (55%) قد جاءوا إلى الأردن بسبب غياب الأمن ولوجود النزاعات المسلحة في دولتهم الأصلية، كما أن 18% منهم كان العمل السبب في قدموهم للأردن، و2% منهم قد جاءوا للأردن للدراسة.

الشكل (2) التوزيع النسبي للسكان غير الأردنيين حسب السبب الرئيسي للقدوم إلى الأردن، 2015

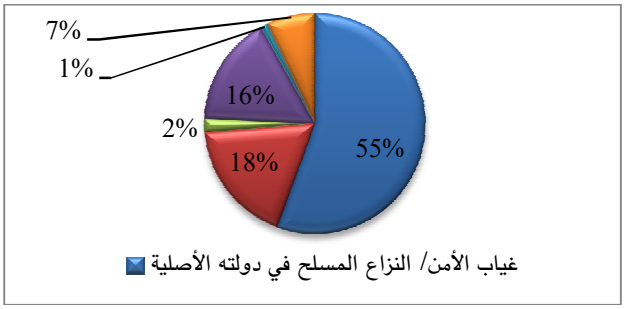

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/التعداد العام للسكان و المساكن،2015

[3] المصدر السابق.

وعند توزيع السكان غير الأردنيين بحسب الجنسية، نجد أن 13.3% سوريين، تلاها الفلسطينيون والمصريون إذ بلغت 6.7% لكل منهما. وجاء العراقيون في المرتبة الثالثة وبنسبة بلغت 1.4%.

الشكل (3) التوزيع النسبي للسكان غير الأردنيين حسب الجنسية، 2015

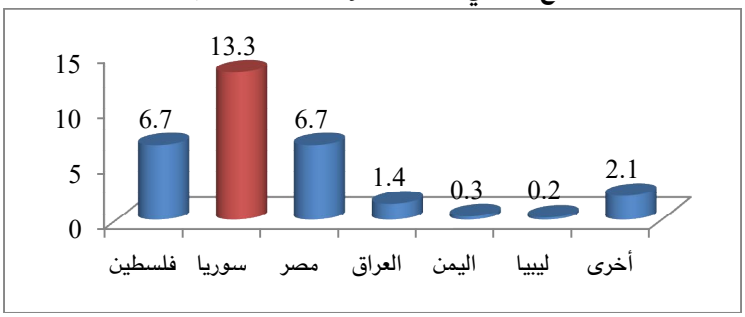

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/التعداد العام للسكان و المساكن،2015

وبالنظر إلى توزيع السوريين حسب المحافظة، يُلاحظ أنهم تركزوا في أربع محافظات (العاصمة، إربد، المفرق، والزرقاء) وبنسب بلغت 4.6%، 3.6%، 2.2% و1.8% على التوالي. في حين بلغت 1.1% في بقية المحافظات.

الشكل (4) التوزيع النسبي للسوريين حسب المحافظة، 2015

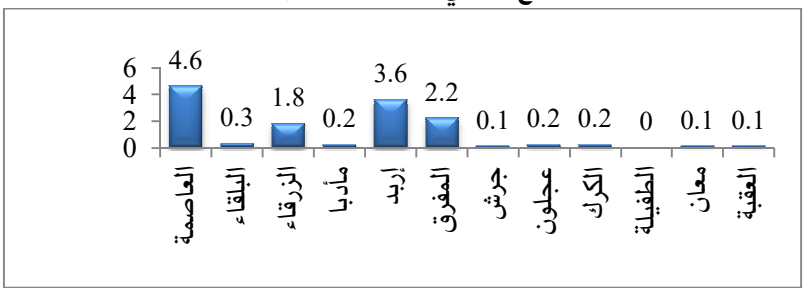

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/التعداد العام للسكان و المساكن،2015

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الوطني

مما لا شك فيه أن التزام الدول بالقضايا الإنسانية وبالالتزامات الدولية الخاصة بالاتفاقيات الدولية المرتبطة بقضايا اللاجئين يترك الكثير من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة على اقتصاد تلك الدول. وقد واجه الأردن العديد من التحديات في هذا المجال، وتعد أزمة اللاجئين السوريين، بالرغم من بعدها الإنساني الذي تحمّله الأردن عبر التزاماته ضمن الإطار العربي والأخلاقي والاجتماعي والإنساني، تحدياً اقتصادياً كبيرًا بالنسبة للأردن في ظل الظروف الاقتصادية الكلية التي يعيشها وهو لم يخرج بعد من تبعات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعالم والمنطقة منذ نهاية العام

2008، ومن ثم تأثره بمعطيات الحراك الشعبي في المنطقة وفي الأردن والذي ترك آثاراً اقتصادية حادة على الأردن قدّرتها بعض الدراسات بما يزيد عن 3 مليارات دينار أردني[4] .

1.قطاع التوظيف:

تشكل البطالة في سوق العمل الأردني أحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني، وساهم اللجوء السوري التي تعرضت له محافظات المملكة من ارتفاع معدل البطالة في صفوف الأردنيين، وانسداد آفاق العمل.

وتشير إحصاءات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين السوريين أن الأردن لغاية عام 2016 استضاف 655,217 لاجئاً سورياً مسجلاً، وما يعادل 80% منهم يعيشون في مجتمعات محلية مضيفة، ويعيش 78% من اللاجئين السوريين في محافظات المفرق وإربد وعمّان.

شكل هذا النمو السكاني الطارئ ضغطاً كبيراً على البنى التحتية الاقتصادية والموارد في الأردن، وأضعف فرص العمل أمام الأردنيين، إذ ارتفع معدل البطالة[5] من 12.9% عام 2011 إلى 15.3% عام 2016، إن استمرار هذا الوضع بدون تدخل يهدد فرص الأردن من الاستفادة من مشروعها التنموي الذي يرتبط باستفادته من الفرصة التي يفرزها التحول الديموغرافي الذي يمر به، وذلك ضمن التوقعات التي مفادها أن يبقى معظم اللاجئين السوريين في الأردن لعدد قادم من السنوات.

وفي دراسة لمنظمة العمل الدولية[6] عام2015، والتي هدفت إلى تقييم الآثار المترتبة على تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين على سوق العمل في محافظات اربد والمفرق والعاصمة، ولعل النتيجة الأهم التي أبرزتها الدراسة فيما يتعلق بالتغيير في المهن الصناعية بين الأردنيين هو حقيقة أن حوالي 30% من العاملين الذين كانوا يعملون في الصناعة والزراعة قبل حدوث الأزمة السورية بقليل لا يعملون في هذه الصناعات اليوم، ورصدت الدراسة مؤشرات لمزاحمة السوريين للأردنيين إلى حد ما في قطاع الانشاءات وقطاع البيع والتجزئة، حيث وُجد أن 23% من اللاجئين السوريين خارج المخيمات يعملون في قطاع البيع والتجزئة. وقد بيّنت الدراسة أن كافة اللاجئين السوريين الذين يعملون خارج المخيمات لا يحملون رخص عمل، وهم بالتالي يعملون في الاقتصاد غير المنظم وخارج نطاق قانون العمل الأردني، وقد رصدت الدراسة أربعة آثار رئيسية لتدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني، منها فقدان فرصة زيادة تشغيل الأردنيين في وظائف برزت حديثاً وذات مهارات متدنية، والثانية زيادة التنافس على الوظائف القائمة، والثالثة تهديدات مستقبلية للتزاحم في سوق العمل، بالاضافة إلى التدهور العام في ظروف العمل بما يؤدي إلى زيادة القصور في العمل اللائق في الأردن، كما بينت هذه الدراسة أن حوالي 51% من الرجال السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات انضموا إلى سوق العمل الأردني، وفقط 7% من النساء السوريات شاركن في سوق العمل الأردني، كما أن أكثر من 40% من

---

[4] لمزيد من التفاصيل حول ذلك يمكن مراجعة، إسناد للاستشارات، 2102 ،" أثر الحراك الشعبي في المنطقة والأردن على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الأردن."

[5] المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ مسح العمالة والبطالة.

[6] منظمة العمل الدولية، FAFO، 2015، آثار تدفق اللاجئين السوريين الى سوق العمل الأردني، 2015

السوريين العاملين خارج المخيمات في محافظات عمان وإربد والمفرق يعملون في صناعة البناء، في حين أن 23% يعملون في البيع بالجملة وتجارة التجزئة وصناعة التصليح، و 12% في الصناعات التحويلية، و8% في صناعة الإقامة والخدمات الغذائية، وبالنسبة للمهن فإن 53% من اللاجئين السوريين الذين يعملون خارج المخيمات يعملون كحرفيين وكعمال في مهن ذات علاقة و24% كعاملين في الخدمات والمبيعات، و12% في المهن الأولية. فالمنافسة بين العمال السوريين والأردنيين تُسهم في الفكرة القائلة إن مشاركة السوريين في القوى العاملة ساهمت بصورة مباشرة في فقدان الأردنيين لوظائفهم.

2. قطاع التعليم:

عندما أصبحت المدارس الحكومية متخمّة باللاجئين السوريين، عبّرت المجتمعات المضيفة عن قلقها إزاء تقصير مدة الحصص الدراسية واكتظاظ الصفوف الدراسية ونظام الفترتين.

قبل وصول اللاجئين السوريين، كان الأردن يحرز تقدماً في قطاع التعليم، مما أدى إلى تصاعد مشاعر الإحباط لدى الجمهور والحوكمة تجاه عوامل الإجهاد الأخيرة التي أصابت المدارس الحكومية.

أكثر من نصف عدد اللاجئين السوريين في الأردن تحت سن الثامنة عشرة، الأمر الذي يرتّب مطالب كبيرة على القدرات التعليمية[7]. حيث أن هناك أكثر من (140) ألف طالب وطالبة سوريين ساهموا بعودة نظام الفترتين في المدارس الحكومية، فقد تم فتح 98 مدرسة إضافية بنظام الفترتين لتخفيف الضغوط على حجم الفصول الدراسية[8]. وبناءً على ذلك، زادت نسبة الطلاب الذين يلتحقون بالمدارس التي تعمل بنظام الفترتين من 7.6% في العام 2009 إلى 13.4% في العام 2014[9]. في محافظتي عمان وإربد، يعاني حوالي نصف المدارس من الاكتظاظ، كما أن قدرتها محدودة على استيعاب أعداد إضافية من الطلبة[10]. والجدير بالذكر، أن ارتفاع أعداد الطلبة في الغرف الصفية إلى حد الاكتظاظ واختصار الوقت المخصص للحصة الصفية المقررة للطالب انعكس بشكل واضح على جودة التعليم المقدم للطلبة في المدارس وبخاصة الحكومية، وأدى كذلك إلى التأثير على مستوى الاستيعاب والفهم لدى الطلبة، حيث لم يعد الطالب يأخذ حقه الكافي من الوقت الذي يمكنه من استيعاب الدرس.

---

[7] United Nations Children's Fund, Access to Education for Syrian Refugee Children and Youth in Jordan Host Communities (New York: UNICEF, March 2015), https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=8570.

[8] REACH, Evaluating the Effect of the Syrian Refugee Crisis on Stability and Resilience in Jordanian Host Communities.

[9] نفس المصدر السابق.

[10] Ministry of Planning and International Cooperation, Needs Assessment Review of the Impact of the Syrian Crisis on Jordan, Hashemite Kingdom of Jordan and the United Nations (November 2013), 59, www.undp.org/content/dam/rbas/doc/SyriaResponse/Jordan%20Needs%20Assessment%20-%20November%202013.pdf

3. قطاع الرعاية الصحة:

تعرّض نظام الرعاية الصحية الأردني إلى الضغط من حيث الموارد المالية والقدرة على تقديم الخدمات. ووفقاً لوزارة الصحة، ازداد عدد زيارات المرضى الخارجيين السوريين إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية من 68 زيارة في كانون الثاني/ يناير 2012 إلى حوالي 16 ألف زيارة في آذار / مارس 2013[11]. وازداد عدد من تم إدخالهم من اللاجئين السوريين إلى المستشفيات الحكومية أيضاً من 300 حالة إلى 10,330 حالة خلال تلك الفترة[12]. ونتيجة لهذه الأعباء، تم توجيه الأردنيين بصورة متزايدة إلى المراكز والمستشفيات الخاصة لتلقي العلاج[13].

وبحسب وزارة الصحة ، فقد ارتفع الطلب على الأدوية والمستهلكات الطبية، حيث ارتفعت المبالغ المرصودة في الموازنة العامة لوزارة الصحة من حوالي 54 مليون دينار في عام 2013 إلى حوالي 89 مليون دينار أردني في عام 2014، ومن المتوقع أن تصل إلى 95 مليون في عام 2018. خلال الفترة 2013 و2015 تم إنشاء 16 مركزاً صحياً في مختلف محافظات المملكة، نصفها في محافظتي المفرق وإربد. وهناك حوالي 21 مركزاً صحياً قيد التنفيذ، في حين هنالك 16 مركز صحي تم توسعته في مختلف محافظات المملكة. وعلاوة على ذلك، فإنه تم تشغيل مستشفيين جديدين هما مستشفى الزرقاء الحكومي بسعة 500 سرير ومستشفى البادية الشمالية بسعة 100 سرير. وتجدر الإشارة إلى أن 3/1 موازنة الدولة الأردنية تصرف على اللاجئين السوريين، حيث تُقدر كلفة الأعباء الصحية المقدمة في القطاع العام الناجمة عن اللاجئين السوريين بحوالي 1,424,000 مليار دينار، وذلك منذ بداية اللجوء السوري عام 2011 وحتى نهاية 30/12/2015.

4 قطاع الإسكان:

بما أن أكثر من 80% من السوريين يعيشون خارج المخيمات، كان للاجئين تأثيراً كبيراً على سوق الإسكان الأردني[14]. فقد اكتسحت أزمة اللاجئين السوريين الأردن وسط نقص مزمن في إسكان ذوي الدخل المنخفض. وأدت زيادة الطلب على السكن الذي نشّطه السوريون إلى ارتفاع أسعار الإيجارات في البلديات الأردنية الشمالية الست، وكذلك شدّدت الضغط على توافر المساكن بأسعار معقولة. في المدينتين اللتين استقر فيهما اللاجئون السوريون بصورة كبيرة ، المفرق والرمثا، ارتفعت بعض الإيجارات إلى ستة أضعاف معدلات ما قبل الأزمة، في حين تضاعف متوسط أسعار

[11] Ministry of Planning and International Cooperation, Needs Assessment Review of the Impact of the Syrian Crisis on Jordan, 69.

[12] نفس المصدر السابق

[13] نفس المصدر السابق

[14] Ministry of Planning and International Cooperation, National Resilience Plan 2014-2016, Host Community Support Platform, Hashemite Kingdom of Jordan, and the United Nations (Amman: Hashemite Kingdom of Jordan, May 29, 2014).

الإيجارات ثلاث مرات تقريباً[15]. الضغط على قطاع الإسكان أزاح الفقراء الأردنيين والسوريين من سوق الإسكان.

يشير الأردنيون إلى أن التنافس على الحصول على المأوى هو المحرّك الرئيس للتوتر. كما تفرض الزيادة في الإيجار تكلفة اجتماعية على المجتمعات الأردنية المضيفة، حيث يذكر الأردنيون أن تضخم تكاليف السكن يجبر الشباب على تأخير زواجهم، لأنهم لا يستطيعون تحمّل تكاليف السكن الجديد، ما يسهم في زيادة الإحباط الاجتماعي الناجم عن تدفّق اللاجئين[16].

5 قطاع المياه:

تُعد الندرة المطلقة للمياه من بين أهم المشاكل التي يواجهها الأردن باعتباره ثالث أفقر بلد بالمياه في العالم[17]

وتشكل المياه عائقاً أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية بسبب ندرة المياه التي تفاقمت بفعل الهجرة القسرية، وبحسب بيانات وزارة المياه والري فإن نصيب الفرد من المياه انخفض مع وجود اللاجئين من 154 متراً مكعباً سنوياً في عام 2013 إلى 127.6 متراً مكعباً في عام 2015، وأدنى من خط الفقر العالمي الذي وضعته منظمة الصحة العالمية والبالغ ألف متر مكعب. وعليه، فإن أي زيادة مفاجئة بأعداد الأفراد يشكل تحدياً جوهرياً كبيراً لمصادر المياه واحتياجات المواطنين منها. ووفقاً لمؤسسة Mercy CROPS، انخفض متوسط الإمدادات اليومية من المياه في البلديات الشمالية، حيث يحتاج معظم اللاجئين السوريين إلى أقل من 30 لتراً في اليوم للشخص الواحد[18]. ويُعتبر توفير مقدار 80 لتراً في اليوم للشخص الواحد ضرورياً لتلبية الحاجات الأساسية فقط[19]. وفي محافظة المفرق، ازداد العجز المائي أربعة أضعاف بسبب الضغوط الناجمة عن تدفق اللاجئين السوريين[20].

---

[15] Mercy Corps, «Mapping of Host Community-Refugee Tensions in Mafraq and Ramtha,» May 2013, p. 9; Doa Ali et al., «A Town's Sudden Growth: Jordanians and Syrians Share the Poverty of Mafraq,» 7iber, April 2014, www.7iber.com/2014/08/ a-towns-sudden-growth/.

[16] Ziad Abu-Rish, «On the Nature of the Hashemite Regime and Jordanian Politics: An Interview With Tariq Tell (Part 1),» Jadaliyya, August 22, 2012, www.jadaliyya.com/pages/index/6979/on-the-nature-of-the-hashemite-regime-and-jordania.

[17] Mercy Corps, Tapped Out: Water Scarcity and Refugee Pressures in Jordan (Portland, OR: Mercy Corps, March 2014), www.mercycorps.org/researchresources/tapped-out-water-scarcity-and-refugee-pressures-jordan.

[18] Mercy Corps, Tapped Out.

[19] المصدر السابق.

[20] المصدر السابق.

الشكل 5 حصة الفرد من المياه (لتر/يوم) لعامي 2013 و 2015

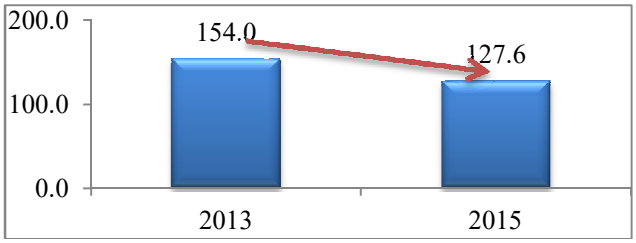

المصدر: وزارة المياه والري

6 قطاع النفايات

تشكّل إدارة النفايات تحدّياً كبيراً في العديد من البلديات الأردنية. واستشهدت دراسة صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدارة النفايات الصلبة باعتبارها الخدمة الأكثر تضرّراً في 33 من أصل 36 بلدة شملتها الدراسة[21]. وقد زاد تدفّق اللاجئين السوريين حجم النفايات الصلبة بواقع 340 طناً يومياً[22]. في مدينة المفرق وحدها، ساهم اللاجئون تقريباً بـــ60 طناً إضافياً من النفايات يومياً[23]. وقدّرت الوكالة الأميركية للتنمية البشرية الدولية (USAID) التكلفة المالية الإجمالية الناجمة عن أزمة اللاجئين السوريين بالنسبة إلى الحكومات البلدية بحوالي 25.4 مليون دولار في العام 2013 و33 مليون دولار في العام 2014.

ووفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ارتفعت أكوام النفايات في خلايا التجميع بمكب الأكيدر شمال الأردن لتشكل هضاباً وتلالاً، بعد أن ضاق المكب بنفايات تفوق استيعابه. حيث أصبح يعمل بقدرة أعلى مما صُمم له بكثير، لترتفع النفايات الصلبة به من 800 طن إلى 1500 طن يومياً، بسبب تداعيات اللجوء السوري الذي ولّد ضغطاً مضاعفاً عليه، وأحاله إلى بؤرة بيئية ساخنة، تنذر بكارثة في حال العجز عن ايجاد حل جذري. ولا تقف أزمة المكب عند حد النفايات الصلبة، فقد أكد البرنامج الأممي ارتفاع النفايات السائلة بالمكب من 750 متراً مكعباً يومياً إلى 1200 متر مكعب.

[21] UNDP, Municipal Needs Assessment Report: Mitigating the Impact of the Syrian Refugee Crisis on Jordanian Vulnerable Host Communities (Jordan: UNDP, 2014), www.undp.org/content/dam/jordan/docs/Poverty/needs%20assessment% 20report.pdf.
[22] Ministry of Planning and International Cooperation, Needs Assessment Review.
[23] UNDP, Municipal Needs Assessment Report.

المراجع العربية والأجنبية:

- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، التعداد العام للسكان والمساكن،2015
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، مسح العمالة والبطالة .
- وزارة التخطيط والتعاون الدوالي تقرير خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية 2019/2017 (JRP)
- منظمة العمل الدولية، FAFO، 2015، آثار تدفق اللاجئين السوريين إلى سوق العمل الأردني، 2015
- "أثر الحراك الشعبي في المنطقة والأردن على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الأردن" إسناد للاستشارات،2012.
- United Nations Children's Fund, Access to Education for Syrian Refugee Children and Youth in Jordan Host Communities (New York: UNICEF, March 2015), https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=8570.
- REACH, Evaluating the Effect of the Syrian Refugee Crisis on Stability and Resilience in Jordanian Host Communities.
- Ministry of Planning and International Cooperation, Needs Assessment Review of the Impact of the Syrian Crisis on Jordan, Hashemite Kingdom of Jordan and the United Nations (November 2013), 59,www.undp.org/content/dam/rbas/doc/ Syria Response/Jordan%20Needs%20Assessment %20-%20November%202013.pdf
- UNICEF, Syria Crisis Monthly Humanitarian Situation Report (Geneva: UNICEF, April 2014), www.humanitarianresponse.info/en/operations/syria/document/ unicef-syria-crisis-monthly-humanitarian-situation-report-18-march- %E2%80%93-17
- Ministry of Planning and International Cooperation, Needs Assessment Review of the Impact of the Syrian Crisis on Jordan, 69.
- World Bank, Jordan Economic Monitor: Moderate Economic Activity With Significant Downside Risk (Washington, DC: World Bank, Fall 2013)
- Ministry of Planning and International Cooperation, National Resilience Plan 2014-2016, Host Community Support Platform, Hashemite Kingdom of Jordan, and the United Nations (Amman: Hashemite Kingdom of Jordan, May 29, 2014).
- Mercy Corps, «Mapping of Host Community-Refugee Tensions in Mafraq and Ramtha,» May 2013, p. 9; Doa Ali et al., «A Town's Sudden Growth: Jordanians and Syrians Share the Poverty of Mafraq,» 7iber, April 2014, www.7iber.com/2014/08/ a-towns-sudden- growth/.
- Ziad Abu-Rish, «On the Nature of the Hashemite Regime and Jordanian Politics: An Interview with Tariq Tell (Part 1), » Jadaliyya, August 22, 2012, www.jadaliyya. Com/pages/index/6979/on-the-nature-of-the-hashemite-regime-and-jordania.
- UNDP, Municipal Needs Assessment Report: Mitigating the Impact of the Syrian Refugee Crisis on Jordanian Vulnerable Host Communities (Jordan: UNDP, 2014), www.undp.org/content/dam/jordan/docs/Poverty/needs%20assessment% 20report.pdf.
- UNDP, Municipal Needs Assessment Report.

أثر اللاجئين السوريين على سوق العقار في الأردن

م. منال يوسف خضير
دائـرة الأراضـــي والمســاحــة
الأردن

الملخص

يقع الأردن في بؤرة مشتعلة من الحروب، وبالرغم من ذلك فإن قيادته الحكيمة تحافظ على أمنه واستقراره. لقد واجه الأردن الكثير من التحديات من خلال استضافة اللاجئين من دول الجوار وخاصة اللاجئين السوريين.

لقد تأثرت المملكة بالأعداد الكبيرة من اللاجئين الذين يعيش 20% فقط منهم في المخيمات بينما يعيش الباقي في مختلف المدن والقرى الأردنية، وبالتالي فقد أصبحوا جزءً لا يتجزأ من مجتمعنا الأردني، الأمر الذي أثر على العديد من القطاعات ومن بينها قطاع العقارات.

لقد الورقة البحثية تعريف كلاً من اللاجئ والمهاجر والنازح. ومن جهة أخرى، صنفت السوريين الذين يعيشون على أرض الأردن، بالإضافة إلى طرح عدة مسائل تتعلق بأثر وجود اللاجئين السوريين على سوق العقار في الأردن سواء من حيث الإيجارات أو التملك، والمدن التي تأثرت بهذه الظاهرة، وانعكاس ذلك على المواطنين الأردنيين في ظل متوسط دخل الفرد الأردني، والمشاكل المتعلقة بسوق العقار خلال تلك الفترة، إضافة إلى التوصيات المقترحة للحد من أي تأثيرات سلبية وبما يدعم الاقتصاد الوطني لبلادنا.

Abstract

The Syrian Refugees' Impact On The Real Estate Market In Jordan

Jordan is located in a burning region of wars, although it's wise leadership keep it's security and stability. Jordan face big challenges through hosting refugees from neighborhood countries specially the Syrian refugees' case.

The kingdom was affected by the large numbers of the refugees which only 20% of them live in camps while others live in several Jordanian cities and villages, then they became apart of our Jordanian society, which is affected in many sectors such as real estate sector.

This paper explains the definitions of the refugee, immigrant and displaced people. On other hand, it classifies Syrian people which live in Jordan. In addition to discuss many issues about the Syrian refugees' effects on the real estate market in Jordan both in terms of leasing or property, the cities were affected, the reflections on the Jordanian citizens according to the average of the individual income (salary), the problems that related to the real estate market on that interval and the suggested conclusions that limit of any negative effects and support the national economy of our country.

مقدمة

(وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ(ج)وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ). الآية رقم 9 من سورة الحشر

تعد منطقة الشرق الأوسط وبما شهدته خلال السنوات العشر الماضية بسبب الحرب على الإرهاب وما نتج عنه من حروب وصراعات داخلية وعدم استقرار سياسي وأمني في بعض البلدان وانتهاكات لحقوق الإنسان، دافعاً اضطر العديد من الأفراد والجماعات إلى الفرار واللجوء إلى دول

أخرى طلباً للحماية والعيش بإنسانية. يقع الأردن في بؤرة مشتعلة من الحروب، وبالرغم من ذلك فإن قيادته الحكيمة تحافظ على أمنه واستقراره، الأمر الذي جعله ملاذاً آمنا للعديد من اللاجئين وعلى مر التاريخ منذ القدم. إن الدور الأردني على الصعيد العربي والدولي في مجال اللجوء واللاجئين جعل العالم يدرك ما تعانيه المنطقة. فالأردن المضياف لم يتوانى أبداً في تقديم ما يستطيع لضمان سلامة اللاجئين ضمن امكانياته وموارده، الأمر الذي جعل الأردن يقف أمام العديد من التحديات في مختلف القطاعات.

في عام 1998م تم توقيع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(1) وتم تعديلها في عام 2014، وتهدف إلى تحديد آلية للتعامل مع الأمور المتعلقة باللاجئين والأشخاص المشمولين برعاية المفوضية، ومعاملة اللاجئين بصورة لا تقل عن المعاملة الممنوحة للمواطنين الأردنيين من حيث ممارسة الشعائر الدينية وعدم التمييز بينهم من حيث العرق أو الدين أو الوطن، وبما لا يتعارض مع أحكام الدستور الأردني وأن لا تكون هذه الشعائر مخالفه للقوانين والأنظمة والآداب العامة. ومن جهة أخرى حقهم في تملك العقارات وممارسة المهن الحرفية والحصول على السكن والتعليم. كما وتؤكد على عدم طرد أو رد أي لاجئ يطلب اللجوء إلى الأردن ضمن أسس وأطر أمنية معينة، وضرورة التزام اللاجئين بالقوانين والأنظمة والتدابير في المملكة، وعدم قيام اللاجئين بأية أنشطة تخل بالأمن أو تسبب مشاكل بين الأردن والدول الأخرى، إضافة إلى أنه يحق للاجئين التقاضي أمام جميع المحاكم.[2]

دراسات سابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت مختلف القضايا المتعلقة باللاجئين السوريين في المملكة اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً وبيئياً. وبالرغم من ذلك لم تكن هناك دراسة تفصيلية بما يتعلق بأثر اللاجئين السوريين بما يتعلق بالعقارات وتأجيرها وتملكها، وإن كان هناك بعض التقارير الصحفية التي تناولت هذا الموضوع. وعليه فقد تعد هذه الدراسة نواة لدراسات أخرى تتعلق بهذا المجال في المستقبل.

أهمية البحث

إن قضية اللاجئين السوريين تعد من أبرز التحديات التي تواجهها المملكة منذ أن اندلعت الحرب في القطر السوري الشقيق. لقد تأثرت المملكة بالأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين والذين يعيش نسبة قليلة منهم في المخيمات بينما يعيش الباقي في مختلف المدن والقرى الأردنية، وبالتالي فقد أصبحوا جزءً لا يتجزأ من مجتمعنا الأردني، الأمر الذي أثر على العديد من القطاعات ومن بينها قطاع العقارات مدار البحث.

أهداف البحث

وضحت الورقة البحثية تعريف كلاً من اللاجئ والمهاجر والنازح. ومن جهة أخرى، تصنيف السوريين الذين يعيشون على أرض الأردن، وتأثير وجود اللاجئين السوريين على سوق العقار في الأردن سواء من حيث الإيجارات للشقق السكنية أو المحلات التجارية، أو التملك للشقق السكنية

والأراضي، وكيف انعكس ذلك على مختلف المدن الأردنية التي تأثرت بهذه الظاهرة، وكيف أثر ذلك على المواطنين الأردنيين في ظل متوسط دخل الفرد الأردني، وأبرز القضايا المتعلقة بسوق العقار خلال تلك الفترة، إضافة إلى التوصيات المقترحة استناداً للنتائج وبما يدعم الاقتصاد الوطني لبلادنا.

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على النهج العلمي البحثي في جمع المعلومات والبيانات - من خلال عينات ممثلة وموزعة في عدة مناطق وزيارات ميدانية ومحادثات هاتفية مع مكاتب عقارية وأصحاب اسكانات- وتم تحليل هذه البيانات وتصنيفها للوصول إلى النتائج ضمن المعدلات التي تحاكي الواقع، وعرضها من خلال جداول ورسومات بيانية وتوضيحية. وقد كان هذا هو الجزء الأهم والذي استغرق وقتاً وجهداً كبيراً أثناء إعداد هذه الدراسة.

خطة البحث

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ستة مطالب متتالية، حيث تضمن المطلب الأول تعريف كلاً من اللاجئ والمهاجر والنازح، وصنف المطلب الثاني السوريين الذين يعيشون على أرض الأردن، وفي المطلب الثالث تم تسليط الضوء على أعداد اللاجئين السوريين في المحافظات الأردنية، وناقش المطلب الرابع أثر اللاجئين السوريين على تملك العقارات في الأردن، كما وضح المطلب الخامس أثر اللاجئين السوريين على إيجار العقارات في الأردن، ووصف المطلب السادس المواطن الأردني وسوق العقار في ظل اللجوء السوري، كما تم إبراز أهم النتائج و التوصيات التي خلصت اليها الدراسة.

المطلب الأول

من هو اللاجئ والنازح والمهاجر؟

لقد تم تعريف اللاجئ في مذكرة التفاهم بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بأنه شخص بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج البلد التي يحمل جنسيتها ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب ذلك الخوف أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد.[3]

يعرف الأشخاص النازحون داخل بلدانهم ووفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة عن الأمم المتحدة بأنهم أشخاص أو جماعات أكرهوا على الهرب أو ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، ولا سيما نتيجة أو سعياً لتفادي أثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة.[4]

تعرّف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المهاجرين بأنهم أشخاص يختارون الانتقال ليس بسبب تهديد مباشر بالاضطهاد أو الموت، بل لتحسين حياتهم بشكل أساسي من خلال إيجاد العمل، أو في بعض الحالات من أجل التعليم أو لمّ شمل العائلة أو أسباب أخرى. وعلى عكس

اللاجئين الذين لا يستطيعون العودة إلى وطنهم بأمان، لا يواجه المهاجرون مثل هذه العوائق للعودة. فإذا اختاروا العودة إلى الوطن سيستمرون في الحصول على الحماية من حكومتهم.[5]

إن المصطلحات والتعريفات السابقة توضح وتزيل أي لبس في فهم وتصنيف الأشخاص وبالتالي تحدد المواد والنصوص القانونية التي تحكم التعامل معهم وما هي حقوقهم وواجباتهم.

المطلب الثاني

السوريون على أرض الأردن

بدأت الهجرات الشامية إلى عمان قبل تأسيس الإمارة، وبالتحديد بعد عودة الدولة العثمانية وبسط نفوذها على عجلون والبلقاء والكرك في النصف الثاني من القرن التاسع، حيث كان الانتقال من دمشق ونابلس والسلط وطرابلس إلى عمان انتقالا داخليا وليس هجرة خارجية. ومع اتساع النشاط التجاري الشامي في عمان وتزايد مجالات جني الربح، أخذ التجار السوريون يتخذون لهم مساكن قريبة من مصالحهم[6] وقد أخذ بعض منهم الجنسية الأردنية عند إعلان استقلال المملكة.

من جهة أخرى، يتواجد الوافدون السوريون للعمل على أرض المملكة بتصاريح عمل لتحسين فرص معيشتهم وبحسب قوانين وزارة العمل وقوانين استقدام الوافدين للعمل على الأراضي الأردنية.

المستثمرون والتجار ورجال الأعمال السوريون الذين قدموا إلى أراضي المملكة من خلال مخاطبة جمعية رجال الأعمال الأردنيين ووزارة الداخلية لأخذ الموافقات اللازمة، واعتماد البطاقة التعريفية الصادرة عن مؤسسة تشجيع الاستثمار للمستثمرين السوريين المتواجدين على الأراضي الأردنية، وذلك بعد تأسيس شركة قائمة ومسجلة في وزارة الصناعة والتجارة.[7]

اللاجئون السوريون الذين تدفقوا إلى أرض المملكة خلال الأحداث الأخيرة في سوريا، وحصلوا على بطاقات تعريفية أمنية من المفوضية السامية في الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهم مسجلون لديها. يعيش جزء منهم بنسبة 20% في المخيمات، فيما يعيش البقية في المدن والقرى الأردنية. وفي الشكل (أ) تصنيف السوريين على أراضي المملكة.

الشكل (أ) تصنيف السوريين على أراضي المملكة

المطلب الثالث

ما هي أعداد اللاجئين السوريين في المحافظات الأردنية؟

لقد تدفق اللاجئين السوريين إلى أراضي المملكة الأردنية الهاشمية منذ بداية الأزمة السورية، وقد تم إيواءهم في المخيمات التي لم تستوعب العدد الهائل من اللاجئين، فيما توجه أغلبهم إلى المدن والقرى في مختلف محافظات المملكة. ومن الجدير بالذكر أن عدد اللاجئين السوريين المسجلين في الاردن عام 2017 قد بلغ 657ألف لاجئ يعيش ما نسبته 20% منهم فقط في مخيمات اللاجئين، عدا عن 700ألف سوري غير مسجلين كلاجئين[8] ويوضح الجدول (أ) والشكل (2) فترات التدفق للاجئين السوريين ويلاحظ التزايد في الأعداد التراكمية للاجئين خلال الأعوام من 2012 وحتى 2016 وتراجع هذه النسب في عام 2017 نتيجة الهدنة وعودة بعض اللاجئين لبلادهم أو هجرتهم إلى الخارج.

العام	عدد اللاجئين السوريين
2012	20 ألف
2013	90 ألف
2014	585 ألف
2015	629 ألف
2016	657 ألف
2017	654 ألف

الجدول (أ) الأعداد التراكمية للاجئين السوريين خلال فترات التدفق للاجئين السوريين[9]

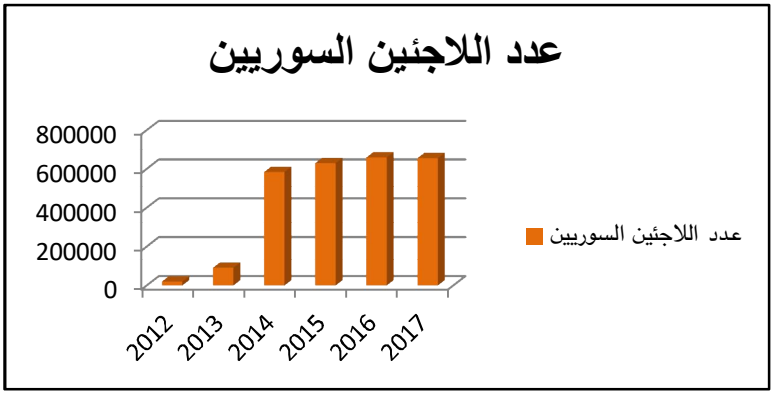

الشكل (2) عدد اللاجئين السوريين في الفترة (2012 – 2017)

إن معرفة عدد اللاجئين في المحافظات الأردنية يضعنا أمام حجم المشكلة الحقيقي نتيجة توزيعهم في المحافظات المختلفة، ولا نخفي صعوبة الحصول على هذه المعلومات وكم من الجهد قد بذل للوقوف على هذه الأرقام الدقيقة التي تفيد هذه الدراسة. كما ويوضح الشكل (3) أدناه عدد اللاجئين السوريين في مختلف المحافظات الأردنية، ويلاحظ أن محافظة العاصمة قد تحملت الحجم

الأكبر من اللاجئين في حين أنه كان من المتوقع أن المحافظات في شمال المملكة قد كانت أكثر تأثراً نظراً لموقعها القريب من الحدود السورية. وقد كانت أعداد اللاجئين السوريين أكبر في المحافظات التالية حسب الترتيب (العاصمة، إربد، المفرق، الزرقاء، البلقاء، جرش وعجلون ثم مادبا)، في حين أن أعداد اللاجئين السوريين في باقي المحافظات كانت بسيطة مقارنة بباقي المحافظات وتتراوح بين 3000 -8500 لاجئ سوري.

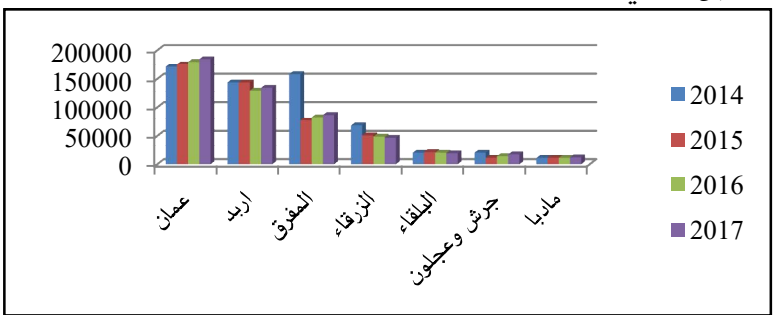

الشكل (3) عدد اللاجئين السوريين في المحافظات الأردنية في الفترة (2014 – 2017)[10]

لقد أثر وجود اللاجئين السوريين في مختلف القرى والمدن الأردنية خاصة في شمال المملكة على العديد من القطاعات سواء الصحية والتعليمية والاجتماعية والسكنية. وقد تأثر سوق العقار بشكل كبير سواء من حيث الإيجارات للشقق السكنية والمحلات التجارية، ومن حيث التملك أيضاً سواء للأراضي أو الشقق السكنية، وسنتطرق في هذه الورقة البحثية لكل هذه الأمور.

المطلب الرابع

أثر اللاجئين السوريين على تملك العقارات في الأردن

ينبغي في البداية أن نتطرق للقوانين والأنظمة والتشريعات التي تحكم تملك غير الأردنيين للعقارات، و التي يحكمها قانون إيجار الأموال غير المنقولة وبيعها لغير الأردنيين والأشخاص المعنويين رقم 47 لسنة 2006[11]، والذي يوضح مواد وأحكام التشريعات النافذة بما يتعلق بتملك غير الأردنيين وبما يتناغم مع قوانين الجهات التنظيمية والمساحات التي يسمح بتملكها تبعا للغاية من التملك.

فيما يتعلق باللاجئين السوريين وتملكهم فهذا يعتمد على البطاقة الأمنية التي يحملها اللاجئ الذي يطلب التملك، حيث أن آلية دخول اللاجئ إلى أراضي المملكة تحدد حقه في تملك العقارات أو عدمه، وذلك حسب قرارات مجلس الوزراء. إن اللاجئين الذي دخلوا إلى أراضي المملكة بطريقة مشروعة عن طريق معبر جابر الحدودي أو معبر الرمثا الحدودي – وهي المعابر الحدودية الرسمية بين الأراضي الأردنية والأراضي السورية – أو عن طريق مطار الملكة علياء الدولي، هم اللاجئين الذين يحق لهم التملك على أراضي المملكة الأردنية الهاشمية وذلك بعد أخذ الموافقات الأمنية اللازمة، منوهاً إلى أنه لا يحق للاجئ أن يتملك بأكثر من عقار واحد هو وأفراد عائلته، في حين أن اللاجئين الذين عبروا إلى أراضي المملكة عن طريق الشريط الحدودي أي بطريقة غير مشروعة لا يحق لهم التملك مطلقاً على أراضي المملكة.[12]

كما ويحق للمستثمر أو التاجر أو رجل الأعمال من الجنسية السورية التملك وفق أحكام القانون السابق الذكر، ووفق إجراءات التملك في قسم تسهيل الاستثمار في دائرة الأراضي والمساحة، وذلك بعد أخذ الموافقات الرسمية اللازمة، ولا يتقيد بشرط حصر الملكيات. لقد كان من الصعوبة بمكان الحصول على البيانات المتعلقة بتملك اللاجئين السوريين للعقارات بشكل منفصل، حيث أن وزارة الداخلية ودائرة الأراضي والمساحة لا تصنفان طالب التملك السوري بوصفه مستثمراً أو لاجئاً، وبذلك فإنني أدرج جداول ورسوماً بيانية[13] توضح المناطق التي تركز فيها تملك السوريين بشكل عام في مختلف محافظات المملكة سواء للشقق السكنية أو لقطع الأراضي.

الجدول (ب): مؤشرات تملك السوريين في محافظة العاصمة

السنة	2012		2013		2014		2015		2016		2017	
المديرية	شقق	اراضي	شقق	اراضي	شقق	اراضي	شقق	اراضي	شقق	اراضي	شقق	اراضي
اراضي عمان	29	1	43	7	61	9	24	4	40	6	24	5
اراضي غرب عمان	25	4	31	4	43	4	31	5	29	5	22	2
اراضي شمال عمان	57	3	79	5	78	10	48	2	52	8	52	10
اراضي شرق عمان	31	8	42	3	47	1	24	5	17	0	30	1
اراضي جنوب عمان	4	7	3	1	11	11	13	7	14	5	6	10
اراضي ناعور	4	2	10	3	19	1	12	2	9	0	15	0
اراضي الموقر	0	0	0	0	0	2	0	1	0	1	0	1

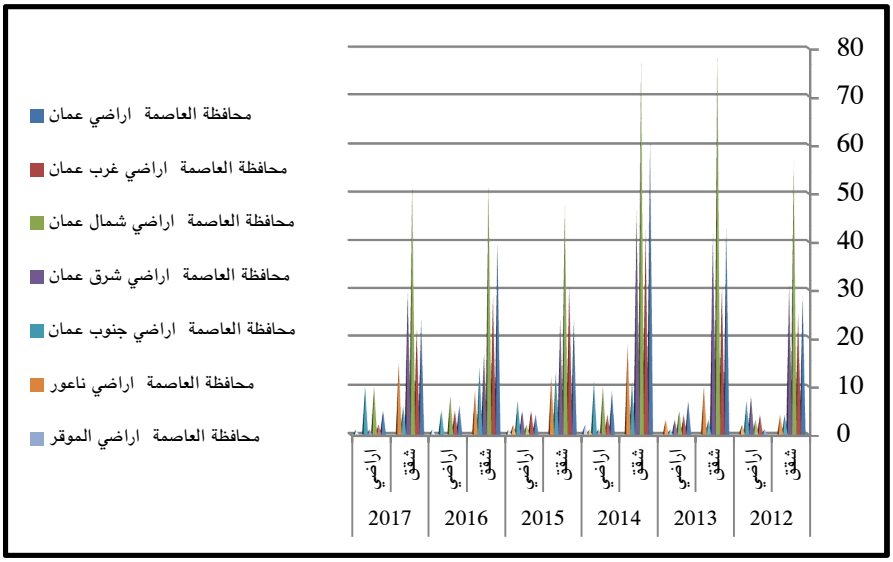

الشكل (4) مؤشرات تملك السوريين في محافظة العاصمة

يلاحظ من الرسم السابق أن اتجاه السوريين لتملك الشقق في محافظة العاصمة كان أكثر من اتجاههم لشراء قطع الأراضي ويعود ذلك لارتفاع اسعار الأراضي. كما ويلاحظ أن المناطق التابعة

لمديريات شمال عمان وعمان وشرق عمان وغرب عمان على التوالي، كانت المناطق الأكثر تركيزاً من قبل السوريين لشراء الشقق منذ اندلاع الأزمة السورية كما هو واضح بالرسم اعلاه.

السنة	2012		2013		2014		2015		2016		2017	
المديرية	شقق	اراضي	شقق	اراضي	شقق	اراضي	شقق	اراضي	شقق	اراضي	شقق	اراضي
اراضي اربد	23	1	59	13	71	8	24	2	27	2	34	7
اراضي الرمثا	8	0	0	5	0	2	0	0	0	0	0	1

الجدول (ج): مؤشرات تملك السوريين في محافظة إربد

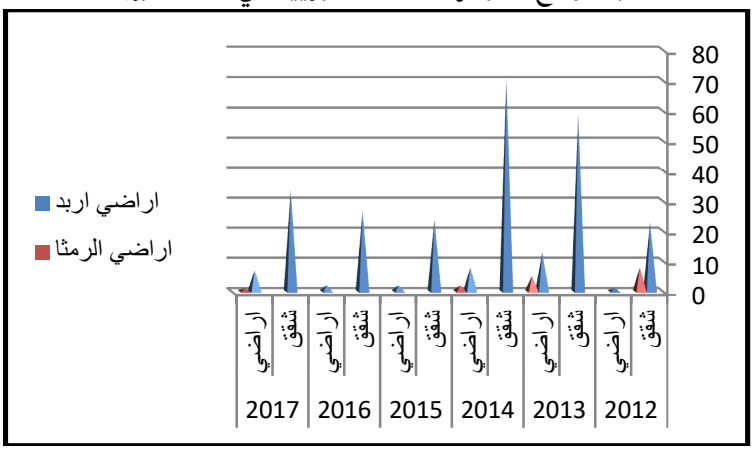

الشكل (5) مؤشرات تملك السوريين في محافظة إربد

يلاحظ من الرسم السابق أن اتجاه السوريين لتملك الشقق في محافظة إربد كان أكثر من اتجاههم لشراء قطع الأراضي، ويعود ذلك لضعف القوة الشرائية لغالبية السوريين ومن جهة اخرى تكاليف البناء والفترة الزمنية لانجازه. كما ويلاحظ أن المناطق التابعة لمديرية تسجيل أراضي إربد كانت المناطق الأكثر تركيزاً من قبل السوريين لشراء الشقق منذ اندلاع الأزمة السورية، كما هو واضح بالرسم أعلاه. وبالمقارنة مع محافظة العاصمة يلاحظ أن شراء الشقق من قبل السوريين في محافظة العاصمة أكثر منه في محافظة اربد، حيث أن غالبية السوريين الذين يمتلكون أموالاً عمدوا إلى شراء شقق وأراض في العاصمة عمان بنسبة أكبر مقارنة مع باقي المحافظات. مما يعطي مؤشراً داعماً بأن تركيز وجود السوريين في محافظة العاصمة أكثر منه في محافظات الشمال.

السنة	2012		2013		2014		2015		2016		2017	
المديرية	شقق	أراضي	شقق	أراضي	شقق	أراضي	شقق	أراضي	شقق	أراضي	شقق	أراضي
اراضي محافظة الزرقاء	4	7	2	9	8	4	5	0	8	3	13	4
اراضي السلط	0	1	0	0	0	6	0	3	1	5	2	2
اراضي المفرق	0	9	0	13	0	10	0	0	0	0	2	2
اراضي البادية الشمالية	0	9	0	3	0	1	0	0	0	0	0	0
اراضي مادبا	2	1	0	0	0	2	0	0	0	0	1	0
اراضي جرش	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2
اراضي عجلون	0	0	0	0	4	4	0	0	0	0	0	0
اراضي العقبه	1	0	3	0	0	0	1	0	2	1	2	1

الجدول (د): مؤشرات تملك السوريين في باقي محافظات المملكة

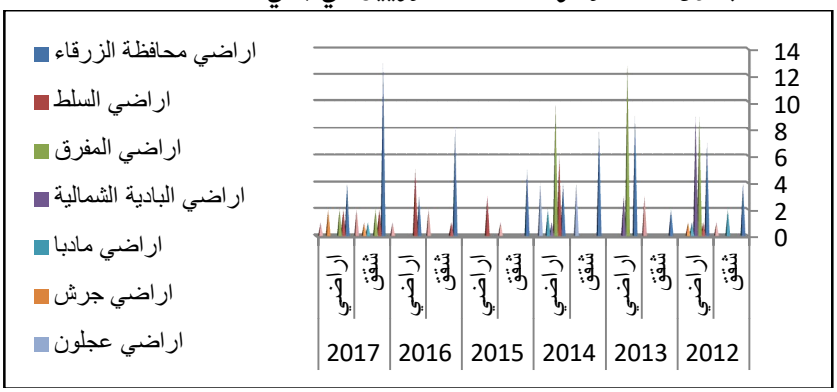

الشكل (6) مؤشرات تملك السوريين في باقي محافظات المملكة

يلاحظ من الرسم السابق أن اتجاه السوريين لتملك الشقق في باقي محافظات المملكة لم يكن كمثيلتها في محافظتي العاصمة وإربد. ومن جهة أخرى فإن محافظتي المفرق والزرقاء قد شهدتا إقبالاً لشراء قطع الأراضي أكثر من الشقق في عام 2013، في حين ارتفع مؤشر تملك الشقق في محافظة الزرقاء في عامي 2016 و2017 لكن بنسب منخفضة أيضا منذ اندلاع الأزمة السورية كما هو واضح بالرسم أعلاه، وتكاد النسب لا تذكر بما يتعلق في باقي محافظات المملكة.

بعد التحري والتقصي وبناءً على المعطيات السابقة يظهر أن نسبة توجه اللاجئين لشراء الشقق أو الأراضي هي نسبة منخفضة، ويعود ذلك إلى ضعف القوة الشرائية للاجئين السوريين بسبب تردي أحوالهم المادية. إضافةً إلى قناعتهم بأن الأحداث التي جرت في سوريا هي أحداث مؤقتة وأنهم سيعودون لبلادهم في وقت قريب، مما دفعهم إلى التريث في قرار تملك وشراء العقار والاتجاه نحو الاستئجار. إن وجود اللاجئين السوريين لم يؤثر على ارتفاع أسعار الأراضي بشكل كبير، وذلك

بسبب ضعف القوة الشرائية للاجئين، إلا أن زيادة الطلب على الشقق شجع الاستثمار في الأراضي لبناء الشقق السكنية عليها، مما أدى إلى رفع سعر الأساس للأراضي.[14]

المطلب الخامس

أثر اللاجئين السوريين على إيجار العقارات في الأردن

في ظل ما تحدثنا عنه في الجزء السابق بما يتعلق بتملك اللاجئين السوريين، وكيف تم أخذ طريقة دخولهم إلى أراضي المملكة الأردنية الهاشمية بعين الاعتبار في تصنيف حقهم في تملك العقارات، وحيث أن النسبة الأكبر من اللاجئين السوريين قد دخلوا إلى أرض المملكة عبر الشريط الحدودي، فهذا يعطي مؤشراً قوياً إلى أن قطاع الإيجارات قد تأثر بشكل كبير حيث لجأ أغلب اللاجئين السوريين لاستئجار العقارات بدلاً من شرائها.

في الواقع إن تأجير الشقق المفروشة والفارغة في ظل حركة اللجوء السوري قد تأثر بشكل كبير، فقد تسبب الوجود السوري بأزمة حقيقية في إيجاد شقق للإيجار، حيث أن العديد من أصحاب الاسكانات يفضلون اللاجئ السوري على المواطن الأردني للتحكم في إيجار المنزل، وقد تلقى العديد من المواطنين إنذارات بالإخلاء أو رفع إيجار الشقق بما لا يقل عن 50 إلى 100 دينار أردني، وتأتي هذه المعاناة نتيجة لأن هناك من المحسنين والجمعيات الخيرية و بتمويل من منظمات و هيئات عربية ودولية تعمل على تأمين شقق للعائلات السورية والتي تم تكفيلها من المخيمات[15]، الأمر الذي ساهم بزيادة الطلب على الشقق السكنية وما رافق ذلك من زيادة كبيرة في قيمة الإيجارات وعدم قدرة الغالبية العظمى من المواطنين على مجاراة ارتفاع الإيجارات.[16]

في دراسة حكومية عامي 2013 و 2014 أي بعد بدء الأزمة السورية بينت أن إيجارات الشقق في الشمال ارتفعت بنسبة تتراوح بين 100 و 120% وفي عمان ارتفعت بين 60% و100% وفي باقي المحافظات ارتفعت بنسبة تتراوح بين 25 و 40%، ويعزى الارتفاع في الإيجارات في تلك الفترة إلى الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين، مما أدى لارتفاع الإيجارات نظراً لنقص العرض واستمرار الطلب[17]. لقد أدت الزيادة على طلب استئجار الشقق إلى تحول بعض العمارات السكنية المخصصة للطالبات إلى عمارات تقطنها عائلات سورية، وقيام البعض من أصحاب الشقق بتأجير العائلات بالغرفة الواحدة وليس الشقة. وهذا الارتفاع شمل الشقق المفروشة والفارغة وبشروط دفع الإيجار مقدماً لستة أشهر.[18]

إن الطلب المرتفع في البحث عن شقق – في بداية الأزمة السورية – دفع بعض أصحاب العقارات لاستغلال ظروف اللاجئين السوريين الصعبة، حيث أن الطلب على الشقة بات بدون شروط مسبقة من قبل اللاجئ. من جهة أخرى، أدت زيادة الطلب إلى دفع بعض أصحاب العمارات والمجمعات التجارية إلى تأجير الطوابق المخصصة للمكاتب التجارية كشقق على نظام استديو، كما أن بعض أصحاب الشقق قاموا بتأجير أسطح البنايات بعد أن قاموا بتجهيزها بطريقة متواضعة واضعين ألواحاً حديدية على السقف وطوب على محيط السطح ومن ثم تأجيرها.[19]

بعد جمع وتحليل المعلومات والبيانات عن ارتفاع الإيجارات في مختلف المحافظات التي شهدت تواجداً للاجئين السوريين تبين أن المدن والقرى التي لم تشهد تواجداً للسوريين في تلك

المحافظات قد ارتفعت فيها الايجارات أيضاً وبشكل يوازي ارتفاع الايجارات في المدن والقرى التي يتواجد فيها اللاجئون السوريون.

في محافظة العاصمة كانت الايجارات في المناطق الشعبية بمعدل ما بين (100 – 150) دينار أردني قبل الأزمة السورية وقد ارتفعت بمعدل (250 – 300) دينار أردني بعد الأزمة السورية وانخفضت حالياً إلى (180 – 200) دينار. في المناطق الحديثة كان معدل الايجار(200 –300) دينار أردني قبل الأزمة السورية وارتفعت إلى (450–550) دينار أردني وانخفضت إلى (300 – 350) دينار. في عبدون ودير غبار كانت الايجـارات 15 ألف دينار أردني قبل الأزمة السورية وارتفعت إلى 25ألف دينار أردني[20]، وقد لا يكون اللاجئ السوري من يقطن بهذا الايجار المرتفع، إلا أن الأزمة السورية كانت قد رفعت الإيجار بغض النظر عن وجود اللاجئين السوريين في المنطقة أو عدمه.

في محافظة إربد وتحديداً مدينة إربد كانت الايجارات بمعدل ما بين (250 – 300) دينار قبل الأزمة السورية وارتفعت الايجارات بمعدل (500 – 650) دينار بعد الأزمة السورية وانخفضت حالياً إلى (350 – 400) دينار. في قرى محافظة اربد كانت الايجارات قبل الأزمة السورية بمعدل (80 – 100) دينار وارتفعت بمعدل (220 – 280) دينار بعد الأزمة السورية وانخفضت الان بمعدل (150 – 180) دينار. أما في مدينة الرمثا والتي تعد من أكثر المدن الأردنية تأثرا باللجوء السوري في محافظات الشمال فقد كانت الايجارات بمعدل (60-80) دينار قبل الأزمة السورية وارتفعت إلى (250 – 300) دينار وانخفضت حالياً إلى (150 – 170) دينار.

في محافظة المفرق كانت الايجارات بمعدل (80 – 100) دينار قبل الأزمة السورية وارتفعت بعدها بمعدل (300 – 450) دينار وانخفضت حالياً لتصبح بمعدل (180 – 250) دينار.[21]

أما في محافظة الزرقاء في المناطق الشعبية قبل الأزمة السورية كانت الايجارات (50 – 60) دينار وارتفعت بعد الأزمة السورية إلى (100 – 150) دينار وانخفضت الان بمعدل (80 – 100) دينار. في المناطق الحديثة مثل جبل طارق كان الايجار بمعدل(120 – 150) دينار وارتفع إلى (200 – 300) دينار بعد الازمة السورية وانخفضت إلى (180 – 200) دينار. أما في مناطق الزرقاء الجديدة فقد كان الايجار بمعدل (250 – 300) دينار وارتفع بمعدل (350 – 450) دينار وانخفضت الان بمعدل(280 – 300) دينار[22].

في محافظة عجلون كانت الإيجارات بمعدل (70 – 80) دينار وارتفعت بعد الأزمة السورية بمعدل (200–250) دينار وانخفضت إلى (150 – 180) دينار. أما في محافظة جرش فقد كانت الايجارات بمعدل (100 – 150) دينار وارتفعت بمعدل (250 – 300) دينار وانخفضت إلى (200– 250) دينار.

في محافظة مادبا كانت الإيجارات بمعدل (80 – 100) دينار وارتفعت بعد الأزمة السورية بمعدل (150 – 180) دينار وانخفضت إلى (130 – 150) دينار.

في السلط كانت الإيجارات بمعدل (180 – 250) دينار وارتفعت بعد الأزمة السورية بمعدل (200 – 300) دينار واستقرت تقريباً ضمن هذا المعدل بسبب انتعاش قطاع الاسكانات في

المنطقة. ويوضح الشكل (7) ارتفاع معدلات الإيجارات للشقق السكنية في بعض المحافظات والمدن الأردنية.

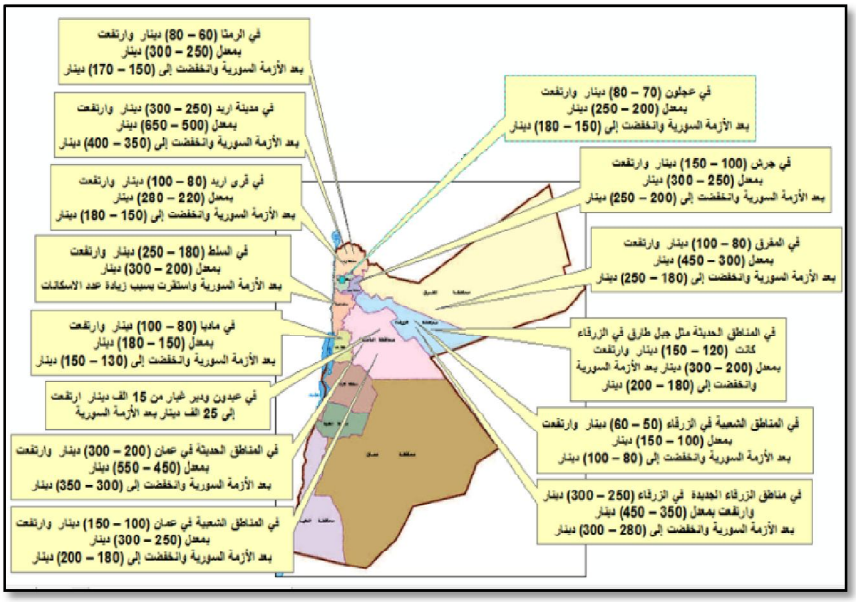

الشكل (7) ارتفاع معدلات الإيجارات للشقق السكنية في بعض المحافظات والمدن الأردنية

يلاحظ من الرسم السابق أن إيجارات الشقق السكنية قد ارتفعت بنسب عالية نتيجة لزيادة الطلب عليها، وذلك في ذروة تدفق اللاجئين السوريين، في حين عادت للانخفاض حالياً ولكن بقيت قيمة الإيجارات أعلى من معدلاتها قبل الأزمة السورية. إن انخفاض الطلب حالياً إضافة إلى هجرة بعض السوريين إلى خارج الأردن، قد ساهم في انخفاض الطلب على الشقق مما أدى إلى انخفاض الإيجارات عن الفترة السابقة.

لم تكن المحلات التجارية أوفر حظاً من الشقق السكنية بما يتعلق بارتفاع الإيجارات بعد الأزمة السورية. حيث أن أسعار الإيجارات في المجمعات التجارية مرتبط بعملية العرض والطلب إلى جانب المنطقة التي تحدد سعر الأرض التي يبنى عليها المجمع ونوعية البناء.

إن ارتفاع الطلب على المحال التجارية الواقعة في الشوارع المهمة والحيوية في العاصمة هو ما يرفع أسعار الإيجارات. في منطقة الجبيهة مثلاً كان ايجار المحل التجاري بمعدل (450 – 550) دينار شهرياً وارتفعت الإيجارات بمعدل (900 – 1500) دينار شهرياً. في منطقة شارع مكة وشارع المدينة كانت الإيجارات بمعدل (1000 – 1500) دينار شهرياً وارتفعت بمعدل (2000 – 3000) دينار شهرياً. في منطقة جبل النصر وعدن وهي منطقة شعبية حيوية كانت الايجارات بمعدل (200 – 250) دينار شهرياً وارتفعت بمعدل (350 – 400) دينار شهرياً.

إن عدداً كبيراً من التجار السوريين سجلوا في غرف الصناعة والتجارة في مدينتي المفرق و إربد مما أدى إلى ارتفاع معدلات إيجارات المحلات التجارية وخاصة المطاعم[23]. في اربد وفي المناطق الحيوية مثل شارع السينما كان الايجار للمحلات التجارية بمعدل (1000 – 1200) دينار

شهرياً قبل الأزمة السورية وارتفع بمعدل (3000 – 3200) دينار شهرياً، أي أنه ارتفع بنسبة 60% إلى 70% تقريباً. في حين ارتفع إيجار المحلات التجارية بنسبة 50% في منطقة شارع الهاشمي فقد كان معدل الايجار (500 – 600) دينار شهرياً وارتفع بعد الأزمة السورية بمعدل (1000 – 1200) دينار شهرياً.

في الرمثا ارتفعت أجور المحال التجارية بنسبة تزيد على 200 %، بسبب وجود اللاجئين السوريين كان المحل التجاري يؤجر قبل اللجوء السوري بمعدل (70 – 100) دينار وقد ارتفع إلى (250 – 300) دينار.

في المفرق كان ايجار المحلات التجارية بمعدل (120 – 150) دينار شهرياً وارتفت الايجارات بنسبة 300% بعد الأزمة السورية لتصبح بمعدل (400 – 500) دينار شهرياً..

في الزرقاء كان إيجار المحلات التجارية في منطقة وادي الحجر وشارع الحمرا مثلا بمعدل (75 – 100) دينار شهرياً وارتفعت بمعدل (150 – 200) دينار شهرياً بعد الأزمة. في منطقة شارع السعادة وهي منطقة تجارية حيوية كانت الايجارات بمعدل (250 – 300) دينار شهرياً وارتفعت بمعدل (700 – 800) دينار شهرياً. وفي منطقة الزرقاء الجديدة شارع 36 تحديداً كانت الإيجارات بمعدل (200 – 280) دينار شهرياً وارتفعت إلى (450 – 500) دينار شهرياً.

في عجلون كانت الايجارات للمحلات التجارية بمعدل (100 –150) دينار شهرياً وارتفعت بمعدل (200 – 300) دينار شهرياً. في جرش كانت الايجارات للمحلات التجارية بمعدل (150 – 250) دينار شهرياً وارتفعت بمعدل (250 – 400) دينار شهرياً.

في السلط كانت الايجارات للمحلات التجارية بمعدل (200 –300) دينار شهرياً وارتفعت بمعدل (250 – 350) دينار شهرياً. في مادبا كانت الايجارات للمحلات التجارية بمعدل (150 – 200) دينار شهرياً وارتفعت بمعدل (220 – 280) دينار شهرياً.

يلاحظ التفاوت الكبير في تأثير اللاجئين السوريين على إيجارات المحلات التجارية في مختلف المحافظات، بالرغم من ارتفاع الإيجارات في كافة المناطق بشكل عام. ويتضح من البيانات أعلاه أن الارتفاع في معدلات الإيجارات كانت في المناطق التجارية الأكثر حيوية في عمان وإربد والزرقاء والمفرق. في حين لم يطرأ ارتفاع كبير في باقي المناطق، وهذا ما يعطي مؤشراً على مدى كثافة تواجد اللاجئين السوريين في تلك المناطق، إضافةً إلى انتعاش التجارة في تلك المواقع. ويوضح الشكل (8) ارتفاع معدلات الإيجارات للمحلات التجارية في بعض المحافظات والمدن الأردنية.

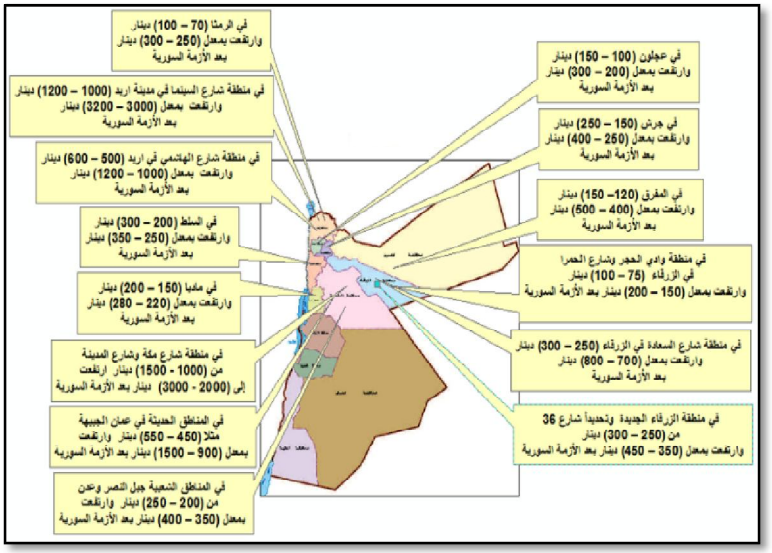

الشكل (8) ارتفاع معدلات الإيجارات للمحلات التجارية في بعض المحافظات والمدن الأردنية.

المطلب السادس

المواطن الأردني وسوق العقار في ظل اللجوء السوري

إن الارتفاع الذي شهدته الشقق السكنية والمحلات التجارية في مختلف المحافظات والمدن التي تأثرت باللاجئين السوريين انعكس على المواطنين الذين أصبحوا لا يستطيعون دفع الإيجارات العالية في ظل متوسط دخل الفرد الأردني المتواضع. ومن جهة أخرى قاد هذا الارتفاع لزيادة قيمة وفترة سداد الأقساط البنكية مما ساهم في عدم قدرة المقترضين على السداد. إضافة إلى عدم مقدرة الشباب المقبلين على الزواج على استئجار أو شراء الشقق نتيجة الارتفاع الذي شهدته الشقق السكنية بعد الأزمة السورية[24]. ومن ناحية أخرى، فقد انعكس ذلك الارتفاع بأن اضطر بعض أصحاب المحلات إلى تخفيض أعداد العاملين في المحلات مما انعكس سلباً على المواطنين. إن جشع بعض أصحاب الاسكانات أو مالكي الشقق دفعهم لرفع الإيجارات على المواطنين الأردنيين ليتناغم مع الإيجارات الجديدة في المنطقة، أو الطلب منهم إخلاء المأجور لتأجيرها لسوريين بإيجارات أعلى. ومن الجدير بالذكر أن اللاجئ السوري لم يهتم كثيراً بقيمة الإيجار إذ كان اهتمامه منصباً بالحصول على عقد إيجار وإبرازه للمفوضية للحصول على الدعم.

لم يكن اللجوء السوري هو السبب الوحيد لارتفاع أسعار وإيجارات الشقق السكنية والمحلات التجارية. فإن ارتفاع أسعار مواد البناء في تلك الفترة وزيادة الطلب على الأراضي لغايات بناء الاسكانات كان لها أثر كبير أيضاً. ومن جهة أخرى فإن رفع الدعم عن المشتقات النفطية في تلك الفترة زاد أجور نقل مواد البناء للمواقع وساهم في رفع أسعار مواد البناء أيضاً. إضافة إلى أرباح شركات الاسكانات والتي قد تعد مبالغاً فيها في ظل غياب الرقابة على هذا الموضوع[25]. كما أن

ارتفاع أعداد القادمين للسياحة ممن كانوا في السابق يصطافون في سوريا ومصر ولبنان يعد سبباً إضافياً لزيادة الطلب على العقارات والمنازل الجاهزة للسكن.

خاتمــة

لقد واجه الأردن تحدياً حقيقياً في ظل الأزمة السورية وتدفق الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين وانعكاس ذلك على ارتفاع أسعار وإيجارات الشقق السكنية والمحلات التجارية. ومن ناحية أخرى فإن الحركة التي حصلت في سوق العقار قد عكست ازدهاراً من النواحي الاقتصادية لأصحاب رؤوس الأموال والعاملين في قطاع الاسكان ، إلا أن المواطن الأردني البسيط وفي ظل معدل دخله قد تعرض لضغط شديد. كما أنه لم يكن تدفق اللاجئين السوريين السبب الوحيد لارتفاع اسعار وايجارات الشقق السكنية والمحلات التجارية، فقد تزامن ذلك مع ارتفاع اسعار النفط وارتفاع اسعار مواد البناء. من ناحية أخرى المواسم السياحية المزدهرة في ظل الاوضاع الأمنية الغير مستقرة في الدول المجاورة قد أدت إلى زيادة الطلب على الشقق. ومن جهة أخرى طمع بعض مالكي العقارات واستغلالهم - سواء في رفع الاسعار أو رفع الإيجارات – مما أثر على سوق العقار في المملكة.

وفي ظل النتائج السابقة نستطيع تلخيص التوصيات فيما يلي:

- تعديل نظام الأبنية المعمول به في وزارة الشؤون البلدية وأمانة عمان الكبرى وذلك بزيادة النسبة السطحية أو الطابقية المسموح بناؤها وزيادة عدد الطوابق فزيادة أعداد الطوابق تعني أن تتوزع قيمة الأرض والتكلفة على عدد أكبر من الشقق مما يعني انخفاض سعر الشقة.
- إيجاد صيغة عادلة لتقدير الإيجارات مع مراعاة الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وعدم ترك الأوضاع تتفاقم بسبب جشع بعض الملاك.
- وضع ألية يتم بها تحديد هامش الربح لأصحاب شركات الاسكان بحيث يكون الربح منطقياً ومقبولاً، علماً بأن الإعفاء الذي يمنح من دائرة الأراضي والمساحة لأصحاب الاسكانات هو لتوفير فرق الرسوم على المواطنين إلا أن بعض أصحاب الاسكانات يضعون فرق الرسوم في جيوبهم.(26)
- تخفيض الرسوم الحكومية بنسبة معقولة حيث أنها تشمل كلاً من رسوم تسجيل الشقة ورسوم رخصة البناء وضريبة المبيعات على المخططات الهندسية وضريبة المبيعات على مواد البناء وارتفاع رسوم تصاريح العمالة الوافدة ورسوم تسجيل قطعة الأرض.
- إيجاد الية لضبط الأوقات المعيارية للحصول على رخصة البناء وإذن الأشغال وتقليلها حيث تعد تكلفة غير منظورة بسبب طول مدة استثمار رأس المال إضافة إلى زيادة كلفة الاقتراض أو الفائدة البنكية إذا ما كان المستثمر يعمل بقروض بنكية.
- ضرورة وضع خطة لإدارة المخاطر لمواجهة مثل هذه التداعيات وبشكل يضمن عدم المساس بالمواطن الأردني واستقراره.

الهـــوامـــش

1. مذكرة التفاهم بين الأردن والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة 1998 المنشورة على الصفحة 1463 من عدد الجريدة الرسمية رقم 4277 بتاريخ 1998/3/5.
2. حزم المازوني، مقال بعنوان (توقيع مذكرة تفاهم جديدة بين المفوضية السامية والحكومة الأردنية)، المنشور في موقع سوريون بيننا بتاريخ 2014/4/14.
3. المادة الأولى من مذكرة التفاهم ما بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتم تعديلها في عام 2014.
4. د. كامران الصالحي، قواعد القانون الدولي الإنساني والتعامل الدولي، الطبعة الأولى 2008.
5. موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، مقال لاجئ أم مهاجر أيهما الأصح؟ وجهة نظر المفوضية، المنشور بتاريخ 2016/7/11.
6. خليل الخطيب، مجلة السجل، مقال بعنوان شوام الأردن: أنجح الهجرات أعلى الكفاءات وأرفع المناصب، العدد 30، تاريخ 2008/6/12.
7. رانيا تادرس، مقال بعنوان الية جديدة لدخول عائلات المستثمرين السوريين، المنشور في صحيفة الرأي بتاريخ 2014/2/26.
8. اجتماعات عمان، مقال هل يعود اللاجئون إلى سوريا، المنشور في موقع سواليف بتاريخ 2017/7/29.
9. تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
10. نفس المرجع السابق.
11. قانون إيجار الأموال غير المنقولة وبيعها لغير الأردنيين والأشخاص المعنويين رقم 47 لسنة 2006 والمنشور على الصفحة 3768 عدد الجريدة الرسمية 4785 تاريخ 2006/10/1.
12. قرار مجلس الوزراء بما يتعلق بتملك اللاجئين السوريين على اراضي المملكة الأردنية الهاشمية.
13. قواعد البيانات في دائرة الأراضي والمساحة.
14. عطوفة مدير عام دائرة الأراضي والمساحة م. معين الصايغ في لقاء خاص بتقرير صحفي بعنوان أرباح شركات الاسكان تسبب ارتفاعاً فاحشاً في أسعار الشقق، المنشور في جريدة الرأي بتاريخ 2014/11/30.
15. اللواء الدكتور وضاح محمود الحمود، مدير مديرية شؤون اللاجئين السوريين، في بحث بعنوان أوضاع اللاجئين في المملكة الأردنية الهاشمية سنة 2015.
16. وكالة بترا الأردنية للأنباء، في تقرير بعنوان اللاجئون السوريون يرفعون اجور السكن في المفرق إلى 300 دينار، المنشور في موقع المدينة الاخبارية بتاريخ 2013/5/5.
17. تقرير مساكن بالإيجار أو التملك للاجئين السوريين، المنشور في موقع صراحة نيوز بتاريخ 2015/4/18.
18. أحمد التميمي، في تقرير بعنوان إربد: اللاجئون السوريون يستأجرون 100 ألف منزل ويستملكون 150 شقة، والمنشور في جريدة الغد بتاريخ2014/12/17.
19. إيجارات شقق عمان وإربد تقفز 120%،المنشور في موقع خبرني بتاريخ 2013/3/6.
20. نفس المرجع السابق.
21. تقرير لوكالة الأنباء الاردنية بترا بعنوان اللاجئون السوريون يرفعون أجور السكن في المفرق إلى 300 دينار، المنشور في موقع المدينة الإخباري بتاريخ 2013/5/5.
22. سالي زعارير، في تقرير بعنوان ''الزرقاء الجديدة'' قبلة مفضلة للسوريين والايجارات فيها تقفز 300%، المنشور في موقع هنا الزرقاء بتاريخ 2013/7/24.
23. مقال يوجد في الأردن خمسة مخيمات للسوريين، تضم في داخلها ما يزيد على97 ألف لاجئاً، المنشور في شبكة الاردن الإخبارية.

24. الكساندرا فرانسيس، في تقرير لمؤسسة كارنيغي للسلام الدولي تحت عنوان أزمة اللاجئين في الأردن بتاريخ 2015/9/21.
25. ندى شحادة، في تقرير بعنوان أرباح شركات الاسكان تسبب ارتفاعاً فاحشاً في أسعار الشقق، المنشور في جريدة الرأي بتاريخ 2014/11/30.
26. نفس المرجع السابق.

المـراجـــع

- القرآن الكريم.
- الكساندرا فرانسيس، في تقرير لمؤسسة كارنيغي للسلام الدولي تحت عنوان أزمة اللاجئين في الأردن بتاريخ 2015/9/21.
- تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- كامران الصالحي، قواعد القانون الدولي الإنساني والتعامل الدولي، 2008.
- سلسلة القانون الدولي الإنساني (8) ، النازحون المشردون داخلياً في القانون الدولي الإنساني.
- فيصل شطناوي، كلية الحقوق جامعة العلوم التطبيقية، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، دار الحامد، شفا بدران، 1999.
- قانون إيجار الأموال غير المنقولة وبيعها لغير الأردنيين والأشخاص المعنويين رقم 47 لسنة 2006 والمنشور على الصفحة 3768 عدد الجريدة الرسمية 4785 تاريخ 2006/10/1.
- قواعد البيانات في دائرة الأراضي والمساحة.
- مذكرة التفاهم بين الأردن والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة 1998 المنشورة على الصفحة 1463 من عدد الجريدة الرسمية رقم 4277 بتاريخ 1998/3/5.
- محمد فهاد الشلالدة، القانون الدولي الإنساني، منشأة المعارف، طبعة 2005.
- وضاح محمود الحمود، مدير مديرية شؤون اللاجئين السوريين، في بحث بعنوان أوضاع اللاجئين في المملكة الأردنية الهاشمية سنة 2015.
- Doa Ali et al., Mercy Corps, Mapping of Host Community-Refugee Tensions in Mafraq and Ramtha, May 2013; A Town's Sudden Growth: Jordanians and Syrians Share the Poverty of Mafraq, April 2014.

أزمة اللجوء السورية: تحديات العودة الطوعية للاجئين في بلد اللجوء الأردن

د. جمانة بشير أبو رمان
جامعة البلقاء التطبيقية

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع العودة الطوعية في بلد اللجوء الأردن، والتعرف إلى تحديات العودة الطوعية في الوطن سوريا من وجهة نظر اللاجئين السوريين، بالإضافة إلى معرفة الفروق بين استجابات اللاجئين السوريين تبعاً لمتغيرات الدراسة، حيث تم بناء استبانة وزعت على عينة الدراسة المؤلفة من (385) لاجئاً، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن وجهة نظر اللاجئين السوريين لواقع العودة الطوعية في بلد اللجوء الأردن تقع ضمن المستوى المرتفع، وأن وجهة نظرهم لتحديات العودة الطوعية إلى الوطن سوريا تقع ضمن المستوى المتوسط، كما أظهرت النتائج أن هنالك عوامل عديدة تمثل أسباباً لوجود اتجاه إيجابي للاجئين نحو العودة الطوعية المتعلقة كالانتماء والحنين إلى الوطن، وهنالك تحديات وعوامل تؤثر بشكل سلبي على العودة الطوعية إلى الوطن تتعلق بالمخاوف الأمنية والاقتصادية. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تسهيل إجراءات العودة، وتوفير العودة الآمنة التي تحميهم من كافة أشكال العنف، وتأمين الضروريات الأساسية لبدء حياة مستقرة داخل وطنهم.

الكلمات الدالة: أزمة، أزمة اللجوء السورية، العودة الطوعية.

Syrian asylum crisis: The Challenges of voluntary refugee's repatriation in the country of asylum Jordan

The study aimed to identify the reality of voluntary return in the country of asylum -Jordan and to identify the challenges of voluntary repatriation from the perspective of the Syrian refugees, in addition to knowing the differences between the responses of the Syrian refugees according to the study variables, a questionnaire was built and distributed to the study sample which consisted of (385) refugees. The study results showed: The view of the Syrian refugees of the reality of voluntary return in the country of asylum Jordan is within the high level, and that their view of the challenges of voluntary repatriation to Syria is within the middle level. The results also showed that there are many factors that represent the existence of positive indication toward the voluntary return to belonging and longing for the homeland, and that there are challenges and factors that negatively affect the voluntary repatriation to homeland, related to security and economic concerns. The study presentedaset of recommendations, aimed to facilitating return procedures, and providing safe return that protects them against all forms of violence, and securing basic necessities to ensure a stable life within their homeland

Keywords: crisis, Syrian asylum crisis, voluntary return.

المقدمة

يعيش الملايين من اللاجئين في أنحاء العالم لسنوات عديدة دون إيجاد حل لازمتهم، وفي الوقت الذي يعيش فيه البعض منهم في ظروف معقولة ومحققة للاكتفاء الذاتي، يوجد في المقابل الكثيرين ممن يضطرون إلى قضاء معظم سنوات حياتهم في ظروف صعبة حيث يتعرضون إلى مجموعة واسعة من المخاطر، ولا يستطيعون ممارسة جميع حقوقهم(الرشايدة، 2014)، وتشير

إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن وجود(42.5) مليون شخص من النازحين قسراً في عام 2011، وارتفعت هذه الأرقام إلى(45.2) مليون في عام 2012، وإلى (51.2) مليون في عام 2013، وأصبحت(59.5) مليون عام 2014، واستمر التهجير القسري ليصل إلى (65.3) مليون شخص حتى عام 2015 (UNHCR,2015).وقال مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إن العدد في عام 2017 بلغ أكثر من (65.5) مليون لاجئ حول العالم، حيث أنتجت الأزمة السورية التي تدخل الآن عامها السابع (12) مليون لاجئ ونازح، ويعيش نحو (84%) من لاجئي العالم في الدول المضيفة ذات الدخل المتوسط والمنخفض (UNHCR, 2017).

لقد دعت منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي إلى ضمان وجود ما يكفي للتمويل المستدام للنداءات الإنسانية من أجل أزمة اللجوء السورية، ودعم البلدان المضيفة الرئيسية لتمكينهم من احتواء الأزمة وتوفير الحماية والمساعدة للاجئين، ودعت أيضا إلى زيادة البحث عن حلول عاجلة، ويعتبر مبدأ العودة الطوعية بعد توفر شروط معينة، وفي ظل غياب كل وسائل الضغط المادي والمعنوي، وتوفر وسائل الحماية المحلية والدولية؛أكثر الحلول الواقعية للتطبيق لغالبية اللاجئين وخاصة لحالات اللجوء طويلة الأمد (UNHCR, 2008).

وفي عام 2017 صرح المتحدث باسم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أندريه ماهيسيتش إن هنالك توجهاً ملحوظاً للعودة الطوعية من داخل وخارج سوريا، حيث عاد ما يقرب (500) ألف نازح سوري إلى مناطق في حلب وحماة وحمص ودمشق بهدف الاطمئنان على ممتلكاتهم ومن تبقى من عوائلهم هناك، رغم تحذيرات المنظمة من أن مثل هذه العودة ما زالت محفوفة بالمخاطر فاشتراطات العودة الآمنة الكاملة لم تتحقق بعد(UNHCR, 2017).

مشكلة الدراسة: أصبحت أزمة اللجوء السورية أزمة كبرى، وكارثة إنسانية مع معاناة وتشريد لا مثيل لها، وفرض تدفق اللاجئين إلى الدول المجاورة لسوريا ضغوطاً هائلة على اللاجئين والموارد المحدودة المتاحة في تلك البلدان ولا سيما في الأردن التي أُرهِقت فيها البنية التحتية الاقتصادية، وزاد من مخاطر الأزمة، فأصبح الأردن مقيّداً في قدرته على الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين(فرانسيس، 2015)، وينعكس نجاح عملية إدارة الأزمة داخل أي دولة من خلال تحسين فرص تطبيق القانون، ووقف الجهود المبذولة في اتجاه خاطئ، وتوجيهها في الاتجاه الصحيح، وإيجاد حلول طويلة المدى وفق معايير الكفاءة والفاعلية، من خلال البحث عن ترتيبات لتقاسم المسؤولية والتوصل إلى حل جذري (الحريري، 2012).

وتدعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع الحكومات والمجتمعات والشركاء الآخرين فرص التوصل إلى حل سلمي لأزمة اللجوء السورية بالوسائل المختلفة، ويُعد تيسير العودة الطوعية إلى الوطن من أفضل السبل لحل الأزمة، وأن أي حل آخر يعتبر جزئياً ومؤقتاً، وذلك من خلال ضمان تمكين اللاجئين من اتخاذ خيارات حرة وواعية، وأن يسهموا في الجهود التي تقودهم إلى توفير معلومات مستكملة عن البلد والمنطقة الأصلية، والانخراط في أنشطة السلام والمصالحة، والالتزام الكامل بعملية إعادة الإدماج وتقديم المساعدة القانونية، وغيرها من أشكال المساعدة على العودة، وقد ذكر سولينييه (2005) في القاموس العملي للقانون الإنساني بأنه يمكن إعادة اللاجئين

إلى أوطانهم إذا تغيرت الظروف في وطنهم الأصلي، كمايجوز لدولة الملجأ تشجيع العودة في حال عدم تمكنها من تحمل الأعباء التي يسببها اللاجئون.

وينطوي قرار العودة الطوعية على عنصرين هما: حرية الاختيار للاجئ في بلد اللجوء وقرار مستنير يتعلق بالحالة والتغييرات التي تحدث في الوطن الأصلي بعد طول الغياب، وأن عوامل "الجذب" في بلد الأصلي هي أكثر أهمية من عوامل "الدفع" في بلد اللجوء (Black, et al., 2013)، لذلك تتجسد مشكلة الدراسة في التعرف على وجهة نظر اللاجئين السوريين لواقع العودة الطوعية في بلد اللجوء الأردن، وتحديات العودة في البلد الأصلي سوريا وتتمثل المشكلة في الإجابة على الأسئلة التالية: السؤال الرئيسي: ما تحديات العودة الطوعية للاجئين السوريين في بلد اللجوء الأردن ؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما واقع العودة الطوعية في بلد اللجوء (الأردن) من وجهة نظر اللاجئين السوريين؟
2. ما تحديات العودة الطوعية إلى الوطن (سوريا) من وجهة نظر اللاجئين السوريين؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات اللاجئين السوريين حول واقع العودة الطوعية في بلد اللجوء (الأردن) تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، مكان الإقامة) ؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات اللاجئين السوريين حول تحديات العودة الطوعية إلى الوطن (سوريا) تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، مكان الإقامة) ؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية التعرف إلى واقع العودة الطوعية في بلد اللجوء الأردن من وجهة نظر اللاجئين السوريين، والتعرف إلى تحديات العودة الطوعية إلى الوطن سوريا من وجهة نظر اللاجئين السوريين. بالإضافة إلى معرفة الفروقبين استجابات اللاجئين السوريين حول العودة الطوعية وتحدياته اتبعاً لمتغيرات: الجنس، العمر، مكان الإقامة، ومن ثم تقديم الصيغ والتوصيات المقترحة عن تحديات العودة الطوعية للاجئين السوريين.

أهمية الدارسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من جانبين هما: **الجانب النظري:** من خلال طرح موضوع العودة الطوعية بوصفه الحل الدائم والمفضل لأزمة اللجوء لدى العدد الأكبر من اللاجئين مع تحقيق السلامة والكرامة الإنسانية، والتركيز على النظرة الذاتية للاجئين من حيث الظروف الإجمالية في البلد الأصلي، من خلال تحديد العوامل المتوقع أن تكون حاسمة في عملية اتخاذ قرار العودة.أما **الجانب التطبيقي:** فتكمن أهمية الدراسة في كونها طُبقت على اللاجئين السوريين في الأردن بعد مرور سبع سنوات على أزمتهم، ومغادرتهم وطنهم سوريا، وبالتالي تأمل الباحثة أن تزود الدراسة المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية و والحكومة الأردنية والجماعات الأخرى المعنية بالعودة بنتائج علمية وميدانية يمكن الاستفادة منها في التوصل إلى اتفاق بين مختلف المؤسسات المعنية التي يتم فيها تقاسم المسؤوليات لإبرام تصورات واتفاقيات لإيجاد حل لأزمة اللجوء السورية من خلال معرفة تحديات العودة الطوعية للاجئين السوريين في الأردن.

حدود الدراسة: تتمثل الحدود البشرية والمكانية: في جميع اللاجئين السوريين في الأردن (مدن، قرى، مخيم الزعتري). وتتمثل الحدود المكانية للدراسة: بأنها طُبقت خلال الربع الأخير من عام (2017).

التعريفات الإجرائية:

الأزمة: تهديداً وخطراً متوقعاً أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمنظمات والمؤسسات في الأردن والتي تحد من عملية اتخاذ القرار فيها. **أزمة اللجوء السورية:** هي نوع من أنواع الأزماتِ التي تتعرض لها الأردن والتي لها أثارها على اللاجئين السوريين أنفسهم وعلى بلد اللجوء الأردن وعلى المجتمع الدولي ككل.

العودة الطوعية: هي قرار حر ومستنير مع تهيئة الظروف التي من شأنها أن تساعد على عودة اللاجئين السوريين إلى سوريا بأمان وكرامة وضمن الحماية الوطنية الكاملة، مع توفير الحكومات والمنظمات المعنية إجراءات لتيسير العودة الطوعية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وتقديم المساعدة في جهود إعادة الإدماج.

واقع العودة الطوعية في بلد اللجوء: معرفة تصورات اللاجئين السوريين أنفسهم؛ والظروف الموضوعية في بلد اللجوء الأردن، وتم قياسه بالفقرات (1-11) في الاستبانة. **تحديات العودة الطوعية في البلد الأصلي:** معرفة تصورات اللاجئين السوريين في بلد العودة سوريا، بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والجسدية، وتم قياسها بالفقرات(12-21) في الاستبانة.

الإطار النظري:

العودة الطوعية:

في الحالات التي كانت فيها العودة الطوعية للاجئين إما مقررة أو جارية بالفعل، كانت ثمة حاجة واضحة إلى كفالة سبل الاستقرار في تلك المناطق من خلال توفير الأمن والحماية وتطبيع الظروف الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من العوامل الداعمة للعودة الطوعية كوسيلة لحل أزمة اللجوء بشكل مستدام (سالم، 2015).

وتقترح المفوضة السامية نهجا متكاملا إزاء حالات ما بعد الصراع المعروفة بإسم الإعادات الأربعة "إعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة البناء، التي تهدف إلى حل أزمة اللجوء من خلال الجمع بين المساعدة الإنسانية والجهات الفاعلة، وتهيئة بيئة مواتية في بلدان المنشأ والمساعدة على العودة المستدامة إلى الوطن (UNHCR, 2004)، وتحظى العودة الطوعية إلى الوطن كحل لأزمة اللاجئين باهتمام متزايد من جانب المجتمع الدولي، وحثت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي على أهمية هذا الحل للازمة وتطوير التعاون الدولي في تنفيذه (UNHCR, 1985).

انتشرت مؤخراً برامج المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج في العديد من الدول الأوروبية، وتُتيح تلك البرامج فرصة العودة المنظمة للمهاجرين بدلاً من استخدام آليات الإكراه المباشر وقد ارتفع عددها من خمسة برامج في عام 1995 إلى (35) برنامجاً في عام 2011، وعلى

الرغم من أن للمنظمات غير الحكومية والأكاديميين على حد سواء تحفظات قديماً على تلك البرامج التي يُدير غالبيتها المنظمة الدولية للهجرة من حيث تصنيفها المُضلل وغياب مبدأ الطوعية الحقيقية بها، ولتجنب ذلك تنصح الحكومات الملتزمة بحماية اللاجئين من العودة القسرية عند وضع برامج جديدة للمساعدة على العودة الطوعية بمراعاة انفصالها مؤسسياً عن هيئة العودة القسرية (Koch, 2013) .

العودة الطوعية من وجهة نظر القانون: تقر المادة13(2) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حق الفرد في العودة إلى بلده (الأمم المتحدة، 1948)، والمادة 12(4) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الرابع الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان(الأمم المتحدة، 1966) والمادة 22(5) من (الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، 1969) والمادة 12(2) من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (منظمة الوحدة الأفريقية، 1981) وتنص هذه المواد على عدم حرمان أحد تعسفاً من حق الدخول إلى بلده، وأكدت (الأمم المتحدة، 1993) على ضرورة الاهتمام بالمسائل المتصلة بالمشردين داخلياً وخارجياً، وإيجاد حلول دائمة لأزمتهم، ومنها عودتهم الطوعية والآمنة وإعادة تأهيلهم.

شروط العودة الطوعية: إن العودة الطوعية للاجئين والنازحين واستقرارهم في مناطقهم الأصلية، من أهم المراحل التي تتطلب جهداً مشتركاً بين الحكومات والمجتمع الدولي والمنظمات الطوعية ومنظمات المجتمع المدني، وذلك لإنجاح العملية بطرق إنسانية وقانونية وكفالة مشاركة اللاجئين والنازحين في الاختيار ومنع السلطات المحلية والحكومات من اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تجبر اللاجئين على العودة إلى دولهم، أو إلى جهة أخرى تكون فيها حياتهم وحرياتهم معرضة للخطر والاضطهاد، ويشمل ذلك السلامة البدنية والقانونية والمادية مع إشراف المجتمع الدولي على عملية العودة الطوعية وحماية العائدين وحقوقهم والمساهمة في استرداد مساكنهم وممتلكاتهم، والإشراف على عمليات التعويض وإعادة الإعمار(سليمان، 2012).

وجاء في تقرير الأمم المتحدة الدورة السبعون (2016) فيما يتعلق بإيجاد حلول دائمة لأزمة اللاجئين، ومن أجل ضمان العودة وإعادة الإدماج بطريقة مستدامة، بأنه ينبغي للدول ومنظمات الأمم المتحدة والشركاء المعنيين القيام بالتخطيط ودعم التدابير الرامية إلى تشجيع العودة الطوعية والواعية وإعادة الإدماج والمصالحة، والإعمار، والتنمية، مع مشاركة النساء والشباب على قدم المساواة، والتأكد من أن التخطيط الإنمائي الوطني يدمج الاحتياجات الخاصة للعائدين، ويعزز الإدماج المستدام والشامل.

الدراسات السابقة:

بحثت دراسة (MMP, 2017) في العودة القسرية والعودة الطوعية بين الاختيار والإكراه في حالة الأفغان العائدين من أوروبا إلى أفغانستان، من أجل تقييم أفضل لممارسة عودة طالبي اللجوء والمهاجرين الذين رفضوا وضعهم غير القانوني، وتناولت الدراسة تقييم الأنواع الثلاثة للعودة، وهي: الإعادة القسرية، والعودة الطوعية المدعومة، والعودة الطوعية (بدون مساعدة)، لمعرفة أخلاقيات نظام العودة الذي تستخدمه وتدعو إليه العديد من حكومات الاتحاد الأوروبي، وأظهرت الدراسة

نتائج منها أن الأشخاص الضعفاء قد أعيدوا إلى أوضاع غير آمنة حيث يتعرضون لخطر التعرض للعنف ولا سيما في حالة العودة إلى بلد غير آمن وغير مستقر سياسياً مثل أفغانستان.

وتناولت دراسة إنسيناس (Encinas, 2016) الآثار المترتبة على تطبيق برامج المساعدة على العودة الطوعية على النساء والأطفال، وتحليل هذا النوع من البرامج في المملكة المتحدة والمشاكل المترتبة عليها، وأظهرت النتائج أن المبدأ الذي يدعم إنشاء برامج المساعدة على العودة الطوعية تشوبه مشاكل كبيرة، سواء من وجهة نظر قانونية أو من وجهة نظر سياسة حقوق الإنسان، فهو يضع الجهات الفاعلة الدولية والحكومات الوطنية لمراقبة الحدود والهجرة من خلال تشجيع العودة، وغالبا لا تكون قرارات العودة بيد النساء أنفسهن، فلذلك قد تعود غالبية النساء والأطفال المشاركون في برامج المساعدة على العودة الطوعية إلى مناطق نزاع يواجهون فيها مصاعب إضافية واضطهاداً وربما مزيداً من التهجير.

وناقشت دراسة سميران وسميران (2014) أثر اللجوء السوري على الأردن، من خلال تطبيق عملي على بعض اللاجئين السوريين المدنيين الذين دخلوا الأراضي الأردنية والقاطنين مع توضيح أسباب الخروج، والمعاناة أثناء رحلة الخروج، والحياة العامة في المخيم، وأظهرت الدراسة نتائج منها:أن الأردن من أكثر الدول في العالم في استقبال موجات من النازحين واللاجئين، وتُعد محافظة المفرق ومحافظة اربد من أكثر المحافظات تضرراً من اللجوء السوري، وأن تدفق اللاجئين إلى الأردن استنزف الموارد المحلية المحدودةفي ظل قلة المنح والمساعدات المقدمة للحكومة الأردنية، وأشارت النتائج أن (76%) تقريبا من اللاجئين يرغبون بالرجوع إلى بلادهم بعد انتهاء الحرب.

وبحثت دراسة اندرسون وماكغي (Anderson& McGhee, 2014) في المسائل المتعلقة بثلاث وسائل للمساعدة على العودة الطوعية للمهاجرين بالمملكة المتحدة، وهي:برنامج العودة الطوعية وإعادة الإدماج، والمساعدة على العودة الطوعية للمهاجرين غير النظاميين، والمساعدة على العودة الطوعية للعائلات والأطفال، وبحثت الدراسة بالأدوار المختلفة للمنظمات في تقديم المشورة بشأن أساليب العودة، وأظهرت نتائج الدراسة:أنه لا بد من وجود إدارة منظمة في تنفيذ قوانين الهجرة بحيث تتوافق مع حقوق الإنسان، كما أظهرت الدراسة أن إحدى عواقب المساعدة على العودة الطوعية في تركيزها على حرية الاختيار بحيث تجعل اللاجئين مسئولين عن العواقب المترتبة على عودتهم، مما يعفي المختصين ووزارة الداخلية من أي مسؤولية تجاه اللاجئين العائدين إلى أوضاع خطرة تهدد حياتهم.

كما قامت أبو رمضان (2011) بدراسة تناولتحق العودة لدى اللاجئين الفلسطينيين ومعرفة الأبعاد النفسية المسئولة عن تمسك اللاجئين الفلسطينيين بحق العودة، ، وأظهرت نتائج الدراسة أن الوزن النسبي للانتماء إلى الوطن والتمسك بحق العودة بلغ (89.5%) لدى أفراد العينة، كما ظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المستوى الكلي للانتماء إلى الوطن والتمسك بحق العودة لصالح الأعمار الكبيرة، ولصالح المتزوجين ولصالح المستويات التعليمية الثانوية فأقل، ولصالح الأفراد الذين لا يوجد دخل ثابت لهم. وهدفت دراسة فيريس(2010) إلى التعرف على عودة اللاجئين العراقيين إلى ديارهم وعلى العلاقة بين العودة وإعادة دمج العائدين في المجتمع العراقي، وبيان

الطريقة التي يتم بها العودة، وأظهرت الدراسة نتائج منها إن الطريق التي يعود بها اللاجئون العراقيون ويعاد دمجهم في مجتمعاتهم تؤثر إلى حد بعيد في شكل العراق ما بعد الصراع، وأن حالات العودة إلى العراق وإعادة الدمج لن تكون سهلة.

وتناولت دراسة ريسكجاير ونيلسون (Riiskjaer &Nielsson, 2008) العودة وإعادة الإدماج غير الناجحة للعراقيين في وطنهم، وكان السؤال البحثي المطروح: ما هي العوامل التي تفسر تخلّي اللاجئين عن عودتهم إلى ديارهم، والعودة إلى الدنمارك. وقد أجرت الدراسة مقابلات مع (35) عراقياً ممن اختاروا العودة إلى العراق من الدنمارك، ومن ثم عادوا إلى الدنمارك، وأظهرت النتائج: أنه من الممكن أن تكون العودة إلى الوطن غير مستدامة بسبب صعوبة الاندماج مع الوطن الأصلي، وأظهرت الدراسة أسباب عدة لفشل العودة إلى الوطن الأصلي منها شعورهم بأن الوطن تغير، وقلة الشعور بالانتماء إلى الوطن الأصلي، وانعدام الخدمات أو الصعوبة في إيجاد عمل، وأن أفراد الأسرة مختلفين في قرار العودة.

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين أن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة باختيارها لموضوع العودة الطوعية من وجهة نظر اللاجئين السوريين في بلد اللجوء الأردن، وهو ما لم تتناوله أية دراسة سابقة وتحديداً في الأردن.

الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي الميداني لملائمته أغراض الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع اللاجئين السوريين في الأردن، والبالغ عددهم (629) ألف لاجئ موزعين في مختلف المدن والقرى الأردنية بالإضافة إلى مخيم الزعتري، ونظرًا لأن مُجتمع الدراسة معلوم، فقد تم تطبيق العينة الاحتماليّة؛ لتحديد حجم العينة المُلائم، وذلك حسب أسلوب العينة العشوائية. وبتطبيق المُعادلة بلغ حجم العينة (385) فردًا، ويظهر الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها.

الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	228	%59.2
	أنثى	157	%40.8
العمر	أقل من 30	173	%44.9
	30-40 فأقل	120	%31.2
	40-50 فأقل	56	%14.5
	50 فأكثر	36	%9.4
مكان الإقامة	مخيم	100	%26.0
	مدينة	199	%51.7
	قرية	86	%22.3

أداة الدراسة: قامت الباحثة بتطوير استبانة كأداة للدراسة، وتكونت بصورتها الأولية من (25) فقرة لغايات التحكيم، بالإضافة للبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة من حيث الجنس والعمر ومكان الإقامة في الأردن. وقد تم تصميم الاستجابة على الإستبانة وفق التدريج الخماسي حسب أنموذج (Likert) كما يلي:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
5	4	3	2	1

صدق أداة الدراسة وثباتها: تم التأكد من صدق الأداة بعرضها على (6) محكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وتم إجراء التعديلات التي أوردها المحكمون في توصياتهم، حيث تم حذف فقرة واحدة من القسم الذي يقيس واقع العودة الطوعية في بلد اللجوء، وحذف (3) فقرات من القسم الذي يقيس تحديات العودة الطوعية إلى الوطن، وفي ضوء التعديلات أصبحت الأداة من (21) فقرة موزعة في القسمين: القسم الأول الذي يقيس واقع العودة الطوعية في بلد اللجوء ويضم (11) فقرة، والقسم الثاني الذي يقيس تحديات العودة الطوعية إلى الوطن ويضم (10) فقرات. ولأغراض التحقق من ثبات الأداة تم تطبيقها على عينة استطلاعية شملت (30) لاجئاً سورياً، ومن ثم تم استخراج معاملات الثبات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا"Cronbach's alpha". وبلغت قيمة معامل الثبات في القسم المتعلق بواقع العودة الطوعية في بلد اللجوء (0.931)، كما بلغت قيمة معامل الثبات في القسم المتعلق تحديات العودة الطوعية إلى الوطن (0.899).

المعالجات الإحصائية: تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن السؤالين الأول والثاني، وقد تم تحديد الأهمية النسبية لدرجة واقع وتحديات العودة الطوعية في ثلاث مستويات "مرتفعة، متوسطة، منخفضة" كما يلي: "المتوسط الحسابي ما بين (1.00-2.33) يعني أن درجة واقع وتحديات العودة الطوعية منخفضة/ المتوسط الحسابي ما بين (2.34-3.67) يعني أن درجة واقع وتحديات العودة الطوعية متوسطة/ المتوسط الحسابي ما بين (3.68-5.00) يعني أن درجة واقع وتحديات العودة الطوعية مرتفعة". كما تم استخدام تحليل التباين (Univariate Analysis) بدون تفاعل، للكشف عن الفروق في استجابات أفراد العينة، تبعاً لمتغيرات الجنس والعمر ومكان الإقامة وتم استخدام المقارنات البعدية بطريقة "شيفيه" (Scheffe) للكشف عن مصدر الفروق الدالة إحصائياً تبعاً لمتغيري العمر ومكان الإقامة.

نتائج الدراسة

نتائج الإجابة عن السؤال الأول: ما واقع العودة الطوعية في بلد اللجوء (الأردن) من وجهة نظر اللاجئين السوريين؟

للإجابة عن هذا السؤال تم احتساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على فقرات القسم الذي يقيس واقع العودة الطوعية في بلد اللجوء من أداة الدراسة، وكانت النتائج كما في الجدول (2).

الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع العودة الطوعية في بلد اللجوء (الأردن)

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	1	أتمسك بحقي بالعودة لوطني سوريا لأنها تمثل لي الأرض والوطن والهوية.	4.89	0.43	مرتفعة
2	3	أعتقد بأن قرب الحدود بين الأردن وسوريا تجعل أمور العودة أسهل.	4.37	0.89	مرتفعة
3	5	يتم تقدم الحماية الأمنية الكافية للاجئين الذين يريدون العودة.	4.31	1.04	مرتفعة
4	6	لدي دراية تامة بالتعليمات والأنظمة المعمول بها في الأردن فيما يتعلق بالعودة إلى الوطن.	4.22	1.11	مرتفعة
5	7	يوجد لدي رغبة حقيقية في العودة إن استقرت الأوضاع الأمنية في الوطن.	4.03	1.04	مرتفعة
6	11	يتم تنظيم حملات إعلامية لإبلاغ اللاجئين بالحالة الأمنية في الوطن.	4.02	1.12	مرتفعة
7	8	اعتقد إن تحسن الأوضاع الاقتصادية في الوطن سيكون له دور في العودة.	3.89	1.05	مرتفعة
8	10	توفر الحكومات والمنظمات المعنية إجراءات لتيسير العودة الطوعية إلى الوطن.	3.56	1.10	متوسطة
9	4	كلما ذكر اسم بلدي الأصلي أشعر بالشوق للعودة إليه.	3.36	1.16	متوسطة
10	9	تعتبر قلة الإمكانيات المادية في الأردن من العوامل التي تجعلني أفكر بالعودة إلى الوطن.	2.82	1.10	متوسطة
11	2	يشكل الأمن في الأردن سبباً لعدم العودة إلى الوطن.	2.64	0.84	متوسطة
المتوسط الحسابي العام لواقع العودة الطوعية			3.83	0.36	مرتفعة

يتبين من النتائج في الجدول (2) أن استجاباتأفراد العينة حول العودة الطوعية في بلد اللجوء (الأردن) جاءت بشكل عام ضمن الدرجة المرتفعة بمتوسط حسابي (3.83) وانحراف معياري (0,36).وبالنسبة للفقرات فقد تراوحت استجابات أفراد العينة ما بين الدرجة المرتفعة والمتوسطة، حيث كان هناك سبعة عوامل تشجع على العودة الطوعية، وجاءت بدرجة مرتفعة، وتراوحت المتوسطات الحسابية لها ما بين (4.89) و(3.89)، وجاءت الفقرة رقم (1) بالترتيب الأول"أتمسك في حقي بالعودة للوطن سوريا لأنها تمثل الأرض والوطن والهوية" بدرجة مرتفعة، وجاءت الفقرة رقم (8) بالمرتبة الأخيرة وبدرجة مرتفعة "اعتقاد اللاجئين إن تحسن الأوضاع الاقتصادية في الوطن سيكون له دور في العودة".

في حين كان جاءت أربعة فقرات ضمن الدرجة المتوسطة، حيث جاءت الفقرة (2) "يشكل الأمن في الأردن سبباً لعدم العودة إلى الوطن" في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (2.64)، سبقتها في الترتيب قبل الأخير الفقرة (9) "تعتبر قلة الإمكانيات المادية في الأردن من العوامل التي تجعلني أفكر بالعودة إلى الوطن" بمتوسط حسابي (2.82)

نتائج الإجابة عن السؤال الثاني: ما تحديات العودة الطوعية إلى الوطن (سوريا) من وجهة نظر السوريين؟

للإجابة عن هذا السؤال تم احتساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين علىفقرات القسم الذي يقيس تحديات العودة الطوعية إلى الوطن من أداة الدراسة، وكانت النتائج كما في الجدول (3).

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديات العودة الطوعية إلى الوطن (سوريا)

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	16	لدي مخاوف من عودة انعدام الأمن في حال العودة.	4.14	0.95	مرتفعة
2	14	اعتقد أن العودة إلى الوطن في الوقت الحالي تسبب تهديد جوهري على الحياة.	4.11	1.09	مرتفعة
3	15	لدي مخاوف من سوء المعاملة (بما في ذلك العنف النفسي والجسدي والجنسي) والاستغلال في حال العودة.	4.09	0.74	مرتفعة
4	20	أعتقد بوجود صعوبات في العثور على عمل أو بدء بنشاط تجاري في حال العودة.	3.88	1.09	مرتفعة
5	19	لدي مخاوف من الافتقار إلى توفر الوثائق الشخصية في حال العودة.	3.87	1.05	مرتفعة
6	17	لدي مخاوف من القدرة على توفير الضروريات الأساسية (الغذاء، المأوى، التعليم) في حال العودة.	3.85	0.96	مرتفعة
7	13	طول فترة الأزمة في الوطن يولد لدي الشعور بالخوف من العودة.	3.83	0.55	مرتفعة
8	21	يختلف أفراد الأسرة في قرار العودة إلى الوطن.	3.61	1.14	متوسطة
9	18	لدي شكوك بتوفير المساعدة من قبل المفوضية في إعادة الاندماج مع الوطن في حال العودة.	1.95	0.80	منخفضة
10	12	اعتقد بوجود ضعف في التعاون عبر الحدود بين مكاتب المفوضية والحكومات والمنظمات الدولية في عملية العودة الطوعية إلى الوطن.	1.58	0.84	منخفضة
		المتوسط الحسابي العام لتحديات العودة الطوعية	3.49	0.33	متوسطة

يتبين من النتائج في الجدول (3) أن استجابات أفراد العينة حول تحديات العودة الطوعية إلى الوطن (سوريا) جاءت بشكل عام ضمن الدرجة المتوسطة بمتوسط حسابي (3.49) وانحراف معياري (0,33).وبالنسبة للفقرات فقد تراوحت استجابات أفراد العينة ما بين الدرجة المرتفعة والمنخفضة، حيث كان هناك سبعة تحديات تواجه العودة الطوعية إلى الوطن بدرجة مرتفعة، وتراوحت المتوسطات الحسابية لها ما بين (4.14) و (3.83)، وجاءت الفقرة رقم (16) بالترتيب الأول وبدرجة مرتفعة "مخاوف اللاجئين من عودة انعدام الأمن في حال العودة"، وجاءت الفقرة رقم

(13) بالترتيب الأخير وبدرجة مرتفعة "وجود تخوف لدى اللاجئين من أن طول فترة الأزمة في الوطن يولد الشعور بالخوف من العودة".

في حين النتائج أظهرت النتائج أن اختلاف أفراد الأسرة في قرار العودة إلى الوطن يُعدّ تحدياً متوسطاً بالنسبة للاجئين، وحصل على متوسط حسابي (3.61)، بينما أظهرت النتائج أن المواضيع ذات العلاقة بالمفوضية والحكومات والمنظمات الدولية لا تمثّل تحديات حقيقية أمامالعودة الطوعية إلى الوطن، حيث أظهرت النتائج أن التحدي الوارد في الفقرة (12) "اعتقد بوجود ضعف في التعاون عبر الحدود بين مكاتب المفوضية والحكومات والمنظمات الدولية في عملية العودة الطوعية إلى الوطن" قد جاء في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (1.58) وبدرجة منخفضة، سبقها في الترتيب قبل الأخير التحدّي الوارد في الفقرة (18) "لدي شكوك بتوفير المساعدة من قبل المفوضية في إعادة الاندماج مع الوطن في حال العودة" بمتوسط حسابي (1.95) وبدرجة منخفضة.

نتائج الإجابة عن السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات اللاجئين السوريين حول العودة الطوعية في بلد اللجوء (الأردن) تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، مكان الإقامة)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام تحليل التباين (Univariate Analysis) بدون تفاعل، للكشف عن الفروق في استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغيرات (الجنس، العمر، مكان الإقامة)، وكانت النتائج كما في الجدول (4).

الجدول (4) المتوسطات الحسابية ونتائج تحليل التباين بدون تفاعل، للكشف عن الفروق بين استجابات عينة الدراسة حول العودة الطوعية في بلد اللجوء، تبعاً لمتغيرات الجنس، العمر، مكان الإقامة

المتغير	فئات المتغير	المتوسط الحسابي	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F" المحسوبة	مستوى الدلالة
الجنس	ذكر	3.86	0.505	1	0.505	5.187	*0.023
	أنثى	3.78					
العمر	أقل من 30	4.00	9.143	3	3.048	31.300	*0.000
	30-40 فأقل	3.62					
	40-50 فأقل	3.77					
	50 فأكثر	3.74					
مكان الإقامة	مخيم	3.97	1.257	2	0.629	6.457	*0.002
	مدينة	3.80					
	قرية	3.73					

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تُبين النتائج في الجدول (4) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجاباتعينة الدراسة حول العودة الطوعية في بلد اللجوءتعزى للجنس لصالح الذكور كون المتوسط الحسابي لاستجاباتهم أعلى من المتوسط الحسابي لاستجابات الإناث، كما بيّنت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين

استجاباتعينة الدراسة حول العودة الطوعية في بلد اللجوء تعزى لمتغيري العمر ومكان الإقامة، وقدتم إجراء مقارنات بعدية بطريقة "شيفيه" (Scheffe) للتعرف على مصدر الفروق الدالة إحصائيابين استجاباتعينة الدراسة، كما هو موضح في الجدول (5) و(6).

الجدول (5) نتائج المقارنات البعدية بطريقة "شيفيه" للكشف عن مصدر الفروق بين استجابات عينة الدراسة حول العودة الطوعية في بلد اللجوء تبعاً لمتغير العمر

متغير العمر		أقل من 30	30-40 فأقل	40-50 فأقل	50 فأكثر
	$\bar{X}$	4.00	3.62	3.77	3.74
أقل من 30	4.00	-	*0.38	*0.23	*0.26
30-40 فأقل	3.62	-	-	0.15	0.12
40-50 فأقل	3.77	-	-	-	0.03
50 فأكثر	3.74	-	-	-	-

* الفروق في المتوسطات الحسابية دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تبين النتائج في الجدول (5) أن مصدر الفروق الدالة إحصائيا بين استجابات عينة الدراسة حول العودة الطوعية في بلد اللجوء، كان بين استجابات أفراد العينة من الفئة العمرية مؤهل (أقل من 30) من جهة، وبين استجابات أفراد العينة من باقي الفئات العمرية (30-40 فأقل) و (40-50 فأقل) و (50 فأكثر)، ولصالح الفئة العمرية (أقل من 30).

الجدول (6) نتائج المقارنات البعدية بطريقة "شيفيه" للكشف عن مصدر الفروق بين استجابات عينة الدراسة حول العودة الطوعية في بلد اللجوء تبعاً لمتغير مكان الإقامة

متغير العمر		مخيم	مدينة	قرية
	$\bar{X}$	3.97	3.80	3.73
مخيم	3.97	-	*0.17	*0.24
مدينة	3.80	-		0.08
قرية	3.73	-	-	-

* الفروق في المتوسطات الحسابية دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تبين النتائج في الجدول (6) أن مصدر الفروق الدالة إحصائيا بين استجابات عينة الدراسة حول العودة الطوعية في بلد اللجوء، كان بين استجابات أفراد العينة ممن يقيمون في المخيم من جهة، وبين استجابات أفراد العينة ممن يقيمون في المدينة وفي القرية من جهة أخرى، ولصالح أفراد العينة ممن يقيمون في المخيم.

نتائج الإجابة عن السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات اللاجئين السوريين حول تحديات العودة الطوعية إلى الوطن (سوريا) تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، مكان الإقامة)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام تحليل التباين (Univariate Analysis) بدون تفاعل، للكشف عن الفروق في استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغيرات (الجنس، العمر، مكان الإقامة)، وكانت النتائج كما في الجدول (7).

الجدول (7) المتوسطات الحسابية ونتائج تحليل التباين بدون تفاعل، للكشف عن الفروق بين استجابات عينة الدراسة حول تحديات العودة الطوعية إلى الوطن، تبعاً لمتغيرات الجنس، العمر، مكان الإقامة

المتغير	فئات المتغير	المتوسط الحسابي	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F" المحسوبة	مستوى الدلالة
الجنس	ذكر	3.43	1.647	1	1.647	16.554	*0.000
	أنثى	3.58					
العمر	أقل من 30	3.42	2.578	3	0.859	8.637	*0.000
	30-40 فأقل	3.58					
	40-50 فأقل	3.57					
	50 فأكثر	3.45					
مكان الإقامة	مخيم	3.42	0.995	2	0.498	5.000	*0.007
	مدينة	3.48					
	قرية	3.60					

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تُظهر النتائج في الجدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول تحديات العودة الطوعية إلى الوطن تعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث كون المتوسط الحسابي لاستجاباتهن أعلى من المتوسط الحسابي لاستجابات الذكور. كما تُظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول تحديات العودة الطوعية إلى الوطن تعزى لمتغيري العمر، مكان الإقامة، وقدتم إجراء المقارنات البعدية بطريقة "شيفيه" (Scheffe)، للتعرف على مصدر الفروق الدالة إحصائيا بين استجابات عينة الدراسة، كما هو موضح في الجدول (8) و (9).

الجدول (8) نتائج المقارنات البعدية بطريقة "شيفيه" للكشف عن مصدر الفروق بين استجابات عينة الدراسة حول تحديات العودة الطوعية إلى الوطنتبعاً لمتغير العمر

متغير العمر		أقل من 30	30-40 فأقل	40-50 فأقل	50 فأكثر
	$\bar{X}$	3.42	3.58	3.57	3.45
أقل من 30	3.42	-	*0.16	*0.15	0.03
30-40 فأقل	3.58	-	-	0.01	0.13
40-50 فأقل	3.57	-	-	-	0.12
50 فأكثر	3.45	-	-	-	-

* الفروق في المتوسطات الحسابية دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تبين النتائج في الجدول (8) أن مصدر الفروق الدالة إحصائيا بين استجابات عينة الدراسة حول تحديات العودة الطوعية إلى الوطن، كان بين استجابات أفراد العينة من الفئة العمرية (أقل من 30)

من جهة، وبين استجابات أفراد العينة من الفئتين العمريتين (30-40 فأقل) و (40-50 فأقل)، ولصالح الفئتين العمريتين (30-40 فأقل) و (40-50 فأقل).

الجدول (9) نتائج المقارنات البعدية بطريقة "شيفيه" للكشف عن مصدر الفروق بين استجابات عينة الدراسة حول تحديات العودة الطوعية إلى الوطنتبعاً لمتغير مكان الإقامة

متغير		مخيم	مدينة	قرية
العمر	$\bar{X}$	3.42	3.48	3.60
مخيم	3.42	-	0.06	*0.18
مدينة	3.48	-	-	*0.12
قرية	3.60	-	-	-

* الفروق في المتوسطات الحسابية دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تبين النتائج في الجدول (9) أن مصدر الفروق الدالة إحصائيا بين استجابات عينة الدراسة حول تحديات العودة الطوعية إلى الوطن، كان بين استجابات أفراد العينة ممن يقيمون في القرية من جهة، وبين استجابات أفراد العينة ممن يقيمون في المدينة وفي المخيم من جهة أخرى، ولصالح أفراد العينة ممن يقيمون في القرية.

مناقشة النتائج

النتائج المتعلقة بواقع العودة الطوعية في بلد اللجوء (الأردن) من وجهة نظر اللاجئين السوريين:

أظهرت النتائج أن وجهة نظر اللاجئين لواقع العودة الطوعية في بلد اللجوء الأردن يقع ضمن المستوى المرتفع وهذه النتيجة تشير إلى أن هنالك عوامل عديدة تمثل أسبابا هامة في وجود اتجاه إيجابي نحو العودة الطوعية وخصوصاً المتعلقة بالانتماء والحنين إلى الوطن، كما أظهرت النتائج بأنه رغم المساعدة والأمن المتوفرة في بلد اللجوء الأردن إلا أن اللاجئين لديهم تمسك بأرضهم وعدم التفريط بها، وبالتالي تمسكهم بحق العودة.

النتائج المتعلقة بتحديات العودة الطوعية إلى الوطن (سوريا) من وجهة نظر اللاجئين السوريين:

أظهرت النتائج أن وجهة نظر اللاجئين لتحديات العودة الطوعية إلى الوطن (سوريا) يقع ضمن المستوى المتوسط، وأن هنالك تحديات وعوامل قد تؤثر بشكل سلبي على العودة الطوعية إلى الوطن، خصوصاً المتعلقة بالمخاوف الأمنية والاقتصادية، ومنها مخاوف عدم الاستقرار والوصول إلى سبل العيش في حال العودة. كما أظهرت النتائج بأنه لا يوجد مخاوف من وجهة نظر اللاجئين بخصوص المساعدات الدولية لتسهيل موضوع العودة إلى سوريا ويمكن تفسير هذه النتيجة لقناعتهم إن المجتمع الدولي يسعى جاهداً إلى إنهاء الأزمة، وأنه فعلياً لا يؤثر بشكل مباشر على قرار العودة فمتى زالت أسباب الأزمة وتحسنت الأوضاع فلا يوجد ما يمنعهم من العودة إلى وطنهم.

النتائج المتعلقة بالفروق بين استجابات اللاجئين السوريين حول العودة الطوعية في بلد اللجوء (الأردن) تبعاً لمتغيرات(الجنس، العمر، مكان الإقامة):

أظهرت النتائج أن الذكور لديهم توجهات إيجابية نحو العودة الطوعية إلى الوطن بدرجة أعلى من الإناث، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن درجة المخاوف لدى الذكور أقل، كما أن الذكور قد لا يشعرون بالاستقرار في بلد اللجوء نظراً للمسؤولية التي تقع على عاتقهم والحاجة إلى تأمين مستقبل أبنائهم وتحمل الأعباء الاقتصادية وهذا يتم بالرجوع إلى الوطن.

وأظهرت النتائج أن اللاجئين السوريين من الفئة العمرية أقل من (30) سنة لديهم توجهات إيجابية نحو العودة الطوعية بدرجة أعلى من باقي اللاجئين في الفئات العمرية، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنه رغم جميع الظروف القاسية التي يمكن أن يتعرض لها فئة الشباب في عودتهم إلا أنهم يجدون فرص العمل والزواج والاستقرار في حال العودة إلى الوطن.

وأظهرت النتائج أن اللاجئين في المخيم لديهم توجهات إيجابية نحو العودة الطوعية بدرجة أعلى من اللاجئين سكان المدن والقرى في الأردن، ويمكن تفسير هذه النتيجة إن الظروف التي يعيشها اللاجئين في المخيم تكون أصعب وعوامل الضغط اكبر من باقي المناطق لذلك هم يعتبرون أن العودة هي الحل الوحيد الجذري لازمتهم.

النتائج المتعلقة بالفروق بين استجابات اللاجئين السوريين حول تحديات العودة الطوعية إلى الوطن (سوريا) تبعاً لمتغيرات(الجنس، العمر، مكان الإقامة):

أظهرت النتائج أن الإناث يعتقدن بوجود تحديات تواجه العودة الطوعية إلى الوطن بدرجة أعلى من الذكور ويمكن تفسير هذه النتيجة بالنظرة التشاؤمية للإناث في القدرة على المحافظة على حياتهم ورزقهم وكرامتهم في حال عودتهم.

وأظهرت النتائج أن اللاجئين السوريين من الفئات العمرية الكبيرة يعتقدون بوجود تحديات تواجههم في العودة الطوعية إلى الوطن بدرجة أعلى من اللاجئين الذين تقل أعمارهم عن (30) سنة، ويمكن تفسير هذه النتيجة بسبب زيادة وعيهم وإدراكهم بحجم الأزمة ومخاوفهم من احتمالية التوصل إلى الأمن الاجتماعي والقانوني والمادي في حال العودة.

وأظهرت النتائج أن اللاجئين الذين يقيمون في القرى يعتقدون بوجود تحديات تواجههم في العودة الطوعية إلى الوطن بدرجة أعلى من اللاجئين المقيمين في المدينة وفي المخيم، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن تلك الفئة انسجموا مع المجتمع الأردني القروي لما يتمتع بالبساطة، وأنهم يشعرون بالاستقرار نوعاً ما، وبالتالي التفكير أكثر في سلبيات العودة.

التوصيات: في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة تم تقديم التوصيات الآتية:

1. يجب على المجتمع الدولي أن يقوم بتوفير الخدمات النفسية للاجئين أسوة بتوفير الخدمات الأخرى لأنها لا تقل عنها أهمية وخاصة اللاجئين الذين يعيشون بقلق دائم حول طول فترة الأزمة.

2. عقد اجتماعات منتظمة من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والحكومة الأردنية والجماعات الأخرى المعنية بالعودة لمناقشة الوضع الراهن ولتهيئة الظروف المواتية والإيجابية لتسهيل إجراءات العودة الآمنة والطوعية المستدامة للاجئين إلى وطنهم سوريا لممارسة حياتهم الطبيعية من خلال التوصل إلى الحل النهائي المتمثل في تحقيق السلم وانتهاء الحرب.
3. تقديم المساعدات المادية والمعنوية للحكومة الأردنية من قبل الأمم المتحدة وجميع الجهات والمنظمات المعنية من اجل التخفيف من الضغوطات التي تشكلت من أعداد اللاجئين بالمقارنة مع الإمكانيات الأردنية المحدودة.
4. تقديم الحوافز للاجئين السوريين لمساعدتهم على العودة من خلال تأمين لهم عودة أمنه على حياتهم من كافة أشكال العنف وتأمين الضروريات الأساسية (الغذاء والدواء والمأوى والتعليم) لضمان إمكانية بدء حياة مستقرة داخل وطنهم.
5. التواصل المستمر من قبل المجتمع الدولي والحكومة الأردنية مع السفارة السورية والجهات ذات العلاقة من اجل تأمين اللاجئين السوريين بكافة الأوراق الثبوتيه لممتلكاتهم والوثائق الشخصية للاجئين الذين يسعون إلى العودة.
6. إنشاء منطقة أمنية داخل الأراضي السورية والتنسيق الفعال عبر الحدود بين مكاتب المفوضية والحكومات والمنظمات الدولية لعودة اللاجئين إليها بأمن وكرامة مع تقديم الحماية الدولية.

المراجع العربية:

أبو رمضان، هناء (2011). **حق العودة لدى اللاجئين الفلسطينيين: دراسة نفسية تحليلية**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (1969). **اتفاقية سان خوسيه بين منظمة الدول الأمريكية**. شيكاغو: منشورات المعهد الدولي لحقوق الإنسان بجامعة دي بول شيكاغو.

الأمم المتحدة (2016). **مشروع الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعنيه بالتعامل مع حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين-الدورة سبعون**. نيويورك: منشورات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الأمم المتحدة (1993). **المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان**. فينا: المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

الأمم المتحدة (1966). **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**. عُرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العام للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16كانون/ديسمبر1966، تاريخ بدء النفاذ: 23 آذار/مارس 1976، وفقا لأحكام المادة 49. نيويورك: منشورات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الأمم المتحدة (1948). **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**. اعتُمد بموجب قرار الجمعية العامة رقم217ألف (د-3) المؤرخ في 10 كانون الأول. نيويورك: الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الحريري، محمد (2012). **إدارة الأزمات السياسية وإستراتيجيات القضاء على الأزمات السياسية الدولية**. عمان: دار الحامد.

الرشايدة، سحر (2014). **تأثير اللاجئين السوريين على الأمن الاجتماعي في مدينة الرمثا**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

سالم، أبو العيد (2015). **النازحين والمهجرين في ليبيا**. مجلة ليبا المستقبل. تم الاسترجاع من http://archive2.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/82572 بتاريخ 15-12-2017م.

سليمان، هارون(2012). **حقوق اللاجئين والنازحين وشروط العودة في القانون الدولي**. تم الاسترجاع من https://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-19039.htm بتاريخ 9-12-2017 م.

سميران، محمد ؛وسميران، مفلح (2014). اللجوء السوري وأثره على الأردن. **بحث مقدم إلى مؤتمر "الإغاثة الإنسانية بين الإسلام والقانون الدولي: واقع وتطلعات"**. المنعقد في جامعة آل البيت، المفرق في الفترة من 16-17 حزيران.

سولينييه، فرانسواز (2005). القاموس العملي للقانون الإنساني. "ترجمة محمد مسعود". بيروت: دار العلم للملايين.

فرانسيس، الكساندرا (2015). أزمة اللاجئين في الأردن. بيروت: منشورات مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

منظمة الوحدة الأفريقية (1981). الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. تمت إجازته من قبل مجلس الرؤساء الأفارقة بدورته العادية رقم 81 في نيروبي (كينيا)، يونيو.

Anderson, B. & McGhee, D. (2014). **Tried and Trusted? The role of NGOs in the Assisted Voluntary Returns of Asylum Seekers and Irregular Migrants**. London: Centre for Population Change.

Black, R.; Koser, K. ; Munk, K. ; Atfield, G. ; D'Onofrio, L. & Tiemoko, R.(2013). **Understanding voluntary return**. London: UK. Home Office.

Encinas, Monica (2016). Assisted Voluntary Return: implications for women and children. **Forced Migration Review**, issue (52), 84-86.

Ferris, Elizabeth (2010). Going Home: Prospects and Pitfalls for Large-Scale Return of Iraqis. **Paper submitted in International Association for the Study of Forced Migration Annual Conference**, Nicosia, Cyprus.

Koch, Anne (2013). Assisted voluntary return schemes. **Forced Migration Review**, issue (44), 65-66.

MMP - Mixed Migration Platform. (2017). **Between Choice and Coercion Forced, Assisted and Voluntary Returns to Afghanistan from Europe**. Geneva: Federal Department of Foreign Affairs.

Riiskjaer, M. & Nielsson, T. (2008) **Circular Repatriation: The Unsuccessful Return and Reintegration of Iraqis with Refugee Status in Denmark**. UNHCR: New Issues in Refugee Research, Research Paper No. 165.

UNHCR. (2017). **Forced Displacement Worldwide at its Highest in Decades**. Geneva: United Nations High Commissioner for Refugees.

UNHCR. (2015). **Global Trends Forced Displacement**. Geneva: United Nations High Commissioner for Refugees.

UNHCR. (2008) .**Protracted Refugee Situations, on December .A discussion paper prepared for the High Commissioner's Dialogue on Protection Challenges**. Geneva: United Nations High Commissioner for Refugees.

UNHCR. (2004). **Handbook for Repatriation and Reintegration activities**. Geneva: United Nations High Commissioner for Refugees.

UNHCR. (1985). **Voluntary Repatriation**. Geneva: United Nations High Commissioner for Refugees.

آثار النزاعات المسلحة على الأوضاع الإنسانية للاجئين في الشرق الأوسط

(دراسة نظرية تحليلية وصفية من منظور القانون الدولي الإنساني)

د. أبكر علي عبد المجيد أحمد

د. معاذ علي فضل المولى خير الله

جامعة النيلين – السودان

الملخص

تأتي أهداف هذه الدراسة وأهميتها وإشكاليتها من منطلق أن للحروب والنزاعات المسلحة في الوقت المعاصر تأثيرات على الأوضاع الإنسانية، حيث تعد أزمة اللاجئين في الشرق الأوسط من أخطر الأزمات الإنسانية التي واجهت المجتمع الدولي خلال المرحلة الراهنة، بل وتمثل كارثة إنسانية متعددة الأبعاد حيث أصبح اللاجئين يعيشون أوضاعاً إنسانية صعبة من جراء الحرب والنزاعات المسلحة، والتي إجتاحت المنطقة العربية وتمخضت عنها آثار وخيمة على أوضاع اللاجئين، كما أدت إلى تفاقم التحديات الاقتصاديّة والأمنية والسياسية والبيئية، نتيجة لتدفق الأعداد الكبيرة من اللاجئين التي فاقت قدرات الدول المضيفة في التعامل معها، وبما أنّ للنزاعات آثاراً على الأوضاع الإنسانية، اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن يستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستقرائي بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي لاستخلاص النتائج المنطقية الواقعية المهمة، والتي تتمثل في أن تدفق اللاجئين هو أحد التحديات التي وقفت أمام المجتمع الدولي وعلى وجه الخصوص الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط، فمعظم حالات التدفق تعتبر نتيجة للنزاعات المسلحة والاضطرابات الداخلية، علاوة على كل ذلك لعبت دوراً كبيراً في إجبار السكان على الهروب ومغادرة الأماكن التي تدور فيها الحرب بحثاً عن مأوى ومأكل وملبس ومشرب. وإقتضي ذلك أن توصي هذه الدراسة بضرورة تكاتف كل الدول في الوطن العربي وكذلك أعضاء المجتمع الدولي من أجل الوقوف مع السلطات الاردنية لتخفيف العبء عليها وذلك من خلال تقديم المساعدات والمؤنات الضرورية لتلبية احتياجات اللاجئين في الأراضي الأردنية فهي الدولة الأكثر إستضافةً للاجئين في الشرق الأوسط، على اعتبار أن تدفق اللاجئين يترتب عليه زيادة في الأعباء الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يجعل الأردن في موقف صعب بسبب مشكلة هؤلاء اللاجئين.

Abstract

The study goals, importance and problems are based on the fact that armed conflicts and wars in the contemporary era have deep effects on humanitarian positions ,that refugees crisis in the Middle East are supposed to be one of the most serious humanitarian crisis that faced and still faces the world community in the current era, more over represents a multidimensional humanitarian disaster, that refugees are dealing with an unbearable humanitarian positions resulted from war and armed conflicts that have swept the Arabic area creating serious consequences for the situation of refugees, which have exacerbated economic , security, political and environmental challenges as a result for the huge influx of refugees numbers that have gone beyond the abilities of the hosting countries to deal with them.

Since conflicts have negative impact on humanitarian positions ,the researchers adopted analytical descriptive, the inductive and the deductive methods to arrive at the important logical and realistic results , that are represented in the fact that the influx of refugees is one of the challenges that faced the world community specifically the Arabic world in the Middle East area. Most of the influx cases and internal disorders played an essential role in forcing inhabitants to flee from the

war zone, seeking for shelter, food water and clothing. So the study recommends the necessity of co-operation among all estates in Arabic land in addition to the members of the world community to stand by the Jordan authorities to lighten the burden on Jordan through offering urgent and essential aids to answer the question of refugees on Jordanian land, for it's the country that hosts the majority of refugees in the Middle East, considering that influx of refugees means more economical and social burdens.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد.

تمثل النزاعات المسلحة أقصى الأعمال الوحشية التي يمر بها المجتمع الدولي وهي تخلق آثاراً سيئة على الأسر التي تتواجد في مناطق الحروب أو التي نزحت بسبب الحرب بعد فقدان المسكن والمأوى عن طريق النزاعات المسلحة التي اجتاحت العالم خاصة في منطقة الشرق الأوسط أو ما يعرف بثورة الربيع العربي، وكذك الحرب في العراق، واليمن وسوريا، قد أثرت بصورة مباشرة على الأوضاع الإنسانية كما أصبحت عملية البحث عن وسائل جديدة لتدارك الأضرار التي تلحقها النزاعات المسلحة، هدفاً للكثير من المنظمات المهتمة بحقوق الإنسان خاصة كما نجد أن العالم يشهد اضطرابات ونزاعات مسلحة لها آثار جسيمة على كافة المستويات مما تسببت في انتشار ظاهرة اللجوء بشكل يفوق طاقة الدول المضيفة في التعامل معها في ظل أوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة وخاصة أنّ هذا الدول محدودة الدخل وهي تستقبل الأعداد الكبيرة من اللاجئين، كما أدت ظاهرة اللجوء والصعوبات الناجمة عنها إلى تفاقم المشاكل المرتبطة باستقبال النسب المتزايد من اللاجئين وبصفة خاصة في منطقة الشرق الاوسط ولهذا السبب تعد مشكلة اللاجئين منها من أكثر القضايا المعروضة على الدول العربية تعقيداً، ولذلك جاءت هذه الدراسة للبحث عن حلول دائمة للأوضاع الإنسانية للاجئين في الدول التي تشهد هذه النزاعات المسلحة، ولتحقيق ذلك تم تقسيم الدراسة إلى خمسة مباحث.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في أن للحروب والنزاعات المسلحة في الوقت المعاصر تأثيرات على الأوضاع الإنسانية، فضلاً عن تدمير البني التحتية والتسبب في شُح الموارد البيئية في الدول المتأثرة بها تكون سبباً في الفقر والمجاعة. وتشرد مئات الملايين من السكان وبالتالي تتسبب في موجات اللجوء بشكل يفوق إمكانيات الدول المضيفة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في كثرة النزاعات المسلحة بشقيها الدولي وغير الدولي كما تمثل خطراً على الأوضاع الإنسانية في الدول المتاثرة بالنزاعات المسلحة في الشرق الأوسط، نظراً إلى النتائج الخطيرة التي لا يمكن تجنبها وخاصة بعد عاصفة ثورة الربيع العربي التي ضربت بعض بلدان المنطقة والتي أدت إلى تفاقم التحديات الاقتصاديّة والأمنيّة والسياسيّة والبيئيّة، ونتيجة لتدفق الأعداد الكبيرة

من اللاجئين التي فاقت قدرات الدول المُضيفة في التعامل معها، ولذلك لابد من وضع الأطر القانونية المناسبة وإيجاد سبل مناسبة لدعم الدول التي تحملت العبء الأكبر من استضافة اللاجئين، وإعادة إعمار الدول المتضررة من النزاعات المسلحة لضمان تسهيل عملية العودة الطوعية لهؤلاء اللاجئي، لذلك تطرح المشكلة الأسئلة التالية:

1. ما هي النزاعات المسلحة وأنواعها وأسبابها؟
2. هل للنزاعات المسلحة أثر على الأوضاع الإنسانية؟
3. ما المقصود باللجوء واللاجئ وما هي أسباب ودوافع اللجوء؟
4. هل هناك جهود دولية وإقليمية وعربية لمعالجة أوضاع اللاجئين في الشرق الأوسط؟ وهل هي فعالة وكافية؟
5. هل للجنة الدولية للصليب الأحمر دور فعال تجاه أزمة اللاجئين الشرق الأوسط؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. معرفة مفهوم النزاعات المسلحة أنواعها وأسبابها.
2. معرفة مفهوم اللجوء واللاجئ.
3. معرفة مدى تأثير النزاعات المسلحة على الأوضاع الإنسانية للاجئين.
4. الوقوف على الجهود الدولية والإقليمية والعربية تجاه أوضاع لاجئي الشرق الأوسط.
5. معرفة دور اللجنة الدولية للصليب الاحمر تجاه معاناة اللاجئين.

منهج الدراسة:

إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالاضافة إلى المنهج الإستقرائي والمنهج الإستنباطي

المبحث الأول : مفهوم النزاعات المسلحة وأنواعها وأسبابها في القانون الدولي الإنساني

أولاً : مفهوم النزاعات المسلحة

النزاعات في اللغة العربية من مصدر نزع، نازعته منازعتاً ونزاعاً، إذا جاذبته في الخصومة وبينهم نزاعة : أي خصومة، والتنازع التخاصم[1].فالنزاع بصفة عامة اختلاف وتخاصم وتختلف من حيث حدته، أما النزاع المسلح هو مفهوم عام يطبق على المواجهات المسلحة المنظمة التي يمكن أن تحدث بين دولتين أو أكثر، أو بين دولة وكيان مسلح لا يشكل دولة بالمعنى القانوني للقانون

[1] - نديم مزعشيلي، الصحاح في اللغة والعلوم، المجلد الثاني، دار الحضارة العربية، بيروت، ص 555.

الدولي، كما يحدث بين دولة وبين جماعة منشقة، أو بين جماعتين عرقيتين أو طائفتين أو مجموعات أيديولوجية مختلفة ضمن دولة واحدة[1].

ثانياً : انواع النزاعات المسلحة

درج الفقه القانوني المعاصر إلى تقسيم النزاعات المسلحة إلى نزاع مسلح دولي وغير دولي (داخلي)، وفيما يلي نبيّن مفهوم النزاع مسلح دولي وغير دولي:

1. مفهوم النزاع المسلح الدولي: عرف النزاعات المسلحة الدولية بأنّها تَدَخُّل القوة المسلحة لدولة ضد دولة أخرى، سواء أكان التدخل مشروعاً، أم غير مشروع، وسواء أعلنت الحرب رسمياً، أم لم تعلن [2]. وقد تبيّن من هذا التعريف أنّ أطراف النزاع المسلح الدولي يكون بين الدول، أي أن شرط الدولية يعني على أقل تقدير بين طرفين، كما ورد في القانون الدولي العام (الدول)[3]. وكما جاء أيضاً من التعريف السابق فإن مفهوم النزاعات المسلحة بين الدولة لا يعتد بمشروعية الحرب من عدمه، وكما" لا يعدُ شكل الإعلان مهمًا إنما حصوله هو المهم، حيث تعدُ هذه الواقعة بمنزلة المؤشر على قدرة السلطة التنفيذية باتخاذ القرار للدخول في نزاع مسلح دون العودة إلى السلطة التشريعية وأخذ موافقتها من عدمه، وكان القانون الدولي العرفي قد جعل من إعلان الحرب أمرًا اختياريًا، ولم تكن واقعة عدم إعلان النزاع المسلح الدولي تجعل منه نزاعًا غير مشروع، لذا تختلف سلوك الدول بالنسبة لهذا الموضوع، فقد تمت مراعاة هذه القاعدة في الحرب العالمية الأولى مثلاً، بينما لم تراع ألمانيا هذا المبدأ في الحرب العالمية الثانية عند هجومها على الاتحاد السوفيتي السابق، وكذلك الأمر عندما هاجمت اليابان الولايات المتحدة الأمريكية في بيرل هاربر، وأما الولايات المتحدة فبين أكثر من مائتي حرب شنتها لم تعلن إلا خمسة منها حسب تصريح لجميس بيكر أحد وزراء خارجيتها، ليصبح العدد ستًا بعد إعلان الحرب على العراق عام ٢٠٠٣"[4]. وبما أنّ طبيعة النزاعات الدولية كما الحال في العصر الحديث تتباين في أهدافها وأغراضها وأسبابها(اقتصادية، اجتماعية، سياسية)، وأبعادها(مدينة، عسكرية) فالنزاع المسلح الدولي إضافة إلى الشروط السابقة يمكن أن يكون صداماً مسلحاً عن طريق استخدام أسلحة تقليدية أو مستحدثة أو متطورة.

وتنقسم النزاعات الدولية إلى نوعين: محدودة، وواسعة النطاق (الحرب)[5]، ويُعزي البعض من استخدام مصطلح بدل الحرب، لأنّ مصطلح الحرب أصبح مصطلحاً واسعاً يشمل على ثلاث مفاهيم

---

[1] - أحمد اشراقية، ورقة بحثية: تصنيف النزاعات المسلحة بين كفاية النص والحاجة إلي التعديل، قدم في مؤتمر ،جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، بيروت، 2016م، ص 5.

[2] - محمد سليمان الفرا، القانون الدولي الإنساني في الشريعة والقانون، ص 18.

[3] - كمال حمّاد، النزاعات الدولية، الطبعة الأولي 1998م، الدار الوطنية للدراسات، ص 17.

[4] - أمل يازجي، القانون الدولي الإنساني وقانون النزاعات المسلحة بين النظرية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول 2003، دمشق، ص 113.

[5] - أحمد أبو الوفا، النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009م، ص 12.

قانونية وهي: العدوان والدفاع المشروع والأمن الجماعي، وقد جاءت ضرورة التمييز بين هذه المفاهيم بعد أن حُرم اللجوء إلى الحرب أو بالأحرى اللجوء إلى القوة المسلحة لحل النزاعات الدولية ابتداءً من ميثاق بريان –كيلوغ وميثاق الأمم المتحدة، حيث حُرم العدوان بعد أن حُرم التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية، بينما أعطيت الدول حق الدفاع المشروع عن النفس حتى الاستباقي منه، رغم خطورة المفهوم وعدم وضوحه وسوء استخدامه، وتشمل الحرب أيضاً النزاعات المسلحة الدولية والنزاعات المسلحة غير الدولية، كما دخل مصطلح الحرب المجال العام، فاستخدمه أهل السياسة ليشيروا إلى الحرب الباردة مثلا و حرب النجوم أو الحروب ضد الفساد أو غلاء المعيشة، وقد أصبح مصطلحًا اجتماعيًا سياسيًا أكثر مما هو مصطلح قانوني، وقد حل مصطلح النزاعات المسلحة تدريجيا محل مصطلح الحرب رغم استمرار بعض الكتاب في استخدام المصطلح الأخير [1].

وإذا كانت النزاعات المسلحة المحدودة تمثل استخداماً للقوة المسلحة لتحقيق غاية ما وهي بذلك تتفق مع الحرب، إلّا أنّ هذه الأخيرة تتميز أساساً باتساع نطاقها، أي امتداد مسرح العمليات على نطاق واسع بين الدولتين أو الدول المتحاربة (وقد ذهب الاستخدام الدارج لكلمة الحرب إلى استخدامها حتى في إطار المنازعات المحدودة)[2]، وعلى هذا فالحرب أيضاً تنصرف إلى كل صراع مسلح بين الدول، أو من غيرها أو من أشخاص القانون الدولي العام الأخرى. كما يكون الغرض من وراءه تحقيق مصالح ذاتية خاصة إذا اتجهت إرادتها إلى قيام حالة الحرب وما يلحق بها من تطبيق قانون النزاعات المسلحة في عناصر الحرب[3].

2. مفهوم النزاع المسلح الداخلي (غير ذات الطابع الدولي): هو صدام مسلح ما بين فرق مسلحة منظمة تقاتل ضد الحكومة والقوات المسلحة التابعة لها في إقليم دولة معينة[4]. وعرّفت كذلك : نزاعات تدور داخل حدود الدولة وتنشب بين دولة ما وجماعة أو جماعات مسلحة منظمة من غير الدولة أو ما بين الجماعات نفسها[5].

ومن خلال ما سبق نجد أنّ النزاع المسلح الداخلي يتم داخل حدود إقليم دولة ما، (ومثال ذلك وقوع تمرد أو عصيان مسلح للانفصال عن السلطة المركزية، أو المطالبة بأمور معينة يسعى إلى تحقيقها). وهي تدور بين قواتها المسلحة وقوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى

[1] - أمل يازجي، القانون الدولي الإنساني وقانون النزاعات المسلحة، المرجع السابق، ص 109.
[2] - أحمد أبو الوفا، النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص12.
[3] - حازم محمد علتم، قانون النزاعات المسلحة الدولية، 2008م، ص 152.
[4] - بدر الدين عبدالله حسن، القانون الدولي الإنساني مبادئه وأحكامه، 2007م، ص40.
[5] - تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2008م، ص 5.

وتمارس قيادة مسئولة على جزء من الإقليم ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة[1].

والنزاع المسلح الداخلي أيضاً كما هو واضح من التعريفات السابقة ينقسم إلى قسمين، نزاعات مسلحة غير دولية يتواجه فيها جيش نظامي مع فصائل مسلحة أجنبية أو وطنية مستقرة خارج إطار الدولة المعنيّة بالنزاع، ونزاعات مسلحة داخلية أي الحروب الأهلية[2].

وعلى ضوء التعرض لمفهوم النزاع المسلح الدولي والداخلي يتبين أن المعيار الأساسي للتفرقة بينهما أن النزاع المسلح الدولي أطرافه الدول على نقيض النزاع المسلح الداخلي عادة ما بين فرق أو جماعات مسلحة منظمة والقوات المسلحة التابعة لحكومة تلك الدولة. لكن السؤال الذي ما زال جدير بالإجابة، هل قواعد القانون الدولي واجب التطبيق على كل أطراف نزاع مسلح؟ أم القانون الدولي الإنساني بمنأى عن بعض النزاعات والتوترات وفق معايير محددة وموضوعية؟ وما المقصود بالقانون الدولي الإنساني؟

كما عرّف القانون الدولي الإنساني بأنّه: مجموعة القواعد العرفية والمكتوبة التي تستوحي الشعور الإنساني وتركز على حماية الفرد في حالة النزاع المسلح بما ينتج عن ذلك من مشاكل ويهدف كذلك إلي حماية الأموال التي ليست لها علاقة مباشرة بالعمليات العسكرية[3]. وكما يُعرف بأنّه: ذلك الفرع من القانون العام الذي تطبق قواعده العرفية والمكتوبة في حالات النزاع المسلح (Armed Conflict) والتي تهدف إلى حماية الإنسان باعتباره إنساناً[4].

وبإيجاز يمكن القول أن قواعد القانوني الدولي الإنساني تستسقي مصادرها من قواعد عرفية ذات طابع أخلاقي، وتستمد أيضاً من المباديء الإنسانية العامة وما تقتضيه الوجدان السليم أثناء النزاعات المسلحة، فضلاً عن المصادر المكتوبة والمدونة وتشمل كذلك قواعد الاتفاقيات والوثائق الدولية التي تنظم سير العمليات العسكرية وحقوق وواجبات المحاربين وغير المحاربين، وأهمها اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949م والبرتوكولان الملحقان بها لعام 1977م وغيرها من الاتفاقيات الدولية التي تمتد نطاق حمايتها إلي الأشخاص والأعيان، وبيّنت الاتفاقيات الأربعة (النطاق المادي للتطبيق القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة الدولية)، ونصت على أنّها: تطبق في حالة الحرب المعلنة أو أي اشتباك مسلح آخر ينشب بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة حتى وإن لم يعترف أحدهما بحالة الحرب، وكما تنطبق أيضاً في جميع حالات الاحتلال الجزئي أو

[1] - أحمد أبو الوفا، النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني، المرجع السابق، ص9.

[2] - أمل يازجي، القانون الدولي الإنساني وقانون النزاعات المسلحة، مرجع سابق، ص 109.

[3] - سامي يس خالد، مجموعة محاضرات في أحكام القانون الدولي الإنساني، 2008م، ص7.

[4]- عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام – حقوق الإنسان، 1997م، ص 229.

الكلي لإقليم ما، حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة[1]، وتندرج في نطاق النزاعات الدولية أيضاً حروب التحرير الوطني ضد الاستعمار الأجنبي والنضال المسلح للمقاومة ضد الاحتلال والأنظمة العنصرية لتقرير المصير[2]. وأما النطاق المادي للتطبيق القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة غير الدولية فقد نصت الاتفاقيات الأربعة على أنّها: في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، يلتزم كل طرف في النزاع بأن يطبق كحد أدنى الأحكام الواردة في المادة الثالثة المشتركة في الاتفاقيات السالفة[3]، وقبل المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربعة 1949، لم يكن القانون الدولي مهتماً بالنزاعات المسلحة الداخلية (على اعتبار أنها تتعلق بالسيادة الوطنية) وشكل هذا النص ثورة قانونية، وهي المرة الأولى التي تتقدم حماية الأفراد على سيادة الدول[4].

المبحث الثاني : مفهوم اللاجئ واللجوء وأسبابه

أولاً : مفهوم اللجوء

كلمة اللجوء (Asylum) هي كامة لاتينية من أصل يوناني هو (Asylon) ويعني الشئ غير القابل للأسر أو المكان الذي يمكن للفرد اللجوء إليه بهدف طلب الحماية، وقد يكون هذا المكان مقدساً كالمعبد أو الكنيسة حيث درج الأفراد في الماضي على اللجوء إلى هذه الأماكن هرباً من الملاحقة، أو قد يقصد به المكان الذي تتم فيه عناية المرضى عقلياً أو حيث يتواجد فيه الأشخاص المسنون أو الأيتام[5]، واللجوء في اللغة هو مصدر الفعل لجأ يقال لجأ إلى شيء والمكان بمعنى لاذ واعتصم به، ويقال ألجأت أمري إلى الله أي أسندت أمري لله وسلمت أمري له ليتولاه[6]. ويقصد باللجوء في القانون الدولي هروب الضحايا من الأخطار المحدقة بهم بسبب النزاعات المسلحة إلى أماكن وهيئات تتوفر لهم فيها الحماية، وأول الأماكن التي يلجأ الضحايا إليها هي اللجنة الدولية للصليب الأحمر باعتبارها المفوضة من طرف اتفاقية جنيف بحماية أكثر الأفراد ضعفاً سواء كانوا أسرى حرب أو مدنيين يتعرضون للهجوم، كما تقوم بتقصي المفقودين ولم شملهم مع عائلاتهم

---

[1] - المادة الثانية، اتفاقيات جنيف الأربع (الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، والثانية لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار، والثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب، الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب) لعام 1949م.

[2] - البرتوكول الإضافي الأول لعام 1977م.

[3] - المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، سنة1949م.

[4] - أحمد اشراقية، تصنيف النزاعات المسلحة بين كفاية النص، مرجع سابق، ص 7.

[5] - سرور طالبي المل، حقوق وحماية اللاجئين، 2015م، ص12.

[6] - خالد الربيع حق اللجوء في الفقه الإسلامي والقانون الدولي، مقال منشور بموقع مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، http;//pubcouncil.kuniv.edu.kw نقلاً عن بلمديوني محمد، وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 17 جانفي 2017م، ص161.

والإشراف على إعادة الأسرى إلى أوطانهم وتذكر أن جميع أطراف النزاع بأنهم ملزمون بتطبيق اتفاقيات جنيف[1].

ثانياً : مفهوم اللاجئ

تحديد مفهوم اللاجئ بصورة عامة من المسائل الصعبة في القانون الدولي حيث لم ينتهي الفقه الدولي الحديث لتعريف شامل وموحد للاجئين لكن هذا لايعني عدم اهتمام القانون الدولي باللاجئين[2]، فهناك عدد من الإتفاقيات الدولية والإقليمية التي تطرقت لمفهوم اللاجئ حيث عُرف اللاجئ بأنه كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت وسببت له خوف من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو جنسيته أو انتمائه لفئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع تدارك ذلك الخوف او تلافيه أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسيه ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق نتيجة تلك الأحداث ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد[3]، كما عُرف بأنه كل شخص يجبر على ترك محل إقامته المعتادة بسبب اعتداء خارجي، أو احتلال، أو هيمنة أجنبية، أو حدوث تؤثر على النظام العام بشكل خطير في أي جزء من بلد منشأه أو جنسيته، فهو يخرج من أجل البحث عن ملجأ في مكان آخر خارج بلد منشأه أو جنسيته[4]، وأيضاً اللاجئين هم الأشخاص الفارين من بلادهم بسبب تهديد حياتهم بسبب أعمال العنف العنف أو عدوان خارجي أو نزاعات داخلية أو خرق عام لحقوق الإنسان أو أي ظرف آخر[5]، وكذلك يعتبر لاجئاً كل شخص يلجأ مضطراً إلى عبور حدود بلده الأصلي أو مقر اقامته الاعتيادية بسبب العدوان على ذلك البلد أو بسبب الاحتلال، والسيطرة الأجنبية عليه أو لوقوع كوارث أو أحداث جسيمة ترتب عليها اخلال كبير بالنظام العام في كامل البلد أو جزء منه[6].

ثالثاً : أسباب اللجوء

باستقراء نصوص المواثيق الدولية والإقليمية والتي عرفت اللاجئ نستطيع أن نعدد الأسباب المنطقية الدافعة للجوء وهي:

1. الخوف : ويعد الخوف أحد أهم الأسباب المؤدية إلى اللجوء

---

[1] - عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، 2005م، ص360.

[2] - ناهض زقوت، اللاجئ في القانون الدولي، مقال منشور بمجلة رؤية، العدد 7 مارس 2001م نقلاً عن بلمديوني، وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص168.

[3] - المادة 1 من الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجين سنة 1951م.

[4] - المادة 2/1 من الاتفاقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا سنة 1969م دخلت حيز التنفيذ في 20 يونيو 1974م.

[5] - المادة 1 من اعلان قرطاج للاجئين سنة 1984م.

[6] - المادة 1 من الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية سنة1994.

2. الاضطهاد: وهو التعرض والتهديد للحياة والحرية وانتهاكاً لحقوق الإنسان التي نصت عليها الإعلانات المواثيق الدولية.
3. التمييز: ويعني التمييز في المعاملة والحقوق التي يجب أن يتمتع بها الشخص وحتى في الواجبات المفروضة على الأشخاص وذلك بناء على العرق أو الدين أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، وهو ما يولد شعوراً بالخشية وعدم الأمان في ظل وجود الشخص الذي يمارس ضده التمييز وتمكينه من الحصول على حقوقه الأساسية.
4. العرق : ويعد التمييز على أساس العرق أشد أنواع التمييز وقد وجد إدانة واسعة على الصعيد الدولي بوصفه انتهاكاً لحقوق الإنسان.
5. الجنسية: والجنسية هنا لا تعني المواطنة فقط فهي تشير أيضاً إلى الانتماء إلى فئة عرقية ولغوية معينة، فقد تتداخل أحياناً مع العرق حيث قد يؤدي تعايش اثنين أو أكثر من الفئات داخل حدود إحدى الدول إلى نشوء حالات من النزاع والاضطهاد بسبب انتمائهم إلى جنسية معينة، مما يؤدي بهم إلى اللجوء.
6. الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة : فكثير من الأقليات التي تنتمي إلى فئات اجتماعية معينة تتعرض للملاحقة والاضطهاد نتيجة عدم الثقة في ولاء هذه الفئة للنظام السياسي الحاكم في البلد التي يضطهدون فيها.
7. الرأي السياسي: يعد اعتناق الشخص لآراء سياسية معينة تختلف عن أراء الحكومة قد يؤدي إلى الخوف من التعرض للاضطهاد، لايعد اعتناقه لهذا الرأي المعارض للحكومة سبباً من أسباب اللجوء فلابد أن يقترن بانتهاكات فعلية كالسجن أو التضييق أو غيرها[1].

المبحث الثالث: أثر النزاعات المسلحة على الأوضاع الإنسانية

رغم رغبة المجتمع الدولي في استتباب السلام والأمن والإستقرار إلا أن مخاطر الحروب ما تزال تهدد المجتمعات الإنسانية وتشغل بالها بما ينجم عنها من أضرار وكوارث، ورغم قواعد القانون الدولي لتجريم جنايات الحرب وحماية المدنيين والأسرى والجرحى وحماية المدن والأماكن الآهلة بالسكان المدنيين والممتلكات الثقافية ودور العبادة فان الأطراف المتحاربة ونظراً لما تمتلكه من قوة عسكرية تدميرية فانها لا تتوانى عن انتهاك تلك القواعد، ورغم إقرار المجتمع الدولي بضرورة

[1] - أنظر: المواد 1 من إعلان قرطاج سنة 1984م، والمادة 1 الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين سنة 1951م، والمادة 1 من الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية سنة 1994م، والمواد 45 و49 من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين سنة 1949م، والمادة 73 من البروتوكول الاضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف سنة1977م الخاص بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، والمادة 17 من الروتوكول الاضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة سنة 1977م الخاص بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية.

تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني وتوفير الحماية الإنسانية الدولية لغير المقاتلين إلا أن المصالح السياسية لأطراف النزاع هي التي تتحكم في تدخلها[1].

وقد أدى كل ذلك إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في مناطق العالم المتضررين من الصراع، الذين يعانون من عواقب سياسية وأمنية واقتصادية وتنموية وإنسانية وخيمة، وقد نتج عن ذلك فرار الملايين من الأفراد من العنف وأصبحوا يعتمدون على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة وهذا ما حدث وما يزال يحدث في بعض بلدان الشرق الأوسط على سبيل المثال في سوريا، العراق وأيضاً اليمن[2].

وتعد أزمة اللاجئين في الشرق الأوسط من أخطر الأزمات الإنسانية التي تواجه المجتمع الدولي خلال الوقت الراهن، وتمثل كارثة إنسانية متعددة الأبعاد، حيث أجبرت الحرب في سوريا السوريين على مغادرة بلادهم بعدما باتوا يواجهون خيارين لا ثالث لهما، أما البقاء ومواجهة خطر الموت، وأما الهروب إلى الدول المجاورة ومواجهة مستقبل غامض يحتاجون فيه إلى تأمين أبسط احتياجاتهم الإنسانية اليومية من مأكل وملبس ومأوى، ولا تتوقف الآثار السلبية للأزمة على أبعادها الإنسانية فقط، بل تمتد تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية إلى داخل الدول التي تستقبل آلاف اللاجئين السوريين، لا سيما دول الجوار الإقليمي، وبالتحديد الأردن ولبنان وتركيا والعراق[3]، ولا يزال الوضع الإنساني في سوريا آخذ في التدهور حيث يحتاج الملايين من اللاجئين للمساعدات الإنسانية والمتمثلة في الأمن الغذائي والحاجة إلى المياه النظيفة والصرف الصحي بالإضافة إلى المستشفيات والمدارس، ولذلك تبقى الأزمة السورية أكبر الأزمات في العالم في الوقت المعاصر لكثرة اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات والمستوطنات والمجتمعات المضيفة لهم، وكذلك الضعفاء من أفراد المجتمعات المحلية الذين هم في أشد حاجة للمساعدات الإنسانية[4].

والأزمة السورية تُلقي بظلالها على كل الأطراف، اللاجئون والدول المستقبلة لهم، حيث انقسم الملايين من اللاجئين السوريين حتى الآن ما بين لاجئ ونازح يعانون ظروفًا إنسانية غاية في الصعوبة، وتعاني في الوقت نفسه الدول المستقبلة لهم ضغوطًا هائلة لاستيعاب هذه الأعداد الضخمة، بما يمثل ضغطًا على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها تلك الدول لهم.وقد تتجاوز التأثيرات السلبية للجوء الجماعي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية لتشمل

---

[1] - كامران الصالحي، قواعد القانون الدولي الإنساني، والتعامل الدولي، 2008م، ص7.

[2] - نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية في العمل، مقال منشور على شبكة الإنترنت www.humanitarianres.info تاريخ التحميل 2017/12/17م.

[3] - صافيناز محمد أحمد، أثيرات أزمة اللاجئين السوريين في الشرق الأوسط، مقال منشور على شبكة الإنترنت بتاريخ 2017/4/7م تاريخ التحميل 2017/12/17م.

[4] - نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية في العمل، المصدر السابق.

الأوضاع السياسية والأمنية، وهو ما قد يؤثر على الاستقرار السياسي والأمني لتلك الدول في الوقت المعاصر[1].

باستقراء وتحليل ووصف ما سبق نلاحظ أن اللاجئون في الشرق الأوسط يعيشون أوضاع إنسانية صعبة من جراء الحرب والنزاعات المسلحة التي إجتاحت المنطقة العربية والتي لها آثار وخيمة على أوضاع اللاجئين، وبالتالي يعانون من مجموعة من المشاكل، منها ارتفاع تكاليف الحياة اليومية قياسًا بمثيلاتها في وطنهم الأم، كزيادة أسعار السلع، والدواء، والخدمات، وارتفاع معدلات إيجار السكن، والحاجة إلى المياه النظيفة الصالحة للشرب بالإضافة إلى المستشفيات والمدارس.

المبحث الرابع : الجهود الدولية والإقليمية والعربية لمعالجة أوضاع اللاجئيين في الشرق الأوسط

إن حل مشكلة اللاجئين لا يتم إلا بطرق سياسية وتنسيق دولي وإقليمي وعربي ووضع خطط استراتيجية امنية محكمة، حيث سعى المجتمع الدولي منذ القرن العشرين في الإهتمام بأوضاع اللاجئين، فبدأت عملياً إنشاء مؤسسات وأجهزة خاصة تعني بحماية لاجئ الحرب العالمية الأولى، ففي سنة 1920م عين مجلس عصبة الأمم مفوضاً سامياً نيابةً عنه فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين الروس في أوربا، وفي عام 1931م أنشأت العصبة مكتب نانسن الدولي للاجئين، ثم في عام 1933 المفوضية السامية للاجئين القادمين من ألمانيا، كما أنشئت ادارة الأمم المتحدة للإغاثة وإعادة التأهيل في عام 1943.وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية واصلت هيئة الأمم المتحدة جهودها من أجل توفير الحماية والمساعدة للاجئين فأنشئت في عام 1947م المكتب الدولي للاجئين، ثم أنشئت في عام 1949م مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين وتعبر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وكالة إنسانية محايدة ليس لها أي صفة سياسية بل عملها إنساني واجتماعي وهي تعالج شؤون المجموعات والفئات من اللاجئين المتضررين، ومقرها الرئيسي هو مدينة جنيف بسويسرا ويضم خمسة أقسام هي المكتب التنفيذي، وإدارة الحماية الدولية، وقسم الاتصالات والمعلومات، وقسم إدارة الموارد البشرية[2].

وفي الإطار الإقليمي والعربي وقعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وجامعة الدول العربية مذكرة تفاهم بهدف وضع إطار عام للتعاون من أجل الإستجابة الفعالة لإحتياجات اللاجئين في المنطقة العربية وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية والإستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ، وتعمل المفوضية بشكل وثيق مع جامعة الدول العربية لحشد الدعم والتوعية بقضايا

---

[1] - صافيناز محمد أحمد، أثيرات أزمة اللاجئين السوريين في الشرق الأوسط، مقال منشور على شبكة الإنترنت http://www.siyassa.org.eg بتاريخ 2014/4/7م تاريخ التحميل 2017/12/17م.

[2] - سرور طالبي المل، القانون الدولي لحقوق الإنسان (فئات الحماية)، سلسلة المحاضرات العلمية، تصدر عن مركز جيل البحث العلمي، لبنان طرابلس، 2015م، ص21.

اللجوء في المنطقة وتعزيز الدعم السياسي بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية، وتوسيع نطاق الحماية في جميع أنحاء المنطقة، وتشير تقديرات المفوضية إلى أن أكثر من نصف اللاجئين في جميع أنحاء العالم وحوالي 40% من النازحين داخلياً متواجدون في المنطقة العربية، كما تشير التقديرات إلى أن نصف الميزانية السنوية للمفوضية مخصصة للعمليات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[1]. لذلك حذرت الجامعة العربية من خطورة تزايد موجات الهجرة في المنطقة العربية الأمر الذي يفرض تحديات على جميع الأطراف، فإن المنطقة العربية تتحمل العبء الأكبر لهذه الأزمات سواء من خلال استضافة العدد الأكبر من اللاجئين أو المساهمة في تقديم التمويل اللازم للمساعدات الإنسانية اللازمة لهم مع أهمية تضافر الجهود العربية والإقليمية والدولية في هذا الصدد[2].

تتمحور الأزمة الإنسانية للاجئين في الشرق الأوسط حول معضلات مترابطة عدّة تواجه البلدان المضيفة ومنظمات الإغاثة المحلية والدولية. ويتطلّب التصدّي لها التخطيط على المدى الطويل إلى جانب تقديم الإغاثة الإنسانية العاجلة، وكذلك التعاون بين الحكومات المضيفة والشركاء المحليين في المنطقة العربية والجدير بالملاحظة أن الأردن ولبنان، وهما أصغر وأفقر بلدَين في منطقة الشرق الأوسط يستضيفان عدداً كبيراً من اللاجئين بصورة غير متكافئة، ما أسفر عن توتّرات اقتصادية واجتماعية حادّة غير أن الأزمة تتطلّب تخطيطاً طويل الأجل من جانب الحكومات المضيفة بالتعاون مع المجتمع المدني المحلّي والمؤسّسات متعدّدة الجنسيات. والأزمة تستدعي أيضاً وعلى وجه التحديد الانتباه لاحتياجات التنمية الاقتصادية، مثل تحديث البنية التحتية وخلق فرص العمل، لانتشال جميع الفئات الضعيفة من السكان، والتي تشمل اللاجئين والمجتمعات المضيفة[3].

ومما تقدم نجد أن حل مشكلة اللاجئين في الشرق الأوسط يستدعي تنسيقاً على جبهات متعدّدة، إذ يتعيّن على البلدان المضيفة الاستمرار في السماح بدخول اللاجئين الشرعيين. مع تلقي المساعدة من قبل المجتمع الدولي من تقديم الدعم والمساعدة لإيجاد الحلول المناسبة، وينبغي أن يأتي هذا الدعم والمساعدة عبر مزيج من الاستثمار في التنمية على المدى الطويل والاهتمام بالاحتياجات الإنسانية العاجلة من مأكل وملبس ومشرب، في إطار جهد يشمل البلدان المضيفة ومؤسسات متعددة الجنسيات ومنظمات الإغاثة الدولية وأن يكون دورها مساعِداً ومكمِّلاً لدور

---

[1] - مذكرة تفاهم بين مفوضية اللاجئين وجامعة الدول العربية لمعالجة تهديات اللاجئين في المنطقة العربية، مقال منشور على شبكة الإنترنت www.un.org بتاريخ 2017/9/22م تاريخ التحميل 2017/12/18.

[2] - الجامعة العربية تحذر من تنامي موجات الهجرة في المنطقة، مقال منشور على شبكة الإنترنت www.dostor.org بتاريخ 14يوليو2017م تاريخ التحميل 2017/12/18م.

[3] - عمر ضاحي، اللاجئون السوريون والأزمة الإقليمية، مقال منشور على شبكة الإنترنت -http://carnegie mec.org/2014/12/30 تاريخ التحميل 2017/12/18م.

الدولة لا أن يحلّ محلّه، وعندما تمضي عملية السلام قُدُماً، يجب أن يشمل أي حلّ العودة الطوعية الكاملة للاجئين.[1]

ومماسبق نستطيع أن نقول أن ما تبذله المجتمع الدولي من جهد لمعالجة الأوضاع الإنسانية للاجئين في العالم وما تقوم بها المجتمع الإقليمي والعربي لتحسين الأوضاع الإنسانية للاجئين في منطقة الشرق الأوسط هي جهد مقدر في تقديرنا لكن لكي تعالج هذه المشكلة الإنسانية ووضع حد لموجات اللجوء والتي أصبحت تفوق طاقة الدول المضيفة يجب وضع استراتيجية محكمة لمعالجة أسباب ودوافع هذه الظاهرة أولاً وأن تأخذ هذه الخطة بعين الاعتبار العوامل الآتية:

1. وضع حد للنزاعات المسلحة والحروب الأهلية التي هي أساس هذه الموجات من اللجوء.
2. تشجيع الدول للتوقيع والتصديق على الإتفاقيات الدولية المعنية بحماية اللاجئين حتى نضمن سلامتهم في الدول المضيفة.
3. دعم التفاهم بين المجتمعات المدنية المحلية وتشجيعهم على روح التعاون ونبذ العنف.
4. على المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان تشديد الرقابة على انتهاكات حقوق الإنسان والحد منها ولفت نظر الدول لمعاقبة الخارجين على القانون سواء كانوا من المواطنين او الأجانب وفقاً للنصوص التشريعية المحلية.
5. على منظمة الهجرة الدولية التنسيق بين دول المعبر ودول المقصد لتنظيم وتيسير الهجرة.
6. على الدول المضيفة التعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للتعرف على أسر اللاجئين وملتمسي اللجوء الذين تشتتوا أثناء عبورهم حدود الدولة.
7. على المجتمع الدولي تقاسم الأعباء مع الدول المضيفة لاستيعاب بعض من هؤلاء اللاجئين خاصة الدول المتقدمة اقتصادياً وصناعياً.
8. ضرورة توفير المياه والكهرباء والخدمات الصحية والتعليم للاجئين في مخيمات اللجوء في الدول المضيفة وذلك عن طريق المنظمات الدولية العملة في مجال حماية حقوق الإنسان.
9. حسم التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرف في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الخامس : جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر تجاه اللاجئين

اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي منظمة دولية غير حكومية تعمل على إغاثة ضحايا الحروب والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية بمختلف أنحاء العالم، فهي منظمة محايدة مستقلة على المستوى السياسي والديني والأيدولوجي، تقوم بدور الوسيط المحايد في حالات النزاعات المسلحة والحروب وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني[2]، وتقتصر مهمتها الإنسانية على حماية حياة وكرامة

[1] - المصدر نفسه.

[2] - شريف عتلم محاضرات في القانون الدولي الإنساني، ص152- 153.

ضحايا النزاعات المسلحة[1]، كما يجوز لها أن تؤدي أي أنشطة إنسانية أخرى (كالمعونة والغوث) لصالح ضحايا الحرب شريطة موافقة أطراف النزاع[2]، وتعمل على نشر القانون الدولي الإنساني وفقاً لقواعده، وتقدم الحماية والمساعدة إلى ضحايا الحرب انطلاقاً من اعتراف دول العالم بحقها في اتخاذ المبادرات، وتستطيع أن تعرض خدمات إبان التوترات الداخلية والقلاقل الشعبية وحالات لم تناولها اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949م وبروتوكولاها الإضافيان، وعلى المستوى الإنساني يعني هذا الدور خلال النزاعات المسلحة في الواقع أن السكان المدنيين هم أكثر الضحايا تضرراً في النزاعات بسبب زيادة الطابع العشوائي للمعارك[3]. وإن غالبية النزاعات المعاصرة هي نزاعات داخلية، حيث تكون الشرائح الأشد فقراً بين السكان الأكثر تضرراً على وجه العموم، ويتزايد فيها استهداف للسكان المدنيين. حيث يكون أفراد المجتمع الأكثر ضعفاً هم في الواقع أول ضحايا العنف، ولهذا يتعين أن يحظى المدنيين وخاصة الأطفال برعاية خاصة، تشير تصريحات عدة صادرة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، وبمناسبة انعقاد الجلسة غير العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بين 8 و10 مايو/أيار 2002 والمكرسة لمتابعة أعمال القمة العالمية للأطفال، أعربت اللجنة الدولية في مداخلتها عن " خالص أمانيها في أن تقود هذه الجلسة غير العادية الدول إلى اتخاذ تدابير صارمة وملموسة تؤدي إلى تحسن فعلي لمصير الأطفال في العالم، وتؤكد اللجنة الدولية هنا على عزمها على متابعة فعالة لنشاطها الإنساني حيث يمثل الأطفال نسبة كبيرة من المستفيدين منه .من أجل توفير أنجح حماية ممكنة لكافة ضحايا الحرب يحظى الأطفال بحماية عامة تمنحهم ضمانات أساسية، ومثلهم في ذلك مثل كافة المدنيين الآخرين فإنهم يتمتعون بالحق في احترام حياتهم وسلامتهم البدنية والمعنوية. وتُحْظر أعمال الإكراه والإيذاء البدني والتعذيب والعقوبات الجماعية والاقتصاص إزاء الأطفال أو إزاء غيرهم من المدنيين.[4] وتؤدي اللجنة الدولية للصليب الأحمر مهامها الإنسانية لصالح الاطفال بصفة خاصة في وقت الحرب أو الحروب الأهلية أو الاظطرابات الداخلية[5]. وتقوم بالعمل على التطبيق الدقيق للقانون الدولي الإنساني المطبق في النزاعات المسلحة فهي تسلم الشكاوى بشان

---

[1]- إسماعيل عبد الرحمن الأسس الأولية للقانون الدولي الإنساني من (كتاب القانون الدولي الإنساني دليل التطبيق على الصعيد الوطني) اعداد نخبة من الخبراء المختصين، تقديم احمد فتحي سرور، دار المستقبل العربي ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى 2003م، ص20.

[2]- المواد 9، 44 ج1 و المادة 9 ج2، والمادة 9 ج3، والمادة 10 ج4 سنة 1949م.

[3]- احمد الدومة رحمة احمد، القانون الدولي الإنساني بين مبادئ الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2012م، ص 48.

[4]- الأطفال والحرب، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مقال منشور بتاريخ 2001/12/31م على شبكة الانترنت https://www.icrc.org تاريخ التحميل 2017/9/3م.

[5]- جان بكتيه، مبادئ الهلال والصليب الاحمر، معهد هنري دونان، جنيف 1984، ص44.

أي إخلال مزعوم بهذا القانون وبمساعدة الضحايا[1]، وما تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمساعدة اللاجئين بشكل مباشر أو غير مباشر:

1- توفير الاغذية والملبس، فهي تدرك عند تقديم المساعدة الطبية والغذائية لهم انه من الواجب ان يلقى الانسان عونا مناسباً بحسب مقدار معاناته، وأن ترتبط أولوية تقديمه بالسرعة التي تتطلبها حالته وهذا هو المعيار الوحيد الذي يلتزم به الصليب الاحمر باتباعه عند تقديم خدماته كما أن مبدأ المساواة وهو ثمرة الاحساس بالإنسانية [2].

2- تولي اللجنة الدولية للصليب الأحمر اهمية خاصة لصون وحده الأسرة وأعادة المفقودين من الأسر والأطفال الى أهلهم خاصة في ظل أوضاع النزاعات الحديثة والمعقدة والتي تتزايد فيها حالات تفرق شمل الأسرة، وتكافح اللجنة الدولية للتغلب على معاناة الاطفال في هذه الحالة. فعمليات البحث ولم شمل العائلات منوط بها للوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر وتشمل اعمال الوكالة الأطفال الذين لا عائل لهم، وفي سبيل ذلك تحصي وتتابع جميع الأطفال الذين تفرقوا عن عائلاتهم اينما كانوا وتسجل هوية كل واحد منهم عن طريق معرفة اسم كل طفل واسم والديه وعنوانه السابق والحالي كما انها تنشئ نظاماً للبحث عن الأهل يشمل اعلان أسماء الأهل الذين يجري البحث عنهم في مخيمات اللاجئين وفي الأماكن العامة التي يحتشد فيها الناس وإعلان الأسماء على موجات الاذاعة المحلية والدولية وتوجيه نداءات الى الأهل الذين يبحثون عن أطفالهم لكي يتصلوا بأقرب مكتب للصليب الأحمر او الهلال الأحمر بالاضافة لتوصيل الرسائل التي كتبها الأطفال إلى العناوين القديمة للوالدين[3].

3- ومن الانشطة التي تقوم بها اللجنة الدولية أيضاً، الزيارات التي تقوم بها إلى الاشخاص المحرومين من حريتهم أو إلى معسكرات أسرى الحرب، فقد يتعرض الأطفال عند مشاركتهم في الأعمال العدائية للاعتقال او للاسر، وهنا تقوم اللجنة الدولية للصليب الاحمر بزيارة هؤلاء الاطفال طبقاً للمهمه التي عهدت لها بها الدول الأطراف في معاهدات القانون الدولي الإنساني وخاصة المادة 126 من اتفاقية جنيف الثالثة، فتعمل على ضمان احترام القواعد التي تخول للأطفال حماية خاصة وتؤكد أيضاً على ضرورة مراعاة قدراتهم المحدودة بحكم سنهم الذي يتطلب اتخاذ تدابير لصالحهم[4].

باستقراء ما تقدم من الدور الذي تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر تجاه اللاجئين، نستطيع أن نقول أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي الراعية للقانون الدولي الإنساني وبالتالي تلعب دور مهم في مساعدة ضحايا النزاعات المسلحة بصفة عامة و اللاجئين بصفة خاصة وقت

---

[1]- فيصل الطلافحة حماية الاطفال في القانون الدولي الانساني، جامعة الاسراء، 2010، ص53.

[2]- جان بكتيه، مبادئ الهلال والصليب الاحمر، المرجع السابق، ص44.

[3]- فيصل الطلافحة، حماية الاطفال في القانون الدولي الانساني، المرجع السابق ،ص54.

[4]- حسن سعد سند، الحماية الدولية لحق الانسان في السلامة الجسدية 2004، ص226.

الحروب والنزاعات المسلحة، والذي يتمثل في توفير أغلب مواد الإغاثة الغذائية سواء في حالات الطوارئ أو على المدى الطويل وتقييم ظروف الاحتجاز، كما توفر الرعاية الصحية والمتمثل في الوقاية من الأمراض والإمداد بالإسعافات الأولية. لكن من الملاحظ أن المعونة الغذائية والخدمات التي تقدمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر لضحايا الحرب والنزاعات المسلحة حسب اتفاقيات جنيف أنها تقدمها بموافقة أطراف النزاع، هنا إذا لم يوافق أحد أطراف النزاع في تقديم هذه المساعدات نكون أمام كارثة إنسانية من الصعب تفاديها، ولذلك نرى ضرورة تعديل نصوص هذه الاتفاقيات على أن تصبح تقديم هذه المساعدات في أي زمان وأي مكان حتى لو لم يوافق أحد أطراف النزاع.

الخاتمة

النزاعات المسلحة على الأوضاع الإنسانية للاجئين في الشرق الأوسط (دراسة نظرية تحليلية وصفية من منظور القانون الدولي الإنساني)، ومن خلال الدراسة وربطها بمشكلة الدراسة نبرز أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وهي تتمثل في الآتي:

أولاً : النتائج

1. إن تدفق اللاجئين هو أحد التحديات التي واجهت المجتمع الدولي وعلى وجه الخصوص الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط، فمعظم حالات التدفق هي نتيجة للنزاعات المسلحة والاضطرابات الداخلية، كل ذلك لعبت دوراً كبيراً في إجبار السكان على الهروب ومغادرة الأماكن التي تدور فيها الحرب بحثاً عن مأوى ومأكل وملبس ومشرب.
2. اللاجئين في الشرق الأوسط يعيشون أوضاع إنسانية صعبة من جراء الحروب والنزاعات المسلحة التي إجتاحت المنطكقة العربية وخاصة بعدما ضربت ثورة الربيع العربي بعد بلدان المنطقة، وكذلك ظهور التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة، حيث أصبحت أزمة اللاجئين في الشرق الأوسط من أخطر الأزمات الإنسانية التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت المعاصر.
3. إن أغلب اللاجئين وطالبي اللجوء هم من الذين يعانون في بلدانهم ويلات الحروب، كما أن اللاجئين المتواجدين اليوم في مخيمات اللجوء في دول أوربا وبعض من الدول العربية أكثرهم ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية وحروب أهلية دفع بهم للجوء بحثاً عن مأوى آمن ومأكل ومشرب وملبس.
4. اللجنة الدولية للصليب الأحمر تلعب دور مهم في مساعد ضحايا النزاعات المسلحة بصفة عامة واللاجئين بصفة خاصة وقت الحرب والذي يتمثل في توفير مواد الإغاثة الغذائية سواء في حالات الطوارئ أو على المدى الطويل.
5. في الاطار الإقليمي والعربي وقعت جامعة الدول العربية مذكرة تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بهدف التعاون من أجل الإستجابة لاحتياجات اللاجئين في منطقة

الشرق الاوسط والمتمثل في تسهيل وصول المساعدات الإنسانية، والتوعية بقضايا اللجوء، وتعزيز الدعم السياسي بين دول المنطقة.

ثانياً : التوصيات

وصت الدراسة بعد المناقشة والتحليل بعدة توصيات نجملها في الآتي:

1. ضرورة التعاون الوثيق بين الحكومات المضيفة والمفوضية العليا للاجئين ومنظمات الإغاثة الأخرى، وذلك لمساعدة الحكومات المضيفة في زيادة الأثر الإنمائي للنفقات.
2. ومن الضروري أيضاً أن تكتمل جهود المؤسّسات متعدّدة الجنسيات، مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي وذلك للمساهمة في عملية إعادة إعمار البلدان التي دمرتها الحرب لتسهيل عملية العودة الطوعية للاجئين.
3. اتخاذ التدابير اللازمة سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الداخلي للدول، للحد من الأسباب المؤدية إلى اللجوء، كمحاربة ومنع الاضطهاد والعنف والحروب الأهلية وغيرها من الأسباب التي تساهم في للجوء.
4. ضرورة تكاتف جميع الدول في الوطن العربي وكذلك أعضاء المجتمع الدولي والوقوف مع السلطات الاردنية لتخفيف العبء عليها لأنها أكثر الدول إستضافةً للاجئين في الشرق الأوسط، لأن تدفق اللاجئين يترتب عليها زيادة في الأعباء الاجتماعية والاقتصادية على الدول التي توفر وتواصل توفير الملجأ، وذلك من خلال تقديم المساعدات والمؤنات الضرورية لتلبية احتياجات اللاجئين في الأراضي الأردنية من أجل التيسير على اللاجئين وتمتعهم بحقوقهم التي كفلها لهم المواثيق الدولية.
5. أن يكون عودة اللاجئين إلى بلادهم الأصلية اختيارياً و على سلطات دول الملجأ وسلطات دول المنشأ أن توفر البيئة والظروف التي تسهل عودة اللاجئين إلى أوطانهم بشكل آمن وكريم.
6. ضرورة توفير حماية أكثر فاعلية للأطفال خاصة ونحن نعيش في ظل ظروف يسود فيها نزاعات جديدة لم تكن مألوفة وغير موجود من قبل والاعتراف بجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المجال الإنساني والسماح لها بتقديم خدماتها الإنسانية لصالح ضحايا الحرب.
7. أخيراً نوصي بعقد المزيد من المؤتمرات الدولية في هذا الصدد باعتبار أن ظاهرة اللجوء أحد الظواهر التي تشغل بال المجتمع الدولي في الوقت المعاصر، كما نوصي الباحثين والكتاب باجراء المزيد من الدراسات والبحوث والخروج بنتائج ومقترحات قابلة للتطبيق العملي تكفل حل مشاكل اللاجئين في الشرق الأوسط.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : كتب اللغة والمعاجم

1. نديم مزعشيلي، الصحاح في اللغة والعلوم، المجلد الثاني، دار الحضارة العربية، بيروت.
2. عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005م.

ثانياً : كتب القانون وشروحه

1. أحمد أبو الوفا، النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009م.
2. بدر الدين عبدالله حسن، القانون الدولي الإنساني مبادئه وأحكامه، ط1، الخرطوم، 2007م.
3. تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ط1، مصر، 2008م.
4. حازم علتم، قانون النزاعات المسلحة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008م.
5. سامي خالد، محاضرات في أحكام القانون الدولي الإنساني، الخرطوم، 2008م.
6. سرور طالبي المل، حقوق وحماية اللاجئين، سلسلة المحاضرات العلمية، تصدر عن مركز جيل البحث العلمي، لبنان طرابلس، 2015م.
7. سرور طالبي المل، القانون الدولي لحقوق الإنسان (فئات الحماية)، مركز جيل البحث العلمي، لبنان طرابلس، 2015م.
8. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام – حقوق الإنسان، دار الثقافة، عمان، 1997م.
9. كمال حمّاد، النزاعات الدولية، الطبعة الأولي، الدار الوطنية للدراسات، 1998م.
10. كامران الصالحي، قواعد القانون الدولي الإنساني، والتعامل الدولي، مطبعة فانى دهوك، أربيل، 2008م
11. محمد سليمان الفرا، القانون الدولي الإنساني في الشريعة والقانون، دون (تاريخ ومكان النشر).

ثالثاً : المجلات العلمية

1. أحمد اشراقية، ورقة بحثية: تصنيف النزاعات المسلحة بين كفاية النص والحاجة إلي التعديل، قدم في مؤتمر، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، بيروت، 2016م.
2. أمل يازجي، القانون الدولي الإنساني وقانون النزاعات المسلحة بين النظرية والواقع، ورقة بحثية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، دمشق، 2003.
3. بلمديوني محمد، وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 17 جانفي 2017م.

رابعاً : الإتفاقيات الدولية

1. إتفاقيات جنيف الأربعة سنة 1949م
2. الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين سنة 1951م.
3. الاتفاقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا سنة 1969م.
4. البرتوكول الإضافي الأول لعام 1977م.
5. الروتوكول الاضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة سنة 1977م
6. اعلان قرطاج للاجئين سنة 1984م.

7. الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية سنة1994.

خامساً : المواقع الإلكترونية

1- http://www. pubcouncil.kuniv.edu.kw

2-http:// www.humanitarianres.info

3-http:// www.un.org

4- http:/ www.dostor.org

5- http://www.carnegie mec.org

دور المملكة الأردنية الهاشمية في دعم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

أ. ناصر سعيد حمودة
جامعة القدس المفتوحة- فرع شمال غزة- فلسطين

الملخص

لعبت المملكة الأردنية الهاشمية دوراً عظيماً وشجاعاً وخالداً في دعم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين على أرضها، وكان هذا الدعم حافل بالمقاومة والبطولات والتحدي والصمود في وجه الاحتلال الصهيوني، وإيقاع الخسائر فيه وإبقاء قضية اللاجئين حيّة ودرء الأخطاء عنها، وتجسيد آمال وطموحات أبنائها بالتكامل والتضامن، والتزمت الأردن بالثوابت والمرتكزات التي يقوم عليها العمل الأردني الفلسطيني المشترك، واحترام الضوابط التي تحكم العلاقات الأردنية الفلسطينية وتصون المصالح الحيوية للمخيمات في إطار تحقيق الوفاق الأردني الفلسطيني والأمن القومي العربي.

لقد هدفت هذه الدراسة أن تبين دعم الأردن ومساندتها وسعيها لإيجاد حياة كريمة لسكان المخيمات في شتى الميادين والمجالات، وقد قسمت إلى المحاور الأتية:

- المحور الأول: الطبيعة الجغرافية والبشرية للأردن
- المحور الثاني: أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن
- المحور الثالث: جهود الحكومة الأردنية تجاه مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وأخيراً الخاتمة والنتائج والتوصيات ثم المصادر والمراجع

Abstract

The Hashemite Kingdom of Jordan has played a brave and eternal role in supporting the Palestinian refugee camps on its land. This support was full of resistance, challenge and heroism on the zionist occupation face, which has also kept the refugees issue alive and has stood strongly and bravely against the dangers and challenges that face such issue.

This role has also provided the refugees with the hopes and ambitions based on the Jordanians solidarity and support. Jordan has always stood and committed to the Palestinian issue constants which provided a clear path for the Palestinians-Jordanians coordination. Jordan has always respected the regulations that govern the Palestinian - Jordanian relations which keep in focus the vital benefits of the refugee camps to insure the Palestinian - Jordanian security and the national security of the Arab world.

The current study focuses on showing the Jordanian support and efforts to provide a humane life for the refugee camps residences on all of life aspects. The study is divided into the following: The first sector: The demographic and geographic nature of Jordan.

The second sector: The Palestinian refugees in Jordan.

The third sector: The Jordanian Government efforts in supporting the Palestinian camps.

Finally: The results, recommendations, followed by the study resources.

مقدمة

مهما اختلفت الأقاويل والكتابات، وتباينت الآراء فإن القضية الفلسطينية نقطة التقاء واتفاق عند جميع الأردنيين وستبقى قضية وطنية بالنسبة لأبناء المملكة الأردنية الهاشمية الذين كانوا ولا يزالون يعتبرونها أم القضايا، وأنهم معنيون بها كما الأمر بالنسبة للفلسطينيين ولكل عربي ومسلم.

الارتباط التاريخي المتين بين الأردن وفلسطين منذ القدم، والعرى الوثيقة التي ربطت الأردن بفلسطين، بالقدس على الخصوص، إذ كانوا يعتبرون أن الحج لا يكتمل إلا بزيارة القدس والأقصى نظراً لمكانتها الدينية حيث شارك الأردنيين في تحرير القدس من الصليبيين في عهد السلطان صلاح الدين الأيوبي، والأعداد الغفيرة منهم التي رابطت في الأقصى بمن فيهم علماء وفقهاء وأدباء وشعراء وجنود وضباط وقادة وزعماء، الذين دافعوا عن القدس والأقصى والتي تعرضت لتدمير شامل، وعلى رؤوس أصحابها فور احتلال الجزء الشرقي من القدس عام 1967م، نظراً لما ترمز إليه ولموقعها ولما اشتهرت به.

إن الشعب الأردني يعتبر أن المسألة الفلسطينية مختزلة في العقول الأردنية كقضية وطن، مسارها الكفاح والنضال والمقاومة، ذاكرة تأبى النسيان ودم يسري في شريان قلوبهم، ذاكرة مستديمة صلبة عتية عن الذوبان أمام الإعصار، ذاكرة علّمها الآباء الأردنيين لأبنائهم وأحفادهم .

ارتبط جذور الأردن بجذور فلسطين والتحم الوفاء والوئام بينهما بالتعاون المستمر بروابط وطيدة فارتبط بالقضية الفلسطينية على أكثر من صعيد منذ دعم الأردن للشعب الفلسطيني ودفاعه عن الأرض الفلسطينية في حرب عام 1948م، وإقامة مخيمات للاجئين على أرضه وتقديمه للشهداء من أجل الأقصى واعترافه بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني دون سواها، واعترافه بالسلطة الوطنية الفلسطينية ودعمها معنوياً ومادياً، حيث ساهمت في دعم الجامعات وقبول الطلبة الفلسطينيين في الجامعات الأردنية وترميم المسجد الأقصى والحفاظ عليه، ونتيجة لهذا الدور الخالد والكبير الذي قامت به المملكة الأردنية الهاشمية في دعم القضية الفلسطينية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين على أرضها. أردت ان أكتب في هذا البحث لكي أوضح الدعم الأردني للشعب الفلسطيني ومخيماته، وقضيته العادلة، حيث لا أحد يستطيع أن ينكر هذا الدور العظيم الخالد الذي لعبته دولة الأردن الشقيقة في الدفاع عن المخيمات الفلسطينية وتلبية احتياجات أبناءه من أجل نيل حقوقه وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

تعتبر دراسة موضوع اللاجئين الفلسطينيين ودعم الأردن لهم ذات أهمية كبيرة في هذا الوقت بالذات، أي بعد مرور سبعون عاماً على هجرتهم وعلى الاحتلال الصهيوني لغالبية فلسطين بالإضافة إلى الدور الكبير الذي لعبه المخيم للثورة الفلسطينية في الشتات ومن ناحية أخرى موضوع إعلان الرئيس الأمريكي ترامب عن القدس عاصمة إسرائيل وأمر بنقل السفارة الأمريكية من تل آبيب إلى القدس يوم الأربعاء الموافق 2017/12/6م.[1]

[1]- معاً الإخبارية 2017/12/6م

وتعتمد هذه الدراسة على مصادر عديدة ومراجع تاريخية، والتقارير والصحف والمجلات المتعلقة بالمملكة الأردنية الهاشمية واللاجئين الفلسطينيين وتستند كذلك إلى تقارير وكالة الغوث الدولية حول اللاجئين والمخيمات في الأردن.

وآمل أن أكون قد أسهمت من خلال هذه الدراسة ولو إسهاماً متواضعاً في إظهار موضوع اللاجئين الفلسطينيين ودعم الأردن لهم وخصوصاً في هذا الوقت الذي تطرح فيه المشاريع والحلول الاستسلامية والهجمة الأمريكية، واعتراف البيت الأبيض بالقدس عاصمة إسرائيل ضاربة كل القوانين والأعراف الدولية بعرض الحائط، وتغييب حقوق اللاجئين الفلسطينيين من عودة وتقرير مصير.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول: الطبيعة الجغرافية والبشرية للأردن**
- **المحور الثاني: أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن**
- **المحور الثالث: جهود الحكومة الأردنية تجاه مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وأخيراً الخاتمة والنتائج والتوصيات ثم المصادر والمراجع**

- **مشكلة الدراسة**

شكلت قضية اللاجئين الفلسطينيين بعداً مهماً في الصراع العربي الإسرائيلي منذ عام 1948م، وكان لها تداعيات مختلفة على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في البناء الاجتماعي الفلسطيني وقد تحمّلت الأردن المسئولية التاريخية في الدفاع عن المخيمات الفلسطينية للاجئين الفلسطينيين، ولعبت دوراً مهماً في تقديم الخدمات في شتى الميادين والمجالات، ووقفت موقفاً داعماً لهم وإلى قضيتهم العادلة سواء على المستوى المحلي أو العربي أو الإقليمي أو الدولي، بقيادة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني -نصره الله- بن – المغفور له الحسين المعظم ملك المملكة الأردنية الهاشمية

- **تساؤلات الدراسة**

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي وهو:

ما هو دور الأردن في دعم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين على أرضها.

- **منهج الدراسة**

تبنى الباحث المنهج التاريخي من خلال إلقاء الضوء على دور الأردن في دعم مخيمات اللاجئين.

- **أهداف الدراسة**

1. تركز الدراسة على دور الأردن في دعم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين على رضه.
2. توضيح وبيان الإجراءات الأردنية وممارساتها الإنسانية ومساندتها للاجئين الفلسطينيين ومساعدتهم.
3. توثيق الذاكرة المشتركة للشعب الفلسطيني وثورته مع دولة المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، لتكون منارة للأجيال القادمة للاطلاع عليها.

4. تعزيز روح الأخوة والتعاون بين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وأشقائهم الأردنيين.
5. بيان موقف الأردن من جرائم الحرب الإسرائيلية المتكررة بحق الشعب الفلسطيني.

- **أهمية الدراسة**

لم تظفر المملكة الأردنية الهاشمية بما تستحقه من عناية الباحثين في بيان دورها في دعم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين على أرضها، وكانت المعرفة بها لا تعدو، صورة شاحبة باهتة لا تمثل حقيقته بحال من الأحوال، فجاءت فكرة هذا البحث من أجل تسليط الضوء على دور الأردن في دعم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وما قدمته الأردن من دعم معنوي ومادي لهم وإلى قضيتهم.

المحور الأول : الطبيعة الجغرافية والبشرية للأردن

تقع المملكة الأردنية الهاشمية في قارة آسيا ويحدها من الشمال سوريا ويحدها من الجنوب المملكة

العربية السعودية ويحدها من الغرب فلسطين ويحدها من الشرق العراق والمملكة العربية السعودية، وتطل الأردن من أقصى الجنوب الشرقي على رأس خليج العقبة.[1] والأردن لم يكن قد شكل قسماً من فلسطين في التاريخ، بل كان يعتبر قسماً إدارياً من سوريا (بلاد الشام) يطلق عليه لواء البلقاء.[2]

تبلغ مساحة الأردن 96610كم^2، ويبلغ عدد سكانها سنة 1985م حوالي 3375 مليون نسمة[3]

فإن 80% من هذه المساحة هي أرض صحراوية رملية أو جبال جرداء ولا يملك من الثروات سوى ثروة معدنية صغيرة تقتصر على الفوسفات والبوتاس ومنفذا صغيرا على خليج العقبة يتمثل في مدينة العقبة.

وقد تعرضت البنية الاجتماعية للأردن لهزة قوية عقب لجوء الفلسطينيين إليه في خلال وعقب الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام 1948,1949 وكذلك عندما تدفق عليه أكثر من 300,000 من العاملين الفلسطينيين الذين يقيمون في العراق والكويت عقب غزو الرئيس صدام حسين للكويت عام 1990 (وهم لا يعدوا من قبل وكالة الأونروا لاجئين لأنهم غير مسجلين لديها).(4)

سمحت المملكة المتحدة (بريطانيا) سنة 1923م بقدر من الحكم المستقل لملك شرق الأردن، وفي سنة 1946م أبرمت المملكة المتحدة معاهدة تحالف مع مملكة شرق الأردن، اعترفت بموجبها المملكة المتحدة بالمملكة الأردنية دولة كاملة الاستقلال والسيادة، وفي 15 آذار 1948م وقعت المملكة المتحدة معاهدة تحالف مع مملكة شرق الأردن الهاشمية حلت محل معاهدة التحالف السابقة لسنة 1946م، وهكذا فإن الأردن عند انتهاء الانتداب على فلسطين وما تلاه من قتال ومعارك في

---

[1]- الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، وزارة التربية والتعليم، الأطلس العربي، جمهورية مصر العربية عام 1989م، الإصدار الثامن، ص32

[2]- هنري كتن، قضية فلسطين، ترجمة: رشدي الأشهب، السلطة الوطنية الفلسطينية، 1999م، ص36

[3]- الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، مرجع سابق ذكره، ص82

[4]- أقسام النكبة، الجاليات، WWW.nbakba.ps

فلسطين ودخول الجيوش العربية كان دولة مستقلة لا تخضع للانتداب.(1) في 3 نيسان 1949م أبرمت الأردن هدنة مع إسرائيل في رودس تحت رعاية الأمم المتحدة، على يد الدكتور بنش، وكان وسيط الأمم المتحدة (2)

في كانون الأول من عام 1948م عقد اجتماعان أولهما في أريحا والثاني في نابلس لزعماء الضفة الغربية وأعيانها الذين يمثلون العرب الفلسطينيين ومن بينهم أولئك الذين نزحوا عن ديارهم في فلسطين" اللاجئين " واتخذت قرارات تلتمس من الملك عبد الله ابن الملك حسين بن علي شريف مكة عاهل الأردن أن يوحد أراضي ضفتي الأردن الشرقية والغربية هي وسكانها في دولة واحدة في ظل حكمه،(3)

ثم أجريت انتخابات لانتخاب ممثلين للضفة الغربية ليكونوا أعضاء في المجلس الوطني الأردني.(4)

هذه المؤتمرات التي عقدت والتي طالبت أثناء انعقادها كانت بإرادة القائمين عليها وإرادة المنتخبين الذين انتخبوا ممثلين عنهم في المجلس الوطني الأردني حفاظاً منهم على الأراضي الفلسطينية الباقية خارج نطاق الأراضي التي استولت عليها العصابات الصهيونية وأقامت عليها دولتها التي عرفت باسم إسرائيل.

وفي 24 نيسان 1950م اجتمع المجلس الأردني الجديد مؤلفاً من أعيان ونواب من كلتا ضفتي الأردن، وصدر في هذه الجلسة اعلان اجماعي باتحاد ضفتي الأردن أرضاً وشعباً ويدمجهما في دولة عربية مستقلة واحدة تحت نظام ملكي تعرف باسم المملكة الأردنية الهاشمية.(5) وظلت الضفة الغربية

تحت الإدارة الأردنية من 1949/4/3م حتى يونيو/حزيران 1967م أي نحو ثمانية عشر عاماً.

المحور الثاني : أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن

صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة قرا رقم 181 (الدورة 2) بتاريخ 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947م التوصية بخطة لتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية ويجعل لمدينة القدس كيان منفصل خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة مع اتحاد اقتصادي،[6] ونتيجة لهذا القرار ارتكبت العصابات الصهيونية وبمساندة من الدولة المنتدبة على فلسطين (بريطانيا) المجازر والفضائع والقتل

---

[1]- الحسن بن طلال ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية، حق الفلسطينيين في تقرير المصير، دراسة للضفة الغربية وقطاع غزة، مطبوعات كوورنيت ، لندن، ميلبورن نيويورك عام 198م، ص39

[2]- الحسن بن طلال ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية، مرجع سبق ذكره، ص40-41

[3]- بطرس غالي، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1977م، ص43

[4]- المرجع السابق نفسه، ص40-41

[5]- المرجع السابق نفسه، ص41 + هنري كتن، قضية فلسطين، ترجمة: رشدي الأشهب، 1999م، ص36

[6]- قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي، المجلد الأول 1947-1974م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، نيسان/أبريل عام 1993م ، ص13

والتنكيل ضد الفلسطينيين واستخدمت أساليب القمع للاستيلاء على أراضي الشعب الفلسطيني وممتلكاته وأمواله، حيث نزح عام 1948م حوالي مليون فلسطيني[1] وحسب إحصائية هيئة الأمم المتحدة 750 ألف لاجئ[2] عن ديارهم وتركوا كل ما يملكون وراءهم على أمل العودة القريبة، ولجأ جزء منهم إلى مناطق من فلسطين لم تحتل أنذاك كالمنطقتين اللتين أطلق عليهما، الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك لجأ الآلاف إلى الدول العربية المجاورة مثل سوريا،لبنان،الأردن.

أعلنت بريطانيا (الدولة المنتدبة من قبل عصبة الأمم) إنهاء وجودها في فلسطين في منتصف ليل 14-15 مايو 1948م، وفي نفس الوقت أعلنت الوكالة اليهودية قيام دولة إسرائيل، ودخلت الجيوش العربية الحرب ضد إسرائيل في نفس اليوم، وحاصر الجيش العربي الأردني ومعه القوة الخفيفة المصرية مستعمرات النقب وحصار القدس وسقطت عصيون وبيت عرابة واللطرون والنبي يعقوب والحي اليهودي في القدس القديمة وكان النصر في متناول الجيوش العربية ولكن موافقة الحكومات العربية على قرار الأمم المتحدة بوقف القتال لمدة شهر كانت قد خسرت الحرب إلى الأبد،[3] واستمرت الحرب حتى وقعت في جزيرة رودس اتفاقات للهدنة بين الدول العربية المحاربة وإسرائيل، ووقعت الأردن الهدنة مع إسرائيل في 1949/4/3م.[4] هاجر من فلسطين عشرات الآلاف من أبنائها إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وثم استقبالهم وتقديم الخدمات لهم.

وتشكل قضية اللاجئين الفلسطينيين ظاهرة من ابرز ظواهر اللاجئين في العصر الحديث بل الأكثر مأساوية في قضايا اللاجئين في العالم، ففيها تختلط الديانات بالقومية والإنسانية بالقانونية والوجودية، مما حولها إلى قضية مزمنة تجاوزت القضية الفلسطينية وشكلت هاجسا دوليا وإقليما وقوميا، طال الشعب الفلسطيني برمته.[5]

مفهوم اللاجئ: لقد استعملت كلمة لاجئ بالمعني الواسع لتعبر عن شخص في حالة فرار يضطر للهرب لظروف شخصية قد تبدو غير محتملة والهدف الذي يقصده هذا الشخص الهارب غير محدد ،فقد يهرب نتيجة اضطهاد تعرض له أو من تهديد يستهدف حياته أو حريته الشخصية وقد يهرب من تهمة معينة أو من الفقر المدقع وقد يكون سبب الهرب نتيجة لحالة حرب أو نضال مدني ،وينتج هذا المفهوم أن اللاجئ يجب أن توفر له الحماية الزائدة.[6]

---

[1]- أسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية ، جذورها، تأسيسها، مساراتها، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، سنة 1987م، ص23

[2]- ناجح جرار، اللاجىء الفلسطيني إلى أين، مشروع التنمية المستدامة، جامعة بيرزيت، 1997، ص5

[3]- إبراهيم شكيب، حرب فلسطين 1948م، رؤية مصرية، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1986م، ص421-422

[4]- مفيد محمود شهاب، جامعة الدول العربية، ميثاقها وإنجازاتها، معهد البحوث والدراست العربية، 1978م، ص137

[1]- السيد أبو الخير، حق تعويض اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد 99، السنة 25، 2009، ص 60 .

[6] -محمد سيف، حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في ضوء أحكام القانون الدولي العام، وزارة الثقافة الأردنية، 2002، ص41.

1. **ويعرف اللاجئ بموجب اتفاقية 1951م، هو:** "كل شخص بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو أرائه السياسية خارج بلد جنسيته ،ولا يستطيع أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ،ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل ذلك الأحداث ،ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد" .[1]
2. **المفهوم الفلسطيني للاجئ الوارد في الميثاق الوطني الفلسطيني:** هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947 سواء من أخرج منها أم من بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني.[2]
3. **التعريف الأمريكي للاجئ:** " هو كل من تم اقتلاعه من مكانه نتيجة للصراع " وتريد أمريكيا أن تشمل اليهود الذين هاجروا من الدول العربية إلى إسرائيل ضمن مفهوم لاجئ وذلك ليتم تعويضهم عن ممتلكاتهم السابقة في الدول العربية.[3]
4. **ولقد عرفت الأونروا اللاجئ** الفلسطيني بشكل فيه نوع من التحديد وذلك نتيجة للأوضاع الخاصة باللاجئين الفلسطينيين بأنه " الشخص الذي كان مسكنه الطبيعي فلسطين لمدة عامين على الأقل بين 1 حزيران 1946 إلى 15 أيار 1948، والذي فقد نتيجة الحرب 1948 مسكنة ووسائل معيشته ولجأ إلى احدي الدول حيث تقدم الوكالة مساعداتها، وينسحب هذا التعريف وأهلية تقديم المساعدة على
الأولاد والأحفاد. [4]
5. **مفهوم النازح:** سياسي ظهر بعد حرب حزيران ١٩٦٧ م من أجل تجزئ حق العودة للفلسطينيين المهجرين عن وطنهم، لذا فلا نجد إجماعا على تعريف محدد لمصطلح النازحين، ومرد هذا، لما يترتب - عليه من تحديد عدد النازحين، وبصورة عامة فان تعبير النازحين يطلق على المهجرين الفلسطينيين عام ١٩٦٧ م بغية تمييزهم عن مهجري عام ١٩٤٨ م. ومع هذا فان بعض النازحين هم ذو صفة مزدوجة، أي أنهم لاجئون ونازحون في آن واحد، فقد كان بين نازحي ١٩٦٧ م أعداد من لاجئ ١٩٤٨ م. وممن كانوا يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة، عشية نشوب حرب ١٩٦٧ م، واضطروا للهجرة للمرة الثانية.[5]

عاش اللاجئون الفلسطينيون في العراء وتحت الأشجار وفي الخيام حتى قدمت لهم وكالة الغوث خياماً مكثوا فيها حتى عام 1957م، ثم انتقلوا إلى بيوت من مواد رخيصة جداً ومن الطين والقش،

---

[1]- السيد أبو الخير، مرجع سبق ذكره، ص61 .

[2]- هناء أبو رمضان، حق العودة لدى اللاجئين الفلسطينيين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2011، ص38

[3]- وليد سالم، حق العودة والبدائل الفلسطينية، لمركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، 1997، ص41.

[4]- محمد سيف، مرجع سبق ذكره، ص47 + كذلك مركز إحياء التراث العربي، المجتمع الفلسطيني أربعون عاماً على النكبة وواحد وعشرون عاماً على احتلال الضفة والقطاع، 1990م، ص502.

[5]- عصام عدوان، مفهوم اللاجئ الفلسطيني بين القصور والشمول، مجلة التاريخية الفلسطينية، العدد 1، 2011، ص32

وقد أقيمت هذه البيوت بطرق سيئة جداً من حيث الوضع الصحي ودرجة الكثافة والتزايد العالي لنسبة السكان.[1]وأقيمت هذه المباني في تجمعات سكنية عرفت بالمخيمات، مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، والتي أصبح يوجد منها حالياً 61 مخيماً موزعة كالاتي: الضفة الغربية 20 مخيماً، وقطاع غزة 8 مخيمات، وسوريا 10 مخيمات، ولبنان 13 والأردن 10 مخيمات. هذا بالإضافة إلى مئات آلاف اللاجئين الذين يعيشون في المدن الكبرى في الأحياء الفقيرة بحثاً عن فرص العمل، أو تجمعات أخرى تشكل مخيمات غير معترف بها كمخيمات عين كريك، سلواد، قدورة، بيرزيت، في منطقة رام الله.[2]

ونتيجة لحرب حزيران 1967م نزح حوالي 350 ألف فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة منهم 175 ألفاً نزحوا للمرة الثانية في حياتهم وتوجهوا إلى الأردن وقد أقيمت مخيمات مؤقتة لهؤلاء اللاجئين في الأردن نذكر منها الكرامة، معدي، غور الوحادنة، الرمثا، الشونة، وغور نمرين التي كانت تأوي حوالي 41 ألف لاجئ كانوا وما زالوا مسجلين في مخيمات الضفة الغربية.(3)

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين حتى 1967/9/30م، أي بعد حرب عام 1967م بثلاثة أشهر 1.351.235 لاجئاً حسب سجلات وكالة الغوث الدولية وكان يوجد منهم في الأردن حوالي 288912 شخص، حوالي 49670 أسرة.(4) وبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن حزيران عام 1987م حوالي 845542 فرداً في عشر مخيمات. (5)

يعيش في الأردن 845542 لاجئاً منهم 25% في 10 مخيمات، موزعة في مناطق عمان 3 مخيمات، الزرقاء مخيمان، أربد مخيمان، البلقاء 3 مخيمات، بالإضافة إلى المدن الكبرى مثل عمان والزرقاء وأربد وجرش، والبلقاء. (6)

بين عامي 1950م، 1988م لم يكن هناك أي فارق بين الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية من لاجئين والمقيمين في مخيمات الأردن حتى عام 1988م، بسبب حسن الرعاية الأردنية للاجئين الفلسطينيين، وفي 1988/7/31م أعلن المرحوم جلالة الملك المعظم "حسين بن طلال" فك الارتباط بين شرق الأردن والضفة الغربية(7) الذي كان قد أعلن في 1949/4/3م.(8)

ومنذ تاريخ هذا الإعلان لم يعد سكان الضفة الغربية واللاجئين منهم يتمتعون بالجنسية الأردنية ولم يعد يسمح لهم بالإقامة في الأردن، ولكنهم منحوا جوازات سفر أردنية صالحة لمدة عامين فقط لا تجيز لهم دخول الأردن إلا بتصريح دخول أو موافقة من السلطات المختصة.(9)

---

[1]- مركز إحياء التراث العربي، مرجع سبق ذكره، ص503

[2]- المرجع السابق نفسه، ص503-504

[3]- المرجع السابق نفسه، ص504

[4]- المرجع السابق نفسه، ص504-519

[5]- المرجع السابق نفسه، 505

[6]- المرجع السابق نفسه، ص507

[7]- أقسام النكبة، الجاليات، WWW.nbakba.ps

[8]- الحسن بن طلال ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية، مرجع سبق ذكره، ص40

[9]- أقسام النكبة، الجاليات، WWW.nbakba.ps

وأصبح أكثر من ربع السكان البالغ عددهم 4,1 مليون مسجلون لدى الأونروا كلاجئين فلسطينيين، وهم يمثلون ما يساوي 41.6% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا، وهم الكتلة السكانية الأكبر مقارنة بالأقاليم الأربعة الأخرى (قطاع غزة والضفة الغربية وسوريا ولبنان).(1)

هذا وتقع على الأردن أعباء كثيرة لأن له أطول حدود لدولة عربية مع فلسطين إذ تبلغ 360 كيلو متر يقع جزء منها مع الضفة الغربية التي يفصلهما نهر الأردن وجزء آخر يفصله عنها حدوده على البحر الميت وهو بذلك حساس لأية اضطرابات في فلسطين قد تؤدي إلى تهجير مزيد من اللاجئين إليه مما لا تتحمله الموارد الأردنية والخدمات الأردنية التي يقدمها لمواطنيه.

تطور أوضاع مخيمات اللاجئين في الأردن

بلغ مجموع الفلسطينيين في الشتات في 2010/1/1م (5822578) بنسبة 51% من مجموع الشعب الفلسطيني ويقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين بالاستناد إلى تقديرات الأونروا كما في 2010/1/1م نحو (4905617) نسمة أي بنسبة 43% من إجمالي الشعب الفلسطيني(2)، ويبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين غير المسجلين في الأنروا في الأردن (1356717) وتصل نسبة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن إلى 41.6% من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث.(3) الغوث.(3) مقابل 22.9% في قطاع غزة، 16.3% في الضفة الغربية، 9.2% في لبنان، 15% في في سوريا.(4)

تضم المعسكرات الرسمية العشرة للاجئين في الأردن 283183 لاجئ من المسجلين لدى الأونروا أو ما يعادل 16% من 1,7 مليون لاجئ مسجل لدى الأونروا في الأردن، وقد أقيمت 4 من هذه المعسكرات في الضفة الشرقية لنهر الأردن في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948م. و6 معسكرات بعد حرب 1967 وبالإضافة إلى ذلك فهناك 3 أحياء في عمان ، الزرقا ، مأدبا ، والتي تعتبر معسكرات من قبل الحكومة الأردنية كما أنها تعتبر في نفس الوقت من قبل الأونروا معسكرات غير رسمية، وعدد السكان في المعسكرات العشرة الرسمية والثلاثة غير الرسمية والسكان المحيطين بالمعسكرات الذين يعيشون في نفس المستوى الاقتصادي والاجتماعي يشكلون جميعاً 65% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن.(5)

في عام 1848 عبر حوالي 100 ألف لاجئ نهر الأردن واتخذوا مأوى لهم في معسكرات مؤقتة وفي المساجد والمدارس وفي المدن وفي القرى، وقد قامت الهيئات الإنسانية الدولية مثل الهيئة

---

[1]- المرجع السابق نفسه

[2]- غازي الصوراني، معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في 2008/1/1م ، ص4

[3]- المرجع السابق نفسه، ص4

[4]- المرجع السابق نفسه، ص4-5

[5]- أقسام النكبة، الجاليات، WWW.nbakba.ps

الدولية للصليب الأحمر (ICRC) بتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين منذ عام 1948 حتى بدأت الأونروا عملها في ديسمبر 1949م.(1)

وقد أقيم المعسكر الأول (الزرقاء) على بعد 25 كم شمال غرب عمان وفي الفترة (1951-1954) أقيمت 3 معسكرات إضافية 2 منها في منطقة عمان والثالث في مدينة إربد شمال الأردن.

عقب الحرب الإسرائيلية العربية 1967 واحتلال القوات الإسرائيلية للضفة الغربية وقطاع غزة فقد حدثت موجة جديدة من المهاجرين إلى الأردن بعد الموجة الأولى عام1948 وكان هناك 140 ألف لاجئ في الضفة سجلوا أنفسهم كلاجئين جدد لدى الأونروا منذ عام1948 واشترك معهم حوالي 240 ألف مواطن من الضفة الغربية حيث تم تسجيلهم لأول مرة كلاجئين لدى الأونروا والذين عرفوا فيما بعد بالنازحين أي **DISPLASED** (وقد أدارت الأردن الضفة الغربية من 1948-1967) وبالتالي أصبح المجموع (380,000) لاجئ. هؤلاء اللاجئين الجدد اتخذوا ملاجئ لهم في معسكرات مؤقتة في وادي نهر الأردن عندما تصاعدت العمليات العسكرية وتحركوا إلى أماكن أكثر أمناً في الأردن.(2)

وفي أوائل عام 1968 أقيمت 6 معسكرات طوارئ تشغلها الخيام لهؤلاء اللاجئين والنازحين وتنسق الأونروا أعمالها في الأردن مع الحكومة الأردنية (إدارة الشئون الفلسطينية في وزارة الخارجية) وكذلك مع مجالس تطوير المعسكرات المشكلة من اللاجئين أنفسهم والذين يتم اختيار بعضهم بمعرفة إدارة الشئون الفلسطينية من بين الوجهاء وقادة المجتمع الذين يضطلعون بدور المجلس البلدي. ويعد إمداد المعسكرات بالمرافق الأساسية من مسئوليات الدولة المضيفة.

وبالرغم من ذلك فإن إدارات الأونروا الفنية تعمل يدا بيد مع إدارة الشئون الفلسطينية وجمعيات اللاجئين لتحسين أوضاع الطرق والأزقة والصرف الصحي، وكل اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في الأردن يحق لهم التمتع بخدمات الأونروا. وكل اللاجئين الفلسطينيين في الأردن يحصلون على المواطنة الأردنية وذلك باستثناء حوالي 120 ألف لاجئ من قطاع غزة، الذي كان حتى عام 1967 تحت الإدارة المصرية فإنهم يحصلون فقط على جوازات سفر أردنية مؤقتة لا تمنحهم مواطنة كاملة مثل حق التصويت أو التعيين في الحكومة.

كل اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في الأردن سواء كانوا يقيمون في المعسكرات أو خارجها فإنهم مؤهلين للحصول على خدمات الأونروا، وتقع في عمان الرئاسة الإقليمية لإقليم الأونروا في الأردن وكذلك رئاسة منطقة عمان. حيث يبلغ مجموع اللاجئين المسجلين لدى الأونروا 1,780,701 لاجئ. ويبلغ عدد مراكز التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة 8 مراكز.(3)

المحور الثالث : جهود الحكومة الأردنية تجاه مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

---

[1]- المرجع السابق نفسه+ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص21

[2]- المرجع السابق نفسه + المجتمع الفلسطيني أربعون عاماً على النكبة وواحد وعشرون عاماً على احتلال الضفة والقطاع، مرجع سبق ذكره، ص504

[3]- أقسام النكبة، الجاليات، WWW.nbakba.ps

قدم الأردن خدمات عديدة وعظيمة وجليلة لأبناء الشعب الفلسطيني في مخيماتهم على أرض الأردن، حيث خاض الجيش العربي الأردني حرباً ضد الكيان الإسرائيلي (معركة الكرامة) في 1968/3/21م دفاعاً عن المخيمات الفلسطينية المؤقتة التي أقيمت للاجئين الفلسطينيين النازحين من ديارهم من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب حزيران 1967م، حيث أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية ليفي أشكول في الكنيست في 1968/3/18م " إن الأردن لا يفعل شيئاً ليضع حداً لأعمال الفدائيين التي تنطلق من أراضيه، والأردن مسئول عن الخرق المستمر لوقف إطلاق النار والنتائج التي يمكن أن تسفر عن ذلك، وسنضطر نحن لحماية أمننا".[1]

ونتيجة لشدة العمل الفدائي في مطلع عام 1968م قال الميجر جنرال " إسحاق رابين " رئيس الأركان العامة الإسرائيلية في تلك الفترة : " إن السلطات الأردنية تبدو عاجزة الآن عن مراقبة تسلل الفدائيين إلى إسرائيل وأعمال الجنود الأردنيين أنفسهم" [2] وبعد تصريح إسحاق رابين، قال وزير الداخلية الأردني "حسن كايد" : "إن الحكومة الأردنية ستضرب بيد من حديد كل نشاط يمكن أن تستخدمه إسرائيل ذريعة للضغط على الأردن". (3)

اشترك الجيش العربي الأردني بقيادة اللواء مشهور حديثة الجازي قائد الفرقة الأولى، نائب رئيس.

الأركان للجيش الأردني آنذاك مع قوات الفدائيين الفلسطينيين أبناء حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح في صد الهجوم الإسرائيلي على شرق نهر الأردن وخاصة في منطقة الكرامة وألحقوا بالعدو خسائر فادحة في الجنود والمعدات وأجبروه لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي أن يطالب الجيش الإسرائيلي بوقف إطلاق النار من جانب واحد، ولكن الأردن بقيادته الحكيمة رفض ذلك إلا بالخروج الفوري للقوات الإسرائيلية من كل الأراضي الأردنية .(4)

وهذا ما تم فعلاً تحت نيران قصف المدفعية الأردنية، بعد هذا الانتصار في معركة الكرامة وإجبار العدو الصهيوني على الانسحاب من الأغوار إلى غرب النهر.عزّز المرحوم جلالة الملك حسين المعظم من صمود أبناء المخيمات الفلسطينية ورفع معنوياتهم بأن عقد مؤتمراً صحفياً في 23 مارس 1968م في عمان قال فيه: " إن الأردنيين لن يسلموا أرضهم .. هنا نعيش بكرامة وهنا نموت .. " (5) وتابع يقول " إن الأردن لا يمكن أن يتحمل مسؤولية أمن القوات الإسرائيلية التي تحتل أرضاً أردنية وذكر أن كل الناس شاركوا في معركة الكرامة وكان من الصعب التفريق بين الفدائيين وغيرهم.(6)

---

[1]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968م، بيروت، ص610

[2]- اليوميات الفلسطينية، المجلد السابع من 1968/1/1م إلى 1968/6/30م ، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، ص45

[3]- المرجع السابق نفسه، ص80

[4]- محمود الناطور، معركة الكرامة، الأهلية، عمان، 2009 ، ص120

[5]- المرجع السابق نفسه، ص278

[6]- المرجع السابق نفسه، ص278

وبلغ عدد شهداء الجيش العربي الأردني في معركة الكرامة 74 شهيداً (1)، إن معركة الكرامة إن دلت على شيء فإنها تدل على التنسيق الكامل بين المقاتل الأردني والمقاتل الفلسطيني وامتزاج دم الطرفين على أرض الأغوار وحب الجيش العربي الأردني في الدفاع عن أرضه وعن أبناء المخيمات الفلسطينية.

اللجنة الوزارية الأردنية العليا لإغاثة النازحين في الأردن

تم في الأردن تأسيس لجنة وزارية لإغاثة النازحين الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة بتاريخ 1967/6/20م، وكان ذلك على اثر عدوان حزيران 1967م ونتيجة لنزوح أعداد كبيرة من الفلسطينيين الذين كانوا يقطنون في الضفة الغربية وقطاع غزة، فرأت الحكومة الأردنية ضرورة تأسيس لجنة على مستوى وزاري نيطت بها مسئولية إغاثة النازحين الفلسطينيين وتوفير المأوى والملبس والمأكل لهم، والتخطيط لكل ما يتعلق بأمورهم وامور عودتهم الى ديارهم .(2)

واللجنة الوزارية لإغاثة النازحين لجنة مستقلة عن الجهاز الحكومي في الأردن، فقد تكونت عند تأسيسها من ستة وزراء يمثلون القطاع الحكومي برئاسة وزير الإنشاء والتعمير" بصفته الشخصية " بالإضافة الى وزير المالية ووزير الداخلية ووزير الشئون الاجتماعية والعمل ووزير الاقتصاد الوطني، وكانت تضم أعضاء من القطاع الأهلي وهم: رئيس جمعية الهلال الأحمر الأردني ورئيس اتحاد الجمعيات الخيرية ورئيس اتحاد غرف الصناعة والتجارة وممثل عن المصارف في الأردن، واما في الوقت الحاضر فقد تم استبدال وزير التموين بوزير الاقتصاد الوطني .(3)

تتلقى اللجنة دعماً من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وقد بلغ هذا الدعم عام 1978م نحو خمسة ملايين دينار أردني. وكانت اللجنة تجتمع عند تأسيسها يومياً برئاسة وزير الإنشاء والتعمير، وأما اليوم فإنها تجتمع عند الحاجة بدعوة من رئيسها الأسبق أصبح عضواً في مجلس الأعيان. وأما شؤونها العامة فيشرف على إدارتها وتنفيذها جهاز يرأسه سكرتير تنفيذي.(4)

والخدمات التي تقوم اللجنة بتقديمها إلى النازحين تتنوع بين اجتماعية وصحية وتعليمية وإدارية، فقد قدمت في البداية الخيام والأغطية والبسط وأدوات المطبخ لكل عائلة في المخيمات، وهي توزع شهرياً الطحين والأرز والسكر والزيت والحليب المجفف والصابون، وتدفع أثمان المياه والكهرباء وأجرة الأراضي في المخيمات وتوفر المقاعد لأبناء النازحين في المدارس الحكومية، وقد أنشأت اللجنة المستوصفات ومراكز رعاية الأمومة والطفولة، ودفعت أجور الرحلات الجوية لجمع شمل أبناء غزة مع ذويهم في الأقطار العربية، وصرفت مساعدات لعائلات الشهداء، وساعدت في حل مشكلات فردية عاجلة أخرى.(5)

---

[1]- المرجع السابق نفسه، ص333-334

[2]- الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الرابع(ل-ي)، دمشق، 1984م، ص35

[3]- المرجع السابق نفسه ، ص35

[4]- المرجع السابق نفسه، ص35

[5]- المرجع السابق نفسه، ص36

وقد بلغ عدد النازحين الذين تولت اللجنة إغاثتهم في 1978/3/31م نحو 34.865 نازحاً على ستة مخيمات طوارئ (هي مخيمات النازحين بعد حرب 1967م) على النحو التالي:(1)

اسم مخيم الطوارئ	المسجلون رسمياً		غير المسجلين		المجموع	
	العائلات	الأفراد	العائلات	الأفراد	العائلات	الأفراد
البقعة	1.504	8.504	102	2.061	1.606	10.565
جرش	935	5.063	144	2.016	1.079	7.079
سوف	100	747	2	19	102	766
الحصن	627	4.509	111	459	738	4.968
ماركا	878	5.926	62	351	940	6.277
الطالبية	542	4.535	93	675	635	5.210
المجموع	4.586	29.284	514	05.581	5.100	34.865

تتباين أعداد الفلسطينيين في المخيمات بين تقديرات وكالة الغوث وتقديرات دائرة الشئون الفلسطينية التابعة للحكومة الأردنية المبنية على نتائج المسح الوطني للسكان عام 1994 ويشكل اللاجئين الفلسطينيين في الأردن من نسبته 41% من مجموع اللاجئين المسجلين لدى الأونروا، وإذا استثنينا اللاجئين الفلسطينيين في الأردن أكثر من 60% من أعداد اللاجئين في الدول المضيفة.[2]

وتعتبر الأردن أكبر دولة مانحة لوكالة الغوث الدولية حيث تشير التقديرات المختلفة إلى أن قيمة الخدمات التي تقدمها الحكومة الأردنية للاجئين الفلسطينيين تبلغ قيمتها سنويا حوالي 350 مليون دولار أمريكي.[3]

واللاجئ الفلسطيني في الأردن مواطن يحمل الجنسية الأردنية وله حرية التنقل والإقامة في أي من مناطق المملكة الهاشمية، ومن الصعب حصر كافة الخدمات المقدمة من حكومة الأردن للاجئين والنازحين باعتبارهم مواطنون أردنيون يتمتعون بكافة الحقوق والخدمات التي توفرها الحكومة الأردنية لمواطنيها في مختلف المجالات.[4]

---

[1]- المرجع السابق نفسه، ص36

[2]- أقسام النكبة، الجاليات، WWW.nbakba.ps

[3]- المرجع السابق نفسه

[4]- أقسام النكبة، الجاليات، WWW.nbakba.ps

تطور عدد السكان الفلسطينيين اللاجئين في المخيمات الأردنية

المخيم	1995	2000	2005	2008
البقعة	63,463	75,295	68,386	93,916
الوحدات	39.861	7,184	50,703	51,443
ماركا	30,580	38,630	38,425	45,593
جبل الحسين	28,754	27,870	29,998	29,464
إربد	19,762	22,243	24,351	25,250
الحصن	16,039	18,466	20,988	22,194
الزرقا	15.525	16,138	18,004	18,509
سوف	12,193	13,967	15,882	20142
جرش	11,471	13,852	15,488	24,090
الطالبية	1,040	3,463	0,871	6,970
المجموع	238,688	237,108	283,096	337,571

سكان معسكرات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن

هناك مخيمات لا تعترف بها وكالة الغوث ولا تقدم لها أي خدمات ولا تتوفر عنها أية معلومات أو سجلات لدى الوكالة وهي: حي الأمير حسن، مأدبا، السخنة.[1]

وتقدم الحكومة الأردنية مباشرة الخدمات التالية لسكان المخيمات: دفع قيمة إيجار الأراضي المقامة عليها المخيمات (العشرة)، تنفيذ مشاريع البني التحتية والخدمات العامة الأساسية مثل الطرق والماء والكهرباء والصرف الصحي، تأمين خدمات الصحة والسلامة العامة والحفاظ على النظافة، حفظ الأمن والنظام وإقامة مراكز الأمن العام والدفاع المدني، التعليم الثانوية (وأحيانا الأساسي)، خدمات الرعاية الصحية، خدمات إدارية وإشرافيه عامة، دعم النازحين عبر تقديم مواد عينية أو مساعدات نقدية، تقديم دعم مالي للهيئات التطوعية والنوادي داخل المخيمات، إدارة 3 مراكز لتعليم الخياطة في ثلاثة من المخيمات.(2)

وقد أنشأت الحكومة الأردنية دوائر مختلفة عبر العقود الماضية لمعالجة المسألة الفلسطينية في جانبها الإنساني والسكاني، ومنها دائرة الشئون الفلسطينية التابعة مباشرة لمجلس الوزراء الأردني لترعى أحوال اللاجئين على الأرض الأردنية وهي دائرة حكومية مستقلة تعمل على تنفيذ السياسات الأردنية الرسمية وفق محاور أربعة هي:(3)

- أولاً: تقديم الدعم الكامل للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وسلطتهم الوطنية الفلسطينية.

[1]- أقسام النكبة، الجاليات، WWW.nbakba.ps

[2]- أقسام النكبة، الجاليات، WWW.nbakba.ps

[3]- المرجع السابق نفسه

- ثانياً: متابعة تطورات القضية الفلسطينية إقليميا ودوليا عبر المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الرسمية والمفاوضات المتعددة الأطراف.
- ثالثاً: الإشراف على شئون المخيمات في المملكة وتقديم الخدمات العامة بكافة أشكالها والعمل على تنمية المجتمعات المحلية من سكان المخيمات، وضع الخطط والمشاريع الهادفة إلى رفع مستوى المعيشة والتخفيف من حدة الفقر والبطالة.
- رابعاً: التعاون والتنسيق مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين UNRWA في جميع أعمالها داخل الأردن فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها كذلك في رسم السياسات العامة لعمل الوكالة من خلال عضوية لجنتها الاستشارية ومنتدى كبار الدول المانحة والمضيفة للأونروا.[1]

اللاجئون الفلسطينيون والمواطنين الأردنيين

- مجموع الفلسطينيين في الأردن تتراوح نسبتهم إلى مجموع السكان هناك (65 – 70%) بين عامي 1948-1967.
- بلغ مجموع الفلسطينيين في الأردن (2,1) مليون نسمة عام 1993.
- زاد مجموع الفلسطينيين في عام 1998 في الأردن ليصل (2,3) مليون.
- نسبة الفلسطينيين في الأردن إلى مجموع الشعب الفلسطيني في عام 2002 (33,3) % من أصل (8,2) مليون فلسطيني.
- من بين مجموع الفلسطينيين في الأردن عام 2002 هناك (1,7) مليون لاجئ مسجل في الأونروا يمثلون 63% من مجموع الفلسطينيين في الأردن.
- يستحوذ الأردن على 66,7% من مجموع النازحين الفلسطينيين.
- من بين (3973360) لاجئ فلسطيني مسجل عام 2002 هناك (1679623) لاجئ يتركزون في الأردن يمثلون 42,3% من مجموع اللاجئين.
- تعود أصول 75% من اللاجئين في الأردن إلى مدن (اللد – الرملة – يافا – بيسان – طبريا).
- يوجد في الأردن عشرة مخيمات فلسطينية تقدر مساحتها بـ 4740 دونم أكبرها مساحة هو مخيم البقعة.
- مساحة مخيمات لاجئ 1948 (الحسين، الوحدات، الزرقاء، إربد) 1279 دونم أي بنسبة 22,2% من المساحة الإجمالية.
- مخيمات النازحين الذين طردوا في عام 1967 تقدر مساحتها بـ (4471) دونم وهي مخيمات (البقعة، حطين، الحصن، الطالبية).(2)

خدمات الأونروا للاجئين الفلسطينيين في الأردن

التعليم: يستأثر التعليم بنسبة 69,6% من ميزانية الأونروا البالغة 71,069 مليون دولار يوجد (190) مدرسة ابتدائية وإعدادية عام 2002.

---

[1]- أقسام النكبة، الجاليات، WWW.nbakba.ps

[2]- أقسام النكبة، الجاليات، WWW.nbakba.ps

تدير الأونروا وتمول مركزين للتدريب المهني في الأردن إضافة إلى كلية علوم تربوية لمدة 4 سنوات.

الصحة: يعتبر قطاع الصحة النشاط الثاني للأونروا بين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن إذ يستأثر بنسبة 15,5% من المجانية المخصصة للأردن، وتقدم الأونروا خدماتها الصحية عبر 23 مركز صحي ويوجد أيضا 23 مركز صحي عام تقدم رعاية الأم والطفل، ونفس العدد لصحة الأسنان منها 3وحدات متنقلة.

يتركز حوالي 17% من إجمالي اللاجئين في الأردن في المخيمات الفلسطينية بينما يقطن حوالي 83% منهم في المدن الأردنية عام2002.(1)

بعد القرار الأردني بفك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية أصبح بعض الفلسطينيين يحملون جوازات سفر أردنية مؤقتة صالحة لسنتين لكنها ليست دليلا على التمتع بالجنسية.

ويقيم أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، حيث يتمتع معظمهم بالجنسية الأردنية، ويمكنهم

العمل في المكاتب الحكومية وفي جميع مجالات الاقتصاد المحلي كما يمكنهم الوصول إلى المؤسسات الحكومية والحصول على الأنواع الأخرى من المساعدات وتقدم حكومة الأردن للاجئين الفلسطينيين وللنازحين خدمات واستحقاقات مثل التعليم والإيجار والمرافق والإعانات وحصص الإعاشة وخدمات المخيمات والرعاية الصحية والأمن العام والخدمات الاجتماعية.

الأردن يسعى دائماً لحصول الفلسطينيين على حق العودة وتقرير المصير، وأيضاً الحفاظ على حياتهم وفي نفس الوقت البحث عن صيغة للتوافق بين ضوابط (الوحدة الوطنية) ومستلزمات الهوية القومية للمملكة. وكذلك يمنع الدمج السياسي للاجئين ويحافظ على دور الأونروا، ولا يوجد أي مطامع للأردن في الأراضي الفلسطينية ولكن هدف الحكومات الأردنية على مر تاريخها هو الحفاظ على الشعب الفلسطيني وحفظ هويته.

الخاتمة

نتيجة للمجازر والفضائع والقتل والتنكيل التي ارتكبتها العصابات الصهيونية ضد الفلسطينيين وأساليب القمع التي استخدموها للاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم وأموالهم، نزح عام 1948م حوالي مليون فلسطيني عن ديارهم وتركوا كل ما يملكون وراءهم على أمل العودة القريبة ولجأ جزء منهم إلى مناطق من فلسطين لم تحتل آنذاك، كالمنطقتين اللتين أطلق عليهما قطاع غزة والضفة الغربية، وكذلك لجأ عشرات الآلاف إلى الدول العربية المجاورة، سوريا،لبنان،والأردن.

تعرض الباحث لدور المملكة الأردنية الهاشمية، وتتبع دعمها للاجئين الفلسطينيين على أرضها وأيضاً دعم القضية الفلسطينية على كافة المستويات، مما أهلّها لكي تحتل مكانة مرموقة بين الدول العربية والعالمية التي استطاعت أن تقدم الخدمات للاجئين الفلسطينيين في شتى الميادين والمجالات، وخاضت حروب من أجل الدفاع عن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين علاوة على ذلك

[1]- المرجع السابق نفسه

قدمت لهم المساعدات المادية والمعنوية، مما أتاح لها شهرة مكنتها من جعلها أقوى الدول العربية دفاعاً عن القضية الفلسطينية، والأردن الشقيق شأنه شأن جميع الدول العربية المضيفة للاجئين لا يقبل ولا يتمنى توطين اللاجئين المقيمين على أرضه بل يتمنى عودتهم إلى وطنهم السليب فلسطين، يمارسون حقهم في العودة ويعيشون حياة مستقرة في أرضهم وليس أدل على ذلك من زيارة معالي وزير الداخلية الأردني إلى القدس والمسجد الأقصى تضامناً ودفاعاً عن حقوق الشعب الفلسطيني يوم الأحد الموافق 2018/1/7م.

النتائج:

وكان من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث بعد الدراسة هي:

1. أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين موجود في المملكة الأردنية الهاشمية.
2. تعتبر الأردن من أكثر الدول العربية ودول العالم التي تقدم الخدمات في شتى الميادين والمجالات للاجئين الفلسطينيين.
3. لا يوجد سلام حقيقي من دون حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً وشاملاً.
4. عدم الخوض في تفاصيل قضية اللاجئين واختفاء الصوت العربي حول القضية.
5. ضرب إسرائيل المستمر بعرض الحائط كل القرارات الدولية وخاصة المتعلقة بقضية اللاجئين.
6. موقف الأردن الداعم لقضية اللاجئين الفلسطينيين في كافة المحافل العربية والإقليمية والدولية والرافض لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في غير ديارهم.
7. الأردن لا يقبل ولا يتمنى توطين اللاجئين الفلسطينيين على أرضه، بل يتمنى عودتهم إلى وطنهم السليب.

التوصيات

1. التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية المبنية على الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة الخاصة بعودة اللاجئين الفلسطينيين وتقرير المصير.
2. التمسك بحق العودة إلى الديار والممتلكات وفقاً للقرار 194 شرطاً لأي تسوية.
3. المحافظة على المخيمات الفلسطينية أينما وجدت والوقوف بقوة أمام مشاريع تصفية هذه المخيمات أو دمجها أو نقلها، لأن هذه المخيمات تمثل الالتزام السياسي والقانوني لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وهي شاهد على المأساة التي حلت بالشعب الفلسطينية مع العمل على تحسين الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين.
4. العمل على تبني استراتيجية موحدة بين لاجئي الوطن والشتات عبر صياغة برامج وسياسات عمل منسجمة ما بين الداخل والخارج.
5. العمل على تعزيز مبدأ التشاور والتعاون والتنسيق بين أهالي المخيمات والحكومة الأردنية.
6. احترام اللاجئين الفلسطينيين لسيادة المملكة الأردنية الهاشمية ودعم الأردن ملكاً وحكومة وشعباً في خطواتهم الحكيمة دفاعاً عن أرض الأردن .

7. عدم تدخل اللاجئين الفلسطينيين في شئون الأردن الداخلية والالتزام بقرارات المملكة الأردنية الهاشمية.

المصادر والمراجع:

1. أقسام النكبة،الجاليات، WWW.nbakba.ps
2. الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، وزارة التربية والتعليم،الأطلس العربي،جمهورية مصر العربية عام 1989م،الإصدار الثامن.
3. الحسن بن طلال ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية، حق الفلسطينيين في تقرير المصير، دراسة للضفة الغربية وقطاع غزة، مطبوعات كوورنيت ،لندن، ميلبورن نيويورك عام 198م.
4. هنري كتن، قضية فلسطين، ترجمة: د. رشدي الأشهب، السلطة الوطنية الفلسطينية، مطبوعات وزارة الثقافة، الطبعة الأولى،سنة 1999م.
5. إبراهيم شكيب، حرب فلسطين 1948م، رؤية مصرية، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة،الطبعة الأولى، عام 1986م.
6. أسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية ،جذورها،تأسيسها،مساراتها، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، سنة 1987م.
7. بطرس غالي، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، معهد البحوث والدراسات العربية، سنة 1977م.
8. مفيد محمود شهاب، جامعة الدول العربية، ميثاقها وإنجازاتها، معهد البحوث والدراسات العربية،سنة 1978م.
9. السيد أبو الخير، حق تعويض اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد 99، السنة 25، 2009م.
10. عصام عدوان، مفهوم اللاجئ الفلسطيني بين القصور والشمول، مجلة التاريخية الفلسطينية، العدد الأول، 2011م.
11. غازي الصوراني، معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في 2008/1/1م .
12. قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي، المجلد الأول 1947-1974م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،بيروت،لبنان، الطبعة الثالثة، نيسان/أبريل عام 1993م.
13. محمود الناطور، معركة الكرامة، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية ،عمان،وسط البلد، الطبعة الأولى، سنة 2009م.
14. محمد سيف، حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في ضوء أحكام القانون الدولي العام، وزارة الثقافة الأردنية، 2002م.
15. مركز إحياء التراث العربي، المجتمع الفلسطيني أربعون عاماً على النكبة وواحد وعشرون عاماً على احتلال الضفة والقطاع، الطبية عام 1990م.
16. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968م، بيروت، لبنان.
17. الموسوعة الفلسطينية، المجلد الرابع(ل-ي)، الطبعة الأولى، دمشق، 1984م.
18. ناجح جرار، اللاجئ الفلسطيني إلى أين، مشروع التنمية المستدامة، جامعة بير زيت، 1997م.
19. هناء أبو رمضان، خط العودة لدى اللاجئين الفلسطينيين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، 2011م.
20. وليد سالم، حق العودة والبدائل الفلسطينية، لمركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، 1997م.
21. اليوميات الفلسطينية، المجلد السابع من 1968/1/1م إلى 1968/6/30م ،مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان.

إستراتجية تفكيك الإرهاب وأثارها على أزمة اللاجئين عالميا (سوريا نموذجا) وعلى الدول المستضيفة (الأردن نموذجا)

هشام المحاورة

الملخص

تعتبر أزمة اللاجئين من المشكلات المعاصرة بعد الحرب العالمية الثانية وأكبرها على الإطلاق وخاصة بعد نشوء الحرب العالمية على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا البحث حاولت تسليط الضوء على مشكلة اللاجئين الواقعة بين مطرقة القانون الدولي وتشريعات الدول والاتفاقيات وبين الإرهاب على اعتبارات متعددة وأهمها (بأن اللاجئين هم إرهابيين حتى يثبت العكس بغض النظر على أنهم متضررين وبحاجة للأمن والاحتماء) .

هدفت هذه الدراسة التعرف على

1. التعرف على تأثير أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية على أزمة اللاجئين دوليا.
2. التهديدات الأمنية والمخاطر المحتملة من اللاجئين في الدول المستضيفة.
3. الكشف عن أبعاد بعض الاتفاقيات الدولية أو التي عدلت بخصوص ظاهرة اللجوء.
4. الوقوف على أزمة اللاجئين السورية وأثارها على المملكة الأردنية الهاشمية .

وقد تبين من خلال الدراسة الحالية النتائج التالية :.

1. أن الحرب العالمية على الإرهاب زادت من أعداد طالبين اللجوء أكثر من تهديدات الكوارث الطبيعية غياب الحلول السياسية بما تقتضيه متطلبات المجتمع الدولي (السلام والأمن الدوليين) وتأثيرها سلبا بزيادة حركات اللجوء
2. بعض الاتفاقيات لدول غير عربية مثل (الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي) قامت بتأمين حدوده بواسطة تشريعات صارمة على حركات اللجوء والمتقدمين لها لديهم .
3. ثمة ربط بين إمكانية إحلال السلام وبالتالي معالجة حالات الهجرة واللجوء وبين إمكانية إسقاط أنظمة سياسية.

وتوصي الدراسة

1. إعادة النظر بالتشريعات الدولية والاتفاقيات وبعض نصوصها التي اعتمدت قاعدة محددة لبيانات اللاجئين أمنيا ولا تفي بأغراض حمايتهم على اعتبارات مختلفة ومنها بأن اللاجئين هم امتدادا للإرهاب.
2. حث الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية على إلغاء تحديد أعداد طالبي اللجوء لديها بعد أن قامت بتحديد سقف أعداد طالبين اللجوء.
3. ربط وتوثيق أزمات اللاجئين بقضايا السلام وفكها عن قضايا سياسية تدعوا لرحيل أنظمة سياسية على اعتبارات السيادة وحق تقرير المصير.
4. **.** الاستمرار وعدم التوقف بدعم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين**.**

The strategy of dismantling terrorism and its impact on the global refugee crisis (Syria model) and host countries (Jordan model).

The refugee crisis is a contemporary problem after the Second World War and the largest ever, especially after the emergence of the global war on terrorism after the events of 11 September in the United States of America. In this paper I tried to highlight the problem of refugees between the hammer of international law and the

legislation of states and conventions (That the refugees are terrorists until proven otherwise, regardless of whether they are harmed and in need of security and protection).

This study aimed to identify the

1. Learn about the impact of the September 11 events in the United States on the international refugee crisis.
2. Security threats and potential risks to refugees in host countries.
3. Disclosing the dimensions of some international conventions or that has been amended regarding the phenomenon of asylum.
4. Stand up to the Syrian refugee crisis and its impact on the Hashemite Kingdom of Jordan.

The following findings were found in the present study:

1. The global war on terrorism increased the number of asylum seekers more than the threats of natural disasters, the absence of political solutions as required by the requirements of the international community (international peace and security), and their negative impact on the increase of refugee movements**.**

2. Some agreements for non-Arab countries (such as the United States and the European Union) have secured their borders through strict legislation on asylum movements and their applicants.

3. There is a link between the possibility of establishing peace and thus addressing situations of migration and asylum and the possibility of overthrowing political systems**.**

The study recommends

1. Reviewing international legislation, conventions and some of its provisions that have adopted a specific rule for refugee data security and do not meet the purposes of protecting them on various grounds, including that refugees are an extension of terrorism.
2. Urge major states such as the United States of America to deselect their numbers of asylum seekers after setting the ceiling for the number of asylum seekers.
3. Linking and documenting refugee crises with peace issues and eliminating them from political issues that call for the departure of political regimes based on considerations of sovereignty and the right to self-determination.
4. Continue and not stop supporting UNHCR.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء المرسلين، أما بعد:

شهدتها المجتمعات الإنسانية المتعاقبة لأسباب مختلفة ومنها تتعلق بالاضطهاد الديني أو السياسي ومن أشهر الأحداث المعاصرة التي تسببت بحركات لجوء واسعة وهي أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية ونتج عنها اللجوء العراقي عام 2003 وأيضا حركات الاحتجاج العربي (الربيع العربي) مثل الأحداث الجارية في سورية منذ عام 2011 وللان.

من أبرز الذين تحدثوا عن ظاهرة اللجوء كمشكلة عالمية وبحاجة لحلول واقعية هو ملك الأردن، صاحب الجلالة الهاشمية، جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم وذلك في أكثر من مناسبة دولية ومنها خلال خطابة في قمة القادة حول أزمة اللاجئين على هامش الاجتماع الحادي والسبعين للجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 2016 وقال (إن أزمة اللاجئين الدولية، التي نشهدها اليوم، غير مسبوقة، وباتت تشكل كارثة إنسانية تثبت أنها خطر متنام يهدد الأمن والتنمية والنمو الاقتصادي العالمي. وبالتالي، فإن الاستجابة لها مسؤولية جماعية، إذ نحن بحاجة إلى أن نرتقي إلى المستوى المطلوب من الانخراط الدولي دون تباطؤ، ونحن بحاجة إلى الأفكار المبدعة. وأود أن أعرب عن شكري للدول التي تساهم معنا في استضافة هذه القمة، ولكل المشاركين معنا اليوم).

ويهدف بحثي لدراسة ظاهرة اللجوء، كظاهرة مقلقة دوليا بعد وقوع حوادث إرهابية ببعض دول العالم، وتبين أن من بين المنفذين هم لاجئين كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، حيث أثرت تلك الحوادث سلبا على حركات اللجوء وصعبت إجراءات قبول طلبات اللجوء بظروف إنسانية قاسية وترك شأنها بين إستراتجية الأمن ومشاريع سياسية واتفاقية دولية تتضمن تشريعات متشددة لأسباب تتعلق بعدم الإحساس بالأمان من طالبين اللجوء وأنهم مصدرا للتهديد.

بحثي مقسم لخمسة محاور أساسية، وحيث اعتمدت المنهج التحليلي للبحث والدراسة، وأما الصعوبات التي واجهتني في البحث، كانت في بدايات جمع المعلومات، حيث اعتمدت على المصدر الالكتروني (الانترنت) وقد كان الفيصل بالمعلومات التي اعتمدتها هي المعلومات المتكررة مع اقتناعي بالحجة والدليل والموثقة بتقارير رسمية تخص معلومات البحث، وحيث أن مؤشر المعلومات يذهب إلى أن ظاهرة اللجوء أصبحت تفتقر لحلول أساسية وواقعية وباتت ترهق بعض الدول المستضيفة من الدول العربية مثل المملكة الأردنية الهاشمية وأيضا باتت توضح مدى العجز الدولي في توفير حلولا مناسبة تعالج هذه الظاهرة بمشاريع سلام ومصالحات تنهي حالات الحرب والنزاعات والصراعات .

المحـــتوى الأول : تعريف اللجوء ووجوده تاريخيا

هذا المفهوم يعكس الحاجات الإنسانية الملحة للبحث عن الأمن نتيجة للمخاطر، وقبل التطرق في دراسة ظاهرة اللجوء سنتوقف على معناه لغويا وفي الاصطلاح .

اللجوء في اللغة يعني: لُجُوء (اسم)، مصدر لجأ: لجوء، مصدر لجأ: لجوء الالتجاء، (فعل): لجأ، والمفعول ملجوء إليه ،لجأ الشخص إلى المكان وغيره: قصده واحتمى به، لجأ إلى فلان: استند إليه وأعتضد به حق اللجوء السياسي: حق الالتجاء والاحتماء ببلد لكل إنسان غادر بلاده مكرها.[1]

وفي الاصطلاح تعددت تعريفات اللجوء تعدد ومن التعريفات الهامة، تعريف المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، اللاجئ (إنه شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل / تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد).[2] **وأيضا تعريف منظمة العفو الدولية :** اللاجئ هو الشخص الذي فر من بلده جراء ما تعرض له من انتهاكات

لحقوق الإنسان أو بسبب معتقداته ،وتكون حكومة بلده غير قادرة أو غير راغبة في توفير الحماية له... وطالب اللجوء هو الشخص الذي تقدم بطلب للجوء ولم يتم بعد الاعتراف به رسميا بأنه لاجئ.[3]

كما يمكن تعريف الملجأ أو الجوار في الإسلام بأنه: (إعطاء الأمن لملهوف فار إلى دار الإسلام من اضطهاد و ظلم أو وضع سيء يمكن أن يتعرض له)، وقد استخدم القران الكريم "استجارة" "إجارة" في الآية رقم 6 من سورة التوبة بقوله تعالى (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ...) ففي الإسلام كلمة استجاره أفضل من كلمة اللجوء (فهي تعني وجود اضطهاد أو اضطرار دافع إلى طلب الحماية، وإلا ما كان يستجير وهي تنطوي على رغبة في الاحتماء بشخص ما، أو سلطة ما، وإلا ما استجار به، **الهجرة تعادل في المصطلح القانوني الدولي المعاصر (اللجوء الإقليمي)** :أي الهجرة من دار يخشى فيها الإنسان على نفسه وأهله إلى دار يستظل فيها بالأمن والحماية، بينت ذلك الآية رقم 72 من سورة الأنفال قوله تعالى: (إِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ).[4]

علما بأن ظاهرة اللجوء قديمة ومارستها شعوبا متعددة وبعصور مختلفة، مثلا قبل وبعد المسيحية ويتمثل بالهروب للمعابد نتيجة للاضطهاد، وأيضا **وجدت قبل وبعد الثورة الفرنسية** وحيث كان اللجوء قديما يمنح لمرتكبي الجريمة العادية وليست السياسية السياسي، والثورة غيرت على أحقية منح اللجوء وأصبح طبيعيا تسليم مرتكبي الجرائم العادية وأما مرتكبي الجرائم السياسية تمتعوا بحماية من نوع خاص **حتى جاء الشرط البلجيكيّ** (وقيّد هذا القانون، حيث لم يستثنِ من التسليم المجرمين السياسيّين الذين تتعلق جرائمهم بالملوك، والرؤساء، وذويهم، ثمّ جاءت مفاهيم حقوق الإنسان، والحفاظ على حياته، وكرامته بضرورة توفير الحماية، والأمن لمن يترك موطنه الأمّ وديارِه طالباً للحماية) ،**كذلك شهد العهد الإسلامي** ظاهرة اللجوء وتم التعامل معه وفقا للشريعة الإسلامية وحماية من يدخل الدولة الإسلامية من غير المسلمين، ومن أمثلة اللجوء للمسلمين هجرتهم إلى الحبشة من مكة المكرمة.[5]

وبشكل عام اللاجئ هو (وفقا للقوانين) هو الشخص الذي هرب بحثا عن الأمان بسبب تعرضه للاضطهاد بأشكاله المتعددة، دينيا وسياسيا وغيرها هددت حياته مثل الحروب والنزاعات ووجب حمايته.

المحتوى الثاني :الجهود الدولية في حماية اللاجئين

توالى الاهتمام بقضية اللاجئين بالقرن العشرين وبتاريخ 25 تموز 1951 وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الاتفاقية الخاصة بأوضاع اللاجئين وفي شهر كانون الثاني 1951 بدأت المفوضية السامية للأمم المتحدة عملها ،وبداية عملها كانت محصورة على حماية لاجئين أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية وتوسع عملها بعد بروتوكول عام 1967وأن حماية اللاجئين تقع على

عاتق أكثر من 130 دولة من الدول الموقعة على اتفاقية 1951 [6] ,وبتاريخ 28/تموز 1951 قام مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشان اللاجئين وعديمي الجنسية باعتماد الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين ونفذت بتاريخ 22نيسان 1954 وفقا لأحكام المادة 43، حيث تضمنت الدباجة إذ يضعون في اعتبارهم أن ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948، قد أكدا مبدأ تمتع جميع البشر دون تمييز بالحقوق والحريات الأساسية واتفقوا على جميع أسس الاتفاقية و منها تعريف لفظة لاجئ على حسب ما جاء في المادة 1 تعريف لفظة لاجئ / أ وهو: ***كل شخص اعتبر لاجئا بمقتضى ترتيبات 12/أيار مايو 1926*** و 30 حزيران/يونيه 1928 أو بمقتضى اتفاقيتي 28 تشرين الأول/أكتوبر 1933 و 10 أشياط/فبراير 1938 وبرتوكول 14 أيلول /سبتمبر 1939 و بمقتضى دستور المنظمة الدولية للاجئين ولا يحول ما اتخذته المنظمة الدولية للاجئين أثناء ولايتها من مقررات بعدم الأهلية لصفة اللاجئ دون منح هذه الصفة لمن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذا ***الفرع وكل شخص يوجد، بنتيجة أحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني/يناير 1951***، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلي فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلي ذلك البلد.[7]

وجاء بروتكول عام 1967 أزال الحدود الجغرافية والزمنية للمستفيد من اللجوء بعد أن كانت فقط لأوروبا ،وبعده تم إقرار مبدأ(عدم الإعادة القسرية / احد مبادئ القانون الدولي لحماية اللاجئين من إعادتهم إلى الأماكن التي تهدد حياتهم أو حرياتهم) رسميا في اتفاقية اللاجئين عام 1951 وضمنت في بروتوكول عام 1967 والمادة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب عام 1984 ومبدأ عدم الإعادة القسرية.[8]

من أهم أحكام اتفاقية 1951، المادة 33 ونصت (**أولا: منع** الدول المتعاقدة من طرد أو ترحيل لاجئ إلى حدود أراضي دولة تكون حياته أو حريته مهددة بالخطر بسبب عرقه أو ديانته أو جنسيته..الخ، **وثانيا: ليس** للاجئ أن يتمسك بالانتفاع بهذا الحكم من قامت أسباب جدية لاعتباره خطرا" على امن الدولة الموجود فيها أو شكل خطرا" على هذه الدولة أو بسبب صدور حكم نهائي ضده في جناية أو جنحة بالغة الخطورة)، ومن النصوص القانونية المهمة لحقوق الإنسان، هو نص (م 14) وتضمن صراحة (على حق كل فرد في إن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هربا" من الاضطهاد ولا ينتفع من هذا الحق في المحاكمات المستندة إلى جرائم غير سياسية أو أعمال مخالفة لأغراض ومبادئ الأمم المتحدة)، كما أكد الإعلان العالمي في الفقرة (2 , 3) من على عدم إخضاع اللاجئين لإجراءات منع اجتياز الحدود أو ترحيله بعد تجاوزه عدا حالة واحدة وهي (عندما تواجه الدولة مانحة اللجوء أسبابا" قاهرة تتعلق بأمنها القومي وحماية سكانها) [9]وبشكل

عام مثلت هذه الجهود القواعد الأساسية والقانونية للاجئين، بما يكفل الحماية الدولية لهم وفقا للقواعد الإنسانية.

المحتوى الثالث: الحرب على الإرهاب وتأثيره على اللجوء(سورية نموذجا)

للانطلاق بدراسة تأثير الحرب على الإرهاب وأثاره على ظاهرة اللجوء عالميا، لابد من الإشارة إلى أن التاريخ الإنساني لا زال يشهد حروبا لأسباب سياسية دينية وأخرى، وهذه الحروب شكلت أرضا خصبة للتنظيمات كما يحدث في العراق من عام 2003 وسوريا من عام 2001وللانطلاق في الدراسة لابد من تعريف الحرب .

الحرب في اللغة كما جاء في معجم المعاني الجامع أنها قتال بين فئتين وجمعها حروب وعكسها سلم، الحرب (اسم) الويل والهلاك والحرب (فعل) حربه حربا أي سلبه جميع ما يملك . [10] ***والحرب كتعريف*** هي نزاع مسلح تبادلي بين دولتين أو أكثر من الكيانات غير المنسجمة، ومن أنواع الحروب ***الحرب الأهلية*** (هي حرب بين قوى متصارعة تنتمي إلى أمة واحدة أو كيان سياسي وتتنافس من أجل السيطرة أو الاستقلال عن تلك الأمة أو الكيان السياسي).[11]**وبعد أن بينا معنى الحرب وتعريفه، سنتناول قسمين أساسيين للدراسة وهما :.**

أولاً : الحرب على الإرهاب بعد احداث11 سبتمبر.

شهد العالم عده، ومنها الحرب العالمية الأولى (1914-1918): (ونتج عنها أكثر من 8 ملايين قتيل، و21 مليون جريح، و7 مليون أسير ومفقود) وأيضا الحرب العالمية الثانية (1939-1945) ونتج عنها مقتل عدد كبير منن العسكريين والمدنيين و تجاوز 62 مليون نسمة أي ما يعادل 2% من سكان العالم في ذلك الوقت، وكذلك الحرب الباردة و دارت هذه الحرب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحلفائهم من الفترة الممتدة من منتصف الأربعينيات حتى أوائل التسعينيات، وبلغت نفقات الولايات المتحدة الأمريكية ما يوازي حاليًا 738 مليار دولار في حرب فيتنام، وعدد القتلى 58 ألف جندي، ومن الحروب ألحديثه هي الحرب على الإرهاب في العراق وأفغانستان وان هذه الحرب هي الأكثر تكلفة على الإطلاق عالميا.[12]

وللدراسة لا بد من تعريف الإرهاب فكلمة (الإرهاب) في اللغة مشتقه من الفعل المزيد (أرهب) ويقال (ارهب فلانا) أي:خوفه وفزعه وهو المعنى الذي يدل عليه الفعل المضعف (رهب) ،أما الفعل المجرد من المادة نفسها وهو (رهب يرهب رهبة ورهبا) فيعني خاف فيقال : (رهب الشيء رهبا ورهبة أي : خافه، والرهبة :الخوف والفزع).[13]

ومعنى الإرهاب اصطلاحا قد تعدد، ولكن لا بد من الإشارة إلى أن تعبير الإرهاب هو من ابتداع الثورة الفرنسية، حينما أعلن روبسبير بداية عهد الإرهاب أو الرهب "Reign of Terror"في بالفترة (10 مارس 1793م - 27 يوليو 1794م) ومن اسم هذا العهد اشتقت اللغتان الإنجليزية والفرنسية كلمة (Terrorism) بالإنجليزية و (Terrorisme) بالفرنسية، وتعني "الإرهاب" [14] **وفي**

القرن العشرين استخدم مصطلح الإرهاب لوصف خرق القوانين الحرب أثناء النزاعات مثل الاعتداء على المدنيين، ومن تعريفات الإرهاب هي:.

- تـعريف الاتحـاد الأوروبــي : الإرهاب عبارة عن عمل عدواني متعمد يقوم بها أفراد أو مجاميع وتكون موجهة ضد دولة أو أكثر من دولة لغرض ممارسة الضغط على الحكومات بأن تغير سياساتها الدولية والداخلية والاقتصادية. [15]
- تعريف المجمع الفقهي الإسلامي: العدوان الذي يمارسه أفراد آو جماعات أو دول بغيا على الإنسان (دينه، ودمه، وعقله، وماله، وعرضه)ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق.[16]

وبعد أحداث 11 سبتمبر ظهر ما يسمى بالحرب العالمية على ألإرهاب و تم تعريفها بأنها حملة عسكرية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وأن هذا المفهوم تطور على أساسين إدارتين للولايات المتحدة ألأمريكية، **فالأولى: إدارة الرئيس الأمريكي السابق "جورج دبليو بوش،** وتركزت سياسة إدارته ،الحرب على ألإرهاب ومن يرعاه داخليا وعالميا وسميت بالحرب العالمية على ألإرهاب وتعرف أيضا بالحرب الطويلة لكونها ليست تقليدية وغير واضحة ومتعددة ألأهداف والأبعاد، وأما **الثانية : إدارة الرئيس الأمريكي السابق أوباما في عام 2010** وتركزت إدارته (التخلي عن مصطلح الحرب على ألإرهاب والتركيز على ما يوصف بالإرهاب الداخلي وذلك في إستراتجيتها الجديدة للأمن القومي ،والإعلان بان أمريكا ليست في حالة حرب عالمية على الإرهاب أو على ألإسلام بل هي حرب على شبكة محددة هي تنظيم القاعدة والارهابين المرتبطين به).[17]

مما سبق يمكننا القول، الحرب على الإرهاب ،هي جهود دولية وعسكرية ضمن تحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد التنظيمات الإرهابية، ومن أهدافها منع انتشار الإرهاب ووصوله لأنظمة الحكم،وهذه الحرب أعادة الثنائي القطبية للنظام العالمي بعد انحسار الاتحاد السوفيتي بالتسعينيات و بحيث الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها قطبا والتنظيمات الإرهابية القطب (ولأول مرة يحل تنظيما في صراع بدل الدولة) ،وان تكلفة هذه الحرب عالية على بعض الدول العربية من حيث أزمة اللجوء وسنستعرض إحداها في اللجوء (سورية نموذجا).

ثانيا :. الحرب على الإرهاب وأثاره على اللجوء (سورية نموذجا)

وللشروع في تناول الحرب على الإرهاب (في سوريا وأثاره على مشكلة اللجوء نموذجا) لابد من الذكر بأن سورية مصنفة من الدول الراعية للإرهاب منذ 9/29/ 1979 من قبل وزارة الخارجية الأمريكية حيث أطلقته الوزارة على (الدول التي تزعم بأنها قدمت مرارا وتكرارا الدعم لأعمال الإرهاب الدولي) إضافة للعراق وليبيا واليمن الجنوبي [18] وفي عام 2016 قام مستشارين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التأكيد على (أن سوريا من ضمن قائمة الدول المصدرة للإرهاب بالإضافة إلى مصر). [19]

وسوريا تشهد حربا أهلية من 2011/3/15 وهي جزء من موجة احتجاجات الربيع العربي 2011، وأطراف الحرب فيها هي، الحكومة السورية وحلفاءها، روسيا والصين وكوريا

الشمالية وإيران وحزب الله وتحالف فضفاض للجماعات المسلحة المعارضة السورية، بما في ذلك الجيش السوري الحر، وقوات سوريا الديمقراطية التي تضم أغلبية كردية، وجماعات سلفية جهادية ،وبما فيها جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). [20]، وقد بين تقرير صدر عام 2017 ومن قسم التحقيقات بمعهد الاقتصاديات والسلام /مؤشر الإرهاب العالمي وتضمن (لا تزال سوريا والعراق هما المعقل الأساسي لتنظيم داعش وبين التقرير أن الشرق الأوسط هو الضحية الأساسية لرعب ''داعش''، وخاصة ''العراق وأفغانستان وسوريا...، إذ سجل 94% من حالات القتل بسبب الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب آسيا)،[21]وفي تقرير نشره معهد الاقتصاديات والسلام الاسترالي للأبحاث خلال عام 2017) **أن عدد ضحايا الهجمات الإرهابية في العالم خلال عام 2016 هو** 25673 وتراجع 22% عن عام 2015 ،ونبه من احتمالية خروج تنظيم داعش من سوريا والعراق إلى فروع متطرفة جديدة أو مجموعات تابعه له ببلدان أخرى.[22] أن اللجوء السوري، يعتبر من المشكلات المعاصرة حسب دراسات وإحصائيات وتقارير عالمية ومنها :

1. **وفقا لتقرير صدر في عام 2017 عن هيومن رايت، تضمن أن** أكثر من خمسة ملايين سوري يعيشون منذ عام 2011 في لبنان وتركيا والأردن .[23]
2. بيان صدر بتاريخ 2017/7/10 عن البنك الدولي، وجاء فيه أن أزمة اللاجئين السوريين هي اكبر أزمة منذ الحرب العالمية الثانية، بحيث ترك أكثر من نصف السكان منازلهم . [24]
3. بيانات وكالة شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ولجنة الإنقاذ الدولية، قدرت عدد اللاجئين منذ بداية الحرب السورية بـ (4958737)، 5.3 مليون نازح بحاجة لمساعدات الإنسانية و6.3 مليون نشخص بالفقر، 2.8مليون شخص يعاني من إعاقة دائمة، 7 ملاين سوري يعيشون بانعدام الأمن الغذائي، 25%من السوريين ينفقون من دخل الأسرة على شراء مياه الشرب، ويقدر عدد القتلى 470 ألف قتيل حتى شهر شباط 2016.[25]
4. تقرير للمفوضية السامية بتاريخ 30 يونيو 2017 وحيث رصدت المفوضية أكثر من 31،000 لاجئ سوري عائدون من البلدان المجاورة ،ومنذ عام 2015عاد 260،000 ألف لاجئ تلقائيا إلى سوريا، من تركيا إلى شمال سوريا بشكل أساسي, وعاد 440.000نازح سوري لمنازلهم . [26]

ومما تقدم تكشف هذه الأرقام مأساة اللاجئين السورين عدا أوضاعهم بالداخل بين النزوح والقتل وافتقارهم للرعاية من حيث الغذاء والدواء .

المحتوى الرابع: الاتفاقيات الدولية وأثارها على أزمة اللجوء عقب حوادث إرهابية .

أصبحت مشكلة اللجوء هي مشكلة سياسية وأمنية بعد قيام الكثير من دول العالم بتعديل قوانينها وتطبيقها على حركات الهجرة واللجوء على اعتبارات كثيرة ومنها أن من بين اللاجئين هم أصلا متسللين وينتمون لتنظيمات إرهابية ولهم علاقة ببعض عمليات التفجير، ومن الجدير بالذكر بأن اتفاقية اللاجئين عام 1951 قواعد أساسية لحماية الدول من أية مخاطر قد تترتب عليها من

اللاجئين حيث ضمنت المادة1/ و ذلك **ونصت لا تنطبق أحكام هذه الاتفاقية علي أي شخص تتوفر أسباب جدية للاعتقاد بأنه:**

أ ـ ارتكب جريمة ضد السلام أو جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية، بالمعني المستخدم لهذه الجرائم في الصكوك الدولية الموضوعة للنص علي أحكامها بشأنها.

ب ـ ارتكب جريمة جسيمة غير سياسية خارج بلد اللجوء قبل قبوله في هذا البلد بصفة لاجئ .

ج ـ ارتكب أفعالا مضادة لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها.[27]

ونتيجة لربط الإرهاب باللجوء قامت بعض الدول بإجراءات قانونية صارمة لضبط حركات اللجوء سعيا لتعزيز الأمن القومي، ومن الأمثلة على ذلك :

أولاً : الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر

بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 فعلت قوانين وسياسات مكافحة الإرهاب الأمريكية على (تحديد وتقييد المخاطر الأمنية والمحتملة التي يشكلها الرعايا الأجانب)، حيث هبطت طلبات اللجوء مباشرة، فمثلا في السنة المالية لعام 2005 تم قبول 53،813 وهي اقل بكثير عن معدلات القبول قبل 11سبتمبر. وللتضييق على أعضاء

المنظمات الإرهابية تم العمل بمفهوم الدعم المادي وفقا لتعديل صدر في عام 1996 لقانون الهجرة والجنسية لعام 1952 (ويعرف الدعم المادي للإرهاب في شكله الأحدث في المادة 18 من قانون الولايات المتحدة بأنه "أي ممتلكات، ملموسة أو غير ملموسة، أو خدمة قدمت لمنظمات إرهابية) وقد توسع العمل مع هذا المفهوم قانون (باتريوت في أكتوبر لعام 2001) الذي صنف الجماعات الإرهابية (الأكثر خطورة، المنظمات من المستوى الثاني وما يتعلق بمفهوم الدعم المالي) وحدد مفهوم المنظمة الإرهابية على أنها "مجموعة من شخصين أو أكثر، سواء كانوا منظمين أم لا، ينخرطون في جماعة إرهابية أو ينتمون إلى مجموعة فرعية تمارس نشاطا إرهابيا. (28)

ومن نتائج 11 سبتمبر صدور تشريعات لمكافحة واعتبرت ملتمسين أللجوء مشتبه بهم و وإنهم (إرهابيون بغض النظر عن حقيقة أن اللاجئين هم أنفسهم ضحايا لانعدام الأمن)، ومن تلك التشريعات هي الاعتراضي في البحر، الفحوصات الأمنية، ووقف برامج إعادة التوطين، تشديد الرقابة على الحدود وأن تكون التشريعات متفقه مع القوانين الدولية ومع معايير حقوق الإنسان الخاصة باللاجئين الذين يشكلون (خطرا امنيا محتملا وأبقت المجرمين خارج نطاق نظام الحماية، بصرف النظر عن إمكانية منح الحماية بموجب صكوك حقوق الإنسان) [29]

وعليه مما تقدم أن هجمات 11 سبتمبر وضعت إجراءات صارمة للتصدي للإرهاب المحتمل وقوعه عبر حركات اللجوء، ومن الأمثلة على تشدد الإجراءات الأمريكية، هي التي انبثقت بتاريخ 2015/11/19 بعد قيام مجلس النواب الأمريكي بفرض قيود وتشريعات جديدة على (إعادة توطين اللاجئين السوريين والعراقيين) لتعزيز الحماية من الإرهاب وذلك عقب هجمات باريس والتي أدت إلى قتل 129 شخص وكان احد المنفذين هو شخص سوري عبر إلى اروبا عن طريق اليونان

مع المهاجرين، وحيث تم دعم النظر بقبول طلبات اللجوء وفقا لتوصيات من قبل (مدير التحقيقات الفدرالي ومدير الاستخبارات الوطنية ووزير الأمن الداخلي). [30]

ثانياً : الاتحاد الأوروبي.

تعرضت بعض الدول الأوروبية لهجمات إرهابية متعددة خلال عام 2017 وحسب تقرير تم نشره بنفس العام من قبل المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب ،قد تضمن الحديث عن 14 عملية إرهابية ونتج عنها قتلى وضحايا، وهذا النشاط الإرهابي عكس مخاوف الدول الأوروبية على الرغم من وضع طوق امني متشددا خشية من عودة الإرهابيين إلى بلدانهم من الشرق الأوسط والذي يشهد حربا ضد الجماعة الإرهابية فيها مثل تنظيم داعش بسورية والعراق، **ولأهداف الدراسة وكمؤشر، سنذكر بعض العمليات الإرهابية التي أثرت على سياسة دول أوروبا المتشددة بالتعامل مع اللجوء وحركات الهجرة، ومن تلك العمليات هي :**

1. في يوم 7 ابريل 2017 دهست شاحنة مجموعة من المشاة في شارع ''دروتننغ غتن'' وسط العاصمة السويدية ستوكهولم، ومنفذ العملية رجل أوزبكي يبلغ من العمر 39 عاما، وسبق أن أعطى البيعة لداعش.
2. **في يوم 20 أبريل 2017 :** قتل شرطي فرنسي، وأصيب اثنان آخران، جراء إطلاق نار من قبل مسلح في جادة ''الشانزيليزيه'' وسط باريس،، ويدعى منفذ العملية ''آدم جزيري'' 31 عاما ولد في بلدة أرجنتوي قرب باريس وهو من أصول تونسية، وأعلن تنظيم ''داعش'' مسؤوليته عن الهجوم.
3. في يوم 25 أغسطس 2017 هاجم رجل مسلح صومالي الجنسية في الـ30 من عمره بسكين مجموعة من العسكريين وسط العاصمة البلجيكية بروكسل، و أدى إلى إصابة جنديين ومقتل المهاجم،، وأعلن تنظيم ''داعش'' مسؤوليته عن الهجوم. [31]

وللاستدلال على مخاوف الدول الأوربية من الإرهاب وشعورهم بالخوف من اللاجئين ،سنتناول في دراستنا البحث في اتفاقية (اتفاقية دبلن وتعرف بأنها (نظام قانوني وضعه الاتحاد الأوروبي لتنسيق التعامل الموحد في قضايا اللجوء ببلدانه، وتحديد الدولة العضو المسؤولة عن دراسة طلبات اللاجئين، والإجراءات المنظمة للبت في هذه الطلبات وحقوق وواجبات كلا الطرفين) **وتم نظام دبلن الخاص** ضمن مراحل التعديلات الثلاثة وفقا للاتفاقية بتاريخ 15 حزيران 1990 وتم العمل بها بتاريخ 1 أيلول 1997 وعدلت بعام 2003 وسميت (اتفاقية دبلن2) وعدلت بعام 2008 وطبقت في حزيران 2013 وسميت اتفاقية (دبلن3) وتعتبر الاتفاقية حجر الزاوية في نظام دبلن والذي يتألف من نظام دبلن ومنظومة أورودك(قاعدة بيانات بصمات اللاجئين غير النظامين)،و **تهدف الاتفاقية إلى** منع تعدد طلبات اللجوء من الشخص الواحد داخل أوروبا وكما تهدف لتحديد من هي الدولة المسؤولة عن تلقي طلبات اللجوء ودراستها والبث فيها من الناحية القانونية أو الإنسانية وذلك وفق معايير تضمنتها الاتفاقية.[32] وأهم بنودها تتحمل أول دولة يدخلها اللاجئ المسؤولية عن النظر في طلبه ويحق لتلك إعادة اللجوء إذا كان لا يستوفي شروط الاتفاقية في حال

وجود أبناء أسرة واحدة في أكثر من دولة تبت في طلبهم التي لديها اكبر عدد منهم تحديد مسؤولية الدول عن تلقي الطلبات ودرسها والبت فيها قانونيا وإنسانيا .[33]

في عام 2017 صدر قرار من محكمة العدل الأوروبية والخاص بتأييد قاعدة الاتحاد الأوروبي في تقديم طلبات اللجوء في أول دولة أوروبية يصلها اللاجئون، والقرار يؤكد توافق الإجراء الأوروبي في الوضع الاستثنائي أيضا (بينما كانت الاتفاقية سابقاً تُسقط بصمة اليونان وأحيانا في عدة دول منها ألمانيا و السويد)، وان مشكل الهجرة غير شرعية وتداعياتها قد غيرت من تعامل الاتحاد الأوروبي ودول الاتحاد حيث أحدثت انقسام داخلها أمام اللاجئين ومنها التخلي عن التزاماتها في (الاتفاقيات الدولية وربما الأخلاقية.. و منها اتفاق دبلن وحتى جنيف 1951 الخاصة بحق اللجوء والإنسان) وتم تعليق هذه الخلافات بين دول الاتحاد جراء اعتبار أن المهاجرين قد يشكلون مخاطر على الأمن فمثلا (قال رئيس الوزراء المجري ''روبرت فيكو'' في وقت سابق إن المهاجرين قد يشملون بعض من لهم صلة بجماعات إرهابية وإن 95 في المئة منهم ليسوا هاربين من الخطر بل يسعون للحصول على منافع مادية) وهذا غير وجود التابعيات الاقتصادية بسبب تدفق اللاجئين وخاصة العراقي والسوري على الرغم من تراجعه في عام 2016 لدرجة النصف بعد أن قدرت أعدادهم المليون والنصف بعام 2015.[34]

تم انتقاد هذه الاتفاقية كثيرا ومن ضمن الانتقادات :

- وفقا للمجلس الأوروبي المعني "اكر" ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قد عرضت اللاجئين للخطر فمثلا في عام 2008 أعاقت الاتفاقية إجراءات اللجوء، وأن تطبيق هذه اللائحة أدى إلى تأخير تقديم المطالبات وبالتالي أدى إلى عدم الاستماع إليها وتضمن أسباب القلق من استخدام الاحتجاز لفرض عمليات نقل ملتمسي اللجوء من الدولة التي تنطبق فيها على الدولة التي تعتبر مسؤولة، والمعروفة أيضا باسم نقلات دبلن، وفصل الأسر.
- ومن ضمن الانتقادات التي صرح بها ،هو انتقاد المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات غير الحكومية صراحة لنظام اللجوء في اليونان، بما في ذلك انعدام الحماية والرعاية للأطفال غير المصحوبين بذويهم، علقت عدة بلدان عمليات نقل طالبي اللجوء إلى اليونان بموجب لائحة دبلن الثانية، **وأيضا** من المشاكل على اللجوء السوري في 24 أغسطس 2015، قررت ألمانيا الاستفادة من "شرط السيادة" للاطلاع طوعا بمسؤولية معالجة طلبات اللجوء السورية التي لا تكون مسؤولة عنها وفقا لمعايير اللائحة وفي 2 سبتمبر 2015، قررت الجمهورية التشيكية أيضا تقديم اللاجئين السوريين الذين تقدموا بالفعل بطلب لجوء في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى والذين يصلون إلى البلاد إما أن يكون تطبيقها في الجمهورية التشيكية (أي الحصول على اللجوء هناك أو مواصلة رحلتهم في أماكن أخرى).[35]

حيث أصبح لدى لكثير من الدول الأوربية عدم الإحساس بالأمن والخوف من اللاجئين بسبب تورطهم بعمليات إرهابية نفذت في عامي 2016 و2017 كما حدث في ألمانيا، ووجود تأكيدات أمنية حول تسلل إرهابيين كلاجئين وعلاقتهم بتنظيمات إرهابية أو مؤيدين لها ،مثل وجود خلايا إرهابية نائمة لتنظيم داعش في ألمانيا ويقدر أعضاءها حوالي 100 شخص دخلوا مع اللاجئين إلى

اروبا وأيضا تم رصد اعترافات أمنية للاجئين حول علاقتهم أو تأيدهم لتنظيمات إرهابية في أكثر من ولاية ألمانية ومنها في ولاية بادن فورتمبيرغ وتقدر الحالات التي حقق بها بـ 100 حالة، وأيضا في التحقيقات بالعاصمة المحلية ميونخ تم التحقيق (في أكثر من 150 حالة اعتراف بين خريف 2016 وصيف2017، واعترف في ميونيخ أكثر من 40 طالب لجوء بين سبتمبر 2016 وأبريل 2017 أمام موظفي دائرة الهجرة واللجوء، أثناء أخذ المعلومات منهم حول تفاصيل حياتهم، بأنهم من المنتمين إلى تنظيمات إرهابية أو من الداعمين لها) (36)،

ومن بين الاتهامات حول ضلوع اللاجئين بعمليات إرهابية هي (حادثة كولونيا والهجمات التي اتهم لاجئون بالضلوع فيها، قيام لاجئ سوري بقتل نفسه بعد محاولاته القيام بعملية تفجير مطعم في مدينة أنسباخ وطعن لاجئ أفغاني وضبط لاجئين سوريين مرتبطين بأنشطه إرهابية، وحادثة التحرش الجنسي في مدينة كولونيا والمنسوبة للاجئين من شمال أفريقيا عام 2016 ومحاولا تفجير اتهمت الحكومة الألمانية اللاجئين بالضلوع فيها هزت الثقة باللاجئين الجدد من السوريين). [37] **وعليه نجد أن قضية الأمن قد سادت على جوانب متطلبات اللجوء في الاتحاد الأوروبي كغيرها من دول العالم .**

ثالثاً : مبادرة قوة جي 5 متعددة الأطراف

هذه المبادرة تم الدعوة لإنشائها لغايات إنهاء الاضطراب الأمني المطرد ومكافحة الهجرة غير شرعية وتهريب البشر والإرهاب من أفريقيا إلى أوروبا عبر ليبيا، وتضم هذه القوة قوات من مالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسور وموريتانيا، وتتمركز قياداتها في سيفار وسط مالي بمشاركة قوة حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة في مالي ،وتهدف للسيطرة على مناطق الساحل الصحراوي والحدود[38] وتتضمن من حيث تشكيلها من 5000 جندي وهي ذات اهتمام فرنسي وايطالي ويقدر دعمها المالي السنوي 423 مليون يورو ومن المقرر نشر تلك القوة في ربيع 2018 ضمن خمسة من دول الساحل وعلى الرغم من وجود ازدحام امني في بعض الدول المشاركة بهذه القوة مثلا

الأمم المتحدة تدعم قوة (تتألف من 11 ألف عنصر لمكافحة الإرهاب في مالي وكذلك لفرنسا وجود عسكري بها) وأيضا أن الولايات المتحدة الأمريكية ما يصل إلى 900. [39]

وتتصف جميع أهداف هذه القوة بأنها مقاومة لأنشطة التنظيمات الإرهابية المتصاعدة في مالي ووجود تخوف من تحول شمال مالي إلى قاعدة للتنظيمات الإرهابية والتي تهدد دول مناطق الساحل من ليبيا إلى الجزائر ومرورا بموريتانيا والنيجر ونيجيريا ومن ضمن تلك الجماعات الإرهابية غير القاعدة مجموعة (أنصار الإسلام)، وهذه القوة كما ذكرنا بأنها ذا اهتمام فرنسي ووضحت أكثر في مشروع وزارة ميزانية وزارة الدفاع الفرنسية لعام 2018 وتعتبر نفسها تشكل الدور الرئيسي في صعود الدول الخمسة . [40]

حيث قام مجلس الأمن بالإجماع واعتماد قرار 2359(2017) بالترحيب بنشر قوة مشتركة لمكافحة المخاطر المحتملة مثل الإرهاب وتفاقم الأوضاع الإنسانية والتأكيد على سيادة الدول الساحل وحثها لمراعاة عدة أمور قانونية والمتعلقة بنشاطها مثل :

- الامتثال للقانون الدولي وبما في ذلك قانون اللاجئين وقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق
- نبه عن مخاطر نشاط الجريمة المنظمة في مناطق الساحل وروابطها الوثيقة بالإرهاب فضلا عن الاتجار بالأسلحة والمخدرات وتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص .
- شدد على الدول الخمسة مراعاة مسالة الأطفال وحمايتهم وخاصة الذين كانوا مرتبطين بجماعات إجرامية أو انفصلوا عنها والتأكيد على تعزيز التعاون الأمني وتفعيل هيكل السلام والأمن الإفريقي في منطقة الساحل
- أكد على التنسيق الدائم مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط إفريقيا وغربها وفي مكتبها بمنطقة الساحل وتؤكد مسؤوليتها الرئيسية بصون السلم والأمن الدوليين والتزامها بسيادة بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. (41)

ومن خلال الدراسة تبين أن قوة جي5 تسعى لإغلاق الحدود بدول الساحل ومنع الأنشطة الإرهابية والأنشطة الممنوعة مثل تجارة الأسلحة والمخدرات احترازا من تصديرها لدول أوروبا ولتضيق الخناق عليها بدول الساحل، والتي هي متضررة أيضا ولديها مسالة هجرة شاسعة ولجوء.

رابعاً : اتفاقية تركيا وأوروبا بشان اللاجئين

وقعت أوروبا وتركيا اتفاقية خلال عام 2016 وتقوم هذه الاتفاقية على إعادة اللاجئين الواصلين إلى الجزر اليونانية إلى تركيا، مقابل كل لاجئ تتم إعادته إلى الأراضي التركية من اليونان ستقوم دول أوروبا بتوطين لاجئ من المتواجدين في تركيا في دولة من دول الاتحاد الأوروبي، تكلفة نقل اللاجئين من اليونان وإعادتهم إلى تركيا ستكون مسؤولية الاتحاد الأوروبي، (42) ،ومن أهم بنود الاتفاق هو إقامة مناطق أمنه في سوريا لحصر توجه حركة اللجوء السورية إلى اروبا (هذا الاقتراح وضعته تركيا ضمن شروطها ووافق عليه لغايات الحد من تدفق السورين من سوريا إلى تركيا)، وأيضا فتح ملف انضمام تركيا للاتحاد الأوربي وإلغاء التأشيرة المفروضة على المواطنين الأتراك عند سفرهم إلى اروبا، تعتبر هذه الاتفاقية في مأزق وخاصة بتأخر إجراءات دخول مواطنين الأتراك إلى أوروبا دون تأشيرة وأيضا تأخر دفع التكاليف المالية المتفق عليها لتركيا للمساعدة في دعم اللاجئين السوريين وأيضا تأخر تركيا عن إجراء إصلاحات وتعديل قانون مكافحة الإرهاب، الذي يسمح بمحاكمة الأكاديميين والصحفيين.(43)

وفي النهاية يبقى الحوار حول أوضاع اللاجئين ومحاولة الكثير منهم الوصول للم الشمل بين السياسة والمعطيات الأمنية و وفقا لمؤشرات كثيرة ومنها:بتاريخ 2017/11/24 بينت دراسة أجرتها المنظمة الدولية للهجرة، أن

عدم وجود سبل قانونية لتوجه طالبي اللجوء واللاجئين إلى أوروبا، أدى إلى زيادة الوصول إليها عبر البحر منذ عام 2009 وحصول حالات فقدان للحياة وتقدر بـ 34 ألف شخص في البحر المتوسط، وهذه وسعت نشاط المهربين. (46)وأيضا وبشكل أخر أثرت إجراءات (إغلاق الحدود على امتداد البلقان واتفاق مارس/آذار مع تركيا في انحسار كبير في عدد الوافدين عن طريق البحر إلى الجزر اليونانية في بحر إيجة، في حين حافظت الهجرة في القوارب من شمال أفريقيا إلى إيطاليا على وتيرتها في السنوات السابقة عبر البحر في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016 ما يقرب من 328 ألفا للوصول إلى الشواطئ الأوروبية، مقارنة بـ 736646 خلال نفس الفترة من عام 2015، وفقا لـ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كان 85 % من الذين وصلوا عن طريق البحر من أكبر 10 دول مصدّرة للاجئين في العالم، بما فيها سوريا وأفغانستان والعراق وإريتريا، و شكّل الوافدون من نيجيريا وباكستان وغامبيا وساحل العاج وغينيا معا نسبة 21 % وبينت انه قد مات في البحر 4271 شخصا حتى منتصف نوفمبر/تشرين الثاني2016). [44]

وبشكل عام مما أوردناها من جهود دولية حاولت الوقوف على مخاطر الإرهاب وأثارها على قضية اللجوء يمكن الاستشراف به أن صكوك مكافحة الإرهاب قد جرت على الصعيدين الدولي والإقليمي و صدر قراران من مجلس الأمن الدولي، مع الإشارة إلى اللجوء وهي تحتوي على توضيحين هامين:

1. على الدول واجب ضمان عدم إساءة معاملة مرتكبي اللجوء مركز اللاجئ.
2. يجب أن تكون جميع التدابير المتخذة في مجال مكافحة الإرهاب متفقة مع القانون الدولي، بما في ذلك المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وعلى اثر تعرض مبنى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لحادثة إرهابية في بغداد قد أكدت (باستمرار أن اتفاقية عام 1951 لا توفر ملاذا آمنا للإرهابيين، كما أنها لا تحميهم من الملاحقة الجنائية. ولا تشمل أحكامه مرتكبي الجرائم الخطيرة من منحهم حق اللجوء) .[45]

وبشكل عام قد بين احد التقارير الأممية في عام 2015 أن شخص من كل 122 شخصا في (الكوكب هو الآن لاجئ، مشردا داخليا أو طالب للجوء... بلغت خسائر كل هذه الحروب والصراعات؟ أرقاماً فلكية، فمعهد الدراسات الاقتصادية والسلام قدر تكلفة العنف العام الماضي بـ13.6 تريليون دولار، أي ما يعادل 13.3% من الناتج العالمي الإجمالي (أو ما يعادل 1876 دولاراً لكل شخص)، كما أنه يساوي 11 ضعفاً للمبالغ المنفقة في الاستثمار الأجنبي المباشر... أن معالجة التفاوت العالمي في نسب السلام وتحقيق انخفاض مقداره 10% في آثار العنف الاقتصادية من شأنه أن يعود علينا بعائدات سلام قدرها 1.36 تريليون دولار، أي ما يعادل حجم صادرات الغذاء العالمية تقريباً).[46]

المحتوى الخامس : الأردن وأزمة اللاجئين السورية وأثارها

في عام 1921 قام الأمير عبدا لله بن الحسين بتأسيس إمارة شرق الأردن حيث تمكّن الأمير عبد الله بن الحسين من الحصول على استقلال إمارة شرق الأردن في 1946/5/25 وأصبحت إمارة

شرقي الأردن تُعرف باسم المملكة الأردنيّة الهاشميّة، وفي عام 1945 م أصبح الأردن عضواً مؤسساً في جامعة الدول العربيّة، وفي عام 1955 انضم للأمم المتحدة وفي 20 تموز 1951 استشهد الملك عبدا لله الأول على أعتاب الأقصى وتولى بعده العرش الأمير طلال بن عبدا لله ولم يستمر طويلا بسبب وضعه الصحي ومن أهم انجازاته سن الدستور الأردني عام 1952 وفي عام 1952 تولى العرش الملك حسين بن طلال وفي عام 1956 قام بتعريب قيادة الجيش وإلغاء معاهدة الأنجلو – أردنيّة، وذلك لتأكيد سيادة الأردن الكاملة على الأرض باعتبارها دولةً مستقلةً استقلالاً تاما [47] و سنعمل على دراسة أثار اللجوء على الأردن تبعا لأساسين وهما :

أولا: المملكة الأردنية الهاشمية وقضايا إرهاب (نفذت أو أحبطت).

في السنوات الماضية وقعت على الأراضي الأردنية أحداث وعمليات إرهابية بمواقع مدنية وعسكرية ونتج عنها مقتل أبرياء ،وكانت هذه الأحداث مرتبطة بتنظيمات إرهابية خطيرة مثل القاعدة وتنظيم داعش وهما هدفان للتحالف الدولي العسكري بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والحلفاء، ومن تلك الأحداث الإرهابية التي سنوردها مايلي :

1. بتاريخ 9نوفمبر 2005 وقوع ثلاثة عمليات تفجير باستخدام أحزمة ناسفة، في ثلاثة فنادق بعمان وهي: (في مدخل فندق الراديسون ساس، فندق حياة عمان و بفندق دايز إن) ونتج عنه 57 قتيلا و115 جريح وكان المسؤول عن هذه التفجيرات تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين [48].
2. في آذار 2016 وقعت مواجهات مع مجموعة إرهابية في محافظة اربد واستشهد فيها الضابط راشد الزيود.
3. حادثة حزيران 2016 تعرض مكتب مخابرات البقعة في منطقة عين الباشا ونتج عنها استشهاد خمسة من كوادره.[49]
4. بتاريخ 2016/6/21 وقعت حادثة الركبان في مقر السرية الأولى التابعة للقوات المسلحة الأردنية ومنفذ العملية من تنظيم داعش ونتج عنها استشهاد سبعة من مرتبات القوات المسلحة الأردنية .[50]
5. حادثة 3 فبراير 2015 إحراق الطيار الأردني معاذ الكساسبة من قبل تنظيم داعش في سوريا [51].
6. في 18 ديسمبر 2016 وقعت حادثة هجوم إرهابي في مدينة الكرك ونفذها أربعة أشخاص من تنظيم داعش وتضمنت شهداء من مرتبات الأمن العام والدرك الأردنية ومدنيين .[52]
7. حادثة 2002/10/28 حادثة اغتيال الدبلوماسي الأمريكي (لاري فولي) وكالة التنمية الأمريكية بالسفارة الأمريكية .

وهناك الكثير من الخلايا الإرهابية تم إحباطها من قبل الأجهزة الأمنية الأردنية وفي مراحلها الأولى قبل تنفيذ عملياتها العسكرية بسنوات متعاقبة في الفترة الواقعة بين 1989 ـ 2004 ومن أبرزها (جيش محمد 1989، تنظيم البيعة 1994 ،خلية خضر أبو هوشر 1999 ،الأفغان الأردنيون 2001، حركة الإصلاح والتحدي 1998، ومجموعة الجيوسي 2004). [53]

في النهاية يمكننا القول أن هذه الحوادث وغيرها تبين مدى خطورة تنامي الإرهاب وخطورته على الأردن، وقد كلفها جهود أمنية باهضة ضد التهديدات الإرهابية المحتملة أو من الأعمال غير المشروعة على الشريط الحدودي لسوريا وأيضا العراق وخاصة أن للأردن موقفا دوليا واضحا ضد الإرهاب.

ثانياً : اللجوء السوري منذ عام 2011 على المملكة الأردنية الهاشمية وأثاره

بحكم موقع الأردن وجوارها لسورية والتي تشهد حربا أهلية منذ 2011 كان ولازال له موقفا إنسانيا للاجئين السوريين يتمثل باستضافتهم داخل المخيمات المخصصة أو خارجها ووفر لهم معظم الخدمات الصحية والتعليمية على الرغم من أن الأردن ليس طرفا في اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين ومع ذلك تعتبر الحكومة الأردنية السوريين لاجئين وتوجد مذكرة تفاهم بين المفوضية والحكومة الأردنية من عام 1998 والمعدلة جزئيا بعام 2014 .[54]

منذ عام 2011 أفرزت أزمة اللاجئين السوريين مشاكل أمنية (مثل التعامل مع الإرهابيين ومهربي المخدرات)على الحدود الأردنية السورية والتي تمتد حوالي 378كم ولكن تغبرت سياسة الأردن بعد حادثة الركبان عام 2016 و تم إغلاق الحدود الأردنية مع سورية واعتبارها (منطقة عسكرية مغلقة)، وذلك ضمن إستراتجية (الأمن أولا) وذلك لوجود عناصر إرهابية قد تكون تسللت مع اللاجئين.[55]

ويقدر إجمالي عدد سكان المملكة بحسب التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015 (9.5مليون نسمة) ،وان حوالي 6.613 منهم أردنيون أي ما نسبته 69.4،% وتقدر نسبة غير الأردنيين حوالي 30.6 %من إجمالي عدد السكان، نصفهم تقريباً من السوريين، حيث بلغ عددهم حوالي 1.266مليون سوري. في حين وصل عددهم 1.377مليون لغاية نيسان (2017) .[56]

فيما يخص أعداد اللاجئين السوريين والمسجلين باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن لعام 2017، يزيد عن (514 ألف لاجئ خارج المخيمات) وعدد المقيمين في عمان (180 ألف لاجئ) وهذا يشكل نسبة(27.5%) من مجموع اللاجئين المسجلين لدى المفوضية، وفي محافظة(اربد (136 ألف وبنسبة 20.8)، وان (141 ألف لاجئ يعيشون في مخيم الزعتري والأزرق والمخيم الإماراتي) وان (50.9 من المجموع الكلي للاجئين هم من الأطفال وأعمارهم اقل من 17 عام) وان لاجئون درعا يشكلون الأغلبية وبعدد 276(ألف لاجئ)وتليها حمص بعدد(104 ألاف)[57]، وعلى حسب إحصائية أخرى لعام 2015 وبلغ عدد المسجلين منهم كلاجئين حوالي 630 ألف لاجئ، مشيرة إلى أن حوالي 83 بالمائة من اللاجئين السوريين يعيشون خارج المخيمات في مختلف المحافظات، تشكل النساء نحو 5ر23 بالمائة من مجموع اللاجئين السوريين، والأطفال 53 % منهم 18 % دون سن الخامسة).[58]

منذ عام 2012 ولغاية 2016 بلغت كلفة استضافة اللاجئين السوريين في الأردن منذ عام 2012 وحتى نهاية عام 2016 قدرت بـ (10.6) مليار دولار وتشمل جميع الخدمات المعيشية والصحية والتعليمية وخدمات و الكهرباء والماء والنقل ...الخ)، في حين قدرت التكلفة غير المباشرة

السنوية بناء على دراسة أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحوالي 3.1 ـ 3.5 مليار دولار سنويا[59] ووفقا لمؤشرات أخرى بينت تضمن بان اللاجئين السورين في الأردن يشكلون 20% من سكان الأردن وبلغ عددهم حوالي 1.4 مليون (وتجاوز المليون والنصف بحسب ما أعلنته مؤسسة تومبسون رويترز الإخبارية) وان تكلفة أللجوى تجاوزت 6.6 مليار دولار أمريكي .[60] في شهر 2017/3 قدرت وزارة الخارجية لشؤون المغتربين الأردنية كلفة استضافة اللاجئين السورين منذ عام 2011 بـ (10 مليارات و301 مليون دولار أمريكي وتشمل جميع الخدمات المقدمة لهم وان تكلفت استضافتهم للعام 2017 (1.7 مليار دولار أمريكي) .[61]

وعليه ،لقد فرضت أزمة اللجوء على الأردن ظروف قاسية على مستوى التعليم (أصبح التدريس بفترتين) على مستوى السكن (ارتفعت الأجور حتى ستة أضعاف في مدن مثل المفرق والرمثا) على مستوى الماء انخفضت حصة الفرد إلى (30 لترا بالمقارنة مع الكمية المطلوبة 80 لتر)، وأن مشكلة اللاجئين السورين ليست مشكلة الحكومة الأردنية بل هي مشكلة على مستوى العالم لعدم وجود الدعم المناسب لتلبية احتياجات اللاجئين فمثلا خطة الاستجابة الإقليمية للازمة السورية لعام 2015 ـ 2016 والتي تشرف عليها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية قد احتاجت إلى (مبلغ 4.53 مليار دولار) لتنفيذ الخطة،ومع ذلك لم يتم تأمين سوى(1.83 مليار دولار /41 في %) حتى نهاية أيلول/سبتمبر لعام 2015.[62]

إذا من خلال الدراسة وبحثنا وجدنا أن أعداد اللاجئين السورين في الأردن منذ الأزمة السورية في عام 2011 حوالي مليون ونصف لاجئ سوري ويشكلون بنسبة 20% من سكان الأردن وان تكلفة اللجوء المالية تراوحت بين (6 ـ 11 مليار دولار أمريكي) وهذا يعتبر كثيرا على بلد محدودة الموارد والمقدرة من النواحي الاقتصادية وتعاني من مشاكل تنموية إلى جانب نقص حاد بالموارد المائية .

استنتاجات البحث والدراسة

إذا وانطلاقا مما أوردناه ومن خلال البحث تبين أن الجهود الدولية متفقة على قضايا الأمن والسلم الدوليين متأرجحة في تناول الحلول المناسبة للقضايا الإنسانية وعلى رأسها قضايا اللاجئين وطالبي اللجوء على اعتبارات أمنية وسياسية وتبقينا هذه الجهود الدولية وتوجهاتها نحو إحلال الأمن في أسئلة كثير وتكشف مدى المستقبل الأوضاع الإنسانية في البلدان التي تشهد حروبا ونزاعات وصراعات في ضل تشديد الإجراءات على طالبي اللجوء والباحثين على ملاذ امن وإبقائهم داخل مناطق الحروب بحلول كادت بطيئة ،وهل من المنطقي لحوادث إرهابية متفردة أن تسيطر على إجراءات طالبي اللجوء بأعداد تجاوزت الملاين التي تشهد حروبا وتفسير الإرهاب على حركات الهجرة واللجوء جميعها دون أية حلل من شأنها الإفراج عن الاحتياجات الإنسانية والشرعية وفقا للأنظمة الدولية والإنسانية .

وأيضا من خلال دراستنا لهذا الجانب تبين أن أزمات الدول السياسية لعبت دورا عاتيا في رفد تفاقم الأوضاع الإنسانية وتتمثل بحركات لجوء وهجرة وخاصة إفرازات الحرب على

الإرهاب أو بعد حركات الاحتجاج العربي، ومن خلال دراستنا والبحث توصلنا للاستنتاجات التالية :

1. أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية والعمليات الإرهابية التي وقعت بعدها ببعض دول أوروبا والعربية نتج عنها :
   - اتفاقيات وقوانين متشددة وتضمنت معالجة أنواع وحالات محددة لطالبي اللجوء .
   - استبعدت اللاجئين الذين يشكلون مخاطر أمنية محتمله وحرصت على إبقائهم خارج نطاق الحمية
   - أمنت حدود الدول غير عربية .
   - أعداد ضحايا الحرب على الإرهاب اكبر من ضحايا العمليات الإرهابية ولا يقارن بحجم الخسائر المادية

   وبما يقتضيه السلام والأمن الدوليين .
2. بينت عجز المفوضية السامية لشؤون اللاجئين معالجة تدفق حالات اللجوء وذلك نتيجة لتراجع الدعم المالي المناسب ولقصور المشاريع السياسية التي من شأنها فرض السلام وإنهاء الحرب .
3. حلول قضايا اللاجئين مرتبطة بإسقاط أنظمة سياسية أكثر من مشاريع مصالحات واتفاقيات وقف إطلاق النيران كما حدث في بعض الدول العربية مثل "العراق" "ليبيا" وكما يحدث في "سورية" وبقاء أزمة اللجوء والنزوح مستمرة.
4. موضوع الربط بين الإرهاب واللاجئين بحاجة لكثير من البحث و الدراسات لمعالجة أوضاع المتضررين وذلك لغايات تسليط الضوء والتفرقة بين الإرهابي فعلا والناقل له أو المؤيد له طوعا أو بالإكراه وبين أصول المنفذين لعمليات إرهابية كانوا أصلا بين اللاجئين.
5. يوجد تقصير دولي تجاه الدول المحدودة الموارد والتي تستضيف اللاجئين مثل "الأردن" وهذا زاد من تابعياتها الاقتصادية وشكل تحديات متعددة عليها غير موارد المياه.

الخاتمة والتوصيات

ومما سبق أن الحروب والصراعات والنزاعات مكنتنا من تسليط الضوء على حجم الكارثة على مسالة اللجوء وطالبيه، وبينا أن العالم يشهد حوادث نزوح وهجرة ولجوء تفوق أزمات العالمية السابقة منذ الحروب العالمية الثانية وأيضا مكننا من توضيح بان ثمة ربط بين الإرهاب وعلاقته بأزمة اللجوء الإنسانية على خلفية عمليات إرهابية وهذا يبقينا على سؤال في غاية الأهمية ؟ هل ستنتهي أزمات اللاجئين بانتهاء مخاطر الإرهاب وتنظيماته ماعدا مشاكل الفقر والبطالة والبحث عن الأموال دون عناء ؟هل ستنتهي أزمات اللاجئين بتغير أنظمة سياسية ؟ هل افتقار العالم لجهود وتنسيق دولية بخصوص أزمات اللاجئين ستزيد من معاناة المتضررين نحو تراجع مستوى الرعاية الأمنية والصحية والتعليمية خشية من وصل التنظيمات المتطرفة للحكم وتوسع نشاطها الإرهابي **وبالتالي بأن أزمة اللجوء مرادفه لعدم استقرار النظام الدولي إزاء المشاكل السياسية ومخاطر تهديدات الإرهاب، وعلية نوصي بما يلي :**

1. إعادة النظر بالتشريعات الدولية والاتفاقيات وبعض نصصها التي اعتمدت قاعدة بيانات محددة لبيانات اللاجئين أمنيا ولا تفي بأغراض حمايتهم على اعتبارات مختلفة ومنها بأنهم امتدادا للإرهاب.
2. عدم الربط بين اللاجئين وأحداث إرهابية بشكل تام .
3. تفعيل التنسيق الدولي والعمل المشترك لتحمل عقبات اللجوء الإنساني .
4. حث الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية على إلغاء تحديد أعداد طالبي اللجوء لديها بعد أن قامت بتحديد سقف أعداد طالبين اللجوء.
5. عدم التوقف عن دعم دول الجوار للدول التي تشهد حركات هجرة وعبور ولجوء لديها مثل الأردن والتي تعاني أوضاعا اقتصادية صعبة ومحدودية بمواردها .
6. ربط وتوثيق أزمات اللاجئين بقضايا السلام وفكها عن قضايا سياسية تدعوا لرحيل أنظمة سياسية على اعتبارات السيادة وحق تقرير المصير .
7. الاستمرار وعدم التوقف بدعم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين .
8. نوصي بالاهتمام بالدول التي ساهمت بتحمل مشكلة اللاجئين وخاصة أزمة اللجوء السوري وذلك لكون بعض التقارير العالمية التي صدرت من منظمات و مراكز دراسات متخصصة، لم تعطي دولا عربية حقها بجهودها الساعية لاحتواء أزمات اللجوء مثل الأردن، حيث أن نقاش مشكلة إحصائية اللاجئين قد وضع أعباء أمنية، اقتصادية واجتماعية كثيرة على الأردن وحالات دون توفر الدعم المادي المطلوب لسياسة احتواء اللجوء السوري لديها .

قائمة المراجع

1. موقع المعاني الجامع (almaany.com/)/معجم عربي / لجأ تعريف ومعنى وللمزيد استكشف https://goo.gl/LmE7Bp
2. مقال لدى المركز الإعلامية للمفوضية (unhcr.org) بعنوان ما هي اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وللمزيد استكشف https://goo.gl/7RmMe6
3. مقال لدى (amnesty.org) بعنوان اللاجئون وطالبون اللجوء وللمزيد استكشف https://goo.gl/5qSV8E
4. بحث للدكتور احمد أبو الوفا لدى موقع (repository.nauss) بعنوان اللجوء في الإسلام وللمزيد استكشف https://goo.gl/uHfgnK
5. مقال لدى موقع الجزيرة (aljazeera.net.) بعنوان حق اللجوء وللمزيد استكشف https://goo.gl/HvdNFo
6. تقرير لدى (unhcr.org) حول ما هي اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وللمزيد استكشف https://goo.gl/wFg74W
7. مقال لدى موقع الأمم المتحدة / الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين https://goo.gl/u1Xvmd
8. موضوع لدى موقع (wikipedia.org) بعنوان عدم الإعادة القسرية وتاريخ أخر تعديل 31 مارس 2016وللمزيد استكشف https://goo.gl/CfhP1d
9. دراسة لـ المحامية سحر الياسري لدى الموقع (siironline.or) بعنوان اللجوء السياسي والإنساني في القانون الدولي وللمزيد استكشف https://goo.gl/UmRhBj
10. معجم المعاني (almaany.) موضوع تعريف ومعنى الحرب في معجم المعاني الجامع ـ معجم عربي تعريف ومعنى عربي وللمزيد استكشف https://goo.gl/jc5R8Q

11. موضوع لدى موقع (ar.wikipedia.org) بعنوان حرب /نزاع عسكري على وللمزيد استكشف https://goo.gl/AQNauZ
12. مقال لدى (orient-news.net) بعنوان أكثر 10 حروب تكلفة بشريا وماديا في التاريخ / تاريخ النشر 2015/7/11 وللمزيد استكشف https://goo.gl/Mtja4Q
13. ابن منظور . معجم لسان العرب . ج 5 . ص337.
14. صباح سعيد الزبيدي /مقال بعنوان الإرهاب عدو للبشرية منشور/بتاريخ 2007/6/6 لدى الموقع https://goo.gl/49UEua
15. مقال لدى (wikipedia) بعنوان الحرب على الإرهاب / منشور بتاريخ 2017/9/16 للمزيد استكشف https://goo.gl/XWvMDd
16. بحث لدى الموقع (alifta.net) بعنوان الفرق بين الجهاد والإرهاب / المبحث الثاني :الإرهاب / العدد97/الصفحة رقم 240 للمزيد استكشف https://goo.gl/zs8ASA
17. مرجع سبق ذكره رقم 15
18. مقال لدى موقع بعنوان دول راعية للإرهاب وللمزيد استكشف https://goo.gl/Yu9KWo
19. مقال لدى الموقع (cairoportal) عن مفاجأة إدارة ترامب تضع مصر ضمن قائمة الدول المصدرة للإرهاب /تاريخ النشر 16/نوفمبر2016 للمزيد استكشف https://goo.gl/JY5tuY
20. مقال لدى (ar.wikipedia.org) بعنوان الحرب الأهلية في سوريا للمزيد استكشف https://goo.gl/t4R8rR
21. مقال على الموقع (kitabat) بعنوان مؤشر الإرهاب العالمي :العراق أكثر البلدان تضررا من داعش /تاريخ النشر 18 تشرين الثاني 2017 / للمزيد استكشف https://goo.gl/MrgHhB
22. مقال لدى موقع (.enabbaladi.net/) بعنوان تقرير دولي يشير إلى تراجع ضحايا ''الإرهاب'' في سوريا /تاريخ 2017/11/15للمزيد استكشف https://goo.gl/NNiMvV
23. مقال لدى موقع (.hrw.org) بعنوان سوريا "أحداث عام 2016" وتاريخ النشر 2 تشرين الثاني 2016 وللمزيد استكشف https://goo.gl/ex735y
24. بيان صحفي لدى (.albankaldawli.org) عن سوريا ..الآثار المرئية للحرب في سوريا ربما تكون مجرد غيض من فيض /تاريخ النشر 2017/7/10 /للمزيد استكشف https://goo.gl/LweSA2
25. تقرير لدى (arabic.r.com) عن سوريا ..حقائق صارخة حول الحرب السورية /تاريخ النشر 2017/3/16 وأخر تحديث بالساعة GMT10:25 / للمزيد استكشف https://goo.gl/QybKvS
26. A report(.unhcr.org) by the Al Ihsan charity in March 2017 entitled UNHCR seeing significant returns of internally displaced amid Syria's continuing conflict/ 30 June 2017 " For more Explore: https://goo.gl/9WFeTK
27. مرجع سبق ذكره رقم 6/
28. An article by swetha sridhara at(migrationpoliy.org)titled Material Support to Terrorism — Consequences for Refugees and Asylum Seekers in the United States /publition January30/ 2008 and more explored : https://goo.gl/F9bJKb
29. An article by **Arthur E. Dewey AT (**state.gov/g/prm**)** titled Immigration After 9/11: The View From the United States April 3, 2003 publition States April 3, 2003 , and more explored: https://goo.gl/eabTbP and more explored see https://goo.gl/QunSA4
30. **مقال للدكتور**DR.SAUD ALSHARAFAT **لدى الموقع (shorufatcente) بعنوان اثر الإرهاب على أزمة اللجوء _ تاريخ النشر 24نوفمبر 2015 وللمزيد استكشف** https://goo.gl/eDDMEb
31. دراسة بواسطة المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات لدى الموقع (.europarabct) بعنوان حصيلة الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها أوروبا خلال عام 2017 /تاريخ النشر 15 أكتوبر 2017 وللمزيد استكشف https://goo.gl/hA8Kzx

32. دراسة بواسطة المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات لدى الموقع (europarabct.) بعنوان حصيلة الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها أوروبا خلال عام 2017 /تاريخ النشر 15 أكتوبر 2017 وللمزيد استكشف https://goo.gl/hA8Kzx
33. تقرير ومقال لدى موقع (aljazeera.net) بعنوان مضامين اتفاقية دبلن للاجئين وتاريخه 2015/8/27 وللمزيد استكشف https://goo.gl/Uw3vGw
34. تقرير لدى موقع العربية حدث على الـ (youtube) بعنوان ما هي اتفاقية دبلن للاجئين وتاريخ النشر 13 سبتمبر 2015 وللمزيد استكشف https://goo.gl/1L22Xf /and more explore: https://goo.gl/Fpxuan
35. دراسة بواسطة المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات على موقع (europarabct) تاريخ النشر 7 ديسمبر 2017 وللمزيد استكشفhttps://goo.gl/BzvCQk
36. مقال لدى موقع مجلة الشرق الأوسط (aawsat.com) بعنوان أكثر من 100 لاجئ في ألمانيا اعترفوا ب (الإرهاب) /العدد14119 بتاريخ النشر 25 يوليو 2017 وللمزيد استكشف https://goo.gl/ePwv2d
37. مقال ل خالد شمت – برلين لدى موقع (.aljazeera.ne) بعنوان اللاجئون المسلمون بين مطرقة كولونيا وسنديان الإرهاب /تاريخ النشر 2016/11/29 وللمزيد استكشف https://goo.gl/venFzR
38. مقال لدى الموقع بعنوان انطلاق مهمة عسكرية لقوة أفريقية متعددة الجنسيات وتاريخ النشر 3نوفمبر 2017 وللمزيد استكشف https://goo.gl/CzzuPv
39. مقال لدى موقع قراءات افريقية (qiraatafrican) بعنوان صحيفة "الجار ديان": اختبار أمام خطط تشكيل قوة ضد التهريب والإرهاب في دول الساحل وليبيا تاريخ النشر 2017/10/31 وللمزيد استكشف على https://goo.gl/ynNt1h
40. مقال عبد الرحمن أميني لدى موقع بوابة الوسط بعنوان تباين مواقف دول الساحل الخمس في مهمة تأمين الحدود المشتركة مع ليبيا تاريخ النشر 8 نوفمبر 2017 وللمزيد استكشف https://goo.gl/c9LeyK
41. An article with (UN.ORG) ATITLE Security Council Welcomes Deployment of Joint Force to Combat Terrorism Threat, Transnational Crime in Sahel, Unanimously Adopting Resolution 2359 (2017) date of publication 21 JUNE 2017 ,MORE EXPLORE: https://goo.gl/sPH5s8
42. مقال لدى موقع (immig-us.) بعنوان ما ينص عليه اتفاق تركيا وأوروبا بشان اللاجئين وللمزيد استكشف https://goo.gl/RWsqiF
43. مقال لدى الموقع(irinnews.org/ar) بعنوان اتفاق الهجرة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا يحتضر،فما هي الخطة البديلة ؟ وللمزيد استكشف https://goo.gl/9KcwM1
44. مقال لدى مركز أنباء الأمم المتحدة بعنوان طريق البحر المتوسط هو الأكثر فتكا للمهاجرين غير النظاميين وللمزيد استكشف لدى https://goo.gl/7p1NZk
45. تقرير لدى (hrw.org) بعنوان الاتحاد الأوروبي أحداث عام 2016/الهجرة واللجوء وللمزيد استكشف لدى https://goo.gl/mNKfWq
46. مقال لدى موقع (huffpostarabi) بعنوان تكلفة الحروب والإرهاب 13.6 تريليون دولار في 2015 والأمم المتحدة تخصص 8 مليارات للسلام! / تاريخ النشر 2016/6/8 / للمزيد استكشف https://goo.gl/m54PnK
47. مقال للكاتبة غادة الحلايقة لدى الموقع (mawdoo3.com) بعنوان تاريخ استقلال الأردن /تاريخ النشر 11 يناير 2016 وللمزيد استكشف https://goo.gl/Y7enFZ
48. مقال لدى موقع (wikipedia.org) بعنوان تفجيرات عمان 2005 وللمزيد استكشف https://goo.gl/MhcMzk
49. مقال لدى (alghad.com.) بعنوان دروس من الحدث: في مكافحة الإرهاب والتطرف /تاريخ النشر 16فبراير 2015 وللمزيد استكشف https://goo.gl/C5H4iY

50. مقال لدى موقع (factjo.com) بعنوان حادثة الركبان الإرهابية...تفاصيل /تاريخ النشر 2017/5/13 وللمزيد استكشف https://goo.gl/ciM6BK
51. مقال لدى موقع (وكيبيديا) بعنوان هجوم الكرك 2016 وللمزيد استكشف https://goo.gl/wy9oe7
52. مقال لدى موقع (alarabiya.net) بعنوان داعش يعدم الطيار الأردني بحرقه حيا /تاريخ النشر 3 فبراير 2015 وللمزيد استكشف https://goo.gl/rXDaoj
53. دراسة لدى موقع السكينة (assakina.com) بعنوان الإرهاب في الأردن / تاريخ النشر 7يونيو 2016 وللمزيد استكشف https://goo.gl/HAuJaz
54. موضوع لدى المركز الإعلامي (unhcr.org) بعنوان الأردن /استعراض عام/بيئة العمل وللمزيد استكشف https://goo.gl/k7TUeh
55. مقال للكاتب عبد الحميد الكيالي لدى موقع (mesj.com/ مجلة دراسات شرق أوسطية) بعنوان المقالات والتقارير /تداعيات الأزمة السورية على الأردن / للمزيد استكشف https://goo.gl/kzqgVn
56. مقال لدى موقع الرأي (alrai.com) بعنوان فاخوري : كلفة اللجوء السوري على الأردن 10.6 مليار دولار/تاريخ النشر 2017/5/3 وللمزيد استكشف https://goo.gl/2aC43d
57. مقال لدى الموقع (enabbaladi.net) بعنوان الأردن تحصي عدد اللاجئين السوريين في العاصمة عمان وتاريخ النشر 2017/3/1 وللمزيد استكشف https://goo.gl/AjMzhZ
58. دراسة لدى موقع (yunn.yu.edu.jo/) بعنوان المشاركون بمؤتمر "اللاجئون والتنمية المستدامة " يقدرون للأردن دوره الإنساني وتاريخ النشر 17اذار 2016 وللمزيد استكشف https://goo.gl/UokR67
59. مقال لدى موقع الرأي (alrai.com) بعنوان فاخوري : كلفة اللجوء السوري على الأردن 10.6 مليار دولار/تاريخ النشر 2017/5/3 وللمزيد استكشف https://goo.gl/2aC43d
60. مقال لدى موقع (barq-rs) بعنوان الوضع العام للأردن في ظل أزمة اللجوء السوري وللمزيد استكشف https://goo.gl/aoBhzG
61. مقال لدى موقع بوابة الوافد و بعنوان 10.3مليار دولار تكلفة استضافة اللاجئين السوريين في الأردن/تاريخ النشر 10اكتوبر 2017 للمزيد استكشف goo.gl/YM8xXM//
62. دراسة لدى موقع مركز كارنيغي للشرق الأوسط (carnegie-mec.org) اللاجئون وصناعة الفوضى الإقليمية العربية وتاريخ النشر 2015 وللمزيد استكشف https://goo.gl/t8P4Go

اللجوء السوري وأثره على الأمن المجتمعي من وجهة نظر الإخصائيين الاجتماعيين في مخيم الزعتري

راية مرزوق اسماعيل المهيرات
د. لبنى مخلد العضايلة
جامعة البلقاء التطبيقية

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى الآثار الاجتماعية الناتجة عن اللجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني، وكذلك التعرف إلى الآثار الاقتصادية والآثار الأمنية الناتجة عن اللجوء السوري من وجهة نظر الأخصائيين الإجتماعيين العاملين في مخيم الزعتري. ومن أجل تحقيق هذا تم إجراء دراسة مسحية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مخيم الزعتري البالغ عددهم (86) أخصائياً وأخصائية، وقد تمّ أختيارهم بطريقة الحصر الشامل، خلال الفترة الممتده بين (2017/2/20 إلى 2017/3/20) بالاعتماد على المنهج الكمي، فتمَ تطوير استبانة أعدت خصيصا للدراسة الكمية وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي في العلوم الاجتماعية (SPSS) باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وتطبيق (T-test) لبيان الفروق والدلالات الإحصائية بين متوسطات المتغيرات، واستخدام التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA). أظهرت النتائج أن الآثار الأمنية مِن أبرز الآثار الناتجة عن اللجوء السوري من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين، وبينت النتائج أن اللاجئين السوريين يشكلون خطرا على الأمن الوطني فازدادت الأعمال الإرهابية بسبب اللجوء السوري، كما أظهرت النتائج ازدياد معدلات الجريمة في الأردن بسبب اللجوء السوري، وأن أبرز الآثار الاجتماعية الناتجة عن اللجوء السوري ازدياد نسبة المتسولين مع قدوم السوريين، وخَلْق التخوف لدى المرأة الأردنية من إقبال زوجها على الزواج من السوريات، وأظهرت النتائج شعور المواطن الأردني بأنه بالغربة كاللاجئ؛ إذ أصبح يتحمل أعباء إضافية، وأن أبرز الآثار الاقتصادية الناتجة عن اللجوء السوري هي حصة المواطن الأردني من المياه قلة بسبب اللجوء السوري، و تفضيل أصحاب العمل الشباب السوريين للعمل لديهم، وتضاؤل أعداد الشقق المتاحة للأردنيين بعد اللجوء السوري.

ABSTRACT

Syrian asylum and its impact on community security from the point of view of social workers in the Za'tari camp

The study aimed to identify the social effects of Syrian asylum on Jordanian social security, as well as the economic and security effects of Syrian asylum from the point of view of the social workers working in the Za'tari camp.

In order to achieve this, a survey was carried out for the social workers working in the Za'tari camp, which were (86) specialists and specialists, and were selected in a comprehensive inventory, during the period (20/2/2017 to 20/3/2017) A questionnaire was developed specifically for the quantitative study. The data were analyzed using the SPSS using appropriate statistical methods, the application of T-test to demonstrate the statistical differences between the mean variables .

The results showed that the Syrian refugees constitute a danger to national security. The terrorist acts have increased due to Syrian asylum. The results also showed an increase in crime rates in Jordan due to Syrian asylum. The most prominent social effects resulting from the Syrian asylum, As a result, the Jordanian citizen feels that he is alienating as a refugee; he has borne additional burdens, and the most prominent effects The economic result of the Syrian asylum is the Jordanian citizen's share of the water shortage because of Syrian asylum, the

preference of Syrian young employers to work for them, and the decline in the number of apartments available to Jordanians after the Syrian asylum.

مقدمة

يعد الأمن مطلباً أساسياً تسعى جميع المجتمعات في بقاع الأرض إلى الوصول إليه، فالاستقرار يمكّن المجتمع من تلبية حاجات أفراده وتحقيق الاطمئنان ومن ثم الانشغال في التحديث والتقدم والرقي مع ضمان بقاء المجتمعات واستمرارها، وتزداد أهمية الأمن بقدر فقدانه لأن انعدام وغياب النظام يضعفان قيمة الحياة ومعناها وأهدافها (الرشايده ،2014، 2).

وقد تأثرت المملكة الأردنية الهاشمية بشكل واضح اجتماعياً واقتصادياً وصحياً وأمنياً بسبب الزخم الهائل من اللاجئين السوريين خاصة على المناطق الحدودية التي تمثل منطقتي المفرق وإربد، فقد واجهت العديد من التحديات نتيجة النزوح واللجوء الجماعي بسبب الحرب والاقتتال في سوريا، مما أدى إلى مشاكل عديدة على كل مواطن أردني وخاصة الفئة الشبابية التي عانت من الضغوطات الكبيرة في القطاعات المختلفة بشكل ملحوظ.

ومن هنا فإن هذه الدراسة ستركز على التعرف إلى أثر اللجوء السوري على الأمن المجتمعي، وعلى إيجاد مقترحات تساهم في الحد من هذه الآثار بهدف التخفيف من حدة المشكلات المترتبة عن هذه الآثار، ولذلك تم إعداد استبانة كأداة جمع للمعلومات وتوجيهها إلى عينة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مخيم الزعتري، وتمّ العمل على تحليل النتائج وعرضها وربطها بالأدبيات، والدراسات السابقة؛ وصولاً إلى وضع التوصيات.

مشكلة الدراسة :

يشكل اللجوء السوري عبئاً كبيراً على كافة الموارد في الأردن، والقطاعات المختلفة إثر الأزمة السورية، فقد إزدادت أعداد اللاجئين السوريين في الأردن في السنوات الأخيرة، هذا ما أكدته دائرة الإحصاءات العامة حسب إحصائيات عام (2016)م، فقد ذكرت أن أعداد السوريين في الأردن بلغت (1.4)مليون منهم (640) ألف مسجل كلاجئ (دائرة الإحصاءات العامة، 2016) الأمر الذي أدى إلى تضخم كبير في حجم السكان والمشاكل المتعددة على المجتمع الأردني من جميع النواحي، فقد شكّل هؤلاء عمالة منافسة تقبل أدنى الأجور بساعات عمل كثيرة وظروف عمل أصعب، ساهمت في رفع نسبة البطالة بين الأردنيين، إضافةً إلى تأثيرهم على رفع أجور الشقق السكنية والمنتجات الاستهلاكية، وتأثير اللاجئين على الوضع الصحي فيمكن ملاحظة الوضع المتردي في المناطق التي استقبلت اللاجئين نتيجة الضغوطات على الأوضاع الصحية والتعليمية، مما خلق مخاوف أمنية قد تؤثر في استقرار المملكة، لهذا جاءت هذه الدراسة للتعرف إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيّين العاملين في مخيم الزعتري:

أسئلة الدراسة:

1. ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مخيم الزعتري؟

2. ما الآثار الاجتماعية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مخيم الزعتري؟
3. ما الآثار الاقتصادية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مخيم الزعتري؟
4 . ما الآثار الأمنية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مخيم الزعتري؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهميه هذه الدراسة في تعميق فهم تأثير اللاجئين السوريين، بعد الاطّلاع على الأعباء المترتبة على اللجوء السوري، وكذلك إثراءً للمكتبة العلمية في هذا الموضوع ليتمكن الباحثون في هذا المجال من الاطلاع على هذه الدراسة للتعرف إلى نتائجها، وللإفادة منها في البحث والتطوير في أبعاد أخرى تخص الموضوع نفسه. كما و تبرز الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة فيما ستسفرعنه من إثراء الدراسات العلمية في مجال اللجوء بدراسة اللجوء السوري وأثره على الأمن المجتمعي، ومحاولتها التوصّل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي في مجموعها ستعزز وتمكّن الباحثين مِن صياغة أبحاثهم العلمية بعد اختيارها في هذا المجال، إذ من المتوقع أن يستفيد من هذه الدراسة صناع القرار والمخططون والمهتمون سواء في المجتمع الأردني بشكل خاص أو المجتمع العربي عامّه، إضافة إلى ندرة الدراسات والبحوث العلمية التي اهتمت بدراسة اللجوء السوري وأثره على الأمن المجتمعي .

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسه إلى تحقيق الأهداف التاليه:

1. التعرف إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مخيم الزعتري.
2. التعرف إلى الآثار الاجتماعية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مخيم الزعتري.
3. التعرف إلى الآثار الاقتصادية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مخيم الزعتري.
4. التعرف إلى الآثار الأمنية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مخيم الزعتري.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية :

أجرت (العموش، 2016) دراسة بعنوان **"أثر الأزمة السورية على الأردن"** بهدف تسليط الضوء على التحديات التي رافقت أزمة اللجوء السوري على القطاعات المختلفة في الأردن، وبيان مدى تأثير الأزمة السورية على الأردن على المستويين الداخلي والخارجي، ومدى تأثيرها على

المجالات الاجتماعية والاقتصادية للدولة الأردنية، وتحمل الأردن كلفة اللاجئين السوريين بشكل يفوق إمكانيته الاقتصادية والاجتماعية واستنزاف موارده المحدودة، وأستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، معتمدةً على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع بإعطائها وصفا رقميا من خلال أرقام وجداول توضح حجم اللجوء السوري، وقد أوصت بتشجيع الأثر الإيجابي للوجود السوري في الأردن وخاصة في قطاع الاستثمار لخلق فرص عمل جديدة، وتنظيم المساعدات المقدمة للاجئين السوريين بحيث يتم تقاسمها مع الأسر الأردنية التي كانت تعتمد على المساعدات والمنح الخارجية.

دراسة (القضاة، 2016) بعنوان **"الأخصائي الاجتماعي في الأزمات - دراسة اجتماعية حول التكيف المجتمعي للاجئيين السوريين مع المجتمع المحلي"** والتي هدفت إلى تحديد كفاءة الأخصائيين الاجتماعيين وقت الأزمات وخاصة عملية التكيف لدى اللاجئين السوريين والمجتمع المحلي والتعرف إلى مهام الأخصائي الاجتماعي العامل في المجتمع المحلي وقت الأزمات، والتعرف إلى آثار اللجوء السوري على الأردن مع التركيز على الأثر الاجتماعي والتعرف إلى وجهة نظر اللاجئين السوريين في مهام الأخصائي الإجتماعي، وذلك بالاعتماد على منهج المسح الاجتماعي بالعينة للأخصائيين الاجتماعيين واللاجئين السوريين المشاركين ببرنامج التكيف المجتمعي في مركز التنمية المحلي، وأستخدم الاستبانه مع اللاجئين السوريين والمقابلات مع الأخصائيين الاجتماعيين، إذ بلغ حجم عينة البحث (20) أخصائياً اجتماعياً ومن المجتمع المحلي واللاجئيين السوريين (80) مشاركاً، وكشفت النتائج أن كفاءة الأخصائي الاجتماعي جاءت أهميتها مرتفعة، وأشار(81,3%) من المنتفعين الذين تم تدريبهم وتأهيلهم للقيام بدورهم في تنمية المجتمع المحلي إلى أهمية ذلك الدور، وبلغت نسبة الأسر التي استفادت من البرنامج في المركز (91,3%)، وبينت (97,5%) من الأسر في المجتمع بأنها تعامل اللاجئين كأحد أبناء المجتمع المحلي وبشكل دائم، كما أنها تساعد قدر الإمكان في بناء العلاقات الاجتماعية معهم وهذا ما أشار إليه (93,8%) من الأسر، وأكد ما نسبته (88,8%) من الأسر تقديم خدمات التوجيه والإرشاد للاجئيين بالتعاون مع المؤسسات والجمعيات ذات العلاقة بشكل دائم إلى الأخصائي الاجتماعي للمشورة في التعامل مع اللاجئين كلٌ حسب منطقته.

قام (العثامنة وآخرون، 2016) بدراسة عنوانها **" تصورات الأردنيين نحو تبعات اللجوء السوري"**، هدفت الدراسة إلى قياس تصورات الأردنيين نحو التبعات الاقتصاديه والنفسية والأمنية والإعلامية والبيئية للجوء السوري والتعرف إلى مقترحات الأردنيين التي يرونها سبيلا للتخفيف من أعباء اللجوء السوري على الأردن والتعرف على تصورات الأردنيين نحو بعض القضايا المتعلقة باللاجئين السوريين أنفسهم، وقد إستخدمو الاستبانه أداة لدراستهم وشمل مجتمع الدراسة جميع الأردنيين القاطنين في مناطق إربد والرمثا والمفرق في المملكة الأردنية الهاشمية، أما عينة الدراسة فقد شملت (1600) شخصاً خلال الربع الأول من عام (2015)م، وقد تم اختيار العينة بطريقة غير احتماليه بأسلوب العينة المتوفرة، وكانت من نتائج الدراسه وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (a=0.05) بين المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد عينة الدراسة على البعد

النفسي وفقا لمتغير مكان الإقامة (لواء الرمثا) مقارنة بالمتوسط الحسابي لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مكان الإقامه (المفرق) ولصالح تقديرات أفراد عينه الدراسه القاطنين في الرمثا ووجود فرقين المتوسط الحسابي لمكان الإقامة (المفرق) مقارنة بالمتوسط الحسابي لمكان الإقامة (إربد)، وأن المجتمع المحلي يطلب بضرورة تحمل الدول العربيه جزءا من تكلفة استضافة اللاجئين السوريين، وضروره حصر إقامة اللاجئين السوريين في المخيمات المخصصة لهم.

قامت (أبو طربوش ،2014) بدراسة عنوانها **" الآثار الاجتماعية والنفسية للأزمة السورية على الأطفال السوريين في الأردن"**، وقد هدفت الدراسة التعرف إلى الآثار الإجتماعية والنفسية للأزمه السورية على الأطفال اللاجئين والتعرف إلى علاقة هذه الآثار بمتغيري الجنس والعمر والفترة الزمنية التي مضت على وجود الطفل في الأردن ومدى ارتباطها بالمشكلات التي تواجه بلاد اللجوء، وقد استخدمت الباحثة في دراستها المنهج الوصفي بواسطة الاستبيان والمقابلة المقننة، وقد تكونت عينة الدراسة من (100) فرد، منهم الأطفال والوالدان وقد أجريت الدراسة على عدد من اللاجئين من الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية التي تقدم برامج الدعم الاجتماعي والنفسي للاجئين السوريين، وبيّنت نتائج دراسة الباحثة وجود آثار نفسية واجتماعية على الأطفال بدرجات متفاوتة منها ما هو متدني ومنها المتوسط والمرتفع وكانت الأغلبية متوسطة، وكلما زاد العمر كلما قلت الآثار الاجتماعية والنفسية، وزادت المشكلات التي يتعرض لها الطفل في الأردن وزادت حدة الآثار الاجتماعية والنفسية التي يعاني منها، كما.

أجرت (الرشايدة ،2014) دارسة بعنوان **"تأثير اللاجئين السوريين على الأمن الاجتماعي في مدينة الرمثا"**، بهدف الكشف عن تأثير استقبال اللاجئين على القوى العاملة الأردنية، ومدى تأثير استقبال اللاجئين على انتشار التسول في المجتمع، ومعرفة تأثير استقبال اللاجئين على أداء الكادر الطبي، باستخدام منهج المسح الإجتماعي بالعينة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المواطنين الأردنيين في مدينة الرمثا وتم أخذ عينه مكونة من (413) مواطناً من الموظفين وأصحاب المصالح والمشاريع والعاطلين عن العمل، وباستخدام الاستبيان لجمع البيانات، وخلصت إلى نتائج منها أن اللجوء السوري أثر على الأمن الصحي في مدينه الرمثا وزاد الضغط على وسائل النقل العامة، وعلى إقبال الشباب الأردنيين في مدينه الرمثا على الزواج من لاجئات سوريات وانتشرت ظاهرة التسول بدرجة مرتفعة.

أجرى (سميران، 2014) بحثاً بعنوان **"اللجوء السوري وأثره على الأردن"** بهدف التعرف إلى تأثير اللاجئين السوريين على قطاعات الخدمات والنقل والصحة والتعليم والعبء الذي حدث للمملكة في ظل اللجوء السوري وما أحدثه من أضرار على الشباب الأردني وخاصة حديثي الزواج، وبهدف الكشف عن مشاكل الأردن إثر الأزمة السورية من قلة المنح والمساعدات المقدمة للحكومة الأردنية التي تُدفع مباشرة إلى اللاجئين مع حدوث أعباء كبيرة، وقد قام الباحث باختيار عينة بطريقة عشوائية في منطقة إربد والمفرق التي تألفت من (105) أفراد وُزعّ عليهم استبيان، مبينّ أن أكثر اللاجئين بنسبة (76%) يرغبون بالعودة إلى بلادهم، كما تبيّن ارتفاع أجور المساكن بشكل كبير جدا وقلة

المنح والمساعدات المقدمة للحكومة الأردنية والرعاية الصحية المقدمة من الحكومة الأردنية، وقد أوصى الباحث بضرورة إعادة النظر في حجم الخسارة التي شكلت عبئاً إضافياً على الموازنة الأردنية مع وجود ضائقة مالية وتضخم للمديونية زاد من المشاكل التي تواجه الشعب الأردني.

أجرى (الوزاني، 2012) دراسة بعنوان **"الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني"**، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعيه لتدفق اللاجئين السوريين على الأردن خلال عامي(2011-2012)، وقد استخدم الباحث منهج التحليل الكمي، وخرجت النتائج بأن الكلفة الكلية لاستقبال اللاجئين السوريين تقدر بنحو (590,1) مليون دينار أردني وتشكل نحو(3%) من الناتج الإجمالي للمملكة، وقد تبين أن عدد النازحين السوريين حوالي (220) ألف سوري تركز (20%)منهم في المخيمات المعتمده (80%) يتوزعون على محافظات ومدن المملكه الأمر الذي شكل ضغطا ديموغرافيا مفاجئا أدى إلى نمو سكاني مفاجئ، وأظهرت نتائج الدراسة أن النمو السكاني الطارئ تسبب بضغط على البنية التحتية والمرافق العامة خاصة في قطاع التعليم والنقل والطاقة والحماية والأمن والمياه، وأوصى الباحث بضرورة المساعدة من صانعي القرار فيما يخص التكلفة التي يتحملها الاقتصاد الأردني والسعي لحل المشاكل التي عانى منها منذ بدء اللجوء السوري.

دراسة (البزايعة، 2012) بعنوان **" تأثير اللاجئين العراقيين على الأردن"**، التي هدفت إلى معرفة حجم تأثير اللاجئين العراقيين على الأردن من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والوضع القانوني للدول المضيفة للاجئ الإنساني وما هي واجبات الدولة والمبادرات الأردنية التي قدمت مساعدات للاجئين في الأردن، وتحدث عن مدى تأثير اللاجئين بشكل عام على حالة الاستقرار في البلاد وذلك من أجل تجاوز السلبيات التي قد تتعرض لها الحياة السياسية والأعباء المترتبة على الشعب الأردني، وكانت عينة الدراسه عشوائية تتألف من مجموعة من الأسر الأردنية، وأوصى إلى ضرورة التبادل الاقتصادي والعسكري لدعم اللاجئين وتقديم المساعدات المادية والعينية، بالإضافة إلى وضع خطط للتخفيف من الأضرار التي تصيب الدول المضيفة إثر اللجوء.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (فرانسيس،2015) لمركز كارينغي للشرق الأوسط بعنوان **"أزمة اللاجئين في الأردن"** التي قدمت فية الباحثة تسلسلا لأبرز التحديات التي نتجت عن أزمة اللجوء السوري سواءعلى الأردنيين أو على اللاجئين السوريين، وشرحت دور دعم المجتمع الدولي والجهات المانحة في النهوض بأعباء تلك التحديات ومواجهتها كما ألقت الضوء على تزايد مستوى الإحباط العام الذي طرأ على الأردن واللاجئين إثر تدهور الأوضاع السياسية في المنطقة إقليميا واقتصاديا عبر تضاؤل وتقليص مستوى التمويل الدولي في إطار المساعدات المادية والأساسية، بالإضافة إلى شرح الباحثة لتطور السياسات الخاصة باللاجئيين السوريين، بتشديد القيود التي تسمح بإدخال السوريين إلى الأراضي الأردنية، وخاصة بسبب الضغط الناجم عن زيادة أعداد اللاجئين على قطاع المياه والعمالة والاقتصاد، ولقد أكدت الباحثة أهمية توفير المساعدات للدولة الأردنية لمواجهة تحدياته في ظل

شح الموارد وضعف الاقتصاد وأهمية الحفاظ على نطاق الحماية الإنسانية الأساسية للاجئين السوريين عبر وصول المجتمع الدولي نحو نهج مستدام طويل الاجل في النهوض بأعباء السوريين النازحين والمجتمعات المضيفة.

أجرى كل من (**سروخاني**Saroukhani و **نادري** Naderi ,2013) **دراسه بعنوان "الأمن الاجتماعي – الثقافي في طهران –إيران "**، هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى الأمن الثقافي والاجتماعي في مدينة طهران، واستخدم الباحثان أسلوب التحليل الكمي لتحليل كل فرد وتم اختيار عينة الدراسة بصيغة الكوكرانCochran's formula، وأظهرت النتائج : فيما يتعلق بمتغيرات الأمن الاجتماعي والثقافي ثمة علاقة بين هذه المتغيرات واحتماليه فقدان العمل، وتأثير المشاكل الاقتصاديه على شعورهم بالأمن حيث أن (88%) من العينة يقلقون حول السكن وتأثير البطالة على الأمن، وهناك مؤشرات عالية تهدد الأمن الاجتماعي فيما يتعلق بالمشكلات الاجتماعيه منها الانتحار، السرقة، تعاطي المخدرات، الطلاق، وسوء تربية الأبناء، وعدم الثقة بالمؤسسات الاجتماعيه والثقافية وكانت العلاقة بين المشكلات الاجتماعيه والأمن (r= 0.465) وهي علاقة قوية، أي كلما زادت المشكلات الاجتماعية انخفض معها الأمن الاجتماعي، أما فيما يتعلق بالأمن الاجتماعي والثقافة كالتحسين الوضع الاجتماعي وحريه الفكر والكتابة وكيفية قضاء وقت الفراغ ومعدلات التسرب من المدارس.

أجرى **تقرير** (Jordan defence&security,2010) بعنوان **"الأمن الداخلي في ظل اللجوء العراقي"** ذكر فيها نظرة عامة عن الأمن في الأردن وحالة الدفاع خاصة مع اللجوء العراقي للأردن الذي يقدر بنصف مليون لاجئ حسب دراسة لمعهد البحوث النرويجي في نوفمبر(2007) وكان العدد أكبر من التوقعات وأزداد عددهم، إذ هدف التقرير إلى التعرف إلى أعداد اللاجئين غير المحصورين في المخيمات والتعرف إلى اللاجئين غير القانونيين ولم يحصلوا على بطاقات إقامه، ومعرفة ما سببه اللجوء العراقي من ضغط في الخدمات التعليمية والصحية، وما مدى انتشار الإرهاب بسبب اللجوء العراقي، وأظهرت نتائج الدراسة ازدياد الاتجار والتهريب عبر الحدود مع العراق، وأن هناك سخطاً إقتصادياً مستمراً بسبب ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وإخلال الاستقرار في الأردن اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وأن اللجوء سبب الإرهاب وكان له يد بدعم النشاط الإرهابي وفق استطلاع عام (2008) من ظهور مفجرين انتحاريين، بالإضافة إلى سوء أوضاع السجون الأردنية وقد اتهمت بالاعتداء على اللاجئين دون مصداقية لهذه المعلومات، وازدياد الانتقادات الموجهة إلى الحكومة.

قامت (غارسياGarcia ,2007)، بإجراء دراسة بعنوان" **أثر تدفقات اللاجئين على سكان الدولة المضيفة : دليل من تانزانيا"**، بهدف التعرف إلى تأثير تدفقات اللاجئين من (بوروندي) و(راندا) في 1993 و 1994 على غرب (تانزانيا)، واستخدمت الباحثة المنهج الكمي وقامت باستطلاع رأي السكان المحليين، وكان من أهم نتائجها أن اللاجئين أدوا إلى زيادة كبيرة في أسعار

المواد الغذائية في الأسواق الزراعية التنزانية القريبة، وأصبحت رفاهية السكان المحليين تعتمد عليهم وازدادت أسعار مواد الرفاهة البيتية ونقصت أجور العمالة المهرة المحليين وزاد ازدحام المرور.

تعريفات الدراسة الإجرائية:

اللجوء :هو طلب الحماية والإغاثة من بلد أكثر أمانا تمنحه الدولة فوق أراضيها أو أفراد هربوا من ظروف بلادهم الصعبة بسبب اختلافات في الرأي السياسيّ أو خوف من عنصرية دينية أو عرقية أو كفاح ضد حرب واستعمار في مكان إقامتهم الأصلي.

- **اللجوء السوري**: هي الحركه السكانية الوافدة إلى الأردن من الأراضي السورية إلى داخل حدودها السياسية بغرض اللجوء فردياً، وتهدف إلى الإقامة القصرية لما لا يقل عن عام واحد.
- **اللاجئون السوريون :** هم مجموعة من الأشخاص قدموا إلى الأردن من خارج حدودها السياسية نتيجة خوف مؤكد ولعدم قدرتهم على العودة إلى وطنهم بسبب الخوف من الاضطهاد، سواء كان قدومهم بشكل فردي أو جماعي.
- **الأمن المجتمعي** :هو ضمان الأمن والأمان لأفراد المجتمع على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية والصحية والبيئية عن طريق توفير الرعاية الاجتماعية لأفراده والعمل على استقرار المجتمع وتوازنه.

الأطار النظري

نظرية الأزمة:

يعتبر " إريك أريكسون" من أبرز رواد النظرية النفسية الاجتماعية، والتي تعمل على دراسة مراحل نمو الإنسان المختلفة والمشكلات التي تواجهه خلال هذه المراحل المختلفة، والتي يطلق عليها مصطلح " الأزمات"، ويشير أريكسون إلى أن الصراع ينشأ بين الحاجات الموجودة لدى الأفراد، ومطالب المجتمع لهذه الحاجات المطلوبة، لهذا يسعى الفرد خلال فترة نموه إلى تنمية بعض المهارات لديه لمجابهة هذه الأزمات ومواجهتها بكافة الطرق الممكنة (عبد الرحيم، 1983، ص:45).

وتعتمد الدراسة على **نظرية الأزمة** وذلك باعتبار أن قدوم موجات اللجوء السوري إلى المجتمع الأردني ناتجة عن الصراعات المتواصلة في سوريا التي تعد من أعقد الأزمات في تاريخ المنطقة العربية، إضافة إلى وجودها في بلدنا الذي يتصف بموارده الشحيحة وقلة وجود فرص العمل وارتفاع نسبة الجريمة والانحراف أدى إلى أزمة مجتمعية حيث تزايد الضغط على قطاع الخدمات (أبو زيتون،2015 ،ص:151). وتعتبر نظرية الأزمة من أهم المداخل العلاجية لمساعدة الأفراد اللاجئين على مواجهة مشكلاتهم الطارئة، كما تعد نظرية الأزمة محوراً للممارسين في فهم الديناميات والأفعال السلوكية المتوقعة، وتتميز هذه المواقف المتأزمة سواء أكان ذلك في الدراسة أو التشخيص أو العلاج، وهناك مفاهيم أساسية مرتبطة بنظرية الأزمة منها (الصديقي ،1991،ص:55-50):

1. أن الأفراد سواء اللاجئين أو المواطنين في الدول المستضيفة معرضون لضغوط مختلفة داخلية وخارجية، وأنهم يسعون دائما للبقاء في حالة من التوازن من خلال استخدام سلسلة من الحيل

التكيفية والأنشطة لحل المشكلة من أجل مواجهة احتياجاته الأساسية ومتطلبات أدائه لدوره داخل الآثار المترتبة عن لجوء السوريين.

2. أن تأثير الأحداث التي تمثل ضغطاً يؤدي إلى أضطراب التوازن في مكونات العناصر الأساسية للفرد مما يترتب علية ظهور سلسلة من الخطوات يمكن التنبؤ بها، مثل:

أ - محاولة إستخدام ميكانيزمات لحل المشكلة مع ما يصاحبها من زيادة توتر.، إذا لم ينجح في ذلك فإنه يزيد رصيد الإحباط ويتبع طرقاً جديدة للطاقة وحيلاً وأساليب توافق جديدة، إذا استمرت المشكلة ولم يصل لحلها أو تجنبها أو استعادة القدرة على تحديدها بوضوح فإنّ العوامل تمهد للرجوع إلى نقطة عودة يظهر عندها التوتر في ذروته في إعادة التنظيم إلى أن يصل إلى حالة جديدة.

3. خلال موقف الأزمة يدرك الفرد أن هذا الموقف مصدراً للتهديد لحاجته الفطرية أو لقدرته على التحكم في ذاته.

4. هذا التهديد يظهر القلق والاكتئاب والإحساس بالضياع والعجز ولكن التحدي يستثير درجة متوسطة من القلق بالإضافة إلى بعض الشعور بالأمل ويحرر طاقة جديدة لحل المشكلة.

ويعني لنا تدفق اللاجئين السوريين وقوع المجتمع الأردني بأزمة ووضع النظام أمام حالة مفاجئة تحتاج إلى آلية خاصة للتعامل معها والسيطرة عليها ومعالجة ما ينتج عنها من سلبيات ومضار على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية للمجتمع الأردني، ويمكن القول إن الأزمة تحدث أكثر للمواطنين عندما يواجهون حادثاً نفسياً اجتماعياً يمثل بالنسبة لهم تحدياً معيناً، فالأزمة بالنسبة لهؤلاء الأشخاص تمثل دعوة لحدث لا يستطيعون مواجهته بمواردهم الحالية، فالفرد يسعى دائماً إلى المحافظة على حالة من التوازن من خلال سلسلة من الجهود التكيفية تسعى أنشطة حل المشكلة من خلالها إلى إشباع الحاجات الأساسية للفرد.

إنّ الأزمة بالنسبة للأردن تمثل تغيراً جذرياً غير متوقع حدوثه وسريعاً يصعب مواجهتها بالموارد المتاحة نظراً لقلتها مقارنة مع الزيادة غير المتوقعة بعدد السكان، وأدت الأزمة السورية المفاجئة ونزوح اللاجئين إلى ضعف البديل المطروح لمواجهة الأحداث المتسارعة المتوترة، لأن ذلك يتم تحت ضغوط اجتماعية واقتصادية وسياسية تسببت في تراجع التطور والتقدم على كافة الجوانب (مرجع سابق،ص:156).

نظرية الطرد والجذب:

أول من وضع فكرة قوى الجذب والطرد شخص يدعى هربرل (Herberle) الذي يرى بأن اللجوء نتاج مجموعة من عوامل الطرد وعوامل الجذب في مكان الأصل أو مكان اللجوء، ولقد لخص بوج (Boug)هذه النظرية في شكل نقاط كما يأتي :(www.m.ahewar.org)

- عوامل الطرد: تدهور بعض الموارد المحلية أو انخفاض أسعارها، وتدهور حجم الطلب على سلعة أو خدمة ما يعتمد عليها كمصدر اقتصادي رئيسي لهم، والكوارث الطبيعية والحروب وعدم الاستقرار السياسي، والبطالة بسبب الركود الاقتصادي أو بسبب قلة وسائل الإنتاج ومن عدم الحاجة أو الاستغناء عن الأيدي العاملة، والشعور بالإختلاف والتميز عن بقية أفراد المجتمع أو ثقافته.

- **عوامل الجذب** : وجود فرص عمل أفضل في مكان اللجوء، وجود بيئة آمنة أو ظروف معيشية أفضل من مسكن وخدمات تعليمية وصحية واجتماعية واقتصادية أو الطقس في مكان اللجوء أفضل، الأنشطة التي تقدمها دولة اللجوء والتي يمكن أن يتمتع بها أي فرد لاجئ دون أي صعوبات في الإجراءات.

ومن المؤكد أن اللجوء يحدث لأسباب طاردة أو دافعة تجعل الفرد ينطلق بعيداً عن مكان إقامته صوب مكان آخر تتوفر فيه عوامل جاذبة متميزة وغير موجودة في مكان إقامته منها عوامل اقتصادية تتمثل بالانخفاض في حجم الموارد الوطنية أو في أسعار تلك الموارد واستنزاف المناجم والموارد الزراعية وارتفاع معدلات البطالة أو ركود اقتصادي وتدهور الموارد المحلية الأساسية وانخفاض مستويات المعيشية، ومنها عوامل ديموغرافية واجتماعية كارتفاع الضغط السكاني والكثافة السكانية واختلال معدلات الموارد للسكان بشكل يؤثر سلباً على إمكانية الحصول على وسائل كسب معقولة، إضافة إلى عدم وجود فرص الزواج والعمل المناسب للأفراد وعدم تطابق عاداتهم، ومنها العوامل السياسية كالتفرقة والتمييز العنصري والشعور بالاغتراب وغياب فرص الحراك الاجتماعي العائد وعدم الاستقرار الاجتماعي والقمع والظلم والاضطهاد بسبب الانتماءات السياسية أو العرقية أو الدينية وكذلك الإبعاد من المجتمع (المالكي ،2000، ص:3).

أما عوامل الجذب فهي عكس العوامل الطاردة وتتلخص في توفير فرص عيش كريمة وفرص عمل وتوفر لهم بيئة مناسبة وظروف معيشية أفضل، مثل: التعليم والمسكن والرعاية الصحية وكذلك توافر المرافق والنشاطات، ويلجأ الأفراد إلى المناطق التي يقل فيها الاضطهاد والتمييز وتتعمق فيها معاني الحرية والديموقراطية (الزغل والعثامنة،2002،ص:10-14).

وهناك العديد من العوامل الطاردة التي دفعت السوريين للجوء بسبب الفساد السياسي والنزاعات والصراعات الدموية المتزايدة يوما بعد يوم وتراجع أوضاعهم المعيشية وتدهورها وعدم الاستقرار والأمان حيث، وجدوا في الأردن أدام الله عليه نعمة الأمن والأمان وحفظه من كل مكروه بيئة جاذبة ومناخاً متوازناً للعيش فية بأمان والحصول على حاجاتهم الأساسية والبقاء على قيد الحياه أمنين مطمئنين.

منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على استخدام المنهج المسحي الوصفي التحليلي : وقد استخدم هذا المنهج لاستعراض أهم الأدبيات ذات العلاقة "باللجوء السوري وأثره على الأمن المجتمعي: دراسة على الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مخيم الزعتري".

مجتمع الدراسة وعينتها:

أشتملت الدراسة على جميع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مخيم الزعتري عند إجراء الدراسة، والبالغ عددهم (90) أخصائي اجتماعي، إذ تم توزيع الدراسة على (90) من الأخصائيين الاجتماعيين الذين يحملون درجة البكالوريوس في الخدمة الأجتماعية وعلم الاجتماع أختيروا بطريقة الحصر الشامل، خلال الفترة الممتده بين (2017/2/20 إلى 2017/3/20، وبعد الفرز الأولي للأستبيانات تم أستبعاد ستة استبيانات منها؛ لعدم صلاحيتها لأغراض التحليل الأحصائي ونقص

البيانات المطلوبة، فتمثلت العينة النهائية ب (86) إستبيانة. (مديرية شؤون اللاجئين، الإدارة العامة، مكتب العلاقات العامة، 2016) .

(3-4) أداة الدراسة "الاستبانة":

تكونت أداة الدراسة من أسئلتها المكونة من :

الجزء الأول: يتضمن هذا الجزء المعلومات الديمغرافية، المكونة من :النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، والحالة الاجتماعية، ومكان الإقامة، وعدد سنوات العمل في المخيم، والدخل الشهري بالدينار الأردني، ونوع المنظمة .

الجزء الثاني: يتضمن أسئلة الدراسة المكونة من (35) فقرة، وجميعها متعلقة باللجوء السوري وأثره على الأمن المجتمعي، وتم تصميم الأداة على غرار مقياس (ليكرت الخماسي) بتناول المحاور الآتية :

- المحور الأول: يتناول الآثار الاجتماعية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني، ويتضمن الفقرات من (9-20).
- المحور الثاني: يتعلق بالآثار الاقتصادية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني، ويتضمن الفقرات من (21-35).
- المحور الثالث: يتعلق بالآثار الأمنية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني، ويتضمن الفقرات من (36-43).

صدق محتوى أداة الدراسة:

لقد تم عرض الاستبانة على(5) محكمين من أعضاء هيئة التدريس في قسم العمل الاجتماعي، وعلم الاجتماع والقياس والتقويم والإحصاء من (الجامعة الأردنية، جامعة البلقاء، جامعة الأميرة سمية)، بالإضافة إلى عدد من المختصين، للتحقق من مدى صدق فقراتها، وقد استفادت الباحثة من ملاحظات المحكمين وذلك بأخذ الملاحظات التي تم الاتفاق عليها بنسبة (80%)، سواء كانت بالحذف أو الإضافة أو التعديل إلى أن ظهرت أداة الدراسة بشكلها النهائي موزعة على ثلاثة محاور رئيسة، واعتبرت الباحثة آراء المحكمين وتعديلاتهم دلالة على صدق محتوى الأداة وملاءمة فقراتها وتنوعها، وبعد إجراء التعديلات المطلوبة، تحقق التوازن بين مضامين أداة الدراسة في فقراتها؛ الأمر الذي أكدّ صدق المقياس.

ثبات أداة الدراسة:

وللتعرف إلى اتّساق كل فقرة من الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه، قامت الباحثة باستخدام معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات الاستبانة عن طريق استخدام معامل كرونباخ ألفا (Chronbach Alpha)، ويبين الجدول رقم (1)نتائج الاختبار، حيث كانت قيم كرونباخ ألفا لأداة الدراسة بشكل عام (0.90) وهي نسبة مقبولة في البحوث والدراسات الإنسانية كما في الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1) : نتائج معاملات الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا.

متغيرات الدراسة	الفقرات	معامل الثبات باستخدام اختبار كرونباخ ألفا
الآثار الاجتماعية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني	10-21	0.74
الآثار الاقتصادية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني	22-36	0.81
الآثار الأمنية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني	37-44	0.89
الأداة ككل	**(10-44)**	0.90

مجالات الدراسة:

1. المجال الزماني: تم البدء بتنفيذ الإطار النظري والمنهجي للدراسة في شهر تشرين الثاني من عام (2016)، وبعد الانتهاء من الصياغة الأولية للإطار النظري والانتهاء من تصميم الاستبانة، تم توزيعها بصورتها النهائية في الفترة الواقعة بين (2017/02/20) إلى (2017/03/20).
2. المجال المكاني: اقتصرت الدراسة بتطبيقها على مخيم الزعتري للاجئين السوريين.
3. المجال البشري: يتكون المجال البشري للدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مخيم الزعتري.

المعالجة الإحصائية:

وللإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي وذلك باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS)، إذ تم استخراج التكرارات والنسب المئوية للتعرف إلى خصائص الأخصائيين الاجتماعيين الاجتماعية والاقتصادية العاملين في مخيم الزعتري، وقد تم استخدام اختبار (كرونباخ ألفا) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة فقد تمّ استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لقياس تشتت الإجابات عن المتوسط الحسابي.

نتائج الدراسة

أولا: النتائج المتعلقة بالبيانات الأولية الخاصة بالأخصائيين الاجتماعيّين العاملين في مخيم الزعتري، وقد تم استخراج التكرارات والنسب المئوية للتعرف إلى البيانات الأولية الخاصة بهم، وفيما يأتي النتائج:

جدول (2) يبين البيانات الأولية الخاصة بالأخصائيين الاجتماعيّين العاملين في مخيم الزعتري

النوع الاجتماعي	التكرارت	النسبة المئوية
ذكر	50	58.1
أنثى	36	41.9
المجموع	86	100.0
المؤهل لعلمي	التكرارات	النسبة المئوية
دبلوم	18	20,9
بكالوريوس	49	57,0
دراسات عليا	19	22,1
الحالة الاجتماعية		
أعزب	42	48,8
متزوج	44	51,2
مكان الاقامة		
مدينة	59	68,6
قرية	23	26,7
مخيم	4	4,7
العمر		
22-30سنة	53	61,6
31-40سنة	12	14,0
41سنة فأكثر	21	24,4
نوع المنظمة التي تعمل بها		
منظمة حكومية	26	30,2
منظمة دولية	60	69,8

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (2) أن نسبة (58.1%) من الأخصائيين الاجتماعيّين في مخيم الزعتري ذكور، وما نسبته (41.9%) من الأخصائيين الاجتماعيّين إناث، وهذا يدل على تجانس نوع الأخصائيين الاجتماعيّين وارتفاع نسبة الذكور يدل على ضعف توظيف الإناث بشكل عام في القطاعات المختلفة، نتيجة العادات والتقاليد التي تضع شروطاً معينة في شأن الإناث، كما تبين أن نسبة الأخصائيين الاجتماعيين من حملة البكالوريوس (57%) وهي أكبر نسبة، الأمر الذي يدل على أن هذا المؤهل العلمي شرط مهم لتوظيف مهارات الأخصائيين الاجتماعيّين المهنية وخبراتهم، وأن نسبة الأخصائيين الاجتماعيّين من حملة درجة الدراسات العليا بلغت (22.1%)، وأقل عدد مِن الأخصائيين الاجتماعيين هم مِن حملة درجه الدبلوم (20.9%). وبلغت نسبة الأخصائيين الاجتماعيّين المتزوجين (51.2%)، وان ما نسبته (48.8%) من الأخصائيين الاجتماعيّين العاملين في مخيم الزعتري مِن غير متزوجين، وهي نسبة متجانسة مع المتزوجين، ويلاحظ من بيانات الجدول

أن الأغلبية العظمى من الأخصائيين الاجتماعيّين يقيمون في المدينة بنسبة (68.6%)، وأن نسبة الأخصائيين الاجتماعيّين المقيمين في القرية بلغت (26.7%)، وأن ما نسبته (4.7%) من الأخصائيين الاجتماعيين يقيمون في مخيمات، وبلغت نسبة الأخصائيين الاجتماعيّين من الفئة العمرية (22-30سنة) (61.6%)، وقد مثلت هذه المرحلة العمرية النسبة الأكبر لكونه العمر المناسب للبدء بممارسة العمل واكتساب الخبرات الخاصة بالحياة المهنية، يليها الفئة العمرية الواقعة بين (41 سنة فأكثر) بنسبة (24.4%)، وأن ما نسبته (14%) من الأخصائيين الإجتماعيّين أعمارهم واقعه بين (31-40 سنة)، ويلاحظ أن ما نسبته (69.8%) من الأخصائيين الاجتماعيّين يعملون في منظمات دولية وهذه النسبة المرتفعة تدل على حجم الدعم الدولي الكبير للاجئين السوريين، وأن ما نسبته (30.2%) من الأخصائيين الاجتماعيّين يعملون في منظمات حكومية.

ثانياً: ما الآثار الناتجة عن اللجوء السوري على المجتمع الأردني؟

الجدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الدالّة على الآثار الناتجة عن اللجوء السوري على المجتمع الأردني من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيّين في مخيم الزعتري مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأثر
3	**الآثار الأمنية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني.**	3.80	0.82	1	مرتفع
1	**الآثار الاجتماعية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني.**	3.36	0.63	2	متوسط
2	**الآثار الاقتصادية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني.**	3.15	0.71	3	متوسط
المتوسط الحسابي العام		3.44	0.61		متوسط

ويتضح من الجدول رقم(3) أن المتوسط الحسابي لِـ(الآثار الناتجة عن اللجوء السوري على المجتمع الأردني) تراوح ما بين (3.80 و 3.15)؛ إذ حازت الآثار على متوسط حسابي إجمالي (3.44)، وهو من المستوى المتوسط، وقد جاءت الآثار الأمنية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.80) وبانحراف معياري (0.82)، وهو من المستوى المرتفع نظراً لما سببه اللجوء السوري من مخاوف أمنية على المجتمع الاردني، وفي المرتبة الثانية جاءت الآثار الاجتماعية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني بمتوسط حسابي (3.36) وبانحراف معياري (0.63) وهو من المستوى المتوسط، وفي المرتبة الثالثة جاءت الآثار الاقتصادية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني بمتوسط حسابي (3.15) وبانحراف معياري (0.71) وهو من المستوى المتوسط أيضاً، وهذا يدل على أن الآثار الناتجة عن اللجوء السوري على المجتمع الأردني متوسطة المستوى من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين في مخيم الزعتري.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني :ما الآثار الاجتماعية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين في مخيم الزعتري.

الجدول(4) :المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات محور "الآثار الاجتماعية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني" مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأثر
13	زاد عدد المتسولين مع قدوم السوريين.	4.31	1.12	1	مرتفع
17	خلق اللجوء السوري تخوفاً لدى المرأه الأردنية من إقبال زوجها على الزواج من سوريات.	4.17	0.98	2	مرتفع
15	برزت ممارسة الدعارة بشكل كبير بعد دخول اللاجئين السوريين.	3.83	1.01	3	مرتفع
10	ثمة أزمة سكن حقيقية للمواطنين بسبب اللجوء السوري.	3.80	1.29	4	مرتفع
16	زادت نسبة السرقات بعد لجوء السوريين.	3.77	1.08	5	مرتفع
12	يشعر المواطن الأردني بأنه بالغربة كاللاجئ لأنه أصبح يتحمل أعباء إضافية.	3.40	1.50	6	متوسط
11	يعاني الأردنيون من عدم التكيف الاجتماعي مع اللاجئين السوريين.	3.22	1.43	7	متوسط
18	ساهم استقبال اللاجئين في الضغط على المؤسسات الإجتماعية.	3.06	1.33	8	متوسط
14	ازداد تعاطي المخدرات بسبب اللجوء السوري.	2.92	1.12	9	متوسط
19	زادت نسبة العنوسة بعد اللجوء السوري بين الفتيات الأردنيات.	2.72	1.27	10	متوسط
9	زاد عزوف الشباب عن الزواج مع اللجوء السوري.	2.66	1.18	11	متوسط
20	يعاني الطلبة الأردنيون من ضغوط نفسية نتيجة اكتظاظ المدارس بالطلبة السوريين.	2.43	1.42	12	متوسط
	المتوسط الحسابي العام	3.36	0.63		متوسط

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (4) أنّ المتوسطات الحسابية ل(الآثار الاجتماعية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني)، تراوحت بين (4.31 و 2.43)، إذ حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (3.36)، وهو من المستوى المتوسط، أما على مستوى الفقرات فقد حازت الفقرة رقم (13) على أعلى متوسط حسابي إذ بلغ (4.31)، وبانحراف معياري(1.12) ، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على "زاد عدد المتسولين مع قدوم السوريين" لكسب المال واستعطاف المواطنين عندما يعلمون بأنهم لاجئون، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (17) بمتوسط حسابي (4.17) وبانحراف معياري (0.98) وهو من المستوى المرتفع، إذ نصت الفقرة على "خلق اللجوء السوري تخوفاً لدى المرأة الأردنية من إقبال زوجها على الزواج من سوريات" فأصبح العديد من الأزواج يرغبون بالزواج من سوريات لقلة مهورهن، كما يبدو واضحا "شعور المواطن الأردني بالغربة كاللاجئ لإنه أصبح يتحمل أعباء إضافية" بمتوسط حسابي (3.22)، مما أدى إلى شعوره بحالة من الضيق النفسي خصوصاً أن اللاجئين يتلقون دعماً من الجهات الدولية، وفئة كبيرة من المواطنين يعيشون حالة من الفقر المدقع، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (20) بمتوسط حسابي (2.43) وبانحراف معيار(1.42)، وهو من المستوى المتوسط إذ نصت الفقرة على "يعاني الطلبة الأردنيون من ضغوط نفسية نتيجة اكتظاظ المدارس"، وهذا يعود لانتباة الحكومة الأردنية إلى أهمية توفير مدارس مخصصة للاجئين سواء داخل المخيم أو خارجه.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما الآثار الاقتصادية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني؟

الجدول(5):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات محور "الآثار الاقتصادية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني" مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأثر
23	نقصت حصة المواطن الأردني من المياه بسبب اللجوء السوري.	4.15	1.07	1	مرتفع
31	تضاؤل أعداد الشقق المتاحة للأردنيين بعد اللجوء السوري	4.03	1.11	2	مرتفع
35	تفضيل أصحاب العمل الشباب السوريين للعمل لديهم بسبب قلة أجورهم.	3.87	1.02	3	مرتفع
34	نافست أنشطة السوريين الاقتصادية السوق المحلي.	3.58	1.14	4	متوسط
25	ازدياد أعداد الباعة السوريين المتجولين على مفترق الطرق والإشارات الضوئية بعد اللجوء السوري.	3.55	1.34	5	متوسط

22	نافست العمالة السورية الأردنيين في الأعمال المرغوبة لهم.	3.37	1.53	6	متوسط
24	**أثر اللجوء السوري على حصة الفرد من استهلاك السلع الأساسية.**	3.16	1.16	7	متوسط
27	**ارتفعت رسوم الدراسة الخاصة بعد اللجوء السوري.**	2.94	1.22	8	متوسط
28	**ارتفعت أجور وسائل النقل بسبب اللجوء السوري.**	2.84	1.32	9	متوسط
32	**زادت المديونية بسبب لجوء السوريين.**	2.81	1.40	10	متوسط
33	**لنقص الميزانية المالية للدولة الأردنية علاقة باللجوء السوري.**	2.72	1.26	11	متوسط
21	**ساهم اللجوء السوري في ارتفاع اسعار السلع الغذائية.**	2.65	1.62	12	متوسط
29	**زادت تكلفة العلاج في المستشفيات والعيادات بسبب اللاجئين السوريين.**	2.56	1.32	13	متوسط
26	**زادت البطالة بسبب اللجوء السوري.**	2.42	1.29	14	متوسط
30	**تأثرت المشاريع الخاصة للمواطنين نتيجة اللجوء السوري.**	2.40	1.54	15	متوسط
	المتوسط الحسابي العام	3.15	0.71		متوسط

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (5)، أنّ المتوسطات الحسابية لِ(الآثار الاقتصادية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني من وجهة نظر الأخصائين الاجتماعيين في مخيم الزعتري)، تراوحت بين (4.15 و 2.40)، إذ حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (3.15)، وهو من المستوى المتوسط، أما على مستوى الفقرات فقد حازت الفقرة رقم(23) على أعلى متوسط حسابي إذ بلغ (4.15)، وبانحراف معياري (1.07)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على"نقصت حصة المواطن الأردني من المياه بسبب اللجوء" لأن نقص الموارد المائية يُعدّ مشكلة تواجه الأردن الذي يعتبر من أفقر عشر دول في العالم بالمياه، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (31) بمتوسط حسابي (4.03) وبانحراف معياري (1.11) وهو من المستوى المرتفع، إذ نصت الفقرة على "تضاؤل أعداد الشقق المتاحة للأردنيين بعد اللجوء السوري" نتيجة الزخم الهائل من اللاجئين على الشقق السكنية، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (30) بمتوسط حسابي (2.40) وبانحراف معياري(1.54) ،وهو من المستوى المتوسط حيث نصت الفقرة على "تأثرت المشاريع الخاصة للمواطنين بسبب اللجوء السوري" وهذا يشير إلى أن المشاريع الخاصة بالمواطنين منها ما تأثر إيجابياً ومنها ما تأثر سلبياً.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع :ما الآثار الأمنية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني؟

الجدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات محور "الآثار الأمنية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني" مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأثر
37	يشكل السوريون في الأردن خطرا على الأمن الوطني.	4.14	1.02	1	مرتفع
36	شكلت التنظيمات المسلحة في سوريا خطرا على الأردن مستقبلا.	4.13	0.72	2	مرتفع
40	زادت نسبة الأعمال الإرهابية بسبب اللجوء السوري.	4.02	1.13	3	مرتفع
39	تواجه السياسات الأردنية مشكلات مع اللجوء السوري.	4.01	0.90	4	مرتفع
38	استمرار استقبال اللاجئين يضر بالمصلحة الوطنية.	3.81	1.02	5	مرتفع
42	إزياد معدلات الجريمة في الأردن بسبب اللجوء السوري.	3.58	1.24	6	متوسط
41	ازدادت المشاجرات بين اللاجئين السوريين والمواطنين.	3.44	1.26	7	متوسط
43	شكل اللجوء السوري خللاً في الاستقرار السياسي.	3.23	1.30	8	متوسط
	المتوسط الحسابي العام	3.80	0.82		مرتفع

ويتضح من الجدول رقم (6) أن المتوسطات الحسابية لِ(الآثار الأمنية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني)، تراوحت بين (4.14 و 3.23)، إذ حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (3.80)، وهو من المستوى المرتفع، أما على مستوى الفقرات فقد حازت الفقرة رقم (37) على أعلى متوسط حسابي إذ بلغ(4.14) ، وبانحراف معياري(1.02) ، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على "يشكل السوريون في الأردن خطراً على الأمن الوطني" فقد أثر اللجوء السوري على أمن الأردن الوطني بشكل كبير وأخذ يهدد أمنه واستقراره، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (36) بمتوسط حسابي (4.13) وبانحراف معياري (0.72) وهو من المستوى المرتفع، إذ نصت الفقرة على (شكلت التنظيمات المسلحة في سوريا خطراً على الأردن مستقبلاً) بسبب الصراع الدموي في سوريا الذي أثر على جميع الجوانب، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (44)بمتوسط حسابي (2.23) وبانحراف معياري(1.30) ، وهو من المستوى المتوسط إذ نصت الفقرة على "شكل اللجوء السوري خللاً في الاستقرار السياسي"، وهذا يدل على أن الآثار الأمنية

للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني مرتفعة المستوى من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيّين في مخيم الزعتري.

مناقشة النتائج:

النتائج المتعلقة بالآثار الاجتماعية الناتجة عن اللجوء السوري على المجتمع الأردني؟

أظهرت نتائج الدراسة أن أعداد المتسولين زاد مع قدوم اللاجئين السوريين، إذ حازت على المرتبة الثانية بعد العاصمة عمان، محافظة المفرق بارتفاع أعداد المتسولين وقد بلغت (4.11%) وذلك حسب إحصائية (وزارة التنمية الاجتماعية ،2016)، وتعود هذه النسبة المرتفعة إلى حجم المسؤولية التي تقع على عاتق اللاجئ السوري في تحمل أعباء الحياة القاسية والعوز والحاجة بسبب تردي الوضع المعيشي وارتفاع أسعار المواد الغذائية والإيجارات المستمر وصعوبة الحصول على عمل أو عدم إتقان أي عمل خاصة بالنسبة للنساء والأطفال اللاجئين وانخفاض الأجور، فمن الممكن أن تزداد ظاهرة التسول عند اللاجئين الذين لا تقدم لهم المساعدات بشكل كافٍ لتلبية احتياجاتهم، والمجتمع الأردني يستعطف هذه الفئة كونها مركز ضعف، فقد وجد اللاجئون في التسول طريقة سهلة للحصول على المال لما يتلقوه من معاملة سيئة وضغوطات تؤدي إلى خروجهم للتسول والهروب من هذه الضغوطات، وقد تعود هذه النسبة إلى أن اللاجئين السوريين قد لا تربطهم معرفة بأهل البلد فقد يساعد ذلك على امتهان التسول بسبب نقصان عمليات الضبط الاجتماعي، إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتزايد الفقر والبطالة بين اللاجئين، وهذا يتفق مع دراسة (العثامنة وآخرون،2016) التي أكدت أن اللجوء السوري سبب رئيسي في زيادة ظاهرة التسول في المجتمع الأردني خاصة في المناطق المتواجد فيها أعداد كبيرة منهم، وهذا ما اتفق أيضاً مع دراسة (الرشايدة،2014) ودراسة (أبو طربوش،2014) التي أشارت إلى أن اللجوء السوري ساهم في ازدياد أعداد المتسولين في الشوارع وعلى الإشارات الضوئية خاصة مِن النساء والأطفال . ويظهر من خلال النتائج أن اللجوء السوري خلق تخوفاً لدى المرأة الأردنية من إقبال زوجها على الزواج من سوريات لقلة مهورن، لأنّ شروط الزواج من السوريات مسهلة دون أي التزامات بمواصفات مميزة وسن صغير وموافقة أهلها عليه ذلك لتأمين احتياجاتهم المختلفة، أو قد يدفع آباء اللاجئات بناتهم للزواج إما خوفاً عليهن أو لتخفيف الإنفاق والإعالة عنهم، وقد تكون اللاجئات بدون عائلة مثلاً فتزداد الرغبة لديهن في طلب السترة والزواج بأقل المهور وبأيسر شروط الزواج، وهذا يتفق مع ما توصلت له دراسة (العثامنة وآخرون ،2016) التي أكدت بأن اللجوء السوري شجع بعض الرجال على الزواج من سوريات وأستغلال أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية، ودراسة (الرشايده ،2014) والتي أكدت أن استقبال اللاجئين السوريين ساهم في زيادة رغبة الرجال المتزوجين بالزواج من أخريات سوريات.

وأظهرت النتائج بروز ممارسة الدعارة بشكل كبير بعد دخول اللاجئين السوريين، وهذا السبب ممكن لفقدان الأب والأم أو فرار عدد كبير من الفتيات دون أسرهن ومن غير مورد مالي، فتقل مراقبتهم وتوجيههنّ إذ يعد الأب المصدر الأقوى لشعور الأسرة بالأمان والتماسك، فقد وجد بعد الأزمة السورية حوالي (178) بيت دعارة في المفرق جراء التواجد الكثيف للاجئين السوريين خارج

نطاق مخيم الزعتري حسب ماقالته (صحيفه جراسا ،2016) ولفت المصدر إلى أن عشرات من السيدات السوريات يعملن في مجال الدعارة كوظيفة لهّن لتأمين كافة أحتياجاتهن فقد ألقت القوات الأمنية القبض على العديد من الفتيات السوريات بسبب سلوكيات عامة غيرلائقة فبعضهن يتم إجبارهن أو بيعهن حتى من قبل عائلاتهن لإرسال أموال لهم بسبب تزايد أوضاعهم المأساوية، وهذا يتعارض مع دراسة (الرشايدة، 2014) التي أشارت إلى أن نسبة الدعارة في محافظة الرمثا لم تبرز بشكل لافت مع اللجوء السوري وقد يعود ذلك إلى طبيعة المنطقة المدروسة كونها بيئة محافظة على عاداتها وتقاليدها، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (العموش،2016) التي أشارت إلى أرتفاع نسبة السلوكيات الغير أخلاقية مع اللجوء السوري ودراسة (أبو طربوش ،2014) التي أكدت على إجبار بعض النساء والأطفال على القيام بالممارسات المنافية للأدب لتأمين احتياجاتهم الأساسية ودراسة (Saroukhani &Naderi,2013)التي أكدت أنّ اللجوء قد يدفع بعض الفتيات إلى القيام بأخلاقيات مخلّه بالأدب لكسب المال. وأظهرت النتائج شعور المواطن الأردني بالغربة كاللاجئ لأنه أصبح يتحمل أعباء إضافية، مما أدى إلى شعوره بحالة من الضيق النفسي خصوصاً أن اللاجئين يتلقون دعماً مادياً ونفسياً من الجهات الدولية، وفئة كبيرة من المواطنين الأردنيين يعيشون حالة من الفقر المدقع، إذ بدأ الضغط النفسي واضحاً على بعض المواطنين بردات فعل على شكل غضب وقلق وإحساس بالغربة داخل الوطن، وعدم قدرة الأردنيون على التكيف الاجتماعي مع اللاجئين السوريين وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (العثامنة وآخرون، 2016) التي أكدت التعاطف والتكيف الاجتماعي في المجتمع الأردني مع الإخوة السوريين بدأ بالانخفاض التدريجي مقارنة ببداية الأزمة السورية وأن المواطن الأردني بدأ يشعر بأنه ضحية كاللاجئ لأنه يتحمل أعباء إضافية لا يقوى عليها.

ويبدو أن للجوء السوري أثراً على التعليم في الأردن وذلك لأن الطلبة الأردنيين يعانون من ضغوطات نفسية نتيجة اكتظاظ المدارس بالطلبة السوريين بدرجة متوسطة وتفسر الدراسة هذا لتقسيم المدارس المكتظة بالطلبة السوريين إلى نظام فترتين فترة صباحية وفترة مسائية وإعطاء الطالب معلومات بشكل أقل بسبب تقليل وقت حصة الطالب الأردني وجعلها أقصر وقلة كمية المعلومات التي كان يتلقاها لتركيز المعلمين والمعلمات على توزيع جهدهم بين أعداد الطلبة الكثيرة، وجاءت هذه النتيجة متوسطة لأن هذا الضغط على الخدمات التعليمية لم يشمل جميع المدارس بل بعض المدارس الحكومية وأن المدارس الخاصة بقيت كما هي وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (سميران ،2014) و(الوزاني ،2012)التي أشارت إلى تأثر الخدمات التعليمية مع اللجوء السوري وعدم توزيع الجهود بين المعلمين للحفاظ على وصول المعلومات لجميع الطلبة، ودراسة (العثامنة وآخرون ،2016) التي أكدت أن اللجوء السوري زاد من التزاحم وأثر على العملية التدريسية، ودراسة (الرشايدة،2014) التي أكدت أن أبناء اللاجئين السوريين أثرو على أبناء الأردنيين في المدارس الحكومية وبتقليل ساعات الدراسة إذ انعكس سلباً على تعليمهم، وأتفقت هذه النتيجة مع نظرية الأزمة التي نصت على أن اللجوء يكون نتيجة أزمة ويسبب أزمة حقيقية على الخدمات التعليمية المقدمة للطالب الأردني وقد يؤدي إلى أرتفاع تكاليف التعليم والتقليل من الطلبة

الذين يدرسون في المدارس الخاصة نظرا لأن اللجوء شكل أزمة مالية لدى الأسرة الأردنية وتفضيلهم تعليم أبنائهم في المدارس الحكومية وعدم متابعة عمليتهم التعليميه ومراقبة تحصيل أبنائهم الدراسي وتركيزهم.

النتائج المتعلقة بالآثار الاقتصادية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني؟ أظهرت نتائج الدراسة أن أبرز الآثار الاقتصادية على الأمن المجتمعي الأردني تتمثل في قلة حصة المواطن الأردني من المياه بسبب اللجوء السوري، وهذا يعود إلى ما تعانيه المملكة الأردنية الهاشمية من شح الموارد المائية من قبل اللجوء السوري ومع استقبال أعداد هائلة منهم الأمر الذي أدى إلى الضغط على الموارد المائية المحدودة وغير المتجددة فشكل تحدياً جوهرياً كبيراً لمصادر المياه واحتياجات المواطنين، فقد أصبح المواطن الأردني يأخذ حصة أقل وتزايُد انقطاع المياه في بعض المناطق السكنية وبالإضافة إلى عدم انتظام مواعيد التزويد بالمياه في بعض الأحياء لمرة واحده في الأسبوع ولساعات قليلة، وهذه النتائج تتفق مع دراسة (العثامنة وآخرون ،2016) التي أكدت أن حصة المواطن الأردني من المياه نقصت بسبب اللجوء السوري، ودراسة (سميران، 2014)، ودراسة (الوزاني ،2012)، ودراسة (العموش ،2016)، ودراسة (البزايغة ،2012) التي أكدت أن الأردن يعاني من شح الموارد المائية والذي ازداد بشكل أكبر مع اللجوء السوري، ودراسة (Garcia,2006) التي أشارت إلى أن اللجوء سبب أزمة مائية في الدولة المضيفة.

ويظهر من خلال النتائج تفضيل أصحاب العمل الشباب السوريين للعمل لديهم بسبب قلة أجورهم ويعود ذلك إلى مهارة العامل السوري وإتقانه لعمله دون تذمر أوملل ورضاه بأي أجر يتلقاه بساعات عمل أطول وظروف عمل أصعب أكثر من العمال الآخرين خاصة العمالة الوافدة المصرية التي تضررت مع اللجوء السوري، فقد دخل العامل السوري سوق العمل فزادت صعوبة حصول بعض العمال على العمل خاصة في أعمال البناء وشكلوا عمالة منافسة للعمالة المحلية، بسبب وضعهم الذي يمرون به أو لأن أصحاب العمل قد يميلون أكثر إلى استعمال اللاجئين لأنهم قد لا يطالبون بحقوقهم أو الحصول على بعض الامتيازات بالإضافة إلى أنه قد يسهل الاستغناء عنهم، وهذا يتفق مع دراسة (الرشايدة ،2014) التي أشارت إلى أن العمالة السورية أحتلت مكان العمالة المحلية وأنهم مطلوبون أكثرمن غيرهم لتحملهم أعباء العمل ومشقته مقابل مبلغ مالي أقل، ودراسة (Garcia,2007) (Naderi & Saroukhani,2013)التي أكدت على أن استقبال اللاجئين الذي يهدد فقدان البعض لأعمالهم ويزيد مِن صعوبة حصولهم على العمل.

وبينت النتائج تضاؤل أعداد الشقق المتاحة للأردنيين بعد اللجوء السوري، وهذا أدى إلى ارتفاع أجور المساكن بشكل كبير جداً مما أدى إلى عدم إمكانية الأردنيين خاصة المقبلين على الزواج دفع تكاليف أجور السكن الباهظة وخلق مشاكل مالية بسبب الزخم الهائل من اللاجئين السوريين الذين شكلوا ضغطا هائلا على البنية التحتية والخدمات، ففي بداية الأزمة السورية كانت صلات القرابة بين الشعبين تخفف من الأعباء على الشقق المتاحة لكن هذا على المدى القصير لأن مشاركة المواطنين منازلهم مع أشخاص فقدوا كل شيء قد تتحول إلى عبء كبيرعلى المدى الطويل وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (الوزاني ،2012) ودراسة (سميران، 2014) ودراسة

(البزايغه،2011) التي أشارت الى أرتفاع اجارات الشقق بسبب قلتها وزيادة طلب اللاجئين على الشقق السكنية، ودراسة (العثامنة وآخرون ،2016) التي أشارت إلى صعوبة حصول حديثي الزواج على المساكن فارتفعت تكاليفها بحيث أصبحت مشكلة حقيقية تواجه الأردنين .

كما أن المشاريع الخاصة بالمواطنين الأردنيين تأثرت بسبب اللجوء السوري، وهذا يعود لقيام اللجوء السوري بتنمية القليل من المشاريع الخاصة بالمواطنين، وتقليل الإقبال على بعض المشاريع، إذ إنّ اللجوء السوري لم يحدث تضارباً كبيراًعلى بعض المشاريع كاللجوء العراقي الذي كان يحمل ثروات تغطي مشاريع ورؤوس أموال الأردنيين، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (الرشايدة، 2014) التي أكدت بأن اللاجئيين السوريين قاموا بتأسيس مشاريع تجارية خاصة انعكست على مشاريع المواطنين الخاصة، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة (البزايغة، 2012) التي أكدت أن اللجوء سبب رئيسي لازدهار مشاريع المواطنين وزيادة المستثمرين داخل البلاد، وتتفق هذه النتيجه مع **نظرية الطرد والجذب** التي نصت بأنه من أهم عوامل الطرد تدهور بعض الموارد المحلية وأنخفاض اسعارها والركود الاقتصادي في سوريا أدى إلى استقطاب المشاريع الخاصة في الاردن .

النتائج المتعلقة بالآثار الأمنية للجوء السوري على الأمن المجتمعي الأردني؟ لقد بينت نتائج الدراسة أن الآثار الأمنية للجوء السوري على الأمن المجتمعي هي أكثر المحاور ارتفاعا وهذا يدل على خوف المجتمع الأردني على أمن وأمان بلاده، إذ كشفت نتائج الدراسة وبدرجة مرتفعة عن أن السوريين في الأردن يشكلون خطرا على الأمن الوطني بسبب تغير الكثير من الأمور الأمنية في البلاد نتيجة تزايد أعداد السوريين الفارين من بلادهم ولديهم إسباقيات جرمية، فالتدفق الكبير للجوء السوري ساهم بشكل كبير في تعريض أمن الأردن واستقراره للخطر بسبب الانتشار العشوائي دون ضوابط حقيقية للاجئين في بداية الأزمة السورية على امتداد الوطن حتى أصبحوا جزءاً من النسيج الاجتماعي الأردني دون معرفة خلفياتهم السياسية وارتباطاتهم التنظيمية وأصبحوا يشكلو خطراً أمنياً واضحاً للعيان وورقة ابتزاز للدولة الأردنية بهدف تكبيل الأردن سياسياً واجتماعياً من جميع الأطراف في ظل الأوضاع الملتهبة في الإقليم وعدم الثقة بين كافة دول الأقليم، فمنذ بداية الصراع الدموي داخل سوريا كان للأردن دور إيجابي في تحمل أعباء أمن الحدود فأصبح اللجوء السوري يشكل هاجسا أمنيا على الأمن الوطني، وهذا يتفق مع دراسة (منور ،2009) ودراسة (البزايغة ،2012) ودراسة (Rhee-Siyon ,1996)التي أكدت على أن اللجوء سبب رئيسي في إخلال الأمن الوطني للدولة المضيفة والمساس به والتعرض لتحديات خارجية تعرّض الاستقرار السياسي للتذبذب ودراسة (عثامنة وأخرون ،2016) التي أكدت خشية الأردنيين من الأخطار المتنوعة على الأمن الوطني.

وبينت نتائج الدراسة وبدرجة مرتفعة أن التنظيمات المسلحة في سورية شكلت خطراً على مستقبل الأردن فأصبحت تخلق مخاوف لدى جميع الأردنيين على حياتهم، إذ غيرّ معظمهم وجهة نظرهم عن الأردن لعدم الأمان كما سبق، وقد أصبحت الحدود الأردنية السورية منطقة حرب وتهدد أمن واستقرار قوات الأمن والجيش العاملين على حمايتها إثر الصراع في سوريا، حيث شكل مخاطر

كبيرة على جميع الجوانب، وهذا يتفق مع دراسة (العموش، 2016) التي أكدت بأن الوجود السوري في الأردن أدى إلى خلق مخاوف بسبب الجماعات المسلحة التي قد تهدد الاستقرار الوطني للممكلة، ودراسة (العثامنة وآخرون ،2016) التي أكدت أن التنظيمات المسلحة السورية تهدد أمن الأردن.

وكشفت النتائج عن ازدياد نسبة الأعمال الإرهابية بسبب اللجوء السوري الذي ساهم في زيادة فرص تسلل المخاطر الإرهابية والانخراط في الأنشطة الإرهابية، لاسيّما أنه ثمة بوادر لبداية تطرف سلفي، وقد أثر ذلك على عقول بعض من شبابنا فزادت في الأونة الأخيرة العمليات الإرهابية التي راح ضحيتها مواطنون مدنيون وعسكريون وهم يدافعون عن تراب الوطن، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (البزايغه، 2012) ودراسة(Jordan defence&security, 2010) التي أكدت الخوف من التنظيمات والأعمال الإرهابية التي أحدثها اللجوء خاصة في المناطق الحدودية.

كما أظهرت نتائج الدراسة ازدياد معدلات الجريمة في الأردن بسبب اللجوء السوري، ويعود ذلك إلى أن المواطنين واللاجئين أصبحوا يعانون من مشكلات اقتصادية واجتماعية متكرره نتيجة الضغوطات المختلفة التي تدفع البعض منهم إلى إرتكاب أفعال تنافي الأنظمه والقوانين المنصوص عليها في الدستور الأردني، وأصبحت الدولة الأردنية تعاني خطورة اللجوء السوري وآثاره الأمنية في الآونه الأخيرة، إذ إنّ بعض مرتكبي الجرائم يذهبون إلى الأعمال الإجرامية بحجة اللجوء تعد السبب الرئيسي في المساس بأمن الدولة، وصعوبات قرارات الحكومة الأردنية في حل هذه العقبات زاد مِن نسبة معدلات الجريمة، وهذا يتفق مع دراسة (منور،2009) (abualhaija,2006) التي أكدت أن اللجوء يعد مصدراً أساسياً لارتفاع معدلات الأعمال الإجرامية، وزيادة الأعباء الأمنية والخلايا النائمة والتطرف، ودراسة (العثامنة وآخرون ،2016) التي أكدت أن اللجوء السوري أظهر أنماطاً جديدة من الجريمة فازدادت معدلاتها في الفترة الأخيرة.

توصيات الدراسة:

وبعد الاطلاع على نتائج الدراسة، توصلت الباحثة إلى التوصيات المقترحة الآتية:

1) تطوير البنى التحتية بسبب تزايد أعداد السكان مع الزخم الهائل من اللاجئيين السوريين في الأردن.
2) تحسين شبكات المياه والطرق والخدمات الصحية والتعليمية.
3) العمل على مراقبة إيجارات الشقق السكنية والمنازل وضبطها بأسعار مناسبة ليتمكن المواطن الأردني لا سيّما المقبل منهم على الزواج من إيجاد شقق سكنية.
4) تقديم المساعدات من الدول المانحة للحكومة الأردنية للقيام بالمهام التي يتطلبها اللجوء.
5) حث المنظمات الحكومية والدولية على اعداد دورات تدربية للأخصائيين اجتماعيّين، لتنمية وتطبير خبراتهم المهنية بشكل مستمر.
6) زيادة رقابة المتسولين متابعتهم في الشوارع وخاصة الإشارات الضوئية بعد تطور ظاهرة التسول بسبب اللجوء السوري.
7) التشديد الأمني وتفعيل الأنظمة والقوات لحماية الأمن الوطني الأردني.
8) الاستفاده من المؤتمرات والندوات والرسائل الجامعية والأبحاث في تحليل تأثيرات اللجوء

السوري في المجالات السياسية والاجتماعيه والاقتصادية على الأردن والأخذ بتوصياتها في سبيل إيجاد حلول للمشاكل التي جاءت بها.

9) استغلال المنح والقروض المقدمة للأردن بسبب اللجوء السوري بإيجاد مشاريع تنموية وخلق فرص عمل.

المراجع:

- أبو زيتون، ناصر عبدالله (2015). الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للاجئين السوريين وآثارهم على سوق العمل في محافظة معان، جامعة الحسين بن طلال: مركز الدراسات والاستشارات وتنمية المجتمع.
- أبو طربوش، ربى نجيح عادل (2014).الآثار الاجتماعية والنفسية للأزمة السورية على الأطفال السوريين اللاجئين للأردن، رسالة جامعية منشورة :الجامعة الأردنية.
- البزايغة، خليل (2012). تأثير اللاجئين العراقيين على الاردن (2003-2011)، رسالة جامعية منشورة، جامعة الشرق الاوسط.
- الرشايدة، سحر (2014). تأثير اللاجئين السوريين على الأمن الاجتماعي في مدينة الرمثا، رسالة جامعية منشورة : جامعة اليرموك.
- سميران، محمد علي .سميران، مفلح علي (2014) .اللجوء السوري وأثره على الأردن : بحث مقدم الى المؤتمر الدولي لكلية الشريعة والحقوق في جامعة آل البيت حول (الإغاثه الإنسانيه بين الإسلام والقانون الدولي).
- عبد الرحيم، طلعت حسن (1983). الأسس النفسية للنمو الإنساني، القاهرة: دار الفكر العربي.
- العثامنة وآخرون (2016). تصورات الأردنيين نحو تبعات اللجوء السوري ،جامعة اليرموك: مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجره القسرية .
- عثامنة، عبد الباسط (2002) .الآثار المختلفة للجوء والهجرات القسرية مع التركيز على الحالة الأردنية ،ندوة في مركز دراسة اللاجئين والنازحين والهجرة عن تطور اللجوء والنزوح خصائص الهجرة وأنماطها الإقليمية، الأردن : إربد.
- العموش، نادية فالح (2016).أثر الازمة السورية على الأردن، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، م43، ملحق6.
- فرانسيس، الكساندرا (2015) . أزمة اللاجئين في الأردن، مؤسسة كارينغي للشرق الأوسط.
- فهمي، محمد سيد(1998). الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث .
- القرشي، علي (2000) .الهجرة السياسية في الإسلام:النظرية والواقع والأسئلة، مج 24، ع96 ،مصر : المسلم المعاصر.
- القضاة، طلال (2016) . الأخصائي الاجتماعي في الأزمات –دراسة اجتماعية حول التكيف المجتمعي للاجئين السوريين مع المجتمع المحلي، مجلة دراسات : العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 43، ملحق 6.
- مديرية شؤون اللاجئين، الإدارة العامة، مكتب العلاقات العامة، 2016م.
- المراياتي ،كامل واخرون (1997) .الأمن الاجتماعي ،جامعة بغداد :كلية الآداب.
- مركز الدراسات الاستراتيجية (2012). استطلاع للرأي العام- اتجاهات الرأي العام نحو الأزمة السورية، وحدة استطلاع الرأي العام، الجامعة الأردنية.
- الوزاني، خالد واصف (2012) .الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني، الأردن: المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- وزارة التنمية الاجتماعية ،وحدة مكافحة التسول ،2016.

- Garcia ,Jennifer alix(2007). The effect of refugee inflows on host country populations ,evidence from Tanzania . department of economic ,university of Montana ,407 liberal arts ,Missoula, retrieved from www.ebscohost.com.
- ikipe defence &security report (2010). Security overview, Business monitor international ltd.
- kai , davison : social workers perspective in preservation families refugee (the California university,2004).
- saroukhani , bagher ,naderi ,afsar afshari (2013). The study of social-cultural security in ikipe –iran . o.2; February 2013 , international journal of business and social science ,retrieved from
- siyon ,rhee :Effective social work practice with Korean Immigrant families (Journal of multi cultural social work ,v4 ,1996).
- ww.m.ahewar.org-

مستقبل اللاجئين السوريين في الأردن

أحمد صابر المنسي
أ.د محمد عبد الكريم محافظة
الجامعة الهاشمية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى القاء الضوء على واقع حياة اللاجئين السوريين في الأردن، وتقديم رؤية للواقع المستقبلي لهؤلاء اللاجئين في ظل استمرار العمليات العسكرية في بلادهم وبالتالي استمرار أزمة اللجوء في الأردن، وحاولت الدراسة الإجابة عن سؤال رئيسي هو:

"ما هي السيناريوهات المستقبلية لوجود اللاجئين السوريين في الأردن؟" واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف حياة اللاجئين السوريين في الأردن داخل وخارج المخيمات، ورسم سيناريوهات للمستقبل بناء على ذلك.

وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة منها:

- أولاً: يبذل الأردن وبالتعاون مع المنظمات الدولية والمحلية في تخفيف معاناة اللاجئين السوريين في الأردن قدر الإمكان.
- ثانياَ: مستقبل اللاجئين السوريين في الأردن في ظل انعدام حل العودة الطوعية في الوقت القريب وعدم امكانية اعادة توطين جميع اللاجئين في دول أخرى، يبقى سيناريو واحد هو الأكثر احتمالية: وهو الإندماج المحلي الجزئي بمعنى منح اللاجئين السوريين في الأردن حقوقاَ أوسع في مجال العمل والتعليم تساعدهم في الإندماج مع المجتمع الأردني، لكن دون تجنيسهم أو رفع صفة اللجوء عنهم.
- ثالثاَ: إندماج اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني يحميهم من الفقر والعوز وتدابير التكيف السلبية، والتمييز، كما أنه مهم للمجتمع والدولة الأردنية حيث إنه يساعد على تهدئة الاستياء العام والإحباط الاجتماعي الناجم عن تدفّق اللاجئين، ويدعم الطلب على السلع الاستهلاكية، وقد يساعد في زيادة النمو وتحسين الإقتصاد الوطني في حال التزمت الدول المانحة بتعهداتها.

Abstract

The future of Syrians refugees in Jordan.

This study aims to identify the reality of the lives of the Syrian refugees in Jordan and provide a vision of the future reality of these refugees in the light of the continuation of military operations in their country and therefore the continuation of the refugee crisis in Jordan. The study attempted to answer a main question:

"What are the future scenarios for the presence of Syrian refugees in Jordan?"

The study used the analytical descriptive approach to describe the lives of Syrian refugees in Jordan inside and outside the camps، and draw scenarios for the future accordingly.

The study concluded several results, including:

- First: Jordan, in cooperation with international and local organizations, is working to alleviate the suffering of Syrian refugees in Jordan as much as possible.
- Second: The Future of Syrian Refugees in Jordan In the absence of a solution to voluntary repatriation in the near future and the inability to resettle all refugees in other countries, one scenario remains the most

likely: partial local integration, which means granting Syrian refugees more rights in the fields of work And education to help them integrate with Jordanian society, but without giving them citizenship or revoking the status of asylum.

- Thirdly, the integration of Syrian refugees into Jordanian society protects them from poverty, destitution, negative adjustment measures and discrimination, It is also important for the Jordanian community and state as it helps to calm public discontent and social frustration caused by the influx of refugees, and supports demand for consumer goods, and It may help to increase growth and improve the national economy if donor countries commit themselves to their commitments.

المقدمة

ترتب على الأزمة السورية منذ تدهور الأوضاع الأمنية وحتى تشرين الثاني/2017- تاريخ إعداد هذا البحث- نزوح ولجوء ما يقرب من نصف سكان سوريا سواء إلى الداخل السوري أو إلى دول الجوار (لبنان، العراق، تركيا، الأردن)، والتي كانت سخية في استقبال ملايين اللاجئين، كما قامت العديد من المنظمات الدولية والمحلية بالمساعدة في الإستجابة لتلك الحاجة الإنسانية الملحة.

ويعد الأردن من دول الجوار السوري- ومن منطلق إنساني وقومي- كان في استقبال مئات الآلاف من اللاجئين السوريين واتبعت سياسة الأبواب المفتوحة تجاه السوريين على الرغم من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي سببها التدفق الهائل للاجئين، فحتى تشرين الثاني/2017 بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين في الأردن أكثر من 650 ألف لاجئ طبقاً لإحصاءات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR, 2017$_a$). وتشير الحكومة الأردنية إلى أن عدد السوريين في الأردن يتجاوز المليون و266 ألف نسمة حيث أن جزءاً كبيراً لم يسجلوا أنفسهم كلاجئين أو أنهم كانوا يقيمون في الأردن قبل الأزمة وفي جميع الأحوال لا يمكنهم العودة إلى سوريا (وزارة التخطيط والتعاون الدولي،2016)- بالإضافة إلى اللاجئين السوريين يستضيف الأردن حوالي 63 ألف لاجئ من العراق وعشرة آلاف لاجئ من دول أخرى مثل الصومال والسودان واليمن (CARE, 2017$_a$)، الأمر الذي أدى إلى اتساع العجز في ميزانية الأردن المثقلة أصلاً، كما زاد الضغط على البنى التحتية وخصوصاً الخدماتية من مثل: الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات.

وبشكل عام فقد أظهرت التجارب أن حالات اللجوء طويلة الآمد لا تحل سريعاً، وبينما يفضل اللاجئون والحكومات والمجتمعات المضيفة عودة اللاجئين إلى أوطانهم قريباً، إلاَّ أن ذلك غالباً لا يحدث ولذلك فقد يستمر وجود اللاجئين السوريين في الأردن سنوات أو حتى عقود أخرى.

وبالرغم من الآثار السلبية الكبيرة لتدفق اللاجئين السوريين على قطاعات الصحة والتعليم والخدمات العامة والموازنة العامة والأمن غيرها، فلا يمكن إغفال الآثار الإيجابية للجوء السوري في الأردن، فبشكل عام استفاد الإقتصاد الأردني من الزيادة السكانية وزيادة الإستثمار العام، والنمو في قطاعات الصناعات التحويلية والبناء والنقل والاتصالات والخدمات، وزيادة الإستثمارات الأجنبية

المباشرة حيث انتقل بعض المستثمرين السوريين إلى الأردن، إضافة إلى ذلك زيادة المساعدات الخارجية والمنح التنموية التي ساعدت في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنظر الى استمرار أزمة اللجوء السوري وعدم ظهور بوادر للحل على المدى القريب كان لا بد من التفكير بمستقبل اللاجئين السوريين في دول الجوار ومن بينها الأردن، وهنا يظهر عندنا سؤال مهم هو "ما هي السيناريوهات المستقبلية لوجود اللاجئين السوريين في الأردن؟" وهذا السؤال سيكون مشكلة البحث في هذه الورقة.

و للإجابة على هذا السؤال يجب القاء الضوء على واقع حياة اللاجئين السوريين في الوقت الحالي، والتأثيرات الإيجابية والسلبية لتدفق اللاجئين السوريين على الأردن،. كما ستلقي الضوء على احتمالية كل سيناريو وتأثيراته. ولذلك ستتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي،- والذي يعرف بأنه" أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم، لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة تصويراً كمياً عن طريق جمع البيانات والمعلومات المقننة عن هذه الظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة" (ملحم،2001) – لوصف واقع اللاجئين السوريين في الأردن والتنبؤ بالسيناريوهات المستقبلية.

وقد تم تقسيم الورقة إلى فصلين بالإضافة إلى الخاتمة، حيث يبحث الفصل الأول في: وضع اللاجئين السوريين في الأردن حتى أواخر عام 2017، ويبحث الفصل الثاني في: السيناريوهات المستقبلية للاجئين السوريين في الأردن.

الفصل الأول : واقع اللاجئين السوريين في الأردن

يلعب الموقع الجغرافي للأردن دوراً بارزاً في تشكيل معطيات الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية فيها، فبحكم وقوعها في منطقة الشرق الأوسط التي كانت ولا تزال مسرحاً لكثير من النزاعات، وبحكم محدودية مواردها وصغر حجمها نسبياً فإنها كثيراً ما تتأثر بشكل ملحوظ بأي تداعيات للأوضاع في أي من دول هذه المنطقة، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بدول الجوار سواءً من الناحية الإقتصادية والتبادل التجاري أو حتى الروابط الإجتماعية، حيث أن المجتمعات المحلية في الأردن ترتبط بصلات القرابة بالإضافة إلى الهوية الثقافية والمذهبية مع سكان الدول المجاورة.

وهذه الأسباب إلى جانب اتباع الأردن سياسة الأبواب المفتوحة تجاه اللاجئين السوريين، والحفاوة التي قدمتها الحكومة كانت أهم الأسباب التي دفعت السوريين إلى اللجوء إلى الأردن.

أولا: الوضع القانوني للاجئين السوريين في الأردن

لم يوقع الأردن على اتفاقية عام 1951 الخاصة باللاجئين ولا بروتوكولها لعام 1967، ومع ذلك فإن الأردن ملتزم بمبدأ "عدم الإعادة القسرية"، إذ أنه وقع مذكرة تفاهم مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في عام 1998 كما أنه صادق على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل والميثاق العربي لحقوق الإنسان، واتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1991 وتنص المادة الثالثة من هذه الاتفاقية على عدم طرد أي لاجئ إلى الدول التي يواجه فيها تهديداً لحياته أو لحريته.(Map action, 2015)

وبسبب عدم وجود إطار قانوني واضح ينظم وضع اللاجئين في الأردن، فقد أحال الأردن مهمة تحديد اللاجئين إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والتي تعمل بموجب مذكرة تفاهم وقعتها مع الأردن في عام 1998، وتضمنت المذكرة نفس تعريف "اللاجئ" الواردة في اتفاقية عام 1951 للاجئين، كما تتضمن العديد من المواد الواردة في الاتفاقية كالالتزام بمبدأ عدم الإعادة القسرية، وعدم التمييز والحق في الوصول إلى المحاكم، وإسقاط رسوم المغادرة وغرامات تجاوز مدة الإقامة، ووفقاً للمذكرة يجب على المفوضية إيجاد حلول دائمة للاجئين مثل العودة الطوعية أو التوطين في بلد ثالث خلال فترة أقصاها ستة أشهر بعد الاعتراف بهم، ومن الناحية العملية فإن هذا الحكم ليس قسرياً ولكن الهدف منه التأكيد على أن الإقامة مؤقتة.(Map action, 2015)

اتبع الأردن سياسة الأبواب المفتوحة تجاه اللاجئين السوريين ومنحهم الحماية سواءً دخلوا من الحدود الرسمية أو غير الرسمية، كما يعفى السوريون من الحصول على تأشيرة دخول، أو تصريح إقامة، ويطلب منهم جوازات السفر فقط لدخول الأردن، منذ بداية الأزمة السورية في آذار/2011 وحتى حزيران /2016، حيث تم إغلاق الحدود الرسمية لأسباب تتعلق بالأمن القومي الأردني، (الغد،2016)، وتمنح الأردن اللاجئين السوريين المسجلين خارج المخيمات الحق في الحصول على الرعاية الصحية العامة-حتى تشرين الثاني/2014- والحق في التسجيل في المدارس العامة. (منظمة العفو الدولية، 2013)

- **ثانياً: اللاجئون السوريون في المخيمات**

يعيش أكثر من 79% من اللاجئين السوريين المسجلين في الأردن خارج المخيمات، بينما يتوزع الباقي على أربعة مخيمات، وهي : مخيم "الزعتري" بالقرب من مدينة "المفرق" ويؤوي حوالي 79 ألف لاجئ سوري ، ومخيم الأزرق بالقرب من مدينة "الأزرق" ويؤوي حوالي 53 ألف لاجئ سوري، والمخيم الإماراتي-الأردني الذي يعرف باسم "مريجيب الفهود" في محافظة "الزرقاء" ويؤوي حوالي 7 آلاف لاجئ سوري، ومخيم "حدائق الملك عبد الله" بالقرب من مدينة "الرمثا" ويؤوي حوالي 760 لاجئاً سورياً. (UNHCR, 2017b)

يمتلك الأردن معبرين رسميين مع سوريا هما: نصيب/جابر ودرعا/الرمثا، ومع ذلك يدخل جزء كبير من اللاجئين السوريين إلى الأردن عن طريق المنافذ الحدودية غير الرسمية، وبعد دخول الأراضي الأردنية يتجمع اللاجئون في نقاط التجمع حيث يقوم الجيش الأردني بنقلهم إلى مخيم "رباع السرحان" حيث يتم فرز اللاجئين السوريين وتسجيلهم من قبل السلطات الأردنية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وبعد ذلك يتم نقلهم إلى أحد مخيمات اللاجئين، ويستطيع اللاجئ السوري مغادرة المخيم والاستقرار في المدن أو الأرياف عبر إجراء يسمى "الكفالة"، فيقوم مواطن أردني بكفالة اللاجئ ضمن شروط وتعليمات محددة، (منظمة العفو الدولية ،2013)، أو عن طريق لم شمل للأسر داخل وخارج المخيمات، أو عن طريق حصول اللاجئ السوري على تصريح عمل. (العربية نت، 2017)

وتختلف خدمات المأوى في المخيمات من مخيم إلى آخر إلّا أنها في تحسن مستمر، فعلى سبيل المثال في مخيم الزعتري أكبر مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن بدأ بمجموعة خيم

طوارئ ونسبة صغيرة من الكرفانات ومع نهاية عام 2014 أصبح جميع اللاجئين السوريين في المخيم يعيشون في كرفانات جاهزة، وفي مخيم الأزرق تم تصميم المساكن من الزنك والحديد لمقاومة الظروف الجوية الصعبة في صحراء الأردن،(UNHCR, 2015a)، بينما في المخيم الإماراتي "مريجيب الفهود" فإن جميع المساكن هي من الكرفانات، (IRIN, 2015).

يستطيع اللاجئون السوريون في المخيمات الحصول على الخدمات الصحية مجاناً، وتقدم العديد من المنظمات الدولية والمحلية هذه الخدمات بالتنسيق مع وزارة الصحة الأردنية، حيث تقدم عيادات منظمات "أطباء بلا حدود MSF" و"أطباء العالم MDM" و"الجمعية الأردنية للعون الصحي" وغيرها في مخيم الزعتري خدمات الرعاية الصحية الأولية وخدمات الصحة الإنجابية والتحصين وخدمات الرعاية الصحية العقلية والنفسية، (UNHCR, 2015b, WHO, 2013) كما يقدم "الهلال الأحمر الأردني" و"الصليب الأحمر الكندي والفنلندي والنرويجي والألماني" بالإضافة إلى عدة منظمات أخرى خدمات الرعاية الصحية الأولية في مخيم الأزرق،(IFRC, 2015) بينما تقدم عيادات الهلال الأحمر الإماراتي خدمات الصحة الأولية في المخيم الإماراتي الأردني - مريجب الفهود. (IRIN, 2015)

أما بالنسبة للخدمات الصحية الثانوية فتتوفر ستة مستشفيات ميدانية في مخيم الزعتري، تديرها الدول المانحة بالتنسيق مع وزارة الصحة الأردنية– المغرب وفرنسا وقطر والسعودية والإمارات وإيطاليا- بالإضافة إلى مشفىً للأطفال أقامته منظمة "أطباء بلا حدود" ويتلقى اللاجئون الخدمات الصحية في المشافي العامة الأردنية في حال عدم توفرها في المخيم،(UNCIF,2015) بينما يقدم المشفى الميداني الإماراتي خدمة الرعاية الصحية الأولية والثانوية للاجئين في المخيم الإماراتي الأردني(IRIN, 2015)، وفي مخيم الأزرق قامت الحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر ببناء مشفىً بسعة 60 سريراً لتقديم خدمات الرعاية الصحية للاجئين السوريين، كما تم إنشاء مشفىً ميداني آخر بدعم من ايطاليا. (IFRC, 2015)

ويمثل الأطفال في سن الدراسة جزء كبير من اللاجئين في المخيمات، ففي مخيم الزعتري يبلغ عدد الأطفال في سن الدراسة - 5- 17 سنة- حوالي 28,569 طفل وفي مخيم الأزرق 19,150 طفل، جزء كبير من هؤلاء الأطفال يرتادون المدارس في المخيمات، ففي مخيم الزعتري 50.8% من الإناث و49.2% من الذكور ارتادوا المدارس النظامية داخل المخيم خلال العام الدراسي 2016/2015 ، وفي مخيم الأزرق ارتاد أكثر من 10,200 طالب المدارس النظامية، كما تقدم العديد من المنظمات الدولية والمحلية برامج تعليم غير رسمية، (UNHCR, 2017c) وفي المخيم الإماراتي الأردني تتوفر مدرسة بسعة استيعابية تبلغ 2,600 طالب وتوفر التعليم الإبتدائي والثانوي والرياضة وتحتوي مختبري حاسوب وعلوم وتوفر الأنشطة اللامنهجية الأخرى. (IRIN, 2015،الدستور،2017)

كما تقدم الحكومة الأردنية بالتعاون مع المنظمات العاملة في المخيمات خدمات الكهرباء والمياه، ويتم تزويد مخيم الزعتري عن طريق الصهاريج التي تنقل المياه من الآبار المحفورة حول المخيم، والوضع المائي في المخيمات صعب جداً - فالأردن يعاني بالفعل من ندرة في المياه- ، حيث

يحصل كل فرد في مخيمات اللاجئين على 35 لتر من الماء يومياً بينما كان يحصل على 145 لتراً يومياً في سوريا، (UNICEF, 2017) وتوفر الحكومة الأردنية بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الكهرباء في المخيمات، حيث أقامت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في مخيم الزعتري وبتمويل من الحكومة الألمانية اكبر محطة لتوليد الكهرباء من خلال الطاقة الشمسية على مستوى مخيمات اللاجئين في العالم، حيث ستوفر هذه المحطة الكهرباء لمآوي اللاجئين حتى 14 ساعة. (الغد،2017)

- **ثالثاً: اللاجئون السوريون خارج المخيمات**

تعيش الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين في الأردن – حوالي 79%- خارج المخيمات ويتركز معظمهم في المحافظات الشمالية بالقرب من الحدود السورية، بالإضافة إلى العاصمة عمان التي تؤوي حوالي 27.7% من اللاجئين السوريين المسجلين (Care, 2017)، ويستطيع اللاجئون السوريون الذين يدخلون من معابر الحدود الرسمية الإقامة في المناطق الحضرية، كما يستطيع اللاجئون مغادرة المخيمات من خلال نظام "الكفالة" حيث يقوم شخص أردني بكفالة اللاجئ ضمن شروط معينة وبعدها يمكنه الإقامة في أي مكان في المملكة أو من خلال لم شمل الأسرة أو من خلال إصدار تصريح العمل، ويستطيع اللاجئون السوريون المسجلون الحصول على الخدمات الصحية -حتى تشرين الثاني/2014- والتعليمية العامة مجاناً، والمساعدات التي تقدمها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، مع ذلك تقدم بعض المنظمات الدولية الخدمات الصحية للاجئين بغض النظر عن تسجيلهم لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. (Map action, 2015)

- **المأوى:** أدى التدفق الكبير للاجئين السوريين إلى تفاقم أزمة المساكن في الأردن وبشكل خاص في المدن التي يتركز فيها اللاجئون السوريون مثل "المفرق" و"الرمثا"، الأمر الذي زاد من إيجارات المساكن ودفع ببعض للاجئين السوريين إلى العيش في مساكن دون المستوى شملت منازل تتميز بسوء التهوية والرطوبة والعفونة ووجود المرافق الصحية خارج المنزل، أو الى مشاركة المنازل بين بعض الأسر، وفي تقييم قامت به منظمة CARE في عام 2017 فإن ثلث اللاجئين السوريين المسجلين في المناطق الحضرية يعيشون في أماكن إقامة غير صحية.(Care, 2017)
- **العمل وسبل العيش:** يقيم في الأردن اكثر من 650 ألف لاجئ سوري مسجل لدى المفوضية السامية في شؤون اللاجئينو منهم حوالي 297 ألف رجل وامرأة في سن العمل, وفي بداية الأزمة تعامل القانون الأردني مع اللاجئين فيما يتعلق بالعمل على قدم المساواة مع غير الأردنيين، حيث يجب على اللاجئين السوريين –شأنهم شأن الأجانب- امتلاك جواز سفر ساري المفعول وإقامة قانونية كما يجب عليهم الحصول على تصريح عمل من وزارة العمل الأردنية، ويدفع صاحب العمل أو العامل رسوم تصاريح العمل لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد، وهناك قائمة مهن في وزارة العمل الأردنية لا يسمح لغير الأردنين بالعمل فيها. (Map action, 2015)

غير أن الحكومة الأردنية ومنذ بداية عام 2016 – بالتنسيق مع مخرجات مؤتمر لندن- قامت بإجراء التغييرات الإدارية اللازمة للسماح للاجئين السوريين بالحصول على تصاريح عمل، وبدأت وزارة العمل بإصدار تصاريح عمل لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد في المهن الفتوحة لغير الأردنيين، وتم إعفاء اللاجئين السوريين من دفع رسوم إصدار تصاريح العمل، حيث أصدرت وجددت الأردن خلال عامي 2017 و2016 نحو 60 ألف تصريح عمل للاجئين السوريين في المخيمات والمجتمعات المضيفة، كما قامت بإفتتاح مكاتب لوزارة العمل في مخيمات الزعتري والأزرق تصدر تصاريح عمل للاجئين، وتسمح للاجئ السوري بمغادرة المخيم لمدة تصل إلى شهر، وتسمح له بالعمل في أي مكان في المملكة، كما أن الحكومة الأردنية أنشأت برنامجا تجريبيا يمكن من خلاله للسوريين الحصول على تصاريح عمل في الزراعة تسمح لهم بالتحرك بين أصحاب عمل متعددين.(UNHCR, 2017d)

ومع ذلك فهناك تحديات تواجه اللاجئين السوريين في الحصول على فرص عمل أو في القدرة على تلبية حاجاتهم الأساسية، فمن جهة سوق العمل الأردني صغير وهناك بطالة مرتفعة بالفعل بين الأردنيين أنفسهم، ومن جهة أخرى فإن تكاليف المعيشة مرتفعة مقارنة بالأجور، كما أن بعض السوريين لا يزالون يعملون في القطاع غير المنظم وذلك بسبب عدم قدرتهم – بسبب عدم وجود صاحب عمل أردني يكفلهم أو عدم حيازتهم لوثائق خدمة- أو عدم رغبتهم باستصدار تصاريح عمل، كما أن الوظائف المتاحة لغير الأردنين يسيطر عليها بشكل عام قوة عاملة أجنبية، ومع انخفاض المساعدات المقدمة من المنظمات الدولية وصعوبة الحصول على عمل دائم ، يضطر اللاجئون السوريون في الأردن إلى استخدام تدابير سلبية لتأمين حاجاتهم الأساسية مثل بيع الممتلكات الشخصية أو الاعتماد على الديون دون القدرة على تسديدها. (UNHCR, 2017d)

- **الوضع التعليمي:** منذ اندلاع النزاع في سوريا عام 2011، وبداية تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن، اتخذت وزارة التربية والتعليم الأردنية عدة خطوات لاستيعاب احتياجاتهم التعليمية.حيث سمحت بالتحاق الأطفال السوريين بالمدارس الحكومية المجانية، وقامت بتوظيف معلمين جُدد، وفتح فترات مسائية في نحو 206 مدرسة حتى عام 2017 لتهيئة المزيد من الفصول، وأفادت وزارة التربية والتعليم بأن نحو 126،127 طفل سوري مسجلون في المدارس الحكومية، وأنهم حصلوا على شهادات في العام الدراسي 2016-2017 في المخيمات والمجتمعات المضيفة. (UNHCR, 2017e)

كما استمرت المراكز الصيفية بالعمل في 48 مدرسة، وقدمت عدة وكالات تعمل في قطاع التعليم تقارير تفيد بإلتحاق 96,492 طفلاً ببرامج التعليم غير الرسمي، كما تم توظيف 240 ميسر أردني لمساعدة الطلاب في عمليات الإلتحاق بالمدارس المسائية، كما سيتم توظيف 240 ميسر سوري لنفس الغرض. (UNHCR, 2017e)

بالرغم من كل هذه الجهود لا يزال جزء كبير من اللاجئين السوريين في عمر الدراسة خارج المنظومة التعليمية، كان لا يزال هناك جزء كبير يتسربون من المدارس، وسبب ذلك بعض التحديات التي يواجهونها، وأبرز هذه التحديات التكاليف المتعلقة بالتعليم مثل الكتب والزي

المدرسي ووسائل النقل، والإكتظاظ واختلاف المناهج الدراسية، كما تمنع عمالة الأطفال جزء كبير من اللاجئين من الإلتحاق في المدارس أو تدفعهم إلى التسرب من المدارس للمشاركة في الأنشطة المدرة للدخل لإعالة أسرهم. (UNHCR, 2017e)

- **الخدمات الصحية:** سمحت الحكومة الأردنية للاجئين السوريون المسجلون في الأردن الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية في مرافق الرعاية الصحية والمشافي العامة مجاناً منذ آذار/2012 وحتى تشرين الثاني/2014، حيث أصبح يجب على السوريين دفع الرسوم التي يدفعها الأردنيون الذين لا يملكون أي تأمين وهو ما يساوي 35%-60% مما يدفعه الأجانب، وبالرغم من أن هذه الأسعار معقولة للأفراد الأردنيين إلا أنها تشكل تحدياً كبيراً للاجئين السوريين المحتاجين للرعاية الصحية وخصوصاً الفئات الأكثر ضعفاً، يستثنى من ذلك تقديم اللقاحات للأطفال والنساء الحوامل، وحملات التطعيم مجانية التي تقوم بها وزارة الصحة ضد الأمراض المعدية للأطفال دون سن 5 سنوات من جميع الجنسيات، كما يتم توفير العلاج المجاني للأمراض المعدية مثل الليشمانيات والسل وفيروس نقص المناعة البشرية للسوريين. (UNHCR, 2017f)

يستطيع اللاجئون السوريون غير المسجلين أو الذين لا يملكون الوثائق المناسبة تلقي الخدمات الصحية مجاناً في المرافق الصحية التابعة للمفوضية السامية أو لجمعية العون الصحي الأردنية ، وبحسب تقييم أجرته المفوضية السامية للاجئين السوريين في كانون الأول/2016 فقد أشار 50% من المبحوثين أن العائق الرئيسي أمام حصولهم على الرعاية المناسبة هو عدم القدرة على تحمل الرسوم، بينما أشار 21% أنهم لم يشعروا بضرورة الحصول على الرعاية الصحية، وأشار 8% أن نقص المعلومات كانت العائق الرئيسي. (UNHCR, 2016a)

مما سبق نجد أن الحكومة الأردنية والمجتمعات المحلية بذلت وسعها في التخفيف من معاناة اللاجئين السوريين على الرغم من قصور الدعم الدولي، كما أن اللاجئين السوريين لا يواجهون صعوبات حقيقية في الانخراط في المجتمع الأردني مقارنة بالدول الأوربية أو الولايات المتحدة مثلاً، حيث أن العلاقات الأسرية والعشائرية التي تجمع بين الشعبين بالإضافة الى وحدة الدين واللغة والثقافة، والتقارب في المناهج التعليمية بالإضافة إلى الصفات الحميدة من الكرم وسعة الصدر عند المجتمعات المحلية تجعل عملية الإندماج بين اللاجئين والسكان في المجتمعات المضيفة سهلة نوعاً ما، إلّا أن التأثيرات الإقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي سببها التدفق الضخم للاجئين أدت إلى ضغط هائل على ميزانية الدولة، لا سيما أن الأردن دولة صغيرة في الحجم وذات موارد محدودة. كما أن اللجوء بحد ذاته مع طول أمد النزاع وعدم ظهور بوادر حل جعل السوريين في الأردن أشد ضعفاً، ويواجهون تحديات لتلبية متطلبات الحياة وسبل العيش، حيث أن العديد من السوريين أضطروا لاستخدام أساليب التكيف الضارة مثل عمالة الأطفال أو الزواج المبكر لسد الفجوة في إنفاق الدخل، فبحسب تقرير للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن 93% في المائة من اللاجئين السوريين في الأردن يعيشون تحت خط الفقر. (UNHCR, 2017g)، وعلى

ذلك يبقى أمام الدولة الأردنية واللاجئين السوريين خيارات محدودة سيتم مناقشتها في الفصل التالي.

الفصل الثاني : السيناريوهات المستقبلية للاجئين السوريين في الأردن

تبقى قضايا اللجوء من أعقد الأزمات التي تواجه الدولة المضيفة، وتؤثر عليها وعلى المجتمع المضيف وعلى اللاجئين أنفسهم على حد سواء، وحكومات الدول المضيفة مع أنها تعلن وتصر على أن اللجوء هو أمر مؤقت إلّا أنها تضع خطط مرحلية للتعامل مع بقاء اللاجئين داخل الدولة المضيفة لفترة طويلة، وفي حالة اللاجئين السوريين في الأردن فبعد أكثر من ست سنوات من بدء الأزمة السورية فإن مستقبل اللاجئين السوريين في الأردن بين أربع خيارات وهي : الحلول الدائمة للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين أو سياقات الإستقرار: العودة الطوعية، الإندماج المحلي (التوطين)، إعادة التوطين، (UNHCR, 2016b) ويضاف إليها "الإندماج الجزئي" وفيما يلي بحث كل من هذه الخيارات.

أولاً: العودة الطوعية إلى الوطن:

تبقى العودة الطوعية لأرض الوطن الحل الدائم الأمثل للاجئين، وذلك لأسباب يفرضها السياق الإجتماعي والسياسي، كما يفرضها التزام الدول الصريح بموجب القانون الدولي بقبول مواطنيها، وهذا الحل هو المفضل للاجئين وللدول المضيفة، إلّا أن الأسباب التي أدت إلى تدفق أعداد هائلة من اللاجئين قد تبقى دائمة لفترة طويلة، أي أن النزاعات تبقى مستمرة ويكون من الصعب عودة اللاجئين إلى ديارهم.

ففي حالة اللاجئين السوريين استمرار النزاع وعدم وجود بوادر لتسوية سياسية قريبة، ولو تمت أي تسوية فإنها ستحتاج إلى وقت لتهدأ الاضطرابات وتصل الدولة إلى مرحلة من الإستقرار، وحاجة سوريا إلى وقت طويل ومبالغ طائلة لإعادة إعمار كل البنى التحتية والمدن والقرى المهدمة، ستجعل حل العودة الطوعية احتمال بعيد وغير متاح للاجئين.

وبالنسبة للأردن فإن العودة الطوعية للاجئين ستخفف الضغط على الحكومة الأردنية والمجتمعات المضيفة، فترتفع جودة الخدمات والتعليم والصحة والمياه نظراً لإنخفاض الضغط الذي سببه التدفق الكبير للاجئين، وينخفض العجز في الموازنة العامة حيث أن الأردن ينفق 25% من الموازنة على الكلف المباشرة وغير المباشرة للاجئين،(الدستور،2017) كما ستنخفض فاتورة الطاقة نظراً لإنخفاض عدد السكان، وستغلق مخيمات الزعتري والأزرق والمخيم الأردني الإماراتي وتنخفض كلف الأمن، وتنخفض البطالة بنسبة صغيرة، وستنخفض بدلات إيجار المنازل وأسعار العقارات بسبب إنخفاض الطلب، وفي الوقت نفسه ستنخفض المساعدات الدولية التي تستقبلها الأردن، وستحتاج الأردن إلى ترميم وتجديد شبكات المياه والمدارس والمراكز الصحية وغيرها، كما قد يسبب توقف برنامج الأغذية العالمي إلى ركود في الأسواق، وستعود رؤوس الأموال والمصانع والمحلات السورية إلى سوريا، مما قد يعني انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض النمو، وفي النهاية فإن خيار العودة الطوعية غير متاح الآن ويحتاج إلى سنوات عديدة.

ثانيا: إعادة التوطين

ويقصد به نقل اللاجئين من بلد لجوء إلى دولة أخرى وافقت على قبلوهم ومنحهم الاستقرار الدائم في نهاية المطاف، (UNHCR, 2016 b) وهذا الخيار غير متاح إلّا لنسبة صغيرة جداً من اللاجئين السوريين في الأردن، فمجموع اللاجئين السوريين الذي تم تطوينهم بالإضافة الى التعهدات التي قامت بها الدول لتوطين لاجئين آخرين لا يتجاوز 250 ألف منذ بداية الأزمة -حتى آذار 2017-، وهذا الرقم يمثل حوالي 5% فقط من مجموع اللاجئين السوريين الكلي، (UNHCR, 2017g) كما أنه من المستحيل أن يستطيع المجتمع الدولي إعادة توطين جميع اللاجئين السوريين.

ثالثاً: الإندماج المحلي

وهي عملية تدريجية تتزايد من خلالها درجة الاندماج داخل البيئة المحيطة باللاجئ بمرور الوقت، أي أن اللاجئين يندمجون مع السكان في البلد المضيف، ويجمع هذا الحل بين ثلاثة أبعاد: البعد القانوني حيث يحصل اللاجئ على مجموعة أكبر من الحقوق تتضمن الحصول على التعليم والصحة وحرية التنقل وفرص العمل وغيرها، بغية تحقيق إقامة دائمة وقد يحصل على جنسية البلد المضيف في النهاية، والبعد الإقتصادي حيث أن الإندماج المحلي عملية اقتصادية تهدف إلى إرساء سبل العيش المستدامة وتحقيق مستوى معيشي جيد مقارنة بالمجتمع المضيف، والبعد الإجتماعي حيث أنها عملية اجتماعية وثقافية تهدف إلى تحقيق تكيف وقبول اللاجئين وتمكنهم من المساهمة في الحياة الإجتماعية للبلد المضيف دون خوف من التمييز أو العداء . (Fielden, 2017)

بالرغم من أن الإندماج المحلي لا يكون حلاً دائما مرضياً إلّا إذا اقترن بالتجنيس واتفاقية عام 1951 الخاصة باللاجئين – التي لم توقع عليها الأردن أو لبنان- ركزت على أهمية المواطنة في التوصل إلى حلول دائمة، وبالرغم من أن هذا الحل –أي الاندماج المحلي- لا يلقى ترحيباً من حكومات الدول المضيفة من الناحية النظرية، عملياً تعترف حكومات الدول المضيفة بالإندماج الفعلي للاجئين بل وتضع خططاً للتعامل مع الإقامة طويلة الأمد للاجئين.

وتساعد عدة عوامل في الإندماج المحلي عادة منها: درجة التشابه اللغوي والإثني والثقافي بين اللاجئين والمجتمع المضيف، طول الفترة الزمنية التي يقضيها اللاجئين في بلد اللجوء، وقدرة الدولة على استيعاب اللاجئين. (Fielden, 2017)

و في حالة اللاجئين السوريين في الأردن فإن الإندماج المحلي بمعناه الضيق –التوطين- أمر غير قابل للتطبيق فالأردن لا تستطيع ولا ترغب بتجنيس أكثر من مليون و400 ألف سوري يقيمون في الأردن، منهم أكثر 650 ألف مسجلين كلاجئين، كما أن التجنيس سيلغي صفة اللجوء على اللاجئين السوريين وستتحمل الأردن مسؤوليتهم في حين أن مسؤولية هؤلاء اللاجئين مسؤولية مشتركة ويجب أن يقوم المجتمع الدولية بتحمل التزاماته تجاهها، وفي الوقت ذاته فإن المانحين من المجتمع الدولي لم تقدم سوى 64 % من المبالغ المطلوبة لخطة الاستجابة الأردنية لأزمة اللاجئين السوريين لعام 2016،(UNHCR, 2017a) والأردن كدولة محدودة الموارد لن تستطيع تحمل عبء استضافة هؤلاء اللاجئين لوحدها.

ولذلك يبقى الحل أمام الأردن هو الإندماج الجزئي للاجئين السوريين بحيث تخطط لحلول طويلة الآجل في التعامل مع اللاجئين السوريين دون منحهم المواطنة الكاملة، ولكن قد تمنحهم حقوقاً أوسع للقدرة على الإندماج مع المجتمعات المضيفة، وساعدت مؤتمرات لندن 2016 وبروكسل 2017 الدول التي تستقبل اللاجئين السوريين ومنها الأردن في التعامل مع أزمة اللاجئين وتحقيق درجة من الإندماج، ولتحقيق إندماج للاجئين السوريين يجب التركيز على السياقات التالية:

أولاً: التعليم:

يعتبر التعليم ركيزة مهمة تساعد في إندماج اللاجئين، وهناك حوالي 232 ألف لاجئ سوري في الأردن في سن الدراسة -5 إلى سنة 16- وهذه النسبة تشكل 35.5% من مجموع اللاجئين السوريين، (UNHCR, 2017h) ولذلك فهي نسبة كبيرة ومهمة لتحقيق الإندماج، وتوفر الحكومة الأردنية والمنظمات الدولية والأهلية التعليم الرسمي وغير الرسمي داخل وخارج المخيمات، وتستعمل المدارس في التعليم الرسمي المنهاج الدراسي الأردني مما يساعد في إندماج الطلاب السوريين إذ أنهم يتلقون نفس المعلومات التي يتلقاها الطلاب الأردنيين مما يخفف التمييز ضدهم، والتعليم غير الرسمي يستخدم بالإضافة إلى المنهج الأردني حصصاً عن الثقافة ومهارات الحياة، وذلك يدفع اللاجئين إلى مزيد من التفاعل الإجتماعي مع الأردنيين، ويجعلهم أكثر استعداداً للمستقبل وللعمل. (UNHCR, 2016c)

وفي هذا المجال فقد قطعت وزارة التربية والتعليم الأردنية شوطاً طويلاً، فبحسب تقرير لوزارة التربية والتعليم الأردنية فإن126,127 طفلاً سورياً التحقوا بالمدارس الحكومية في العام الدراسي 2017/2016 في المخيمات والمجتمعات المضيفة، وأنشأت 98 مدرسة إضافية بنظام الفترتين (ليصبح المجموع 196 مدرسة) من أجل التمكن من استيعاب عدد إضافي من الأطفال السوريين (حوالي 50 ألف طفل) في التعليم النظامي، وعين أكثر من 3200 معلم ومعلمة جدد في مدارس نظام الفترتين إضافة إلى حوالي 2500 معلم ومعلمة جدد في مدارس الفترة الواحدة. وقد تم تدريب جميع المعلمين والمعلمات الجدد. (بعثة الإتحاد الأوروبي لدى الأردن،2017)

ثانيا: الإندماج في سوق العمل

من خلال الوصول إلى سوق العمل يحصل اللاجئون على درجة متزايدة من الاعتماد على الذات ويصبحون قادرين على السعي لتحقيق سبل العيش المستدامة، وبالتالي المساهمة في الحياة الاقتصادية للمجتمع المضيف، وعلى المدى المتوسط والطويل يكون لهذه العملية أثر إقتصادي إيجابي، وبصورة عامة، أحرز الأردن بالشراكة مع المجتمع الدولي تقدماً هائلاً في هذا المجال، فمنذ مؤتمر لندن 2016 وحتى نيسان/2017، تحققت الأهداف التالية:

- نتج عن "ميثاق الاتحاد الأوروبي والأردن" تبسيط قواعد المنشأ لعدد 52 فئة صناعية، وذلك بهدف تشجيع حركة الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي وخلق فرص عمل للأردنيين واللاجئين السوريين.
- حصلت حتى الآن 6 مصانع على تراخيص التصدير بموجب اتفاقية التبسيط، ويتم حالياً دعم عدد أكبر من المصانع عن طريق المشروع التجريبي المسمى "النجاحات السريعة"

(Quick Wins Pilot Project) والذي حدد 21 مصنعاً سيُقدم إليها الدعم التقني وسيتم ربطها مع المشترين والموزعين في الاتحاد الأوروبي لتمكينهم من التصدير إلى سوق الاتحاد.

- أنشأت أربعة مراكز للتشغيل في عمان وإربد والزرقاء والمفرق لربط العاملين الأردنيين بفرص العمل المناسبة لهم في المصانع المشمولة في اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ، إضافة إلى تأمين الأيدي العاملة السورية للعمل في الوظائف المناسبة في تلك المصانع. وستكون 75% من الوظائف المستحدثة في هذه المصانع من صالح الأردنيين.
- أصدر الأردن نحو 45 ألف تصريح عمل للاجئين السوريين في المخيمات والمجتمعات المضيفة في قطاعات مفتوحة للعمال غير الأردنيين مما يحافظ على تشغيل العمالة الأردنية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الأردن ٢٠١٦ يسمح السوريين ان يدخلوا شركاتهم في الاقتصاد الرسمي وهذه فرصة جيدة للحصول علىال دخل وسوف تساعدهم في الحصول على حياة أفضل. (بعثة الإتحاد الأوروبي لدى الأردن،2017)

وهكذا نجد أن الأردن تستطيع الموائمة بين إدماج اللاجئين السوريين في سوق العمل، دون الإضرار بالعمالة الأردنية بشرط أن يلتزم السوريين بالعمل في القطاعات المنظمة وأن تلتزم الدول المانحة بالإستمرار في دعم الإقتصاد الأردني، فالأردن يحتوي بالفعل على عمالة أجنبية كبيرة تستطيع استبدال جزء منها بالعمالة السورية، وسيكون ذلك أفضل بشكل عام للإقتصاد الأردني حيث أن العامل الأجنبي يرسل أمواله إلى الخارج، بينما ينفق العامل السوري –على الأغلب- الأجور التي يحصل عليها في السوق المحلي، كما أن هناك تكاملاً بين المهن والحرف بين الأردنيين والسوريين مما يساعد على النمو الإقتصادي والإندماج.

ثالثاً: البنى التحتية والنقل:

يسهل تطوير البنى التحتية والنقل على الإندماج فمن جهة يساعد اللاجئين على الإنتقال من مدينة لأخرى بهدف الحصول على العمل، ويخلق فرص وظروف معيشية أفضل للاجئين وللسكان المحليين، ومن جهة أخرى قد يشجع ذلك الأردنيين على الإنتقال إلى المدن الأخرى وتخفيف الإزدحام في المدن الكبيرة مثل عمان والزرقاء وإربد، وفي النهاية ستتداخل حياة السوريين مع الأردنيين ويسهل عليهم الإندماج المجتمعي، ولذلك تعهدت وزارة النقل في خطة الإستجابة الأردنية 2016-2018 بتوفير 78,200,000 دولار لتحسن خدمات النقل وبناء شوارع جديدة وترميم شوارع قديمة في المحافظات الشمالية. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2016)

رابعاً: الأنشطة الأخرى:

يعتبر التفاعل الإجتماعي أحد أهم مقومات الإندماج فمن الضروري أن يتعرف اللاجئون والمجتمعات المضيفة على بعضهم البعض لتجنب التمييز والصور النمطية السلبية، وتقوم العديد من المنظمات في الأردن بالقيام بأنشطة لامنهجية تهدف إلى الإندماج بين السوريين والأردنيين مثل

منظمة أنترسوس التي تضمن أن يشارك 30% من الأردنيين في أي من نشاطاتها المقدمة للسوريين، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة التي تضم النساء الأردنيات جنبا إلى جنب مع النساء السوريات في كل برامجها في المدن المضيفة، وبرنامج USAID لدمج الطلاب الأردنيين مع الطلاب السوريين من خلال ممارسة ألعاب كرة القدم في المدارس بعد حصص الدوام الرسمي. (tumen, 2016)

أهمية الإندماج في المجتمع الأردني:

إندماج اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني مهم للاجئين السوريين إذ أنه يحميهم من الفقر والعوز وتدابير التكيف السلبية، والتمييز، مما يؤثر على النسيج الإجتماعي والإستقرار في الأردن، وفي نفس الوقت فإن الإستقرار مهم للمجتمع الأردن فهو يساعد على تهدئة الاستياء العام والإحباط الاجتماعي الناجم عن تدفّق اللاجئين، ويدعم الطلب على السلع الاستهلاكية، ويؤدي إلى زيادة المساعدات الخارجية، وخلق فرص عمل جديدة، وفي حال التزمت الدول المانحة بتعهداتها تجاه الأردن ستتحول أزمة اللجوء إلى فرصة تنموية، فالمشاريع التي ستنفذ ستفيد اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء، فعلى سبيل المثال المدارس الجديدة ستوفر وظائف جديدة للأردنيين في القطاع المهني ، والتوسع في المدارس سيساعد على تقليل مشكلة الازدحام الموجودة في المدارس، كما أن ترميم البنى التحتية بشكل عام سيفيد كل السكان في الأردن. كما أن الاستثمار الأوروبي في الاقتصاد الأردني وقرار فتح الاقتصاد الأوروبي للأردن سيؤدي إلى نتائج إيجابية تنعكس على الإقتصاد الأردني.

خاتمة:

مع استمرار الحرب في سوريا وانعدام احتمالية العودة الطوعية الجماعية للاجئين السوريين في الأردن، واستمرار هذا العبء على الأردن، وعلى الرغم من توقف تدفق اللاجئين الجدد، فإن الحكومة الأردنية وبالتعاون مع المجتمع الدولي وضعت خططاً للتعامل مع الأزمة على المدى الطويل، تهدف إلى رعاية اللاجئين السوريين وتوفير سبل الحياة الكريمة لهم، وعلى الرغم من استمرار حالة الفقر والبطالة بين أوساط اللاجئين يعي اللاجئين السوريين أن وضعهم الضعيف في الأردن هو أفضل من أي حال سيكونون عليه في سوريا.

ومنذ بداية الأزمة قدمت الأردن خدمات جليلة تستحق عليها الثناء وخلقت نموذجاً يحتذى به في الإستجابة لاحتياجات اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة، وحققت مستوى أعلى من استغلال القدرات الوطنية لتنفيذ مشاريع الدعم وزيادة المساعدات النقدية وشراء السلع والخدمات الوطنية مما يضيف قيمة هامة إلى الاقتصاد الوطني، وقامت بتوفير الخدمات العامة الأساسية للاجئين في المخيمات وفي المجتمعات المضيفة في قطاعات الصحة والتعليم والخدمات البلدية والنفايات الصلبة والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة والكهرباء.

ومع غياب أي حل في المدى القريب سوى الإندماج، فقد قامت الأردن وفقاً لالتزامات "ميثاق الاتحاد الأوروبي والأردن" بعدة خطوات تسهم في العمل حيثما أمكن على تحديد وإزالة المعيقات التي تواجه اللاجئين السوريين في سعيهم للحصول على عمل قانوني ولائق يساهم في الاقتصاد

الأردني، ذلك دون خلق تنافس مع وظائف الأردنيين، وتدعم حصول اللاجئين السوريين على التعليم والخدمات العامة، والاستمرار في توسيع فرص الحصول على الخدمات الإنسانية للاجئين السوريين.

وبشكل عام يمكن القول أن الأردن في استمراره في إدماج اللاجئين السوريين- مع احتفاظهم على حقهم في العودة الطوعية- يستطيع تحويل أزمة اللجوء إلى فرصة تساعد الإقتصاد الوطني على النمو وتمنع أي تمييز ضد السوريين في المستقبل ويمثل نموذجاً للبلاد الأخرى في الوقت الحاضر والمستقبل.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

1- بعثة الاتحاد الأوروبي لدى المملكة الأردنية الهاشمية، ورقة المخرجات - مؤتمر بروكسل: الأردن، ، 2017/4.
2- **الدستور**، عمّان، ع 17842، 2017/3/23،ص11.
3- الدستور، عمّان، ع 18021، 2017/9/26، ص2.
4- العربية نت ، لغط حول قرار يسمح بلم شمل العائلات السورية في الأردن، http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2017/04/11.html
5- **الغد**، عمّان، ع 4335، 2016/9/8، ص 7.
6- **الغد**، عمّان، ع 4766، 2017/11/14، ص 9.
7- ملحم، سامي ، **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**،2117، ط9، دار المسيرة، عمان .
8- منظمة العفو الدولية، قيود متزايدة وظروف قاسية: محنة الفارّين من سوريا إلى الأردن،، 2013/12.
9- **وزارة التخطيط والتعاون الدولي**، خطة الإستجابة الأردنية للأزمة السورية 2017-2019، 2016، عمّان، الأردن.
10- ، Tumen, lizaاندماج اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني الأهمية والفوائد,
11- "http://www.middlebury.edu/system/files/media/Liza%20Tumen.pdf", 11/2017.

المراجع باللغة الإنجليزية:

1- **CARE Jordan**, 7 YEARS INTO EXILE**,** 2017, Amman, Jordan.
2- Fielden, Alexandra, Local integration: an under-reported solution to protracted refugee situations, http://www.refworld.org/docid/4c2325670.html , 12/2017.
3- IFRC: International Federation of Red cross and Red crescent societies, Red Cross Red Crescent hospital in Camp Azraq, https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=2748, 1/2015.
4- IRIN, Serving up five-star service for refugees the UAE way, http://www.irinnews.org/report/99019/serving-up-five-star-service-for-refugees-the-uae-way, 1/2015.
5- Map action, Legal Status of Individuals Fleeing Syria, http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/legal_status_of_individuals_fleeing_syria.pdf, 11/2014.
6- UNCIF & REACH, Al Za'atari Refugee Camp Health Assessment, http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=6192, 1/2015
7- UNICEF, WASH INFRASTRUCTURE & SERVICES ASSESSMENT IN ZAATARI CAMP :JORDAN, http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=14611 ,4/2017

8- UNHCR, 2014 Syria Regional Response Plan - Mid-Year Update: Jordan, http://www.unhcr.org/syriarrp6/midyear/docs/syria-rrp6-myu-jordan.pdf , 1/2015.
9- UNHCR, A year after key conference sought to boost resettlement targets for Syrian refugees, half of the 500,000 places sought have been achieved, http://www.unhcr.org/news/press/2017/3/58dcbf934/year-key-conference-sought-boost-resettlement-targets-syrian-refugees-half.html, 3/2017.
10- UNHCR, Durable Solutions: Preliminary Operational Guide, http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain?page=search&docid=57441d774&skip=0&query=Solutions, 1/2016.
11- UNHCR, EDUCATION SECTOR Quarterly Report (July 2017 – Sept 2017), http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=14652, 12/2017.
12- UNHCR, Health Access & Utilization Survey in Jordan 2016, http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=13155, 2/2017.
13- UNHCR, Health Sector Humanitarian Response Strategy: Jordan 2017-2018, https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/HealthSectorResponseStrategy 2017-2018.pdf , 2/2017.
14- UNHCR, Jordan Factsheet - June 2017, https://reliefweb.int/report/jordan/unhcr-jordan-factsheet-june-2017, 6/2017.
15- UNHCR, Jordan Thematic Update, Refugee Livelihoods, Amman, Jordan, 10/2017.
16- UNHCR, Regional Refugee & Resilience Plan 2017-2018, http://reporting.unhcr.org/sites/default/files/ga2017/Syria%203RP%20Regional%20 Strategic%20Overview%202017-2018.pdf?v2 , 12/2016.
17- UNHCR, Syria Refugee Response, http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=107 , 12/2017.
18- UNHCR, Shelter Working Group | 2015 Syrian Refugee Response in Jordan, http://data.unhcr.org/jordan/sectors/2015/shelter/#indicator=&gender=&poptype=&funded=&appeal=&partner=&allocation=&monthrange=&location=&region, 1/2015
19- UNHCR, Syria Regional Refugee Response: Jordan, http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=107 , 11/2017.
20- UNHCR, ZAATARI REFUGEE CAMP FACTSHEET, http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=13925 , 9/2017
21- WHO: World Health Organization, Al Zaatari: an overview of health services in the camp, http://www.emro.who.int/jor/jordan-infocus/al-zaatari-an-overview-of-health-services-in-the-camp.html, 1/2015.

تقييم أثر تدفق اللاجئين على المكاسب الاقتصادية للفرصة السكانية
(حالة المملكة الأردنية الهاشمية)

د. عبد الحليم محمد جبران
جامعة الزرقاء

الملخص

يتبنى الأردن على مدار سنوات خلت وثيقة سياسات استغلال الفرصة السكانية بحلول العام 2030. وقد تطلب ذلك توجيه اصحاب العلاقة، على المستويين الحكومي والخاص لاستثمار هذه الفرصة في الفترة المتوقعة. وقد انبثقت هذه الوثيقة من السياسات الاقتصادية الاجتماعية التي تنفذها المملكة الأردنية في مجال التوعية الانجابية لضبط عملية الزيادة السكانية بهدف تحقيق توازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي.

وقد كانت تجربة التوعية الانجابية حسب التقديرات الرسمية ناجحة إذا ما علمنا أن 60% من السيدات في الأردن يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة. وقد حظيت هذه السياسات باهتمام حكومي مادي ومعنوي وتثقيفي، وقبول مجتمعي بما لا يتعارض والشرائع الاسلامية. آنذاك، بدت الظروف مواتية للسير بالسياسات نحو استقبال التحول" الديموغرافي" أي الاستفادة من الفرصة السكانية بحلول عام 2030، هذا يعني الوصول إلى معدلات اعالة منخفضة[*]. فقد ساهمت الظروف المحيطة في فتح أبواب تدفق اللاجئين من سوريا في العقد الثاني من القرن الحالي الأمر الذي يضعنا أمام تحديات اقتصادية ذات أبعاد سياسية في ظل سياسات الاستفادة من الفرصة السكانية.

ويسعى الباحث من خلال التحليل الكمي لقياس الأثر المتوقع على المكاسب الاقتصادية للهبة السكانية عن طريق العلاقة بين تدفق اللاجئين وهذه المكاسب في الاقتصاد الأردني، والربط بين معدل الأعالة في ظل الاستعداد للفرصة السكانية والهجرات القسرية. وتنفرد هذه الدراسة في توجهاتها نحو ايجاد حلول بديلة تسهم في الحفاظ على مكتسبات السياسة الاقتصادية نحو الاستفادة من الفرصة السكانية مستقبلا.

Assess the impact of refugee influx on economic gains of population opportunity.
(The case of the Hashemite Kingdom of Jordan)

Over the next decade, Jordan has adopted a Policy Document for Exploitation of the Population Opportunity by 2030. This motivated stakeholders to invest this gift in the expected period. This document emerged from the economic and social policies implemented by the Kingdom of Jordan in the field of reproductive awareness to control the process of population increase, I, e. the impact on population shifts, so that we reach a balance between population growth and economic growth.

The experience of reproductive awareness is estimated to be successful if we know that 60% of women in Jordan use family planning methods[*] .These policies

[*] المصدر: دائرة الاحصاءات العامة: مسح السكان و الصحة الاسرية، 2013. وقد أشارت المسوحات إلى أن عوامل تنظيم النسل تسهم بما يعادل 96 % من الأثر على حجم التغير في الانجاب. أنظر أيضا دراسة عبد الحليم محمد جبران وثائر أحمد أبو سليم "الآثار المتوقعة للهبة السكانية على النشاط الاقتصادي في الأردن، في المستقبل ". مجلة العلوم التطبيقية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة (مقبول للنشر ويصدر في 2018 (كانون الثاني).

· Source: Department of Statistics: Population and Family Health Survey, 2013. Surveys indicated that birth control factors contribute 96% of the impact on the magnitude

were given grate material and moral and educational attention by the government of Jordan, additional expenses from the state budget, and the community acceptance which do not contradict Islamic laws. This seemed a favorable conditions for the conduct of policy towards the accept demographic transformation which gives an opportunity to take advantage of the population by the year 2030, this means access to low Dependency rates.

These circumstances surrounding the opening doors of the flow of refugees from Syria in the second decade of this century, which puts us in front of facing new political dimensions of economic challenges in the light of policies that take advantage of the population has contributed.

The researcher seeks through quantitative analysis to measure the expected impact on the economic benefits of the population gift through the relationship between the flow of refugees and these gains in the Jordanian economy, and relating the rate of dependency in preparation for the opportunity of population and forced migration. This study is a unique in its orientation towards finding alternative solutions that contribute to preserving the gains of economic policy towards benefiting from the future population opportunity.

مقدمة

على مدار عقود خلت والأردن يخطو خطوات واثقة نحو النهوض بالاقتصاد الأردني رغم الضغوطات الاقتصادية المحلية والأوضاع السياسية المجاورة منذ حرب الخليج الثانية. وقد تمثل ذلك في اعادة النظر في التشريعات الاقتصادية، على أساس استحقاقات سياسية في الحياة البرلمانية، نحو تحسين المناخ الاستثماري واستقطاب الاستثمار الاجنبي وتعزيز التناسب القطاعي وتوفير بنية تحتية قادرة على الاستجابة لهذه التحولات. ومع ضغوطات المديونية ومحدودية الموارد استطاع الاقتصاد الاردني تحقيق نقلة نوعية في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية. وان كان الثمن بفعل الضغوطات السابقة مرتفعا بالنسبة للمواطن الأردني الا أن توفير مظلة حماية اجتماعية وأمنية يبرر صعوبات الحياة اليوم.

وفي اطار الاتفاقيات الدولية والتي من شأنها تعزيز التدفقات النقدية والسلعية من وإلى الأردن تصاغ السياسات الاقتصادية: المالية، النقدية والتجارية بتناغم مع متطلبات الحفاظ على البنية الاقتصادية الحالية والحفاظ على العملة الوطنية من التقلبات في منظومة اقتصادية متقلبة محليا وعالميا.

وفي ظل هذه التحولات لم تكن المشكلة السكانية خارج الاجندة القومية على المستويين الاقتصادي والسياسي. فمنذ اقرار وثيقة السكان في عام 2009 والحكومة الأردنية لم تألُ جهدا في

---

of the change in reproduction. See also a study by Dr. Abdel Halim Mohamed Jubran and Dr. Thaer Ahmed Abusaleem entitled "The expected effects of the demographic gift on economic activity in Jordan in the future". Applied Science Journal, Applied Science University, accepted for publication and will be published in January, 2018.

الاستفادة من مكتسبات تطبيق سياسات التوعية الانجابية والحفاظ عليها وكذلك الاستفادة من الفرصة السكانية المرتقبة عام 2030(*).

وتعتبر التحولات الديموغرافية، محور المشكلة السكانية، سلاحا ذي حدين. فتكلفة احتواء هذه التحولات يضعنا أمام سيناريوهات عدة. فقد تكون التكاليف أعلى من المتوقع مقابل العائدات، وهذا ينطبق على الفرد والمجتمع والدولة.

وفي ظل التحولات الديموغرافية التي يشهدها الأردن هناك تحديات متجددة تحول بدورها دون جني المكاسب كما أريد لها عند أقرار وثيقة سياسات الفرصة السكانية في العام 2009 من قبل المجلس الأعلى للسكان. وجزء من هذه التحديات تعكسه مشكلة الهجرة واللاجئين. وهذا المتغير سيكون محور الدراسة الراهنة من خلال تحليل تبعياته على مكاسب الفرصة السكانية المرتقبة.

أهمية الدراسة

ان الاهتمام بقضايا السكان والنمو الاقتصادي متأصل في الدراسات الاقتصادية الكلية في دول التقدم الصناعي خلافا لتوجهات الدراسات الاقتصادية في الدول الأقل حظا من النمو الاقتصادي، الدول المتأخرة اقتصاديا. ولهذا ما يبرره إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تباين توجهات السياسات الاقتصادية الكلية بين هذه الدول والاختلاف الصارخ في أولوياتها على المدى القصير وعلى المدى الطويل. ويعتبر الباحث، وله مساهمات واهتمامات في مجال الفرصة السكانية، أن الفصل بين قضايا النمو الاقتصادي وقضايا التحول الاقتصادي يعزز من اختلالات الاستهلاك والانتاج على أرض الواقع على مستوى الاقتصاد الأردني.

ولا شك أن تزايد أعداد المتعطلين عن العمل وانحسار أعداد الطبقة المتوسطة وتدني مستوى الأجور العام وتراجع القوة الشرائية لدى أصحاب الدخل المحدود وتباين توزيع الأنشطة بين القطاعات الاقتصادية لحساب القطاع الخدمي من بعض الشواهد على ذلك. من هنا جاءت فكرة الدراسة الراهنة حول تقييم مكاسب الفرصة السكانية المرتقبة في ظل المتغيرات السياسية في المنطقة وتدفق اللاجئين إلى الأراضي الأردنية.

أهداف الدراسة

أولاً: تحليل عام للفرصة السكانية في ظل تحديات اللجوء القسري على مستوى السياسات الاقتصادية والسياسات السكانية.

ثانياً: تحليل صافي الأثر الاقتصادي من خلال نموذج لقياس أثر الهجرة ومعدلات البطالة وكذلك صافي فرص العمل على مفهوم معدل الأعالة المعدل بالهجرة القسرية.

---

* المصدر: وثيقة سياسات الفرصة السكانية، 2009(صدرت 2010)، المجلس الأعلى للسكان(HPC). يمكن الرجوع إلى النسخة المحدثة: الفرصة السكانية في الأردن" وثيقة سياسات " الصادرة عن المجلس الأعلى للسكان، 2017.

ثالثاً: الخروج بتوصيات من شأنها التغلب على التحول السكاني الطارئ نتيجة الزيادة غير الطبيعية للسكان (صافي الهجرة)، إذا ما سلمنا باستمرار تدفق اللاجئين في السنوات القادمة.

دراسات في مجال البحث الراهن

تمهيد. تناول العديد من الدراسات السكانية والاقتصادية في الأردن التحليل النظري والكمي للفرصة السكانية بحلول العام 2030 ومن زوايا مختلفة. وهناك مساهمات للباحث في هذا المجال نشرت في مجلات علمية محكمة وفي مؤتمرات علمية. على صعيد الهجرة القسرية التي تعرضت لها سوريا وتدفق اللاجئين السوريين إلى الاردن فقد حظي هذا الجانب باهتمامات والمؤسسات الحكومية المؤسسات الاكاديمية ذات العلاقة.

فقد أنشأت جامعة اليرموك مركزا متخصصا لدراسات الهجرة وتبعاتها على الاقتصاد الأردني وتنشر مساهماتها من خلال مؤتمرات دورية، تعقدها في هذا المجال. وهناك دراسات مرجعية يشرف عليها المجلس الأعلى للسكان والذي يعتبر مقرر وثيقة سياسات الفرصة السكانية وأيضا، مساهمات بحثية على المستوى الأكاديمي. وفيما يلي ملخص الدراسات البحثية ذات العلاقة:

أولاً: دراسة جبران (2016). العلاقة بين التدفقات المالية الخارجية وسياسات استثمار الهبة السكانية. تمحورت الدراسة حول كيفية الاستفادة من الاستثمار في الفرصة السكانية بحلول 2030. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: زيادة العبء الاقتصادي إذا ما أتت سياسات استغلال الفرصة السكانية ثمارها في المستقبل، محدودية الموارد المحلية اللازمة للمضي قدما في سياسات الفرصة السكانية نتيجة انخفاض معدلات الادخار الأمر الذي يستوجب استقطاب رأس المال الأجنبي الحقيقي، تفعيل الانفاق الحكومي من خلال توجيه الأنظار نحو استثمارات انتاجية (1).

ثانياً: دراسة جبران وأبو سليم (2017). الآثار المتوقعة للهبة السكانية على النشاط الاقتصادي في الأردن، في المستقبل. ركزت الدراسة على العلاقة بين فرص الاستفادة من السياسات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على مستوى الناتج المحلي الاجمالي من خلال تحليل معدل الاعالة ومعدل الاعالة الفعلي في المستقبل. وقد خلصت الدراسة من خلال تحليل العلاقة على أساس النمذجة الرياضية إلى توقع تناقص معدل الاعالة بحلول عام 2053 إلى مستوى 0.64 وهذا يتناسب مع نتائج دراسات المجلس الأعلى للسكان والتي تؤكد نزعة هذا المعدل نحو الانخفاض عند بلوغ الفرصة السكانية (2).

ثالثاً: دراسة المجلس الأعلى للسكان (2013) حول أثر النمو السكاني على التنمية. تركزت الدراسة في خصائص السكان ودور ضبط معدلات الانجاب على أساس سياسات الصحة الانجابية والتوعية الأسرية وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية في قطاعات التعليم، الصحة، الغذاء والماء. وخلصت الدراسة إلى مجموعة استنتاجات، من بينها: تحقيق وفر مالي في قطاعات التعليم الامر

الذي يترتب عليه تحسين في الخدمات التعليمية المقدمة على أثر انخفاض معدلات الانجاب وبالتالي، انخفاض أعباء رعاية الأسرة.

رابعاً: مجموعة دراسات نفذها مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية في جامعة اليرموك من خلال ندوات ومؤتمرات هدفت في مجملها إلى الوقوف على أبعاد هذا التحول في الاقتصاد الأردني على المستويات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية والأمنية.

فرضية الدراسة

يسعى الباحث من خلال اختبار سؤاله البحثي إلى تبني الفرضية التالية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تدفق اللاجئين (الهجرات القسرية) في الأردن والمكاسب الاقتصادية للفرصة السكانية. المكاسب ستبند من وجهة نظر الباحث من خلال المتغيرات التالية:

معدل الاعالة الفعلي ومعدل الاعالة العمرية (نسبة مئوية)، القوى العاملة، العاملون والمتعطلون، فرص العمل المستحدثة: من خلال الفرق بين الفرص الجديدة والفرص المتروكة خلال حدود البحث الزمنية، الانفاق على الصحة والتعليم والبنية التحتية والأمن والحماية. وهذا يقود الباحث إلى صياغة نموذج البحث كما يلي:

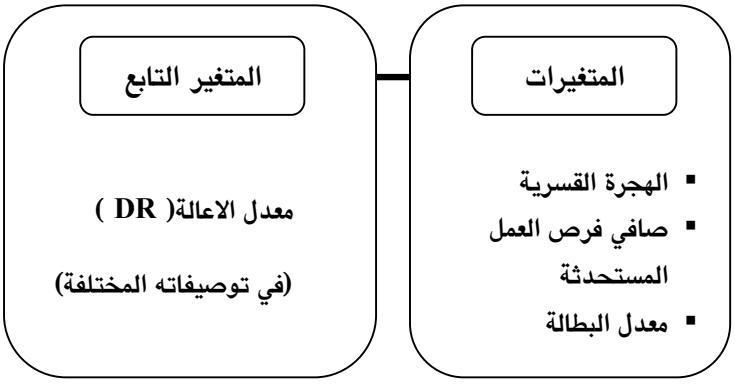

الجانب النظري

أولا: ماهية الفرصة السكانية

تناول الادب الاقتصادي بشكل خاص الفرصة السكانية(الهبة السكانية)، بالتحليل من حيث المكاسب والتكاليف. ويعتبر هذا المفهوم مرحلي كونه قائم على التتابع في مسار النمو السكاني عبر السنين. ويعود تاريخ الفرصة السكانية إلى عهد بعيد من التاريخ في أوروبا تحديدا. وفي العالم العربي، لم تشر الأدبيات إلى هذا التحول كما لو كان فرصة اقتصادية الا حديثا. فخلال القرن الماضي تجسد مفهوم الفرصة السكانية ليأخذ مساحة أكبر في الادبيات الاقتصادية خاصة في الدول العربية ودول جنوب شرق أسيا.

على مستوى الوطن العربي، لم ترد اشارة في الادبيات الاقتصادية إلى تبني سياسات الفرصة السكانية علما بأن عقد السبيعينيات قد شهد حراكا علميا مكثفا (ندوات ومؤتمرات) أسس لما نعرفه

اليوم بالفرصة السكانية. فقد أولت الدول العربية، في ظروف التاخر الاقتصادي، اهتماما متزايدا لسياسات تنظيم النسل ونشر الوعي الانجابي للتغلب على الزيادة المفرطة للسكان في ظل محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة (3).

وقد رصدت، حديثا، مؤشرات تحقق الفرصة السكانية في بعض الدول العربية من ضمنها مصر والأردن. وفي الأردن تم توثيق هذا الحدث، امتدادا للسياسات القائمة نحو ضبط النسل وحركة السكان على مدار عقود مضت، من خلال اقرار وثيقة[*] سياسات الفرصة السكانية في العام 2009(4).

شملت وثيقة سياسات الفرصة السكانية مدخلات التحول الديموغرافي ومخرجاته من خلال عرض المجالات المعنية بهذا التحول في الاقتصاد الأردني مثل: الصحة، التعليم، الأمن الغذائي والأمن المائي. وقد أسست هذه الوثيقة فيما بعد، حيث المجال لا يسمح بتحليلها بالكامل، لمجموعة دراسات تركزت على تقديرات الفرصة السكانية ومخرجاتها وكذلك المكاسب المتوقعة على المستويين الجزئي والكلي.

من بين الدراسات في مجال الفرصة السكانية هناك دراسة متخصصة قام بها الباحث عبد الحليم جبران والباحث ثائر أبو سليم من جامعة الزرقاء تحت عنوان" الآثار المتوقعة للهبة السكانية على النشاط الاقتصادي في الأردن، في المستقبل". ركزت هذه الدراسة على التحولات السكانية على مدار عقود خلت من خلال تتبع حركة معدل النمو السكاني وتغير التركيبة العمرية للسكان بهدف التوصل إلى معدل الاعالة[*] المعتمد لدى المجلس الأعلى للسكان إلى جانب حساب معدل الاعالة الفعلي، والذي تم بصياغة من الباحثين بعد استبعاد أثر المتعطلين من قوة العمل. واستهدفت معدل الاعالة المطلوب على مستوى التنمية المستدامة والذي يضمن ثبات نمو السكان بحيث نتجاوز المرحلة الحرجة التي يبدأعندها عدد السكان بالانخفاض كما هي الحال في بعض الدول الاجنبية كمجموعة دول الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها.

في الدراسة الراهنة استند الباحث، في طرح الفكرة الأساسية حول معدل الاعالة، إلى سياسات اقتصادية اجتماعية سبقت اعلان وثيقة الفرصة السكانية بعقود. وهذا المطلب ذو أهمية في تحديد أبعاد الفرصة السكانية من حيث رصدها وتوقيتها. وقد هدفت هذه السياسات إلى ضبط عملية الانجاب وتحقيق معدلات خصوبة منخفضة، بحيث تحاكي هذه المتغيرات خطط التنمية الاقتصادية. فهذا الانسجام كفيل باحداث تقارب بين معدلات نمو الاستهلاك ومعدلات نمو الانتاج على مستوى القطاعات الاقتصادية، وبالتالي تقليص الفجوة بين الادخار القومي والاستثمار القومي. وخلصت

---

* شملت الوثيقة العائدات المتوقعة للفرصة السكانية، حجم السكان، التركيبة العمرية للسكان، أوضاع شريحة الأطفال، سوق العمل، أنظر الوثيقة ص.ص. 15 – 26. كما تضمنت سياسات تحقيق واستغلال الفرصة السكانية، ص27 – 33.

· يشير معدل الاعالة إلى نسبة من هم خارج قوة العمل بين السكان(الشريحة السكانية ما دون 15+من هم فوق 64) إلى مجموع القوى العاملة (15– 64). وفي الجانب العملي من الدراسة يعرض الباحث تفصيلا متكاملا لهذا المفهوم.

الدراسة إلى أن المكاسب المتوقعة تتمثل في زيادة امكانيات الدولة الاقتصادية وتغذية الاقتصاد من داخله.

الاثر الكبير، المكسب الوطني المنشود، نتيجة هذه التحولات يتجلى من خلال انحسار أعداد السكان في الفئة العمرية بين من هم دون 15 سنة ومن هم فوق 64 سنة بالتزامن مع زيادة القوى العاملة. لكن قد يعترض حدوث هذا المكسب انخفاض في معدلات صافي فرص العمل واللازمة لامتصاص فائض العمالة المتزايدة في السوق. ومن النتائج التي توصل اليها الباحثان هو انسجام توقعات الدراسة مع نتائج الاسقاطات السكانية المعلن عنها رسميا **(أنظر جدول رقم" 1 ")**.

جدول رقم" 1 ". السكان والفئات العمرية في الأردن[I]

الفترة	عدد السكان	الفئات العمرية للسكان					
		14 – 0		64 – 15		65 +	
		(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد
2009	6490000	37.64	2442836	59.44	3855060	3.24	210276
2010	6698000	37.25	2495003	59.5	3985310	3.2	214336
2011	6249000	37.25	2327253	59.5	3718155	3.2	199968
2012	6388000	37.30	2382724	59.4	3794472	3.35	213998
2013	6530000	37.25	2432425	59.4	3878820	3.35	218755
2014	6675000	37.35	2493112	59.45	3964950	3.25	216938
2015[II]	9531712	34.30	3275743	61.94	5904288	3.68	351681
2016	9798000	34.30	3365560	61.50	6034940	3.68	361500

(I). المصدر: دائرة الاحصاءات العامة. جداول جندرية.

(II). التعداد العام للسكان والمساكن، 2015.

وللحفاظ على ما تم تحقيقه منذ اعلان وثيقة سياسات الفرصة السكانية في العام 2009 أولى المجلس الأعلى للسكان في العام 2017 اهتماما كبيرا بالتغيرات الحاصلة على أثر دراسات التعداد العام للسكان والمساكن في 2015. وقد سلط الضوء على قضايا ريادة الاعمال في ظل نمو شريحة القوى العاملة المتوقع مع ضرورة نشر هذا الفكر في المدارس والمراكز البحثية والمؤسسات الاكاديمية، قضية اللاجئين السوريين ومعالجة تحديات اللجوء السوري على سوق العمل، الارتقاء بسياسات الصحة الانجابية من خلال تكثيف الدراسات البحثية في هذا المجال، تطوير الاستراتيجية الوطنية للاعلام السكاني(5).

تاليا، يستعرض الباحث مفهوم الاعالة العمرية. يتحدد معدل الاعالة العمرية بعوامل كثيرة لعل من أهمها مدى فعالية سياسات ضبط الخصوبة والتي بدورها تتأثر بحجم ظاهرة زواج القاصرات في

الأردن. فالفتاة أو الشاب في سن تحت الـ 18 يعززان من ضياع حقوق هذه الفئة مستقبلا الأمر الذي يترتب عليه انخفاض نوعية الحياة، وبالتالي ظهور أثار سلبية على النسل ومعدلات النمو السكاني ومعدلات الانجاب المقبولة في الوقت الراهن(6).

إذا احتكمنا إلى لغة الأرقام، على مستوى الدراسات، تشير الاحصائيات الرسمية إلى أنه ومن بين 10 متزوجات هناك سيدة متزوجة دون الـ18 (زواج قاصرات) (إحصائيات 2015) (1). على مستوى الزوجات الاجنبيات، فمن من بين 10 زوجات سوريات هناك 4 سيدات يتزوجن دون سن الـ 18 (7). فافتقاد الشباب والشابات المتزوجين دون سن الـ18 إلى مستوى التعليم الكامل يسهم في انتشار العنف الأسري. في هذا المجال، تشير الاحصائيات الرسمية إلى أن 60% من الزوجات المعنفات قاصرات أصلا، ممن تزوجن في سن دون الـ 18 سنة. هذه النسبة في تزايد منذ العام 2010. فحسب بيانات المجلس الأعلى للسكان كانت النسبة في عام 2010 في حدود 11.7 لتصل إلى 15% في عام 2013 لتتجاوز مستواها السابق وتستقر عند مستوى 16.26% في عام 2014 مع الحفاظ على السلوك التصاعدي في عام 2015 حيث وصلت النسبة إلى مستوى 18.1% (8).

ويعتمد نجاح الفرصة السكانية على قدرة الدولة في السيطرة على التحديات التي قد تعيق مسارها، منذ اطلاق وثيقة سياسات الفرصة السكانية، مثل اللجوء القسري للسوريين وتبعاته، زيادة عدد عقود الزواج دون سن الـ 18 محدودية الدعم المالي للجوء السوري من الدول المانحة، تراجع معدلات الزيادة في فرص العمل المستحدثة وتحديات التعليم التقني والمهني(2).

ولأعطاء تصور عن هذه التحديات وأثرها على تحقيق الفرصة السكانية ومكاسبها، يعرض الباحث رسما توضيحيا لمدخلات ومخرجات الفرصة السكانية في اطار تحويل التحديات إلى فرص(3)، أنظر شكل رقم" 1 ".

---

[1] المصدر: المجلس الأعلى للسكان (اجتماعات 2017)، من موقع المجلس.

[2] المصدر: المجلس الأعلى للسكان. الأرشيف، اصدارات 2017.

[3] المصدر: المجلس الأعلى للسكان (2017). موقع المجلس ضمن صفحة مقالات. استخدم الباحث رسم مخطط مع اجراء بعض التعديلات.

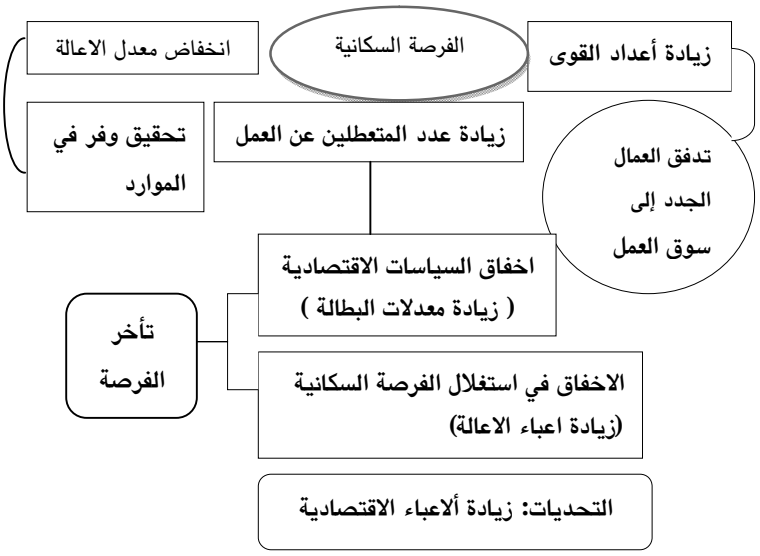

شكل رقم" 1 ". مكاسب وتحديات الفرصة السكانية

إن المطلب القومي في تحقيق مكاسب نوعية، في ظل التخطيط للاستفادة من الفرصة السكانية، هو تحديث انظمة التعليم الاكاديمي والمهني والتقني، في ظل تزايد اعداد القوى العاملة وانحسار فرص العمل. فالتباين الحاصل في أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم في المجالات الاكاديمية والمهنية والتقنية سيعمل على اضعاف المكتسبات التي تم رصدها. في احدى تقاريره، يشير المجلس الأعلى للسكان إلى أن الأردن يعاني من تراجع في أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني من اجمالي من يلتحقون بالتعليم سنويا.

فقد بلغت نسبة الملتحقين بالتعليم المهني من اجمالي الملتحقين بالتعليم في نفس المستوى، التدريب المهني، التعليم الأكاديمي، التعليم التقني والبكالوريوس، ما يقارب 10.3% في عام 2013[1]. وتغطي مراكز التعليم التقني والتدريب المهني محافظات المملكة بالكامل، حيث تتوزع هذه المراكز على 190 مدرسة شاملة، مراكز تدريب مستقلة بطاقة استعابية تصل إلى 15 ألف طالب وطالبة. اضافة إلى مراكز موزعة في كليات المجتمع(حكومية وخاصة) قادرة على استيعاب 26 ألف طالب وطالبة(9).

منذ تسعينيات القرن الماضي تسلط الادبيات الاقتصادية الضوء على الدور المتزايد للعوامل الديموغرافية في تحديد النمو والتشغيل من خلال استخدام مؤشرات كلية كالادخار والاستثمار. وركزت هذه الدراسات على تأثير هذا التحول على التركيبة العمرية للسكان. وهذه العملية، المرحلية،

([1]). المصدر: المجلس الأعلى للسكان، الأرشيف (2017).

تشترط في مراحلها الأولى، ولكي يكون التحول مثمرا ولكي تتحقق الفرصة السكانية، التوصل إلى معدلات منخفضة من الوفيات بين الأطفال مع استمرار نمو السكان في قيمه المطلقة، حيث تشهد الدولة زيادة شريحة الأطفال وزيادة معدلات الخصوبة. في المرحلة الثانية، ينتقل المجتمع إلى مستوى منخفض من معدل الخصوبة عند حدود 2.11 طفل لكل سيدة. وبذلك يأخذ معدل نمو السكان بالانخفاض وهذا بدوره يمهد لمعدلات اعالة منخفضة (10).

ومن الاهمية بمكان تحديد تأثير التحول الديموغرافي على سوق العمل[2]، حجم الادخار، مستوى الأسعار والتشغيل. فعلى مستوى الادخار، تقود زيادة اعداد السكان في شريحة القوى العاملة الموظفة من هم في سن الـ 45 أن يدخرو أكثر والذين هم في تزايد نتيجة التحول السكاني. هذا يضمن زيادة متوسط العمر المتوقع في ثبات سن التقاعد. هذا السن متحرك بشكل واضح على اساس مستوى التقدم الاجتماعي والصناعي في الدولة. فشريحة القوى العاملة في الدول المتقدمة تتحدد بين 24– 64 سنة, في الدول الاقل حظا من النمو تجدها بين 15– 80 سنة نتيجة الألتحاق المبكر بسوق العمل(11).

ثانياً: الهجرات كعامل محدد للتحول الديموغرافي في الأردن

- **تحليل عام للهجرات السكانية**

يعتبر اللجوء القسري من محددات التحول الديموغرافي الذي تشهده الدولة. ويتجلى الأثر في مجالات اقتصادية، ثقافية وأمنية. حيث لا تستطيع الدولة اغلاق حدودها أمام تدفق اللاجئين كون هذا التحول تحكمه عوامل سياسية خارجية وعوامل مجتمعية داخلية. فالمواثيق الدولية وقوانين حماية المهجرين قسريا تحت وطئة النزاعات في بلادهم تفرض مواطن استضافة محددة لايوائهم وتأمين حمايتهم.

في المقابل، يمكن النظر للهجرات، في ظروف غير قسرية وبشروط اقتصادية وسياسية، كظاهرة ايجابية. وهذا يتجلى فيما قد يضيفه المهاجرون إلى الدولة المستضيفة من مساهمة في الناتج المحلي والدخل القومي، إلى جانب خبرات يحملها المهاجرون إلى البلد المضيف أو على مستوى المساهمة في سد النقص في بعض التخصصات التي يفتقد اليها أبناء الدولة المضيفة. والسؤال الذي يتبادر للذهن ويراود الباحث ويطرح في أوساط كثيرة هو كيف تعيق تدفقات اللاجئين، إذا سلمنا باستمرار هذا التدفق مستقبلا، سياسات الفرصة السكانية اليوم وغدا؟

بدا تدفق اللاجئين السوريين إلى الأراضي الأردنية منذ العام 2011 مع نشوب الاحداث السياسية في الجمهورية السورية. ولم تكن هذه المرحلة هي الفترة الوحيدة لدخول السوريين إلى

([2]). في مرحلة التحول، زيادة فئة من هم في سن العمل (15 – 64)، يعتمد نجاح السياسة على مستوى مساهمة المرأة في سوق العمل على أثر انخفاض أعباء رعاية الأطفال نتيجة انخفاض معدل الخصوبة. لكن تحركات المرأة في سوق العمل وانخراطها في الوظائف المتاحة تقيده بعض الصعوبات مثل نوع بيئة العمل، انخفاض الاجور، التوجه نحو تنشئة أطفال متعلمين، كاستثمار في المستقبل.

الاراضي الاردنية، فقد توافد السوريون إلى الاردن على مدار عقود مضت بحثا عن العمل او بحثا عن فرص أفضل للاستثمار نظرا لانفتاح الاقتصاد الاردني مقارنة بالاقتصاد السوري. ولم تكن الازمة في بداية اللجوء بالحجم الذي نشهده اليوم. فإذا اعتمدنا الاحصائيات الرسمية نجد المفارقة التالية: بلغ عدد العمال السوريين على الأراضي الأردنية في عامي 2014– 2015، 5700 & 5307 على التوالي، مسجلون رسميا لدى وزارة العمل الأردنية وحاصلون على تصاريح مزاولة مهنة ويدفعون ما يستحق عليهم من نفقات مالية (12). هذه الأعداد لم تشكل سوى 0.02 في عام 2014 وما نسبته 0.016 في عام 2015 (13).

ولا شك أن أثر اللجوء يظهر جليا في سوق العمل ويشكل تحديا أمام العمالة الأردنية التي تعاني من مشكلة البطالة وتدني الأجور. فلم تكن مسألة البطالة فيما سبق الهاجس الأكبر لدى المواطن الأردني حتى السبعينيات من القرن الماضي. فقد تميزت تلك الفترة بمعدلات تشغيل عالية، حيث عمل الأردنيون في كل المهن ولم تكن آنذاك القطاعات مغلقة أمام العمالة الأردنية كما هي الحال عليه اليوم(14). ويلخص جدول رقم"2" هيكل سوق العمل. لكن مع بداية التسعينيات تحولت أنظار الاردنيين إلى سوق الخليج العربي تحديدا، عندما بدأت الحركة الاقتصادية تأخذ منحى تصاعديا.

جدول رقم" 2 ". خصائص سوق العمل الأردنية خلال الفترة 2009–2017.

الفترة	القوى العاملة[I]		عدد المتعطلين[II]	معدل البطالة [III]	صافي فرص العمل(IV)		
	أردنيون	نسبة الوافدين			الاجمالي	أردني	غير أردني
2009	1400805	23.9	180284	12.9	76312	61970	14347
2010	1412134	21.1	176180	12.5	61813	55296	7518
2011	1436020	19.5	185049	12.6	52890	48417	4471
2012	1443563	19.4	175470	12.2	48069	43315	4754
2013	1444699	19.8	182063	12.6	48571	41043	7528
2014	1460817	22.2	173649	11.9	49935	44098	5838
2015	1607599	19.6	209569	13.00	48309	43575	4735
2016	1660256	19.2	253616	15.3	24884	22273	2611

I المصدر: وزارة العمل، سوق العمل بالأرقام 2010 – 2016، نشرات المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية.

II. المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، تقارير سنوية + التقارير السنوية 2010 – 2016.

III. المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، تقارير سنوية.

IV . المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، ألارشيف الألكتروني، جداول السلاسل الزمنية.

المرحلة الحرجة التي شهدها الاقتصاد الأردني تمثلت في عودة العمالة الأردنية من الخارج بالتزامن مع تزايد أعداد العمالة الوافدة. فقد زاد عدد المهاجرين وعلى مدار 15 سنة ماضية بما

يقارب الـ 3 أضعاف. في الوقت الراهن تعتبر سوق العمل في الأردن سوقا كبيرة نسبيا مع وجود تباين شديد في توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات الاقتصادية الأمر الذي يعزز من اللاتناسب في توزيع هذه القطاعات (15).

فهناك قطاعات شبه مغلقة، حيث فرص العمل المستحدثة شحيحة جدا، وقطاعات انتاجية مهمشة من حيث حجم الاستثمارات والتوظيف وقطاعات أخرى تتماشى مع المستجدات الحديثة لكن بتباطؤ شديد. من ناحية أخرى، تعتبر سوق العمل في الأردن شديدة التباين من حيث منشأ العمالة المتوفرة، حيث يقدر عدد القوى العاملة في الأردن، من اجمالي سكان المملكة، بـ 1400000 عامل وعاملة في الفئة العمرية 15–64 بما فيهم المتعطلون عن العمل (الذين يشكلون 240000 متعطل عن العمل).

تشكل العمالة الاجنبية ما يقارب 1400000 عاملا من اجمالي سكان المملكة. فحجم العمالة الوافدة يناظر عدد الأردنيين المتعطلين عن العمل، ما يعني شدة المزاحمة على الوظائف في ظل محدودية موارد الاقتصاد الأردني وتدني معدلات فرص العمل المستحدثة سنويا. وبالنسبة لعدد العاملين السوريين، تشير الاحصائيات ذاتها إلى أن عدد العمال السوريين في الاردن يشكل ما نسبته 0.20 من اجمالي قوة العمل الاردنية(16).

والخطورة التي تعكسها هذه البيانات يتمثل في المزاحمة على فرص العمل من قبل الوافدين والتي تعمل لصالح الوافدين أنفسهم، وبالتالي، فان المكاسب المتحققة من النشاط الاقتصادي في الأردن يتشاطرها من في الداخل ومن في الخارج. وهذا التسرب النقدي، حيث يذهب جزء كبير من هذه المكاسب في صورة تحويلات الوافدين إلى ذويهم في الخارج، بدوره يضعف هيكل الدخل القومي(17).

إن أثر اللجوء على سوق العمل في الظروف الحالية يدفع بالأجور تجاه الانخفاض في القطاعات العاملة والنشطة، الأمر الذي يترتب عليه زيادة في معدلات البطالة وبالتالي، زيادة العبء الاجتماعي على مستوى الدولة. وتشير الاحصائيات الرسمية(*) إلى أن العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني تتباين بين عمال مهاجرين طوعا ولاجئين (الهجرة القسرية).

وهذا التصنيف يخدم البحث الراهن من حيث قياس صافي الأثر السلبي للهجرة على سوق العمل الأردنية وعلى مكاسب الفرصة السكانية. وإذا استثنينا فئة من المهاجرين، الوافدين إلى سوق العمل كاستقدام، نستطيع تحليل الأثر للهجرة على مستوى اللجوء السوري.

يعتبر العمال السوريون في مجملهم مهاجرين، فمن تم تسجيله في المفوضية فهو في عداد اللاجئين وما سوى ذلك فهو ضمن العمالة الوافدة طوعا. وبين هاتين الفئتين يتباين الأثر على الإقتصاد الأردني من خلال مطابقة المكاسب بالتكاليف. ويعتبر الملاذ الآمن للعمالة السورية على

* يقصد بالاحصائيات الرسمية مصادر البيانات التي يستخدمها الباحث حول اللاجئين والتي تستند إلى بيانات دائرة الاحصاءات العامة، بيانات وزارة العمل، بيانات المجلس ألاعلى للسكان، بيانات المفوضية السامية للاجئين في الأردن.

الأراضي الأردني، مهاجرون طوعا أو قسريا، قطاع الزراعة، القطاع الاستراتيجي كما يراد له والذي هجره أهله. يشغل هذا القطاع، من بين غير الأردنيين، ما نسبته 41– 52% من العمالة الوافدة، من بينهم بين 23–40% من السوريين. قطاع الانشاءآت يحظى بحصة من العمالة الوافدة، بنسبة 25% بما فيهم العمالة المصرية (18).

كيف بنا التعامل مع قضية اللاجئين في المشاريع والدراسات البحثية على مستوى قضية الفرصة السكانية. بداية يستعرض الباحث خصائص اللاجئين من خلال تتبع اعداد اللاجئين السوريين، الخصائص السكانية للاجئين السوريين، تمويل تدفق اللاجئين السوريين، تكلفة اقامة اللاجئين في ظل فواتير "مدفوعة" لاقامة اللاجئين اليوم(*).

يقدر عدد اللاجئين في الاردن بـ 648836 لاجئ من بينهم 21% يعيشون في المخيمات في شمال الأردن(مخيم الزعتري ومخيم الأزرق)، 79% يقطنون مناطق حضرية وشبه حضرية وريفية (19). أنظر جدول رقم"3" وجدول رقم"4" حول الخصائص الديموغرافية للاجئين الموزعين على محافظات المملكة في الفترة 2011 –2017 (20).

جدول رقم" 3 ". الخصائص الديموغرافية للاجئين السوريين(ا)

الفترة	عدد اللاجئين	التوزيع
2011	8000(بداية الهجرة القسرية)	مناطق حضرية + مناطق شبه حضرية + مناطق ريفية + مخيم الزعتري + مخيم الأزرق
2012	116778	
2013	576354	
2014	622865	
2015	633466 (17. 12. 2017)	139500 — %21.8
2016	648836	
2017	654903 (18. 12. 2017)	

(ا). المصدر: المفوضية السامية للاجئين. الجدول من تصميم الباحث.

* الخطة الاقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (2017 – 2018) ومسارات تمويل اللاجئين، المفوضية السامية للاجئين في الأردن.

جدول رقم" 4 ". الفئات العمرية حسب الجنس للاجئين السوريين [II].

الفئة العمرية	ذكر(%)	أنثى(%)
4 – 0	8.4	7
11 – 5	11.3	10.7
17 - 12	6.9	6.6
59 - 18	21.7	23.3
60+	1.5	2.2
المجموع	49.6	50.4

(II). المصدر: المفوضية السامية للاجئين، تقارير 2017.

جدول رقم " 5 " . الفئات العمرية للاجئين السوريين[1]

الفترة	الفئة العمرية: 0 - 14	الفئة العمرية: 15 - 64	الفئة العمرية: 65 +	عدد اللاجئين
2011	4080	4006	296	8000
2012	59790	52550	4320	116778
2013	295093	259359	21325	576354
2014	318907	280289	23046	622865
2015	324335	285060	23438	633466
2016	332204	291976	24007	648836
2017	335310	294706	24231	654903

استضافة ورعاية هذه الأعداد من اللاجئين حظيت بالاهتمام والدعم من قبل الحكومة الأردنية ومؤسسات وهيئات دولية. وقد استهدفت برامج الدعم تغطية نفقات اقامة اللاجئين في قطاعات مختلفة. وفي ظل هذا العدد المتزايد للاجئين تم اعداد خطة استجابة بالتعاون مع المجتمع الدولي ومساهمة قطاعات دولية وقطاعات محلية تمثلت في 58 شريك من دول مختلفة ولمدة 3 سنوات. وقد تم فيما سبق تخصيص ما قيمته 2.6 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 0.07 من الناتج المحلي الأردني(GDP). ويقدر الدعم المستلم بـ 64% من اجمالي ما تم تخصيصه في الفترة الماضية، أي ما يعادل 705 مليون دولار أمريكي، وفق الاحصائيات الرسمية(21).

إن تقنين اللجوء وتسهيل انخراط اللاجئين في سوق العمل قد يخدم التنمية وقد يشكل عاملا طاردا للعمالة الأردنية. فإذا كانت الظروف التشريعية باتجاه منح تصاريح عمل، ضمانة للعمال الوافدين تجنبا لسياسات الترحيل، فهذا يعني وجود ظروف عمل أفضل ومكاسب اقتصادية قومية أكثر. على النقيض، إذا كانت ظروف التشريع ما دون المستوى المطلوب فنحن أمام تسرب عمالة من الاطار القانوني. وقد يسهم هذا الاتجاه في ظهور فائض عمالة في قطاعات دون أخرى الامر الذي

يعمل على تخفيض الاجور في القطاعات ذات الفائض مقارنة بالقطاعات ذات النقص. ومن الجدول رقم"2"، يتضح عدم التوافق أو التناقض الصارخ بين معدلات البطالة ومعدلات الزيادة في صافي فرص العمل المستحدثة. وهذا الوضع القائم تعززه ظروف العمل وعوامل أخرى[*].

- **اللجوء السوري ومعدل الاعالة**

في هذه الجزئية من الدراسة يتطرق الباحث إلى تقييم معدل الاعالة في ظروف الهجرة القسرية في مرحلة رصد الفرصة السكانية. هذا يمكننا من قياس المكاسب المحتملة، من ناحية. وتتبع وتقدير الأثر على الفرصة السكانية من حيث توقيتها، من ناحية أخرى. فإذا انطلقنا في التحليل من سلوك الفئة العاملة في الدول الأقل حظا من النمو، كحالة الأردن، نصطدم مع الحقيقة التالية: على أرض الواقع تتحدد هذه الفئة بين 15 – 80 سنة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدم تقيد مجموعة من السكان في سن العمل بسن التقاعد إلى جانب زيادة تدفق الاطفال، ببلوغ سن العمل القانونية(*)، إلى سوق العمل مبكرا نتيجة التسرب من مرحلة التعليم الأساسي.

في الادبيات السكانية والتقارير الحكومية تتحدد هذه الفئة بين 15– 64 سنة(22). على النقيض من ذلك، تضطلع الدول المتقدمة صناعيا بالافراد المؤهلين للعمل في الفئة السكانية 24– 64 سنة (23). في تقرير لمنظمة العمل الدولية بعنوان" سوق محفوف بالتحديات يغدو أكثر تحديا " ينظر إلى اللجوء كدخول تاهيلي إلى قارة أوروبا في اطار خطة التوطين في وطن ثالث(**) مقابل زيادة الاستثمار والحصول على قروض ميسرة لصالح البلد المضيف.

هذا التوصيف يقوم على افتراضين معلنين على مستويات رسمية وغير رسمية(24). الافتراض الأول يشير إلى امتداد الأزمة السورية وبالتالي احتمالية مكوث السوريين لمدة تصل إلى 17 سنة. الافتراض الثاني، يقدر مكوث اللاجئين السوريين لفترة تصل إلى 5 سنوات. إذا راهنا على الافتراض الأقل تفاؤلا، الافتراض الأول، فهذا يعني أننا أمام تحدي يغدو أكثر تحديا.

وهذا الاتجاه تدعمه دراسة منظمة العمل الدولية (1) والتي حددت حلول الأزمة في ظل اللجوء السوري في المبادرات التالية: تعزيز تشغيل الأردنيين، ضمان ظروف لائقة لكافة العمال، دمج السوريين في القوى العاملة على مستوى الأردن(25). بين التقرير أيضا عوامل جذب العمالة

---

[*] المصدر: دائرة الاحصاءات العامة. التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب ترك العمل 2007 – 2015. بين التقرير أن من بين الأسباب الأكثر تأثيرا على ترك العمل في الأعوام 2007 – 2012 وباتجاه تصاعدي وفي المرتبة الأولى، ظروف العمل وطبيعة العمل وبنسبة 28.5. يليها، في المرتبة الثانية عامل التقاعد(المبكر وغير المبكر).

[*] تتحدد سن العمل في الأردن من سن 15 إلى 64 سنة بين الذكور ومن سن 16 لدى الاناث(قانون العمل الأردني).

[**] التقرير متاح على موقع مفوضية اللاجئين(UNHCR)، شهر حزيران، 2017.

([1]). الدراسة شملت عينة من أصحاب العمل، عمال أردنيين ووافدين ومسؤولين عمل، 1000 فرد. من العوامل المحفزة لدخول سوق العمل السوداء، عوامل جاذبة للعمالة الوافدة، حصول العمال على تصاريح مزاولة مهنة دون وجود علاقة عمل حقيقية بين الكفيل والعامل الوافد.

والعوامل الطاردة نتيجة الهجرة القسرية. فمن العوامل الجاذبة هناك رضا العمال الاجانب باجور منخفضة، التكيف مع ظروف عدم انتظام دفع الأجور، تجاهل ولفترة معينة دفع اجور العمل الاضافي. في المقابل هناك مجموعة عوامل طاردة في سوق العمل الأردني أمام العمالة الوافدة مثل: عدم استدامة العمل، خاصة في حالات العمل بدون تصاريح، أساليب انتاج تتجاهل المهارات المكتسبة لدى الأردنيين، الامر الذي يترتب عليه ضعف الشعور بتحسين المركز الوظيفي بمرور الوقت. هذا التحدي تدعمه وتعزز من تفاقمه تجاوزات القانون في سوق العمل. (26).

في ظل الاختلالات التي تلازم الاقتصاد الأردني حري بنا، على مستوى الدراسات البحثية، البحث عن مقاييس أكثر واقعية لمعدل الاعالة وعلى مستوى أعلى من الدقة والثقة (22). فمن بين المقترحات الدولية في الادبيات السكانية يعتبر معدل الاعالة الأنسب ذاك الذي يأخذ في الحسبان من لديهم وظائف منتجة على مستوى القوى العاملة نسبة إلى الفئة التي تفتقد إلى مثل هذه الوظائف. هذا المنهج الاقرب إلى الحقيقة يقودنا إلى الافتراض التالي: العمال، من لديهم وظائف ويعملون بانتاجية منخفضة وبالتالي دخل منخفض، لديهم القدرة على اعالة عدد أقل من السكان. وان كان علاج هذا الخلل في زيادة الأجور، وعلى اعتبار أن معدل الدخل أقل من معدل الانتاجية، نستطيع عندئذ خفض نسبة الإعالة.

هذا الاجراء المثالي تقيده طبيعة وخصوصية سوق العمل. فالبطالة تحول دون رفع الاجور في ظل المنافسة على فرص العمل بين الأردنيين وفي ظل المزاحمة من قبل غير الأردنيين. وما يدل على ذلك هو غياب التفاوض في معظم الحالات بين أصحاب العمل والعمال فيما يتعلق بشروط عقد العمل(**). في المقابل، لا يمنع التطلع إلى مستوى الحد الأدنى لمعدل الأعالة. لكن هذا التوجه مشروط بأن يكون الدخل المستلم قريبا من مستوى انتاجية العمل الحقيقية، وكذلك مرتبط بمدى التزام شركات القطاع الخاص بتعديل الأجور للاعلى في ضوء خطط التنمية المستدامة (جدول رقم "6").

([2]). في دراسة قام بها الباحثان، تطرقا إلى قياس ما أطلق عليه معدل الاعالة الفعلي. أنظر بحث مقبول للنشر لـ د. عبد الحليم جبران وثائر أبو سليم بعنوان: "أثر الفرصة السكانية على الاقتصاد الأردني، في المستقبل"، مجلة العلوم التطبيقية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة أنظر ايضا دراسة لـ مايكل هرمان:

Population Ageing and the Generational Economy Policy Implications. UNFRA: Econ. Angele(October, 2010).

** يخضع توصيف المتعطلين عن العمل اليوم إلى تشريعات منظمة العمل الدولية (WLO). فيما سبق أعتبر المتعطلون عن العمل ألأفراد الذين يرغبون وقادرون على العمل في سن العمل القانونية وعند مستوى الأجر السائد. هذا القيد، من وجهة نظر الباحث، عزز من حقيقة أن البطالة، نتيجة رفض الوظيفة بسبب الأجر، هو عامل شخصي وليس نتاج اقتصاد السوق والسياسات الحكومية في سوق العمل.

جدول رقم" 6 ". معدل النمو السكاني والفئات المعيلة والمعالة في الأردن (الفترة 2009 – 2017)[I].

الفترة	معدل النمو السكاني [II]	الفئات العمرية للسكان					
		14 – 0		64 – 15		65 +	
		(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد
2009	3.1 [III]	37.64	2442836	59.44	3855060	3.24	210276
2010	3.2 [IV]	37.25	2495003	59.5	3985310	3.2	214336
2011	2.2	37.25	2327253	59.5	3718155	3.2	199968
2012	2.2	37.30	2382724	59.4	3794472	3.35	213998
2013	2.2	37.25	2432425	59.4	3878820	3.35	218755
2014	2.2	37.35	2493112	59.45	3964950	3.25	216938
2015 [II]	2.2	34.30	3275743	61.94	5904288	3.68	351681
2016	5.3	34.30	3365560	61.50	6034940	3.68	361500

(I). المصدر: الجدول من تصميم الباحث، استخدم في اعداده تقارير مؤسسات حكومية وغير حكومية: تقارير دائرة الاحصاءات العامة: احصائية سنوية، مسوحات العمل والبطالة وجداول السلاسل الزمنية، تقارير ونشرات المجلس الأعلى للسكان، تقارير وزارة العمل، تقارير اللجنة السكانية في الأمم المتحدة، ولسنوات مختلفة.

(II). تقارير دائرة الاحصاءات العامة لسنوات مختلفة.

(III). تم تعديل المعدل بناء على اعادة تعديل عدد السكان للسنوات 2004 - 2014 وفقا للتعداد العام للسكان والمساكن، 2015.

(IV). تم تعديل المعدل بناء على اعادة تعديل عدد السكان للسنوات 2004 - 2014 وفقا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن، 2015.

الجانب العملي

- **تحليل أثر اللجوء القسري على معدل الاعالة في ظل رصد الفرصة السكانية**

تناول الباحث في مواضع سابقة مدخلات الفرصة السكانية خلال الفترة التي أقرتها وثيقة سياسات الفرصة السكانية المنبثقة عن المجلس الأعلى للسكان. وتطرق التحليل، في اطار التغيرات غير الطبيعية لحركة السكان على مستوى الأردن(عوامل النمو السكاني) إلى مرحلة الهجرة القسرية للسوريين مع بداية 2011. وقد اعتمد الباحث على التحليل المقارن بين الأراء العلمية حول الفرصة السكانية للوقوف على الايجابيات والسلبيات المحتملة نتيجة هذه التحولات. وقد استند التشخيص للفرصة السكانية في ظل الهجرة القسرية على الاحصائيات الرسمية للفترة 2009 – 2016 وبعض البيانات لعام 2017 وكذلك الدراسات العربية والاجنبية ذات العلاقة والتي تناولت التحول السكاني بوجه خاص والتحول السكاني على مستوى الأردن. ومما ساهم في انجاح هذا التحليل المقارن

الاسترشاد بدراسات بحثية للباحث في مجال الفرصة السكانية، قياس الأثر للتحولات السكانية على معدل الاعالة كأحد المؤشرات ذات الدلالة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الأردني.

وما يبرر هذا الاهتمام لدى الباحث فيما يتعلق بمعدل الاعالة على وجه الخصوص هو ضرورة تقدير توقيت الفرصة السكانية في ظل المتغيرات الجديدة وما سيترتب على الهجرة القسرية من تأخير محتمل للفرصة السكانية. وهذا بدوره يمكننا من اعادة النظر في مدخلات السياسة الاقتصادية القائمة وتوجيه انظار الباحثين والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية إلى وضع خطط جديدة تحاكي التحولات على مستوى الانفاق العام وعلى مستوى الوعي المجتمعي بضرورة وأهمية هذه المرحلة. وقد أفرد الباحث هذا الجانب من الدراسة لقياس العلاقة المستهدفة بين التحولات السكانية، في ظل الهجرة القسرية، وتوقيت الفرصة السكانية على أساس تقدير معدل الاعالة في المستقبل مقارنة بالنمو السكاني. وسيكون محور اختبار الفرضية البيانات في جدول رقم" 5 ".

وفي اطار تحقيق الهدف استخدم الباحث نتائج دراسة بحثية لدائرة الاحصاءات العامة حوال الاسقاطات السكانية للمقارنة مع ما سيتم التوصل اليه في الدراسة الراهنة[*]. وبداية، لا بد من الاشارة إلى أن معدل الاعالة يرتبط بمجموعة محددات والتي تجعل منه مؤشرا مثاليا في رصد الفرصة السكانية. وهذه المحددات تتباين في تاثيرها على أساس التقدم الصناعي في الدولة، وعلى أساس مستوى الوعي الاجتماعي ومدى التزام اصحاب القرار بتنفيذ سياسات الفرصة. ومن هذه العوامل: استقرار معدل النمو السكاني، نزعة معدل الانجاب نحو الانخفاض، معدل الزيادة في القوى العاملة، معدل زيادة صافي فرص العمل المستحدثة، مرونة نظام التقاعد، اتجاه معدل البطالة نحو الانخفاض.

إن تحقيق الهدف من التحولات والمتمثل في تخفيض معدل الأعالة هو الوصول إلى المستوى الامثل: 50% من السكان يعيلون 50% منهم أو بمعنى آخر، مقابل كل معال واحد معيل واحد. وان كان هذا الوضع المثالي يبتعد عن الواقعية اليوم الا أن السعي إلى هذا المستوى أصبح مطلبا قوميا في ظل تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وتراجع القوة الشرائية لدى غالبية السكان. وسيستخدم الباحث في التقديرات المطلوبة بعض التعبيرات الديموغرافية ذات البعد الاقتصادي والتي ستكون الادوات الاساس في تقدير توقيت الفرصة السكانية. ومن بين هذه التعبيرات: معدل الاعالة العمري ومعدل الاعالة الفعلي ومعدل الاعالة المعدل على أساس الهجرة القسرية. وللحصول على التقديرات، المشار اليها أنفا، يسلط الباحث الضوء على مجموعة من التعبيرات الديموغرافية.

[*] المصدر: دائرة الاحصاءات العامة. الدراسة حملت عنوان: الاسقاطات السكانية للافراد المقيمين في المملكة للفترة(2015 - 2050)، كانون الأول 2016.

دلالة الرموز المستخدمة في المعادلات							
U_1	U	t_3	X_3	t_2	X_2	t_1	X_1
معدل البطالة للمهاجرين	معدل البطالة	المهاجرون	65 +	المهاجرون	15– 64	الماهجرون	14 –0
$t_3 + X_3 \cdot Y_3$		$t_2 + X_2 \cdot Y_2$			$t_1 + X_1 \cdot Y_1$		

ولكي نستطيع مطابقة نتائج الدراسة: تقديرات الاعالة والأرتباط بين هذه المعدلات ومعدل البطالة، ومعدل نمو صافي فرص العمل المستحدثة مع بعض نتائج التقديرات السكانية للفترة 2020 – 2050 على المستوى الرسمي وكذلك بنتائج دراسة بحثية بمشاركة الباحث[*] قام الباحث باجراء الحسابات اللازمة على أساس المعادلات الموضحة أعلاه مستندا إلى البيانات ذات العلاقة الواردة في الدراسة(الجداول من 1- 7). وفيما يلي بعض نتائج الحسابات المقدرة من قبل دائرة الاحصاءات العامة. أنظر جدول رقم" 7 "، حركة السكان على أساس معدلات الانجاب ومعدلات الاعالة العمرية.

جدول رقم" 7 ". تقديرات سكانية خلال الفترة 2015 – 2050[1]

الفترة	السكان	عدد السوريين	معدل الانجاب[6]	القوى العاملة	معدل الاعالة المقدرة(%)
2015[2]	9401992	1265514	3.38	3981776	63.5
2020	10044153	1441924	2.95	4523800	59.7
2025	10644336	1666927	2.53	5106870	54.5
2030[3]	11145040	1927027	2.10	5559116	52.4
2035	11614924	2227190	2.10	6049932	49.0
2040[4]	12077487	2575332	2.10	6464104	47.7
2045	12515598	2977185	2.10	6779889	48.2
2050	12901390	3441740	2.10	7047416	48.9

1. التقديرات المنفذة اعتمدت على افتراضات المعدل المنخفض والمعدل المتوسط والمعدل المرتفع لحركة السكان. وقد استخدم الباحث للمقارنة سيناريو المعدل المنخفض على اعتبار أن عدد السوريين العائدين إلى وطنهم سيأخذ اتجاها تنازليا. وتعتبر الاسقاطات السكانية المصدر الثاني الأساس، إلى جانب التعداد العام للسكان والمساكن، للحصول على بيانات في عملية التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي الشاملين على مستوى الدولة.

2. عام 2015 – سنة ارتكازية في الاسقاطات السكانية. 3. العام 2030 يعكس عام الفرصة السكانية حسب التقديرات الرسمية، وثيقة الفرصة السكانية 2009.

[*] تمت الاشارة إلى هذه التقديرات في موضع سابق من الدراسة.

3. العام 2040 يعكس مرحلة ذروة الفرصة السكانية، حسب التقديرات الرسمية، وثيقة الفرصة السكانية 2009. لاحظ أن معدل الاعالة العمرية يصل الحد الأدنى عند مستوى 47 معال مقابل 100 معيل.

4. يقدر معدل الانجاب الكلي(TFR) بعدد الاطفال لدى الاناث في سن الانجاب(15 – 49 سنة). ولقارنة نسب الانجاز خلال الفترة 1976 – 2012 انخفض معدل الانجاب من 7.40 إلى 3.50 على التوالي أي بانخفاض في حدود 50 %.

باستخدام المعادلة" 1 " والمعادلة" 2 " والمعادلة" 3 " في صفحة 25 استطاع الباحث الحصول على تصور عن سلوك معدل الاعالة المستهدف على اساس البيانات التي تم جمعها من مصادر مختلفة، مع وجود تباين في المنهجيات المتبعة في اعدادها، وقد لخص الباحث الحسابات المتكررة في جدول رقم" 8 ".

الفترة	النمو السكاني [II]	البطالة (%)	معدل الاعالة المعدل بالهجرة القسرية	معدل الاعالة العمرية المعدل بالهجرة القسرية	معدل نمو صافي فرص العمل المستحدثة	معدل الاعالة الفعلية[V]	معدل الاعالة الفعلي المعدل بالهجرة القسرية
1	2	3	4	5	6	7	8
2009	3.1[III]	12.9	_____	_____	_____	0.67953047	_____
2010	3.2[IV]	12.5	_____	_____	- 18.9	0.67224151	_____
2011	2.2	12.6	0.921851	0.679698	- 14.4	0.68219469	0.921342
2012	2.2	12.2	0.918387	0.684343	- 9.0	0.68354472	0.909819
2013	2.2	12.6	0.926203	0.683502	- 1.0	0.68217895	0.882217
2014	2.2	11.9	0.910899	0.683502	- 2.8	_____	0.864575
2015	2.2	13	0.855599	0.614371	- 3.2	_____	0.820285
2016	5.3	15.3	0.909776	0.61758	- 3.8	_____	0.873616

جدول رقم" 8 ". حركة السكان وحسابات معدلات الاعالة في الاقتصاد الأردني[I]

I. حسابات الباحث في الدراسة الراهنة.

II. المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

III. تم تعديل المعدل بناء على اعادة تعديل عدد السكان للسنوات 2004 - 2014 وفقا لنتائج التعداد العام للسكان، 2015

IV تم تعديل المعدل بناء على اعادة تعديل عدد السكان للسنوات 2004 - 2014 وفقا لنتائج التعداد العام للسكان، 2015.

V. حسابات الباحث في الدراسة الراهنة وبيانات من دراسة الباحثين: عبد الحليم جبران وثائر أبو سليم في دراسة مقدمة ومقبولة للنشر في مجلة العلوم التطبيقية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، 2017.

هذا المعدل، معدل الاعالة المعدل بالهجرة القسرية، يعكس الفرصة السكانية المرتقبة. ونلاحظ في الجدول تقلب هذا المعدل خلال الفترة التي اختارها الباحث بين 0.921342 - 0.873616.

ويفسر ذلك بتغير التركيبة العمرية بين عام 2011 وعام 2016. وما يسلط الباحث عليه الضوء في هذا التحليل هو اظهار أثر معدلات البطالة ومعدل نمو صافي فرص العمل والهجرة القسرية على معدلات الاعالة. هذا التوجه، من خلال قياس الارتباط بين هذه المتغيرات، يقود إلى تقييم مدى نجاح السياسات السكانية والسياسات الاقتصادية الداعمة في استغلال الفرصة السكانية بحلول عام 2030.

وقد استخدم الباحث التحليل الاحصائي باستخدام برنامج" E – Views " للحصول على مستوى الارتباط بين المتغيرات المستهدفة[*]. وقد بين تحليل الارتباط الاتجاه الطردي بين معدل الاعالة ومعدل نمو صافي فرص العمل. هذا السلوك غير الايجابي على مستوى المكاسب المرتقبة من الفرصة السكانية يفسر بمحدودية فرص العمل المستحدثة، نتيجة ضعف قدرة الاقتصاد على خلق الوظائف. من ناحية أخرى، التناقض بين تسارع نمو السكان وتباطؤ نمو فرص العمل المستحدثة. هذا يعني، مع بقاء الاشياء على حالها، ضياع مكاسب الفرصة السكانية وتحول هذه الهبة إلى تحديات جديدة. أنظر الاعمدة: " 2 "، " 6 " في جدول رقم" 8 ". ومن العوامل التي قد تقف وراء هذا السلوك غير المرغوب لمعدل الاعالة ضغوطات سكانية من جانب تزايد حالات الزواج بين القاصرات وأيضا عدم خضوع اللاجئين لسياسات الصحة الانجابية. بالنسبة لأثر البطالة نلاحظ اتجاه موجب خلال الفترة المدروسة بمعنوية مقبولة، حيث يشير التحليل إلى أن زيادة البطالة بمعدل 1% يؤدي

[*] اختبار العلاقة بين معدل الاعالة والبطالة والهجرة القسرية

Dependent Variable: LOG(RDR1)				
Method: Least Squares				
Sample (adjusted): 2011 - 2016				
Included observations: 6 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	T - Statistic	Prob.
LOG(U)	-0.164522	0.367104	-0.448161	0.6844
LOG(T2)	-0.016026	0.008464	-1.893414	0.1546
LOG(NETJOBOPPORTUNITIES)	-0.026391	0.072330	-0.364871	0.7394
S.E. of regression	0.034946	Akaike info criterion		-3.563159
Sum squared resid	0.003664	Schwarz criterion		-3.667279
Log likelihood	13.68948	Hannan - Quinn criter.		-3.979961
Durbin-Watson stat	2.175779			

إلى زيادة معدل الاعالة بمعدل 5 %[*]. هذه النتيجة تستدعي إعادة النظر في السياسات الاقتصادية الحالية ومراجعة خطط التنمية المستدامة ومدخلات رؤية الأردن إلى سنة 2025.

النتائج والتوصيات

أولا. النتائج

1. يتحرك معدل الاعالة في اتجاه تصاعدي في الفترة 2017 – 2030، مع بعض التباطؤ، مدفوعا بأثر الهجرة القسرية. وهذا بدوره يعمل على ازاحة الفرصة السكانية إلى هامش ما بعد عام 2030 كما تم تقديره، وبالتالي ازاحة مرحلة ذروة الفرصة السكانية إلى ما بعد عام 2040.
2. نمو القوى العاملة، كمكسب قومي على مستوى الاقتصاد الأردني، تعيقه محدودية فرص العمل وتسارع مزاحمة السوريين للفرص المستحدثة سنويا. والتناقض الصارخ بين معدلات نمو فرص العمل والنمو السكاني.
3. انخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة وتراجع صافي فرص العمل المستحدثة.

[*] أثر الهجرة القسرية والبطالة ومعدل نمو صافي فرص العمل المستحدثة على معدل الأعالة.

Dependent Variable: RDR1				
Method: Least Squares				
Date: 12/27/17 Time: 16:46				
Sample (adjusted): 2011 - 2016				
Included observations: 6 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	T - Statistic	Prob.
U	5.181961	0.639490	8.103276	0.0039
(T2)/1000000	-0.207391	0.165848	-1.250483	0.2998
(NETJOBOPPORTUNITIES)/1000000	5.466920	1.455156	3.756931	0.0330
R-squared	0.084656	Mean dependent var		0.878642
Adjusted R-squared	-0.525574	S.D. dependent var		0.035880
S.E. of regression	0.044316	Akaike info criterion		-3.088074
Sum squared resid	0.005892	Schwarz criterion		-3.192194
Log likelihood	12.26422	Hannan-Quinn criter.		-3.504875
Durbin-Watson stat	2.511355			

4. تأخر توقيت الفرصة السكانية سيعمل على تحميل الاقتصاد الأردني اعباءا اقتصادية اضافية على مستوى الانفاق الحكومي في قطاعات التعليم والصحة والأمن الغذائي والأمن المائي.

ثانيا. التوصيات

1. مراجعة دورية للسياسة الاقتصادية للتغلب على تحديات الفرصة السكانية كي لا تتحول هذه الفرصة إلى عبء اقتصادي اضافي على مستوى الاقتصاد الأردني.
2. تفعيل مشاركة حقيقية للمرأة في سوق العمل من خلال تحسين ظروف العمل الراهنة.
3. تفعيل دور القطاع الخاص في خلق فرص عمل جديدة تضمن للأردنيين الاستقرار الوظيفي وتحسين المهارات الوظيفية.
4. وضع تشريعات تضمن استقرار حقوق العاملين الأردنيين والحصول على وظائف خارج حسابات المنافسة والمزاحمة من قبل الوافدين.

قائمة المراجع

1. جبران، عبد الحليم(2016). العلاقة بين التدفقات المالية الخارجية وسياسات استثمار الهبة السكانية في المملكة الأردنية الهاشمية. ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر تحت عنوان:
2. " التحولات المالية والمصرفية: الواقع والتحديات " بتنظيم من كلية الاقتصاد والعلوم الادارية – جامعة الزرقاء في الفترة 4 – 5/ أيار /2016.
3. جبران، عبد الحليم وأبو سليم، ثائر(2017 – 2018). الآثار المتوقعة للهبة السكانية على النشاط الاقتصادي في الأردن، في المستقبل. بحث مقبول للنشر في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، مجلة العلوم التطبيقية، العدد يصدر في شهر كانون الثاني/ 2018.
4. مؤتمر القاهرة حول تنظيم النسل في اطار القضايا السكانية على مستوى الشرق الأوسط.
5. وثيقة سياسات الفرصة السكانية، 2009(صدرت 2010)، المجلس الأعلى للسكان(HPC).
6. المجلس الأعلى للسكان، ملخص أوراق اجتماعات المجلس الأعلى للسكان، أرشيف المجلس الأعلى للسكان، اجتماعات، 2017.
7. ملخص سياسات: زواج القاصرات في الأردن، 2017. المجلس الأعلى للسكان (HPC).
8. ملخص سياسات: زواج القاصرات في الأردن، 2017. المجلس الأعلى للسكان (HPC). مرجع سابق.
9. ملخص سياسات: زواج القاصرات في الأردن، 2017. المجلس الأعلى للسكان (HPC). مرجع سابق.
10. تقرير بعنوان: تحديات التعليم التقني والمهني تضيع الاستفادة من عوائد الفرصة السكانية. المجلس الأعلى للسكان، أرشيف المجلس الأعلى للسكان(2017).
11. نصار، هبة. تقرير حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية(الشرق الأوسط). اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا(الاسكوا)، الأمم المتحدة، بيروت 11 – 15/ أيار 2005. انظر أيضا، التحول الديموغرافي والتشغيل وهجرة العمالة في دول المشرق. ينصح الباحث الرجوع إلى مصدر آخر:
12. Bloom, David E. and David Canning and Pia Malancy: Demographic Change and Economic Growth in Asia. CAER II. Discussion Paper 58, May 1999.

13. نصار، هبة. تقرير حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية(الشرق الأوسط). اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا(لجنة الاسكوا)، الأمم المتحدة، بيروت 11 – 15/ أيار 2005. انظر أيضا، التحول الديموغرافي والتشغيل وهجرة العمالة في دول المشرق. ينصح الباحث الرجوع إلى مصدر آخر:
14. Bloom, David E. and David Canning and Pia Malancy: Demographic Change and Economic Growth in Asia. CAER II. Discussion Paper 58, May 1999. مرجع سابق.
15. تقرير سوق العمل بالأرقام 2016، وزارة العمل الأردنية.
16. تقرير سوق العمل بالأرقام ،2016، وزارة العمل الأردنية، مصدر سابق.
17. تقرير (2017)، المكتب الاقليمي من اعداد سوزان الرزاز، منظمة العمل الدولية(WLO).
18. تقرير (2017)، المكتب الاقليمي من اعداد سوزان الرزاز، منظمة العمل الدولية(WLO)، مصدر سابق. أنظر ايضا في هذا المجال دراسة د. عبد الحليم جبران و د. ثائر أبو سليم(2017). الآثار المتوقعة للهبة السكانية على النشاط الاقتصادي في الأردن، في المستقبل. بحث مقبول للنشر في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، مجلة العلوم التطبيقية(العدد يصدر في شهر كانون الثاني/ 2018).
19. تقرير منظمة العمل الدولية(WLO)، في تقريرها 2017 بينت أن ما نسبته 10 % من الأجور التي يستلمها الوافدون(العمالة الوافدة) تحول إلى ذويهم خارج الأردن.
20. تقرير(2017)، المكتب الاقليمي من اعداد سوزان الرزاز، منظمة العمل الدولية(WLO).
21. وزارة العمل الأردنية، تقرير مسح العمالة(2017).
22. الخطة الاقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات(2017 – 2018) ومسارات تمويل اللاجئين. المفوضية السامية للاجئين في الأردن.
23. استند الباحث على مجموعة تقارير احصائية رسمية.
24. دراسات المجلس الأعلى للسكان.
25. اللجنة السكانية للامم المتحد، تقارير 2015 – 2016.
26. اللجنة السكانية للامم المتحد، تقارير 2015 – 2016، مصدر سابق.
27. تقرير مفوضية اللاجئين(UNHCR)، حزيران 2017.
28. تقرير مفوضية اللاجئين(UNHCR)، حزيران 2017، مصدر سابق.
29. تقرير مفوضية اللاجئين(UNHCR)، حزيران 2017، مصدر سابق. أنظر أيضا مؤتمر دعم السوريين في المملكة المتحدة، 2016، تحت عنوان: تحويل التحديات إلى فرص في محاولة دمج السوريين في البلديات الاردنية. انظر ايضا، الشروط الفنية. دراسة ملخص سياسات الخصائص السكانية للسوريين في الأردن وفرص معالجة تحديات اللجوء على سوق العمل، المجلس الأعلى للسكان (HPC)، قاعدة الدراسات والأبحاث.

التحديات التي تواجه طلبة الجامعة السوريين اللاجئين في المخيمات الأردنية ودور الجامعات في دعمهم من وجهة نظرهم

د. رضا المواضية
د. اشرف شقدان
د. محمد العزاوي
د. عبد السلام الجعافرة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص أبرز التحديات التي تواجه طلبة الجامعة السوريين اللاجئين في المخيمات الأردنية ودور الجامعات في دعمهم من خلال الإجابة عن السؤالين التاليين:

1. ما التحديات التي تواجه طلبة الجامعة السوريين اللاجئين في المخيمات الأردنية من وجهة نظرهم؟
2. ما الدعم الذي يمكن أن تقدمه الجامعات الأردنية لهم من وجهة نظرهم؟

وللإجابة عن السؤالين، صممت استبانة تألفت من ثلاثة مجالات: التحديات الاقتصادية والمالية، والتحديات الأسرية، والتحديات النفسية. وسؤال مفتوح عن الدعم الذي يمكن أن تقدمه الجامعات الأردنية لهم من وجهة نظرهم. واستخرج لها الصدق الظاهري والثبات، وتضمنت في صورتها الأخيرة (20) فقرة تمثل التحديات. وطُبقت على (100) من طلبة الجامعة السوريين اللاجئين في المخيمات الأردنية.

أظهرت النتائج فيما يتعلق بالسؤال الأول: أن المتوسط العام للتحديات يبلغ (4.25) وانحراف معياري (0.64). ويقع المتوسط العام للتحديات ضمن المستوى العالي، وقريباً من أعلى قيمة (5.00)، ويعادل بالدرجة الكلية (85%). وتبين أيضاً أن متوسط مجال التحديات المالية والاقتصادية (4.56)، ويحتل المرتبة الأولى، وهو الأكثر تحدياً. ويليه متوسط المجال النفسي وبلغ متوسطه الحسابي (4.5)، وجاء في المرتبة الثالثة والأخيرة مجال التحديات الأسرية بمتوسط حسابي(4.08).

وأما على مستوى الفقرات، فقد احتلت فقرة "الخوف من الإعادة الى سوريا" المرتبة الأولى بين التحديات وبلغ متوسطها (4.9) تلتها فقرة "القلق من المستقبل" وبلغ متوسطها (4.8)، وفقرة "قلة المبلغ المخصص من الأمم المتحدة" وبلغ متوسطها (4.8).

وفي ضوء النتائج، فإن دور الجامعات الأردنية لدعمهم يتمثل: بإجراء الدراسات التشخيصية للمشكلات النفسية والصحية والأسرية لطلبة الجامعة السوريين اللاجئين في المخيمات الأردنية، لامتلاكها الخبرة والمقوم البشري من المتخصصين في الطب والطب النفسي والإرشاد النفسي وعلم الاجتماع، ومراكز بحثية في اللجوء الإنساني والمهجرين، وتوفير مقاعد للراغبين بالدراسة فيها على شكل منح وتخفيض في الأجور الدراسية.

Challenges Facing the Refugees Syrian University Students living in Jordanian camps from the perspective of students

The goals of this study are to extract and identify the challenges facing refugee students coming from refugee camps and to evaluate the effect of university supporting services. A survey was developed and it included questions covering economic, financial, Psychiatric, and family challenges. The questionnaire in included (20) items that represents the challenges. And applied to sample of (100) Syrian university students refugees in Jordanian camps.

Results for the first question showed that the overall mean of the challenges is 4.25 and a standard deviation of 0.64. The overall average of the challenges is at

the high level, close to the highest (5.00) and equal to the total score (85%). It also shows that the mean of financial and economic challenges is (4.56), ranking first, is the most challenging. Followed by the mean of the psychological field and with a mean of (4.5). The family challenges came in the third rank with a mean of (4.08).

At the item level, "fear of return to Syria" ranked first among the challenges, averaging 4.9, followed by "worriness about the future" with an average of (4.8).

In light of the results, the role of the Jordanian universities in their support is to carry out diagnostic studies of the psychological, health and family problems of Syrian refugee students in the Jordanian camps, to have the expertise and human resources of specialists in medicine, psychiatry, psychological counseling and sociology, research centers on humanitarian asylum and displaced persons, For those interested in studying in the form of grants and reduction in tuition fees.

المقدمة

شهدت سوريا ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي عام (2010)؛ للحصول على حرية أوسع. ولكن الأمور تطورت، بطريقة أدت في النهاية إلى حرب طاحنة بين النظام الحاكم وبين جماعات الحراك الشعبي. وزاد الأمر تعقيداً عندما حدث التدخل الإقليمي والدولي، وازداد العنف والتدمير، وهُدّمت المدن بكل أنواع الأسلحة الثقيلة الأرضية والجوية والبحرية والصاروخية. وكان الشعب العربي السوري هو الضحية، فقُتِل منه مئات الألوف ونزح منه الملايين في هجرة داخلية، كما هاجرت الملايين إلى البلدان المجاورة، وذهب الكثير منهم إلى دول أوروبا، وواجهوا الموت في حالات كثيرة، خاصة من عبر منهم البحار بقوارب مطاطية أو سفن متهالكة لا تلبث أن تغرق، فيَهلُك من فيها.

واستقبل الأردن أعداداً كبيرةً من اللاجئين السوريين يبلغ تعدادهم (1265514)، منهم 22% في المخيمات، و78% في المدن. ويبلغ عددهم في العاصمة عمان (435578)، وفي إربد (343479)، وفي المفرق (207903)، وفي الزرقاء (175280). ويتوزع البقية على محافظات الأردن. وبحسب احصائيات الأمَم المتحدة يقدر عدد المسجلين لديها بما يُقارب (736,396) أي ثلاثة أرباع المليون. وبذلك يكون الأردن ثاني دولة في العالم تستقبل اللاجئين، وبنسبة (89) من كل ألف لاجئ بالعالم. ولو نسبناها إلى اللاجئين السوريين فقط، فإن النسبة ترتفع إلى ما يقرب من لاجئ واحد من كل أربعة لاجئين من سوريا اختاروا الأردن. كما أنه أول بلد في العالم وفر الطاقة الكهربائية لمخيم الزعتري من الطاقة الشمسية من مشروع الأزرق. ومنحت وزارة العمل(52,906) رخصة عمل للسوريين (2017/UNHCR). ويصل عدد العاملين بأجرة يومية، ممن لا يحتاجون إلى رخصة عمل رسمية، أضعاف ما ذكر.

وعلى الرغم من التسهيلات كلها التي يقدمها الأردن وبعض المنظمات الدولية، إلا أن الحياة في المخيم لا يمكن أن تكون حياة طبيعية لسكانه، وينجم عن ذلك مشكلات وتحديات عديدة لهم، وخاصة للشباب الذين يطمحون لإكمال دراستهم الجامعية.

ولا شك أن الذين يخرجون هربا من أوطانهم بسبب ظروف حرب مدمرة تستخدم فيها أحدث أنواع الأسلحة، يتركون معظم ما يملكون، للنجاة بأرواحهم. وغالباً ما يكونوا قد تعرضوا إلى ظروف مرعبة، مثل مشاهدتهم لأهلهم يُقتلون أمامهم أو يُعذبون أو يُعتقلون، أو تُقصف بيوتهم، أو تعرضوا

هم أنفسهم إلى الاعتقال أو التعذيب. وتُلقي مثل هذه الظروف بظلالها على وضعهم النفسي. وتفرض عليهم تحديات ليس من السهل التغلب عليها.

وتُعد نظرية ماسلو (Maslow) الأقرب الى تفسير حالة الناس المهجَرين من ديارهم والفارين من الموت، والتي يشير فيها الى الحاجات البشرية، ويصنفها الى الحاجات الأولية او الأساسية الحياتية "البيولوجية" والمتعلقة بوجوده ومصيره المادي، ويحددهما في هرمه المعروف للحاجات، بالحاجة البيولوجية إلى الطعام والشراب والنوم، التي تتطلب الإشباع تحت أي ظرف من الظروف، حتى في اشدها خطرا، لأن عدم اشباعها لفترة طويلة يعرض الإنسان للموت، فهو يتحمل الجوع والعطش أياما، ولكنه عند نقطة معينة، ينتهي فيها التحمل، فيخرج باحثا عن الطعام والماء، حتى وإن تعرض للخطر. أما الحاجة المهمة الثانية، فهي الحاجة إلى الأمن. وتظهر قوتها عندما يتعرض أمن الإنسان إلى الخطر الذي يهدد حياته، فإنه يسعى إلى الهرب من المكان الذي يعيش فيه مهددا، حتى وإن توفر له الطعام والشراب في مكانه. وتصبح بقية الحاجات الأخرى ثانوية أمام حاجتي الوجود البيولوجي والأمن للفرد.

ويجد الباحث الكثير من الدراسات عن اللاجئين تناولت تشخيص احتياجاتهم أو وضعهم النفسي أو اتجاهات الناس نحوهم في البلد المضيف لهم. مثل دراسة جوردن(Gordon, 2017) على عينة من (27739) مبحوثا في جنوب أفريقيا. التي أظهرت نتائجها أن لديهم مخاوف كبيرة من اللاجئين وتفضيلهم العزلة عن العالم. ودراسة بينا

(Pena, 2017) على المهاجرين المكسيكيين المرحَلين من الولايات المتحدة الأمريكية، استخدمت فيها المقابلات الفردية على عينة من (47) فرداً يعانون من ضغوط مخاوف ما بعد الصدمة. ودراسة برادلي وآخرون (Bradley et.al, 2017) التي سعت لإيجاد حلول دائمة لمشكلة المهجَرين قسراً في الفلبين ومعاناتهم من ضغوط ما بعد الصدمة. ودراسة كيلي (Kelly, 2017) على المهجَرين بالقوة في أعقاب الحرب النمساوية في مخيم فيفرنيتز تحت سلطة الحكومة العسكرية البريطانية، ودعوة الجماعات الخيرية إلى عزل القرارات السياسية عن الأمور الإنسانية المتعلقة باللاجئين. ودراسة ثوريسن (Thoresen, 2017) التي درس فيها احتياجات الأطفال اللاجئين إلى المدن، ويعيشون في ظروف سيئة. ودراسة اغداميان (Eghdamian, 2017) التي بحثت فيها تفاعل اللاجئين السوريين مع المجتمع المحلي في الأردن، وتوصلت إلى أن الغالبية يعيشون بحالة تفاعل، سوى أقلية قليلة تنسبها الباحثة إلى عامل الاختلاف في الدين.

وتناولت دراسات أُخرى أوضاع الطلبة اللاجئين في الجامعات الغربية، ومن الأمثلة عليها دراسة الفضائية الألمانية(do, 2017) التي تناولت أنشطة الطلبة السوريين اللاجئين في ألمانيا الذين يدرسون في جامعة برلين الحرة، لتغيير الفكرة النمطية السلبية عن اللاجئين السوريين، ودراسة حسين (2017) عن دورات اندماج طلبة الجامعة السوريين في ألمانيا في المجتمع الألماني المتضمن دورة لتعلم اللغة الألمانية في (900) ساعة، ودورة (100) ساعة عن ألمانيا وتقسيماتها الإدارية.

ويتضح من استعراض ما سبق ذكره من الدراسات عن اللاجئين عامة واللاجئين السوريين خاصة، أن الدراسة الحالية تعالج موضوعاً جديداً لم تتطرق إليه الدّراسات السابقة، وهو تناول التحديات التي تواجه الطلبة السوريين اللاجئين والساكنين في مخيم الزعتري.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة بالتحديات التي تواجه طلبة الجامعة السوريين اللاجئين في المخيمات الأردنية ودور الجامعات في دعمهم من وجهة نظرهم، ويمكن صياغتها بالسؤالين الآتيين:

1. ما التحديات التي تواجه طلبة الجامعة السوريين اللاجئين في المخيمات الأردنية؟
2. ما الدعم الذي يمكن أن تقدمه الجامعات الأردنية لهم من وجهة نظرهم؟

حدود البحث:

يتحدد البحث بعينة من الطلبة اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري، وبالاستبانة التي أُعدّت لغرض البحث في عام (2017).

تعريف المصطلحات:

اللاجئون: هم السوريون الذين عبروا الحدود إلى الأردن بسبب ظروف الحرب في بلدهم.

التحديات: يقصد بها المشكلات أو العقبات أو المطالب التي تواجه الطالب الجامعي السوري الساكن في المخيم.

المنهجية:

مجتمع الدراسة:

يتضمن مجتمع الدراسة اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري في شمال الأردن.

العينة:

تألفت العينة من (100) طالب سوري من ساكني مخيم الزعتري الذين يدرسون في الجامعات الأردنية، موزعين بالتساوي بحسب الجنس. وطُبِقَت عليهم الاستبانة التي أعدت لغرض البحث.

ولتحقيق هدف الدراسة؛ صُمِّمَت استبانة تكونت في صورتها النهائية من (20) فقرة تحدد التحديات التي تواجه الطلبة الجامعيين من اللاجئين. ووضعت بدائل خماسية أمام الفقرات يختار المبحوث إحداها بوضع علامة (√) تحت الاختيار الذي يعبر عن رأيه. والاختيارات هي: (ينطبق علي مضمون الفقرة بدرجة: كبيرة جداً، كبيرة، كبيرة إلى حد ما، قليلة، قليلة جداً، أو لا تنطبق علي). وأُعطيت القيم: (5-4-3-2-1) على التوالي لها. وقد تم تطويرها من خلال دراسة استطلاعية على عينة من اللاجئين السوريين بلغ عدد أفرادها (16) من خارج عينة الدراسة. وهكذا فان أعلى درجة هي 100 وأدناها 20.

صدق الأداة:

عُرضت الاستبانة بصورتها الأولية على (5) محكمين من أعضاء الهيئة التدّريسية لبيان مدى صلاحية الفقرات الواردة في الاستبانة وشموليتها. واعتمدت نسبة اتفاق 80% بين المحكمين لاعتبار الفقرة صالحة. وحصلت الفقرات جميعاً على صلاحية الاستخدام لأغراض الدراسة.

ثبات الأداة:

بعد استخراج الصدق، وتطبيق الأداة على أفراد العينة، سُحِبَ منها عشوائياً (40) استبانة، وأُفرغت بياناتها، وتم حساب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي وفق معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، وبلغ معامل الاتساق(0.84).

مستويات الحكم عند درجة التحديات:

أُحتسبت مستويات درجة الإيجابيات على النحو التالي: أعلى درجة للفقرة في البدائل مطروح منها أقل درجة فيها ومقسوم على عدد المستويات أي (5-1 / 3 = 1.33)، وبذلك تكون المستويات كما يلي:

الضعيف: (1 -2.33). المتوسط: (2.34 – 3.67). العـالـي: (3.68 – 5).

تحديد نقطة القطع:

حدد المستوى العالي ليمثل نقطة القطع الذي يعني أن متوسط الفقرات الذي يتم الحصول عليه في النتائج إذا وقع بين (3،68 – 5) فإن أفراد العينة يرون أن ما تضمنته الفقرات هي من الأمور التي تشكل تحدياً فعلياً ويؤثر في حياة طلبة الجامعة اللاجئين من السوريين.

النتائج:

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما التحديات التي تواجه طلبة الجامعة السوريين اللاجئين في المخيمات الأردنية؟

أظهرت النتائج أن المتوسط العام للفقرات التي تمثل التحديات التي يواجهها طلبة الجامعات السوريين اللاجئين يساوي (4.25) وفق درجة الفقرة الواحدة وبانحراف معياري (0.64)، وهو يقع في المستوى العالي (3.68 – 5). كما أن المتوسط العام للدرجات الكلية يبلغ استناداً إلى المتوسط العام للفقرة يساوي (85)، وبانحراف معياري (12.92).

وعند اختبار دلالة المتوسط العام احصائياً باستخدام اختبار (ت) لعينة واحدة، تبين أنه ذو دلالة احصائية عند مستوى ألفا أقل من (0.05). كما في جدول (1).

جدول (1): اختبار (ت) لعينة واحدة للمتوسط العام

م	ع	ن	(ت)	مستوى الدلالة
4.25	0.64	100	5.52	* أقل من 0.05

أظهرت النتائج أن متوسط مجال التحديات المالية والاقتصادية البالغ (4.56) يحتل المرتبة الأولى، وهو الأكثر حدة. ويليه متوسط المجال النفسي حيث بلغ متوسط الفقرات فيه (4.5)، بينما بلغ المتوسط لفقرات التحديات الأسرية (4.08). ويُلاحظ أن متوسطات المجالات جميعها قريبة من بعض في القيم، وأن الفروق ضئيلة بينها، وأنها تقع كلها في المستوى العالي من الحدة.

أما على مستوى الفقرات، فقد احتلت فقرة "الخوف من الإعادة إلى سوريا" المرتبة الأولى بين التحديات وبلغ متوسطها (4.9)، تلتها فقرة "القلق من المستقبل" وبلغ متوسطها (4.8)، وفقرة "قلة المبلغ المخصص من الأمم المتحدة" وبلغ متوسطها (4.8). أما فيما يتعلق بالمتوسط الذي حصلت عليه كل فقرة، فإن النتائج كانت كما هي مبينة في جدول (2):

جدول (2): التحديات التي تواجه طلبة الجامعة السوريين اللاجئين في المخيمات في الأردن والمتوسطات التي حصلت عليها والانحرافات المعيارية

الرقم	التحديات	المتوسطات	الانحراف المعياري
أولا:	الاقتصادية:		
1	العوز المادي	4.5	0.42
2	عدم توفر فرص عمل بعد الدوام وفي أيام العطل	4.2	0.73
3	قلة المبلغ المخصص للأسرة من الأمم المتحدة	4.8	0.53
4	ارتفاع ثمن السلع والخدمات قياساً بدخل الأسرة	4.6	0.64
5	انقطاع موارد العائلة من الممتلكات الخاصة في سوريا	4.7	0.48
	المتوسط للمجال	4.56	0.56
ثانياً:	الأسرية:		
6	تحمل الطالب/ الطالبة لمسؤوليات كبيرة داخل الأسرة	3.4	0.59
7	غياب بعض أفراد الأسرة الكبار بسبب الهجرة لبلد آخر أو الوفاة	4.2	0.92
8	ضيق المكان المخصص للعائلة	4.6	0.76
9	الزواج المبكر خوفا من ضياع الشباب	3.9	0.47
10	العنف في الأسرة بسبب ضغوط الحياة	4.1	0.85
11	حالات الطلاق	3.4	0.79
12	حالة تشتت الأسرة في أكثر من بلد	3.8	0.83
13	صعوبة توفير متطلبات التعليم الجامعي	4,2	0,48
	المتوسط للمجال	4.08	0.78
ثالثاً:	النفسية الانفعالية:		
14	القلق من المستقبل	4.8	0.34
15	الاكتئاب	4.7	0.56
16	الشعور بالظلم والغبن وتخلي العالم عن مصير السوريين.	4.5	0.78
17	الشعور بالعزلة والغربة	4.3	0.84
18	الخوف من التقصير في الدراسة	4.4	0.45
19	الخوف من الترحيل والإعادة إلى سوريا	4.9	0.58
20	الخوف على الصحة النفسية لأفراد الأسرة	3.9	0.69
	المتوسط للمجال	4.50	0.60
	المتوسط العام	4.25	0.64

النتائج ومناقشتها:

(أولاً): النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

يلاحظ من النتائج التي أظهرها الاختبار الإحصائي (ت) لمتوسط عينة واحدة، أن متوسط التحديات العام البالغ (4.25) ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ألفا أقل من 0.05، مما يشير إلى حدة التحديات التي يواجهها طلبة الجامعة السوريين بصورة عامة وفي مختلف المجالات.

كما أظهرت أن المجالات جميعها هي فوق المتوسط في الحدة والتحدي، وكذلك الأمر بالنسبة للتحديات أو المشكلات بصورتها المنفردة. وبالنسبة للمجالات تَبين أن متوسط مجال التحديات المالية والاقتصادية البالغ (4.56) يحتل المرتبة الأولى، وأنه الأكثر حدة. ويليه متوسط المجال النفسي حيث بلغ متوسط الفقرات فيه (4.5)، بينما بلغ المتوسط لفقرات التحديات الأسرية (4.08).

أما على مستوى الفقرات المنفردة، فقد احتلت فقرة "الخوف من الإعادة إلى سوريا" المرتبة الأولى بين التحديات وبلغ متوسطها (4.9)، تلتها فقرة "القلق من المستقبل" وبلغ متوسطها (4.8)، وفقرة "قلة المبلغ المخصص من الأمم المتحدة" وبلغ متوسطها (4.8).

أما الفقرات التي حصلت على أقل المتوسطات فهي: "حالات الطلاق" ومتوسطها (3.4)، وفقرة "تحمل الطالب/ أو الطالبة مسؤوليات أُسَّرية كبيرة" ومتوسطها (3.4). ويلاحظ أن هاتين الفقرتين تقعان في النهاية القصوى من المستوى الثاني (2.34 – 3.67). مِّما يَدُل على أن التحديات الواردة في الجدول تتميز جميعها بالحِدّة.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات التي عالجت موضوع احتياجات ومشاكل اللاجئين والمهجرين، مثل دراسة الفضائية الألمانية dv (d, 2017)، عن معاناة المهاجرين السوريين من التفكير النمطي لدى الألمان الذي يسمهم بالعنف. ودراسة بينا (Pena, 2017) على المهاجرين المكسيكيين المُرَّحلين من الولايات المتحدة الأمريكية التي بينت أنهم يُعانون من ضغوط مخاوف مابعد الصَدّمة. ودراسة برادلي وآخرون (Bradley, et.al, 2017) التي اوضحت أن المهجرين قسراً في الفلبين يعانون من ضغوط ما بعد الصدمة.

(ثانياً): النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما الدعم الذي يمكن أن تقدمه الجامعات الأردنية لهم من وجهة نظرهم؟

استخدمت طريقة تحليل المحتوى لمضامين كتابة الطلبة عن دور الجامعة في المساعدة على تغلب الطلبة على التحديات التي يواجهونها، وتَبيّن أنهم يرغبون في أن تكون المساعدة على شكل إجراء الدراسات لتشخيص المشكلات النفسية والصحية والأسرية، لامتلاكها الخبرة والمقوم البشري من المختصين في الطب والطب النفسي والإرشاد النفسي وعلم الاجتماع ومراكز بحثية في اللجوء الإنساني والمهجرين، وتوفير مقاعد للشباب للدراسة فيها على شكل منح، وتخفيض في الأجور الدراسية، ودورات تقوية في اللغات والرياضيات، وادماجهم في أنشطة الجامعة وفعالياتها، وتوفير فرص عمل للبعض منهم في داخل الجامعة.

التوصيات:

فيما يلي بعض التوصيات في ضوء النتائج،

1. أن تكون المساعدة على شكل إجراء الدراسات لتشخيص المشكلات النفسية والصحية والأسرية، لامتلاكها الخبرة والمقوم البشري من المختصين في الطب والطب النفسي والإرشاد النفسي وعلم الاجتماع ومراكز بحثية في اللجوء الإنساني والمهجرين،
2. توفير مقاعد للشباب للدراسة فيها على شكل منح، وتخفيض في الأجور الدراسية.

3. عقد دورات تقوية في اللغات والرياضيات، وادماجهم في أنشطة الجامعة وفعالياتها.

4. توفير فرص عمل للراغبين من الطلبة اللاجئين داخل الجامعة.

المراجع:

Bradley, M.; Sherwood, A.; Rossi, L.; Guiam, R.; & Mellicker, B. (2017).Researching the resolution of post-disaster displacement: Reflections from Haiti and the Philippines. Journal of Refugee Studies, 30, 3, 1 September 2017, P. 363- 386. https://doi.org/10.1093/jrs/few026

Eghdamian,K.(2017).Religious identity and experiences of displacement: an examination into the discursive representations of Syrian refugees and their effects on religious minorities living in Jordan. Journal of Refugee Studies,30,3, 1 September 2017, Pages 447–467, https://doi.org/10.1093/jrs/few030

Gordon, G.(2017).A desire for isolation? Mass public attitudes in South Africa toward immigration levels Journal of Immigrant & Refugee Studies 15,,1,2017.http://dx.doi.org/10.1080/15562948.2016.1151096

Kelly ,L. (2017).Humanitarian sentiment and forced repatriation: The administration of Hungarians in a post-war displaced persons camp. Journal of Refugee Studies, 30, 3, 1 September 2017, P. 387- 406. https://doi.org/10.1093/jrs/few009

Peña, J. M. & et.al.(2017).Traumatic events and symptoms among mexican deportees in a border community. Journal of Refugee Studies,30,3,1September2017.P3652http://dx.doi.org/10.1080/15562948.2016.1158341

Thoresen, P; Fielding, A; Gillieatt, S; . Thoresen, S. H.(2017). Identifying the needs of refugee and asylum-seeking children in Thailand: A focus on the perspectives of children. Journal of Refugee Studies,30,3,1September,2017,P.426–446, https://doi.org/10.1093/jrs/few028

UNHCRJordan.(2017).Factssheet.Reliefweb https://reliefweb.int/report/jordan

Woolfolk, A. (2017). *Educational Psychology*, 12th ed., Amazon.

توجهات السياسة الإيرانية وانعكاساتها على التكامل الديموغرافي والوطني في دول المشرق العربي (دراسة حالة العراق، سوريا، اليمن)

د. وصفي محمد عقيل
جامعة اليـرموك- الأردن

المخلص

تناولت الدراسة السياسة الايرانية وأثرها على موضوع التكامل الديموغرافي في العراق، سوريا، اليمن، من خلال عرض ثلاث جوانب تتعلق بالامكانيات الايرانية ضمن منطقة الشرق الاوسط، ثم أهم الاهداف الايرانية فيه، ثم الدور الايراني في مسالة التكامل الديموغرافي، على اساس الافتراض بان السياسة الايرانية تساهم بالتأثير السلبي على التكامل اللديموغرافي للدول العربية، وقد جرى استخدام منهج التحليل الوصفي لتبيان العلاقة الارتباطية بين المتغيرين.

وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسة الايرانية القائمة على تحقيق فكرة الدولة المركز في الاقليم تساهم في افشال مشاريع بناء الدولة الوطنية المشرقية، حيث عملت على اعاقة بناء التكامل الديموغرافي في الدول المعنية، من خلال جانبين الاول ويتعلق بالاثر السلبي لنزعتها الاقليمية وتجاوزها للسيادة الوطنية، والثاني ويتعلق بابرازها لموضوع حقوق الاقليات الشيعية.

المقدمـة

عُرفت ايران باسم بلاد فارس حتى عام 1935، وهو العام الذي شهد انقلاب الجنرال رضا بهلوي على الحكم فيها، حيث حولها الى ملكية مطلقة ذات توجهات علمانية غربية، وفي عام 1979 اندلعت فيها ثوره شعبية حولتها الى جمهورية اسلامية اطاح فيها رجال الدين بالنظام الملكي، وتولى السيطرة السياسية والدينية "آية الله الخميني" كزعيم اعلى للبلاد.

ومنذ ذلك الحين خاضت ايران حربا مع العراق لمدة ثماني سنوات (1980-1988)، كما دخلت في دوامة من الصراعات السياسية والاضطرابات الداخلية والفوضى الاقتصادية، حتى وفاة الخميني عام 1989، حيث عيّن مكانه "علي خامنئي" كزعيم للبلاد، ومثّل ذلك استمرارا لسيطرة المحافظين على السلطة فيها.

وعلى الرغم من أعتبار ايران دولة ثيوقراطية، الا أنها تعد دولة ديمقراطية وفق المقاييس الغربية، حيث تجري فيها الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في مواعد محددة، كما يتم فيها تداول للسلطة عبر احزاب وتيارات سياسية متعددة، لكن الانتخابات الايرانية كانت غالبا ما تاتي بمتشددين في السياسة الخارجية تجاه العرب والغرب، حيث تُتنهم ايران دوما بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وبزعزت الاستقرار الاقليمي.

وفي ضوء سياستها الايديولوجية القائمة على تصدير الثورة الى جيرانها العرب، وعدائها المعلن للولايات المتحدة الامريكية واسرائيل، وسعيها المستمر لامتلاك برنامجا نوويا عسكريا، باتت تصنّف على لائحة الولايات المتحدة الامريكية والدول الخليجية بالدولة الراعية للارهاب.

ونتيجة لتلك القضايا دخلت ايران منذ عام 2004 بعزلة دولية فرضها عليها مجلس الامن التابع للأمم المتحدة، حيث اصدر عددا من القرارات التي تدعوها لوقف التدخل في شوؤن جيرانها الاقليميين، ووقف تخصيب اليورانيوم وأنشطة اعادة المعالجة فيه، ثم تم فرض عقوبات اقتصادية عليها وعددا من الضوابط لتصدير نفطها الى الخارج، مما أعاقها عن استغلال مواردها النفطية في مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية.

وفي ضوء ذلك؛ تساهم الدراسة في الكشف عن الدور الايراني في التأثير على المشروع الوطني التكاملي في الدول العربية، من خلال استغلالها لبعض القضايا المذهبية والازمات السياسية، كما ستساهم بالتعرف على القدرات والامكانيات الايرانية التي تمكنها من تحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة، ومن التوقف على مسألة التكامل الديموغرافي في الدول العربية المشرقية ومستقبلها السياسي كدول وطنية متعدد القوميات والطوائف.

وقد انطلق مشكلة الدراسة من تساؤل مركزي مفادة؛ هل تؤثر السياسات الايرانية على عملية التكامل الديموغرافي والوطني في دول المشرق العربي؟، او بمعنى أخر هل تواجه الدول العربية تحديات حقيقية تتعلق بمشروعها الوطني التكاملي؟، في الوقت الذي ترى فيه الاقليات القومية والطوائف الدينية بان دعوى التمسك بالوحدة الوطنية تمثل تحديا كبيرا لمستقبل وجودها.

ولذلك افترضت الدراسة وجود علاقة ارتباطية بين السياسات الإيرانية ومسألة التكامل الديموغرافي في بعض الدول العربية المشرقية كالعراق وسوريا واليمن، على اعتبار أن توجهات السياسة الإيرانية بتحقيق المكانة الإقليمية تساهم في زيادة أزمة التكامل الديموغرافي والوطني فيها من خلال تشابكها مع القوى الطائفية فيها؛ حيث تعد السياسة الايرانية متغير مستقل وأزمة التكامل في الدولة العربية المشرقية متغير تابع.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تناول وصف السياسة الايرانية وطموحاتها القومية وواقع الانظمة السياسية العربية، وبيان مدى قدرة ايران على استغلال ازمة التكامل الديموغرافي والوطني في الدول العربية لصالحها.

أولا: الامكانات الايرانية ضمن منطقة الشرق الاوسط

لم تكن ايران بعيدة كل البعد عن تأثير التحولات في بنية النظام الاقليمي منذ اندلاع احداث الربيع العربي عام 2011، وهي الفترة التي أعقبها تغيرا في استراتيجية التحالفات التقليدية في الاقليم، والذي برزت فيه ظاهرة الدول الفاشلة في عدد من دوله.

وقد ترافق مع هذه الظاهرة تنام متسارع لمشاريع التحالف الاقليمي-الدولي من خارج اطار النظام الاقليمي العربي، حيث تزايد للتواجد العسكري للولايات المتحدة في المنطقة، كما تزايد النفوذ الاسرائيلي والايراني والروسي بشكل واضح، وهو ما فتح المجال لأعادة الحديث عن مشروع الشرق الاوسط الكبير واعادة تشكيل المنطقة وفق أسس قومية ودينية ومذهبية.

الا ان ارهاصات المشاريع الجديدة دفعت للاطاحة بالرؤى المتفائلة لحدوث تطور سياسي واقتصادي واجتماعي كبير في المنطقة، فقد تنامت النزعة السلطوية وازمات بناء الدولة العربية، كما تنامت الصراعات الاهلية وفق اسس مذهبية، مما مكن ايران من بناء منظومة ايديولوجية تناولت الاقليات الشيعية المنتشرة في المنطقة العربية.

لقد ساهمت بعض الظروف الاقليمية في تشكيل توجهات السياسة الخارجية للدولة الايرانية، حيث عملت على حشد القوى السياسية داخل نظامه السياسي لمواجهة العداءات الاقليمية، وهو ما يتضح من خططها المستقبلية لفرض الهيمنة على الاقليم، فمثلا تشير الوثيقة المستقبلية للعام

2025 والتي اعدها مجلس تشخيص مصلحة النظام الايراني عام 2008، الى ضرورة تحويل ايران الى قوة اقليمية مركزية في منطقة جنوب وغرب آسيا([1])، ولا سيما أن إيران تحتل المركز الرابع من حيث الناتج المحلي بعد تركيا والسعودية واسرائيل على مستوى المنطقة.

أ- الجغرافيا السياسية والديموغرافيا الاثنية الايرانية ضمن الشرق الاوسط

تبلغ مساحة ايران 1.648 مليوم كيلو متر مربع، وبطول سواحل بحرية تطلع على الخليج العربي وبحر العرب تبلغ 2440 كم، كما يبلغ عدد سكانها حسب احصائيات عام 2015 80 مليون نسمة تقريبا، حيث تضم خليطا من القوميات، اكبرها القومية الفارسية وبنسبة51%، تليها القومية الاذرية 25% ثم الكردية وبنسبة 10 اضافة الى عرب واقليات اخرى(2)، لكن التنوع القومي في تركيا ومصر والسعودية أقل حدة من التنوع القومي في ايران، حيث تتسم بدرجة كبيرة من التجانس العرقي والديني(3)، ويوضح الجدول رقم (1) مساحة ايران وعدد سكانها بالمقارنة مع بعض الدول الفاعلة في الشرق الاوسط.

لكن بشكل عام، يعتنق الايرانيون الدين الاسلامي وفق المذهب الشيعي الجعفري الاثني عشري، كما ينتمي بعضهم الى أقلية سنية تنتشر على الحدود مع تركيا وباكستان والخليج العربي، اضافة الى أقلية من اليهود(4)، هذا وتعد الاذرية اللغة المحكية الثانية في البلاد، كما جرى السماح باستعمال اللغة الكردية في المناطق ذات الغالبية الكردية منذ 2012(5).

لكن يلاحظ أنه بالرغم من التعدد القومي في ايران، الا أن الخريطة الإثنية يمكن ان ترسم بحدود متحركة، ففي الوقت الذي تسود اللغة التركية والأذرية في مناطق معينة، فان أصحابها يشاركون بقية الايرانيين المذهب الشيعي من الناحية الدينية، ومن هنا يتحول المذهب إلى كابح يقلل من حدة التقسيم الإثني على اسس أخرى.

جدول رقم (1) السكان والمساحة للدول الفاعلة في الشرق الاوسط

الدولة	السكان 2015 مليون نسمة	المساحة الكلية كم2	المساحة البرية كم2
مصر	85.5	1001450	995450
ايران	79.5	1648000	1636000
تركيا	77.1	780580	770760
السعودية	30.1	1963222	1960582
اسرائيل	10.4	20770	20330

[1] http;//iran1404.ir/swavisionsitear/swavisionen/forumNews/tabid/62/ctl/Details/mid/42/itemID/83/Default.aspx.

[2] البنك الدولي 2016، على الموقع الاليكتروني:http://data.worldbank.org/region/MNA

[3] Robert C. Kelly (Founder and Chairman), Iran Country Review is the property of CountryWatch, 2012

[4] Ulusoy,The European Impact on State-Religion Relations in Turkey, p407-423.

[5] Ayman, Turkey and Iran: Between Friendly Competition and Fierce Rivalry, p6-26.

ب-القدرات الاقتصادية الايرانية ضمن منطقة الشرق الاوسط

تعد ايران ثاني اكبر دولة مصدرة للنفط بعد السعودية في منظمة اوبك، كما تعد ثاني اكبر دولة تمتلك للغاز الطبيعي المسال بعد روسيا، لكن حالة عدم الاستقرار الامني التي خلفتها الحرب العراقية الايرانية 1980-1988، لعبت دوراً في تراجع الاقتصاد الايراني وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي، حيث ازدادت خدمة الدين العام نتيجة الاقتراض الخارجي لتغطية نفقات الحرب، من 12% الى 34%([6])، كذلك وخلال الفترة من عام 1990-2000 شهد الاقتصاد الايراني تطورا في مستوى الاداء الاقتصادي نتيجة الانفتاح الاقتصادي على الدول الخليجية ودول اسيا الوسطى وتركيا، حيث انخفظت قيمة القروض والانتمانات من البنك الدولي من 4.2 مليار دولار امريكي الى 3.3 مليار دولار([7])، وهو ما حسّن من ايرادات الموازنة العامة ودفع لزيادة معدلات النمو.

ومنذ العام 2000 شهد الاقتصاد الايراني نمواً ملحوظاً، حيث ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الى مستويات ايجابية كما تشير احصائيات البنك الدولي في الجدول رقم(2)، حيث اصبحت ايران في المرتبة الثالثة اقتصاديا على مستوى الشرق الاوسط، كما ارتفعت بالمقابل نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي من 27% الى 44%(8)، وهو ما أدى لارتفاع متوسط دخل الفرد من 800 دولار الى 1970 دولار، وعلى الرغم من ارتفاع ارصدة الديوان الخارجية عام 2010 ووصولها الى اقصى مستوى 20 مليار دولار، الا انها انخفضت بشكل واضح عام 2015 لتصل الى 6 مليار دولار(9).

وقد ساهم الاحتلال الأمريكي للعراق في توثيق علاقات ايران الاقتصادية مع الحكومات العراقية المتعاقبة، حيث حضيت باكبر العقود الاقتصادية والعسكرية لاعادة الاعمار في العراق بعد تركيا، وبحسب الأمين العام لغرفة التجارة الايرانية-العراقية "حميد حسيني" يعد العراق ثاني اكبر وجهة تصير لايران حيث تصدر له يوميا ما قيمته 20 مليون دولار(10)، كما وثقت علاقاتها بسوريا من خلال توقيعها اتفاقية أمنية واقتصادية 2004(11)، كما وقعت عدة اتفاقيات تجارية مع الامارات مكنتها من تجاوز العقوبات الدولية التي فرضها مجلس الامن الدولي عليها بقراره رقم (1737).

---

[6] البنك الدولي على شبكة الانترنت.Worldbank,12/12/2014
http://data.albankaldawli.org/indicator/iran

[7] البنك الدولي : http://data.albankaldawli.org/indicator/iran

[8] وزارة الصناعة والتجارة الايرانية، مؤشرات الاداء الاقتصادي، على الموقع الاليكتروني:
http://www.iit.org/indicator/ir

[9] International Debt Statistics, World Bank Group, NW, Washington Dc, 2017, p87.

[10] قناة العالم الاخبارية، 2017/9/16، على الموقع الاليكتروني: http://www.alalam.ir/news/2016051/%

[11] جريدة السفير، ايران تتوقى الضربة الأمريكية بتفجير لبنان أو البحرين، العدد 294 من 14 إلى 20 كانون اول 2006، ص15.

أما على صعيد الطاقة فقد عقدت ايران منذ عام 2006 عدة اتفاقيات لضخ النفط الى تركيا، مما ساهم في تحسين الايرادات المالية للدولة، كما ساهم في تخفيض كلف الانتاج وزاد من القدرة التنافسية للاقتصاد الايراني الذي بدأ يتعافى من أثار العقوبات الدولية، حيث لعبت شراكته التجارية مع الامارات دورا في دخوله للاسواق العالمية، وتشير التقارير الاقتصادية الى أن الامارات العربية المتحدة تعد الشريك الاقتصادي الاول لايران في المنطقة العربية([12])، وبحجم تبادل تجاري بلغ 14 مليار دولار عام 2016(13)، لكن هذا النمو الاقتصادي بدا يتراجع مع تزايد وطأة العقوبات الدولية عليها، حيث شهد الاقتصاد الايراني تراجعا منذ عام 2013، وهو العام الذي شهد مزيدا من الانخراط العسكري الايراني المباشر في الازمات العربية سواء في سوريا او اليمن او البحرين.

جدول رقم (2) الناتج المحلي الإجمالي للدول الفاعلة في الشرق الأوسط 2005-2015/ مليار دولار أمريكي

الدولة	2005	2007	2009	2011	2013	2015
تركيا	501	675	644	832	950	859
السعودية	328	415	429	671	746	654
ايران	219	337	398	592	511	393
مصر	89	130	188	236	288	332
اسرائيل	142	179	208	261	293	299

ج-القدرات العسكرية الايرانية بالمقارنة مع دول الشرق الاوسط

برز التحدي الخارجي للأمن القومي الايراني بالتواجد العسكري الامريكي الدائم في الخليج العربي منذ حرب الخليج الثانية عام 1990، وهو الامر الذي اصبح متغيرا رئيسيا للسياسة الخارجية الايرانية تجاه المنطقة العربية، كما مثل الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 دافعا كبيرا نحو سعيها للبحث عن بدائل متعددة لتحقيق امنها القومي، ولعل ابرزها زيادها انفاقها العسكري والسعي الحثيث لتطوير برنامجا النووي الى مستويات عسكرية.

ومما يزيد الامر تعقيدا وجود خلافات جوهرية بين ايران والدول العربية، تبدأ من الاختلاف على تسمية الخليج، هل هو فارسي أم عربي، مرورا بالجزر البحرية التي تحتلها ايران، وصولا الى الاختلافات المذهبية واتهام ايران بدعمها للميشلشيات الشيعية في العراق وسوريا ولبنان واليمن، ومحاولاتها تقويض امن دول الخليج العربي، هذا ناهيك عن الاختلاف على إستراتيجية التعامل مع القضية الفلسطينية، واقتناع الدول العربية بسعي إيران المستمر لتصدير الثورة الشيعية إليها.

[12] صحيفة الشرق الاليكترونية، 2017/6/5، https://www.al-sharq.com/news/details/493536

[13] وزارة الاقتصاد الاماراتية: http://www.economy.gov.ae/Arabic/knowledge-section/traderelations/pages/uaetrademap.aspx

وقد تبنت إيران جمله من السياسات الامنية التي تجعلها لاعب رئيس في المنطقة، حيث بنت علاقة استراتيجية وثيقة مع حزب الله الشيعي في لبنان وجماعة الحوثي الزيدية في اليمن، كما عملت على اختراق النظام السياسي في العراق وسوريا سياسيا واجتماعيا، وانتقلت بذلك من إستراتيجية الدفاع المقدس كما يسميها "أية الله خامنئي" إلى إستراتيجية الهجوم المضاد، وهذا ما تؤكده الوثيقة المستقبلية التي اقرها مجلس تشخيص مصلحة النظام عام 2008، والتي تبين أن هناك طموح لجعل إيران إلى قوة إقليمية أساسية في غرب أسيا بحلول عام 2025(14).

ولذلك تجد الدول المجاورة لايران بأن ايران تمثل تهديدا حقيقيا وواضحا لامنها القومي، ففي عام 2006، حدد دول مجلس التعاون للخليج العربي مفهوم الأمن الجماعي ضمن بعدين؛ الأول داخلي؛ ويتضمن تحدي الإصلاح السياسي ومكافحة الإرهاب، والثاني خارجي؛ ويتضمن تحدي القوى الشيعية في العراق والنفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة([15])، اما بالنسبة لتركيا فتستند نظرية الأمن القومي لديها إلى تاريخها العميق وجغرافيتها الحضارية([16])، في حين تستند نظرية الامن القومي الاسرائيلية إلى إستراتيجية صهيونية، تدعو لإقامة دولة إسرائيل على حساب الأراضي العربية([17])، ولذلك فان هناك استراتيجيات امنية متعارضة بين دول المنطقة وهو ما دفعها لزيادة انفاقها العسكري لمواجهة التغيرات السياسية في الاقليم، وكما يوضح الجدول(3).

جدول رقم (3) الإنفاق العسكري للدول الفاعلة في الشرق الأوسط- مليون دولار أمريكي 2005-2015

الدولة	2005	2007	2009	2011	2013	2015
السعودية	38.8	50.9	51.3	54.2	70.3	87.1
تركيا	13.2	13.6	14.7	14.6	15.3	15.8
اسرائيل	15.1	15.0	15.4	14.5	15.6	16.7
إيران	12.3	13.3	13.4	12.3	10.1	10.5
مصر	5.4	5.5	5.0	4.9	4.7	5.4

ثانيا: الطموحات الايرانية في الشرق الاوسط

باتت ايران منخرطة الى حد كبير في المشكلات الداخلية للشرق الاوسط منذ الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، كما عزز هذا التوجه صعود التيار المحافظ والمتشدد فيها، منذ وصول محمود احمدي نجاد الى السلطة، حيث يستند هذا التيار الى قاعدة الاسلام الثوري كعامل هام في السياسة

[14] http;//iran1404.ir/swavisionsitear/swavisionen/forumNews/tabid/62/ctl/Details/mid/42/itemID/83/Default.aspx

[15] انظر التقرير الاستراتيجي الخليجي 2006-2007، مركز الدراسات-دار الخليج، الشارقة، 2007، ص23-37.

[16] الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا لعام 2023، أنقرة، تقرير المؤتمر العام، 2012، ص53.

[17] ايغال الون، بناء الجيش الاسرائيلي، سلسلة الكتب المترجمة، الهيئة العامة للاستعلام، القاهرة، 1984،ص46.

الخارجية الايرانية، بهدف جعل ايران مركز العالم الاسلامي الشيعي(18)، كذلك ساهمت الازمات المتصاعدة في الشرق الاوسط بتنامي النزعة الاستبدادية لانظمة الحكم فيها، سواء كان ذلك في ايران او الدول العربية، مما كان له الاثر في تراجع وانحسار للتيارات الليبرالية والاصلاحية فيه.

اما بالنسبة للتيارات الاصلاحية الايرانية والتي تولت السلطة في عهد محمد خاتمي وحسنن روحاني، فقد تبنت اتجاها معتدلا تجاه الغرب والعالم العربي، لكنها غالبا ما تتقيّدت بتوجيهات المرشد الاعلى، والذي تخضع له كافة المؤسسات الرسمية في الدولة باعتباره مرشدا اعلى للدولة، هذا ناهيك عن سلطته المباشرة على قبول مرشحى الرئاسة ومجلس تشخيص مصلحة النظام والمؤسسات الامنية، كالقوات المسلحة والحرس الثوري.

وبشكل عام تتفق التيارات السياسية الايرانية على مجموعة الاهداف القومية، وهي:

أ- تحقيق المكانة الاقليمية وفكرة الدولة المركز في الاقليم

تنتمي ايران عمليا الى اكثر من اقليم جيوسياسي، فهي ترتبط قوميا وحضاريا بدول وسط اسيا، كما ترتبط دينيا وتاريخيا بالشرق الاوسط، ولذلك فهي تحتل موقعا جيو-استراتيجيا يدفعها للتشابك مع اكثر من اقليم، وقد ساهم هذا التشابك في تحديد طبيعة التوجهات السياسية لايران عبر التاريخ.

لقد شكل دخول الإسلام الى ايران ونهاية أخر كسرى في تاريخ الدولة الساسانية بعد معركة نهاوند 642م، نقطة تحول كبرى في التاريخ الإيراني، فقد ذوبت الشخصية السياسية للدولة الفارسية كما تحول نصف المجتمع الى الدين الاسلامي(19)، وعلى الرغم من تحول ايران من المجوسية الى الاسلام، الا انها بقيت محافظة على لغتها الفارسية التي لم تتعرب، الامر الذي يدل على عمق الاحساس الثقافي للايرانيين بحضارتهم الفارسية.

ان النزعة القومية الايرانية لم تغفل عن تولية التاريخ الفارسي قيمة كبرى في تعاطيها السياسي مع الدول العربية، حيث ظهر ذلك في اصرار حكومة الشاه محمد بهلوي على تسمية الخليج العربي بالخليج الفارسي في الاتفاقيات البحرية مع بريطانيا، ومن رفضها لاعلان البحرين لاستقلالها 1971، وبسط سيادتها على الجزر المتنازع عليها بعد انسحاب بريطانيا من الامارات 1971، لا بل ان دعاتها من مثقفين وسياسيين يربطون بين المشكلات الايرانية والغزو العربي لبلادهم([20])، هذا ناهيك عن ان إيران تعتقد بأنها الدولة الطبيعية والتاريخية الوحيدة في المنطقة العربية التي تتكون حسب التصور الإيراني من دول مصطنعة صنعتها القوى الامبريالية(21).

---

[18] غازي نهار، مصادر تهديد الامن القومي العربي الداخلية، دار الاعلام، عمان، 2007، ص207

[19] Mortaza Motahhari-Islam in Iran:A Historical Study of Mutual Services. http\\www.al-islam.org\al-tawhid\Iran\Mutual.htm

[20] Christopher Hichens-The Persian Version,Atlantic Monthly,vol.297,Issue.6,July/Augast.2006.

[21] Anoushirvan Ehteshami and Ramond A.Hinnebusch-Syria and Iran :Middle Powers in a Penetrated Regional System,Routledge,1997.p.28

ومنذ نجاح الثورة الاسلامية في ايران عام 1979، بدات ايران تتصرف في سياستها الخارجية وفق معطيات أمنية تجاه بيئتها الاقليمية، لاسيما في ظل التهديد الامني للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في المنطقة، وهو ما ساهم في تعزيز قبضة المحافظين على السلطة، وتراجع التيار الاصلاحي الاكثر براغماتية، لاسيما وان السياسة الخارجية للدول العربية في الخليج العربي تبدو اكثر عدائية تجاه التقارب الامريكي الايراني، او التحالف الايراني مع العراق وسوريا وقوى المقاومة في لبنان وغزة.

وبالتالي سعت ايران منذ الاحتلال الامريكي للعراق لأن تصبح قوة عسكرية مركزية في الاقليم، اذ اهتمت بالعمل على تطوير الصناعات العسكرية المحلية، وامتلاك ادوات الردع، حيث وجدت بالسعي لامتلاك السلاح النووي السبيل الوحيد لردع لاي عدوان، لكن القادة الايرانيون يفندون اي ادعاءات بالسعي للهيمنة الاقليمية، اذ يدعون بان عقيدتهم العسكرية هي عقيد دفاعية وليست هجومية([22]).

ب-تعزيز ولاية الفقيه ونشر التشيّع في المنطقة

تبنت ايران المذهب الشيعي مع قيام الدولة الصفوية عام 1501م، كما جرى التأكيد على اعتبار المذهب الجعفري الاثني عشري هو المذهب الرسمي للدولة عام 1906(23)، ومع تولي اسرة رضا بهلوي للحكم (1925-1979)، بدأ عهد جديد من علمنة الدولة الايرانية وتحديثها وفق اسس قومية غربية، لكن تلك الاجراءات قابلها رجال الدين بثورة شعبية 1953، 1963 و1979، وهو العام الذي شهد وصول رجال الدين الى قمة السلطة ونهاية الحكم الملكي.

ومع وصول رجال الدين الى السلطة تم تأسيس نظرية سياسية جديدة تستند إلى امكانية تولى علماء الدين تاسيس الدولة الثيوقراطية نيابة عن الإمام المنتظر، لكن هذه الفكرة لم تلق قبول الشيعة العرب في بداية عهدها، وبهدف الترويج لهذا الطرح العقائدي الجديد، سعى رجال الدين الى استغلال السيكولوجية الشيعية التي تشتمل على نظرة تشاؤمية للتاريخ وغلبة إحساس الضحية، في رسم صوره سلبية عن البيئة الاقليمية بكونها متأمرة ضد قوى الثورة.

لقد سعت ايران لاستخدام البعد الطائفي المستند الى قاعدة الاسلام الثوري كعامل مؤثر في سياستها الداخلية والخارجية، حيث جعلت من المذهب الشيعي قاعدة مركزية في هويتها الايرانية، مستفيدة من احساس الشيعية بانهم اقلية مستضعفة في العالم الاسلامي، وبالتالي انخرطت بالازمات الداخلية في الدول العربية وأستثمرت وجود الأقليات الشيعية المنتشرة في المنطقة كعامل مساند في تمددها الاستراتيجي في المنطقة للعمل على كسبها الى صفها وبحيث تبرز نفسها كدولة الشيعة الام.

---

[22] عطا زهرة، البرنامج النووي الايراني، مركز الزيتونة، بيروت، 2015، ص85.

[23] آمال السبكي-تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906-1979)، عالم المعرفة، عدد 250، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،1999.ص9-38

لقد استغلت ايران تحالفها مع سوريا خلال اندلاع الحرب العراقية الايرانية 1980، لتسريع وتيرة التشيّع فيها، كما تصاعدت هذه الوتيرة بعد الاحتلال الامريكي للعراق 2003، وتوقيع الطرفين اتفاقية دفاعية وامنية 2004، كما ساهم انسحاب اسرائيل من جنوب لبنان بعد انتصار حزب الله في حرب تموز 2006 في تنامي التحالف الاستراتيجي بين الطرفين، ويشير بعض الباحثين الى ان قدوم الايرانيين الشيعة الى سوريا باعداد كبيرة بحجة زيارة المقامات الدينية، جعل منطقة السيدة زينب تصبح وكأنها مدينة ايرانية شيعية(24).

ان فكرة التغلغل الايراني في المجتمعات العربية تمثل محاولة منها للتشابك مع القوى الشيعية والتأثير في النسيج المجتمعي داخل الدول العربية، فقد تبنت ايران اتجاه دعم الاسلام السياسي المناهض لاسرائيل، حيث بنت علاقة استراتيجية مع حزب الله في جنوب لبنان وقدمت له اعانات عسكرية ومالية لمواجهتها، كما تعاونت مع الامريكان لاسقاط نظام حكم صدام حسين، وفي هذا الإطار قال "محمد علي أبطحي" نائب الرئيس الايراني السابق محمد خاتمي أن بلاده " قدمت الكثىر من العون للأمريكان في حربهم ضد أفغانستان والعراق، ومؤكدا أنه "لولا التعاون لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة(25).

وفي ضوء هذه التوجهات الايرانية تبلور نمط جهادي جديد مع انطلاق احداث الربيع العربي عرف بالجهاد المذهبي المقدس"، فقد كشفت الازمة السورية وجود مقاتلين شيعة في الخطوط الأمامية للجبهات الساخنة، وفي مقدمتهم مقاتلين من حزب الله اللبناني، ومجموعات شيعية اخرى من العراق ممن أنشأوا لواء "ابو الفضل العباس" لدعم النظام السوري وحماية المراقد الشيعية، كما اكدت حالات القبض على إيرانيين ووقوع قتلى إيرانيين في المعارك الداخلية وجود عناصر من الحرس الثوري تشارك في المعارك الرئيسية(26).

اما في العراق فقد شهد مبكرا معركة الاستقطاب المذهبي المسلح بين الاصولية السنية والاصولية الشيعية بعد الانسحاب الامريكي 2010، كما شهد بداية مبكرة للصراعات بين القوى الادنى من الدولة والعابرة للدولة التي تحارب بالوكالة عن الحكومة في معارك ضد تنظيم الدولة والبشمركة الكردية.

ثالثا: انعكاسات الدور الايراني على مسألة التكامل الديموغرافي والوطني

يمكن أن يُنظر إلى التكامل كعملية عكسية لعملية التفتت، وهي في اساسها تستخدم في الرياضيات كمكملة دالة لقياس كميات قابلة للتجزئة مثل المساحة أو الحجم أو الكتلة، وهي حسب

---

[24] اسامة شحادة، وهيثم الكسواني، الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة في العالم (2)، مكتبة مدبولي، 2010، ص115.

[25] مازن الرمضاني، العلاقات العراقية-الايرانية، 2013/11/5 على الموقع الاليكتروني:
http://www.dohainstitute.org/release/232a0cb2-70bd-4555-8186-6176c61cfbds

[26] العربية نت، http://www.alarabiya.net/ar/arabic-studies/2013/03/09، رؤية استشرافية، التحولات الاستراتيجية في النظام الاقليمي العربي 2011-2012، معهد العربية للدراسات، دبي. 9/3/ 2013.

علماء الاجتماع تعبير عن تجميع وحدات اجتماعية قابلة للتجزئة، حيث يرفض "انطوني جدنز" اي شكل من اشكال التفسير البنائي للمجتمع، ويعتقد بانه لا يوجد شيء اسمه مجتمع وانما المجتمع هو ما ينتجه ويعيد انتاجه البشر(27)، لكن وبشكل عام يعتقد علماء علم الاجتماع السياسي بان التكامل الاجتماعي-السياسي عبارة عن عملية البناء الواعية للوحدات الاجتماعية في النظام السياسي، ويدخل في تشكيله تلك الابعاد المتعلقة بحق المشاركة في صياغة القرار الوطني والمسئولية السياسية(28)، وقد ساهمت ايران في تفكيك هذه المعادلة وعلى النحو التالي:

أ-الصراع الطائفي ومسألة التغيير الديموغرافي والتهجير القسري

ظهرت الانظمة السياسية في الدول العربية المشرقية مطلع القرن العشرين كنتاج لمشروع تقسيم الامبراطورية العثمانية وفق معاهدة سايكس بيكو1916، حيث جرى اعادة تركيب التركة العثمانية وفقا للمصالح القومية للدول المنتصرة في الحرب، دون اي اعتبار للمحتوى السيسولوجي او التاريخي للشعوب الخاضعة لها، مما جعل مسألة سيادة النظم الحاكمة امرا مرهونا بفكرة الغلبة للطوائف الاجتماعية الموجودة.

لقد سعت النخب الحاكمة الجديدة في دول المشرق العربي لبناء مشروعية وطنية لها من خلال استثمار الموارد الطبيعية المتوفرة لديها لكي تمكنها من بناء الدولة الريعية الكلاسيكية، مما ادى الى هيمنت الحكومات على كافة الانشطة الانسانية بما فيها المجتمع المدني، وغدت الدولة المهيمن والفاعل الوحيد في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لكن ذلك لم يمنع ظهور مسألة الصراع الاثني في بعضها، على الرغم من أن الدول التي تعاني من صراع داخلي ترفض الاعتراف به باعتباره المشكلة الرئيسة في الصراع.

لقد أثار تعبير الصراع الطائفي حساسية كبيرة لدى انظمة الحكم العربية التي تشهد صراعا اهليا فيها لما له من دور في تهييج المشاعر العرقية والدينية، وهو ما جعل النخب الحاكمة ترفض وصف ذلك الصراع بأنه صراع وطني (اجتماعي-سياسي)، حيث يغلب على معظم الدول العربية وجود اقليات اثنية فيها وكما يوضح الجدول رقم (4)، فقد رفض المثقفون والسياسيون السوريون وصف النزاع في بلدانهم بأنه صراع طائفي، بل رغبوا باعتباره تعرض مجتمع متعدد الاثنيات لهجوم خارجي متطرف دينيا، وفضل البعض تسميته انحلال مجتمع متعدد الاثنيات يقوم على التعددية(29)، وذلك على عكس ما وصفه المثقفين والسياسيين من الكرد العراقيين والذين لديهم مشروعا قوميا واضحا.

---

[27] ايان كريب، النظرية الاجتماعية...من بارسونز الى هبرماس، ترجمة محمد غلوم، سلسلة عالم المعرفة، العدد244، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1999، ص170.

[28] كمال المنوفي، مناهج وطرق البحث في علم السياسة، الويت، وكالة المطبوعات، 1993، ص42.

[29] M. Glosary: "Inflect in Syria: Society and International Relation"s, Camb, Polity Press, 2014, p101-102..

جدول رقم (4) توزيع السكان حسب الأثنية في إيران وبعض الدول العربية- لعام 2011

الدولة	السكان مليون نسمة	القوميات %					الاديان والمذاهب %			
		عرب	اكراد	فرس وايرانيين	ارمن وآذر	آسيويين،افارقة	مسلم سني	مسلم شيعي	مسيحي	اخرى
إيران	77.0	3	7	51	26	13	10	89	-	1
العراق	32.5	78	17	3	2	-	35	62	2	1
اليمن	26.0	99	-	-	-	1	65	35	-	-
السعودية	25.6	90	-	-	-	10	90	10	-	-
سوريا	20.9	90	7	-	3	-	74	12	10	4
لبنان	5.8	95	-	-	4	1	27	27	41	5
البحرين	1.3	51	-	-	-	49	22	50	14	14

لقد عبرت حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق وسوريا واليمن عن وجود اشكالية كبرى في موضوع الهوية الوطنية الجامعة، حيث حدث نوع من الانتماء والولاء إلى جماعات محدودة قوميا وطائفيا وعشائريا على حساب الولاء للمجتمع ومؤسسات الدولة بشكل ملحوظ، كما عكست هذه الازمة انتهاك مستمر لحقوق الهويات الفرعية وتصدع الأبنية الاجتماعية في تلك الدول، حتى اعتبرت مسألة تهجير الأقليات العرقية والدينية أحد أبرز القضايا المثيرة للجدل في إطار مفهوم الدولة الوطنية العربية، كما اعتبر موضوع حق تقرير المصير للأقليات فيها أمرا بالغ الأهمية، لاسيما وأن التقارير الدولية تشير الى الصراعات الاثنية قد ازدادت في البلدان العربية بنسبة عشرة أضعاف عما كان عليه الحال اثناء الحرب الباردة(30)، وبالمقابل ازدادت نسبة اللاجئين حيث احتلت الدول العربية ما نسبته 60% من لاجيئ العالم.

لقد تنامت حركة الهجرة واللجوء القسري والتغيير الديموغرافي داخل حدود الدولة وخارجها بشكل واضح في كل من العراق وسوريا، وبشكل متزامن مع تنامي الصراعات المذهبية فيها، لاسيما مع تبني ايران مواقف طائفية داعمة لفئة اجتماعية ضد غيرها، حيث بدأ يُعبر عن ذلك كصراعا مذهبيا بين الاغلبية السنية والاقلية الشيعية وبشكل شديد القساوة، حتى مثل ذلك انتهاكا صارخا لحقوق الانسان وحقه في الحياة، مما جعل تلك الصراعات المذهبية تدفع الكثيرين باتجاه الهجرة او اللجوء خارج اوطانهم، نظرا لاحتدام الصراع الطائفي في مناطقهم، وما تنتجه عمليات التطهير العرقي من قتل الألاف من المدنيين الذين أصبحوا ضحايا لنزاعات تعبر في كثير منها عن مصالح

[30] G.gard and B. coulman .Conflict in Arab World, Rasher, N.Y. West view Press, 2014, p23-24.

قوى أقليمية متصارعة، فمن بين 80-90% من ضحايا الصراعات الاثنية في الشرق الاوسط هم من المدنيين(31).

ان الأسباب الحقيقة وراء تنامي حالة التغيير الديموغرافي في العراق وسوريا باتت ترتبط كحالة طبيعية للصراعات المذهبية والطائفية في تلك الدول والتي قامت حكوماتها القومية الاشتراكية على أساس صهر ابناء المجتمع في بوتقة النظام السياسي الواحد، اذ يبدو ان الطائفية لازالت من مظاهر التجزئة فيها، حيث يتضح أن الأثر السلبي للتعدد الطائفي أبرز الولاء السياسي كتابعاً للإنتماء الطائفي، وبذلك أصبح الأخير المحور والمحرك للعمل السياسي.

لقد ساهم الدعم الايراني للحشد الشعبي في مواجهة تنظيم الدولة في المحافظات المختلطة شمال العراق كالموصل ونينوى في تهجير عدد كبير من سكانها السنة نحو المحافظات ذات الاغلبية السنية في غرب العراق، كما ساهمت الميليشيات الشيعية المقاتلة الى جانب الجيش السوري في طرد السنة من المناطق المحاذية للحدود اللبنانية في القلمون باتجاه شمال البلاد وشرقها، حيث اتهم سكان تلك المناطق بانهم يمثلون البيئة الحاضنة للجماعات الجهادية والارهابية كجبهة النصرة وجيش الاسلام وجبهة فتح الشام وتنظم الدولة، وهو ما اظهر بان المجتمع السياسي في العراق وسوريا يعاني من عدم التجانس في مستوى التطور الاجتماعي وبناءه السيوسيولوجي، حيث لا زالت هناك فجوة في الانساق الاجتماعية، لا سيما وأن غالبية تلك المجتمعات لا زالت تصنف ضمن المجتمعات التقليدية، كما أنها لا زالت تعتمد في تنشئة ابنائها على الانماط المذهبية والقبلية القديمة([32]).

ب- التغلغل والتشابك مع القوى الشيعية

مع بدء الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، سمحت ايران للمعارضة العراقية الموجودة على اراضيها بلقاء الامريكيين من اجل البحث بمستقبل العراق وشكل الحكومة القادمة(33)، كما اقامت معسكرات تدريبية لميليشيات شيعية على اراضيها للاستفادة منها لمرحلة ما بعد الانسحاب، وقد اكد ذلك الجنرال الامريكي "راي اوديرنو" القائد السابق للقوات الامريكية في العراق(34).

وخلال فترة الاحتلال الامريكي للعراق2003-2010، دعمت ايران الحكومات العراقية التي ترأسها حزب الدعوة الاسلامية الموالي لايران برئاسة نوري المالكي، حيث حشدت له اغلبية شيعية عمادها المجلس الاعلى للثورة الاسلامية والذي اسسته ايران عام 1982(35)، كما وقعت اتفاقية تعاون استراتيجي مع سوريا 2004، واقامت شراكة استراتيجية مع حزب الله اللبناني في مواجهة اسرائيل.

---

[31] جون ستيفاني، حقوق الانسان في الشرق الاوسط، ترجمة احمد حسون، دار جرير، القاهرة 2014، ص160.

[32] احمد زيتون، ديموغرافيا السكان في العالم العربي، مكتبة دار العلوم، بغداد، 2014، ص34-35.

[33] International Crisis Group, Iran in Iraq : How much influence ?, Middle East Report N°38 –21 March 2005 , p9

[34] مايكل ازنشتات ومايكل نايتسن، النفوذ الايراني في العراق: الرد على المقاربة الحكومية الشاملة التي تنتهجها طهران، ترجمة احمد علي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 388، 2011، ص 147.

[35] اسماة شحادة، وهيثم الكسواني، الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة في العالم(1)، مكتبة مدبولي، 2009، ص40.

وفي ضوء هذه الاستراتيجيات الايرانية، حذر ملك الاردن عبدالله الثاني في مقابلة نشرتها صحيفة الواشنطن بوست بتاريخ 8 كانون أول 2004 من أن هلالا شيعيا بدأ يظهر في المنطقة، حيث وضّح بأنه إذا سيطرت الجماعات والاحزاب السياسية العراقية الموالية لايران على الحكومة العراقية الجديدة فقد يظهر "هلال" جديد يضم حركات أو حكومات شيعية مهمة في كل من العراق وسوريا ولبنان، وحذر من أن تكون" هلال شيعي "جديد سوف يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة ودول الخليج التي تضم سكان شيعة، وقد مثل هذا التحذير اشارة صريحة لوجود تمدد وتغلغل ايراني واضح في الدول المعنية.

وخلال فترة اندلاع احداث الربيع العربي مارست الحكومة العراقية والمدعومة باغلبية برلمانية شيعية من المجلس الاعلى والتيار الصدري وحزب الدعوة، سياسة توثيق العلاقة مع ايران حيث عقدت معها اتفاقية للتعاون العسكري في مجال مكافحة الارهاب(36)، كما سمحت بتشكيل الميليشات الطائفية المسلحة والتابعة للتيارات الحزبية والمرجعيات الدينية.

وفي الوقت نفسه انتهجت سياسة تضييق الخناق على قيادات السنة إلى حد اتهامهم بدعم الإرهاب، وقد وصل الاتهام إلى نائب رئيس الجمهورية "صالح المطلق" أبان حكومة المالكي، في الوقت الذي كثفت ايران تواجدها العسكري الإيراني في الاراضي العراقية والسورية بقيادة "قاسم سليماني" قائد فيلق القدس في معارك استعادة تكريت والانبار(2016) الموصل وتدمر والبوكمال(2017) من "تنظيم الدولة الاسلامية".

ومع تصاعد الاحداث في سوريا وظهور ما يسمى بتنظيم "الدولة الاسلامية" في سوريا وتمدده الى العراق، وقيامة بانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان في المناطق التي سيطر عليها، استغلت ايران المنظور الاجتماعي الذي يعادي "تنظيم الدولة" في العراق لدعم الحركات الشيعية المقاتلة ضده، والتي ساهمت بدورها بتحرير المناطق التي يسكنها غالبية سنية في شمال شرق البلاد وطرد التنظيم منها، لكنها قامت في الوقت نفسة بتدمير القرى السنية وتهجير سكانها منها بشكل قسري بحجة دعمهم للتنظيم(37).

لقد أدى التواجد العسكري الايراني في العراق وسوريا الى مأسسة الميليشيات العسكرية الشيعية المقاتلة الى جانب جيوشها الوطنية في مواجهة الجماعات المعارضة والارهابية، حيث تم تنظيمها ودمجها في ما يعرف بميليشيا الحشد الشعبي والتي جرى الاعتراف بها كجيشا شعبيا في العراق، كذلك اصبحت وحدات الدفاع الوطني في سوريا جيشا شعبيا بامتياز، حتى تبلور رأي لدى قادة الحكومة العراقية والسورية بأهمية الوجود العسكري الإيراني في تحقيق الأمن في أراضيهما، في

[36] محمد عبد العاطي، العلاقات الايرانية العراقية بين عهدين، 2013/11/10، على الموقع الاليكتروني:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/8f6b56d9-61b2-426e-84f1-ee0c8d62ec4f
[37] الجزيرة نت، www.Aljazeera.net.، 2017/10/11.

الوقت الذي اعتبر فيه الرئيس الامريكي "دونالد ترامب" أن الخطر الأول في العراق لا يتمثّل في ايران والميليشات الشيعية بقدر ما يتمثل في الحركات السلفية الارهابية(38).

أما في اليمن فقد عملت ايران على التأثير في النسيج الاجتماعي للمجتمع اليمني وتحريف عقائد الجماعات الشيعية فيه، حيث انخرطت بذلك من خلال وسيلتين، التغلغل في القوى الاجتماعية، والتغلغل في المؤسسات(39)، من خلال استخدام المساعدات المالية لشراء الولاءات السياسية، فقد عملت على تقديم الدعم المالي لعائلات يمنية زيديه تتوافق واتجاهاتها السياسية فيما يتعلق بولاية الفقيه، حيث قدمت الدعم لعائلة الحوثي التي تمكنت لاحقا من تأسيس ما يعرف باسم "جماعة أنصار الله"(40)، كما دعمت جمعيات ومراكز وصحف تواكب نهجها السياسي وأطروحاتها الفكرية كمركز بدر الحوثي العلمي "والرابطة الجعفرية".

وبعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية ضد حكم علي صالح 2011 استغلت إيران حالة الفوضى الأمنية وتردي الأوضاع الاقتصادية لتعزيز قدرة الجماعة الشيعية بقيادة "عبد الملك الحوثي" للسيطرة على مؤسسات الدولة اليمنية(41)، وقد اتهمت الناشطة الحقوقية "توكل كرمان" بعض المسئولين والمشاركين في التظاهرات اليمنية عام 2011، بالعمالة لإيران والتعاون مع الحوثي لإفشال العملية السياسية(42)، لا بل تجاوز الأمر إلى قيام رجال أعمال حوثيين وبرؤوس أموال إيرانية، بشراء مساحات كبيرة من الأراضي المجاورة لميناء "ميدي" على الحدود مع السعودية(43)، وقد اشارات بعض الصحف السعودية الى ان ايران استغلت علاقاتها مع اريتريا منذ عام 2009 لتأمين جسر بحري لعبور الأسلحة الإيرانية إلى الحوثيين(44)، كما اتهمت السعودية إيران بأنها تسعى لخلق كيان شبيه بحزب الله اللبناني في اليمن.

الخاتـــمة:

ان بنية النظم السياسية العربية لم تظهر الارتباط بين مكوناتها السياسية على اساس التكامل والاتفاق، وهو ما يجعلها تظهر كأنها مصابة بالتشرذم والانشقاق وضعف القدرة على تعبئة الجماهير لانعدام الثقة بها، هذا ناهيك عن صراع مؤسسات الحكم مع مؤسسات المجتمع المدني، بهدف

---

[38] الجزيرة نت، على الموقع الاليكتروني: www.aljazera.net/arvchive

[39] احمد منصور، الحركة الجديدة للتشيّع في تونس، مجلة النهضة الفكرية، العدد22، بيروت، 2015، ص23.

[40] صحيفة السكينة اليمنية، على الموقع الاليكتروني:
http://www.assakina.com/center/parties/66603.html-

[41] صحيفة السكينة اليمنية، طهران والحوثيين، 2016
http://www.assakina.com/center/parties/66603.html

[42] وكالة الانباء اليمنية، مآرب برس، كرمان:إيران تريد إسقاط اليمن عسكريا، ٢٥ حزيران/ يوليو ٢٠١٢

[43] صحيفة الشرق الاوسط، بيروت 15 شباط / فبراير 2012م

[44] صالح السلمي، سفينة الاسلحة تدخل العلاقات اليمنية-الإيرانية غرفة الانعاش، صحيفة الوطن السعودية، العدد 3319 تشرين اول/اكتوبر 2009، ص12-15.

اضعافها سياسيا، الامر الذي خلق مجتمعا تقليديا تغيب فيه ادوار مؤسسسات المجتمع المدني الحديثة، واوجد لايران الفجوة للدخول منها للتشابك مع القوى الاجتماعية فيها.

الامر الذي خلق استقطابا بأتجاه المؤسسات الطائفية، والتي جرّت ورائها مسائل معقدة يصعب حلها، كما كشف أنتهاكات النظم الحاكمة لحقوق الإنسان، والاستيعاب ألقسري للاقليات ومشاكل اللاجئين ومسألة حماية المدنيين، هذا فضلا عن أمتدادها لتخلق اختفاء للحدود واشتراك لدول جوار ذات امتداد طائفي في منطقة الصراع كأزمة الصراع المذهبي بين السنة والشيعة في العراق وتدخل ايران والسعودية فيه وامتداده إلى سوريا ومن ثم اليمن.

ان احتلال المؤسسات الطائفية لأدوار المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني في العراق وسوريا واليمن، ساهم في دفعها لأن تخلق تصعيد نحو الحرب الاهلية وتهييج للمشاعر وتجنيد للمتطوعين من خارج أطراف النزاع، مما فتح المجال لايران ولغيرها من الدول الاقليمية والتي لها مشاريع ومصالح سياسية وطائفية مشتركة، للتدخل بشكل مباشر في الصراع الأهلي، بهدف ايجاد خلل في موازين القوى بين الفئات المتصارعة.

وفي ضوء ذلك توصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط واضحة بين الطموحات الايرانية بالهيمنة الاقليمية سياسيا ودينيا، وبين أزمة التكامل الاجتماعي في الدولة العربية المعنية معززا ببروز الولاءات الطائفية داخل مجتمعاتها، حيث ظهر عجز انظمة الحكم العربية فيها عن صهر مكونات المجتمع في بوتقة الدولة الوطنية، وهو ما خلق فضاءات واسعة لايران لاستثمار هذه العلاقة بشكل يفيد مصالحها، الامر جعل الانتماء الطائفي يظهر كمتغير اساسي في السلوك السياسي للمكونات الاجتماعية والدينية المكونة لها.

قائمة المراجع:

-احمد زيتون، ديموغرافيا السكان في العالم العربي، مكتبة دار العلوم، بغداد، 2014.

-احمد منصور، الحركة الجديدة للتشيّع في تونس، مجلة النهضة الفكرية، الاصدار السابع، العدد22، بيروت، 2015.

- اسماة شحادة، وهيثم الكسواني، الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة في العالم (1)، مكتبة مدبولي، 2009.

- اسامة شحادة، وهيثم الكسواني، الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة في العالم (2)، مكتبة مدبولي، 2010.

-آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين(1906-1979)، عالم المعرفة،عدد 250،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،1999.

-ايان كريب، النظرية الاجتماعية...من بارسونز الى هبرماس، ترجمة محمد غلوم، سلسلة عالم المعرفة، العدد244، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1999.

-ايغال الون، بناء الجيش الاسرائيلي، سلسلة الكتب المترجمة، الهيئة العامة للاستعلام، القاهرة، 1984.

-جون ستيفاني، حقوق الانسان في الشرق الاوسط، ترجمة احمد حسون، دار جرير، القاهرة 2014.

- قناة العالم الاخبارية، 2017/9/16، على الموقع الاليكتروني: http://www.alalam.ir/news/2016051/%

-صالح السلمي، سفينة الاسلحة تدخل العلاقات اليمنية-الإيرانية غرفة الانعاش، صحيفة الوطن السعودية، العدد 3319 تشرين اول/اكتوبر 2009.

-عطا زهرة، البرنامج النووي الايراني، مركز الزيتونة، بيروت، 2015.

-غازي نهار، مصادر تهديد الامن القومي العربي الداخلية، دراسة في الامن والتنمية، دار الاعلام، عمان، 2007.
-كمال المنوفي، مناهج وطرق البحث في علم السياسة، الكويت، وكالة المطبوعات، 1993.
- مايكل ازنشتات ومايكل نايتسن، النفوذ الايراني في العراق: الرد على المقاربة الحكومية الشاملة التي تنتهجها طهران، ترجمة احمد علي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 388، 2011، ص 147.

التقارير والمواقع الاليكترونية

-التقرير الاستراتيجي الخليجي 2006-2007، مركز الدراسات-دار الخليج للطباعة والنشر، الشارقة، 2007، ص23-37.
-تقرير المؤتمر العام لحزب العدالة والتنمية التركي، "الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا لعام 2023"، أنقرة، 2012، ص53.
-البنك الدولي 2016، على الموقع الاليكتروني:http://data.worldbank.org/region/MNA
-البنك الدولي على شبكة الانترنتhttp://data.albankaldawli.org/indicator/iran .
-الجزيرة نت، تصريحات ايرانية حول عملية عاصفة الحزم في اليمن، "جنرال ايراني يحذر السعودية من تبعات ثقيلة لعاصفة الحزم"، على الموقع الاليكتروني:http://www.aljazeera.net/news/international/2015/4/5
-شقير، الدول العربية وايران الثورة، الجزيرة نت، قسم البحوث والدراسات، تقرير (2) عام 2007، ص7-47، متاح على: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/78A46A99-C897-45EB-B68B-ABF82E797506.htm
-صحيفة الحياة،2006/12/27-
-صحيفة السفير، ايران تتوقى الضربة الأمريكية بتفجير لبنان أو البحرين، العدد 294 من 14 إلى 20 كانون اول2006 ، ص15.
-صحيفة السكينة اليمنية، على الموقع الاليكتروني: http://www.assakina.com/center/parties/66603.html
-صحيفة الشرق الأوسط,16/كانون ثاني/2007
-صحيفة الشرق الاوسط، بيروت 15 شباط / فبراير 2012م
- العربية نت، http://www.alarabiya.net/ar/arabic-studies/2013/03/09، رؤية استشرافية، التحولات الاستراتيجية في النظام الاقليمي العربي 2011-2012، معهد العربية للدراسات، دبي. 9/3/ 2013.
-معهد استكهولم للدراسات الدفاعية 2017: +SIPRI+military+expenditure+database
-وكالة الانباء اليمنية، مآرب برس، كرمان:إيران تريد إسقاط اليمن عسكريا، ٢٥ حزيران/ يوليو ٢٠١٢
-وزارة الصناعة والتجارة الايرانية، مؤشرات الاداء الاقتصادي، http://www.iit.org/indicator/ir
http;//iran1404.ir/swavisionsitear/swavisionen/forumNews/tabid/62/ctl/Details/mid/42/itemID/83/Default.aspx.
http://www.worldpress.org\profiles-countries2016
www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/index
http://data.albankaldawli.org/indicator/SG.GEN.PARL.ZS/countries

المراجع الاجنبية

-Anoushirvan Ehteshami and Ramond A.Hinnebusch-Syria and Iran :Middle Powers in a Penetrated Regional System,Routledge,1997.p.28.
-Aymaan, Turkey and Iran: Between Friendly Competition and Fierce Rivalry, p6-26.
-Christopher Hichens-The Persian Version,Atlantic Monthly,vol.297,Issue.6,July/Augast

.2006.
-G.gard and B. coulman .Conflict in Arab World, Rasher, N.Y.West view Press,2014, p23-24.
-Jone Rechmon, Saudia Arabia and Iran: the cold war, strength ,2015 vol7, 2, p23-24.
-M. Glosary: "Inflect in Syria: Society and International Relation"s, Cambridge, Polity Press, 2014, p101-102..
-Mortaza Motahhari-Islam in Iran:A Historical Study of Mutual Services.
http\\www.al-islam.org\al-tawhid\Iran\Mutual.htm
-Robert C. Kelly (Founder and Chairman), Iran Country Review is the property of CountryWatch, 2012
-Ulusoy,The European Impact on State-Religion Relations in Turkey, p407-423

تحديات تسجيل طالبي اللجوء فاقدي الوثائق الثبوتية
المملكة الأردنية الهاشمية نموذجا

د. سارة محمود العراسي
جامعة الزيتونة الاردنية

أحمد سالم المهيرات
باحث قانوني

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى الوقوف على التحديات والصعوبات التي تواجه الدول في عملية تسجيل طالبي اللجوء فاقدي الوثائق الثبوتية، وإجراءات التسجيل المتبعة في الدول التي لا يوجد فيها قانون وطني ينظم تواجد طالبي اللجوء على اراضيها. واتخذت الدراسة من المملكة الأردنية الهاشمية نموذجا للدول التي لا يوجد فيها قانون وطني حيث تقوم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بإجراءاتٍ لطالبي اللجوء المتواجدين في المملكة أو على حدود المملكة بموجب مذكرة تفاهم موقعة بين الطرفين في عام 1998 .

Abstract

This study aims to identify the challenges and difficulties face the countries in the registration process of asylum seekers who have lost identification cards or personal documents. It also shows the registration procedures that applied in the countries that do not have a national law regulate the refugees issues. The study has taken the Hashemite Kingdom of Jordan as a model for these countries, where the office of the High Commissioner for Refugees (UNHCR) register asylum seekers inside the Kingdom and at the borders of the Kingdom as per the memorandum of understanding signed between UNHCR and Jordan in 1998.

مقدمة

يعتبر التسجيل المصدر الرئيس لجمع المعلومات المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء، وهي مرحلة مهمة من مراحل تحديد الأشخاص الذين يخضعون للحماية المقررة باتفاقية الأمم المتحدة لعام1951 وبروتوكول عام 1967 الخاصيين باللاجئين. كما ويعد التسجيل الذي تقوم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) عنصرا مهما في توفير الحماية للاجئين وطالبي اللجوء الذين تركوا بلدانهم هربا من الحروب والنزاعات الداخلية المسلحة بحثا عن ملاذٍ آمن لهم ولعائلاتهم[1].

وبالرغم من الأهمية الكبيرة للتسجيل الذي تقوم به المفوضية السامية، إلا أنه غالبا ما يكون هنالك تحديات تواجه عملية التسجيل في الدول المستقبلة لطالبي اللجوء والتي تنظم عملية تواجد طالبي اللجوء على أراضيها بموجب قانون وطني يحدد آلية التسجيل والاعتراف بهم كلاجئين، وأما في الدول التي لا يوجد قانون وطني ينظم تواجد اللاجئين على أراضيه كالمملكة الاردنية الهاشمية والتي تسمح للمفوضية السامية بالقيام بتسجيل طالبي اللجوء بناءا على مذكرة تفاهم تنظم عملها على أراضيه وقعت في العام 1998، بحيث تضمن المملكة قيام المفوضية بتوفير الحماية القانونية المنصوص عليها في الاتفاقيات والمواثيق الدولية[2].

ومن الصعوبات التي تواجه عملية التسجيل هي الحصول على المعلومات والتاكد منها وخاصة فيما يتعلق بطالبي اللجوء فاقدي الوثائق الثبوتية موضوع بحثنا هذا، وأيضا سلامة هذه المعلومات

(1) HANDBOOK FOR REGISTRATION, Procedures and Standards for Registration, Population Data Management and Document at ,UNHCR,2003,P1.

(2) للمزيد من التفاصيل عن مهام المفوضية في المملكة، يرجى الرجوع الى بنود مذكرة التفاهم الموقعة بيم المملكة والمفوضية السامية عام 1998

والتي يجب على الجهة التي تقوم بعملية التسجيل أن تضمن سلامة إجراءات التسجيل وسرية المعلومات المقدمة من طالبي اللجوء .كما وتساهم الظروف الأمنية السائدة أحيانا بتعطيل عملية التسجيل، حيث تمنع موظفي التسجيل من القيام بواجباتهم حفاظا على سلامتهم. إضافة إلى ذلك بأن نقص الموظفين قد يكون سببا في إعاقة عملية التسجيل.

ويحظى التسجيل بأهيمة كبيرة، فهو يحدد عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية والمساعدة، وكذلك كمية المساعدات الإنسانية من غذاء وماء وخدمات طبية وغير ذلك من المساعدة المادية اللازمة.

أولاً/ مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في وجود تحديات تواجه الدول والمنظمات الدولية المعنية بتسجيل طالبي اللجوء الإنساني فاقدي الوثائق الثبوتية التي تساعد في تحديد مركزه القانوني.

وسؤال البحث الرئيس يتعلق بالإجراءات المتبعة حاليا في تسجيل تلك الفئة من طالبي اللجوء وما هي التحديات التي تواجه الدول المستضيفة و المنظمات الدولية التي تقوم بالتسجيل كالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ؟

ثانياً/ أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى الوقوف على التحديات التي تواجه الدول في عملية تسجيل طالبي اللجوء الذين لا يحملون وثائق ثبوتية عند وصولهم أو دخولهم للدول المستضيفة . حيث تقوم الدول المستضيفة و المفوضية السامية لشؤون اللاجئين باستقبال وتسجيل طالبي اللجوء الهاربين من دولهم نتيجة للحروب أو النزاعات الداخلية بحثا عن ملاذ امن.

ومن خلال البحث سيتم التطرق الى:

1. التعريف بطالب اللجوء وبيان الشروط الواجب توافرها فيه، وفقا لاتفاقية الامم المتحدة عام 1951 وبروتوكول عام 1967 الخاصيين باللاجئين
2. التعريف بعملية وإجراءات تسجيل طالبي اللجوء .
3. بيان التحديات التي تواجة الجهات المعنية في الدول أو المنظمات الدولية بتسجيل طالبي اللجوء فاقدي الوثائق الثبوتية.

ثالثاً/ أهمية البحث

تكمن الاهمية في بيان الاجراءات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية لمواجهة الإشكاليات التي تظهر خلال عمليات التسجيل، خاصة ما يتعلق بفئة طالبي اللجوء الذين لا تكون بحوزتهم أية وثائق ثبوتية عند وصولهم الدولة المستضيفة او المراكز الحدودية.

وستوفر الدراسة معلومات قد يستفيد منها الباحثين والمختصين في مسالة اللجوء بشكلٍ عام، وطالبي اللجوء بشكلٍ خاص ونأمل أن يتم إضافة معلومات وأفكار جديدة إلى تلك التي سبقنا الباحثون إليها.

رابعاً/ أسئلة البحث

سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة على عدة تساؤلات ومن هذه التساؤلات:

1. من هو طالب اللجوء؟
2. ما هي الشروط الواجب توافرها بطالبي اللجوء؟
3. ما هي إجراءات تسجيل طالبي اللجوء؟
4. ما هي التحديات التي تواجه الدول والمنظمات الدولية في تسجيل طالبي اللجوء فاقدي الوثائق الثبوتية؟

خامساً/ حدود البحث

تبحث هذه الدراسة التحديات التي تواجه الدول والمنظمات الدولية في تسجيل طالبي اللجوء الخاضعين لولاية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين فاقدي الوثائق الثبوتية .

سادساً/ الإطار النظري للبحث

سيقسم هذا البحث الى مبحثين :

1- المبحث الاول : جاء تحت عنوان ماهية طالب اللجوء، حيث تم تقسيم المبحث الى مطلبين. نبحث في المطلب الاول في تعريف طالب اللجوء على ضوء اتفاقية الامم المتحدة لعام 1951 وبروتوكول عام 1967 الخاصيين باللاجئين. ونبين في المطلب الثاني الشروط الواجب توافرها في طالب اللجوء.
2- المبحث الثاني : تحت عنوان التحديات التي تواجه الجهات المعنية بتسجيل طالبي اللجوء فاقدي الوثائق الثبوتية. وتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين، نبحث في المطلب الاول في تعريف التسجيل وبيان إجراءاته، وفي المطلب الثاني نبين تحديات تسجيل طالبي اللجوء فاقدي الوثائق الثبوتية لتحديد مركزهم القانوني.

المبحث الاول ماهية طالب اللجوء

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق الى معرفة من هو طالب اللجوء من خلال تعريفه وتوضيح الشروط التي يجب توافرها في طالب اللجوء، وعلى ضوء ذلك تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين على النحو التالي :

المطلب الاول تعريف طالب اللجوء على ضوء اتفاقية عام 1951 وبروتوكول عام 1967 الخاصيين باللاجئين

لم يرد في اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين لعام 1951 وبروتوكول عام 1967 اي تعريف خاص بطالب اللجوء، فهو يخضع لذات التعريف الوارد في المادة (1) من الفقرة 2/أ من الاتفاقية. فقد عرفت الاتفاقية اللاجيء بأنه" شخص يوجد خارج بلد جنسيته او بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر او الدين او القومية او الانتماء الى طائفة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف ان يستظل بحماية ذلك البلد أو لا يرغب العودة إليه".

من خلال التعريف نجد بأن الاتفاقية لم تميز بين اللاجىء وطالب اللجوء على الرغم من أن طالب اللجوء ما هو الا لاجىء محتمل ويتضح ذلك من خلال تعريف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين طالب اللجوء بأنه"هو الشخص الذي لم تتم بعد معالجة طلبه من أجل الحصول على مكان آمن للعيش"(1)

فالأسباب والظروف التي على أساسها غادر الأشخاص بلدانهم واحدة، ولكنها تختلف بأنّ اللاجىء قد تم البت في طلبه ومنحه صفة لاجىء، بينما طالب اللجوء لم يتم البت في طلبه سواء بالقبول أو الرفض، والتأكد من أنه يستحق الحماية الدولية أو لا يستحقها وبالتالي يتم استبعاده(2).

المطلب الثانـي الشروط الواجب توافرها في طالب اللجوء

من خلال تعريف اللاجىء الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين لعام 1951، يتضح أنّ هنالك شروط يجب توافرها في طالب اللجوء حتى يمكن على أساسها منحه صفة اللاجىء، و هذه الشروط على النحو التالي:

1- يجب ان يكون خارج بلده الأصلي، فلا يمكن أن ينطبق وصف طالب اللجوء على اي شخص الا اذا كان هذا الشخص خارج حدود بلد جنسيته، فإذا كان موجودا داخل النطاق الاقليمي لدولته فهو لا يعد في هذه الحالة طالب لجوء[3].
2- أن يكون سبب مغادرته الخوف من الاضطهاد، اي تهديد حياته أو حريته[4].
3- أن يكون لهذا الخوف ما يبرره[5]، وهنا يقع عبء الإثبات على طالب اللجوء في تقديم أسباب معقولة.
4- لا يرغب في الحماية من ذلك البلد بسبب خوفه من وجود ظروف تمنع حكومة دولته من منحه الحماية أو تكون تلك الحماية غير كافية[6].

على ضوء تلك الشروط تتولى جهة الاختصاص النظر في طلبات اللجوء والتأكد من تطابق عناصر وأركان التعريف الخاص باللاجىء مع طالب اللجوء وذلك للبت في طلبات اللجوء، والأصل أن يتم النظر في طلبات اللجوء من قبل الدول المستضيفة، إلا أن هنالك بعض الدول تحيل النظر بطلبات اللجوء والتحقق منها إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين .

---

(1) انظر الموقع الرسمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)،www.unhcr.org. تاريخ الزيارة 2017/11/30م.

(2) ضحى نشأت الطالباني:الالتزام بدراسة طلبات اللجوء على الصعيد الدولي،2015، دار وائل، ص 91.

(3) احمد سالم المهيرات : الوضع القانوني لطالبي اللجوء في المملكة الاردنية الهاشمية في ظل عدم مصادقة المملكة على الاتفاقية الخاصة باللاجئين عام 1951 وبروتوكول عام 1967، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزيتونة الاردنية، 2017، ص 47.

(4) المركز الوطني لحقوق الانسان، عمان،2007، ص 11

(5) المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، دليل الاجراءات والمعايير، فقرة 42.

(6) احمد سالم المهيرات، مرجع سابق، ص 47.

المبحث الثاني التحديات التي تواجه الجهات المعنية بتسجيل طالبي اللجوء فاقدي الوثائق الثبوتية

لكي يُمنح طالب اللجوء صفة اللاجىء لا بد من التحقق من كافة المعلومات والشروط التي يجب أن تتوفر لمنحه تلك الصفة ومن يقوم بإجراء التحقق عادة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أو الدول وأثناء عملية التسجيل تواجه الجهات المعنية بالتسجيل غالبا بعض الإشكاليات والتحديات تتعلق بفقدان الوثائق الثبوتية لدى طالبي اللجوء، ولتوضيح عملية التسجيل وكيف يتم التحقق من المعلومات التي يقدمها طالب اللجوء بغية الحصول على اللجوء، سنقسم هذا المبحث الى مطلبين :

المطلب الاول تعريف التسجيل واهميته

أولاً : تعريف التسجيل

يعرف دليل تسجيل اللاجئين الصادرمن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تسجيل اللاجئين بأنّه عملية التحقق من معلومات الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية وتسجيلها وتحديثها بهدف توفير الحماية لتلك الفئة وتوثيق كافة المعلومات المتعلقة بهم[1] .

ترى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بأن التسجيل لا يعتبر إحصاء لأعداد الأشخاص الذين أجبروا على الفرار من بلدانهم طلبا للحماية الدولية، بل يذهب أبعد من ذلك الى تسجيل المعلومات والتحقق منها وتحديثها عن تلك الفئة[2].

ثانيا : أهمية التسجيل

يعتبر التسجيل المصدر الرئيس لجمع المعلومات المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء، وهي مرحلة مهمة من مراحل تحديد الأشخاص الذين يخضعون للحماية المقررة باتفاقية الأمم المتحدة لعام1951 وبروتوكول عـام 1967 الخاصين باللاجئين.

ويساعد التسجيل طالبي اللجوء في توفير الحماية لهم من الاعتقال التعسفي والاحتجاز وضمان عدم الإعادة القسرية (3) إلى الدول التي قدموا منها نتيجة لأحد الأسباب التي وردت في اتفاقية عام 1951 وبروتوكول عام 1967 الخاصيين باللاجئين والتي حددت الشروط الواجب توافرها لمنحهم صفة اللاجىء، وبالتالي تمتعهم بالحماية المقررة لهم (4).

---

(1) UNHCR handbook for registration define registration as" Refugee registration is the recording, verifying, and updating of information on persons of concern to UNHCR with the aim of protecting and documenting them and of implementing durable solutions.

(2) http://www.unhcr.org/registration.html. "Registration goes far beyond a mere head count: it is the recording, verifying, and updating of information on people forced to flee so they can be protected". تاريخ الزيارة 2017/12/04،

(3)- نصت المادة 1/33 من اتفاقية عام 1951 الخاصة باللاجئين " لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تطرد لاجئا أو ترده بأية صورة من الصور إلي حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلي فئةاجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية".

(4) http://www.unhcr.org/registration.html ، تاريخ الزيارة : 2017/11/25 .

كما ويقوم التسجيل بدور مهم في حماية الأطفال من التجنيد العسكري، ولم شمل العائلات والمحافظة على وحدتها، كما ويساهم التسجيل في إيجاد حل من الحلول الثلاثة وهي إعادة التوطين، أو الاندماج مع المجتمع المحلي أو الإعادة الطوعية لبلدانهم، ويحدد التسجيل الدقيق الحالات التي تعتبر إعادة التوطين أو الاندماج المحلي هي الحلول الأنسب لطالبي اللجوء.

ويضمن التسجيل لطالبي اللجوء حرية التنقل داخل الدولة، فلا تتقيد تحركات طالبي اللجوء في المنطقة التي سجلوا بها، بل لهم حرية التنقل على كامل اقليم الدولة التي سجلوا داخلها. كما ويساهم التسجيل في حماية الاشخاص الأكثر عرضة للخطر والاستغلال من النساء والاطفال والشيوخ، وكذلك بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة.

ويحظى التسجيل بأهمية كبيرة على اعتبار أنه يحدد الأشخاص المؤهلين لاستلام المواد الغذائية، بالإضافة الى الخدمات الصحية والدواء، والتطعيم، بالإضافة الى الحالات الطبية التي تحتاج لتدخل جراحي ويتطلب نقلهم ودخولهم الى داخل أراضي المملكة. حيث يتم تحديد المستفيدين من خلال التسجيل.

كما ويساهم التسجيل في توفير تحليلٍ شاملٍ للأشخاص المتواجدين، وعمل الخطط المناسبة لتقديم المساعدات الإنسانية بكفاءة و بطريقة منتظمة.

ثالثا : اجراءات التسجيل

أ) إجراءات التسجيل في الاردن

تعتبر المملكه الأردنية الهاشمية من الدول التي لم توقع على الاتفاقية الخاصة باللاجئين 1951 و بروتوكول عام 1967 الخاصيين باللاجئين، إلا أنها وافقت في العام 1991 على انشاء مكتب للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المملكة، إذ يقوم المكتب بتوفير الحماية للاجئين المتواجدين في الاردن بسبب حرب الخليج، وفي العام 1997 وقعت الحكومة الاردنية اتفاقية تعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تبين أحكام وشروط عمل المفوضية وولايتها على أراضي المملكه.

تكللت جهود التعاون بين الطرفين إلى توقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين في عام 1998 من أجل تنظيم عمل وأنشطة المفوضية على أراضي المملكه في كافة شؤون اللاجئين في مجال الحماية الدولية والمساعدات الإنسانية للأشخاص الذين تحت رعايتها، باستثناء اللاجئين الفلسطينيين.

وعلى الرغم من أن المملكة لم توقع على اتفاقية اللاجئين 1951 الا انها صادقت على العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وتشمل هذه الاتفاقيات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية سيداو، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية القضاء على التمييز العنصري والميثاق العربي لحقوق الإنسان و والأهم من ذلك المادة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة المهينة والتي تعتبر حظرا فعالا ضد الإعادة القسرية، وهو ما يعني لا يجوز طرد اللاجئ أو إعادته إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددة فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية.

ب) إجراءات التسجيل في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

تقوم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين واستنادا الى مذكرة التفاهم الموقعة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئينن عام 1998 بإجراءات تسجيل اللاجئين وطالبي اللجوء، ولا تتدخل الحكومة في إجراءات التسجيل .

فقد تعرضت المملكة لموجات كبيرة من تدفق اللاجئين الجماعي من الدول المجاورة وخاصة سوريا والعراق، حيث واجهت المفوضية تحديات كبيرة في عملية التسجيل منها، الأعداد الكبيرة لحركات اللجوء الجماعي التي تفوق قدرات موظفي المفوضية بكثير من قدراتهم. بالاضافة الى صعوبة الوصول الى اماكن تجمع طالبي اللجوء في المناطق الحدودية، والظروف الأمنية السائدة في تلك المنطقة والتي تضع حياة موظفي المفوضية وشركاءهم في العمل في خطر.

جميع هذه الظروف تلعب دورا كبيرة في الحد من قدرة المفوضية في تسجيل طالبي اللجوء وبالتالي توفير الحماية لهم.

وتلتزم المفوضية بإعلام طالبي اللجوء عند استقبالهم لتحديد حالاتهم ،ومنها الاشخاص الذين يشملهم اللجوء حقوقهم وواجباتهم تجاه المفوضية وتجاه الدولة المستضيفة، اجراءات التسجيل وكيفية تقديم الطلبات وغيرها من الأمور التي تهمهم(1) .

الجدول التالي يبين أعداد اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في الأردن(2) :

المحافظة	عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في الاردن
العاصمة	**185168**
المفرق	**157515**
اربد	**135017**
الرزرقاء	**108185**
البلقاء	**18700**
مادبا	**11569**
جرش	**9412**
الكرك	**8591**
عجلون	**7506**
معان	**7280**
العقبة	**3446**
الطفيلة	**1542**
متنقلين	**1125**
المجموع	**655056**

(1) Procedural standards for RSD(Refugee Status Determination) under UNHCR mandate, reception and registration –unit three, UNHCR,P 3-3.

(2) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=107 2017/11/25

تعد المفوضية السامية لشؤون اللاجئين المنظمة الدولية المسؤولة عن توفير الحماية لطالبي اللجوء، والإشراف على رقابة تنفيذ اتفاقية الامم المتحدة عام 1951 وبروتوكول عام 1967 الخاصيين باللاجئين. والأصل أن تقوم الدولة المستضيفة بإجراءات التسجيل لطالبي اللجوء سواء كان ذلك في حالة الدخول الجماعي او في حالة الدخول بشكل فردي . إلا أنه وبعد تأسيس المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، أصبحت تناط بها مهمة تسجيل اللاجئين لطالبي اللجوء العالقين في المناطق الحدودية، وكذلك تسجيل طالبي اللجوء المتواجدين في المدن والقرى داخل الدول.

ومن الدول التي اناطت مهمة تسجيل اللاجئين للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، المملكة الأردنية الهاشمية، لبنان، الكاميرون، اندونيسيا، وغيرها من الدول (1).

ومن الدول التي تقوم حكوماتها بإجراءات تسجيل اللاجئين ،الاكوادور وجنوب افريقيا(2)

المطلب الثاني التحديات التي تواجه المعنيين بتسجيل طالبي اللجوء فاقدي الوثائق الثبوتية

كما أوضحنا سابقاً أنّ الأساس في تسجيل طالبي اللجوء هو الدولة حيث تكون الدولة هي صاحبة الاختصاص عند دراسة طلبات اللجوء ومن ثم البت بهذه الطلبات. وذلك عندما تكون للدولة تشريعات وطنية تعالج موضوع اللجوء حيث تعكس هذه التشريعات الوطنية التزام الدول بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها وقامت بمواءمتها مع قوانينها الوطنية، مثال ذلك الولايات المتحدة الامريكية ،كندا، السويد، الاكوادور وجنوب افريقيا[3] . ولكن في حالة الدول التي لا تعالج تشريعاتها الوطنية موضوع اللجوء، تحيل الدول مهمة التسجيل والبت في طلبات اللجوء الى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومثال ذلك الاردن، لبنان واليمن. وسواء كان من ينظر طلبات اللجوء الدولة أو المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فانها تواجه بعض التحديات التي تتعلق بطلبات اللجوء وهي على النحو التالي :

أولاً : التحديات التي تتعلق بصحة المعلومات المقدمة من طالب اللجوء واثباتها.

كما هو معروف ان عبء الإثبات في المعلومات ومدى مصداقيتها تقع على عاتق مقدم طلب اللجوء وعلى ضوء ذلك تستطيع الجهة التي تنظر في طلب اللجوء منحه صفة اللاجىء أو رفض طلبه في حال عدم تمكنه من إثبات الخوف الذي يدعيه[4] . والتحدي هنا يكمن في الآتي :

1- صعوبة إثبات ما تعرض له طالب اللجوء من اضطهاد.
2- عدم وجود أي مستندات تثبت ما يدعيه.
3- عدم وجود أي وثائق مع طالب اللجوء تثبت شخصيته.
4- عند فرار طالب اللجوء لم يأخذ معه أي مستندات او أدلة تؤكد تعرضه للاضطهاد.

---

(1) Mary Beth Morand , Katherine Mahoney , Shaula Bellour , Janice Rabkin, The Implementation of UNHCR's Policy on Refugee Protection and Solutions in Urban Areas , Global Survey – 2012,P16.

(2) نفس المصدر

(3) ضحى نشأت الطالباني، مرجع سابق،ص 115.

(4) المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، دليل الاجراءات والمعايير، مرجع سابق، فقرة42.

بناء على ما سبق، يواجه طالب اللجوء صعوبة كبيرة في إثبات صحة ما يدعيه لحصول طلبه على القبول في منحه صفة اللاجىء. هنا وفي هذه الحالة يتوجب الأخذ بعين الاعتبار مصداقيته من قبل الجهة المعنية بدراسة طلبات اللجوء[1].

ثانياُ: تحديات تتعلق بفاقدي الوثائق الثبوتية (شهادات الميلاد وعقود الزواج).

نتيجة النزاعات المسلحة يضطر سكان مناطق النزاع الى الفرار الى دول يمكن أن تقدم لهم الحماية وفي بعض الأحيان واثناء الفرار تتعرض وثائقهم الثبوتية الى التلف أو الفقدان أو المصادرة الامر الذي قد يترتب عليه لاحقا صعوبة في الإثبات عند تقديم طلبات اللجوء . ومن التحديات التي تواجه تلك الفئة :

1- عدم وجود عقد الزواج الذي يثبت الرابطة الزوجية للعائلة عند تقديم طلب اللجوء[2].
2- عدم وجود وثائق ثبوتية او قانونية تربط الابناء بوالديهم.
3- ينفصل بعض القاصرين عن ابائهم لعدة اسباب منها مادية او بسبب النزاعات المسلحة في بلده، ويكون هؤلاء القصر لا يحملون وثائق ثبوتية تؤكد أنهم قصر، وغير مصحوبين أثناء تقديم طلبات اللجوء، الامر الذي يصعب معه تحديد المركز القانوني لهذه الفئة من الاشخاص[3].
4- بعض ممن يتقدمون بطلبات لجوء هم من ذوي الاحتياجات الخاصة حيث يصبح من الصعب على هذه الفئة القدرة على إثبات ما يتعرضون له من اضطهاد ولا يملكون وثائق ثبوتية تساعد على تحديد مركزهم القانوني.

الخاتمة:

من خلال هذا البحث حاولنا ابراز أهم التحديات التي تواجه الجهات المعنية بتسجيل طالبي اللجوء من فاقدي الوثائق الثبوتية متخذين من المملكة الأردنية الهاشمية نموذج تطبيقي لتلك التحديات كونها تستقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين من مختلف دول النزاع المحيطة بها، وقبل الخوض في موضوع البحث حاولنا تعريف طالب اللجوء والشروط الواجب توافرها في طالبي اللجوء، ثم تطرقنا إلى تعريف التسجيل وأهميته واجراءاته والتحديات التي تواجه المعنيين بتسجيل طالبي اللجوء فاقدي الوثائق الثبوتية. وقد توصلنا من خلال هذا البحث الى النتائج التالية:

النتائج

توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

1- أنّ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين هي الجهة المسؤولة عن تسجيل اللاجئين في المملكة ولا تتدخل الحكومة الاردنية في عملية التسجيل.

---

(1) ايمن هلسا، المرجع السابق، ص 91.

(2) بتاريخ 2017/12/7، قام الباحثان بزيارة الى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في عمان بهدف الحصول على معلومات تتعلق بموضوع البحث، كما وحصل الباحثان على بعض المعلومات من الشريك القانوني للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين منظمة ارض العون القانوني .

(3) ضحى نشأت الطالباني، مرجع سابق، ص 144.

2- تواجه المفوضية صعوبة في تسجيل الأعداد الكبيرة لحركات اللجوء الجماعي التي تفوق أحيانا قدرات موظفي المفوضية بكثير من قدراتهم.
3- صعوبة الوصول الى أماكن تجمع طالبي اللجوء في المناطق الحدودية لغايات تسجيل طالبي اللجوء.
4- تقف احيانا الظروف الأمنية في مناطق تواجد طالبي اللجوء عائقاً أمام المفوضية للقيام باجراءات التسجيل، حيث تكون حياة طالبي اللجوء وموظفي المفوضية وشركاءهم في خطر.
5- أنَّ عملية التسجيل تحظى بأهمية كبيرة نظرا لأنها تلعب دورا رئيسا في تحديد الاشخاص الذين يخضعون للحماية وفقا لاتفاقية عام 1951 الخاصة باللاجئين.
6- صعوبة تحديد الوضع القانوني للاشخاص فاقدي الوثائق الثبوتية، فيما إذا كان لاجىء او طالب لجوء.
7- صعوبة التاكد من صحة المعلومات والحالة الاجتماعية للأشخاص الفارين من دولتهم ولا يحملون وثائق ثبوتية.
8- تحايل بعض اللاجئين وطالبي اللجوء على آلية التسجيل الحالية بقصد الحصول على كمية أكبر من المساعدات.

التوصيات

1- ضرورة ايجاد معالجات وحلول لطالبي اللجوء فاقدي الوثائق الثبوتية، على اعتبار ان فقدان تلك الوثائق حصل رغماً عنهم أو بسبب فرارهم من بلدانهم نتيجة النزاعات المسلحة.
2- رفع مستوى الوعي لدى طالبي اللجوء بضرورة إثبات ما يدعوه من تعرضهم للاضطهاد وحتى يتم منحهم صفة لاجىء.
3- رفع مستوى كفاءة الموظفين القائمين على تسجيل طالبي اللجوء وتحديد مركزه القانوني خاصة من يتعامل منهم مع القاصرين غير المصحوبين.
4- حث الدول على الانضمام الى الاتفاقية الخاصة باللاجئين عام 1951 وبروتوكول عام 1967، وكذلك وضع تشريعات وطنية تعالج موضوع اللجوء وطلبات اللجوء.
5- حث الدول والجهات المعنية الاخرى على المساهمة في توفير البيئة المناسبة ووسائل الحماية الضرورية لموظفي المفوضية للقيام بإجراءات التسجيل.
6- مراجعة آلية التسجيل الحالية، وزيادة أعداد موظفي المفوضية المؤهلين والمدربين بهدف تسجيل أكبر عدد ممكن من طالبي اللجوء وخاصة العالقين على الحدود بين الدول.
7- تجهيز الأماكن الملائمة للتسجيل من حيث المساحة والتجهيزات للبدء بإجراءات التسجيل، مع مرعاة الخصوصية وظروف الاطفال والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة .

المراجع

- الطالباني، ضحى (2015)، الالتزام بدراسة طلبات اللجوء على الصعيد الدولي ،الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الاردن.
- هلسا، ايمن (2004)، الحماية الدولية لطالب اللجوء،دار النهضة،مصر.

- المركز الوطني لحقوق الانسان (2007)، اصدار خاص حول البرنامج التدريبي لقضايا اللاجئين وحقوق الانسان،عمان.
- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (1992)، دليل الاجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجيء بمقتضى اتفاقية عام 1951 وبروتوكول1967 الخاصين بوضع اللاجئين، جنيف.
- المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين(2006)، مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والحماية الدولية: برنامج تمهيدي حول الحماية.
- المهيرات، احمد (2017)، رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان الوضع القانوني لطالبي اللجوء في المملكة الاردنية الهاشمية في ظل عدم مصادقة المملكه على الاتفاقية الخاصة باللاجئين 1951 وبروتوكول 1967، جامعة الزيتونة الاردنية ،عمان.
- مذكرة التفاهم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والموفوضية السامية لشؤون اللاجئين الموقعة عام (1998).
- اتفاقية الامم المتحدة الخاصة باللاجئين عام 1951.

- Mary Beth Morand, Katherine Mahoney , Shaula Bellour ,Janice Rabkin(2012), The Implementation of UNHCR ,Policy on Refugee Protection and Solutions in Urban Areas , Global Survey .
- UNHCR (2003) , HANDBOOK FOR REGISTRATION , Procedures and Standards for Registration, Population Data Management and Documentat .
- UNHCR mandate ,Procedural standards for RSD (Refugee Status Determination) , reception and registration
- http://www.unhcr.org/registration.html/.
- http://data.unhcr.org

دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق اللاجئين والدفاع عنهم
دراسة تطبيقية على عينة من اللاجئين داخل المملكة الأردنية الهاشمية

د. محمود عيسى النعيمات

الملخص:

هدف هذه الدراسة التعّرف إلى دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق اللاجئين والدفاع عنهم، وقد تكونت عينة الدراسة من (1500) لاجئ من اللاجئين داخل المملكة الأردنية الهاشمية، ولغرض جمع البيانات تم تطوير استبانة تكونت من مجالين تضمنت (12) فقرة. أسفرت نتائج الدراسة إلى:

- ضعف منظمات المجتمع المدني في التوعية والتثقيف للاجئ لمعرفة حقوقه بدولة اللجوء.
- التنسيق غير كافٍ بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لغايات حماية ودعم اللاجئ.
- العشوائية في العمل وعدم التنسيق الجيد بين المنظمات في ما بينها يهدر قدراتها الإغاثية.

التوصيات:

- زيادة التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية في دولة اللجوء.
- زيادة الكادر القانوني للدفاع عن اللاجئين أمام المحاكم ومتابعتهم في السجون.
- تغذية العقل الجمعي للمجتمع بثقافة اللجوء من قبل وسائل الإعلام بشكل مستمر لترسيخ هذه الثقافة.

الكلمات المفتاحية: اللجوء، منظمات المجتمع المدني.

The Role Of Civil Society Organizations In Protecting And Defending The Rights Of Refugees

This Study Aimed At Investigating The Role Of Civil Society Organizations In Protecting And Defending The Rights Of Refugees. The Sample Of The Study Consisted Of (1500) Refugee in the Hashemite Kingdom of Jordan. To Collect Data, A Questionnaire Was Developed, The Questionnaire Included Tow Major Domains And Contained (12) Items.

This Study Resulted In:

1- The Weakness Of Civil Society Organizations In Raising Awareness And Education For Refugees To Know Their Rights To The State Of Asylum.
2- Not Enough Coordination Between Civil Society Organizations And National Institutions To Support And Protect Refugees.
3- The Randomness Of Work And Not Enough Coordination Between The Organizations Waste Their Relief Capacities.

Recommendations:

1. Increase Co-operation And Coordination Between Civil Society Organizations And National Institutions In The State Of Asylum.
2. Increase The Legal Staff To Defend The Refugees Before The Courts And Follow Them In Prisons.
3. Feed The Collective Mind Of The Society And The Culture Of Asylum By The Media Continuously To Consolidate This Culture.

Key words: Seek refuge, Civil Society Organizations

أولاً: المقدمة والخلفية النظرية للدراسة:

يعد اللجوء حق أصيل من حقوق الإنسان، والتي نصت عليها قوانين وطنية واتفاقات ومواثيق دولية، فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 على منح حق اللجوء، وألزم الدول التي تمنحه بحماية اللاجئ، وبعد ذلك بثلاث سنوات اعتمدها يوم 28 تموز 1951 مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، الذي دعته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الانعقاد بمقتضى قرارها رقم 429 المؤرخ في 1950/12/14 تاريخ بدء النفاذ 1954/4/22، وفقا لأحكام المادة (43)، بإلزامها للدول المستضيفة حماية ورعاية اللاجئ، وتعود جذور حق اللجوء إلى أعماق التاريخ، وظهرت التشريعات السماوية المتعاقبة وخصوصًا الإسلامية بعدم إباحة سفك الدماء والتعامل الإنساني وإقرار حماية الأفراد نفسيًا ومعنويًا (الأمم المتحدة، 1993).

فاللجوء عبارة عن صبغة قانونية تمنح حماية الشخص الذي غادر وطنه خوفًا من الاضطهاد أو الموت، وقد حدد يازجي (2016) أنواع اللجوء: منها اللجوء الإنساني وهو أشهرها لأنه لكافة الناس وغير مقتصر على فئة دون الأخرى، ويعد اللجوء الأمني من اهم انواع اللجوء الانساني والمركز على بحث الفرد او الجماعات عن منطقة جغرافية آمنة من الانتهاكات، أما اللجوء السياسي فهو يمنح للشخصيات المشهورة والقادة المنشقين عن حكوماتهم، واللجوء الديني عندما يتعرض الشخص للاضطهاد الديني أو بسبب المعتقدات اللادينية، وأخيرًا اللجوء الاقتصادي عندما يطلب الفرد اللجوء لدولة أخرى للبحث عن فرصة عمل وبالعادة يتم رفض هذا النوع من اللجوء؛ لذا يتذرع اللاجئ اقتصادياً بأعذار أخرى، ومن الأسباب الرئيسة للجوء الاقتصادي البطالة والفقر والفساد الحكومي وهو غير معمول به عالميًا الآن نظرًا لأن اللجوء الإنساني يفي بالغرض.

وقد عرفت منظمة العفو الدولية Amnesty في تقريرها السنوي للعام (2015) اللاجئ هو الشخص الذي فرّ من بلده جراء ما تعرّض له من انتهاكات لحقوق الإنسان أو بسبب معتقداته، وتكون حكومة بلده غير قادرة أو غير راغبة في توفير الحماية له، ما يضطره للمغادرة سعيا وراء الحصول على الحماية الدولية. وثمة حالياً ما يزيد على 21 مليون لاجئ في العالم، تعيش الأغلبية العظمى منهم 86% في المناطق النامية.

وبالرغم من عدم وضوح الوضع القانوني لطالب اللجوء، إلا أن هناك مجموعة من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها كما حددها بيترس ومسته (Peters and Msth, 2016) هي :

- مبدأ عدم الإعادة إلى دولة الاضطهاد.
- حقه في أن يخضع إلى مجموعة من الإجراءات بهدف تحديد مركزة القانوني.
- حمايته من الاجراءات التمييزية.
- حمايته من التدابير العقابية في حالة دخوله غير الشرعي أو اقامته غير الشرعية في دولة الملجأ

وعلى الرغم من ذلك توجد بعض الممارسات الدولية التي تؤدي في النهاية إلى حرمان طالب اللجوء من التمتع بهذه الحقوق؛ لذا يتعين الوقوف عند هذه الممارسات لبيان مدى شرعيتها وفي

حال كون هذه الممارسات مخالفة للالتزامات التي ترتبت على عاتق الدولة المعنية وينبغي وجود آليات فعالة لردعها وضمن احترام الدول لهذه الالتزامات ميغرابوليس(Megrapolis, 2017).

إن الاهتمام الوطني والدولي بقضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتوفير الضمانات اللازمة لكفالة التمتع بها، لم يقف عند مجرد التوكيد على هذه الحقوق وتلك الحريات وإقرارها في صلب الدساتير والتشريعات الوطنية وفي العديد من المواثيق الدولية، أو وضع المعايير التي يسترشد بها بشأنها، كما هو الحال – مثلاً – بالنسبة إلى معايير العمل الدولية، أو تلك التي نجدها متضمنه في أحكام القانون الدولي الإنساني(العنزي، 2015).

وفي هذا الإطار سوف يتناول البحث بإيجاز بيان دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية والدفاع عن اللاجئ من خلال بيان مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بحماية حقوق الإنسان وآلياته في هذا الشأن وذلك من خلال البيان الآتي:

يمكن القول بأن المجتمع المدني هو القطاع غير الحكومي الذي يطلق عليه أحياناً (القطاع الثالث) ليميز عن الحكومة من ناحية، والقطاع الخاص من ناحية ثانية، فهو يتكون من منظمات وجمعيات وروابط تقوم على العمل التطوعي، ولا تسعى إلى تحقيق الربح وإذا كانت كلمة مجتمع مدني Civil Society حتى وقت قريب تترجم في اللغة العربية إلى "مجتمع أهلى" لتدل على ارتباط مجموعة من المنظمات والمؤسسات غير الحكومية، التي تنشأ لتحقيق أهداف اجتماعية للأهل والأقارب والجيران، بما يوحي بمعاني التضامن وقوة الارتباط فإن تعقد الحياة في المجتمع أدى إلى اتساع نطاق تلك المنظمات بحيث لم تعد قاصرة على الروابط الضيقة بين أفراد عائلة معينة أو سكان منطقة معينة أو حتى دولة محددة، وإنما أضحت تضم أفراداً من انتماءات أسرية، وثقافية، واجتماعية متعددة لا تجمعهم صلة دم أو قرابة أو جيرة مباشرة وإنما يشتركون في مصالحهم الاقتصادية واهتماماتهم الاجتماعية والفكرية (كالدفاع عن مصالح أو قضايا أو فئات معينة)، وأصبح المجتمع المدني يشمل أي منظمة أو مؤسسة لا تنشأ بواسطة الحكومة ولا تخضع لتوجيهها المباشر، وإنما يؤسسها الأفراد بإرادتهم الحرة، للقيام بعمل تطوعي يخدم الأعضاء والمجتمع باستخدام الوسائل السلمية التي يجيزها النظام والقانون دون اللجوء إلى وسائل العنف القوة (النعيمات،2015).

وظاهرة المجتمع المدني ليست مقتصرة على المجتمعات المحلية أو الوطنية، ولكنها موجودة أيضاً في المجتمع الدولي، وأصبحت أدوات ووسائل المجتمع المدني من الوسائل والآليات التي تؤثر في العلاقات الدولية، وكان من أبرز التطورات العالمية الجديدة تزايد عدد المنظمات غير الحكومية واتساع نشاطها بما بتجاوز حدود الدول القومية، وفي ظل التقدم الهائل في مجال الإرسال الفضائي والأقمار الصناعية، استطاعت هذه المنظمات توعية الرأي العام العالمي بما يجري من انتهاكات في أي دولة، وتقديم العديد من الخدمات في مختلف نواحي الحياة في المجتمع الدولي، جنباً إلى جنب مع الدول والمنظمات الدولية الحكومية (النعيمات، 2015).

وظائف المجتمع المدني:

يسعى المجتمع المدني بصفه عامة إلى تحقيق الوظائف والأهداف التالية: تحقيق النظام والانضباط في المجتمع وتحقيق الديمقراطية وترافقها التنشئة السياسية والاجتماعية والوفاء بالحاجات وحماية الحقوق والوساطة والتوفيق، وملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها وتوفير الخدمات ومساعدة المحتاجين وتحقيق التنمية الشاملة (ICSP, 2007)

علاقة مؤسسات المجتمع المدني بحقوق الإنسان:

توجد علاقة وثيقة بين مؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان، إذ أن مؤسسات المجتمع المدني تعمل على حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية المرتبطة بها، والضغط على الحكومات من أجل تحقيق ذلك،إذ تعد مؤسسات المجتمع المدني صلة ما بين الدولة من جهة والأفراد من جهة أخرى (النعيمات، 2015).

ولا شك أن وجود مثل هذه المؤسسات غير الحكومية دليل على وجود حالة من التعددية والديمقراطية والتي تشكل أهم مرتكزات حقوق الإنسان، ويؤكد الصلة الوثيقة بين مؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن من "حق كل شخص أن ينشئ وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته" (ضاري، 2003).

وتوفير الضمانات لحقوق الإنسان وحمايتها لا يتحقق بوجود الضمانات الدستورية والقضائية فحسب بل بوجود مؤسسات مجتمع مدني فاعلة ومؤثرة في الدفاع عن حقوق الانسان والعمل على حمايتها وتعزيزها, فضلاً عن دورها في نشر الوعي بثقافة وقيم حقوق الإنسان (ICSP, 2007).

مشكلة البحث:

يعد اللجوء من أهم القضايا الإنسانية التي تواجه العالم حيث أنها تأخذ أبعاد سياسيه واجتماعيه وأمنيه واقتصاديه وديموغرافيه معقده، وبما أن لكل مجتمع خصوصيته فقد وجدت مشكلة اللجوء اهتماما متعاظماً من كافه الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم أجمع، وقد أفردت لها العديد من المؤتمرات والاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية، كان نتاجها مجموعه من المقررات تلزم الدول بضرورة التعامل مع قضايا اللاجئين بصوره إنسانية بعيدا عن النعرات السياسية والاجتماعية الضيقة وتكمن مشكلة البحث في التعرف على (دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق اللاجئين والدفاع عنهم)، وما المؤثرات الحقيقية على قدرة المنظمات في حماية اللاجئين ودفاع عنهم.

تساؤلات الدراسة:

السؤال الرئيس: ما دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق اللاجئين والدفاع عنهم؟

أهداف الدراســة:

تتمثل أهداف الدراسة في مجموعة نقاط نبلورها في ما يلي:

- التعريف بمنظمات المجتمع المدني وبيان وظائفها.

- بيان قدرة منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق اللاجئين والدفاع عنهم.
- بيان مواطن ضعف وتقصير لدى هذه المنظمات.

أهمية الدراســـة:

أولاً: الأهمية النظرية:

قلة الدراسات التي تناولت دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق اللاجئين والدفاع عنهم.

ثانيًا: الأهمية العملية:

تحفيز أصحاب القرار في جميع مؤسسات الدولة لتشجيع منظمات المجتمع المدني لتحمل مسؤوليتها الاجتماعية والإنسانية تجاه اللاجئين ومساعدة منظمات المجتمع المدني على توجيه عملها بمهنية أكبر لمساعدة اللاجئين.

ثالثا: متغيرات الدراسة:

المتغيرات الديموغرافية:

الجنس وله فئتان: ذكر، أنثى.

المتغير المستقل: دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق اللاجئين والدفاع عنهم.

المتغير التابع: ويتمثل في الدرجة الكلية لإستجابات أفراد العينة على أداة الدراسة، واستجاباتهم كذلك على مجالات الدراسة.

رابعا: محددات الدراسة:

حددت نتائج هذه الدراسة بصدق الأداة وثباتها وباستجابات أفراد العينة عليها، وإن تعميم نتائج هذه الدراسة تصلح على المجتمعات المشابهة لهذا المجتمع.

خامسا: الدراسات السابقة ذات الصلة:

من خلال اطّلاع الباحث على الأدب النظري السابق حصل على مجموعة من الدراسات السابقة، التي تعد ذات علاقة بموضوع الدراسة حيث عالجت موضوع منظمات المجتمع المدني وحقوق اللاجئين ، ومفاهيم حقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني واللجوء الانساني. وتم إدراجها تصاعديًا من الأقدم إلى الأحدث وتضمنت الدراسات العربية وكانت كالآتي:

قام سميران (2014) بدراسة مغزاها المعالجة الإغاثة الإنسانية بين الإسلام والقانون الدولي واقع وتطلعات، وتم سحب عينة عشوائية مكونة من (65) صحيفة، وأبرز نتائج الدراسة وجود ضعف كبير في اعمال الإغاثة الإنسانية.

أعدت ابو طربوش (2014) دراسة هدفت على التعرف الاثار الاجتماعية والنفسية للازمة السورية على الاطفال السوريين اللاجئين في الاردن، وتم سحب عينة عشوائية مكونة من (100) فرد، ومن أهم نتائج الدراسة ان الأطفال السوريين بحاجة ماسة للمساعدة والدعم والحماية.

التعقيب على الدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة نلاحظ إن الدراستين تركز على حماية حقوق اللاجئين، ومن اهم توصياتهم تفعيل المنظمات الانسانية لذلك، وقد تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الهدف، وأداة جمع البيانات وطريقة اختيار العينة، وتميزت عنها في الجمهور وموضع الدراسة وشمول الاستبانة لمحاور لم تشملها استبانات الدراسات السابقة، واستفادت الدراسة الحالية من الأدب التربوي الوارد في الدراسات السابقة في تفسير نتائج الدراسة الحالية، وتطوير أداة الدراسة.

الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة:اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي، وذلك بدراسة العلاقات بين المتغيرات الرئيسة والفرعية، من خلال جمع وتحليل البيانات ذات العلاقة في دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق اللاجئين والدفاع عنهم بوصفها مجتمع الدراسة.

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من اثنين مليون لاجئ تقريبا من جميع الجنسيات داخل المملكة الأردنية الهاشمية.

أفراد عينة الدراسة: تم اختيار عينة عشوائية بسيطة مكونة من (1500) فردًا من مجتمع الدراسة منهم ذكور وإناث.

الجدول رقم (1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدراسة

المتغير	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	1105	84%
	أنثى	215	16%
	المجموع	1320	100%

أداة الدراسة:

طور الباحث لأغراض الدراسة الحالية مقياس دور منظمات المجتمع المدني بالرجوع لعدد من الدراسات والأبحاث السابقة التي استخدمت دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان مثل دراسة دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان – القاهرة – 2011- جامعة القاهرة

صدق أداة الدراسة:

صدق المحتوى: تم بناء هذا المقياس اعتمادًا على خطوات إجرائية محددة، واستنادًا إلى تحليل الأدب السابق والإطار النظري، وقد اعتبر الباحث هذه الإجراءات دليلًا على صدق المحتوى

ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من ثبات الأداة الأولى للدراسة باستخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Retest-Test) من خلال تطبيق الإستبانة على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة، وبعد مرور أسبوعين طبقت على أفراد العينة نفسهم، وكانت نسبة الثبات (90.3%)، وهي نسبة مطمئنة لنتائج الدراسة.

إجراءات الدراسة:

قام الباحث بالإجراءات الآتية:

- تحديد مجتمع وأفراد الدراسة.
- تطوير أداة الدراسة.
- اعتماد معيار الحكم على نتائج الدراسة، وذلك بصدق وثبات أداة الدراسة.
- جمع الاستبانات وتفحصها ومعالجتها إحصائياً.

المعالجة الإحصائية:

لإجابة سؤال الدراسة: **ما دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق اللاجئين والدفاع عنهم؟**

فقد تم حساب التكرارات والنسب المئوية لدرجات أفراد عينة الدراسة على مقياس الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

نتائج سؤال الدراسة: **ما دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق اللاجئين والدفاع عنهم؟**، وتمت الإجابة عن السؤال بوصف الخصائص الشخصية، وقام الباحث بتوزيع (1500) استبانة على اللاجئين داخل المملكة الاردنية الهاشمية، وتم استرداد (1320) استبانة بواقع (88%)، وبعد مراجعة الاستبانات تبين أن اغلبها صالحة للتحليل، بهذا تكونت عينة الدراسة من (1320) لاجئ.

المجال الأول: دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق اللاجئين.

الجدول رقم (2): التكرارات والنسب المئوية لموافقة الأفراد المبحوثين عن فقرات دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق اللاجئين.

الفقرة		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة		قليل	قليل جدًا	المجموع
1.توجد منظمات مجتمع مدني تقوم بحماية حقوق اللاجئين.	التكرار	74	317	763		123	43	1320
	النسبة المئوية	%6	24%	%58		9%	%3	100%
2.تخصص منظمات المجتمع المدني برامج ولقاءات للتوعية بحقوق اللاجئ	التكرار	26	277	822		102	93	1320
	النسبة المئوية	2%	21%	62%		8%	7%	100%
3.لدى منظمات المجتمع المدني وسائل تواصل كافية تمكن اللاجئ من الوصل اليها	التكرار	52	495	681		75	17	1320
	النسبة المئوية	4%	38%	51%		6%	1%	%100

بسهولة							
4.لدى منظمات المجتمع المدني نشطاء دائمين في تجمعات اللاجئين	التكرار	186	654	397	58	25	1320
	النسبة المئوية	14%	50%	30%	4%	2%	%100
5.يتعامل النشطاء والعاملين بمنظمات المجتمع المدني بكفائة مع قضايا اللاجئين	التكرار	228	705	311	69	7	1320
	النسبة المئوية	17%	53%	24%	5%	1%	%100
6.تساهم منظمات المجتمع المدني في دمج اللاجئين بالمجتمع المحلي	التكرار	198	464	597	59	2	1320
	النسبة المئوية	15%	35%	45%	5%	0%	%100

الجدول السابق يتحدث عن دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق اللاجئين، ونتائج فقرات الجدول كما يلي من الأعلى معياريا الى الأقل، حيث تبين بأن الفقرة رقم (5) "يتعامل النشطاء والعاملين بمنظمات المجتمع المدني بكفاءة مع قضايا اللاجئين"، مرتفعة وبنسبة (74.8%) ثم يليها الفقرة رقم (4) "لدى منظمات المجتمع المدني نشطاء دائمين في تجمعات اللاجئين"، وهي أيضًا مرتفعة وبنسبة (70.1%)، ثم يليها الفقرة رقم (6) "تساهم منظمات المجتمع المدني في دمج اللاجئين بالمجتمع المحلي" بدرجة متوسطة وبنسبة (59.3%)، ثم الفقرة (3) "لدى منظمات المجتمع المدني وسائل تواصل كافية تمكن اللاجئ من الوصل إليها بسهولة" ودرجتها أيضًا متوسطة وبنسبة (52.2%)، ثم الفقرة رقم (1) "توجد منظمات مجتمع مدني تقوم بحماية حقوق اللاجئين" وبنسبة (41.6%) وأخيرا الفقرة رقم (2) "تخصص منظمات المجتمع المدني برامج ولقاءات للتوعية بحقوق اللاجئ" بدرجة ضعيفة وبنسبة (35.4%).

الشكل رقم (1): التكرارات ونوعها والنسب المئوية

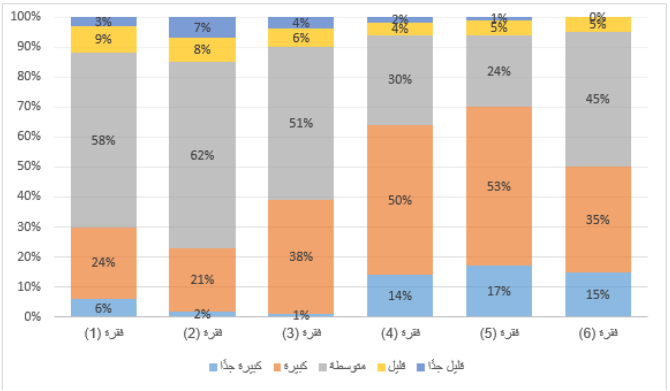

المجال الثاني: دور منظمات المجتمع المدني في الدفاع عن اللاجئين.

الجدول رقم (3): التكرارات والنسب المئوية لموافقة الأفراد المبحوثين عن فقرات دور منظمات المجتمع المدني في الدفاع عن اللاجئين.

الفقرة		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليل	قليل جدًا	المجموع
7.تساهم منظمات المجتمع المدني في تحسين الوضع القانوني للاجئين	التكرار	361	194	639	60	66	1320
	النسبة المئوية	%26	%16	%49	%4	%5	%100
8.تتفاعل منظمات المجتمع المدني مع قضايا اللاجئين باهتمام وقت حدوثها	التكرار	67	327	813	85	28	1320
	النسبة المئوية	%5	%25	%62	%6	%2	%100
9.تنسق منظمات المجتمع المدني مع الجهات الرسمية	التكرار	117	303	615	189	96	1320
	النسبة المئوية	%9	%23	%47	%14	%7	%100
10.تقدم منظمات المجتمع المدني استشارات قانونية	التكرار	192	369	589	111	59	1320
	النسبة المئوية	%15	%28	%45	%8	%4	%100

للاجئ بدون مقابل							
11.تؤمن منظمات المجتمع المدني كادر قانوني للدفاع عن اللاجئ اذا ما احتاج لذلك	التكرار	77	343	562	224	114	1320
	النسبة المئوية	%6	%26	%43	%17	%8	%100
12.تتابع منظمات المجتمع المدني اللاجئين داخل السجون	التكرار	27	218	633	272	170	1320
	النسبة المئوية	%2	%17	%48	%20	%13	%100

الجدول السابق يتحدث عن دور منظمات المجتمع المدني في الدفاع عن اللاجئين، نتائج فقرات الجدول كم يلي من الأعلى معياريا الى الأقل حيث تبين بأن الفقرة رقم (10)"**تقدم منظمات المجتمع المدني استشارات قانونية للاجئ بدون مقابل" بدرجة متوسطة** وبنسبة (52.1%) ثم يليها الفقرة رقم (7) "تساهم منظمات المجتمع المدني في تحسين الوضع القانوني للاجئين" بدرجة متوسطة وبنسبة (51.8%)، ثم يليها الفقرة رقم (8) "تتفاعل منظمات المجتمع المدني مع قضايا اللاجئين باهتمام وقت حدوثها" بدرجة متوسطة وبنسبة (42.4%)، ثم الفقرة رقم (9) "تنسق منظمات المجتمع المدني مع الجهات ذات الاختصاص بقضايا اللاجئين" ودرجتها أيضًا متوسطة وبنسبة (41.4%)، ثم الفقرة رقم (11) "تؤمن منظمات المجتمع المدني كادر قانوني للدفاع عن اللاجئ إذا ما احتاج لذلك" وبنسبة (40.5%)، وأخيرا الفقرة رقم (12) "تتابع منظمات المجتمع المدني اللاجئين داخل السجون" وجاء بدرجة ضعيفة وبنسبة (28.7%).

الشكل رقم (2): **التكرارات ونوعها والنسب المئوية**

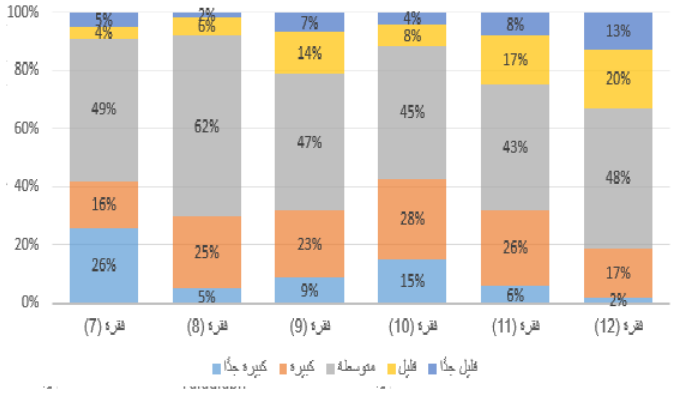

النتائج:

1. ضعف منظمات المجتمع المدني في التوعية والتثقيف للاجئ لمعرفة حقوقه بدولة اللجوء.
2. التنسيق غير كافٍ بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لغايات حماية ودعم اللاجئ.
3. العشوائية في العمل وعدم التنسيق الجيد بين المنظمات في ما بينها يهدر قدراتها الإغاثية.

التوصيات:

وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحث بعدة توصيات:

1. زيادة التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية في دولة اللجوء.
2. زيادة الكادر القانوني للدفاع عن اللاجئين أمام المحاكم ومتابعتهم في السجون.
3. تغذية العقل الجمعي للمجتمع بثقافة اللجوء من قبل وسائل الإعلام بشكل مستمر لترسيخ هذه الثقافة.

قائمة المراجع

- ابن نجم، خالد (2006). **تغطية الصحافة السعودية للعمليات الإرهابية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية والتدريب، الرياض: السعودية.
- ابوطربوش، ربى (2014). **الاثار الاجتماعية والنفسية للازمة السورية على الاطفال السوريين اللاجئين في الاردن.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية: الأردن.
- الاتفاقية الدولية لحماية **حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم** 158 اعتمدت بقرار الجمعية العامة 45 المؤرخ في 18 كانون الأول / ديمسبر 1990
- ايكهارد بيترس وفابيان ميتسه (2006).**حقوق وواجبات طالبي اللجوء**.ط1.تورنغن الولايات المتحدة الامريكية
- حقوق الإنسان: **مجموعة صكوك دولية**، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، رقم المبيع1 A.94.XIV–Vol.1, Part 1، ص 892
- العنزي، علاء، (2015) **مفهوم الحماية الدولية لحقوق الإنسان والمعوقات التي تواجهها**، جامعة بابل، ص61
- محمود، ضاري ويوسف، باسيل (2003). **المحكمة الجنائية الدولية هيمنة القانون أم قانون الهيمنة.** بغداد: دار الحكمة.
- ميغرابوليس،(2017) **قصص اللاجئين ومعاناتهم**، بون المانيا الاتحادية، ط1، ص 53
- النعيمات، محمود، (2015). **تأثير الاعلام في نشر ثقافة حقوق الانسان.** الخرطوم ، ص89
- يازجي، أمل (2016). **دليل الإجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجئ** ، مجلد 16، جنيف.
- ICSP،(2007) **دور منظمات المجتمع المدني** ، دهوك، كردستان العراق

التحديات التي تواجه اللاجئين من دولة جنوب السودان في السودان
(ولاية النيل الابيض محليتي الجبلين والسلام)

د. شيماء الطيب الفكي موسي
السودان/ جامعة بخت الرضا

الملخص

قضية اللاجئين في الشرق الاوسط من القضايا التي اصبحت تؤرق استقرار الدول لما لها من آثار علي المجتمعات المستضيفة واللاجئين انفسهم لما يجدونه من عدم تقبل للبيئات الجديدة وتشرد اغلبهم بسبب الحروب الدائرة في الشرق الاوسط .

تهدف الورقة الي وصف أوضاع اللاجئين من دولة جنوب السودان في الاراضي السودانية في ولاية النيل الابيض الحدودية والتي تستقبل الي الآن 160 الف لاجئ واكثر حتي ديسمبر 2017 وفقا لتقرير معتمدية شؤون اللاجئين في السودان .كما انها توضع المشكلات التي تواجه المنطقة في ادارة ملف اللاجئين بسبب وجود ثلاث فئات مجتمعية مختلفة في المنطقة الامر الذي جعل الجهود الطوعية الدولية في مفترق الطرق حتي تجد طريقة مثلي لمحاولة توفيق الاوضاع في تلك المنطقة خاصة مع انتشار الفقر بين اواسط المجتمع .

تتمثل مشكلة الدراسة في أن اعداد اللاجئين في تزايد مستمر داخل الولاية الحدودية(النيل الابيض) والتي تواجه صعاباً في العمل علي ادارة شؤون اللاجئين واستقرارهم بالرغم من تواجد المنظمات التي تعمل تقديم الخدمات توفير سبل عيش لهؤلاء اللاجئين في الولاية ومحاولة توفيق الاوضاع مع المجتمعات المستضيفة والتي يبلغ عدد سكانها أي المحليتين الجبلين والسلام 424.672 اضافة الي وجود اللاجئين بعدد160 الف لاجئاً . .اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي متخذة من التقارير والمقابلات أدوات لها.

Abstract

The refugees issue in Middle East became issues that obstruct state's stability , because its has effects on the weak communities and the refugees themselves who did not accept the new environment that they lived in and most of them were became homeless because of war in Middle East.

This paper aimed to describe the situation of refugees in South Sudan State inside the Sudanese area specially in border White Nile state which received more than 160 thousand up December 2017, according to the report issued from Refugees Affairs Commission in Sudan. also it put the problems that faced the area in the file of refugees management, this area exist of three different communities, so it became difficult to find appropriate method to deal with their situations specially the spread of poverty among this community.

The problem of the study represented in the number of refugees that increase day by day inside the border of the state (White Nile State) which faced difficulties in running the refugees situations and their stabilization , although there are many organizations exists and provide services to as well as livelihood means for those refugees and try to make coexistence with the weak communities of the area itself which their population was 424,672 in addition to refugees exist 160 thousand. The study depend on the descriptive analytical method using reports and interviews as a tools in collecting data.

مقدمة:

يتركز المحور الاساسي لمشكلة هذا البحث علي اللاجئين [*]من دولة جنوب السودان في الأراضي السودانية والظروف التي تعرضوا لها بعد قيام الحرب الاهلية في دولة جنوب السودان في اواخر العام 2013 م . فكان تواجدهم في تلك الفترة باسم الوافدين من دول جنوب السودان لذا لم يكن هنالك اهتمام دولي مباشر موجة لهم في البداية وكانت كل المساعدات تأتيهم من قبل المجتمعات المستضيفة [1] ومن حكومة السودان ومنظمات المجتمع المدني العاملة بالمنطقة .بعد ذلك تم الاقرار بأنهم لاجئين فتدخلت وكالة الامم المتحدة (المفوضية السامية لشؤون للاجئين في العام 2014 م) فعليا واقامت معسكرات بعد ان كانوا يتواجدون في نقاط انتظار علي الحدود بين دولة جنوب السودان والسودان .تقع هذه المعسكرات في ولاية النيل الابيض في محليتي السلام والجبلين الأكثر فقرا في الولاية ، الامر الذي اتاح فرصة للمجتمع المستضيف من العمل مع الحكومة علي تسوية الاراضي التي تم انشاء المعسكرات فيها مقابل تقديم خدمات لأهالي المنطقتين التي تفتقر لأبسط متطلبات الحياة الاساسية بنسبة 10-40% .[2]

أسباب اختيار الموضوع هو تدني الخدمات بسبب قدوم اللاجئين وحتي الاعتراف بهم كلاجئين من قبل المجتمع الدولي ، النتيجة تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بولاية النيل الابيض في المجتمعات المستضيفة مما زاد من معدلات الفقر وانتشار الامراض وتدهور البيئة بالمنطقة، ولا توجد دراسة تعالج هذا الطرح بالذات. الفرضية التي تقوم عليها الدراسة هي تواجد ثلاث فئات مجتمعية يؤثر علي تقديم الخدمات للاجئين من دولة جنوب السودان.

الهدف من هذه الورقة معرفة الفرص والتحديات التي تواجه استقرار لاجئ دولة جنوب السودان في السودان وماهي الاثار المترتبة علي تواجدهم في السودان علي المجتمع المستضيف .

مصطلحات الدراسة.

اللاجئين: اللاجئين هم الاشخاص الذين يجبرون علي ترك بيوتهم خوفا من الاضطهاد، أفرادا أم جماعات، لأسباب سياسية أو دينية أو عسكرية أو لأسباب أخرى[1]. تقع ولاية النيل الأبيض بين خطى عرض 57 :11 - 15 :15 شمال. وخطى طول 13:31 - 15: 33 شرقاً. تحدها من جهة الشمال ولاية الخرطوم ومن الشرق ولايات النيل الأزرق، سنار والجزيرة ومن الغرب ولايتي شمال وجنوب كردفان ومن الجنوب دولة الجنوب[1(2)].

مجتمع الدراسة:

ولاية النيل الأبيض:

---

[*]عدد اللاجئين من دولة جنوب السودان وصل الي 160 الف لاجئ تقرير معتمدية اللاجئين نوفمبر 2017م

[1] مقابلة مع عمدة منطقة العلقاية بمحلية الجبلين مارس 2017

[2] تقرير مفوضية العون الانساني ولاية النيل الابيض السودان (الاتفاقيات الفنية)ابريل 2017م

[1] إبراهيم دراجي، اللجوء والنزوح والهجرة، الموسوعة العربية، الموسوعة القانونية المتخصصة، تاريخ الدخول 2017/12/23م، www.arab-ency.com

[2] ولاية النيل الأبيض، وزارة المالية والإقتصاد، مفوضية الإستثمار، 2016م، ص1.

الموقع الجغرافي الإستراتيجي بتوسطها لولايات السودان، إذ تعتبر معبراً لكل الولايات ومعبراً لدولة الجنوب. تتوفر الخدمات الضرورية من استقرار الأمن والاتصال والتعليم والصحة والبنوك إضافة للطاقة الكهربية. تحتل الولاية المرتبة الأولى في صناعة السكر فى السودان. تتمتع الولاية بموارد طبيعية متمثلة فى الأراضي الصالحة للزراعة ومصادر المياه (النيل الأبيض) الذى يخترق الولاية من الجنوب إلى الشمال بطول (629) كيلومتر توجد بها ثروة سمكية هائلة . يوجد بها البترول جنوب منطقة ربك وجنوب غرب محلية كوستى . بها المستودع الإستراتيجي للمواد البترولية،بها محطة كهرباء أم دباكرايا.

المحليات المستضيفة:

أولاً: محلية السلام: تقع محلية السلام جنوب ولاية النيل الأبيض وعلى الضفة الغربية للنيل الأبيض وبين خطى عرض 13-12 وخطى طول 32 – 35.48 ويحدها من الشمال محلية كوستي ومن الشرق نهر النيل ومحلية الجبلين ومن الغرب ولاية شمال كردفان ومن الجنوب ولاية أعالي النيل من دولة جنوب السودان.

المميزات:

أ. ملتقى طرق بين الشمال والجنوب وتربط حوالي 4 ولايات

ب. تتمتع بثروة حيوانية ضخمة

ج. بها أسواق متخصصة للمحاصيل والماشية (الراوات – المقينص - النعيم).

د. تتوفر بها خدمات الاتصال الثابت والسيار.

المساحة: تبلغ المساحة المحلية حوالي 6919 كيلو متر مربع أي ما يعادل 164.138.095 فدان وهذه المساحة تشكل 7% من مساحة الولاية.

السكان: يبلغ عدد سكان المحلية حوالي 154.572 نسمة بالإضافة الي الشماليين العائدين من دولة الجنوب وهم حوالي 24.686 نسمة.

ثانيا: محلية الجبليين:

الموقع: تقع في جنوب النيل الأبيض وتبعد حوالي 60 كيلو متر من مدينة ربك من الغرب يحدها النيل الأبيض ومن الشرق يحدها جبلين لا يزيد ارتفاعهما عن 300 قدم من سطح الأرض، بين خطي عرض 15-39،12-13 وخطي طول 35-15،32-33.

المساحة: تقدر المساحة الكلية بحوالي 8534 كيلو م.م تقريبا. المساحة المزروعة حاليا 825 ألف فدان قابله للزيادة .

السكان: يبلغ عدد السكان بمحلية الجبليين 179414نسمة

القبائل: صبحة، تعايشه، جعليين، هبانية، حسانية.

الإطار المفاهيمي للورقة:

أ. المجتمع المستضيف.

ب. العائدين الشماليين من دولة الجنوب.

ج. اللاجئين من دولة جنوب السودان.

أولاً: المجتمع المستضيف:

1. متمثل في كل من قرى منطقتي الجبلين والسلام وهي:

أ. جودة

ب. العلقاية

ج. دبة بوسن[1].

د. محلية السلام وتحتوى على الوحدات الإدارية التالية:

(1) المنظمة النعيم

(2) جوري

(3) الكشافة

(4) الرديس 9

(5) الزليط

2. تضم قبائل السليم والفلاتة وبني هلبة أولاد حسن – جمع مشالقة – عبيساب والقبائل الوافدة حسانبة حسنات رعاة ابقار اضافة الى رعاة الابقار من بنى جرار والكبابيش.

ثانياً: مجتمع العائدين:

إن مجتمع العائدين الشماليين من جنوب السودان والتي تضم القبائل الموجودة أصلاً في المجتمع المحلي الذين عملوا على الاستقرار في جنوب السودان حتى انفصاله عن شمال السودان. حيث نجد أن وصف هؤلاء بعد الانفصال كما قال مدير منظمة (أدرا) في مقابلة له إن أوضاعهم بعد الانفصال كانت في حالة مزرية وتشرد كثير منهم بسبب الانفصال ففي 2009م، كانت هنالك حركة نزوح من الجنوب فقامت جمعية الهلال الأحمر السوداني بعمل مسح لهؤلاء الأسر وتوصلت الى منطقة السلام موزعة بين خور أبو هرم والجبلين وتدخل ديوان الزكاة كداعم للغذاء في ابريل ومدهم بالغذاء واستقرارهم وتوالى رجوعهم الى مناطقهم ففي مارس 2011م[2]، في منطقة الدبيب كانت هنالك 271 أسرة عائدة وفي شهر ديسمبر من نفس العام كان هناك رصد لـ 60 أسرة من قبيلة الفلاته في منطقة أبو رماد. وفي تقرير المفوضية عام 2015م كان عدد العائدين 3.200 نسمة.

ثالثاً: اللاجئين من دولة جنوب السودان:

(1) ولاية النيل الأبيض، وزارة المالية والإقتصاد، مفوضية الاستثمار، 2015م. ص3.

(2) تقرير الجمعية السودانية الهلال الأحمر 2009م، 2011م، 2012م.

والتي تضم مختلف القبائل من دولة جنوب السودان ذات الغالبية المسيحية والديانات المحلية .

كل هذة الفئات مجتمعة شكلت تحدى للمجتمع الدولي في كيفية توفيق الاوضاع لهذة المجتمعات الثلاث .

اللاجئين من دولة جنوب السودان بعد الحرب الاهلية 2013:

في ظل الحروب والتوترات السياسية بدولة جنوب السودان والتي كانت بدايتها في 15 ديسمبر من العام 2013 م والتي ترتب عليها تشرد اهالي الجنوب الي الدول المجاورة فرارا من ويلات الحرب كان الملاذ الامن لهم السودان حيث توافدت قبائل الجنوب ،وقد اختلف عدد الاسر الوافدة حسب المناطق كما اختلفت الفترات بحسب مجريات الحرب والاحداث القائمة بدولة الجنوب. أول المعسكرات كانت معسكر العلقاية بمحلية الجبلين حيث أوت 1301 اسرة (1441فرد)، ومعسكر كيلو 10 بمحلية السلام بإيواء 13161اسرة (18217فرد) حيث بادرت منظمات المجتمع المدني في الولاية واولها جمعية الهلال الاحمر السوداني بالعمل علي ادارة المعسكرات والايواء وتوزيع المواد الغذائية وادارة 4 مراكز صحية وتعزيز الوضع الصحي واعادة الروابط الاسرية والاسعافات الاولية وخدمات الدعم النفسي (1)

جدول (1) يوضح تدفقات اللاجئين منذ العام 2013 وحتي العام 2015م

الأعوام	عدد الأسر	عدد الأفراد
2013	5996	30053
2014	7256	36378
2015	20168	97407
2016 وحتي الربع الأول من العام 2017	31327	118415

جدول (2) يوضح معدل التدفق خلال الأعوام تدفقات اللاجئين

الأعوام	نسبة التدفق
2014 - 2013	%11
2015 - 2014	%13
2016 - 2015	%35
2016 حتي 31/ 3/ 2017	%42

جدول (3) يوضح إحصائية تدفقات اللاجئين بالمعسكرات حتي 31 مارس 2017م

نقاط الانتظار	عدد الأسر	عدد الأفراد
جوري	2474	9556

(1) جمعية الهلال الاحمر السوداني ،تقرير تدفق اللاجئين 2017/5/5م

الكشافة	3027	12903
العلقاية	4432	15819
دبة بوسن	819	3019
الرديس 1	1919	11310
الرديس2	5472	2121
ام صنقور	4419	13751
خورالورل	7765	30840
الجملة	31327	118415

جدول (4) يوضح متوسط الدخول اليومي لتدفقات اللاجئين عبر المعابر خلال 3 اشهر السابقة من العام 2017م[1].

المعابر	متوسط الدخول اليومي بالأسر(بالجنيه السوداني)
المقينص	176
جودة	42
الكويك	19

مع وجود هذا الكم من الدخول اليومي للمعسكرات من خلال نقاط الانتظار نجد أن ذلك ادي الي وجود ثلاث فئات مجتمعية ثقافية والتي خلقت العديد من التحديات والمشكلات التي واجهت تواجد اللاجئين في السودان وهي :

فيما يخص المشكلات التي واجهت اللاجئين من دولة جنوب السودان هي تواجدهم في في السودان في بداية الحرب في دولة الجنوب بإسم عائدين من دولة الجنوب هذا المسمى لم يضعهم في حيز اللاجئين الا ان تم تغير تواجدهم الي مسمي لاجئين وبعدها دخلت وكاله الامم المتحدة لشئون اللاجئين واقامت المعسكرات وتم تحويلهم من نقاط الانتظار الي معسكرات في المجتمعات المستضيفة (1)

مشكلة القبلية وتوزيع المعسكرات تفاديا للتشابك بين القبائل تم توزيعهم وبمساعدة المنظمات الوطنية والتي تعتبر الشريك الوطني وفقا لقانون العمل الطوعي في السودان(*) للمنظمات الاجنبية ولمعرفتها بالقبائل من جنوب السودان قبل الانفصال .

انتشار الامراض خاصة الكبد الوبائي والكوليرا وسوء التغذية (2)بسبب انتشارهم وتواجدهم علي الشريط النيلي ترتب عليه انتقال الامراض ومعاناة المجتمعات المستضيفة .

---

(1) المرجع السابق، ص7.

[1] مقابله الطيب عبد العاطي عثمان ، مسئول إدارة الطوارئ ،محطات المياة، جمعية الهلال الأحمر السوداني- كوستي 2017/4/15. س 1 ظهرا

[*] قانون العمل الطوعي في السودان 2006م

الغبن الاجتماعي من قبل المجتمعات المستضيفة التي تنازلت عن الاراضي في مقابلة الخدمات التي أثرها ضعيف لدي المجتمعات المستضيفة (3)مما تسبب في اشتباكات بين اللاجئين المجتمعات المستضيفة. وقد تبنت منظمة بلان سودان بالتعاون مع منظمة الايثار الخيرية التعاون من اجل رفع الوعي التعليمي وادماج اللاجئين الاطفال في مدارس وعمل مساحات صغيرة للعب للأطفال ومحاولة التخفيف من الوضع التنفسي السي الذي واجة اطفال اللاجئين واصبحت المشكلة الحقيقية هي التوفيق بين المقررات التي كانت في دولة جنوب السودان باللغة الانجليزية في دولة السودان باللغة العربية وحل الاشكال بأن قامت هذه المنظمات وبالتعاون مع المركز القومي للمناهج بخت الرضا[*] بتوفيق الاوضاع والاستعانة بأساتذة من المجتمعات المستضيفة ومن اللاجئين انفسهم وتم اشراك طلبة من المجتمع المستضيف تفاديا للغبن ومحاولة ادماج المجتمع المستضيف في الخدمات.

جهود منظمات المجتمع المدني في تحسين اوضاع اللاجئين في منطقة النيل الابيض

أولا: في مجال محاربة الفقر والبطالة:

1. تتضافر جهود منظمات المجتمع المدني للعمل علي تحسين مستويات الحياة لدي أفراد المجتمع في ولاية النيل الأبيض والتي تعد الولاية الحدودية ذات التدخلات القبلية خاصة بعد أن أصبحت مستضيفه للاجئين من دولة جنوب السودان الأمر الذي جعل منها مركزاً لإدارة شئون اللاجئين من دولة الجنوب حديثة الولادة خاصة في ظل الحروب الأهلية القائمة في تلك المنطقة .
2. بذلت جميع المنظمات العاملة في الحقل الإنساني في محاولة إرضاء فئات المجتمع الثلاث: لاجئين-عائدين شماليين – مجتمع مستضيف من خلال توفير برامج سبل كسب العيش وتوفير فرص للتعليم والاهتمام بالصحة حيث نجد أن منظمة (جسمار للأمن الإنساني) قامت بعمل مشروع أمن المجتمع في منطقة جوده العدل بوحدة جوده الإدارية أنظمة المشروع تنحصر في شقين زراعي وتوعوي –حيث كونت جمعية زراعية من ثمانية عشر عضو لتقوم بإدارة الجمعية الزراعية والمعدات ومتطلبات العملية الزراعية وتم تسجيلها لدي وزارة الرعاية الاجتماعية ثم بعد ذلك تم تكوين عدد ثمانية من المجموعات وكان عدد المستفيدين حوالي أربعة وستون رجلاً وستة عشرة امرأة، كما انه تم تكوين جمعية بإسم جوده العدل التنموية من خمسة عشر عضواً من الإناث والذكور للقيام بالتوعية المجتمعية وعقد شراكات مع الجهات الممولة للمشروعات حتي تكون هنالك حركة عملية التنمية بالمنطقة كما أنها تساهم في إدارة الألبان الزراعية الخاصة بالمشروع.

---

(2) مقابله احمد الزبير، مسول الإصحاح البيئي، منظمة الإيثار، ثقافة الإصحاح البيئي في المجتمعات المستضيفة، منظمة الإيثار-كوستي،2017/5/7م،س 11صباحا

(3)مناقشة جماعية مع مجموعة شباب الوحدة الإدارية لدبة بوسن الجبلين 2017/5/12م.

(*) المركز القومي لتيسير مناهج الدراسة في السودان

وتواصل المشروع وانتقل الي منطقة العلقاية والجديد في المشروع أنه تم عمل جمعيه زراعية وهي عبارة عن لجنة منبثقة من أمن واستقرار المجتمع حتي نشرف علي أمن واستقرار المجتمع والتي تتكون من عشرين مجموعة عدد أفرادها مئتان منهم خمسون من قدامي المحاربين والتابعين للقوات المسلحة السودانية وقسمت المجموعة الي مجموعتين حسب موسم الزراعة مروي ومطري وتم توفير جميع المعدات الزراعية وملحقاتها العملية للزراعة[1].

أما منظمة (أصدقاء السلام والتنمية) التي كانت بدايتها في مجال حقل الألغام ومحاربة مرض الايدز تحول عملها منذ العام 2009 الي محاولة إدماج المجتمع وتوفير الدخل من خلال مشروع توفير سبل كسب العيش والذي تتكفل به كل وكالات الأمم المتحدة فهي المانح لهذا المشروع والذي يستفيد منه اللاجئين، والمجتمع المستضيف، والعائدون من جنوب السودان ،في مجال الزراعة عملت علي تقسيم المنشط الي زراعي ومنشط صيد الأسماك شراكه مع المجتمع المستضيف بإيجار الأراضي منهم وإشراكهم في العملية الزراعية حيث كانت البداية بإيجار خمسة وعشرين فداناً، كبداية لعمل المشروع وزادت بعد ذلك[2].

منظمة (أدرا ADRA) أيضا قامت بالمساهمة في العمل الزراعي منذ العام 2013 حيث أهتمت بالزراعة المروية بتوفير سبعا وعشرين طلمبة ري وبذور الخضروات ومعدات الزراعة للعائدين وتوزيعها عدد الأفدنة (676) فدان وتوفير15 برميل جازولين وتم تنفيذ الدورات التدريبية والإرشاد الزراعي للمزارعين في كل من المحليتين وكان عدد المستفيدين 180 مزارع عائد بمحلية السلام و225مزارع عائد بمحلية الجبلين في مجال الزراعة المطرية، أهداف المشروع توفير التقاوي المحسنة 20000 فدان بالإضافة الي المعدات الزراعية التقليدية استهدفت 5000 أسرة ونفذت دورات تدريبيه لكيفية زراعة هذه المحاصيل حيث تم توزيعها والاستفادة لعدد2000 مزارع في المحليتين موزعه في مناطق الولاية وفي مجال برامج الثروة الحيوانية عملت علي تمليك 460 أسره 2ماعز (ولود) لكل أسره مع وجود دورات تدريبيه لكيفية رعاية الماعز وتحصينهم من الأمراض الشائعة حيث تم شراء 900 ماعز استهدفت عدد225 أسرة بمحلية السلام و225 أسرة بمحلية الجبلين[3].

قامت جمعية الهلال الأحمر السوداني بعمل برنامج يسهم في دعم القدرات للعائدين في محليتي السلام والجبلين قبل وبعد الانفصال بما يقدر ب(3000) أسرة قادمين من غرب ولاية اعالي النيل وما يقدر (2500) أسره قادمين من محافظة أعالي النيل وكان نشاطهم الاقتصادي الزراعة والرعي وبعض الأنشطة والأعمال الحرة وهدف هذا المشروع هو العمل على إدرار وتحسين الدخل للأفراد العائد نسبة ففي مجال الأراضي الزراعية وزراعة 500 فدان: 25 فدان لكل محلية حيث ساعد الجهات الزراعية المنشأ في المحليتين بإدارة العلمية الزراعية وحتى الآن يوجد استمرار لهذه الأنشطة في مجال صيد الأسماك فتلك المناطق تشتهر بصيد الأسماك فركزت المنظمات العمل على

(1) تقرير منظمة جسمار للأمن الإنساني، المشروعات المنفذة بولاية النيل الأبيض، يونيو 2014-2015م

(2) المرجع السابق، ص 2.

(3) تقرير عن مشاريع منظمة أدراسودان بالنيل الابيض، كوستى للعام 2013- 2016م.

إدارة الدخل وانتقال الشباب من البطالة والتقليل من الفقر العام في المنطقة عن طريق توفير كل مستلزمات الصيد وطرق تخزينه وعلمت على تمليك قوارب للصيد ليستفيد منها كل من المجتمع المستضيف والعائدين واللاجئين من دول الجنوب[1].

كما أن جمعية (الهلال الأحمر السوداني) مدعومة من الصليب الأحمر النمساوي قامت بتوفير عدد 22 قارباً صيد وقاربين كبيرين للتجميع وتوظيف العائد من المشروع في إدرار الدخل للأسر المستفيدة والتدريب على مهارات الصيد وتجفيف الأسماك وصناعة (الفسيخ)وهو منتج محلي.

خصصت منظمة أدرا (ADRA) اكبر المشروعات منذ العام 2013م، في محليتي الجبلين والسلام لخدمة السودانيين العائدين من الجنوب بشراكة مع جمعية الهلال الأحمر السوداني وجمعية العائدين حيث تم بناء مراحيض عامة بالمدارس والوحدات العلمية والجمعيات السكنية (21) مرحاض استفادت منها تسع مدارس بمحلية الجبلين و أربع مدارس بمحلية السلام شيد عدد 28 مرحاض مدرسي (2-6)، وتم توزيع 6000 ألف جركانة حبوب وكلور وصابون ومعدات نظافة وعملوا على التدريب على التثقيف الصحي حيث تم تدريب 19 لجنة من المجتمعات على استخدام وتخزين الكلور الصحي مع مياه الشرب وشارك فيها 20 متدرباً من المحليتين وتم تنفيذ عدد 15 حملة نظافة لعدد 16 قرية تم توزيع العيون ومعدات النظافة بالمحليتين ونفذت محاضرات مدرسية لعدد 18 مدرسة بالمحلية بأهمية غسل الأيدي وتوزيع الصابون للتلاميذ.

كما انه تم وضع خطة مياه في مناطق ودبكراياوالتقابة بطول 3.5 كلم مع كل وحدة للضخ ونقطتين توزيع والتي استفاد منها 2400 أسرة وفي 2014م واصلت في جهودها توصيل خدمات الصحة بعمل 4 مراحيض و4 نقاط ومياه في منطقة الرديس والكشافة كما أنها في 2016م تم تشييد محطات مياه محطة ربيعة من 1800 لتراً وأيضا في منطقة سيد مهدي بسعة 1800 لتراًوإنشاء مرحاض منطقة أم صنقور أيضا تم إنشاء مرحاض ونقطة مياه في العام 2016م[2].

ثانيا: دور منظمات المجتمع المدني في مجال المرأة والطفل:

قامت منظمة رفاء في العام 2015م بعمل مشروع لمعالجة المجتمعية لسوء التغذية في محليتي السلام والجبلين العدد الكلي للأطفال في السلام 1676 العدد المستهدف 1000 والجبلين 3417 والمستهدف 1500 الهدف من المشروع خفض الهروبات من البرنامج من 23% - 15%.

أنشطة المشروع تغذية الرضع، صغار الأطفال، ومجموعات الرضاعة، تم تدريب 50 فرد من المتطوعين في المحليتين في مناطق (أبو رماد، الهبانية، الجرارحة، العلقاية، جودة) تم تدريبهم على مزايا الرضاعة الطبيعية بمساعدة الأمهات على طرق الرضاعة الطبيعية الصحية وأهمية الرضاعة الطبيعية ساعدت ذلك على خفض سوء التغذية بعمل وجبات الرضاعة التكميلية لكل واحد من المتدربين عليه تدريب 10 من النساء في مجموعة عمل، حيث يقوم فريق العمل يعمل مسح دوري شهري في المحليات لاكتشاف حالات سوء التغذية وتمويلها مراكز المعالجة، وفي مجموعات دعم الرضاعة تم تدريب 12 من محلية الجبلين و12 من محلية السلام مراكز المعالجة ودبه بوسن

(1) تقرير مشاريع جمعية الهلال الاحمر السوداني، في الزراعة وصيد الاسماك، 2012/7/3م.

(2) تقرير مشاريع منظمة أدرا، السودان، النيل الابيض، كوستى للعام 2013- 2016م، ص32.

والجرارجة والعقاية وجودة ومستشفي الجبلين أبو رماد. ،كما أنه تم تثقيف الأمهات وعمل زيارات منزلية لمتابعة الأطفال في البرنامج، ساهمت اليونسيف بتوزيع وجبة تغذية للأطفال بواقع 21 كيساً للأسبوع، كما نجد أن عند عملية المسح إذا وجد 5% من الأطفال مصابين بسوء التغذية يتم فتح مركز للمعالجة بالمنطقة. أكثر الأطفال تأثراً بأمراض سوء التغذية هم أطفال العائدين من دولة جنوب السودان من الشماليين حيث تأثر الأطفال بتغيير البيئات كما أنه لا يوجد نوعية جيدة من الطعام قبل دخول المنظمات.

كما نجد أن منظمة رفاء عملت على الاستعانة بالمعالجين التقليدين من المشايخ والبصراء حيث الاعتقاد عند الأهالي أكثر بهم بعد تدريبهم على وسائل العلاج الحديث وكان عددهم 50 في محليتي السلام والجبلين.

ثالثاً: دور منظمات المجتمع المدني في مجال الصحة:

توجد مشروعات في الصحة والإصحاح البيئي من قبل المنظمات الوطنية شراكة مع المنظمات الأجنبية العاملة في الحقل الصحي حيث نجد أن منظمة(أصدقاء السلام والتنمية)، عملت على تنفيذ مشروعات في مجال الإصحاح البيئي والمياه فقامت بعمل دورات تدريبية في تعزيز الصحة والتثقيف الصحي للكبار في المجتمعات المستضيفة وتثقيف صحي للكبار والصغار وعلى فترات مع قادة المجتمع وعمل حملات نظافة شهرية وجلسات خاصة للنساء ومحاضرات عملية في نقاط المياه بلغ عدد المستفيدين21977 في المحليتين يتجدد أمل هذا المشروع بوجود مانع لتنفيذ مزيد من المشروعات[1]، أما جمعية الهلال الأحمر السودانية فعملها ينحصر في مجال الصحة منذ2007-2008في الاستعداد للكوارث في مجتمع الجيلين والسلام وهو عمل طوارئ ففي2007 عملت علي دورات إسعافات أوليه وفي العام 2008 عملت محطات مياه في منطقة الحديب وأبو رماد. تشمل أنشطة الجمعية الإسعافات الأولية والرعاية الصحية وتدريب علي مشروع التدريب المنزلي وتوجد في وحده هلال أحمر متوسط التدريب علي مستوي الولاية 10000ألف مدرباً، وعلى مستوي المحليتين 1500 وهو يكون الهدف العام السنوي للجمعية أقيمت برامج مسعف لكل أسره ومدربو البرنامج يبلغ عددهم 23 في السلام المحليتين 35.ومنذ العام 2009الى الآن نجد أن برامج جمعية الهلال الأحمر السوداني اختلفت بعد انفصال دولة الجنوب حيث كان الدعم ذاتي من قبل أفراد المجتمع حيث يقوم المجتمع نفسه بتوفير خدمات للمدربين كاملة ويوفر جزءاً من تكلفة الكورس وعلي جمعية الهلال الأحمر توفير الكادر والمعينات التدريبية .2012 دخل برنامج صحة المجتمع الدعم من الصليب الأحمر النرويجي ،ارتكز الدعم على البيئة الداخلية والخارجية في توفير موظفين وضابط ميداني للبرامج أضافه الي دفع التكاليف للمدربين وتكاليف تدريب المتطوعين ويدفع للوحدات الجديدة التي تم إنشائها كما أنها ركزت علي تدريب طلبة المدارس الثانوية في برنامج الإسعافات الأولية وعملت علي شراكة إدارة النشاط الطلابي بتدريب 1000دارس في كل منطقة تعليمية في الولاية.

(1) تقرير منظمة أصدقاء السلام والتنمية، مشروع الإصحاح البيئي والمياه، 2015-2016.

برنامج التمريض المنزلي استهدف 1800 سنويا والرعاية الصحية بتدريب 1440 فرق طوارئ صحية ويتكون من20فرقه يستهدف في كل محليه 20 فرد.كما أن الجمعية عملت في محلية الجبلين والسلام محطة طوارئ للمياه ولكنها واصلت في الاستمرار لسوء المياه مما أدي الي إستدامة المشروع .في العام 2013 عملت الجمعية في منطقة دبه بوسن في الجبلين محطة للمياه استفاد منها الأهالي بنسبة 70% الأمر الذي أدي لتقليل الأمراض المنقولة بالمياه وأيضا في منطقة أبو رماد والتي استفاد منها معسكر العائدين من الجنوب في منطقة أبو ضلوع حيث استفاد أكثر من 3000 مستفيد وفي منطقة العلقايه أيضا في الجبلين عملت محطة أساسا للاجئين الجنوبيين استفاد منها أهالي المنطقةالأصلين وتوجد أيضا محطة مياه في منطقة جوده العدلي 2010-2012 استفاد منها 2500 فرد المراكز الصحية التي عملتها جمعية الهلال الأحمر السوداني 5 مراكز صحية في محليتي الجبلين والسلام عدد المستفيدين 40000 نسمه[1].

عملت (منظمة الإيثار الخيرية) برنامجاً للإصحاح البيئي لبلان سودان (Plan Sudan) قائم علي توفير بيئة صحية معافاه وهي عبارة عن مشروعات قائمه علي بناء مراحيض للمجتمع المستضيف حيث عملوا علي بناء 24 مرحاضاً في خور الورل محلية السلام والعمل علي إدارة ترقية الصحة بالمنطقة متزامنة مع خدمة المجتمع اللاجئ وقاموا بتدريب 25 معزز صحة في ثلاثة قري وبالتعاون مع اليونسيف قامت بعمل محاضرات في تجمعات نقاط الصحة وتوزيع صابون وجركانات لنقل المياه للمجتمع المستضيف واللاجئين 15000 جركانه .وقاموا بتدريب قيادات المجتمع بتدريب 230 في المجتمع المستضيف واحتفل المجتمع والمنظمات بثلاثة قري بالخلو من التبرز في العراء كما ان هنالك مجموعات النقاش السنوية[2]

رابعاً: دور منظمات المجتمع المدني في مجال التعليم:

تتعدد المنظمات ذات المشروعات مع المنظمات الدولية لتنفيذ خطط وإستراتيجيات تدعم من قدرات الأهالي لتجعلهم منخرطين في الحياة العامة بإدخال تقنيات تعليمية وتهيئة أفراد المجتمع لتقبل الجديد من خطط هذه المنظمات.نجد أن من الأنشطة التي قامت بها منظمةجسمار للأمن الإنساني في الفترة بين يونيو 2011م عمل دورات للشباب وورش للقيادات المجتمعية حول الصحة الإنجابية وفي العام 2014م عملت المنظمة فصول محو الأمية والتي استوعبت 98 امرأة وكانت مدة الدراسة ستة أشهر بالتعاون مع إدارة محو الأمية بوحدة جوده الإدارية بمحلية الجبلين وفي مجال التدريب أيضا في 2014م قامت بتدريب عدد74 مستفيد من الشباب ذكوراً وإناثاً وتوريث هذه المجموعة على موضوعات التعليم المدني في مواضيع الأيدز والصحة الأولية والمياه وصحة البيئة[3].منظمة(أصدقاء السلام والتنمية) تخصصت منذ بدايتها في مشروع تدريب فئات المجتمع

(1) مقابله الطيب عبد العاطي عثمان ،مسئول إدارة الطوارئ ،محطات المياة ،جمعية الهلال الأحمر السوداني -كوستي ،2017/4/15 س 1 ظهرا

(2) مقابله احمد الزبير، مسول الإصحاح البيئي، منظمة الإيثار، ثقافة الإصحاح البيئي في المجتمعات المستضيفة، منظمة الإيثار-كوستي،2017/5/7م،س 11صباحا

(3) تقرير معد لمفوضية العون الإنساني، منظمة جسمار 2017/4/16م.

على كيفية كسب سبل العيش عن طريق توفير تدريب كل فئات المجتمع وتعليمهم مهارات مهنية بجعلهم قادرين على العمل وفق حرفة معينة بعد التدريب وتمليك الفئات المدربة وسائل الإنتاج وفقاً للحقل الذي تدرب عليه فمنذ العام 2013م، وبعد ما جاء اللاجئون نجدها قامت بعمل ورش في مجال الحدادة والكهرباء والسيارات وصيانة الموبايلات ومهارات النساء في العمل اليدوي ومهارات حفظ الأسماك بشتى الطرق وفي مجال التعليم قامت المنظمة بعمل تأسيس المكاتب وإجلاس الطلاب وبلغ عدد المستفيدين 450 كما أن للمنظمة عدداً (من المتطوعين والذين تقوم بتدريبهم كل 6 شهور على مجالات عمل المنظمة وإعطائهم حافزاً للعمل مما ساعد في عملية تحريك العمل داخل الولاية والتخفيف من البطالة[1].،خصصت منظمة ADRA العام 2014م مشروعها في هذا العام في دعم التعليم في تحسين البيئة التحتية لمنشآت التعليم لتستوعب الإعداد المتزايدة من أبناء جنوب السودان في المجتمعات المستضيفة فقامت بإنشاء 24 فصلاً و 12 مكتباً وإجلاس 320 طقم و 12 طقم للمكاتب وعملت استراحة معلمين ومعلمات في كل منطقة من مناطق محليتي الجبلين والسلام وعلمت تنوير لهذه المدارس وكان الدعم من قبل المفوضية السامية لشئون اللاجئين (UNHCR) وفي فبراير 2015م واصلت المنظمة في عمل مشروع تحسين بيئة التعليم مدعومة من قبل (UNICEF - DEFID) بعدد 30 فصل شبه دائم و 15 مكتب وإجلاس 300 طقم وفي مايو وبدعم من (UNICEF - CERF) إجمالي الفصول 35 فصل ثابت، أيضا قامت بدعم برنامج التعليم في ديسمبر 2015م حيث استفاد حوالي 6000 طالباً من المجتمعات المستضيفة[2]، و 10.000 طالباً من مجتمعات اللاجئين واللذين تم استبعادهم وفقاً للمنهج السوداني للتعليم وخلال هذه الفترة توجد وحدة لصيانة الفصول حيث تم صيانة 75 فصل محليتي الجبلين والسلام، وعملت على تدريب مجالس الآباء والمعلمين حيث تم تدريب 13 من مجالس الآباء وعدد 285 معلماً وأيضا تم إنشاء 80 فصل دراسي آخر جديد[3]. تشارك منظمة رفاء والجمعية السودانية للهلال الأحمر في تنفيذ مشروعات منظمة أدرا باعتبارها الشريك الوطني وبالرغم من ذلك نجد أن لها مشروعات خاصة بها قامت بها عن طريق جهدها الذاتي فجمعية الهلال الأحمر قامت بمشروعات للفصول الدراسية عدد 31 فصل ،11 فصل في محلية الجبلين و20 فصل في محلية السلام عدد المستفيدين 1335 طالباً. نجد أن أكثر ما يميز جمعية الهلال الاحمر السوداني وجود وحدة لإدارة المتطوعين داخل الجمعية وهي وظيفة غير دائمة للشباب بإعطائهم حافزاً ووجبات خلال عملهم بالمعسكرات في منطقتي السلام والجبلين عن طريق تدريبهم فقامت بعمل 229 كورس تدريبي الرعاية الأولية المنزلية حيث استفاد منها حوالي 6870 بمشاركة 157 متطوع كما أنها قامت بعدد 24 كورس تدريبي في صحة المجتمع وكان عدد المتطوعين 720 متطوع[4].والدرس المستفاد من تجربة التطوع هو عمل

(1) تقرير مشروع تحسين الأمن الغذائي وتنويع فرص سبل العيش للوافدين الجنوبيين والمجتمعات المستضيفة بولاية النيل الأبيض ديسمبر 2016

(2) DEFID- the department for intentional Development GOR, UK. CERF – the united nation central emergency response funnel.

(3) تقرير منظمة إدرا عن مشروعاتها المقدم منذ 2013م المقر رللمفوضية.

(4) تقرير جمعية الهلال الأحمر السوداني، مشروعات الهلال الأحمر المقر للمفوضية، 2016م، ص3.

ربط حيث المجتمعات المستضيفة واللاجئين وأيضا المتطوعين أنفسهم اللذين تدربوا على التعرف على بيئات جديدة تساعدهم في المشاركة في مشروعات أخرى في مناطق أخرى والعمل فيها من حيث تطلب ذلك عن طريق تدريبهم على إدارة المعسكرات وكيفية التخطيط لها متى ما تطلب ذلك[1].

أما(منظمة رفاء) في مجال التعليم نجدها قد عملت مشروع الدعم للمعلمين الوافدين من دولة جنوب السودان في نقاط الانتظار والمجتمعات المستضيفة بمحليتي الجبلين والسلام 2014م حيث كان عدد المستفيدين 415 من المجالس التربوية والمعلمين مقسمة بنسبة 50% لكل من الرجال والنساء كما دورات التعليم مختصة بالجوانب التربوية والنفسية والاجتماعية والتعلم في حالة الطوارئ والصحة النفسية وثقافة السلام والتعايش السلمي وحقوق الطفل استنادا على قانون حماية الطفل 2010م ودور المدرسة في تنمية المجتمع، والهدف هو دعم الأطفال نفسياً واجتماعيا والتدريب على طريقة التعلم في حالة الطوارئ.

منظمة الإيثار ومنظمة بلان سودان في التعليم للعام الدراسي 2014م – 2015م:

عدد المستفيدين من المعينات الدراسية خلال سبتمبر 1.280 عدد الطلبة المستفيدين من البنين والبنات

جدول رقم (4) يوضح المستفيدين من خدمات التعليم 2015م

م	الموضوع	الجهة
1	في المجتمع المستضيف	في المعسكرات
2	الرديس الحلة 75 بنين47 بنات	الرديس العسكر بنين766 762 بنات
3	مدرسة الكفافة لايوجد	مدرسة الكفافة بنين 661 615 بنات
4	جوري الحلة 139 بنات 299 بنين	مدرسة جوري المعسكربنين351 345 بنات
5	الزليط بنين 374 بنات 184	مدرسة جوري بنين319 314 بنات

تقرير عام يوضح الأنشطة المنفذة في مجال التعليم، منظمة الإيثار الخيرية 2015م

عدد الدارسين في المستوي الأول الى الصف الثامن[2]:

كما تم عمل دورات تدريبية في أكتوبر للمعلمين في طرق التدريس وتدريب محلي الآباء من الوافدين والمجتمع المستضيف في كل من منطقة المدرسة والثقافة وجوري ومناطق انتظار الوافدين حيث أشارت عينة الاستفادة الي معسكر جوري الي عدد 30 من الرجال و130 من النساء الوافدين ومن المجتمع المستضيف 4 رجال و6 نساء والدورة التدريبية للمعلمين من الوافدين تم فيها تدريب 30 رجل و13 امرأة في المجتمع المستضيف وفي معسكر الرديس عدد الرجال الوافدين المستفيدين 18 والنساء1 ومن المجتمع المستضيف 1 من الرجال و5 نساء ومن ثم وزعت الحقائب المدرسية للطلبة للبنين والبنات في محلية السلام وتم استلام الكتب للجان الشعبية في المناطق تمهيداً لتوزيعها والعدد الكلي للطلبة من البنين 746 والبنات 1280، كما أن هنالك أعداداً في المناطق الصديقة

(1) تقرير وحدة إدارة المتطوعين، الهلال الأحمر السوداني، 2017م، ص5.

(2) تقرير منظمة الإيثار الخيرية، إدارة التعليم، الأنشطة المنفذة في مجال التعليم، 2014م-2015م، ص 10- 15.

للأطفال بنقاط الانتظار والتي اهتمت بعدد 1921 من البنين والبنات مع توفير معينات الدراسة خلال العام في مخازن الإيثار في وجودها اي نهاية العام الدراسي وفي الفترة من 19-21 فبراير ثم 2015 عمل للآباء والأمهات في النوع الاجتماعي[1] في مناطق الانتظار للثلاث الوافدين والمجتمع المستضيف من القري المجاورة بعدد 23 من النساء الوافدين و8 من المجتمع المستضيف و عدد 48 من الرجال من الوافدين و47 من المجتمع المستضيف وأقيمت ورشة لمجالس الأمهات بعنوان أهمية التعليم والتي وجدت قبولاً وتفاعل من المشاركين وقاموا بزيادة الدورات التدريبية وإقامة فصول محو الأمية. عدد المشاركين من المجتمع المستضيف 90 وعدد الوافدين 90.أما منظمة بلان سودان فكان التركيز عليها في منطقتي الجبلين والسلام ،انحصر عملها على اللاجئين الجنوبيين مع توفير خدمات للمجتمع المستضيف ففي مجال التعليم فهي ركزت على فرص التعليم في حالة الطوارئ للأطفال اللاجئين من دولة جنوب السودان وكذلك بالنسبة لأطفال المجتمع المستضيف بالقرب من نقاط الانتظار المستهدفين 10.000 و6000 اللاجئين من دولة الجنوب 4000 من المجتمعات المستضيفة وكانت الأنشطة عبارة عن توفير 2.333 كتاب مدرسي و100 سبورة وتدريب 1800 معلم وتوفير عدد 10.000 حقيبة منزلية وتوفير 20(قلاب رملة)لأغراض الاعتمادات وتنفيذ 8 حلقات تدريبية عن النظافة بالمدارس وتدريب 540 من المجالس التربوية واللجان المجتمعية وتم فيها عقد دورتين عن التعليم في حالات الطوارئ وعقد عدد 22 اجتماع دوري وعقد 4 حملات تسجيل أطفال للمدارس وكونت 9 أندية للأطفال و16 نشاط تثقيف صحي وتوفير وجبات مدرسية لعدد 150 معلما أسبوعيا وبالرغم من وجود منظمة بلان سودان منذ عقدين من الزمن في الولاية إلا أن نشاطاتها في محليتي الجبلين والسلام لم يستفد منها أهالي المنطقتين إلا بعد وصول اللاجئين من دولة جنوب السودان[2].

خلاصة:

أخيرا يمكن القول ان اللاجئين من دولة جنوب السودان أوضاعهم يكمن تقسيمها مستقبليا الي ثلاث سيناريوهات :

1/السيناريو المرجعي وهو هنا يمثل تدفقات اللاجئين باستمرار لعدم استقرار الوضع واستمرار الحرب الاهلية في جنوب السودان .

2/السيناريو المتشائم وهو حدوث غبن اجتماعي من قبل المجتمع المستضيف والعائدين الشمالين من الجنوب وحدوث نزاعات بينهم بسبب عدم توفيق الاوضاع والاستفادة من الخدمات التي توفرها المنظمات في مقابل التنازل عن الاراضي التي تم عمل المعسكرات فيها .

3/ السيناريو المتفائل هو وقف الحرب في دولة الجنوب وعمل برامج عودة طوعية وتفريغ المعسكرات واستفادة آهالي المنطقة من الخدمات الدائمة بالمعسكرات مثل محطات المياه والمدارس ...الخ.

(1) منظمة الإيثار، قطاع التعليم، تقرير عام يوضح الأنشطة المتعددة في مجال التعليم 2014م – 2015م .

(2) تقرير بلان سودان، وحدة التعليم 2015م، ص12.

قائمة المراجع:

1. تقرير الجمعية السودانية الهلال الأحمر 2009م، 2011م، 2012م.
2. جمعية الهلال الاحمر السوداني ،تقرير تدفق اللاجئين 2017/5/5
3. قانون العمل الطوعي في السودان 2006م
4. تقرير منظمة جسمار للأمن الإنساني، المشروعات المنفذة بولاية النيل الأبيض، يونيو 2014-2015م
5. تقرير عن مشاريع منظمة أدرا سودان بالنيل الابيض، كوستى للعام 2013- 2016م.
6. تقرير مشاريع جمعية الهلال الاحمر السوداني، في الزراعة وصيد الاسماك، 2012/7/3م.
7. تقرير مشاريع منظمة أدرا، السودان، النيل الابيض، كوستى للعام 2013- 2016م،
8. تقرير منظمة منظمة أصدقاء السلام والتنمية، مشروع الإصحاح البيئي والمياه، 2015-2016.
9. تقرير مشروع تحسين الأمن الغذائي وتنويع فرص سبل العيش للوافدين الجنوبيين والمجتمعات المستضيفة بولاية النيل الأبيض ديسمبر 2016
10. تقرير منظمة إدرا عن مشروعاتها المقدم منذ 2013م المقر رللمفوضية.
11. تقرير جمعية الهلال الأحمر السوداني، عن مشروعات الهلال الأحمر المقر للمفوضية، 2016م، ص3.
12. تقرير وحدة إدارة المتطوعين، الهلال الأحمر السوداني، 2017م، ص5.
13. تقرير منظمة الإيثار الخيرية، إدارة التعليم، الأنشطة المنفذة في مجال التعليم، 2014م-2015م، ص 10- 15.
14. تقرير بلان سودان، وحدة التعليم 2015م،
15. مناقشة جماعية مع مجموعة شباب الوحدة الإدارية لدبة بوسن الجبلين 2017/5/12م، الساعة 2 ظهراً.
16. تقرير مفوضية العون الانساني ولاية النيل الابيض السودان (الاتفاقيات الفنية)ابريل 2017م
17. الهلال الأحمر السوداني -كوستي ،2017/4/15 س 1 ظهرا
18. تقرير معد لمفوضية العون الإنساني، منظمة جسمار 2017/4/16م.
19. منظمة الإيثار، قطاع التعليم، تقرير عام يوضح الأنشطة المتعددة في مجال التعليم للعام الدراسي 2014م
20. ولاية النيل الأبيض، وزارة المالية والإقتصاد، مفوضية الإستثمار، الخريطة الإستثمارية، 2016م.
21. ولاية النيل الأبيض، وزارة المالية والإقتصاد، مفوضية الاستثمار، الخريطة الإستثمارية، 2015م.

مقابلات

1. مقابله احمد الزبير، مسول الإصحاح البيئي، منظمة الإيثار، ثقافة الإصحاح البيئي في المجتمعات المستضيفة، منظمة الإيثار-كوستي،2017/5/7م،س 11صباحا
2. مقابلة مع عمدة منطقة العلقاية بمحلية الجبلين مارس 2017
3. مقابله الطيب عبد العاطي عثمان ،مسئول إدارة الطوارئ ،محطات المياة ،جمعية الهلال الأحمر السوداني - كوستي ،2017/4/15 س 1 ظهرا
4. مقابله احمد الزبير، مسول الإصحاح البيئي، منظمة الإيثار، ثقافة الإصحاح البيئي في المجتمعات المستضيفة، منظمة الإيثار-كوستي،2017/5/7م،س 11صباحا

التجربة المغربية في تدبير سياسة الهجرة واللجوء

د. عبد الرحمن شحشي
جامعة الحسن الأول - المملكة المغربية

الملخص

لقد انخرط المغرب منذ سنة 2013 في بلورة سياسة جديدة للهجـــرة وتفعيلا لهذه السياسة تم تنزيل الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء بالاعتماد على المبادئ التالية:

- التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بخصوص السياسة الجديدة للهجرة.
- الدستور الجديد للملكة لسنة 2011.
- توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان لسنة 2013
- الالتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق الإنسان
- كما تم رصد ست محاور أساسية لتحديد الرؤية الإستراتجية وهي كالتالي:

المقاربة الإنسانية-المقاربة الشمولية-احترام حقوق الإنسان- الانسجام مع القانون الدولي- التعاون متعدد الأطراف المسؤولية المشتركة.

لتفعيل هذه الرؤية الإستراتجية تم إعداد 11 برنامج عمل: (التعليم والثقافة، والشباب والرياضة، والصحة، والسكن، والمساعدة الاجتماعية، والتكوين المهني، والتشغيل، وتدبير تدفقات المهاجرين ومحاربة الاتجار بالبشر، والشراكة والتعاون الدولي، والإطار التنظيمي والتعاقدي، والحكامة والتواصل، وتهدف هذه البرامج إلى تحقيق اندماج ناجح للمهاجرين واللاجئين بالمغرب، وذلك بتنسيق مع مختلف القطاعات والمؤسسات العمومية المعنية بقضايا الهجرة.

Abstract:

The Moroccan Experience in Managing the

Morocco has been engaged since September 2013 to implement a new national migration policy, called: "The National Strategy formigration and Asylum". This has been developed in respect of the following foundations:

-The High Orientations of His Majesty the King Mohammed VI.

- The Constitution of the Kingdom of Morocco 2011.

-The recommendations of the National Council of Human Rights

- The international commitments of Morocco in the field of human rights.

Therefore, we defined six main axes for this strategic vision:

Humanistic approach - holistic approach - respect for human rights - harmony with international law - multilateral cooperation is a common responsibility.

Also, this vision can be distributed into 11 action programs namely: (Education and Culture, Youth and Sport, Health, Housing, Welfare, Professional training, Employment, Managing migration flow and defeating human trafficking, Cooperation and International Partnerships, Regulatory and conventional framework &Governance and communication).

The major objective of these actions is to ensure a successful social integration of migrants and refugees in Morocco, in cooperation with Government sectors and public institutions which work in the field of migration.

مقدمة:

في إطار التحولات والتغيرات السياسية التي شهدها ويشهدها العالم العربي في ظل ما سمي "بالربيع العربي" والذي أدى إلى انهيار مجموعة من الأنظمة العربية بالشرق الأوســط وشــمال

إفريقيا[1] وما نتج عنه من ويلات وحروب والتي من تداعياتها الأساسية نزوح مجموعة من المهاجرين واللاجئين من مناطق النزاع المسلح كالعراق وسوريا واليمن والتي خلفت مآس إنسانية [2].

فإن المغرب وبالرغم من بعده النسبي عن بؤر التوتر بالشرق الأوسط شكل ويشكل استثناء بمنطقة شمال إفريقيا من حيث استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيه مما جعله قبلة للمهاجرين واللاجئين تشد لها الرحال ليس فقط كبلد للعبور بل كدولة للاستقرار.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة في تقديم التجربة المغربية كنموذج في تدبير سياسة الهجرة واللجوء حيث طرحت على المغرب إشكالية احتضان هذا الكم الهائل من المهاجرين، ليس العابرين ولكن الطالبين للتوطين، الأمر الذي دفع به إلى عدم التنكر لالتزاماته الدولية، وفي نفس الوقت تدبير ملف الهجرة واللجوء وفق مقاربة مندمجة تجعل من الهجرة فرصة للتنمية وليس عائقا.

فما هي المرجعيات القانونية والحقوقية التي تؤطر سياسة المغرب في الهجرة واللجوء؟ وما هي رهانات استراتيجيته في هذا الباب؟ وما هي تحديات هذه السياسة؟

هذا ما سنحاول مقاربته من خلال هذه الورقة هادفين إلى تحديد الأطر والمرجعيات القانونية والحقوقية الدولية والوطنية لسياسة الهجرة واللجوء بالمغرب -(المبحث الأول)- وآليات تصريف هذه السياسة عبر إستراتيجية مندمجة -(المبحث الثاني)- ولكن بالرغم من ذلك هناك مجموعة من العوائق تحد من التفعيل الكامل والأمثل لرعاية شؤون اللاجئين والمهاجرين مما يطرح تحديات واقعية وقانونية أمام تلك السياسة -(الخاتمة) .

و ذلك وفق التصميم التالي:

المبحث الأول: المرجعيات الدولية والوطنية لسياسية الهجرة واللجوء بالمغرب.

المبحث الثاني: رهانات استراتيجية المغرب في الهجرة واللجوء .

خاتمة: تحديات الهجرة واللجوء.

المبحث الأول: المرجعيات الدولية والوطنية لسياسية الهجرة واللجوء بالمغرب

لقد شكلت أوضاع المهاجرين واللاجئين النازحين من بلدان الشرق الأوسط مصدر انشغال للسلطة السياسية العليا في البلاد وكذلك بالنسبة للرأي العام الوطني المغربي المتتبع للأحداث السياسية وتداعياتها الإنسانية، مما دفع المغرب إلى اتخاذ إجراءات مستعجلة تستجيب لمتطلبات الاتفاقيات والصكوك الدولية [3] - (المطلب الأول) – وتنسجم مع القوانين الوطنية[1] لصون كرامة المهاجر واللاجئ وحقوقه الآدمية - (المطلب الثاني) .

---

[1]. عمرو عمار: الإنقلاب المدني- وثائق الربيع الأمريكي- الجيل الرابع من حروب الإستعمار/ مجلة الملتقي العدد: 35- مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء- المغرب 2015- ص: 4

[2]. كمال عبد اللطيف: انفجارات 2011 في العالم العربي- تحولات وافاق –منشورات دفاتر سياسية- العدد 9 - مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء- المغرب 2017- ص: 9

[3].بعض الاتفاقيات والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب :

- الاتفاقية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم سنة1993 .

المطلب الأول: المرجعيات الدولية :

إن تبني المغرب لسياسية الهجرة واللجوء، ليس غريبا عليه، فهو من بين الدول السباقة للاعتراف بحقوق الإنسان وذلك من خلال المصادقة على مجموعة من الاتفاقيات والبرتوكولات الاختيارية التي تشكل المرجعية الحقوقية لمختلف السياسات العمومية التي عمل على تنزيلها، ومن بينها الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء والتي ارتكزت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948 ثم العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 1966، صادق عليه المغرب سنة 1979،و البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 2008 والذي تم التوقيع عليه من طرف المغرب[2].

و الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، سارية المفعول منذ سنة 2003، وتمت المصادقة عليها سنة 1993.

و من بين الاتفاقيات التي تشكل أسس الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، اتفاقية جنيف المتعلقة بوضع اللاجئين 1951 وبرتوكولها الإضافي 1976، وتمت المصادقة عليها من طرف المغرب في عام 1965، وتوقيع البرتوكول الصادر سنة 1967 في عام 1971، واتفاقية حقوق الطفل 1989 التي تمت المصادقة عليها عام 1993.

واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979 وبروتوكولها الاختياري 1999 والتي تمت المصادقة عليها عام 1993 وتم رفع كل التحفظات عليها وتمت المصادقة على برتوكولها الاختياري عام 2011 .

وتشكل هذه ا لاتفاقيات والبروتوكولات الدولية مرجعية قانونية وأرضية صلبة على أساسها يدبر المغرب ملف الهجرة واللجوء مستحضرا بعهدها وفلسفتها الإنسانية ومحالا تكييف قوانينه الوطنية معها .

المطلب الثاني : المرجعيات الوطنية :

ترتكز رؤية المغرب في تدبير قضايا الهجرة واللجوء على الإرادة السياسية العليا في البلاد بحكم المكانة الاعتبارية للمؤسسة الملكية، حيث تبنى الملك هذا الملف الإنساني ووجه الحكومة إلى ضرورة تنزيله حيث يقول رئيس الدولة "... وإدراكا منا لخطورة هذه الظاهرة المنافية لكرامة الإنسان والمؤثرة سلبا على علاقات التعاون وحسن الجوار فقد أخد المغرب بتشريعات عصرية صارمة لتجريم ومحاربة العصابات المتاجرة بالبشر، مجندا لذلك كل السلطات العمومية في ظل سيادة القانون وفاء منه لالتزاماته الثنائية والجهوية والدولية، كما أحدثنا أجهزة متخصصة في شؤون

- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين سنة 1957.

- البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين سنة 1971.

[1]. عبد العزيز النويضي : شرح القوانين الجديدة للحريات العامة بالمغرب : - قانون الصحافة، قانون الجمعيات والأحزاب والنقابات، قانون التجمعات العمومية - دار الأمان – الرباط المغرب – 2004

[2]. العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لسنة 1966 والذين صادق عليهما المغرب سنة 1979.

الهجرة السرية ومراقبة الحدود، إسهاما من المغرب في إيجاد سياسات عمومية ناجعة للحد منها في تعاون تام مع جيراننا وشركائنا للحد من الهجرة غير الشرعية ومعالجة دوافعها العميقة وانعكاساتها السلبية مؤكدين عزم المملكة المغربية الراسخ على تنسيق جهودها في هدا الشأن مع أشقائها في الاتحاد المغاربي دعما من المغرب لكل المبادرات التي تصب في هدا المسار الشاق والطويل "، كما أكدنا على ضرورة مواجهة ظاهرة الهجرة، التي غالبا ما تصاحبها مآس إنسانية وتكون مصدرا لانعدام الأمان."(1)

وذلك في إطار الاحترام التام لالتزاماته الدولية حيث خاض المغرب ويخوض رهان تبني سياسة وطنية رائدة إنسانية في مقاربتها ومسئولة في خطواتها، تراعي حقوق المهاجرين واللاجئين .

وعليه صدر دستور 2011 باعتباره أسمى قانون في الدولة مؤطرا البعد الحقوقي لسياسة الهجـــرة واللجوء، حيث شدد على التزام المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، ونص على منع كل أشكال التمييز على أساس الجنس أو اللون أو المعتقد أو الانتماء الاجتماعي أو الجهـــوي أو أي وضع آخر(2).

ومن هذا المنطلق تعتبر حماية حقوق المهاجرين واللاجئين في المغرب قضية كرامة إنسانية وقضية حق الإنسان في العيش والعمل والاستقرار، ولاسيما حين يفر المهاجر واللاجئ مكرهاً من أوضاع لا إنسانية سمتها تهديد حياته كالحرب والقمع والاستبداد.

وقد سطر الدستور المغربي لسنة 2011 من خلال تصديره والباب الثاني منه فلسفة واضحة لحماية للحقوق والحريات وفق المتعارف عليه دوليا، وسعى إلى توزيع الحقوق والحريات بشكل متـــــساوي بين المواطـن المغربـي والمهاجر، كما فتح ورشا كبيرا للإصلاحات القانونـية وملائمتها حتى تتماشـى مع روح المواثـيق والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب كقوانين تنظيم الحريات العامة ومجال الهجرة واللـــجوء ومحاربة الاتجار في البشر، كما شدد المغرب في الجمعية العامة للأمم المتحـدة بتاريخ 11 سبتمبر 2017 على لسان وزير حقوق الإنسان بمناسبة الاستعراض الدوري الشامل لتقرير المغرب عن حالة حقوق الإنسان بالمملكة على التزام المغرب باحترام حقوق المهاجرين عبر اعتماد سياسة جديدة بشأن الهـــجرة واللجوء إليه، ركزت بالخصوص على تسوية الوضع القانوني للمهاجرين وتعديل الإطار القانوني للهجـــرة واللجوء إلى جانب تنفيذ استراتيجيات لإدماج المهاجرين واللاجئين(3).

لكن ما هي رهانات هذه استراتيجية ؟

المبحث الثاني : استراتيجية المغرب في الهجرة واللجوء

---

[1]. الخطاب الملكي بتاريخ: 6 نونبر 2013 –خطب وندوات، الرباط المغرب- ص: 19.

2. دستور المملكة المغربية لسنة 2011 – نشر في الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر الصادرة بتاريخ 30 يوليوز 2011 الظهير الشريف عدد 1,11,91 الصادر بتاريخ 29 يوليوز2011.

3.الأمم المتحدة –الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان: الدورة 36 –الإستعراض الدوري الشامل- تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل: المغرب – 11-29 أيلول، سمبتمبر 2017.

-المفوصية السامية للاجئين –أخبار المغرب- الخميس 26 سبتمبر 2017.

بالإضافة إلى المرجعيات القانونية الدولية والوطنية للهجرة واللجوء فقد سعى المغرب لتعزيز تجربته إلى توفيره مجموعة من الضمانات المؤسساتية من أجل الدفاع عن حقوق المهاجرين والترافع عنها عبر إعداد تقارير وتقديمها للسلطات المعنية بإعداد السياسات العمومية في مجال الهجرة، وهذا ما تبين من خلال إعداد

التقرير الموضوعاتي حول الهجرة والذي تضمن توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان - (المطلب الأول)، حيث رفع إلى الملك الذي دعا الحكومة إلى الإسراع بوضع إستراتيجية وطنية لإدماج المهاجرين -(المطلب الثاني).

المطلب الأول: توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في قضايا الهجرة واللجوء

يتوفر المغرب على مجموعة من البنيات المؤسساتية الوطنية والحكومية وشبكة من جمعيات المجتمع المدني الحقوقية التي تدافع عن حقوق المهاجرين واللاجئين وتترافع من أجلها.

ومن بين المؤسسات الحكومية نجد مكتب اللاجئين وعديمي الجنسية بالعاصمة الرباط والذي اعتبرته المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة إنجازا كبيرا، هذا بالإضافة إلى قسم الهجرة واللجوء بالوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة، والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، إلى جانب المجلس الوطني لحقوق الإنسان والذي يعتبر مؤسسة وطنية مستقلة وظيفتها حماية حقوق المواطنين وحرياتهم والنهوض بها وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان، وتم تأسيسه وفق مبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ويتوفر المجلس الوطني لحقوق الإنسان على اختصاصات واسعة على المستوى الوطني والجهوي، وأصدر المجلس ضمن منشوراته تقريرا موضوعاتيا سنة 2013 حول :"الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة"، حيت اعتبر المجلس أن سياسة المغرب في الهجرة واللجوء يجب أن تنتظم على الأقل حول التوصيات الأربع التالية:

التوصية الأولى: وضعية اللاجئين وطالبي اللجوء.

يدعو المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحكومة المغربية إلى اتخاذ التدابير التالية :

- الاعتراف الفعلي بصفة لاجئ التي تمنحها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- وضع سياسة لإدماج هؤلاء اللاجئين وأفراد أسرهم في مجال السكن والصحة وتمدرس الأطفال والشغل.
- تمكين الحاصلين على صفة لاجئ المتزوجين الذين يصلون بمفردهم للتراب الوطني من التقدم بشكل قانوني بطلب الاستفادة من التجمع العائلي.
- ضمان احترام مبدأ عدم الترحيل بوصفه حجر زاوية القانون المتعلق باللاجئين كما تنص على ذلك المادة 33 من اتفاقية جنيف لسنة 1951 وذلك عبر تمكين طالبي اللجوء المحتملين من إمكانية تقديم طلب اللجوء لدى وصولهم للتراب المغربي.
- وضع إطار قانوني ومؤسساتي وطني منظم للجوء، يرتكز من جهة على المبادئ الواردة في تصدير الدستور المغربي لسنة 2011 وينظم من جهة أخرى وضع اللاجئ بالمغرب وشروط ممارسة حق اللجوء المعترف به في الفصل 30 من الدستور؛

- العمل، في انتظار وضع الإطار المذكور، على تعزيز الشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومواكبة عملها لاسيما من خلال تيسير وصولها لطالبي اللجوء بمجموع التراب الوطني.

يشيد المجلس الوطني لحقوق الإنسان بما أعربت عنه بعض الجهات المانحة الدولية من استعداد للمشاركة ماليا في الجهود اللازمة لإدماج اللاجئين بعد حصولهم على بطاقة الإقامة ويدعو المجلس كلا من الحكومة ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب والمجتمع المدني المغربي إلى بدء المشاورات من أجل بلورة سياسة لإدماج اللاجئين وتنفيذها، كما يعرب عن استعداده للمساهمة في هذا العمل .

التوصية الثانية: الأجانب الموجودين في وضعية إدارية غير قانونية .

يعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الوقت قد حان لكي تباشر الحكومة بشكل رسمي إعداد وتنفيذ عملية التسوية الاستثنائية لوضعية بعض الفئات من المهاجرين في وضعية إدارية غير نظامية وذلك ارتكازا على معايير: مدة الإقامة بالمغرب، الحق في العيش في كنف العائلة، شروط الاندماج في المجتمع المغربي، الاتفاقيات المتعلقة بالاستيطان المبرمة بين المملكة المغربية وبلدان صديقة .

- يهيب المجلس بالمنظمات الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والبلدان الشريكة للمغرب خاصة الأوروبية والاتحاد الأوروبي للعمل بشكل فعال على إنجاح هذه العملية من خلال تعبئة الموارد البشرية والمالية الضرورية من أجل إرساء سياسة فعلية لإدماج المهاجرين المستوفين لشروط تسوية الوضعية.

واعتبارا للإكراهات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها بلد مثل المغرب، فإن الانخراط القوي والطموح للتعاون الدولي أمر لا محيد عنه في هذا الصدد، ويرى المجلس أن هذا البعد يجب أن يمثل إحدى أوليات الشراكة من أجل حركية الأشخاص .

واعتبارا لكون المغرب، على غرار باقي دول العالم، سيستمر في استقبال مجموعات المهاجرين في وضعية غير نظامية ودون مصادرة حق السلطات في مراقبة دخول الأجانب للبلد وإقامتهم به، فإن المجلس يذكر بقوة أن هؤلاء الأجانب مشمولون بمجموع الضمانات الدستورية المناهضة للتمييز وسوء المعاملة والمحاكمات غير العادلة.. وكذا بالحقوق المخولة لهم المنصوص عليها في القانون الدولي خاصة الاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والملاحظة العامة رقم 2 للجنة المعنية بإعمال الاتفاقية التي تم اعتمادها مؤخرا .

وفي هذا الإطار، يدعو المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحكومة المغربية إلى ما يلي:

- ضمان حق المهاجرين الموجودين في وضعية غير نظامية في حالة توقيفهم أو وضعهم رهن الاعتقال الاحتياطي أو تقديمهم للمحاكمة في الولوج الفعلي للعدالة (إمكانية الاستفادة من خدمات المحامين ومترجمين أكفاء والولوج للسلطات القنصلية ومساطر اللجوء والولوج للعلاج...)

- تطوير برامج تكوين وتحسيس موجهة لموظفي الإدارات المكلفة بمسألة الهجرة (قوات الأمن، شرطة الحدود، موظفو السجون، القضاة، الأطر الصحية...)؛

- إيلاء أهمية خاصة للتكفل المادي والقانوني بالقاصرين الأجانب غير المرفوقين والنساء المهاجرات مع الحرص بشكل خاص على ضمان المواكبة النفسية والصحية لضحايا العنف؛
- حظر كل شكل من أشكال العنف الممارس عل المهاجرين في وضعية غير نظامية اتخاذ تدابير كفيلة بزجر المشغلين الذين يستغلون المهاجرين غير النظاميين، وضمان حق هؤلاء المهاجرين في اللجوء عند الاقتضاء إلى مفتشية الشغل دون خوف؛
- تسهيل تسجيل الولادات الجديدة وإصدار شهادات الوفاة.

وإذ يحيي المجلس الوطني لحقوق الإنسان جهود المجتمع المدني العامل في مجال الدفاع عن حقوق المهاجرين والمهاجرات وطالبي اللجوء، فإنه يعتبر أن إشراكه بشكل فعال والتشاور معه أمر ضروري لمواجهة التحولات التاريخية المذكورة أعلاه. كما يدعو إلى إنشاء أرضية دائمة للتشاور بين السلطات العمومية والمجتمع المدني على المستوى الوطني والدولي بما يسمح بتبادل المعلومات وتعبئة المساعدة الإنسانية والخبرة القانونية الضروريتين ونشر الممارسات الفضلى .ويبقى إدماج جمعيات المهاجرين والمهاجرات في هذه العملية أمرا أساسيا بالإضافة إلى التسوية القانونية لوضعية بعض الجمعيات العاملة في مجال مساعدة المهاجرين مثل مجموعة مناهضة العنصرية والدفاع ومواكبة الأجانب والمهاجرين (GADEM).

التوصية الثالثة: مكافحة الاتجار في الأشخاص .

❖ يدعوا المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحكومة إلى إدراج مقتضيات جديدة في الباب 7 من الجزء الأول من الكتاب الثالث من القانون الجنائي تنص على معاقبة استقطاب أو نقل أو تحويل أو إيواء أو استقبال الأشخاص عن طريق التهديد باستخدام القوة أو استخدامها أو غير ذلك من أشكال القسر عن طريق الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو الشطط في استعمال السلطة أو استغلال حالات الهشاشة، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سلطة على شخص آخر لغرض الاستغلال

وفي هذا السياق ذاته، يقترح المجلس أن يشمل تعريف الاستغلال، بموجب أحكام هذا الباب، على الأقل، استغلال الغير في الدعارة أو في أشكال أخرى للاستغلال الجنسي، أو الأعمال وخدمات السخرة أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء .

ويوصي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتضمين القانون الجنائي مقتضيات تحمي المهاجرين القاصرين على وجه الخصوص، واعتبار ارتكاب جريمة الاتجار بهم أمرا موجبا لإعمال ظروف التشديد .

ومن أجل ضمان الحماية الفعلية لضحايا الاتجار في الأشخاص المفترضين، يقترح المجلس تعديل المادة 82-7 من قانون المسطرة الجنائية بما يضمن حماية الضحايا والشهود والخبراء والمبلغين في ما يخص الجرائم المرتبطة بالاتجار في الأشخاص. وفي الأخير، ومن أجل تسهيل تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه، يقترح المجلس على الحكومة أن تسترشد بمقتضيات القانون

النموذجي لمكافحة الاتجار بالأشخاص الذي أعده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الصادر سنة 2009. (1)

ولمواكبة الإصلاحات التشريعية المقترحة، يوصي المجلس الحكومة بما يلي :

- إطلاق بحث وطني حول ظاهرة الاتجار بالأشخاص؛
- بلورة خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص على أساس مقاربة تشاورية؛
- وضع برنامج لتكوين قدرات المسؤولين على إنفاذ القوانين المرتبطة بمكافحة الاتجار بالأشخاص؛
- تعزيز التعاون بين مختلف المصالح المعنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص (الأمن، الدرك ...)
- تعزيز الشراكة مع المنظمات العاملة في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا.

التوصية الرابعة : الأجانب في وضعية نظامية .

يدعو المجلس الحكومة إلى العمل على ما يلي :

- مراجعة المواد 24 و25 و26 من الظهير الشريف رقم 1-58-376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نونبر 1958) بتنظيم حق تأسيس الجمعيات كما وقع تعديله وتتميمه بموجب القانونين رقم 75-00 و07-09 بما يضمن مطابقة الوضع القانوني للجمعيات الأجنبية مع نظيرتها الوطنية؛
- مراجعة المادتين 3 و4 من القانون رقم 9-97 بمثابة مدونة الانتخابات كما تم تعديله وتتميمه بموجب القانونين رقم 23-06 و36-08، بما يضمن منح الأجانب المقيمين بالمغرب إمكانية المشاركـــــة في الانتخابات المحلية إما بمقتضى القانون أو تطبيقا لاتفاقيات دولية أو ممارسات المعاملةb بالمثل، وفقا لمقتضيات الفصل 30 من الدستور؛
- مراجعة المادة 416 من القانون رقم 65.99 بمثابة مدونة الشغل بشكل يسمح للعمال المهاجرين بولوج المناصب الإدارية ومناصب التسيير بالنقابات المهنية التي ينضوون تحت لوائها؛
- المصادقة على الاتفاقيتين رقم 97 و143 لمنظمة العمل الدولية حول العمال المهاجرين، بالنظر لتأثيرهما الهيكلي على ضمان الحقوق الاجتماعية لهذه الفئة من العمال. وفي نفس السياق، ونظرا لأهمية الضمانات الجديدة المنصوص عليها في الفصل 8 من الدستور المتعلقة بالحريات النقابية.

بالنسبة لوسائل الاعلام:

يدعو المجلس الوطني لحقوق الإنسان وسائل الإعلام والصحافيين المغاربة إلى ما يلي :

- الامتناع عن نشر أي خطاب يحث على عدم التسامح والعنف والحقد وكراهية الأجانب والعنصرية

[1]. المجلي الوطني لحقوق الإنسان : الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة للهجرة واللجوء – ملخص تنفيذي- الرباط المغرب 2013".

- اعتماد معالجة صحافية وتحليلات متوازنة لظاهرة الهجرة مع التركيز على جوانبها الايجابية؛
- محاربة الصور النمطية والخطابات السلبية حول الهجرة؛
- المساهمة بشكل فعال في تحسيس الساكنة حول سلبيات العنصرية وكراهية الأجانب.

ويوصي المجلس الصحفيين بشكل خاص بالاسترشاد في إطار ممارستهم لأنشطتهم المهنية بالتوجيهات الواردة في "إعلان المبادئ الأساسية المتعلقة بمساهمة وسائط الإعلام الجماهيري في توطيد السلم والتفاهم الدولي وفي تعزيز حقوق الإنسان ومناهضة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب" و"إعلان المبادئ المتعلقة بالتسامح" المعتمدان على التوالي من لدن منظمة اليونيسكو سنتي 1978 و1995. وأخيرا، يوصي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مختلف مؤسسات تكوين الصحفيين المهنيين سواء العمومية أو الخصوصية باتخاذ كل التدابير اللازمة الكفيلة بتعزيز وتطوير مواقف وسلوكات لدى الطلبة الصحفيين المكونين، مرتكزة على الاعتراف بالمساواة مع الحرص بشكل خاص وعبر وسائل بيداغوجية ملائمة على مناهضة الأحكام المسبقة والصور النمطية إزاء الأجانب.

بالنسبة للمقاولات :

يدعو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المقاولات إلى :

- الامتناع عن تشغيل الأشخاص الموجودين في وضعية غير قانونية والعمل على تسوية وضع المستخدمين الموجودين في نفس الوضعية؛
- ضمان المساواة في المعاملة من حيث الأجور والحقوق الاجتماعية؛
- تنفيذ برامج خاصة بالتوعية حول عدم التمييز خاصة بالنسبة للمقاولات المتعاملة مع الأجانب .

بالنسبة للنقابات :

يشكل اصطفاف النقابات في جميع بقاع المعمور إلى جانب قضايا المهاجرين قيمة مضافة وفي هذا الصدد يشكل بروز مجموعة نقابية للعمال المهاجرين داخل المنظمة الديمقراطية للشغل، مبادرة ممتازة.

وفي هذا السياق، يدعو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المنظمات النقابية إلى :

- أخذ الوضع الهش للعمال المهاجرين بعين الاعتبار وإدماج هذه الإشكالية في عملهم النقابي؛
- تنظيم حملات تحسيسية لتشجيع انخراط العمال المهاجرين في النقابات؛
- دعم المهاجرين في مساعيهم للبحث عن تسويات عادلة لنزاعات الشغل.

المطلب الثاني :رهانات الاستراجية الوطنية للهجرة واللجوء

تفعيلا لتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان تبنت الحكومة المغربية عبر الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة الارستراتيجيية الوطنية للهجرة واللجوء.

الفرع الأول: كرونولوجيا المحطات الأساسية للاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

- **09 شتنبر2013**: إطلاع الملك محمد السادس على التقرير الموضوعاتي حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب والمنجز من طرف المجلس الوطني لحقوق الانسان.

- **10 شتنبر 2013**: ترؤس الملك لجلسة عمل وإعطاء توجيهاته للحكومة للإسراع بوضع وتفعيل استراتيجية ملائمة وشاملة ومتعددة الأبعاد لقضايا الهجرة واللجوء.
- **10 أكتوبر 2013**: إحداث قطاع لشؤون الهجرة تم إسناده للوزارة المكلفة بالمغاربة القيمين بالخارج وشؤون الهجرة .
- **06 نونبر 2013**: تجديد الملك الدعوة للحكومة إلى وضع سياسة شاملة حول قضايا الهجرة واللاجئين وفق مقاربة إنسانية تتوافق مع الالتزامات الدولية للمغرب وتحترم حقوق المهاجرين.
- **11 نونبر 2013**: الإعلان الرسمي لعملية تسوية الوضعية الإدارية للأجانب المقيمين بشكل غير قانوني بالمغرب.
- **24 دجنبر 2013**: تسليم الدفعة الأولى من بطائق اللجوء والإقامة للاجئين وأفراد أسرهم
- **02 يناير 2014**: الانطلاقة الفعلية لعملية تسوية الوضعية الإدارية للأجانب المقيمين بشكل غير قانوني بالمغرب .
- **18 دجنبر 2013**: تقديم الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء أمام مجلس الحكومة والمصادقة عليها .

الفرع الثاني: رهانات لتدبير قضايا الهجرة واللجوء.

لقد تبنى المغرب في تدبيره لسياسة الهجرة واللجوء استراتيجية مندمجة وإنسانية تراهن على احترام المواثيق الدولية لحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع اعتبار الهجرة فرصة للتنمية[1] وليست عائقا، وذلك وفق رؤية متكاملة :

1. الرهان الإنساني	2. رهان الإدماج	3. رهان السياسة الخارجية والحكامة	4. الرهانات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية
1. احترام حقوق الإنسان 2. محاربة الميز 3. تدبير تدفقات المهاجرين 4. محاربة التجار في البشر	1. تسهيل الولوج إلى الصحة 2. تسهيل الولوج إلى التربية 3. تسهيل الولوج إلى السكن 4. تسهيل الولوج إلى الشغل 5. التواصل والتحسيس	1.المسؤولية المشتركة 2.الحكامة الجهوية والدولية 3.تعزيز التعاون الجهوي والدولي	1.الهجرة كفرص للتنمية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية

❖ **البرامج الوطنية للهجرة واللجوء:**

ولتنزيل هذه الرهانات على أرض الواقع اعتمدت الاسراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء إحدى عشر (11) برنامجا للعمل في ميادين مختلفة(1)، حيت تم اتخاذ إجراءات إدارية تتعلق بتسوية

[1]. الموقع الرسمي للوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة: الإستراتيجية الوطنية للجوء والهجرة.

الوضعية القانونية للمهاجرين واللاجئين لتمكينهم من الولوج إلى الحقوق الأساسية، خاصة تلك المتعلقة بالصحة والتعليم والسكن والشغل والمواكبة الاجتماعية والقانونية، والمرافق الترفيهية والرياضية إسوة بباقي المغاربة، وهو ما تطلب من المشرع تحيين مجموعة من القوانين، فضلا عن تسوية وضعية واندماج الآلاف من المهاجرين.

ويعد هذا التعاطي الإيجابي مع قضايا الهجرة في المغرب ثمرة لمقاربة تشاركية بين الحكومة والمؤسسات التشريعية والمجتمع المدني في توافق وإجماع لكافة القوى الحية بالمملكة.

و لعل أرقام المستفيدين من هذه السياسة الوطنية الجديدة كافية لتوضيح مدى جدية ومصداقية المغرب تماشيا مع التزاماته الحقوقية الوطنية والدولية. فمنذ إطلاق العملية الأولى لتسوية الوضعية الإدارية للأجانب في وضعية غير قانونية سنة 2014، استفاد 23.096 شخصا.

وعلى غرار العملية الأولى، تطمح العملية الثانية لتسوية أوضاع المهاجرين في وضعية غير قانونية، المستمرة إلى غاية 31 دجنبر الجاري، إلى تحقيق نسبة تسوية تبلغ على الأقل 82 بالمائة من الملفات المعروضة، حيث تشير معطيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أنه تم تجميع أكثر من 25.690 طلبا على مستوى 70 عمالة وإقليما، قدمها 58.32 في المائة من الرجال، و32.95 في المائة من النساء و8.73 في المائة من القاصرين .

1. التعليم والثقافة.	5. التشغيل.	9. الشراكة والتعاون الدولي.
2 . الشباب والرياضة.	6. المساعدة الاجتماعية.	10. الإطار التنظيمي والتعاقدي.
3 . الصحة.	7. التكوين المهني.	11. الحكامة والتواصل.
4. السكن.	8. تدبير تدفقات المهاجرين ومحاربة المتاجرة في البشر.	

خاتمة :

بالرغم من تلك المجهودات الجبارة التي بدلها ويبدلها المغرب في مجال تدبير سياسة الهجرة واللجوء فإن مجموعة من العوائق تحد من التفعيل الكامـل والأمثل لرعـاية شؤون اللاجئين والمهاجرين مما يطرح تحديات واقعية وقانونية أمام تلك السياسة.

وعلى رأس هذه العوائق التزايد الكبير في أعداد المهاجرين واللاجئين ليس فقط الفارين من بؤر التوتر والحروب بالشرق الأوسط بل انضافت إليهم موجات من المهاجرين واللاجئين الأفارقة الراغبين في العبور للضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، لكن تشديد المراقبة على الحدود الأوربية جعل الكثير منهم يجد نفسه مهاجرا غير شرعي بالمغرب بدون مأوى، حيث سجلت السلطات المغربية في كثير من الحالات احتلال المهاجرين واللاجئين للأماكن العمومية كالساحات والاختباء في الأحراش والغابات بل احتلال الأماكن والبيوت المهجورة، ناهيك عن اقتراف مجموعة من الجرائم كالسرقة أو امتهان التسول .

وهكذا وبعد أن كان المغرب بلد عبور للمهاجرين أصبح بلد استقبال للمهاجرين الذين تحولوا إلى لاجئين يطالبون بالحق في التوطين .

---

[1]. الموقع الرسمي للوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة: دليل الهجرة واللجوء.

هذا من جهة العوائق الواقعية لتدبير سياسية الهجرة ومن جهة أخرى فالقانون الدولي للاجئين بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951، لا توفر توجيهات محددة للدول بشأن معايير الاستقبال الذي يتوقع أن توفره هذه الدول لملتمسي اللجوء، على نحو قد تتكامل فيه مع المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تؤكد على حق كل فرد في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الانتماء إليها هربا من الاضطهاد.

ويبقى للدول المضيفة الحق في رفض الطلبات الخاصة بالحصول على اللجوء لجميع الأشخاص الذين لم تقتنع - (السلطة التقديرية) - الجهات المسئولة المختصة بعدم وجود ما يبرره الخوف من الاضطهاد في بلدانهم الأصلية، وذلك يعود لعدم تضمن اتفاقية جنيف لعام 1951 لأي تعريف للاضطهاد بالرغم من أنها تسعى لضمان حمايتهم من الاضطهاد لوجود عامل الخوف.

ومصطلح الاضطهاد نفسه هو أوسع من أن يكون مقتصرا في ممارسته على سلطات النظام السياسي، حيث أثبتت أوضاع اللاجئين بأنهم يتعرضون لكل أشكال انتهاكات حقوق الإنسان من طرف المليشيات المسلحة غير الحكومية في فترة النزاعات الداخلية وذلك ما أغفلته صكوك القانون الدولي للاجئين في صياغتها لتعريف اللاجئ حين ربطت عامل الخوف بالاضطهاد الذي تمارسه سلطات الحكومات القائمة فقط.

المراجـع :

1. عمرو عمار: الانقلاب المدني – وثائق الربيع الأمريكي: الجيل الرابع من حروب الاستعمار /مجلة الملتقى – العدد 35، مطبعة النجاح الجديدة / الدار البيضاء – المغرب، 2015.
2. كمال عبد اللطيف: انفجارات 2011 في العالم العربي – تحولات وافاق، منشورات دفاتر سياسية – العدد : 09 / مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء المغرب، 2017.
3. شرح القوانين الجديدة للحريات العامة بالمغرب: - قانون الصحافة، قانون الجمعيات والأحزاب والنقابات، قانون التجمعات العمومية - دار الامان – الرباط المغرب – 2004.
4. الخطاب الملكي بتاريخ: 6 نونبر 2013 – خطب وندوات، الرباط - المغرب، 2014.
5. دستور المملكة المغربية لسنة 2011 – نشر في الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر الصادرة بتاريخ 30 يوليوز 2011 الظهير الشريف عدد 1,11,91 الصادر بتاريخ 29 يوليوز2011.
6. الأمم المتحدة –الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان: الدورة 36 –الإستعراض الدوري الشامل- تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل: المغرب – 11-29 أيلول، سمبتمبر 2017.
7. المفوضية السامية للاجئين: أخبار المغرب/ الخميس 26 سبتمبر 2017.
8. المجلي الوطني لقوق الإنسان: الأجانب وحقوق الانسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة للهجرة واللجوء – ملخص تنفيذي- الرباط المغرب 2013.
9. الاتفاقيات التي صادق عليها المغرب والخاصة بالمهاجرين واللاجئين:
   - ❖ الاتفاقية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم سنة 1993 .
   - ❖ الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين سنة 1957.
   - ❖ البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين سنة 1971.

المشكلات الاجتماعية والنفسية والتربوية للنساء النازحات في العراق
دراسة ميدانية في مخيمات بغداد والانبار وصلاح الدين

د.اسماء جميل رشيد
د.أركان سعيد خطاب
جامعة بغداد

الملخص

تهدف الدراسة الى معرفة أثر النزوح على الاوضاع النفسية والاجتماعية والتربوية للنساء. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي واستعانت بطريقة المسح الاجتماعي بالعينة.وشملت عينة الدراسة 300 امرأة نازحة متزوجة بعمر(15-54) تم اختيارها من مخيمات وتجمعات النازحين في ثلاثة مناطق هي بغداد والأنبار وصلاح الدين. اما الاداة الرئيسية فهي الاستمارة الاستبيانية.

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

1- أوجدت تجربة النزوح مفهوم جديد للاعالة، فعدم قدرة الرجل على العمل وجلب الرزق. واضطلاع المراة تحديدا بمهمة السعي للحصول على المساعدات قد جعل المراة ترى نفسها المسؤولة الوحيدة عن اعالة العائلة وادارة شؤونهاحتى مع وجود الزوج .

2- تعتمد 37% من نساء العينة على بيع المساعدات او الحصة التموينية وطلب المساعدة من الاخرين أو ممارسة التسول لسد احتياجات العائلة.

3- يرتفع مستوى الضائقة النفسية لدى النساء النازحات.واحتل الشعور بالعصبية والتوتر الترتيب الاول من بين المشكلات النفسية التي تعاني منها المرأة النازحة يليها الشعور بالحزن. وأكثر من ثلث النساء يرغبن بالموت وربعهن يفكرن بالانتحار.

4- ازداد العنف الاسري الواقع على النساء بعد النزوح اذ ترتفع نسبة النساء اللاتي افدن بتعرضهن لكل نوع من انواع العنف وبشكل متكرر عن نسبتهن قبل النزوح. وكان اكثر انواع العنف انتشارا هو منع الزوجة من العمل والخروج من المنزل. واهانة المرأة ونعتها باوصاف مهينة وسبها وشتمها.

The social, psychological and educational problems of the displaced women in Iraq, field study in the camps of Baghdad, Ambar and Saladin provinces

The study aims to recognize the effect of the displacement on the psychological, social and health conditions of the women, and recognize the kinds of violence and violations inflicted upon the displaced women.

The study adopted the descriptive method and utilized social survey sample .The sample of the research consisted of 300 displaced married women of average age between (15-54), were selected from the camps and gatherings of three sites : Baghdad, Ambar and Saladin provinces.

Most important results of the study:

1 – the experience of displacement has created a new concept of maintaining the family.The inability of the man to work and bring food for the family.this made the woman carry the burden of seeking the aids and see herself as the only one who maintains the family and run its affairs even with the presence of the husband.

2- 37% of the sample women depend on selling the aids and the ration and asking for aid from others or practice begging to meet the needs of the family.

3- the level of psychological depression is severe among displaced women and the feeling of nervousness an tension is in the first place among the psychological problems then comes the feeling of sadness and the inability to feel the

happiness, besides lots of weeping for simplest reasons, more than third of the women wish to die (37%) and 25% of them think of committing suicide.

4. the family violence increased against women after the displacement, many women testified that they were treated with all types of violence in frequent way, rate of women under violence are much more than the ones before the displacement. The type of violence starting from the range of beating and getting insulted with bad names to been hold inside and preventing them from leaving the dwelling.

الفصل الأول- الاطار النظري للدراسة

المبحث الأول: عناصر الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

تعرضت المرأة خلال النزاع الدائر في العراقالى تجارب متعددة شملت الاحتجاز والقتل وفرض القيود على الحركة والخطف والاسترقاق والاتجار والاستعباد الجنسي. وكان النزوح أشدهاوطأة لما رافقه من معاناة معيشية ونفسية وأعباء جديدةكان على المرأة ان تواجهها.

بدأت أزمة النزوح الاخيرة في العام 2013 بعد استيلاء ما يسمى بتنظيم الدولة الاسلامية على مدينة الفلوجة الا انها تفاقمت بعد سقوط محافظة الموصل في حزيران 2014 ليصل عدد المشردين داخلياً الى اكثر من اربعة ملايين عراقي اضطروا للعيش والانتقال الى مدن أكثر امنا، او السكن في مخيمات او مباني غير مكتملة او في محطات ايواء[1]. وهي في اغلبها نطاقات هامشية تحول دون تماس النازحين مع مجتمع المدن التي نزحوا اليها وتفتقر الى الخدمات التي تحتاجها العوائل النازحة.

وتشكل النساء بأعمار تقل عن 65 سنة مانسبته 54.5%من عدد النازحين بينهم 9.7 أرامل بحسب المسح الوطني للنازحين في العراق للعام 2014. وقد سجلت نتائج المسح ذاته تعرض العديد من النازحات الى الاستغلال والاضطهاد[2].

أثرت ظروف النزوح على حياة النازحين بكافة فئاتهم وتؤكد التقارير الصادرة عن منظمات دولية ان ازمة النزوح ادت الى زيادة المشاكل الأسرية. كما انتجت تغيرات سلوكية، مثل زيادة التدخين وتعاطي الحبوب المهدئة والعنف الأسري. والتسرب من المدارس والزواج المبكر. وازدياد عمالة الأطفال[3]. كما أظهرت دراسات عديدة ان مثل هذه الظروف تؤدي الى زيادة العنف الواقع على النساء.

وتحاول الدراسة الحالية ان تسلط الضوء على واقع المرأة في مخيمات النزوحوالكشف عن أثر النزوح على الاوضاع النفسية والاجتماعية للنازحات، بما في ذلك العنف المبني على النوع لاجتماعي،

---

[1] وزارة التخطيط (2017): وثيقة الاطار العام للخطة الوطنية لاعادة الاعمار والتنمية للمحافظات المتضررة جراء العمليات الارهابية والحربية (الملخص التنفيذي) ص2

[2] الجهاز المركزي للأحصاء (2015): المسح الوطني للنازحين في العراق 2014: بغداد وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للاحصاء ص107

[3] منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسيف،(2016): تقييم الاحتياجات النفسية والاجتماعية في العراق: (تقرير) ص9

وهي بذلك تسهم في زيادة المعرفة بأحتياجات النساء أثناء النزاعات للوصول الى أداة عملية تضمن تلبية هذه الاحتياجات من خلال البرامج والخدمات.

يتركز البحث على مخيمات وتجمعات النازحين في ثلاثة مناطق هي بغداد والفلوجة وصلاح الدينويستهدف النازحات المتزوجات بعمر 15-54 عام وذلك لاعتبارين اساسيين الاول ماتتعرض له هذه الفئة من ضغوط نفسية وأعباء ناتجة عن مسؤوليتهن في رعاية اسرهن وأطفالهن في ظروف لاتتوفر فيها سبل الدعم والرعاية. والثاني لعدم امكانية شمول جميع الفئات العمرية من النساء المتزوجات وغير المتزوجات نظرا لتعدد المشكلات واختلافها في كل فئة.

ثانياً: مبررات الدراسة

1- تأتي أهمية هذه الدراسة من خطورة العواقب المترتبة عن النزوح على أمن المرأة ورفاهيتها النفسية.

2- أظهرت المسوحات والتقارير الصادرة عن الهيئات الدولية تراجعا واضحا في أوضاع النازحين في العراق.وكشفت عن ارتباط أزمة النزوح بعدد من المشكلات التي يمكن ان تنعكس على وضع النساء بعد العودة الى مناطقهن مثل التسرب الدراسي والزواج المبكر.كمااثارت المؤشرات التي كشفت عنها هذه التقارير أسئلة جديدة تستدعي الاجابة عليها من خلال دراسة تركز على وضع النساء النازحات وأثر النزوح على حياتهن.

3- هناك جوانب عديدة من حياة النساء لم يتم التطرق لها في التقارير والبحوث السابقة. مثل التعرض للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

4- معظم الدراسات والتقارير تناولت أزمة النزوح واثاره على عموم النازحين سواء كانوا رجالا أم نساءمع وجود بعض الدراسات التي حاولت ان تلامس أثر النزوح على جانب من حياة الافراد أو اثره على فئات محددة مثل الاطفال أو المراهقين أو النساء الحوامل.ولا توجد دراسة تحاول ان تغطي الاثار النفسية والاجتماعية للنزوح على المرأة النازحة والمشكلات ذات الطبيعة الخاصة بهذه الشريحة.

ثالثاً: أهداف الدراسة

1- التعرف على الاوضاع الاقتصادية والمعيشية للاسر النازحة.
2- الكشف عن ظروف الايواء والوصول الى الخدمات.
3- الكشف عن أثر النزوح على التحاق الفتيات بالمدراس وزواج الصغيرات
4- التعرف على طبيعة المشكلات النفسية ومستوى الضائقة النفسية لدى النساء النازحات.
5- التعرف على أنواع العنف الذي تتعرض له النساء في مخيمات النزوح .

رابعاً: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لقدرته على تقديم صورة مفصلة لاوضاع النازحات كما هي موجودة في الواقع. واستعانت بطريقة المسح الاجتماعي بالعينة للوصول الى بيانات يمكن

تصنيفها وتفسيرها، وتسمح في الوقت نفسه باستطلاع اراء عدد كبير من النساء مما يؤمن الثقة بالنتائج المستحصلة ويجعلها قابلة للتعميم.

اما الاداة الرئيسية لهذا البحث فهي الاستمارة الاستبيانية التي صممت في ضوء المقابلات التي أجريت مع عدد من النساء النازحات والادبيات السابقة. وشملت عينة الدراسة 300 امرأة نازحة متزوجة بعمر(15-54) تم اختيارها من مخيمات وتجمعات النازحين في ثلاثة مناطق هي بغداد والفلوجة وصلاح الدين.

المبحث الثاني: دراسات سابقة

تناولت دراسات عدة جوانب مختلفة من حياة النازحين والمهجرين وخاصة النساء النازحات ورغم قلة هذه الدراسات وندرتها ألا أنها أفادت الدراسة الحالية في تحليل الكثير من القضايا الخاصة بواقع النازحات وفيما يلي عرضاً لأهم هذه الدراسات .

أجرى محمد (2008) دراسة بعنوان (القلق الاجتماعي لدى النساء المهجرات في محافظة ديالى) هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل الاجتماعية المسؤولة عن ظهور القلق الاجتماعي لدى النساء المهجرات، واعتمدت على طريقة المسح الاجتماعي وشملت العينة 50 امرأة مهجرة ضمن محافظة ديالى.واظهرت النتائج ان معظم المهجرات تراوحت اعمارهن من 25 الى 30 سنة. وان غالبيتهن لايظهرن في الأماكن العامة بسبب أعمال العنف التي أدت إلى استمرارالشعوربالقلق. وأن أكثرهن يشعرن بعدم الاطمئنان والخوف من المجهول ومن القتل أو التهديد به أحياناً.كما توصلت الدراسة الى ان النساء المهجرات لم يتمكن من التكيف مع الواقع الجديد بسبب عدم وجود خيار أخر غير السكن في مناطق ومساكن لاتتوفر فيها أبسط الخدمات مما أنعكس سلباً على شعورهن بالراحة.[4]

واجرى حسن (2008) دراسة بعنوان (التهجير القسري في العراق: دراسة تطبيقية على المهجرين الى قضاء خانقين) هدفت الدراسة الى معرفة اثر المتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية على عملية التهجير القسري. وأظهرت النتائج ان العامل الأمني هو الأكثر تأثيرا في هجرة الأسر من مناطق سكناها.[5]

وقام كل من جبيل وعلوش (2014) بدراسة التباين المكاني لظاهرة الهجرة القسرية الداخلية في العراق عدا إقليم كوردستان بهدف التعرف على واقع الهجرة القسرية بين محافظات العراق وعدد الاسر النازحة بين المحافظات فضلا عن معرفة العوامل والأسباب التي أدت الى تباين التوزيع الجغرافي للعوائل المهجرة قسرا، واقتصرت الدراسة على خمسة عشر محافظة.ومن ابرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة، وجود هجرة قسرية شملت جميع المحافظات وشملت جميع الطوائف. وان

[4]عبد الرزاق جدوع محمد (2008): القلق الاجتماعي لدى النساء المهجرات في محافظة ديالى.مجلة الفتح .العدد 34.

[5]حسن محمد حسن (2008): التهجير القسري في العراق. دراسة تطبيقية على المهجرين الى قضاء خانقين. مجلة الفتح .العدد 34.

أبرز مشاكل الهجرة القسرية انتشار ظاهرة البطالة بشكل واسع نتيجة فقدان الاسر المهجرة لمصادر رزقها. وازمة السكن وظهور العشوائيات والضغط على الخدمات.[6]

وقامت كل من احمد واخرون(2016) باجراء دراسة بعنوان (مرونة الانا وعلاقتها بأساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى النازحات المسيحيات في مدينة أربيل) هدفت الدراسة الى قياس مرونة الانا، وأساليب مواجهة الضغوط النفسية، وقياس العلاقة الارتباطية بين مرونة الانا وكل من العمر والمستوى التعليمي وعدد الأطفال إضافة الى قياس العلاقة الارتباطية بين مرونة الانا وأساليب مواجهة الضغوط النفسية. وتوصلت الدراسة الى وجود مؤشرات ايجابية على تمتع النازحات بالقدرة على تحدي الظروف الصعبة المحيطة بهن اذ اتضح ارتفاع مرونة الانا لديهن. وتراوحت أساليب مواجهة الضغوط النفسية لديهن (الابتعاد الذهني ،إعادة التفسير الإيجابي) بين الارتفاع والاعتدال،اما أسلوب الانكار فكان منخفضا ،ما يدل على نظرتهن الواقعية المتحدية، ولا توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين مرونة الانا والعمر والمستوى التعليمي وعدد الأطفال.[7]

وفي فلسطين أجرت إسماعيل (2014) دراسة عن (أوضاع وحقوق الفتيات والنساء النازحات اثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة) هدفت الدراسة الى رصد واقع الفتيات والنساء اثناء العملية العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة في عام 2014 فيما يتعلق بالعنف ضدهن ،إضافة الى تقييم الخدمات المقدمة لكل من الفتيات والنساء من قبل المؤسسات المحلية والدولية. والوقوف على اليات الحماية المتوفرة للفتيات والنساء ومدى ملائمتها لاحتياجاتهن. وكانت ابرز النتائج وجود قصور في خدمات المساندة والدعم النفسي المراعي لاحتياجات الفتيات والنساء النازحات وهناك حاجة للعمل الجدي على حماية السلامة الجسدية والنفسية للفتيات والنساء وحفظ كرامتهن الإنسانية في مراكز الايواء اثناء الحرب وبعدها، كما بينت الدراسة تعرض النساء النازحات لاشكال متعددة من العنف ضدهن، كما تعرضت النساء للتميز في تلقي المساعدات والخدمات والخدمات في مراكز الايواء.[8]

[6] جبار عبد جبيل وقيس مجيد علوش(2014): التباين المكاني لظاهرة الهجرة القسرية الداخلية في العراق عدا اقليم كوردستان.مجلة كلية التربية .جامعة بابل.

[7] جاواناحمد واخرون (2016): مرونة الانا وعلاقتها بأساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى النازحات المسيحيات في مدينة أربيل. قسم علم النفس في كلية الاداداب جامعة صلاح الدين.

[8] دنيا الامل اسماعيل (2014): حماية في مهب الريح أوضاع وحقوق الفتيات والنساء النازحات في قطاع غزة . جمعية الثقافة والفكر الحر.

الفصل الثاني نتائج الدراسة الميدانية

المبحث الاول: الخصائص الديموغرافية لعينة النساء النازحات

أولاً: أعمار النساء المشاركات بالدراسة

تراوحت اعمار النساء المشاركات في الدراسة مابين 15-54 سنة. وتتوزع العينة على الفئات العمرية المختلفة، ويلاحظ ان أكثر من ثلث العينة تتركز في الفئات العمرية الممتدة من 25-34 سنة، وان مايقرب من ربع العينة تتركز في الفئة العمرية من 45 الى مادون 55 سنة.

الجدول (1) التوزيع النسبي لعينة النساء النازحات بحسب الاعمار

الفئات العمرية	العدد	%
أقل من 20 سنة	25	8.3
24-20	42	14
29-25	47	15.7
34-30	47	15.7
39-35	32	10.7
44-40	29	9.7
45- فأكثر	78	26

ثانياً: الحالة الزواجية

ثلثي عينة النساء النازحات المشاركات في الدراسة متزوجات غير ان اكثر من ثلثهن ينتمين الى الفئات الهشة[9]التي تفتقد للدعم الاجتماعي وتكون اكثر عرضة للتأثر بظروف النزاع والتهجير(ارامل ومطلقاتومهجورات وزوجات معتقلين).

الشكل (1) التوزيع النسبي لعينة النساء النازحات بحسب الحالة الزواجية

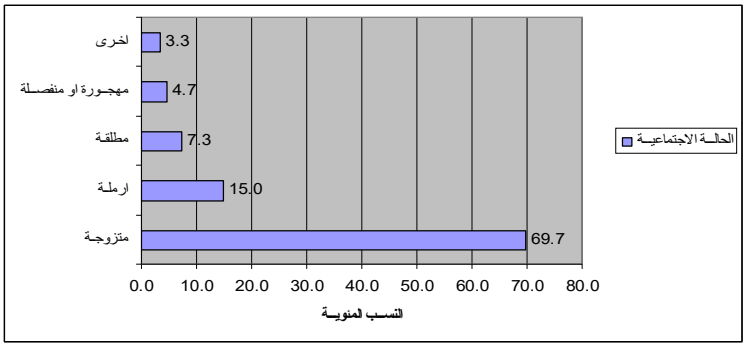

[9]وهي تلك الفئات التي تعاني من قصور في إشباع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية، ولا تستطيع تحقيق المستوى المعيشي المعقول، وتفتقر إلى وجود مورد ثابت يساعدها في إشباع احتياجات أفرادها الرئيسة، ومن ثم تصبح تلك الفئات بحاجة إلى توفير نسق متكامل من الخدمات المادية والعينية لمواجهة متطلبات الحياة اليومية. احمد رضوان : مفهوم الفئات الاولى بالرعاية متاح على الرابط -https:// ar.facebook.com/socilogy/posts/414507195256910

بلغت نسبة النساء المتزوجات في عينة الدراسة 69,7%.وتشكل الارامل ما نسبته 15% في حين بلغت نسبة المطلقات 7,1% اما المهجورات والمنفصلاتواللاتي فقدن ازواجهن اما بالاعتقال او الاختفاء فقد بلغت نسبتهن 3,7% و3,0% على التوالي. وهذا يعني ان نسبة كبيرة من هذه الفئات تتحمل عبئ اعالة اسرتها في ظل بيئة لاتوفر فرص التمكين للنساء المتمثلة بالعمل والتعليم. ويترتب على ذلك قصور في تحقيق الحاجات الاساسية. وعدم القدرة على الوصول الى مستوى معيشي مقبول.

ثالثاً: الحالة التعليمية

ينخفض المستوى التعليمي بشكل واضح بين النساء النازحات والغالبية العظمى من عينة الدراسة 96% لم يصلن الى مستوى تعليمي عالي وغير متمكنات في مجال التعليم .

الشكل(2) التوزيع النسبي لعينة النساء النازحات بحسب المستوى التعليمي

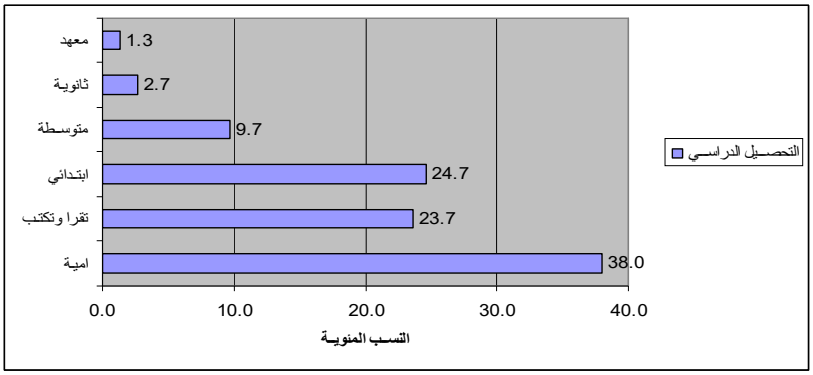

ترتفع نسبة غير الملمات بالقراءة والكتابة بين النساء النازحات لتصل الى 38% وهي اعلى بكثير من النسبة الوطنية لامية الاناث البالغة 28,2% بحسب المسوحات الرسمية[10].كما تنخفض نسبة الحاصلات على الشهادة الابتدائية لتصل الى 24,7%.في حين ان 9,7% من العينة لم يتجاوز تعليمهن المرحلة المتوسطة ومثل هذا المستوى من التعليم له آثار الامية ذاتها.اما الحاصلات على شهادة الثانوية فلم تتجاوز نسبتهن 4%فقط.ويرتبط انخفاض المستوى التعليمي للنازحات الساكنات داخل المخيمات حيث تتركز عينة الدراسة، بطبيعة البيئة التي انحدر منها النازحين والمستوى المعيشي، فمعظم الذي لجأوا الى المخيمات هم من الفقراء، ومن بيئات ريفية ومثل هذه البيئة غير داعمة لتعليم الفتيات وبشكل خاص في الارياف اذ يرىساكنيها ان الزواج والبيت هو المكان الطبيعي للفتاة ولا يؤيدون اكمال الفتيات لتعليمها.

رابعاً: الاطفال

جميع النساء المشاركات في الدراسة، المتزوجات واللاتي سبق لهن الزواج لديهن اطفال باستثناء أمرأة واحدة فقط.

[10]مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2014). العراق بعد مرور عشر سنوات: المرأة تكافح لاستعادة مكانتها. متاح في الرابط:http://arabic.irinnews.org/Report/3691#sthash.kI4LIcli.dpuf

الجدول (2) التوزيع النسبي لعينة الدراسة بحسب عدد الاطفال

عدد الاطفال	العدد	%
ليس لديها اطفال	1	0,3
اقل من ثلاث	66	22
6-3	167	55,6
7 فما فوق	66	22

يتراوح عدد الاطفال لما نسبة 55,6% من عينة النساء النازحات بين 3-6 وهو ما يتطابق تقريبا مع المعدل الوطني لمتوسط عدد المواليد الاحياء للنساء بعمر(15-48) والبالغ 5,3[11]،كما وتقترب هذه النسبة من متوسط حجم الاسر النازحة لعموم محافظات العراق عدا الانبار واقليم كوردستان والذي بلغ 5,2 فرد[12]. وهناك 22% من عينة النازحات لديها 7 اطفال فأكثر.مما يعني زيادة في عبيء الاعالة، فكلما زاد معدل عدد الاطفال الذين تقل اعمارهم عن 15 سنة يزداد العبئ الذي تتحمله الاسرة ويتأثر المستوى المعيشي لها. وقد يؤدي تدهور الوضع المعيشي للنازحين الى اضطرار الاطفال دون سن 15 العمل من اجل تلبية احتياجات الاسرة.وبشكل عام يتميز مجتمع النازحين بارتفاع نسبة اعالة الاطفال اذ بلغت نسبة اعالة الاطفال 79,9% اي ان كل 100 شخص في سن العمل يعيل 80 طفل تقريباً.[13].

خامساً: جنس رب الاسرة والنساء المعيلات لأسرهن

اكثر من ثلثي الاسر النازحة يترأسها الرجال 76,7% في حين تترأس النساء اسر ما نسبته 23,3% من عينة النازحات المشاركات في الدراسة، وعند مقارنة هذه النسبة بنسبة النساء الارامل والمطلقات وفاقدات الزوج، والتي وصلت الى اكثر من 30% نجد ان هناك تفاوت واضح بين النسبتين، ما يعني انليس جميع الارامل والمطلقات تترأس الاسرة بعد فقدان الزوج، بل قد تعود المرأة الى اهلهااو قد تعيش هي واطفالها ضمن اسرة اهل الزوج المتوفي ليكون ليكون ابوها او والد زوجها هو رب اسرتها.

جدول (3) التوزيع النسبي لعينة النساء النازحات بحسب جنس رب الاسرة

جنس رب الاسرة	العدد	%
ذكر	230	76.7
انثى	70	23.3
المجموع	300	100

[11]وزارة التخطيط: الجهاز المركزي للإحصاء (2011). نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية التقرير الموجز ص23

[12]الجهاز المركزي للأحصاء (2015): المسح الوطني للنازحين في العراق 2014.مصدر سابق ص9

[13]المصدر السابق. ص 28.

مفهوم الاعالة في مخيمات النزوح

على الرغم من ان 76% من اسر النازحات المشاركات في هذه الدراسة يترأسها الرجالغير ان رب الاسرة ليس بالضرورة هو المعيل للاسرة من وجهة نظر النساء، ففي سؤال وجه الى المشاركات حول ما اذا كانت المستجوبة هي المعيلة الوحيدة لاسرتها، افادت 51% بألايجاب، وهذا يعني ان اكثر من نصف النساء يجدن انفسهن المعيلات الوحيدات لاسرهن اثناء تجربة النزوح والعيش في مخيمات.علما ان جميع النساء النازحات في عينة الدراسة خارج القوى العاملة[14].

الجدول (4) التوزيع النسبي لعينة النساء النازحات بحسب ما اذا كانت هي المعيلة لأسرتها

هل انت المعيلة الوحيدة	العدد	%
نعم	153	51,0
كلا	147	49,0
المجموع	300	100

لقد اوجدت تجربة العنف والتهجير والافتقار لمقومات الحياة اليومية الضرورية. مفهوم جديد للاعالة[15]، فعدم قدرة الرجل على العمل وجلب الرزق. والاعتماد على المساعدات المقدمة، واضطلاع النساء تحديداً بمهمة السعي للحصول على هذه المساعدات قد جعل المراة ترى نفسها بانها هي المسؤولة الوحيدة عن اعالة العائلة وادارة شؤونها حتى مع وجود الرجل(رب الاسرة).فهي المسؤولة عن السعي للحصول على الاعانات من أطعمة ووقود ومبالغ نقدية لاعداد الطعام وتمشية امور الاسرة[16]. من جهة اخرى فان تعرض النازحين في بعض المناطق الى الاختطاف والقتلوالاعتقالات جعل الرجال يخافون من مغادرة منازلهم ويتجنبون الخروج حتى لمراجعة الدوائر الرسمية خصوصا في المناطق التي يكون فيها النازحين من انتماء مذهبي مغاير لانتماءات المجتمع المضيف كما هو الحال في قضاء(المسيب) مما دفع بالنساء الى واجهة المسؤولية فاصبحن المسؤولات عن القيام (بكل شيء) على حد قولهن من جمع المساعدات الى التسوق والتعامل مع السلطات والامور الادارية حتى ان بعضهن مسجلات كربات اسر على بطاقات نظام التوزيع العام[17].لقد احدثت تجربة النزوح

[14]لم تتجاوز نسبة النساء العاملات بين النازحين في عموم العراق عداقليم كوردستان 3.7% فقط حسب المسح الوطني للنازحين ومعظمهن من الساكنات خارج المخيمات.ينظرالجهاز المركزي للأحصاء (2015): المسح الوطني للنازحين في العراق 2014.مصدر سابق ص30

[15]يشير مفهوم النساء المعيلات الى اللواتي يتولين بمفردهن رعاية شؤون اسرتها مادياً، وعادة ما يكن ارامل ومطلقات او يكون ازواجهن عاجزين عن العمل والانفاق بسبب عاهة او مرض او غير متزوجات اصلاً ولجأن للعمل بسبب فقدان المعيل(الاب، الاخ).وعلى الرغم من ان هذا المفهوم لاينطبق على النازحات كونهن لايعملن الاانهن يجدن انفسهن معيلات لاسرهن.

16ذكرت احدى جامعات البيانات في هذه الدراسة ان الرجال في مخيمات الانبار(عامرية الفلوجة، الخالدية والحبانية) يأنف من الوقوف في طلب واخذ المساعدات ويمتنع من السعي وراء طوابير الاغاثة وان من يتولى هذه المهمة عادة النساء ما جعلهن يشعرن بانهن هن من يعيل العائلة (مقابلة اجرتها الباحثة الاجتماعية رنا من مخيمات عامرية الفلوجة)

17 لهيب هيغل (2016). أزمة النزوح في العراق الامن والحماية، مركز سيسفار لحقوق المدنين والمجموعة الدولية لحقوق الاقليات.ص 13

تحولا في الادوار التقليدية للنساء والرجال اذ اصبحت المرأة هي المعيلة لاسرتها، بالمفهوم الذي يشير الى تأمين وجبات الطعام وتوفير المياه والطاقة اللازمين لاستعمال الاسرة في ضوء تقلص الخدمات العامة والسلع المنزلية وانحسار فرص الحصول عليها.

المبحث الثاني :الاوضاع المعيشية في مجتمعات النزوح

أولاً: المساهمة في النشاط الاقتصادي قبل التهجير وبعده

اثر النزوح على الاوضاع الاقتصادية والمعيشية للنازحين عموما والنساء بشكل خاص، نتيجة لفقدان عدد كبير منهم لوظائفهم التي كانوا يزاولونها قبل نزوحهم، في المقابل كان لأبتعاد النازحين عن بيئاتهم وشبكاتهم الاجتماعية اثرا كبيرا في عدم مشاركتهم في سوق العمل داخل المجتمعات المضيفة مما ساهم في انخفاض معدلات الدخول، وزيادة اعتمادهم على المعونات والمساعدات.

الشكل(3) التوزيع النسبي لعينة النساء النازحات بحسب مهنة الزوج قبل النزوح وبعده

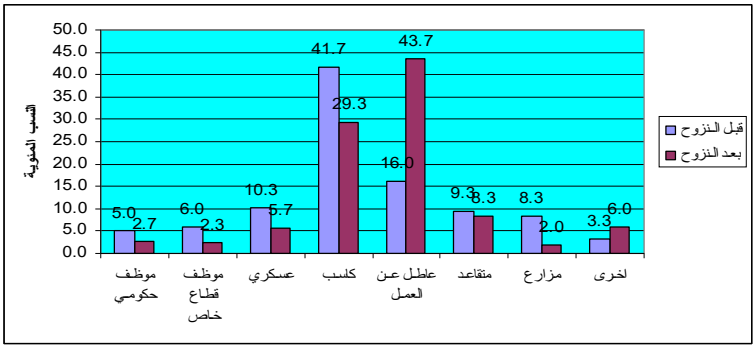

وتظهر نتائج الدراسة الحالية الى ان النزوح فرض واقعاً جديدا انخفضت بموجبه نسبة العاملين في مختلف المهن الى النصف تقريبا بينما تضاعفت فيه نسبة العاطلين عن العمل الى ما يقرب الثلاث اضعاف ويتضح من الشكل اعلاه ان معظم ارباب اسر النساء النازحات المشاركات في الدراسة كانوا كسبة قبل نزوحهم42% وتجمع هذه الفئة من المهن ما بين العمل الحرفي والتجارة(صغيرة ام كبيرة) وتطلق دلالة على استحصال الدخل من العمل الخاص والذي عادة ما يكون غير محدد او ثابت، وترتبط هذه المهن عادة بوضع معيشي متذبذب وغير مستقر ودخل غير منتظم وخاضع بشكل كبير ويتأثر بالازمات السياسية التي يمر بها المجتمع.

كما يلاحظ من الشكل السابق انخفاض نسبة العاملين في القطاع العام والخاص قبل النزوح من موظفين عموميين وعسكريين وموظفي القطاع الخاص، 5%، 6%، 10.3% على التوالي مما يعني ان معظم النازحين في عينة الدراسة هم من ذوي الدخل الواطيءوغير الثابت والاكثر فقرا قبل نزوحهم.وتفسير ارتفاع نسبة (الفقراء) هو ان معظم المشاركات في الدراسة هم من ساكني المخيمات، والمعروف هو ان الفقراء ومعدومي الدخل هم من يتوجه عادة للسكن في المخيمات اما

الميسورين وذوي الدخل الجيد فعادة ما يلجاون الى استأجار المنازل او العيش في الفنادق، بعيداً عن مخيمات النزوح[18].

اما بعد التهجير فقد ظل الكسبة يشكلون اعلى نسبة بين أرباب الاسر الذين يعملون، الا ان نسبتهم انخفضت بشكل لافت من 41.7%قبل النزوح الى 29.3% بعد النزوح ليتحول القسم المتبقي منهم الى فئة العاطلين عن العمل والتي تضاعفت من 16% قبل النزوح لتصل الى 43,7% بعد النزوح.كما انخفضت نسبة العاملين في الزراعة من 8,3% قبل النزوح الى 1,7% بعد النزوح .غير ان ثمة تحولطفيف طرأعلى مساهمة ارباب أسر النساء النازحات في النشاط الاقتصادي، اذ استطاع بعضهم ان يجد مهن اخرى خارج التصنيف الذي شملته استمارة الاستبيان للمهن.ويلاحظ من الشكل السابق ارتفاع في نسبة العاملين في المهن الاخرى من 3,3% قبل النزوح الى 6,3% مما يعني ان تجربة النزوح يمكن ان تكون قدأوجدت فرص عمل ل 3% من ارباب أسر عينة الدراسة.اما فيما يتعلق بمساهمة النساء في النشاط الاقتصادي وقوى العملفقد أشارت نتائج الدراسة الحالية ان جميع النساء المشاركات من عينة النازحات لايعملن مقابل اجر.

ثانياً: المصادر المالية لسد احتياجات العائلة

يعتمد النازحون وبشكل خاص الساكنون في المخيمات على المساعدات المقدمة من الحكومة والمنظمات غير الحكومية. ولكن بشكل غير منظم وغير مستمر، ويفتقر الى التنسيق.وفي اطار هذا الوضع وجه سؤال الى المبحوثات عن المصادر المالية لسد احتياجات العائلة، وقد تبين ان 44,3% من المشاركات في الدراسة يعشن على رواتب تقاعدية او عمل الازواج والابناء او رواتبهن الخاصة وان اكثر من نصفهن لا يملكن مصادر مالية ثابتة ومنتظمة، ويعتمدن على بيع المساعدات والحصة التموينية، او القروض والديون او مساعدات الاهل والاقارب.

الجدول(5) التوزيع النسبي لعينة النساء النازحات بحسب المصادر المالية لسد احتياجات العائلة

المصادر المالية	العدد	%
راتب او تقاعد	**62**	**20.7**
عمل الزوج أو الابناء	**61**	**20.3**
عملك او راتبك الخاص	**10**	**3.3**
ديون وقروض	**9**	**3**
بيع المساعدات والحصة	**63**	**21**
طلب المساعدة والتسول	**15**	**5**
من الجامع	**7**	**2.3**
مساعدات الاهل والاقارب	**48**	**16.5**
منح من الدولة والمنظمات	**15**	**5**

[18]اظهر المسح الوطني للنازحين ان 32,1% من النازحين الذكور بعمر 15 سنة فأكثر يعملون مقابل اجر بينما كانت نسبة العاملين من الساكنين في مخيمات هي الادنى 20,9%. ينظرالجهاز المركزي للأحصاء (2015): المسح الوطني للنازحين في العراق 2014. مصدر سابق ص30

بلغت نسبة النساء النازحات المشاركات في الدراسة اللاتي يعتمدن على رواتب تقاعدية لسد احتياجات العائلة 20,7% في حين بلغت نسبة النساء اللاتي يعتمدن على عمل ازواجهن وابنائهن 20,3% على ان لا يفهم عمل الابناء على انه ظاهرة طبيعية اذ قد يكون الابن في عمر الطفولة واصبح المعيل للأسرة وقد اكدت دراسة عن عمالة الاطفال ان معظم الاطفال العاملين هم من اسر نازحة[19]. ولم تتجاوز نسبة النساء اللاتي يمتلكن موردا خاصا سواء من عملهن او من رواتبهن او من راتب الرعاية الاجتماعية(بالنسبة للارامل والمطلقات خصوصا) 3,3%. وتعتمد 21% من نساء العينة على بيع المساعدات او الحصة التموينية لسد احتياجات العائلة وهي النسبة الاعلىو5% من النساء تطلب المساعدة من الاخرين او تمارس التسول لسد احتياجات العائلة. في حين بلغت نسبة النساء اللاتي يعتمدن على المنح المقدمة من الحكومة والمنظمات او المؤسسة الدينية 7,3%.اما اللاتي يلجان للقروض والديون فقد بلغت نسبتهن 3% من عينة النساء النازحات.

ان عدم القدرة على توفير الاموال لسد احتياجات العائلة والاوضاع الاقتصادية المتردية التي يعيشها النازحون، وغياب المعيل التقليدي(اما بالموت او الاعتقال او الاختفاء) قد تؤدي الى ازدياد حالات الاتجار بالبشر. وتشير تقارير صدرت عن منظمات دولية الى تعرض مابين7500 الى10000 من النساء الى الاختطاف والاتجار لاغراض الاستغلال الجنسي خلال النزاع الذييشهده العراق وان هناك قلق كبير من الاتجار الجنسي للنازحين داخلياً[20].وقد اكدت المقابلات التي اجريت مع عدد من مقدمات الخدمات في مخيمات النزوح الى تعرض بعض النساء للاستغلال الجنسي بسبب اوضاعهن المعيشية، مما دفع الى توجيه سؤال حول ما اذا كانت النساء المشاركات في الدراسة قد سمعن او لاحظن اضطرار بعض الاناث الى القيام بأعمال(مشينة) وهي عبارة يمكن ان تفهمها النساء في الثقافة السائدة على انها اتجار بالجنس، وقد اظهرت النتائج ان ثلثي العينة لم تسمع او تلاحظ قيام النساء بالاتجار بالجنس، في حين اجابت 15%من العينة بالايجاب، و13.7% ذكرت ان هذه الحالات موجودة الى حد ما، مما قد يدفع الى الاستنتاجبان استغلال اوضاع النازحات والاتجار بهن واحدة من الاثار التي دفعت اليها اوضاع المرأة اثناء النزوح وهو موجود ولكن بشكل محدود.

الجدول(6) التوزيع النسبي لعينة النساء النازحات بحسب ما اذا سمعن او لاحظن الاتجار بالنساء

الاجابة	العدد	%
نعم	45	15
كلا	210	70
الى حدما	41	13.7
لاتوجد اجابة	4	1.1
المجموع	300	100

[19] اليونسيف هيئة رعاية الطفولة وجمعية الامل العراقية(2015): التقييم السريع لاسوء اشكال عمالة الاطفال. بغداد ص7

[20] منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسيف،(2016) : تقييم الاحتياجات النفسية والاجتماعية في العراق: ص6

ثالثاً: الايواء والوصول الى الخدمات

1-طبيعة الايواء

غالبية النساء المشاركات في الدراسة يقمن في المخيمات المخصصة للنازحين فيما تتوزع العينة الباقية في ترتيبات سكنية اخرى وكما موضح بالجدول الاتي:

الجدول(7) التوزيع النسبي لعينة النساء النازحات بحسب نوع المأوى

طبيعة الايواء	العدد	%
سكن مستأجر	**7**	**2.3**
بناية عامة	**40**	**13.3**
هيكل	**12**	**4.0**
عند الاقارب	**14**	**4.7**
مخيم	**177**	**59**
أخرى	**50**	**16.7**

شكلت النساء اللاتي يعشن في المخيمات الخاصة بالنازحين ما نسبة 59% من عينة الدراسة وهي النسبة الاعلى وذلك لان معظم العينة قد سحبت من مخيمات النازحين، ولا تعكس هذه النسبة توزيع النازحين على ترتيبات المأوى المختلفة في عموم العراق، والتي تتغير بشكل مستمر في كل جولة من التقارير.[21]وعلى الرغم من ان المساكن الخاصة(المستأجرة في الغالب) هي الاكثر شيوعاً من بين ترتيبات المأوى للنازحين[22]. الا ان نسبة النساء النازحات في عينة الدراسة اللاتي يقمن في سكن خاص مستاجراً في العادة لم تتجاوز 2,3% مقابل 4.7% يقمن عند اقاربهن او عند عائلات مضيفة.اما ما تبقى من العينة فتعيش اما في بنايات عامة13,3% غالباً ما تكون مدارس او مستوصفات او دوائر حكومية او مجمعات سكنية غير مكتملة وغير مأهولة اي في(هياكل) بيوت غير مكتملة البناء 4,0% او في مباني مهجورة ودور عبادة ومستوطنات عشوائية، ومعظم هذه الانماط من الايواء هي ترتيبات سكن غير ملائمة اذ تتواجد عائلات كثيرة في مكان واحد داخل قاعات كبيرة او خيم متلاصقة تنتفي معها الخصوصية، مما ينعكس على اوضاع النساء والفتياة بشكل كبير، فتواجد عائلات كثيرة من بيئات مختلفة عن بعضها البعض(وان كانوا نازحين من منطقة واحدة) في

21في المسح الوطني الذي شمل النازحين في عموم العراق عدا اقليم كوردستان والانبار بلغت نسبة الاسر التي تعيش في مخيمات 2.9% و0.8% تعيش في كرفانات وهي الادنىفي حين وصلت نسبة الاشخاص الذين يعيشون في مخيمات في الانبار وكوردستان 39% لغاية آذار 2016 بحسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 61% منهم في دهوك و34% منهم في الانبار و27% في اربيل و24% في سليمانيةينظر: الجهاز المركزي للأحصاء (2015): المسح الوطني للنازحين في العراق 2014.مصدر سابق ص14 وايضاً منظمة الأمم المتحدة للطفولة،اليونيسيف،(2016) : تقييم الاحتياجات النفسية والاجتماعية في العراق ص4

22شكلت الاسر التي تسكن في بنايات مؤجرة نسبة قدرها 0.63% عام 2014 في المسح الوطني للنازحين و64% في آذار 2015 بحسب تقرير الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية في العراق.ينظر:مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (2015): تقرير الوضع الانساني رقم 37(21-27 اذار 2015).ص3

المساحة ذاتها تفقد النساء الخصوصية ويزيد من شعورهن بعدم الامان ويؤثر بشكل كبير على قدرتهن على التكيف مع الظروف الجديدة [23].

وتكشف ترتيبات السكن المخصص للنازحين سواء داخل مؤسسات حكومية او بنايات مهجورة او مستوطنات عشوائية او مخيمات ان النازحين قد تم عزلهم في نطاقات غالبا ما تكون في اطراف المدن، ومثل هذا العزل يحول دون اندماجهم المباشر مع المجتمعات المضيفة ويبعدهم عن المجتمع الذي جائوا اليه وميزهم كفئة مختلفة وادنى من المجتمعات المضيفة مما ادى الى شعورهم بالتمييز واثر على اندماجهم في المجتمع، ومع ان النازحين الذين يعيشون في مخيمات يتلقون الدعم والمساعدات بشكل يفوق النازحين الذين يسكنون خارج المخيمات بسبب تواجد المنظمات الناشطة التي تركز جهودها على دعم النازحين داخل المخيمات، الا ان للعيش داخل المخيم آثار وتداعيات كبيرة.وقد اظهر التقييم الذي اجرته منظمة اليونسيف حول الاوضاع النفسية للنازحين وركز على فئة الاطفال والمراهقين من الذكور والاناث ان قدرة الاطفال الذين يعيشون داخل المخيمات على التكيف والالتحاق بالتعليم كانت اقل من اقرانهم النازحين خارج المخيمات كما ان شعورهم بالحزن والكآبة وعدم الامان كان اكبر[24].

2- نمط السكن وطبيعته

اكثر من نصف العينة تعيش في مسكن مستقل اما النصف الاخر فتعيش اما مع اهل الزوج او اهل الزوجة او مع الاقارب. ولم تتضمن استمارة الاستبيان اسئلة عن نمط السكن قبل النزوح لمعرفة ما اذا حدث تحول في نمط السكن من مستقل الى السكن الابوي او العكس لكن الملاحظة الميدانية تظهر ان العوائل التي تشترك برابطة قربى اخذت تتجمع للسكن في مكان مشترك واحد وخصوصا بالنسبة للعوائل التي تعيش في اماكن مستاجرة وذلك لتتمكن من توفير وتوزيع قيمة الايجار الذي لا تتحمل عبئه عائلة نازحة واحدة.

الشكل(4) التوزيع النسبي لعينة النساء النازحات بحسب نمط السكن

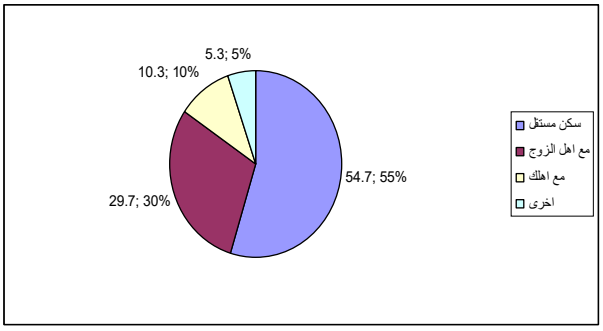

23 بدون مؤلف : حقوق الفتيات والنساء في قطاع غزة وانتشار العنف ضدهن في اماكن النزوح الرسمية والاهلية.ص12

24منظمة الأمم المتحدة للطفولة،اليونيسيف،(2016) : تقييم الاحتياجات النفسية والاجتماعية في العراق ،مصدر سابق ص 8

يتضح من الشكل السابق ان 54,7% من النازحات المشاركات في الدراسة يعشن في سكن مستقل، ويمكن استنتاج ان العيش ضمن مخيمات اتاح للعائلة النواة المتكونة من الاب والام والطفالالحصول على خيمة او كرفان مستقل علماً ان نسبة الساكنات في خيم او كرفان قد بلغت 64,4%.كما يلاحظ من الجدول السابق ايضا ان ما يقارب من ثلث العينة 29,7% يقمن مع اهل الزوج، ولهذا النوع من السكن ابعاده اذ تؤدي الى تركز السلطة في كثير من جوانبها في يد كبار السن مما يعني فرض سلطة اخرى(جديدة) على النساء النازحات وهي سلطة اهل الزوج. كما يعني زيادة في الاعباء والمسؤوليات اذ يكون على المرأة النازحة خدمة زوجها واطفالها وخدمة اهله. اما نسبة النساء اللاتي يعشن مع اهلهن فقد بلغت10.3% فيما تعيش 5.3% من عينة الدراسة مع اقاربهن.

وفيما يتعلق بنوع السكن، اظهرت النتائج ان 64,6% من عينة النساء النازحات يقمن في خيمة او كرفان34,3% و30,3% على التوالي، فيما تسكن 29,7% في شقة اي ما يقرب ثلث العينة و5,3% يعشن في غرفة واحدة.

شكل(5) التوزيع النسبي لعينة النساء النازحات بحسب نوع السكن

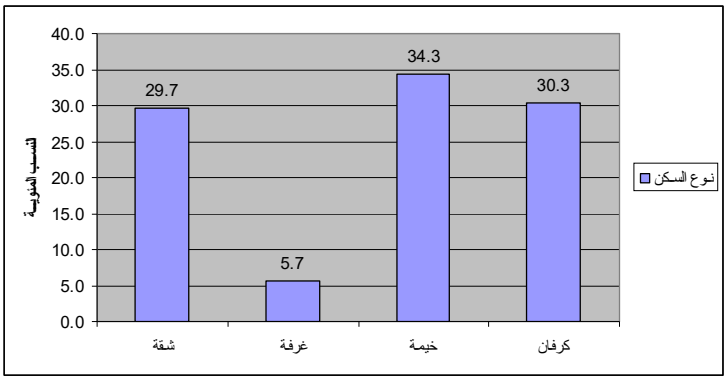

3- توفر الخدمات والوصول اليها

بأستثناء المأوى والمساعدات الغذائية التي تقدمها جهات مختلفة فان أغلب تجمعات النازحينالتي شملتهاالدراسة تفتقر الى الخدمات الضرورية التي تحتاجها العوائل النازحة (الصحة والتعليم والدعم النفسي). كما تفتقر الى عناصر الجذب والبرامج والخدمات التي توفر مساحات آمنه للنساء والاطفال وتتيح لهم ممارسة انشطة ترفيهية تخفف من الضغط النفسي الناتج عن ظروف الاقتلاع من المجال المالوف والعيش في مجال آخر غير مألوف.

ولما كانت المرأة هي المسؤولة عن رعاية الاسرة وتلبية احتياجاتها. وتنشأة الاطفال، لذلك فان النساء سيكونن مضطرات الى التعامل الطويل الامد مع الآثار الناتجة عن غياب هذه الخدمات او نقصها[25].ويظهر الجدول الاتي تقييم النساء المشاركات في الدراسة لعدد من الخدمات الضرورية.

[25] بدون مؤلف : حقوق الفتيات والنساء في قطاع غزة وانتشار العنف ضدهن في اماكن النزوح الرسمية والاهلية .ص10.

الجدول(8) التوزيع النسبي لعينة النساء النازحات بحسب توفر الخدمات

نوع الخدمة	متوفرة بشكل جيد	متوفرة بشكل محدود	غير متوفرة
وجود خدمات صحية	82,7	17,0	0,3
وجود مدارس	27,7	8,7	57,7
وجود منظمات	16,7	40,7	37,3
وجود اماكن للعب الاطفال	15,5	4,3	80,7
مراكز خاصة بالنساء	4,0	4.3	91,7

اشارت غالبية النساء المشاركات في الدراسة 82,7% الى توفر الخدمات الصحية وبشكل جيد، وتشمل هذه الخدمات وجود فرق صحية جوالة 58,3% او مراكز صحية 21,7% او عيادات ثابت داخل المخيم 2,7%.

وتجد0.3 % اي ثلاث نساء فقط صعوبات في الوصول الى هذه الخدمات. مما يدفع الى الاستنتاج بان الخدمات الصحية كانت متوفرة وبشكل جيد للنساء النازحات بما فيها خدمة الصحة الانجابية. غير ان الحفاظ على الصحة مرتبط بأحتياجات اخرى، كتوفير مياه صالحة للشرب، وسهولة الوصول الى اماكن الاغتسال وخصوصيتها، وهو ما لم يتحقق بسهولة وخصوصا في الفترات الاولى من النزوحاذا عادة ما تكون اماكن الاغتسال بعيدة ولا تتناسب مع عدد النازحين وغير مراعية لاحتياجات النساء وفي البداية كانت مشتركة بين الرجال والنساء ثم تم فصلها لاحقاً، غير ان مشكلة الوصول اليها بقي صعباً على النساء وخصوصا في المساء. ويؤكد تقرير المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق الذي رفع الى المقر الخاص للأمم المتحدة سنة 2015، عدم توفر حمامات ومرافق صحية مناسبة وعدم وجود مراكز صحية دائمية وثابتة للنازحين[26].

اما فيما يتعلق بالخدمات التعليمية فيبدو انها لم تكن تحظ بالاهتمام الكافي في تجمعات النازحين المشمولة بالدراسة. اذا اشارت 57,7% من عينة النساء النازحات بعدم توفر المدارس داخل المخيمات، او في اماكن يمكن الوصول اليها بسهولة. واكدت 8,7% من العينة وجود هذه الخدمة ولكن بشكل محدود ويقتصر على المدارس الابتدائية فقط.وتعد الخدمات التعليمية مشكلة تواجهها الحكومة في التعاطي والاستجابة لاحتياجات النازحين، ففي بغداد مثلا فتحت الحكومة ثلاث مدارس للنازحين في مركز المدينة في الا ان هناك صعوبة في نقل الطلبة الى المدارس من مناطق سكناهم التي تكون عادة في الضواحي[27].

اما الخدمات النفسية والترفيهية بمافيها وجود مساحات صديقة للطفل فهي غير متوفرة لما نسبته 80,7% من عينة النساء النازحات ومتوفرة ولكن بشكل محدود لما نسبته4,3% من عينة الدراسة. ومتوفرة بشكل جيد ل15%.

26المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق (2015): النازحون والمهجرون داخلياً.تقرير مقدم للمقر الخاص في الامم المتحدة .بغداد.نسخة الكترونية.

27 هدى باقر حسن وكريم غضبان صجم(2016):تقييم الخدمات الصحية والاجتماعية المقدمة للاسر في مجتمعات النازحين في يغداد .www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/kjns/article/download/5026/pdf

وعلى الرغم من وجود عدة جهات فاعلة تقدم خدمات الدعم النفسي والصحة النفسية للاطفال(عبر اللعب والمساحات الصديقة للطفل)[28] ولكن يبدو ان هذه الخدمات لم تقدم بطريقة عادلة بحيث يمكن لجميع النازحين الوصول اليها، اذ تتركز معظم هذه الخدمات في مخيمات اقليم كوردستان ، بينما لاتوجد في المناطق التي اجريت فيها الدراسة(الانبار، صلاح الدين، بغداد) الا نسبة محدودة.

كما لم تتوفر مساحات آمنة للنساء تمارس من خلالها الانشطة، وتقدم فيها خدمات الدعم النفسي والاستشارة في حالة التعرض للعنف.اذ افادت 91,7% من النساء المشاركات في الدراسة بعدم وجود اماكن او مراكز خاصة بالنساء، في حين اشارت 4% الى وجود مثل هذه المراكز و4,35 اكدت وجودها ولكن بشكل محدود مما يعني ان النساء في تجمعات النازحين المشمولة في الدراسة لا يجدن اي جهة يمكن التوجه اليها في حالة تعرضن للعنف، او واجهن مشكلات نفسية، في المقابل تعترف المنظمات العاملة على تقديم الدعم النفسي والاستشارات للنساء بعدم قدرتها على الوصول الى النساء اللاتي بحاجة الى مساعدة بوصفها عقبة امام تقديم هذه الخدمة.

وتتركز معظم مراكز الدعم النفسي والمساحات الآمنه للنساء في مخيمات اقليم كوردستان، فهناك ما لايقل عن 16 منظمة تقدم خدماتها للنساء في كل من دهوك واربيل وسليمانية[29]. ومع ان صندوق الامم المتحدة للسكان قام بتدريب فريق كبير من الباحثات للعمل في وحدات متنقلة تقدم الاستشارة والدعم النفسي للنساء المعنفات في مناطق الدراسة الا ان هذه الوحدات غير ثابتة ولا يمكن معها القول بوجود مراكز ومساحات آمنه للنساء في مناطق الدراسة الحالية، وبشكل عام يمكن القول ان فرصة النساء في الحصول او الوصول الى خدمات الدعم النفسي والاستشاري هي محدودة وضعيفة.وهناك اسباب ثقافية واجتماعية تحد من قدرة النساء في الوصول الى هذه الخدمة او حتى المعرفة بوجودها ان وجدت تتمثل بالثقافة السائدة في المجتمعات التي انحدر منها النازحينوعدم السماح للنساء بحصولهن على هذه الخدمات من قبل اسرهن، ومسؤوليتهن في رعاية الاطفال وشؤون العائلة.

المبحث الثالث: المشكلات التربوية التي تواجه النساء النازحات

لا يقتصر دور المدرسة على انتاج رأس مال معرفي وثقافي وانما ايضا انتاج رأسمال اجتماعي فهي معنية برعاية وتنمية قيم المواطنة والانتماء وتسهم في اثراء المجتمع ككل عبر تعزيز مقومات نموه وامنه وقيمه وقدرته على تجاوز التحديات[30].وكان التعليم من أكثر المجالات تضرراً واهمالاً خلال أزمة النزوح، اذ غالبا ماتتصدر أعمال الاغاثة وتقديم المعونات جهود العاملين في هذا المجال على حساب الاهتمام بمواصلة الاطفال النازحين لتعليمهم[31].وتظهر التقارير والمسوحات تفاوتاً وتبايناً

28تدعم منظمة اليونسيف لوحدها 45 مساحة صديقة للطفل لسد الاحتاجات النفسية والاجتماعية للاطفال والمراهقين من خلال التمكين والمشاركة.

29منظمة الأمم المتحدة للطفولة ،(2016) : تقييم الاحتياجات النفسية والاجتماعية في العراق ،مصدر سابق،ص 6

30جميل هلال واخرون (2010):المدرسة الاساسية ورأس المال الاجتماعي .دراسة حالات في الاراضي الفلسطينيةالمحتلة،معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.ص13

31المسح الوطني للنازحين في العراق 2014.مصدر سابق ص17

كبيراً في اعداد ونسب الاطفال الملتحقين والتاركين للمدرسة في مجتمعات النزوح، ويعود هذا التباين الى تاريخ اجراء المسح والفترة الزمنية التي جمعت فيها البيانات وكذلك المناطق الجغرافية التي شملها المسح من ناحية شمولها جميع مناطق العراق بما فيها اقليم كوردستان.وتشير بيانات المسح الوطني للنازحين الذي اجراه الجهاز المركزي للاحصاء خلال الاشهر الاولى من النزوح الى ان معدل الالتحاق الاجمالي بالتعليم الابتدائي بين النازحين قد بلغ 77% وهذا يعني ان 23% من الاطفال بعمر المرحلة الابتدائية 6-11 سنة هم خارج التعليم .وكان معدل التحاق الذكور أعلى من الاناث اذ بلغ 81% للذكورمقابل73% للاناث[32]. وتقدر مصادر دولية أخرى ان ثلاث من كل اربعة اطفال نازحين داخليا هم خارج المدرسة حتى شباط من العام 2015 وهذا يعني ان 75% من الاطفال النازحين اي ما يقارب نصف مليون طفل من عمر6-17 سنة خارج المدرسة[33]. بينما بلغت نسبة النازحين الذين لم يلتحقو بالمدرسة 68% من اصل 754000 فتى وفتاة بعمر 6-17سنة بحسب تقرير الوضع الانساني في العراق الذي صدر في اذار 2015.[34].

ولغرض التعرف على المشكلات التربوية التي تواجهها النساء النازحات فيما يتعلق بالتحاق ابنائهم وبشكل خاص الفتيات بالمدارس وجه سؤال للمشاركات حول ما اذا كانابنائها الذكور وبناتها مستمرين بالدراسة .وقد اضهرت النتائج ان 66% من نساء العينة لديهن ابناء ذكور بعمر المدرسة و60% لديهن فتيات بهذا العمر، وان 13% من النساء التحق جميع ابنائها الذكور فيما كانت نسبة النساء اللاتي التحق بعض ابنائها الذكور بالمدارس 17% اما النسبة الاكبر من عينة الدراسة فلم يذهب اي من اولادها الى المدرسة 35,3%.وكان هناك تباين بين الاناث والاذكور في مواصلتهم للتعليم اذ اضهرت النتائج ان 11,3% من عينة النساء التحقت جميع بناتها بالمدرسةوان 13,7% استمرت بعض بناتها في الدراسةفي حين ان النسبة الاكبر لم تلتحق بناتها بالدراسة 34.3%. ويبين الشكل الاتي التباين في التحاق الاناث والذكور بالمدرسة.

وعلى الرغم من تساوي نسبة غير الملتحقين بالدراسة بين الذكور والاناث الا ان الفرق بين الجنسين يظهر بشكل واضح في نسبة الملتحقين سواء جميعهم او بعظهم اذ يظهر الشكل اعلاه ارتفاع نسبة النساء اللاتي التحق جميع ابنائها الذكور واللاتي التحق بعظهم عن نسبة النساء اللاتي التحقت جميع بناتها او بعظهن مما يعني انهناك فجوة في الالتحاق بالمدرسة داخل مخيمات النازحين وان الذكور كانت فرصتهم اكبر في الذهاب الىالمدارس.

اما اسباب ترك الفتيات للتعليم فقد كشفت نتائج الدراسة ان ظروف النزوح كانت السبب الاول الذي اشارت اليه النساء في العينة اذ بلغت نسبتهن 54%. يليه اسباباخرى36% تتمثل بالخوف على الفتيات وعم وجود اوراق ثبوتية او لانهن غير ملتحقات اصلا بالدراسةاو عدم قبول ادارات المدارس تسجيل النازحين بسبب الاكتظاظ وعدم القدرة على استيعاب اعداد اضافية من التلاميذ.ولم يشكل عدم وجود مدارس قريبة عائقاً كبيرا اما ذهاب الفتيات الى المدارس اذ اشارت 4% فقط من عينة

32 المصدر السابق ص 20

33منظمة الأمم المتحدة للطفولة(2015) :نشرة الوقائع عن التعليم.الازمة السورية.ص2 ص3

34مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (2015): تقرير الوضع الانساني رقم 37(21-27 اذار 2015).ص6

النازحات الى هذا السبب في حين بلغت نسبة النساء اللاتي اشرن الى عدم رغبة البنات بالعودة للمدرسة 6%. وتقترب نتائج الدراسة الحالية مع ماتوصل اليه المسح الذي اجرته وزارة التخطيط والذي اشار الى ان الوضع الاقتصادي هو المؤثر الاقوى في حرمان النازحين من فرص الالتحاقبالمدارس.[35] بينما توصل التقييم الذي أجرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة(اليونيسيف) على النازحين في اقليم كوردستان الى ان النظرة المتشائمة للمستقبل وعدم اهتمام الابوين،وحواجز اللغة وبعد المسافة بين المدرسة ومكان الاقامةوالصعوبات الاقتصادية هي من اهم اسباب ترك الدراسة التي اشار اليها المبحوثين[36].ويوضح الشكل الاتي الاسباب التي دفعتها النازحات لتبرير ترك بناتهن للتعليم.

شكل(6) التوزيع النسبي لعينة النساء النازحات بحسب أسباب ترك بناتهن للتعليم

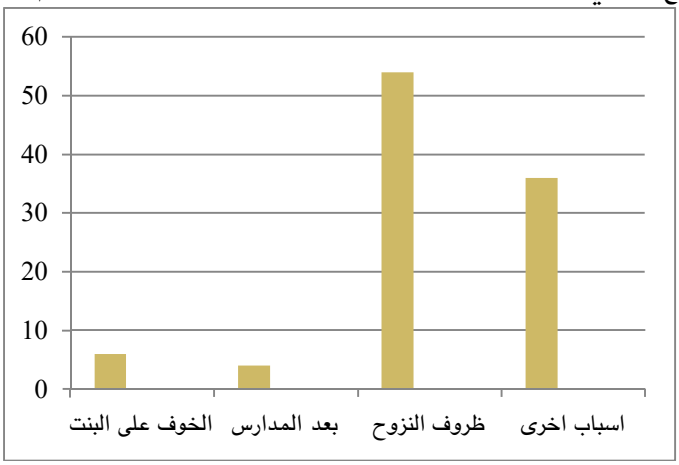

رافقت مشكلة ترك التعليم مشكلة تربوية اخرى تتمثل بتزويج الفتياة بعمر مبكر. فقد أجبر النزوح 9.7 من عينة الدراسة على الزواج قبل بلوغهن السن القانونية كما اجبر 15.7 % من عينة النازحات على تزويج بناتهن بعمر اقل من 18 سنة.اما الاسباب فقد كانت لتخفيف مسؤوليات الاسرة والفقر وظروف النزوح والخوف على البنات.

المبحث الرابع: الاوضاع النفسية للنساء النازحات

يعد التهجير من اخطر المشاكل من ناحية تأثيرها على الصحة النفسية كما يعد النازحين بشكل عام والنساء منهم بشكل خاص من أكثر الفئات تعرضا للضغوط النفسية بكافة اشكالها. اذ غالبا ماتكون الفئات الاضعف ومنهم (الاطفال والنساء)اكثر عرضة للاصابة بالاضطرابات النفسية واضطراب مابعد الصدمة وذلك لان هذه الفئات تظهر تحسساًأكبر تجاه الحوادث الصادمة مما يؤدي الى مجموعة مركبة من المشكلات النفسية.وقد اكد تقرير صحة الاسرة في العراق ان تعاني النساء من اضطرابات

[35]الجهاز المركزي للأحصاء (2015): المسح الوطني للنازحين في العراق 2014. ص 20

36منظمة الأمم المتحدة للطفولة،اليونيسيف،(2016) : تقييم الاحتياجات النفسية والاجتماعية في العراق،مصدر سابق،ص21

نفسية بشكل اكبر مقارنة بالرجال نتيجة لما شهدوه من عمليات عنف وفقدان الاحبة وتهجير.[37] وأظهرت الفتيات داخل المخيمات في التقييم الذي اجرته منظمة الامم المتحدة للطفولة شعوراً بالخوف وعدم الأمان واضطرابات في النوم والكوابيس، والتوتر والتعب والمرض بشكل يفوق ما أظهره الفتيان .[38]مما يؤكد ان النساء اكثر عرضة للاصابة بالكرب النفسي من الرجال.

اولاً: مستوى الضائقة النفسية للنازحات

لغرض التعرف على التأثيرات النفسية للنزوح فقد وجه للمشاركات في الدراسة مجموعة من الاسئلة التي تستوضح فيما إذا كانت المستجيبة تشعر بواحدة من علامات الاعتلال أو الضائقة النفسية ووضع ازاء كل سؤال ثلاث بدائل هي نعم دائما، نعم أحيانا، نادرا. واعطيت لهذه البدائل اوزان تبدأ من 3 للبديل دائما و2 للبديل أحيانا و1 للبديل نادرا وتم بعد ذلك احتساب مجموع الدرجات التي حصلت عليها المستجيبة على كل سؤال من الأسئلة والبالغة 14 سؤال.وقد اظهرت نتائج التحليل الاحصائي باستعمال الاختبار التائي ان مستوىالضائقة النفسية بين النساء النازحاتكان مرتفع اذ بلغ الوسط الحسابي لدرجات عينة الدراسة 28.6 وهو اعلى من الوسط الفرضي[39]والبالغ 28 وعند استخدم الاختبار التائي لعينةواحدة لمعرفة دلالة الفروق بين الوسط الفرضيللأداة والوسط الحسابي تبين ان هناك فروق دالة احصائيا اذ بلغت القيمة التائيةالمحسوبة2.01 وهي أعلى من القيمة الجدولية والبالغة 1,96 مما يعني ان النساء في عينة الدراسة يعانين من الضائقة النفسية.

الجدول(9) نتائج الاختبار التائي لعينة واحدة لقياس الفروق بين الوسط الحسابي والوسط الفرضي على اداة الضائقة النفسية

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	تاء المحسوبة	تاء الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
300	28.66	5.71	28	2.01	1,96	299	دالة

وبناء على ذلك يمكن استنتاج ان النزوح قد ترك اثاره على الصحة النفسية للنساء وهو مايتماشى مع ماتوصلت اليه دراسات سابقة ومع نتائج المسح الوطني للنازحين التي اضهرت ان التهجير والنزوح يترك اعتلالات واضطرابات نفسية. وتكمن الخطورة الحقيقية في ان هذه المشكلات يمكن ان تتحول الى اضطرابات عقلية على المدى البعيد فيما لو لم يتم الاستجابة للاحتياجات النفسية ومعالجتها وخاصة عند النساء اللاتي لديهن استعدادات موجودة سابقاً.

اما اسباب الاعتلالات النفسية التي قد تصيب النازحات فقد اشارت الادبيات المتعلقة بهذا الشأن الى مصادر وعوامل متعدد، فبعض الاثار النفسية ينتج عن فقدان المقومات الاساسية للحياة وعيش المرأة النازحة في ظروف لاتضمن لها التوافق النفسي فضلا عن اضطراب الادوار الاسرية واضطرار

---

[37]رجح تقرير صحة الأسرة في العراق ان تعاني امرأة واحدة من بين كل خمس نساء ورجل واحد من بين كل سبعة رجال من اضطراب نفسيخلال حياتهم نقلاعن: منظمة أطباء بلا حدود(2013): مداواة الجروح النفسية :تحديات توفير الرعاية الصحية النفسية في العراق.ص3 متح في:
www.msf-me.org/ar/general/downloadFile/file/5648/dId/6086

[38]منظمة الأمم المتحدة للطفولة،اليونيسيف،(2016) : مصدر سابق ص18.

[39]المتوسط الفرضي= متوسط أوزان البدائل × عدد الفقرات = [(1+2+3)÷3]× 14 = 28

المرأة للاضطلاع بادوار متعددة مثل اعالة االابناء وكبار السن وحل المشكلات الاسرية في ظل غياب الرجل وشحة السلع والخدمات.[40]كما اشارت دراسات اخرى الى ان الشعور بعدم الامان وعدم القدرة على التكييف مع الغرباء وفقدان الخصوصية في مخيمات النزوح يشكل الخطر الاول الذي يهدد الامن النفسي للنساء والفتيات[41]. وثمة اثار نفسية ناتجة عن توتر الوضع الاسري وزيادة العنف المنزلي نتيجة للضغوطات الحياتية المترتبة على الحرب والنزوح. ووفقا للبيانات المأخوذة من منظمة اطباء بلا حدود ووزارة الصحة العراقية في العام 2012 فأن التعرض للعنف المباشر جسميا كان ام نفسيا شكل الحدث الاكثر شيوعا الذي يسرع من بدء المشاكل النفسية يليه الخلافات الاسرية التي كثيرا ماتتفاقم في المجتمعات التي تشهد النزاعات وخلال النزوح جراء الضغط التي تمارسه الظروف على الاسر. كما ان فقدان الاحبة ومشاهدة احداث العنف يعد مصدرا مهما للاصابة بالاضطرابات النفسية وطبقا لمنظمة اطباء بلا حدود فان عدد العراقيين المتضررين نفسيا جراء الوفيات والاصابات وفقدان الاحبة يزيد أضعافا مضاعفة عن عدد الضحاياالذين خسروا حياتهم،[42] كما اشارت الدراسات الى اسباب اخرى للاعتلالات النفسية مصدرها تحول العالم الخارجي الى عالم مهدد ومليء بالاخطار وانحسار مساحات الترفية ومناسبات التفاعل الاجتماعي التي تغني الشخصية[43].

ثانيا::طبيعة المشكلات النفسية للنازحات

لغرض التعرف على طبيعة المشكلات النفسية ومدى تأثيرها وشدتها على المرأة النازحة والكشف عن المشكلات الاكثر ارتباطا بالنزوح وتحديد ترتيبها وتسلسلها بين المشكلات الاخرى فقد تم اللجوء الى مقياس شدة الفقرة،حيث تم تحديد الوسط المرجح والوزن المئوي لكل فقرة من فقرات الاداة وقد اظهرت النتائج ان الشعور بالعصبية والتوتر قد احتل الترتيب الاول من بين المشكلات النفسية التي تعاني منها المرأة النازحة يليها الشعور بالحزن وعدم القدرة على الشعور بالفرح وكثرة البكاء .

الجدول (10)الوزن المئوي للمشكلات النفسية التي تعاني منها النساء النازحات

ت	الاعراض	نعم دائما	نعم احيانا	نادرا	الاوساط المرجحة	الانحرافات المعيارية	الاوزان المئوية
1	الشعور بالعصبية والتوتر	190	88	22	2.56	.62	85.33
2	الشعور بعدم القدرة على الفرح	161	109	30	2.44	.66	81.33
3	البكاء ولابسط الاسباب	169	88	43	2.42	.73	80.67
4	التعب والارهاق الدائم	161	94	45	2.39	.73	79.67
5	كثرة النسيان	119	117	64	2.19	.76	73.00

[40]دعد موسى :الاثار الاجتماعية والنفسية للنزاعات المسلحة على المرأة :متاح على الرابط:
http://musawasyr.org/?p=2612

[41]دنيا الامل اسماعيل (2014):حماية في مهب الريح / أوضاع وحقوق الفتيات والنساء النازحات اثناء العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة. ص29

[42]منظمة أطباء بلا حدود(2013): مداواة الجروح النفسية/ تحديات توفير الرعاية النفسية في العراق ص2-6 متاح على الرابط:www.msf-me.org/ar/general/downloadFile/file/5648/dId/6086

[43]كامل مهنا(2008): لامكان للأطفال في الحرب"حالة لبنان" ص4:متاح في .www.amel .org

6	هل تشعرين بضعف التركيز	124	109	67	2.19	.77	73.00
7	العزلة وتتجنب الاخرين	111	100	89	2.08	.81	69.33
8	كوابيس مزعجة	108	92	100	2.03	.83	67.67
9	العجز والاعتمادية على الاخرين	97	109	94	2.01	.80	67.00
10	هل تضربين اطفالك	93	99	108	1.96	.81	65.33
11	إهمال نفسك وبيتك وعائلتك	81	111	108	1.92	.79	64.00
12	هل ترغبين احياناً بالموت	53	90	157	1.66	.76	55.33
13	تتعاطي العقاقير المهدئة	71	72	157	1.49	90.	49.67
14	هل فكرت بالانتحار	22	52	226	1.32	.61	44.00

ويتضح من الجدول السابق ان الغالبية العظمى من النساء النازحات في عينة الدراسة يشعرن بالعصبية والتوتر بشكل دائم أوأحيانا، اذ بلغت نسبة النساء التي اجبن بنعم دائما 63.3% وجاء ترتيبها الأول من بين المؤشرات الدالة على الضائقة النفسية يليها من حيث الترتيب الشعوربالحزن وعدم القدرة على الفرح حيث اشارت 161 مشاركة وبنسبة 53.7% على البديل نعم دائما فيما اشارت 109 مشاركة وبنسبة 36.3% على البديل نعم أحيانا.ثم تأتي الرغبة بالبكاءولأبسط الأسباب بالترتيب الثالث حيث اشارت 169امرأةفي عينة الدراسة وبنسبة 56.3% على البديل نعم دائما و88 امرأة وبنسبة 29.3% على البديل نعم أحيانا.وتعاني 161 امرأة نازحة في عينة الدراسة من الشعور بالتعب والارهاق الدائم فيما تشعر 194 امرأة بهذه الاعراض أحيانا.ليأتي تسلسل المؤشربالمرتبةالرابعة ثم يأتي كثرة النسيان وضعف التركيز في المرتبة الخامسةوالسادسة على التوالي.ويأتي تعاطي العقاقير المهدئة بالتسلسل ماقبل الاخيرحيث اشارت 71 نازحة من عينة الدراسة وبنسبة 23,7 % الى تعاطي المهدئات بشكل دائم فيما اشارت 70 نازحة وبنسبة 24,0 % على تعاطيها الحبوب المهدأة أحيانا. وعلى الرغم من ان تعاطي الادوية هو مؤشر على وجود ندوب نفسية غير انه يمكن ان يكون علاجا لهذه الندوبومع ذلك فان نسبة قليلة من النساء تلجأ الى تعاطي الادوية المضادة للاكتئاب والقلق والتوتر وذلك بسبب قلة فرصهن في الحصول على مساعدة طبية في مجال الصحة النفسية ولان تعاطي الادوية المعالجة لحالات الألم النفسي ثقافة غير شائعة بل مرفوضة داخل المجتمعات التي انحدر منها النازحين. كما يلاحظ من الجدول السابق ان الرغبة بالموت ومحاولات الانتحار وان جاء تسلسلها متأخرا الا ان نسبة النساء الاتي فقدن الرغبة بالحياة يعد مقلقا،فربع النساء النازحات من عينة الدراسة 74 امرأة يفكرن بالانتحار بشكل دائم او في بعض الأحيان.والواقع يعكس ارقام اعلى من ذلك بكثير فقد أشار تقرير حول تنامي مشكلات الصحة النفسية في العراق، ان معظم النازحين الذين يراجعون عيادات منظمة أطباء بلا حدود قد حاولوا الانتحار فعلا ومنهم امرأة شابه اشعلت النار في جسدها بسبب المشكلات العائلية المستمرة، وذكر التقرير ان النازحين طالبي المساعدة الطبية يتحدثون عن الطلاق والاجهاد والاكتئاب [44]وهذا الامر يستدعي

[44] اني سليمورد(2017) .تنامي المشكلات الصحة النفسية في العراق ملف ما بعد الموصل العقبات التي تواجه السلام في العراق على المدى الطويل تحقيق شبكة الانباء الإنسانية irin متاح على الرابط http://www.irinnews.org

تبني استراتيجية لتطوير خدمات الدعم النفسي للنساء في المناطق التي شهدت عمليات نزوح كبيرة وادماج الرعاية النفسية ضمن مراكز الرعايةالصحيةالأولية، وبما يضمن حصول النساء وفي كافة المناطق التي تتوزع عليها مراكز الرعاية الصحية على التأهيل والرعاية النفسية المطلوبة .

المبحث الخامس: اثر النزوح على تزايد العنف ضد المرأة

أولاً: التعرض للعنف خلال النزوح

تشير الدلائل الى ان النزوح يزيد من خطر تعرض المرأة للعنف. وبحسب نشرة الهجرة القسرية فأن هناك عاملان اساسيان يرتبطان بزيادة التعرض للعنف المبني على النوع الاجتماعي خلال النزوح والتهجير الأول زيادة الضغوطات الحياتية التي يواجهها رب الاسرة نتيجة لتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية وعدم توفر الخدمات الأساسية اللازمة للحياة من ماء وكهرباء مما يؤدي الى الشعور بالإحباط وهو مايهيء الرجل الى ارتكاب العنف ضدالنساء.والثاني غياب اليات الدعم والحماية التقليدية عند انتقال النساء الى مكان جديد غير مألوف اذ قد تفقد المرأة الدعم الذي يمكن ان تحصل عليه من اقاربها وجيرانها وأهلها بل وحتى عشيرتها في حالة اسيء معاملتها، مما يجعلها في موقف ضعيف ومن السهل استهدافها بالعنف[45].

وقد أدى النزوح الى زيادة انتشار العنف ضد النساء وبمختلف اشكاله، ويظهر تقييم منظمة اليونيسف حول الاحتياجات النفسية في العراق ان الخلافات الاسرية والعنف الاسري كان أحد التغيرات السلوكية الخطيرة التي رافقت عمليات النزوح والتي ادت الى شعور الفتيان والمراهقين النازحين بالحزن والخوف وعدم الأمان[46].

ثانياً: العنف الاسري الواقع على النساء قبل النزوح

ان العنف الذي تتعرض له المرأة خلال النزوح والصراعات المسلحة لا يختلف في جوهره عن العنف الممارس ضدها في فترات السلم فهو امتداد لما تعانيه المرأة من تمييز وبخس القيمة والتهميش في المرحلة السابقة لاندلاع النزاعوالنزوح. الا ان هذا العنف يمتد ويتفاقم خلال النزاعات وظروف التهجير، واحدة من أسباب انتشاره هو تضخم سلطة الضبط الابوية بما تنطوي عليه من مبررات لاستعمال العنف باعتباره أداة لحماية النساء يرافقها تفكيك البنى الاجتماعية التي غالبا ما تؤدي الى زيادة اضعاف المرأة وتهميش دورها وتعميق حالة اللامساواة. ولغرض التعرف على ما اذا كانت المشاركات في الدراسة قد تعرضن للعنف الاسري قبل نزوحهن فقد وجه سؤال حول ما اذا كان الزوج او احد افراد الاسرة يسيء معاملتها او يضربها او يشتمها قبل اندلاع النزاع وتهجيرهم من مناطقهم .

---

[45] كاميل هينون: النزوح والعنف ضد النساء في أفغانستان، نشرة الهجرة القسرية متاح على الرابط http://www.fmreview.org/ar/afghanistan/hennion.html

[46] منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسيف (2016): تقييم الاحتياجات النفسية والاجتماعية في العراق مصدر سابق. ص12

الشكل (7) التوزيع النسبي لعينة النساء النازحات بحسب تعرضهن للعنف قبل النزوح

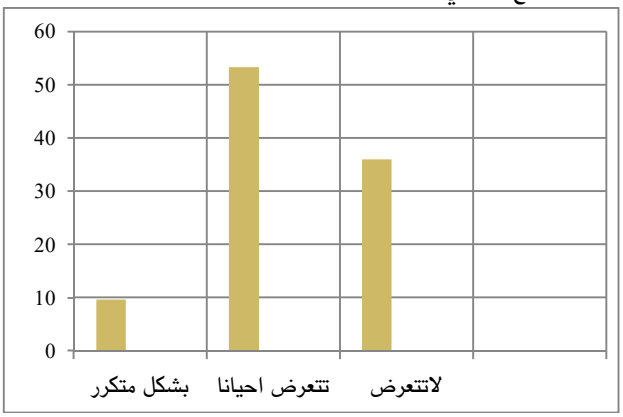

أفادت 9.7% من عينة النساء بتعرضهن للإساءة او الضرب او الشتم بشكل متكرر قبل النزوح، فيما أفادت 53.3% بتعرضهن للعنف في بعض الأحيان وبذلك تكون نسبة النساء اللاتي يتعرضن للعنف من قبل ازواجهن او احد افراد اسرتهن الذكور 63 % وتشير هذه النتيجة الى ان ثقافة العنف ضد النساء سائدة بين النازحين قبل نزوحهم، ومن المحتمل ان تتفاقم هذه الممارسة بعد النزوح وذلك لان وضع المرأة وطبيعة العلاقات بين الجنسين قبل اندلاع النزاع والتهجير هو الذي يحدد ووضعها وخياراتها اثناء النزاع وما يرافقه من نزوح.[47]

ثالثاً: العنف الاسري ضد النساء بعد النزوح

ثمة ازدياد واضح في التعرض للعنف الأسريبأنواعه المختلفة بعد النزوح، اذ تراوحت نسبة النساء اللاتي افدن بتعرضهن لكل نوع من انواع العنف وبشكل متكرر مابين 10.3و21%وهي اعلى من نسبتهن قبل النزوح.غير ان هذه الزيادة لا يمكن اختبارها إحصائيا بسبب الاختلاف في صيغة السؤال الموجه للمبحوثات حول العنف الذي تعرضت له داخل الأسرة قبل النزوح والعنف الذي تتعرض له بعد النزوح او في أثنائه.اذ حاولت الدراسة ان تتقصى عن كل نوع من أنواع العنف الأسري الذي يمارسه الزوج تحديدا للكشف عن مستوى انتشاره بعد وفي أثناء النزوح.

[47] دنيا الامل اسماعيل (2014):حماية في مهب الريح مصدر سابق.ص 9

الشكل (8) التوزيع النسبي لعينة النساء النازحات بحسب تعرضهن لكل نوع من انواع العنف من قبل الزوج بعد النزوح

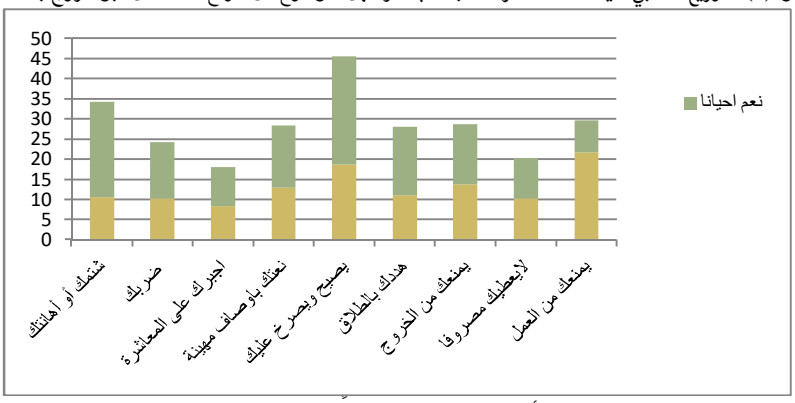

وقد اظهرت النتائج ان اكثر أنواع العنف انتشاراً بين النساء في عينة الدراسة هو منع الزوج لزوجته من العمل والذي يصنف في الادبيات التي صنفت العنف ضد المرأة على انه حرمان من الفرص والموارد،اذ أفادت 21.7 من عينة النساء النازحات بتعرضهن لهذا النوع من العنف بشكل متكرر8.0%بتعرضها أحيانا.ويرجح ان هناك سببان جعلان هذا النوع من العنف يتصدر الانواع الاخرى يتمثل الاول بحاجة المراة للعمل في ظل بطالة الزوج والظروف المعيشية الصعبة التي يواجهها النازحون، ومنع الزوج للمرأة مدفوعا بثقافة لا تسمح للنساء بالخروج للعمل مهما كانت الظروف ويتمثل الثاني في ان النساء قد لا يستطعن الإفصاح او الإبلاغ بتعرضهن للضرب والشتم او الاجبار على المعاشرة الزوجية بسبب الثقافة التي تفرض التكتم على هذه الانواع ،بينما لا يحظالتصريح بمنعهن عن العملبمثل هذا الحظر والتكتم .

كما تعاني 18,7% من النازحات من غضب الزوج وصراخه بشكل مستمر و27% تعاني من هذا الشكل من العنف احياناً. وأفادت 13% منهن بتعرضهن لتبخيس القيمة والنعت باوصاف مهينة بشكل متكرر.فيما تعاني 33,7% من السب والشتم والاهانة بشكل متكرر أو في بعض الاحيان. وأقرت 18% من عينة النساء بتعرضها للعنف الجنسي من خلال الاجبار على المعاشرة الزوجية.

الاستنتاجات والتوصيات

يعد النزوح والاجبار على ترك المنزل من أخطر التجارب التي عايشتها النساء خلال النزاع الدائر في العراق وسيطرة مايسمى بتنظيم الدولة الاسلامية على ثلث أراضيه، لما يتركه من مشكلات أقتصادية واجتماعية وتربوية وصحية ونفسية،غالبا مايكون مصدرها فقدان المقومات الاساسية للحياة وعيش المرأة النازحة في ظروف لاتضمن لها التوافق النفسي فضلا عن اضطراب الادوار الاسرية واضطلاع المرأة بادوار متعددة. في ظل غياب الرجل وشحة السلع والخدمات. والشعور بعدم الامان وفقدان الخصوصية داخلالمخيمات. وتوتر الوضع الاسري وزيادة العنف المنزلي نتيجة للضغوطات الحياتية المترتبة على الحرب والنزوح.

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة

1- أوجدت تجربة النزوح مفهوم جديد للاعالة، فعدم قدرة الرجل على العمل وجلب الرزق. واضطلاع المراة تحديدا بمهمة السعي للحصول على هذه المساعدات قد جعل المرأة ترى نفسها بانها هي المسؤولة الوحيدة عن اعالة العائلة وادارة شؤونهاحتى مع وجود الزوج .

2- تعتمد 37% من نساء العينة على بيع المساعدات او الحصة التموينية وطلب المساعدة من الاخرين أو ممارسة التسول لسد احتياجات العائلة.

3- اغلب تجمعات النازحين التي شملتهاالدراسة تفتقر الى الخدمات الضرورية التي تحتاجها العوائل النازحة كما تفتقر الى عناصر الجذب والبرامج والخدمات التي توفر مساحات آمنه للنساء ومساحات صديقة للاطفال .

4- يرتفع مستوى الضائقة النفسية لدى النساء النازحات.واحتل الشعور بالعصبية والتوتر الترتيب الاول من بين المشكلات النفسية التي تعاني منها المرأة النازحة يليها الشعور بالحزن وعدم القدرة على الشعور بالفرح وكثرة البكاء ولابسط الاسباب.وأكثر من ثلث النساء يرغبن بالموت37% وربع النازحات يفكرن بالانتحار .

5- أجبر النزوح 9.7من عينة الدراسة على الزواج قبل بلوغهن السن القانونية كما اجبر 15.7 % من عينة النازحات على تزويج بناتهن بعمر اقل من 18 سنة.اما الاسباب فقد كانت لتخفيف مسؤوليات الاسرة والفقر وظروف النزوح والخوف على البنات.

6- تشيع ثقافة العنف ضد المرأة بين النازحين قبل تهجيرهم وتتفاقت هذه الممارسات بعد النزوح.

التوصيات

1- تنفيذ وتوسيع دورات الدعم النفسي والاجتماعي للنساء والفتيات وربطها بعملية تسهيل سبل العيش مابعد الأزمة.

2- العمل على تعويض الأسر المهجرة على كل ماأصابهم من جراء التهجير مادياً ومعنوياً.

3- دعم وتمويل اجراء دراسات وابحاث تؤسس لتحسين اجراءاتالحماية للنازحين

4- انشاء مركز رصد النزوح يعمل على توفير البيانات والتقارير والادلة التدريبية بحيث يمكن ان يشكل مرجعية يمكن العودة له في الدراسات والبحوث.

5- ضمان عودة النازحين الطوعية لمناطقهم الاصلية .وادماج من استوطن منهم في المجتمعات المضيفة

6- تنمية المناطق المحررة وادماج النساء في عملية التنمية

7- ضمان التحاق جميع الاطفال والطلاب المتسربين من الدراسة بمدارسهم والاستثمار في التعليم من خلال خلق بيئة جاذبة للطلاب .

8- وضع خطة وطنية لتطوير خدمات الصحة النفسية على ان يتم ادماج هذهالخدمات في مراكز الرعاية الصحية الاولية لضمان وصول النساء اليها

المصادر

1- وزارة التخطيط (2017): وثيقة الاطار العام للخطة الوطنية لاعادة الاعمار والتنمية للمحافظات المتضررة جراء العمليات الارهابية والحربية (الملخص التنفيذي)

2- وزارة التخطيطالجهاز المركزي للأحصاء (2015): المسح الوطني للنازحين في العراق 2014 :بغداد وزارة التخطيط .الجهاز المركزي للاحصاء .

3- منظمة الأمم المتحدة للطفولة ،اليونيسيف،(2016) : تقييم الاحتياجات النفسية في العراق : (تقرير) .

4- عبد الرزاق جدوع محمد (2008) : القلق الاجتماعي لدى النساء المهجرات في محافظة ديالى. مجلة الفتح .العدد الرابع والثلاثون.

5- حسن محمد حسن(2008) : التهجير القسري في العراق.دراسة تطبيقية على المهجرين الى قضاء خانقين. مجلة الفتح .العدد الرابع والثلاثون.

6- جبار عبد جبيل وقيس مجيد علوش(2014): التباين المكاني لظاهرة الهجرة القسرية الداخلية في العراقعدا اقليم كوردستان.مجلة كلية التربية .جامعة بابل.

7- جاوان احمد واخرون(2016): مرونة الانا وعلاقتها بأساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى النازحات المسيحيات في مدينة أربيل.بحث تخرج قدم الى قسم علم النفس في كلية الاداب جامعة صلاح الدين.

8- دنيا الامل اسماعيل(2014):حماية في مهب الريح أوضاع وحقوق الفتيات والنساء النازحات في قطاع غزة .جمعية الثقافة والفكر الحر.

9- احمد رضوان : مفهوم الفئات الاولى بالرعاية متاح على الرابط https://ar-ar.facebook.com/socilogy/posts/414507195256910

10- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2014). العراق بعد مرور عشر سنوات: المرأة تكافح لاستعادة مكانتها. متاح في الرابط:http://arabic.irinnews.org/Report/3691#sthash.kI4LIcli.dpuf

11- وزارة التخطيط: الجهاز المركزي للإحصاء (2011). نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية التقرير الموجز.

12- لهيب هيغل (2016). أزمة النزوح في العراق الامن والحماية، مركز سيسفار لحقوق المدنين والمجموعة الدولية لحقوق الاقليات.

13- منظمة الأمم المتحدة للطفولة ،اليونيسيف وجمعية الامل العراقية(2015): التقييم السريع لاسوء اشكال عمالة الاطفال. بغداد .

14- مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (2015): تقرير الوضع الانساني رقم 37(21-27 اذار 2015).

15- بدون مؤلف : حقوق الفتيات والنساء في قطاع غزة وانتشار العنف ضدهن في اماكن النزوح الرسمية والاهلية

16- [1]المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق (2015): النازحون والمهجرون داخلياً.تقرير مقدم للمقر الخاص في الامم المتحدة .بغداد.نسخة الكترونية.

17- هدى باقر حسن وكريم غضبان صجم(2016):تقييم الخدمات الصحية والاجتماعية المقدمة للاسر في مجتمعات النازحين في يغداد www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/kjns/article/download/5026/pdf.

18- جميل هلال واخرون (2010):المدرسة الاساسية ورأس المال الاجتماعي .دراسة حالات في الاراضي الفلسطينيةالمحتلة،معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.

19- منظمة الأمم المتحدة للطفولة ،اليونيسيف،(2015) :نشرة الوقائع عن التعليم.الازمة السورية.

20- منظمة أطباء بلا حدود(2013): مداواة الجروح النفسية :تحديات توفير الرعاية الصحية النفسية في العراق. متاح في: www.msf-me.org/ar/general/downloadFile/file/5648/dId/6086

21- دعد موسى :الاثار الاجتماعية والنفسية للنزاعات المسلحة على المرأة :متاح على الرابط: http://musawasyr.org/?p=2612
22- كامل مهنا (2008): لامكان للأطفال في الحرب"حالة لبنان" ص4:متاح في .www.amel .org
23- اني سليمورد (2017) .تنامي المشكلات الصحة النفسية في العراق ملف ما بعد الموصل العقبات التي تواجه السلام في العراق على المدى الطويل تحقيق شبكة الانباء الإنسانية متاح على الرابط http://www.irinnews.org
24- كاميل هينون: النزوح والعنف ضد النساء في أفغانستان، نشرة الهجرة القسرية متاح على الرابط http://www.fmreview.org/ar/afghanistan/hennion.html

حقوق اللاجئين وآليات حمايتهم

د. نبيل العبيدي
د. اسراء علاء الدين نوري
جامعة النهرين- العراق

المخلص

يخضع الوضع القانوني للاجئ بشكل عام للاتفاقيات والمعاهدات الدولية أي ان المشرع الوطني في جميع الدول يفترض فيه ان يزاوج بين الاعتبارات الداخلية الوطنية والمعايير الدولية العالمية عند التعامل تشريعياً او واقعياً مع اللاجئ ويقتضي من المشرع الوطني ان يكيف تشريعاته الداخلية خدمة لتنفيذ التزاماته الدولية الواردة في الاتفاقيات التي صادق عليها أو انظم اليها ذات الصلة بوضع اللاجئ ومنها اتفاقية جنيف لعام 1951، والحقيقة ان القواعد المتقدمة لا تسلب حق الدولة في اتخاذ بعض إجراءات الاحترازية من ازاء ألاجئ عندم يقوم بعمل من شانه المساس بأمنها أو سلامتها أو سيادتها فعندها يكون حق وواجب عليها ابعاده عن أراضيها، وذلك يعد جزاءاً من سيادة الدولة، وحماية اللاجئين جزء مهم لا يستهان به وحمايتهم تتم من قبل المجتمع الدولي عامة.

ABSTRACT

Legal mechanisms of the international criminal justice system to protect refugees

The legal status of refugees in general international conventions and treaties under which the national legislature in all states supposed to mating between national internal considerations global and international standards when dealing legislatively or realistic with refugee and requires the national legislature to adjust the internal legislation Service to carry out its international obligations contained in the agreements ratified or it teamed relevant refugee status, including the Geneva Convention of 1951, and the fact that developed rules do not rob the State's right to take some precautionary measures over a refugee And doing would compromise its security or integrity or sovereignty, then it is the right and duty by him out of their territory and it is the sanction of state sovereignty.

المقدمة

1- تقديم البحث: من الثابت أن ظاهرة اللجوء تعتبر قديمة قدم المجتمع البشري، فقد حفل التاريخ الإنساني عبر عصوره بصور مختلفة للجوء، و قد فرضت قضية اللاجئين نفسها كواحدة من أبرز قضايا القانون الدولي المعاصر، وفي هذا الصدد نجد أن هناك إجماعاً دولياً بأن من ارتكب جريمة مخلة بالأمن أو جريمة غير سياسية مهما بلغت جسامتها فإنه لا يعتبر لاجئاً، كذلك فإن صفة اللجوء لا تنطبق على من ارتكب جريمة حرب أو أية جريمة تتنافى ومبادئ وأهداف الأمم المتحدة.

يعرف اللاجئ بحسب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 والمعدلة بموجب البرتوكول الخاص بوضع اللاجئين لعام 1966 والذي دخل حيز النفاذ في عام 1971. بأن اللاجئ كل شخص يوجد نتيجة إحداث وقعت وسببت له خوف من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو جنسيته أو انتمائه لفئة اجتماعية معينة أو أرائه السياسية ،خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع تدارك ذلك الخوف او تلافيه، أن يستظل بحماية ذلك البلد"، أو كل شخص لا يملك جنسيه ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة

السابق نتيجة تلك الإحداث ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد. ومبادئها.[1]

ويتوجب على كل لاجئ وفقا للقواعد الدولية الواردة في اتفاقية اللاجئين لعام 1951 إزاء البلد الذي يوجد فيه واجبات تفرض عليه خصوصاً، خضوعه لقوانينه وأنظمته وان يتقيد في التدابير المتخذة فيه للمحافظة على النظام العام. اذ نصت على ذلك المادة (2) من الاتفاقية المتقدمة، وعلى الدول أن تمنح اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها أفضل معاملة تمنح ،وفي نفس الظروف، لمواطني بلد أجنبي فيما يتعلق بحق ممارسة عمل مأجور.[2] وان لا تكون أقل من الرعاية الممنوحة للرعايا الأجانب بشكل عام، فيما يتعلق بممارسة عملاً لحسابهم الخاص في الزراعة والصناعة والحرف اليدوية والتجارة، كذلك في إنشاء شركات تجارية وصناعية وممارسة المهن الحرة[3].إما بالنسبة إلى اللاجئين الموجدين بصورة غير مشروعه في بلد الملجأ فتمتنع الدول عن فرض العقوبات الجزائية بسبب دخولهم أو وجودهم غير القانون. ويتوجب على اللاجئين الذين يدخلون إقليم دولة ما أو يوجدون فيه دون إذن، قادمين مباشرة من إقليم كانت حياتهم وحريتهم مهددة، إن يقدموا أنفسهم إلى السلطات المختصة دون إبطاء وان يبرهنوا على وجاهة أسباب دخولهم أو وجودهم غير القانوني. كما تمتنع الدول عن فرض غير الضروري من القيود على تنقلات هؤلاء اللاجئين ولا تطبق هذه القيود إلا ريثما يسوى وضعهم في بلد الملاذ أو ريثما يقبلون في بلد آخر وعلى الدول أن تمنح اللاجئين المذكورين مهله معقولة وكذلك كل التسهيلات الضرورية ليحصلوا على قبول بلد آخر بدخولهم إليه.[4]

2-أهمية البحث: تأتي في ظل متغيرات دولية متسارعة، وخصوصا تفاقم عدد اللاجئين في العالم بشكل عام والمملكة الأردنية بشكل خاص، وتأثيره بشكل كبير على كافة جوانب الحياة الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية.

3-أهداف البحث: وجود حلول ملائمة تحفظ للاجئ كرامته وإنسانيته وتمكنه من العيش الكريم بما يتلأم مع إنسانيته والمحافظة على حقوقه وحريته التي أرستها المواثيق الدولية والاتفاقيات.

المبحث الأول

الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها اللاجئون

كرس المفهوم الحديث لحماية اللاجئين في أعقاب الحرب العالمية الثانية استجابةً لاحتياجات ملايين اللاجئين الذين فروا من بلدانهم الأصلية. وقد أرستْ اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951(اتفاقية اللاجئين) والبروتوكول الملحق بها لعام 1967 النظام الدولي لحماية اللاجئين.

---

[1]- المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951.

[2]- المادة الثانية من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951.

[3]- المادة 19 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951.

[4]- المادة 31 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951.

أن مصدر حقوق اللاجئين لا تقتصر فحسب على اتفاقيات اللاجئين باعتبار أن كثيراً من الحقوق الممنوحة للاجئ إنما يكتسبها بصفته البشرية كإنسان فكون الإنسان لاجئاً لا يعني أنه قد فقد صفته الإنسانية وحقوقه المتفرعة عنها. ولهذا ينبغي البحث عن التزامات الدول تجاه اللاجئ بوصفه إنسان مما يقتضي تمتعهم بالحقوق المنصوص عليها في اتفاقيات حقوق الإنسانية الأساسية. مع العلم أن اللاجئ عندما يدخل إقليم أي دولة فإنه سيكون فيها أجنبياً بنص القانون مما يقتضي أيضاً البحث عن حقوقه بصفته هذه أي كأجنبي خاصةً في ظل التوافق الدولي على منح حد أدنى من الحقوق للأجانب لا يجوز النزول عنها.

وبالتالي فإن تحديد حقوق اللاجئين في تركيا، وأي دولة أخرى بذات ظروفها القانونية لجهة المصادقة على اتفاقيات اللاجئين وحقوق الإنسان ذات الصلة

وينبغي هنا لتغطية هذا المبحث بالمعلومة القانوني أرى تقسيمه على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحقوق المستقاة من كونهم أجانب

المطلب الثاني: حقوق اللاجئين المستقاة من اتفاقيات اللاجئين ذات الصلة

المطلب الثالث: حقوق اللاجئين المستمدة من اتفاقيات حقوق الإنسان

المطلب الأول

الحقوق المستقاة من كونهم أجانب

رغم كل التقارب والانفتاح بين الدول فالأجنبي لازال يعتبر غريباً عن المجتمع الذي هاجر إليه أو لجأ إليه للعمل بحثاً عن أسباب حياة أفضل وهو ما يشكل من العوامل الرئيسة لحركة الأشخاص عبر الحدود ومنهم ألاجئين بالإضافة إلى التقدم الهائل في وسائل المواصلات والتعاون والتقارب بين الدول الذي تمثل في إبرام الاتفاقيات الثنائية و الجماعية بينها، لمنح تسهيلات للأجانب في الدخول و الإقامة ،ورغم ضروب التعاون بين الدول الذي يقوم على منع وحجب الكثير من القيود التي تفصل بين الشعوب إلا إن ذلك لم يحقق حتى ألان الحماية الفعلية و الكفاية لفئات من الأجانب لهم وضعهم الخاص ألا وهم ألاجئين الذين تمتزج القواعد الداخلية والقواعد الدولية في حكمهم.

ويعرف الأجنبي في دولة معينة هو كل شخص لا يتمتع بجنسيتها[1]، سواء أكان يحمل جنسية دولة أخرى أم كان لا يحمل جنسية دولة ما، أي عديم الجنسية، وسواء أكان مقيماً على إقليمها أم لا.

وعادةً ماُ تحدد الدول ضمن نصوص تشريعاتها الوطنية الحقوق التي يمكن أن يتمتع بها الأجانب على إقليمها استناداً إلى مبادئ القانون الدولي بهذا الشأن، من دون الإخلال بالتزاماتها الدولية التعاقدية أو غيرها. فيما يحرص البعض منها على ضمان الحقوق الأساسية للأجانب بنصوص دستورية[2]. علماً أنه ليس هناك اتفاق أو نهج موحد حول تحديد مضمون الحد الأدنى الذي يجب أن تلتزمه دول العالم. كما أن الدول عندما تتولى تنظيم المركز القانوني للأجانب تنتهج سياسة

[1]- فؤاد شباط، المركز القانوني للأجانب في سورية، منشورات جامعة دمشق، 1986، ص 7.

[2]- مجد الدين خربوط ، القانون الدولي الخاص، الجنسية ومركز الأجانب، منشورات جامعة حلب،2006، ص 3.

وطنية خاصة تختلف عن سياسة غيرها وتتأثر في ذلك بعوامل متعددة سياسية وديموغرافية واقتصادية واجتماعية وعقائدية ودينية. فهي في الدول التي تعاني من زيادة السكان أو من البطالة مثلاً تغاير ما في الدول الفقيرة إلى السكان، وهي في الدول التي تعاني من الاضطرابات الاجتماعية أو السياسية تختلف عما في الدول ذات الاستقرار الاجتماعي والسياسي.[1]

ولهذا فالحد الأدنى للحقوق القانونية للأجانب هو قدر معين من الحقوق المقررة بمقتضى العرف الدولي والتي لا يصح للدولة المساس بها وإلا تعرضت للمسؤولية الدولية، وبهذه يجنب هذا الحد الأدنى من سلطات المشرع الوطني ويستمد قوته وإلزامه من المبادئ الوضعية في القانون الدولي العام.

أما فيما يتعلق بمضمون الحد الأدنى من هذه الحقوق فليس هناك إجماع دولي أو فقهي على تحديدها بدقة ولكن يميز غالبية الفقه والتعامل الدولي بالنسبة للحقوق التي يتصور أن يتمتع الأجانب وفق اً لأحكام التشريعات الدولية ما بين الحقوق العامة والحقوق الخاصة اللازمة لحياة الأجنبي في إقليم الدولة.[2]

أولاً: الحقوق العامة: وهي القواعد الحاكمة على علاقات الدولة ورجالها مع الناس، وبشكل عام، والذي يهمنا في هذا المقام الحقوق العامة التي من الواجب أن يتمتع بها الأجنبي بالحريات العامة والمرافق العامة[3]، فبمقتضى تواجد الأجنبي على إقليم الدولة يعترف له بالحريات اللازمة والمرتبطة بكونه إنسانا مثل حرية العقيدة والديانة والانتقال داخل إقليم الدولة المضيفة دون قيود أو شروط كذلك يتمتع الأجنبي بحرية التعبير عن الرأي.[4]

وبالتالي فإن القاعدة العامة هي تمتع الأجانب بالحريات العامة مساواة بالمواطنين لأنها تعتبر من الحريات اللصيقة بشخص الإنسان وترتبط به انطلاقا من أن جميع الناس يولدون أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق وعلى أن لكل الناس حق التمتع بكافة الحقوق والحريات دون أي تمييز كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو غير ذلك من الأوضاع . هذا ويستفيد الأجانب بحسب الأصل من الخدمات والمرافق العامة والتي تعتبر ضرورية لإشباع حاجات الإنسان.[5]

ثانياً: الحقوق الخاصة: طلق على الأنظمة الحاكمة على العلاقات العائلية والواجبات الفردية والأنشطة التجارية بين الأفراد وأبناء البلد في مجتمع ما. ومعنى الحقوق الخاصة فيما يخص الأجنبي هنا هو وجود الأجنبي أولاً على إقليم الدولة لغرض تمتعه بالحقوق الخاصة اللازمة لكونه إنساناً وهنا يتمتع بالشخصية القانونية.[6]

---

[1]- فؤاد ديب، المركز القانوني للأجانب، هيئة الموسوعة العربية، سورية.

[2]- هشام صادق، الجنسية والموطن ومركز الأجانب، المجلد الثاني، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1977، ص22.

[3]- فؤاد شباط، المركز القانوني للأجانب في سورية ، مرجع سابق ص 102.

[4]- هشام علي صادق، الجنسية والموطن ومركز الأجانب، مرجع سابق، ص73.

[5]- مجد الدين خربوط، القانون الدولي الخاص الجنسية ومركز الأجانب، مرجع سابق، ص 360 .

[6]- فؤاد شباط، المركز القانوني للأجانب في سورية، مرجع سابق ص180.

والاعتراف الدولي للإنسان بصفة عامة سواء أكان وطني أو أجنبي بالشخصية القانونية يترتب عليه الاعتراف له بالحقوق اللازمة لممارسة هذه الشخصية لوظيفتها أبرزها[1]:

1- حقوق الأسرة: حيث أن الاعتراف بالشخصية القانونية للأجنبي يترتب عليه كافة الآثار المرتبطة بها فيما يتعلق بالحقوق التي يمكن للأجنبي التمتع بها في إقليم الدول الأجنبية، ولعل حقوق الأسرة تعد من أهم الحقوق المرتبطة بوجود الإنسان. فالأجانب لهم الحق في إبرام الزواج في إقليم الدول المضيفة ولهم الحرية في تكوين علاقات القرابة وكل ما تقتضيه الأسرة.

2- الحقوق المالية: تعد الحقوق المالية إحدى الحقوق الخاصة التي تمنح للأجنبي لما لها من حتمية السماح له بمباشرة التصرفات المالية اللازمة لحياته وحياة أسرته في إقليم الدولة الأجنبية.[2]

علماً أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد اعتمدت " الإعلان المتعلق بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه " وذلك بموجب قرارها رقم 144/40 المؤرخ قس 13 كانون الأول/ ديسمبر 1985.

وخلاصة لهذا المطلب فإن الأثر القانوني يرتب الاعتراف للشخص الأجنبي بصفة اللاجئ، في مواجهة الدول الأخرى كافة، بما في ذلك الدولة التي ينتمي إليها بالجنسية أو دولة إقامته المعتادة، يتمثل في وجوب تسليم هذه الدول جميعها بتمتع هذا اللاجئ بالحق الممنوح له من جانب دولة الملجأ، واعتبار أن منح اللاجئ هذا الحق لا يعدو إلا أن يكون عملاً من أعمال السيادة بالنسبة إلى هذه الدولة الأخيرة. ويتصل بذلك أيضاً، التزام هذه الدول ـ كافة ـ بعدم القيام بأي عمل عدائي ضد اللاجئ يستهدف تعريض حياته للخطر كالاختطاف أو القتل أو غير ذلك، وهو ما يعني أن القيام بأي تصرف من هذا النوع، يرتب مسئولية قانونية في مواجهة الدولة التي قامت به، كذلك فإنه لا ينبغي للدول الأخرى أن تنظر إلى موقف دولة الملجأ المتمثل في منحها اللجوء لشخص معين على أنه عمل غير ودي أو عدائي موجه ضدها.[3]

المطلب الثاني

حقوق اللاجئ المستقاة من اتفاقيات اللاجئين ذات الصلة

قدمت الأمم المتحدة مجموعة من الاتفاقيات والمواثيق والأعراف الدولية التي تحمي وتحافظ على الإنسان "اللاجئ" وحقوقه، ومن هذه الاتفاقيات، الاتفاقية الدولية لوضع اللاجئين عام 1951، وهي ابرز الاتفاقيات بعد الحرب العالمية الثانية، إذ نصت هذه الاتفاقية على مجموعة من الحقوق الأساسية للاجئ التي يتعين على الدول مراعاتها، والالتزام بها لغرض مراعة ظروف اللاجئ الذي ترك وطنه بسبب الظروف القاهرة التي جعلته يطلب اللجوء وهذه الحقوق هي:

أولاً: العودة القسرية للاجئ:

---

[1]- هشام علي صادق، الجنسية والموطن ومركز الأجانب، مرجع سابق، ص85.

[2]- مجد الدين خربوط، القانون الدولي الخاص الجنسية ومركز الأجانب، مرجع سابق، ص 365.

[3]- حمد الرشيدي، حقوق الانسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مكتبة الشروق الدولية، 2003، ص379.

يعتبر هذا الحق هو الركيزة الأساسية في قانون اللجوء، ونظراً لما يمثله هذا الحق من أهمية كبيرة نصت عليه الاتفاقيات والمواثيق الدولية، إذ جاء في الفقرة الأولى من المادة الثالثة من إعلان الأمم المتحدة ما نصه" لا يجوز أن يتعرض أي شخص من المشار اليهم (أي اللاجئين) لإجراءات كالمنع من الدخول عند الحدود، أو إذا كان قد دخل الإقليم الذي ينشد اللجوء إليه لإجراءات مثل: الإبعاد، أو الإعادة جبراً إلى أية دولة يتعرض فيها للاضطهاد".[1]

إذ ان هذا المبدأ على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 بشأن مركز اللاجئين، ينص على أنه ينبغي ألا يعاد أي لاجئ، بأية صورة من الصور إلى أي بلد يكون معرضاً فيه، لخطر الاضطهاد، وقد استمد تعبير عدم الإعادة القسرية من الفعل الفرنسي "refouler" الذي يعني الدفع إلى الوراء أو النبذ، وقد أشير لأول مرة إلى فكرة أنه لا يجب أن تعيد أي دولة أشخاصاً إلى دول أخرى في ظروف معينة في المادة 3 من اتفاقية 1933 المتعلقة بالمركز الدولي للاجئين التي تعهدت بموجبها الدول الأطراف بألا تقوم بطرد اللاجئين المقيمين من إقليمها وبالا تمنعهم من دخوله بواسطة إجراءات للشرطة مثل الطرد أو عدم القبول عند الحدود "Refoulement"، ما لم يتطلّب ذلك الأمن الوطني أو النظام العام والتزمت كل دولة "بألا ترفض في أي حال من الأحوال دخول اللاجئين إقليمها عند حدود بلدان منشأهم".

ثانياً: تقييد سلطة الدولة بالنسبة لإبعاد اللاجئين:

يعد هذا المبدأ تطبيقاً من تطبيقات الحق السابق، والذي يقضي بعدم جواز الإعادة القسرية لدولة الاضطهاد.

نصت المادة 32 من اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951على ثلاثة ضمانات أساسية للاجئ فيما يتعلق بإبعاده من إقليم الدولة التي يوجد فيها وهي علي النحو التالي:

أ- تقييد سلطة الدولة في إبعاد اللاجئين، بحيث لا يكون هذا الإبعاد إلا على سبيل الاستثناء وعندما تقتضيه أسباب خاصة تتعلق بالأمن القومي أو النظام العام.

ب- ضرورة اتباع إجراءات معينة فيما يتعلق بقرار الإبعاد والطعن فيه، حيث يتعين على دولة الملجأ عدم إبعاد اللاجئ الذي يقوم في مواجهته سبب من هذه الأسباب إلا بمقتضى قرار يصدر من جهة قضائية أو إدارية طبقاً للإجراءات التي رسمها القانون، على أن يسمح للاجئ بتقديم دفاعه ضد هذا القرار وإثبات أن استمرار وجوده داخل الإقليم لا يتعارض مع مقتضيات الأمن القومي للدولة أو نظامها العام، وتمكينه من الطعن في ذلك القرار أمام الجهة المختصة، إلا أن هذه المادة ذاتها في فقرتها الثانية أعطت للدولة الحق في حالة وجود ظروف اضطرارية تتعلق بأمنها القومي أن تتخذ قرار الابعاد في أقصر وقت ممكن وبالتالي في مثل هذه الحالة يصبح من المتعذر على اللاجئ الدفاع عن نفسه وتقديم الأدلة المطلوبة لإثبات براءته.

[1]- محمد شوقي عبد العال، حقوق اللاجئ طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 40.

ج- يتعين على دولة الملجأ في حالة ما إذا أصبح قرار الإبعاد نهائياً وواجب التنفيذ بصدوره بالشكل والإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 32، عدم تنفيذ هذا القرار فوراً، وإنما يجب أن تمنح اللاجئ مهلة معقولة يبحث خلالها عن دولة أخرى يذهب إليها خلاف دولة جنسيته أو الدولة التي يتهدده فيها الاضطهاد.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الضمانات الواردة في نص المادة 32 من الاتفاقية لا يستفيد منها إلا اللاجئون الموجودون على إقليم الدولة بصفة قانونية ومشروعة، أما غيرهم من اللاجئين بصورة غير قانونية وغير مشروعة، فإن النص يراهم غير جديرين بالتمتع بهذه الضمانات، وهو ما ينطوي على تمييز في المعاملة بين اللاجئين الموجودين بصورة قانونية وأولئك الموجودين بطريقة غير قانونية ويتعارض مع روح المادة 31 من الاتفاقية نفسها.[1]

ثالثاً: المأوى المؤقت: ويقصد به أنه إذا كان من حق الدولة عدم منح الملجأ داخل إقليمها للأجانب، فإنه ليس من حقها- ما لم تتعرض مصالحها الحيوية للخطر- أن تحرم اللاجئ من فرصة الحصول على هذا الملجأ في إقليم دولة أخرى، وبالتالي يتعين عليها أن تمد للاجئ يد العون سواء بالسماح له بدخول إقليمها والبقاء فيه لمدة معينة أو بتأجيل طرده أو إبعاده - إن كان موجوداً بالفعل داخل الإقليم- لمدة معينة وبالشروط التي تراها مناسبة حتى يستطيع الحصول على تصريح بالدخول إلى دولة أخرى أو يتمكن من الحصول على الملجأ فيها.

ويتضح من ذلك أن فكرة المأوى المؤقت هي محاولة للتوفيق بين مصلحة الدولة في السيادة الإقليمية وعدم قبول اللاجئين داخل إقليمها ضد إرادتها من ناحية، ومصلحة اللاجئ الملحة في تجنب الوقوع في أيدي سلطات الدولة التي تلاحقه أو التعرض لأي خطر آخر يتهدد حياته من ناحية أخرى.

وفي هذا الإطار أشارت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مركز اللاجئين لعام 1951 إلي فكرة المأوى المؤقت، في المادة 31 وذلك بالنسبة للاجئين الموجودين داخل إقليم الدولة بصفة غير قانونية ثم قدموا أنفسهم للسلطات المختصة في أقرب وقت ممكن، وفي المادة 32 المتعلقة باللاجئين الموجودين في الإقليم بصفة قانونية ولكن قامت في حقهم أسباب خاصة بالأمن القومي أو النظام العام لدولة الملجأ تستدعي إبعادهم، فألزمت الدولة في كلتا الحالتين بأن تمنح اللاجئ قبل طرده أو إبعاده مهلة معقولة فضلاً عن التسهيلات اللازمة حتى يمكنه السعي إلى الحصول على قبول دولة أخرى له في إقليمها.[2]

رابعاً: التزام دولة الملجأ بتوفير حد أدنى مناسب من المعاملة: أو بمركز قانوني لا يختلف كثيراً عن المركز الذي تعترف به لمواطنيها، أو على الأقل تعترف له بمركز يماثل ذلك الذي تسلم به للأجانب الذين يقيمون على إقليمها بصورة معتادة. وقد استقر الرأي في الفقه على أنه إذا وجدت

[1]- محمد عبد العال، حقوق اللاجئ طبقا لمواثيق الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص44.

[2]- محمد عبد العال، حقوق اللاجئ طبقا لمواثيق الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص46.

الدولة أن ثمة ما يدعوها إلى التمييز بشكل عام بين المواطنين واللاجئين، فإن ذلك ينبغي أن يكون في أضيق الحدود.

خامساً: التزام دولة الملجأ بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في مباشرتها لمهامها: وبصفة خاصة من أجل تسهيل واجباتها في الإشراف على تطبيق أحكام الاتفاقيات ذات الصلة، وبالذات أحكام اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مركز اللاجئين لعام 1951 وبروتوكول عام 1967 المكمل لها.

سادساً: التزام دولة الملجأ بعدم المبادرة إلى إنهاء حالة اللجوء من تلقاء نفسها: وبإرادتها المنفردة في أية لحظة ما لم توجد المبررات الموضوعية التي تسوغ لها ذلك، كما أنه يتعين على هذه الدولة أن تحترم رغبة اللاجئ في إنهاء حالة اللجوء هذه والعودة إلى بلده الأصلي أو إلى بلد آخر يرى أنه سيوفر له ظروفاً أفضل للحياة.[1]

المطلب الثالث حقوق اللاجئين المستقاة من اتفاقيات حقوق الإنسان

نجح المجتمع الدولي باعتماد عدد من الصكوك الدولية والإقليمية تبحث في أوضاع اللاجئين وتنص مختلف موادها على حمايتهم وبيان حقوقهم. وتأتي بالطبع في مقدمة هذه الصكوك اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين والتي تم اعتمادها بجنيف في 1951/7/28، والتي دخلت حيز النفاد في 1954/4/22، والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين الذي تم اعتماده في 1967/1/31، ودخل حيز النفاد في 1971/10/4.

وكما سبق الإشارة اليه فإن البحث عن حقوق اللاجئين لا يمكن ان يقتصر قط على المواثيق الدولية الآنفة الذكر ذات الصلة باعتبار أن كثيراً من حقوق اللاجئين سنجد منشأها ومصدرها في اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية والتي ينبغي أن يستفيد منها اللاجئ كإنسان أولاً قبل أن يكون لاجئاً.

ومن اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية السبع المعنية بحقوق الإنسان وهي:

1- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1996).

2- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1996).

3- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1968).

4- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1994).

5- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (1994).

6- اتفاقية حقوق الطفل (1991).

---

[1]- أحمد الرشيدي، "الحق في طلب اللجوء كأحد تطبيقات حقوق الإنسان.: دراسة في ضوء المواثيق الدولية وفي بعض الدساتير والتشريعات العربية، ندوة الحماية الدولية للاجئين الرياض، 1996، ص84.

7- اتفاقية حماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم" (٢٠٠٥).

وبالعودة إلى تحليل الالتزامات المفروضة على الدول بمقتضى تلك الاتفاقيات فإننا نصل إلى نتيجة أنه وبعيداً عن اتفاقيات اللاجئين وإشكالية المصادقة من عدمها ومدى وجود التزام، فإن أي شخص موجود على إقليم الدولة سواء أكان موطناً أم أجنبياً .. لاجئاً أو مهاجراً .. أو مغترباً .. فإن ثمة حقوق أساسية ينبغي أن يتمتع في إقليم الدولة المصادقة على اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية، كما هو الحال بالنسبة لسورية ، وتشتمل هذه على الحق في أعلى مستوى متاح من الصحة[1]، وفي التعليم[2]، والسكن الكافي[3]،والغذاء والماء الكافيين[4]،وكذلك في العمل وفي حقوق العمل.[5]

ويؤكد القانون الدولي على أنه ينبغي ممارسة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون أي تمييز على أسس من قبيل "الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو غير ذلك من الأسباب[6]." كما يتعين على الدول القضاء على أي شكل من أشكال التمييز.[7] وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "وبأقصى ما. تسمح به الموارد المتاحة(للدولة الطرف).[8]

---

[1]- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة ١٢؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري المادة ٥(هـ)(٥)، اتفاقية القضاء عل جميع أشكال التمييز ضد المرأة المادة ١٢ والمادة ١٤ (ب)؛ اتفاقية حقوق الطفل المادتان ٢٤ و ٢٥؛ الاتفاقية الخاصة بالعمال المهاجرين المادة ٢٨.

[2]- المادتان ١٣ و ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والمادتان ٢٨ و ٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل؛ والمادة ٥(هـ)(٥) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ والمادة ٢٨ من الاتفاقية الخاصة بالعمال المهاجرين.

[3]- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة ١١؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المادة(١٤)(2)، اتفاقية .(٣)؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري المادة ٥(هـ)(٣) (١) و (٢٧) حقوق الطفل المادتان ١٦.

[4]- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التميز، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة ١١؛ اتفاقية حقوق الطفل المادة ٢٤

[5]- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادتان ٦ و ٨؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري المادة ٥(ه)(١)؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المادتان ١١ و ١٤؛ الاتفاقية الخاصة بالعمال المهاجرين المادتان ٢٥ و ٢.

[6]- المادة (٢) (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[7]- المادة (١)(ج) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري على جميع الدول الأطراف اتخاذ تدابير فعالة "لتعديل أو إلغاء) توجب المادة ٢ أو إبطال أية قوانين أو أنظمة تكون مؤدية إلى إقامة التمييز العنصري أو إلى إدامته حيثما يكون قائم اً."

[8]- المادة ٢ (١) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولذا فإن من واجب الدول المضيفة، سواء داخل الإقليم أو خارجه، فعل كل ما في وسعها، بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان، لضمان الحماية لجميع الحقوق الإنسانية للاجئين الموجودين في بلدانها بما يضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المبحث الثاني

الاليات القانونية لحماية اللاجئين

اهتمت الأمم المتحدة منذ نشأتها بحالة اللاجئيين، فاعتمدت في دورتها الاولى والتي عقدت في عام 1946 القرار رقم A/45 الذي ارست بموجبه أنشطة الأمم المتحدة لدعم اللاجئيين ودعت فيه الى الاقناع عن ارغام اي لاجئ او مشرد يبدي اعتراضات وجيهة على عودته الى وطنه.

وقد أوصت الجمعية العامة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تشكيل لجنة خاصة ووضع تقرير بذلك، واقرت في لندن وضع تشكيل جهاز دولي للتعاطي مع مسألة اللاجئيين، واوصى المجلس النظر في مشروع دستور لمنظمة دولية للاجئيين. وكان الغرض من منظمة اللاجئيين الدولية ان تكون وكالة متخصصة مؤقته مرتبطة مع الأمم المتحدة باتفاقية وفقاً للمادتين 57،63 من الميثاق، وتعمل بشكل رئيسي الى التماس حلول لمشاكل اللاجئيين المشردين. ثم تبيّن فيما بعد ان مشكلة اللاجئيين ليست بظاهرة مؤقته.[1]

وقد ارجعت أسباب اللجوء الرئيسية الى انتهاك حقوق الانسان واضطهاد الاقليات والصراعات الدولية.(2)

وقد تناولت اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئيين، تعريف اللاجئ:

(وهو كل من سبّب له الخوف ما يبرر من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه او دينه او جنسيته او انتمائه الى فئة اجتماعية معينة بسبب أرائه السياسية خارج البلاد التي يحمل جنسيتها ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف او كل من لا جنسية له وهو خارج بلد اقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة الى ذلك البلد).(3)

كذلك اهتمت المنظمات الاقليمية بشؤون اللاجئيين كالميثاق الاوربي والافريقي وكذلك جامعة الدول العربية والمنظمات غير الحكومية.

أولاً: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين:

في عام 1949 قررت الجمعية العامة بقرارها 319 تأسيس مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئيين ابتداءاً من كانون الثاني 1951. وبموجب هذا القرار فأن مكتب المفوض السامي يعمل في اطار الأمم المتحدة بدرجة من الاستقلالية ويخلو عمله من الطابع السياسي، ومهامه الاساسية هي توفير الحماية الدولية للاجئيين والسعي الى حلول دائمة للاجئيين بمساعدة الحكومات وعلى تسهيل

---

[1]- مجلة اضواء على الصليب الاحمر والهلال الأحمر، جنيف، 1988، ص3.

[2]- موقع على الانترنيت .WWW. Amnesty. Org / ar/humar- rights2017

[3]- موقع على الانترنيت WWW. Amnesty. Org / ar/humar- rights 2017

عودتهم للوطن وادماجهم في المجتمعات الجديدة، وضمان معاملة مساوية من معاملة المواطنين في نفس الدولة المضيفة.

وان الحماية الدولية للاجئيين مسؤولية اساسية وانسانية من مسؤوليات مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئيين وهي تتطلب في جوهرها ان يتوسط المفوض السامي ومكتبه بين الافراد المعرضين للخطر وبين سلطة في دولة ما. وهناك حقوق ومبادئ أساسية معترف بها دولياً هي الدعامة والهيكل لجهود الحماية التي يبذلها المفوض السامي.(1)

وان احترام الحماية الدولية للاجئيين يعتمد على عدم وجود انحراف عن المبادئ التي تشكل جوهر ولاية المفوض السامي، حيث يجب عليه ان يفي بالولاية التي عهدت الية من قبل الدول ولا يمكن فشله في الدفاع عن المبادئ الاساسية وحماية حقوق اللاجئيين الاّ ان يؤدي الى تأكل في سلطته وتآكل نظام الحماية الدولية في نهاية الامر، لذلك يجب ان تشمل مشكلة اللاجئ بعموم نطاقها بدءاً بأسباب الهروب وانتهاءً بإعادة ادماجه المجتمعي في دولة ما.(2)

وتابعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين عن كثب وباهتمام ما يبذل في المحافل الدولية ولا سيما لجنة حقوق الانسان والجمعية العامة من جهود التصدي لمشكلة الاسباب الجذرية ومسؤوليات الدول بهذا الصدد.

اما بخصوص حقوق اللاجئيين، فقد تطرقت اليها اتفاقية عام 1951 بشكل تفصيلي، حيث تشمل الحق في عدم تعرض اللاجئيين الى التمييز بسبب العرق او المواطنة وان يتمتع بنفس الرعايا الممنوحة لرعايا الدولة من حيث ممارسة الشعائر الدينية والتربية الدينية لأولادهم، وكذلك تمتع اللاجئيين بالمعاملة بالمثل بالنسبة للأجانب، وكذلك احترام أحوال اللاجئيين الشخصية ولاسيما الحقوق المتعلقة بالزواج. كما يمنح اللاجئيين أفضل معاملة من حيث الاسكان واكتساب ملكية الاموال المنقولة وغير المنقولة، والتقاضي امام المحاكم والمعونة القضائية والاعفاءات. وكذلك منح اللاجئ المعاملة الافضل في العمل واعفاءه من التدابير المفروضة على الاجانب، وتطبيق الضمان الاجتماعي على اللاجئ بنفس المعاملة في الأجر وساعات العمل والعمل الاضافي، والاجازات المدفوعة، وكذلك رعاية اللاجئ من حيث السكن والتعليم.(3)

ثانياً: أهداف الحماية الدولية للاجئيين وتأثيراتها الدولية: الهدف الرئيسي لحماية اللاجئيين يتركز حماية حقوق اللاجئ حتى يتمكن المضطهدون من خلال توفير الاوضاع الكريمة من ممارسة الحق في اللجوء والعثور على ملاذ آمن في دولة أخرى، وتشجيع الدول على تهيئة الاوضاع التي تفضي الى حماية حقوق الانسان وحل المنازعات بالطرق السلمية.(4)

---

[1]- محمود شريف بسيوني، واخرون: والدقاق محمد سعيد، و وزير عبد العظيم: موسوعة حقوق الانسان، ج2، دار العلم للملايين، بيروت ط1- 1989،ص 180،

[2]- موقع على الانترنيت www.Sis.Gov. eg

[3]- المواد 13-14-16-17-18-19 من الاتفاقية.

[4]- تقرير مفوضية المفوض السامي لشؤون اللاجئيين، الجمعية العامة، الدورة 47 12. 1992، والدورة 42 1991.

وايضاً من اهداف الحماية للاجئيين، دعوة الحكومات وتشجيعها على الانضمام في الاتفاقيات الدولية والاقليمية المعنية باللاجئين والعائدين والنازحين وضمان تنفيذها. وتوفير ضمانات الأمان للاجئيين وحمايتهم من احتمالات العودة القسرية الى بلد يكون المبرر الخوف من التعرض فيه للاضطهاد أو الأذى.

وكذلك فحص الطلبات المقدمة للحصوص على اللجوء بعدالة مع توفير الحماية لطالبي اللجوء أثناء فحص طلباتهم ضد احتمالية العودة القسرية مما يعرضهم للخطر، وضمان معاملتهم وفقاً للمعايير الدولية المعترف فيها والحصول على مركز قانوني مناسب بنفس المكانة التي يتمتع بها مواطنو البلد الذي منحوا فيه اللجوء كالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، والعمل على ايجاد حلول دائمة للاجئيين سواء عن طريق العودة الطوعية الى بلدانهم الاصلية او عن طريق اكتساب جنسية بلد الاقامة، والمساعدة في اعادة ادماج اللاجئيين العائدين الى بلدانهم بالتشاور الوثيق مع الحكومات المعنية ومراقبة تنفيذ قرارات العفو والضمانات التي عادوا الى وطنهم على أساسها.

ومن أهداف الحماية للاجئيين ايضاً تعزيز الامن الجسدي للاجئيين وخصوصاً فيما يتعلق بسلامتهم من الهجمات العسكرية وأعمال العنف. والتشجيع على إعادة جمع أسر اللاجئيين.

وتعتمد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين منهج الاعادة الطوعية الى الوطن في حالة اذا كانت الظروف السائدة في الوطن الأم على درجة من الامان وتوفر المساعدات للعائدين، وفي حالة تعذر ذلك تستخدم التوطين المحلي، وكذلك اعادة التوطين في بلد ثالث بالنسبة للاجئيين الذين لا يستطيعون العودة الى بلدهم ولا البقاء أمنين في بلد اللجوء.

ثالثاً: فاعلية اجراءات الحماية للاجئيين ومعوقاتها:

أما ضمان حقوق اللاجئين فهو يعد جوهر الحماية، وان المساهمة في الجهود الرامية الى تعزيز مراعاة حقوق الانسان الاساسية هي محور هام لأنشطة حماية اللاجئين، لذلك فأن اللجنة التنفيذية للمفوضية قد وضعت هذا الأمر في الاعتبار عندما دعت المفوض السامي الى مواصلة المساهمة في مداولات هيئات حقوق الانسان الدولية.(1)

كما التمست مزيداً من التعاون مع هيئات حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة بغية استرعاء انتباها الى القضايا المتعلقة باللاجئين وسواهم من الاشخاص الذين يهمون المفوضية.

ومما لاشك فيه ان مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين وخلال اكثر من اربعين عاماً استطاعت وبالتعاون مع الحكومات المعنية والمجتمع الدولي، أن تواصل جهودها في موضوع رعاية حقوق اللاجئيين وتوفير الحماية لهم، كما ان تقيد الدول باتفاقية عام 1951 قد عاد بنفع كبير على الحماية الدولية للاجئيين.(2) مع ذلك فأنه لا تزال توجد مجموعة من المعوقات التي ينعكس اثرها

---

[1]- تقرير مفوضية الأمم السامي لشؤون اللاجئيين، الجمعية العامة، الدورة 47 ملحق 12 نيويورك 1992 ص6.

[2]- انظر تقرير المفوضية السابقة، وكذلك مذكرة المفوض السامي، الجمعية العامة للمم المتحدة الوثيقة: (E/1991/65).

سلباً على الحماية الدولية المقدمة للاجئيين، الامر الذي يحد من مدى فعالية الاجراءات المتخذة في سبيل تحقيق هذه الحماية، وأهم هذه المعوقات:

1- تمثل فكرة السيادة التي تتمتع بها الدول رغم تقييدها وتقييد السلطان الداخلي، فأنها تعتبر العائق الرئيسي الذي يعترض تأسيس ضمان دولي لاحترام الحقوق الانسانية، حيث ترفض الدول اخضاع اراداتها لقانون مشترك يرسخه ويضع قواعده القانون الدولي، لذلك فقد تعرض مبدأ سيادة الدولة الى نقد شديد، لان أية اتفاقية دولية ستضل ناقصة بل غير ملزمة في ظل مفهوم السيادة المطلقة وانعدام الجزاءات الدولية.(1)

2- فيما يتعلق بانضمام الدول في الصكوك المتعلقة باللاجئين، فلاتزال هناك مصاعب تحول دون هذا الانضمام نتيجة لسوء الفهم السائد حول الآثار التي سيرتبها على الدول المنظمة، اضافة الى ان الانضمام سيقترن باحتمال تزايد اعداد طالبي اللجوء نتيجة للعلاقة التي ستنشأ عنه بين الدول وبين المفوضية، ومن المخاوف أيضاً والتي تحول دون الانضمام هو أن الدول ستتحمل أعباء مالية ثقيلة والتخوف أيضاً من هذا الانضمام سيؤدي الى خلق توتر بين البلدان باعتباره لا يتماشى مع ودية العلاقات بين الدول.(2)

3- استحداث بعض الدول المانحة للجوء تدابير تقييدية تمنع الوصول الى أراضيها بصورة معقدة ومتعبة للحصول على التأشيرات لرعايا بعض البلدان، وفرض غرامات على الخطوط الجوية التي تحمل أجانب بدون وثائق. كما حصل في اوربا في العقدين الاخيرين.

4- غلق الابواب امام طلبات طالبي اللجوء، كما ان التعصب والعنصرية والخوف من الاجانب كثيراً ما تحول دون حصول اللاجئ على حقوقه الدنيا وهذا ما حصل ويحصل الآن في الدنمارك بصورة خاصة من خلال تضييقهم على طالبي اللجوء وعدم منحهم الاقامة رغم بقائهم في معسكرات اللجوء اكثر من ثماني سنوات وكذلك ما يحصل في بعض البلدان الاوربية بصورة عامة.

كما تعمل بعض الدول على رد طالبي اللجوء من المطارات ومن الحدود وهذا ما يخلق مشاكل كبيرة لملتمس اللجوء بشكل غير انساني وهذا ما يسبب خطر عظيم على حياتهم وامنهم وحريتهم، كما حصل وأعيدت قوارب ملتمسي اللجوء بالقوة الى البحر للموت جوعاً او الوقوع فريسة للقرصان والحيتان عندما كانوا يحاولون النزول الى شواطئ معينة.(3)

5- صعوبة الاجراءات المتعلقة بتحديد مركز اللاجئيين، وكذلك الانتقائية التي تتبعها بعض الدول حيث تحدد جنسيات محددة يؤهل أصحابها للنظر في طلباتهم، بينما يمنع اصحاب جنسيات اخرى من اجراءات تحديد مركز اللاجئيين.(4)

---

[1]- د. فيصل شطناوي، حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني"، دار الحامد، عمان، 2001، ص258 -259.

[2]- د. فيصل شطناوي، مرجع سابق، سابق، ص260.

[3]- صحيفة حقوق الانسان، رقم 20 الصادرة من الأمم المتحدة، جنيف، 1993،ص 24 -25.

[4] - مذكرة المفوض السامي، مرجع سابق، ص7.

هذه هي المعوقات والتي دائماً تحبط عمل مساعي المفوضية والمنظمات الدولية للصليب الاحمر والمنظمات غير الحكومية، الأمر الذي يتطلب تصدياً من قبل المجتمع الدولي لإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل التي تتفاقم يوماً بعد أخر في كثير من دول العالم.

الخاتمة

اهتمت الأمم المتحدة منذ نشأتها بحالة اللاجئيين من خلال المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين التي تركزت اهدافها على حماية حقوق اللاجئيين حتى يتمكن المضطهدون من خلال توفير الاوضاع الكريمة من ممارسة حق اللجوء وتشجيع الدول على تهيئة الاوضاع التي تفضي الى حماية حقوق الانسان وحل المنازعات بالطرق السلمية ودعوة الحكومات وتشجيعها على الانظمام في الاتفاقيات الدولية والاقليمية باللاجئين والعائدين والنازحين ولكن كانت هناك دائماً معوقات أحبطت عمل مساعي المفوضية والمنظمات الدولية الخاصة بحماية اللاجئيين. ووفقاً لما تناولناه من مواضيع في ثنايا هذا البحث المتواضع، فقد توصلنا الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات او المقترحات، نرمي من خلالها الى تعزيز ودعم حماية حقوق الانسان:

1- النتائج:

1- لا تزال مسألة السيادة تشكل عقبة أمام الحماية الدولية لحقوق الانسان، حيث لم تتخلى الدول بعد عن خصوصياتها واختصاصاتها الداخلية، مما تعذر تطبيق الارادة الدولية.

2- ان تناقضات المجتمع الدولي وتعارض الآراء والمصالح بسبب الاعتبارات السياسية، والازدواجية في التعامل، فتارة يدعو المجتمع الدولي الى التدخل على أساس ان حقوق الانسان هي من الشؤون الدولية، وتارة اخرى يرفض التدخل على أساس انها تقع ضمن الميدان المحجوز للدول، كل ذلك ادى الى اضعاف دور الحماية لحقوق الانسان.

3- أولت الجهود الدولية والاقليمية وجهود الأمم المتحدة أهمية بقضية حماية اللاجئين، ولكن لا زال التمييز يمارس في دول عديدة اما بصورة سافرة او بصورة مغلّفة. كما ان استحداث الدول المانحة للجوء للتدابير التقييدية التي تؤدي الى منع الوصول للاجئيين الى اراضيها، وغلق الابواب أمام طلبات طالبي اللجوء، أو بقائهم في معسكرات اللجوء بدون الاقامة، والتعصب والعنصرية والخوف من اللاجئيين والاجانب، كل تلك الامور كانت من المعوقات المهمة التي أحبطت عمل مساعي المفوضية السامية لشؤون اللاجئيين والمنظمات الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية.

2- التوصيات:

1. بما ان الاحتجاج بالسيادة الوطنية قد شكّل عقبة أمام الارادة الدولية للمجتمع الدولي، فلا بد أن تكون المسؤولية في حماية حقوق الانسان مشتركة بين الأجهزة الدولية التي تقررها وتراقب تنفيذها والسلطات الوطنية التي تحترمها وتطبقها، وكذلك العمل على تشجيع وتعزيز نظام شكاوى الافراد الذي يعتبر خير وسيلة لحماية حقوق الانسان.

2. نوصي بعقد مؤتمر دولي عالمي في أطار منظمة الأمم المتحدة يدعو ويؤكد على حث الدول والزامها على دمج وادراج أحكام الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية حقوق الانسان في تشريعاتها الوطنية وتنفيذ تعهداتها والتزاماتها الدولية.
3. السعي الى ضرورة واهمية احترام وتطبيق توصيات وقرارات أجهزة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الانسان، من خلال انشاء محكمة خاصة بقضايا اللاجئين من خلال بروتوكول يلحق بالميثاق يخولها النظر في القضايا المتعلقة بالحقوق المقررة في الاتفاقيات الدولية، وكذلك ضرورة انشاء لجان اخرى تغطي الاعمال والاختصاصات التي تخرج عن اختصاصات وسلطات اللجان الاخرى، وهذا ما يؤدي الى عدم التضارب والتداخل فيما بين الاجهزة والفصل فيما بينها.
4. السعي بالعمل على ايجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئيين من خلال الزام الدول بالانضمام الى الصكوك المتعلقة باللاجئين، وتسهيل التدابير في الحصول على اللجوء وحماية حقوق اللاجئيين، وذلك من خلال اجراء مؤتمر دولي يجبر الدول المانحة للجوء بضمان حياة كريمة للاجئين وحمايتهم.
5. وجوب التعاون بين الدول الاطراف من اجل حماية الطفل اللاجئ ومساعدته.
6. عدم توفير الدعم المالي الكافي للمنظمات الدولية التي تتعامل مع قضايا اللجوء للقيام بواجباتها على النحو المنشود.

المراجع

أولاً: الكتب

- أحمد الرشيدي، حقوق الانسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،2003.
- أحمد الرشيدي، " الحق في طلب اللجو كأحد تطبيقات حقوق الإنسان: دراسة في ضوء المواثيق الدولية وفي بعض الدساتير والتشريعات العربية، ندوة الحماية الدولية للاجئين، الرياض، 1996.
- فؤاد شباط، المركز القانوني للأجانب في سورية، منشورات جامعة دمشق، ١٩٨٦.
- فؤاد ديب، المركز القانوني للأجانب، هيئة الموسوعة العربية، سورية.
- فيصل شطناوي: حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني" ، دار الحامد للنشر، ط1، عمان، 2001.
- مجد الدين خربوط، القانون الدولي الخاص، الجنسية ومركز الأجانب، منشورات جامعة حلب، كلية الحقوق، ٢٠٠٦.
- محمد شوقي عبد العال، حقوق اللاجئ طبقا لمواثيق الأمم المتحدة دار النهضة العربية، القاهرة.
- محمود شريف بسيوني، واخرون،: ، والدقاق محمد سعيد، وزير عبد العظيم ، موسوعة حقوق الانسان ، ج2، دار العلم للملايين، بيروت ط1- 1989.
- هشام علي صادق، الجنسية والموطن ومركز الأجانب ، المجلد الثاني في مركز الأجانب، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1977.

ثانياً: الاتفاقيات والمعاهدات الدولية:

- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري .

- اتفاقية القضاء عل جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- اتفاقية حقوق الطفل.
- الاتفاقية الخاصة بالعمال المهاجرين.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

ثالثاً: التقارير

- تقرير مفوضية المفوض السامي لشؤون اللاجئيين، الجمعية العامة، الدورة 47 12 نيويورك 1992، والدورة 42 لعام 1991.
- تقرير مفوضية الأمم السامي لشؤون اللاجئيين ، الجمعية العامة، الدورة 47 ملحق 12 نيويورك 1992.

رابعاً: المجلات:

- مجلة اضواء على الصليب الاحمر والهلال الأحمر، جنيف، 1988.
- صحيفة حقوق الانسان رقم 20 الصادرة من الأمم المتحدة ، جنيف، 1993.

خامساً: مواقع الانترنت

- موقع على الانترنت www.Amnesty. Org / ar/humar– rights
- موقع على الانترنت www.Sis.Gov.eg

أثر التحالف الأمريكي الأوربي على اللاجئين في عالم البحر المتوسط

د. عزة جمال عبد السلام زهران
جامعة نجران- المملكة العربية السعودية

ملخص

أثر التحالف الأمريكي الأوربي على اللاجئين في عالم البحر المتوسط تعد قضية اللاجئين فى عالم البحر المتوسط من القضايا الهامة على المستوى العالمي، و لها تداعيات مختلفة على دول الإرسال والاستقبال، حيث شهدت سياسات الدول الأوروبية تجاه القادمين إليها متأثرة بسياسة حليفها الامريكى، يمثل البحر المتوسط اخطر الطرق في العالم كما وصفته المفوضية الأوربية لشؤون اللاجئين حيث ارتفع عدد الأشخاص الفارين إلى الشمال الذين غرقوا فى البحر الأبيض المتوسط فى عام 2016 الى أكثر من خمسة ألاف شخص، منذ بداية عام 2017 بلغ عدد اللاجئين الواصلين إلى أوروبا عبر ايطاليا 100 إلف لاجئ، كما وصل نحو 9300 إلى اليونان، ونحو 6500 إلى اسبانيا وأكثر من 270 الى جزيرة قبرص. ولقي أكثر من ثلاثة آلاف مهاجر حول العالم حتفهم منذ مطلع 2017، من بين هؤلاء 2200 قضوا إثناء محاولتهم العبور إلى اوروبا2017 . بالإضافة إلى قتل أكثر من 1500 عام 2015 و5000 عام 2016، بينما شهد الاتحاد الأوروبي عام 2014 تدفق 170 ألفا.

تعتبر مشكلة اللاجئين من المشاكل البارزة على الساحة الدولية مما يؤكد على أهمية تلك الدراسة بشكل كبير حيث تهدف هذه الدراسة إلى تفسير المؤثرات السياسة الجديدة للولايات المتحدة و للاتحاد الاوربى والآثار المترتبة بتلك السياسات على اللاجئين فى عالم البجر المتوسط .

ويناقش البحث تأثير ثورات الربيع العربي على تدفق اللاجئين فى عالم البحر المتوسط نتحدث فيه عن اللاجئون من جنوب وشرق عالم البحر المتوسط و يتناول الاتفاقات الأوربية التركية حول اللاجئين فى عالم البحر المتوسط و الدور الاوربى والتركي والصفقة التركية الأوربية بشأن اللاجئين وموقف جماعات حقوق الإنسان منها، والتوترات بين تركيا وألمانيا وتأثيرها على اللاجئين .و السياسات والاستراتيجيات الأوروبية الأمريكية لتوطين اللاجئين من عالم البحر المتوسط ونستعرض فيه موقف الامم المتحدة والاتحاد الاوربى والقرارات الجديدة له فى 2017 حول قضية اللاجئين.

ونلقى الضوء التحالف الاوربى الامريكى للمساعدة الأمنية والبحرية للاجئي عالم البحر المتوسط يتناول السياسات الأمنية والبحرية والجوية والتعاون المشترك والخامس مستقبل اللاجئين فى عالم البحر المتوسط فى ضوء التحالف الامريكى الاوربى.

حيث كان لفوز دونالد ترامب وخطابه الشعبوي دورٌ في إحياء الأمل لدى الأحزاب اليمينية المتطرفة، يرى بعض زعماء اليمين في أوروبا أنهم أسلاف ترامب، وما هو إلا مُقلّد استلهمَ منهم نضالهم وأفكارَهم ليطبّقها في أميركا الكراهية والتمييز العنصري عززت أزمة اللاجئين المستمرة والهجمات التي شنها متطرفون مسلحون في بلجيكا وفرنسا وألمانيا كراهية الأجانب والخوف من الإسلام والمشاعر المعادية للمهاجرين.

تجسد ذلك في هجمات على المسلمين والمهاجرين والذين يُعتقد أنهم أجانب، بالإضافة إلى دعم الأحزاب الشعبوية المناهضة للهجرة في كثير من دول الاتحاد الأوروبي فضلا عن القلق الاجتماعي والمشكلات الاقتصادية، وأخيرا نطرح الدور الواجب على الولايات المتحدة فى الحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

Abstract

The impact of the US-European alliance on refugees in the Mediterranean world

The issue of refugees in the Mediterranean is an important issue at the global level and has different implications for the countries of transmission and reception, Where the policies of European countries towards those coming to them were influenced by the policy of its American ally, The Mediterranean is the most dangerous road in the world, as described by the European Commission for Refugees, Where the number of people fleeing to the North who sank in the Mediterranean in 2016 to more than five thousand people, Since the beginning of 2017, 100 thousand refugees have arrived in Europe through Italy, Some 9,300 have arrived in Greece, some 6,500 to Spain and more than 270 to the island of Cyprus, . More than 3,000 immigrants have died since the beginning of 2017, of whom 2,200 died while trying to cross into Europe in 2017. In addition to the killing of more than 1500 in 2015 and 5000 in 2016, while the European Union in 2014 saw a flow of 170 thousand.

The problem of refugees is a prominent problem in the international arena, which emphasizes the importance of this study significantly, This study aims to explain the new political influences of the United States and the European Union and the implications of these policies on the refugees in the Mediterranean medium, , And discuss the impact of the Arab spring revolutions on the flow of refugees in the Mediterranean world, where we talk about refugees from the south and east of the Mediterranean world, Deals with European-Turkish agreements on refugees in the Mediterranean world, The European and Turkish role and the Turkish-European deal on refugees and the position of human rights groups, Tensions between Turkey and Germany and their impact on refugees, And European-American policies and strategies for settling refugees from the Mediterranean world, We will review the position of the United Nations and the European Union and its new resolutions in 2017 on the refugee issue, The European-US Security and Maritime Assistance Alliance for Mediterranean Refugees, which deals with security, maritime, air and joint cooperation, and the fifth, the future of refugees in the Mediterranean world, was highlighted in light of the US-Where Donald Trump and his populist speech were instrumental in reviving the hope of right-wing parties.

Some leaders of the right in Europe see them as the ancestors of Trump, and only imitators inspired by their struggle and ideas to be applied in America. Hate and Racial Discrimination The continuing refugee crisis and attacks by armed extremists in Belgium, France and Germany have fueled xenophobia, fear of Islam and anti-immigrant sentiment.

This is reflected in attacks on Muslims and immigrants who are believed to be foreigners, as well as support for anti-immigration populist parties in many EU countries as well as social concerns and economic problems. Finally, we put the United States to the task of maintaining regional stability.

مقدمـــة

يمثل البحر المتوسط اخطر الطرق في العالم كما وصفته المفوضية الأوربية لشؤون اللاجئين حيث ارتفع عدد الأشخاص الفارين إلى الشمال الذين غرقوا في البحر الأبيض المتوسط فى عام 2016 الى أكثر من خمسة ألاف شخص، وفقا للبيانات الرسمية الصادرة عن المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة.

وقد اعتمد رؤساء الدول الأوروبية في قمة الاتحاد الأوروبي الخاصة في مالطا في فبراير 2017 خطة من 10 نقاط تهدف إلى إغلاق الطريق وسط البحر الأبيض المتوسط من ليبيا إلى إيطاليا، الخيوط الرئيسية للخطة هي تطوير وتدريب خفر السواحل الليبي، للقبض على اللاجئين في المياه الإقليمية الليبية وإعادتهم إلى الساحل الأفريقي، وإنشاء معسكرات الاعتقال في شمال أفريقيا.[1] وتقدر المنظمة الدولية للهجرة (IOM) أن العدد الفعلي للضحايا هو أعلى بكثير من التي كشفت عنها إحصاءات الأمم المتحدة، التي تسجل فقط عدد القتلى المسجلين رسميا. وحتى الان لا توجد بيانات موثوق بها عن الطريق من شمال أفريقيا إلى إسبانيا، حيث لا تزال العديد من المعابر عبر البحر المتوسط غير مكتشفة. [2] حيث ارتفع عدد الوفيات على الرغم من أن عدد اللاجئين الذين يصلون في أوروبا قد انخفض بنسبة الثلثين تقريبا، من أكثر من مليون في عام 2015 إلى 358،000 في عام 2016. [3] وقد هزت أزمة اللاجئين والمهاجرين الأخيرة الاتحاد الأوروبي خاصة القادمين من عالم البحر المتوسط ومن الواضح إن أمريكا يمكنها تقديم المساعدة لأوربا فى معالجة القضية.

أولا: أهمية موضوع الدراسة: تعتبر مشكلة اللاجئين من المشاكل البارزة على الساحة الدولية مما يؤكد على أهمية تلك الدراسة بشكل كبير حيث تهدف هذه الدراسة إلى تفسير المؤثرات السياسة الجديدة للولايات المتحدة و للاتحاد الاوربى والآثار المترتبة بتلك السياسات على اللاجئين في عالم البجر المتوسط.

ثانيا: مشكلة الدراسة: تعد قضية اللاجئين من القضايا الهامة على المستوى العالمي، ولها تداعيات مختلفة على دول الإرسال والاستقبال فى عالم البحر المتوسط، حيث شهدت سياسات الدول الأوروبية تجاه القادمين إليها متأثرة بسياسة حليفها الامريكى، شبه تحديد في القواعد والسياسات، حيث استقرت على ضبط المجال أمام الوافدين، وتضييق الخناق وفقاً لأطر قانونية ومؤسسية.

---

[1] -Martin Kreickenbaum, EU summit approves sealing off the Mediterranean from refugees6 February 2017 , 6 February 2017, https://www.wsws.org/en/articles/2017/02/06/refu-f06.html

2 - Martin Kreickenbaum, More than 5,000 refugees drowned in the Mediterranean in 2016,World Socialist WebSite, 31 December 2016 , https://www.wsws.org/en/articles/2016/12/31/refu-d31.html

[3] Martin Kreickenbaum, More than 5,000 refugees drowned in the Mediterranean in 2016,World Socialist WebSite,

ثالثا: منهج الدراسة : تستخدم الدراسة منهج التحليل النظمي أو النسقي فى تحليل العلاقات الدولية، حيث المنهج يفرض نمطا من المدخلات لصانع السياسة والتى يقوم باستيعابها وتحويلها إلى قرارات وأنماط جديدة من السياسة الخارجية.

رابعا: الحدود الزمنية والموضوعية للدراسة : تقع الفترة المحددة للدراسة بعد عام 2010 حتى الآن.

المبحث الأول

تأثير ثورات الربيع العربي على تدفق اللاجئين فى عالم البحر المتوسط

تشير الإحصاءات إلى وفاة 20.000 شخص في عرض المتوسط غرقا منذ عام 2000 الى عام 2011، وعشية الربيع العربي، اغلبهم من جنسيات عربية افريقية. وتشهد الدول الأوروبية الجنوبية لعالم البحر المتوسط مشاكل كبيرة بسبب تدفق المهاجرين واللاجئين غير الشرعيين، وخصوصا إيطاليا التي يصلها يوميا عبر البحر المتوسط 500 مهاجر، بينما شهد الاتحاد الأوروبي عام 2014 تدفق 170 ألفا.[1]

منذ بداية عام 2017 بلغ عدد اللاجئين الواصلين إلى اوروبا عبر ايطاليا100 الف لاجئ، كما وصل نحو 9300 الى اليونان، ونحو 6500 الى اسبانيا وأكثر من 270 الى جزيرة قبرص. ولقي أكثر من ثلاثة آلاف مهاجر حول العالم حتفهم منذ مطلع 2017، من بين هؤلاء 2200 قضوا إثناء محاولتهم العبور الى اوروبا2017 [2]

بالإضافة الى قتل اكثر من 1500 عام 2015 و5000 عام 2016 مهاجر ولاجئ خلال محاولات الوصول إلى أوروبا .وتعتبر ليبيا نقطة الانطلاق الرئيسية إلى أوروبا[3] . وتشير التقارير أن الدول العربية التي تمثل 5% من سكان العالم أنتجت نحو 57.5% من اللاجئين في العالم و47% من النازحين داخليًا، واقتصر دور العديد من الدول العربية تجاه القضية علي تقديم المساعدات المالية فقط دون المحاولة جديًا في معالجة الأوضاع القانونية لهؤلاء اللاجئين.[4]

أولا: اللاجئين من جنوب عالم البحر المتوسط :

من الملاحظ ازدياد حركة اللاجئين من جنوب البحر المتوسط وشمال إفريقيا إلى أوربا بطرق غير قانونية عبر اليونان حيث انه من المتوقع أن يتضاعف عدد اللاجئين نظرا لزيادة عدد السكان فى مناطق شمال أفريقيا وظهور تحديات اقتصادية جديدة فضلا عن البحث عن وظائف في أوروبا . وعبر البحر المتوسط يلجأ الأفارقة والمتضررون من الصراع في الشرق الأوسط إلى أوروبا نحو

---

[1] - الهجرة السريّة والبحر المتوسّط الطريق الأخطر في العالم، مركز الدراسات الاستراتيجية والديبلوماسية، 19 مايو 2015.

[2] - 100 ألف لاجئ وصلوا إلى أوروبا منذ بداية 2017، العالم،، https://www.dailysabah.com

3 - Martin Kreickenbaum, EU summit approves sealing off the Mediterranean from refugees, 6 February,2017,https://www.wsws.org/en/articles/2017/02/06/refu-f06.html

4 - تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عام 2016

إيطاليا وإسبانيا بشكل خاص. ويبلغ عدد المهاجرين الأفارقة من (إريتريا، نيجيريا، إفريقيا جنوب الصحراء ودول أخرى) 91,302 لاجئ.

أما القادمون من الغرب الإفريقي إلى أوروبا فتنوعت جنسياتهم بين سوريين وغينيين وإيفواريين، وبلغ عددهم 6,698 لاجئا. طبقا للتقرير العالمي 2017 بلغت أعداد المهاجرين وطالبي اللجوء إلى ايطاليا وصل 164695 .وتعتبر إيطاليا الوجهة الأولى للهجرة غير الشرعية خاصة للقادمين من إفريقيا، حيث تبلغ نسبة القادمين من إريتريا 26%، فيما يشكل النيجيريون نسبة 12%، أما نسبة الهجرة من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ودول إفريقية أخرى فتبلغ 11%.[1] بينما ينظر إلى إسبانيا باعتبارها وجهة أولية لكل من القادمين من الشرق الأوسط وإفريقيا أيضا، حيث تبلغ نسبة اللاجئين السوريين إليها 57%، وغينيا 10%، وكوت ديفوار،تحتل ليبيا مكانة محورية في جهود الاتحاد الأوروبي، لأن نحو 90 في المائة من اللاجئين ينطلقون من ليبيا في اتجاه أوروبا. خاصة بعد حكم العقيد معمر القذافي في 2011 حيث انزلقت إلى حالة الفوضى بحيث أن الحكومة المعترف بها دوليا لا تبسط نفوذها الا على جزء صغير من البلاد.[2]

فى أوائل 2015 سجلت أعلنت الأمم المتحدة أن سبعة ملايين شخص قد نزحوا من سوريا من أصل سكانها البالغ عددهم 22 مليون وقد سجلت المفوضية فى مصر والعراق والأردن نزوح حوالى 2100000 شخص سوري اليها وسجلت الحكومة التركية دخول 1.9 م سوري . حيث تم النزوح من الدول التي تحوى الصراعات ومعظم طالبي اللجوء دخلوا عبر ممر البلقان من خلال جمهورية مقدونيا، صربيا، كرواتيا، والمجر والنمسا للوصول الى المانيا.[3] أغلقت دول الاتحاد الأوروبي طريق البحر المتوسط في وجه اللاجئين باعتمادها "مشروع فرس البحر" وهي شبكة مراقبة للبحرية،. ومنذ إبرام اتفاق اللجوء مع تركيا تحول الطريق من شمال إفريقيا إلى مسلك رئيسي للمهاجرين، إذ مر فقط في عام 2016 أكثر من 181.000 شخص عبر هذه الطريق نحو أوروبا.[4]

وأدت عمليات إغلاق الحدود والقيود الأوروبية إلى تفاقم الوضع بشكل هائل، وأوجدت أزمة إنسانية وتم ترك 63،000 منهم عالقين في اليونان و أكثر من 8،000 في مقدونيا وصربيا بسبب تنفيذ الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في مارس 2016 وإغلاق طريق غرب البلقان إلى أوروبا. ويريد وزير الداخلية الألماني توماس دي ميزير إيواء اللاجئين الذين يتم العثور عليهم وسط البحر في معسكرات في بلدان (شمال إفريقيا). و طالب رئيس الكتلة النيابية للحزب الاشتراكي الديمقراطي توماس أوبرمان مؤخرا بإعادة اللاجئين للقضاء على أنشطة عصابات التهريب. وهذه المخططات سبق وأن تحدث عنها وزير الداخلية الألماني في عام 2004، وهذه الموضوعات غير مطروحة رسميا في

---

1 - تقرير التنمية الإنسانية العربية، المرجع السابق.

2 - معسكرات إيواء اللاجئين في شمال إفريقيا ..مهمة مستحيلة!، DW.com، 15-2-2017

3 - Thanos Dokos ,POLICY PAPER | April 2016 | The Eastern Mediterranean in 2020: Possible Scenarios and Policy Recommendations, Hellenic Foundation for European & Foreign Policy (ELIAMEP)1p6

4 - معسكرات إيواء اللاجئين في شمال إفريقيا ..مهمة مستحيلة!، DW.com، 15-2-2017

بروكسيل حيث قال موظف رفيع المستوى للاتحاد الأوروبي لوكالة الأنباء الألمانية:"ليس لدينا مخططات حاليا لإقامة معسكرات إيواء في شمال إفريقيا، رغم أن وسائل الإعلام تثير هذا الموضوع". وأوضح أن بلدان شمال إفريقيا غير مستعدة في الوقت الراهن، و ستعارض رسميا جميع المفاوضات حول اتفاقية استقبال اللاجئين .[1] في حين حوالي 1.500 تونسي مطالبين بالرحيل يعيشون حاليا في ألمانيا، و في العام الماضي تم ترحيل فقط 116 تونسيا، و تعتزم الحكومة الألمانية إعادة طالبي اللجوء المرفوضة طلباتهم إلى تونس طواعية بتقديم حوافز مالية لهم. حيث أفادت المستشارة الألمانية بأن العودة "تتم بشكل أفضل عندما تكون طواعية". ومن بين تلك الحوافز تقديم المساعدة في إقامة مشاريع، وانتقدت ميركل حقيقة أن إعادة التونسيين إلى وطنهم لا تتم بالسرعة المطلوبة.[2] وقد اكدت وزارة الخارجية المغربية جراء محادثات مع الاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية. أن الطرفين يريدان التعاون بصفة وثيقة لإقامة نظام لجوء وطني في المغرب.غير أن منظمات غير حكومية انتقدت المخططات، لأنها لا تريد أن يتحول المغرب إلى "حارس بوابة أوروبا". وأفادت دوائر دبلوماسية ألمانية أن إقامة معسكرات استقبال في المغرب ليس مطروحا في الوقت الراهن.[3] فى حين ترى أوروبا أن للجزائر طرفا في إستراتيجية شاملة لتنظيم اللجوء. وورد في وثيقة في نهاية يناير 2017 انعقاد محادثات أولى حول تعاون حول الهجرة. وقد اثار المقترح الأوروبي بتحويل الجزائر وجيرانها ليبيا وتونس إلى معسكرات للاجئين، غضبًا عارمًا بسبب ما اعتبر «عنصرية وتمييزًا». وترى رئيسة الهلال الأحمر الجزائري أن الدول المسؤولة عن مثل هذه الحالات، والتي تميل إلى استغلال مساعداتها لأغراض سياسية، يجب أن «تتقاسم العبء» مع الجزائر في المساعدة على التعامل مع هذه الكارثة» من خلال المفوضية العليا للاجئين.[4]

ثانيا: اللاجئون من شرق عالم البحر المتوسط:

أصبحت سوريا مصدرا للقلق الاقليمى وعدم الاستقرار لشرق عالم البحر المتوسط حيث تم تسجيل دخول 2,75 مليون سوري في تركيا، أي حوالي 3,5 % من السكان. عندما بدأ تدفق اللاجئين في عام 2011، تشمل التحديات تعلم اللغة،وإيجاد فرص عمل مجدية، والإسكان والتعليم، والضعف أمام الاستغلال، والتنقل في البيروقراطية غير المألوفة والمعقدة، وقد بدأ إقرار البقاء الدائم في عام 2016، ظهر في سياسات التكامل في التعليم والعمالة.[5]

وتعتبر القارة الأوروبية أحد المقاصد صعبة المنال على اللاجئين السوريين، فقد أعلنت مفوضية

---

1 - أزمة اللاجئين والمهاجرين www.oxfam.org

2 - تصريحات المستشارة الألمانية عقب محادثات مع رئيس الوزراء التونسي يوسف الشاهد في برلين (14 فبراير 2017)

3 - شمال أفريقيا: ملاذ أوروبا الأخير لمعالجة مسألة الهجرة، 23-2-2016، http://carnegieendowment.org/sada/68098

4 - جدل في الجزائر بعد تصريحات أويحيى بشأن اللاجئين بشمال أفريقيا، الجزائر - بوابة الوسط: عبد الرحمن أميني | الاثنين 10 يوليو 2017, 10:39 http://alwasat.ly/ar/mobile/article?articleid=146870

5 - ديك رومي، أزمة اللاجئين في تركيا: سياسة البقاء، تقرير، سوريا 2016

الأمم المتحدة للاجئين أن عدد من وصل منهم إلى أوروبا خلال الفترة الممتدة بين أبريل 2011 وأغسطس 2015 يبلغ 441,25 ألف. وارتفع عدد اللاجئين السوريين إلى أوروبا خلال عام واحد (بين أغسطس 2014 وأغسطس 2015) بواقع 286,1 ألف، بنسبة زيادة تصل إلى 184%، ليصل عدد اللاجئين الإجمالي إلى 441,25 ألف مقابل 155.16 ألف1، لتقترب الزيادة من ضعفي اللاجئين بالقارة منذ بداية الأزمة. وتشير دراسات أخرى ميدانية إلى تضاعف الأرقام أكثر من أربعة عدد أضعاف من 220 ألف وافد في 2014 إلى قرابة 900 ألف وافد خلال الأحد عشر شهراً الأولى من 2015[2]

تتفاوت نسبة الجنسيات التي تلجأ إلى الدول الأوروبية فى شمال عالم البحر المتوسط . يشكل الأفغان نسبة 29% منهم، فيما يشكل السوريون نسبة 28% منهم، أما نسبة اللاجئين من كوسوفو فتبلغ 23%. وتمثل تركيا معبراً رئيسياً للمهاجرين واللاجئين من وسط آسيا ودول شرق المتوسط، إذ يغادر منها (سوريا وأفغانستان وباكستان) قرابة 132,240 مهاجر ولاجئ متجهين إلى تركيا ومنها يتوجهون نحو اليونان أو رومانيا أو بلغاريا.وتعد اليونان البوابة الرئيسية إلى أوروبا ودول الاتحاد الأوروبي، خصوصاً للمغادرين من سوريا، ونسبتهم 59%، وأفغانستان (25%)، وباكستان (5%)، ومن اليونان يمر اللاجئون عبر مقدونيا وصربيا للتوجه شمالا نحو المجر والنمسا[3] . وحتى أكتوبر 2016، هرب أكثر من 2.7 مليون سوري إلى تركيا، مما جعلها أكبر مضيف للاجئين. وقد فرضت الزيادة السكانية المفاجئة عبئا كبيرا على اقتصاد تركيا، حيث أنفقت البلاد ما يقرب من 8 مليارات دولار لتوفير منازل للاجئين.[4]

المبحث الثاني

الاتفاقات الاوربية التركية حول اللاجئين في عالم البحر المتوسط

أولا : الدور الاوربى تجاه قضية اللاجئين :

تقع المؤسسات الأوروبية ودول الاتحاد ما بين معضلة كبرى؛ فمن جانب تريد الحفاظ على المبادئ الإنسانية التي تم تأسيس الاتحاد عليها ومنها دعم حقوق اللاجئين وحمايتهم، بالإضافة إلى أن هؤلاء الأفراد يمثلون تدفقًا للقوى العاملة التي تريدها لتغطية العجز في عدد السكان وارتفاع أعمارهم بالنسبة للمطلوب في أسواق العمل، وعلى الجانب الآخر الاتجاه نحو المزيد من الحفاظ على الامن وإغلاق الحدود وإعادة النظر في سياسات اللجوء والهجرة؛ للحد من تدفق المهاجرين

---

1 - أخذًا في الاعتبار أن هذه النسبة محسوبة وفقًا لأعداد اللاجئين السوريين المسجلين. انظر: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، الاستجابة الإقليميّة للاجئين السوريين، http://data.unhcr.org/syrianrefugees/asylum.php

2 - فرانك لاكزكو، وآن سينغلتون، وتارا براين، ومارزيا رانغو، المهاجرون الواصلون والمتوفون منهم في البحر الأبيض المتوسط: بماذا تخبرنا البيانات؟، في نشرة الهجرة القسرية، العدد 51، وجهة الوصول: أوروبا، ص ص 30-31.

3 - اللاجئون.. والطريق إلى أوروبا، 21-8-2015. http://www.skynewsarabia

4 -The Refugee Crisis in Europe and the Middle East A Comprehensive, . www.rescue.org/sites/default/files/document/911/irccrisisappealcompositerevaugust.pdf

والتحقق من خلفياتهم الفكرية وغيره لحماية سيادة دول الاتحاد وحماية حريات أفرادها داخل الاتحاد .1

ولم تكن اوروبا مستعدة لتطور تدفق اللاجئين فهذه الأزمة عصفت بعنفٍ بأوروبا، لأنها شكّلت فشلاً طويل الأمد في السياسة العامة في عدد من القضايا في آن واحد. فمن الهجرة إلى سياسات الإدماج، ومن السيطرة على الحدود إلى مكافحة الجريمة، ومن المساعدات الإنسانية إلى التضامن الداخلي وتقاسم الأعباء، ومن سياسة التجارة إلى التعاون التنموي، ومن التدخلات العسكرية إلى السياسة الأوروبية حيال الجيران، فشلت أوروبا بشكل متّسق وشامل إلى درجة أن تصحيح هذه القضية متعددة الأوجه يُعتبر من أكثر المهام تعقيداً، والتي يتوجّب على الأوروبيين مواجهتها بشكلٍ مشترك. لقد تغاضى الأوروبيون عن حجم هذه المشكلة، ولذلك اجتاحهم على قدم المساواة حجم الأزمة الذي خلقه هذا الفشل2.

فقد عكست الإجراءات والتصريحات قلق الدول من تدفق اللاجئين الكثير من الخلافات بين دول الاتحاد الأوروبي وتلك المرشحة لدخوله. ففي 19 أغسطس 2015 انتقد رئيس الوزراء الصربي ألكسندر فوتشيتش الاتحاد الأوروبي بسبب عدم الرد على بناء المجر للسياج الحدودي، وقال إن بلغراد سوف تشيد مأوى لآلاف المهاجرين العابرين إلى أوروبا الغربية. فيما وصف الرئيس المجري، يانوش أدير، تدفق مئات اللاجئين إلى حدود بلاده بـ"الحصار"، ومن جهتها، استنفرت بلغاريا قواتها على الحدود تحسباً لتدفق اللاجئين إلى أراضيها.

وعقد رئيس الحكومة بويكو بوريسوف ووزراء الداخلية وقادة الأجهزة الأمنية والمخابرات اجتماعا طارئاً، ناقشوا خلاله تحذير وزير الخارجية الصربي إيفيتسا داشيتش من اتجاه اللاجئين إلى بلغاريا وكرواتيا عند إغلاق الحدود المجرية في وجههم، أما رئيس الحكومة التشيكي بوهوسلاف سوبوتكا، فقد حذر من اتخاذ دول الاتحاد الأوروبي إجراءات أحادية الجانب في مواجهة أزمة اللاجئين3 وقد رصدت منظمتين عالميتين انتهاكات الدول الأوروبية وخاصة إيطاليا واليونان حيث سوء أحوال المعيشة للاجئين وعدم تقديم الخدمات والمساعدات لهم وتركهم فى العراء وإعادة نسبة كبيرة منهم إلى البحر مرة أخرى أو سجنهم إن دخلوا البلاد , وقامت المنظمتان بالدعوة إلى وضع قانون يسمح للاجئ بحرية التنقل داخل الأراضي الألمانية ويعطيه الحق بجلب أطفاله وأسرته بمجرد وصوله وعدم إعادته مرة أخرى إلى الأراضي الإيطالية ,كما دعي المسئولون ألمانيا بضرورة بذل الجهود لإقناع الدول الأوروبية الأخرى باستقبال مزيدا من اللاجئين فى ظل تلك الكارثة الإنسانية التي تجتاح دول العالم.4 فى عام 2012 و 2013 ساهمت ألمانيا بنحو 440 مليون يورو

---

1 - الشيماء عرفات، في مواجهة اللاجئين: هل تفضل أوروبا الأمن على الإنسان؟، http://ida2at.com/in-the-face-of-refugees-do-you-prefer-a-europe-of-human-security/ 2016/01/21

2 - التقرير الاوروبى،2017.

3 - على أبواب أوروبا..اللاجئون والعبور، الجزيرة نت، 27-8-2015،

4– خالد شمت، دعوة ألمانيا وأوروبا لفتح حدودهما امام لاجئي سوريا /http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/9/25

للمساعدات التنموية والإنسانية تجاه الأفراد الذين عانوا من ويلات الصراع فى سوريا مما جعلها تتبوأ مرتبة عليا في الدول المانحة للمساعدات على مستوى العالم[1] .

وفى عام 2013 دعت المنظمات السابقة دول الاتحاد الأوروبي لفتح أبوابها أمام اللاجئين السوريين الفارين من ويلات الحرب وطالبتا الحكومة الألمانية بتسهيل إجراءات الدخول للسوريين الذين لديهم أقارب فى ألمانيا وتسهيل تصاريح العمل والدراسة، انتهجت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل سياسة الترحيب باللاجئين خلال السنوات الماضية، وأثار ذلك غضب بعض التيارات السياسية هناك، خاصة في ظل صعود اليمين المتطرف بأوروبا. كانت ألمانيا استقبلت عام 2015 نحو900 ألف لاجئ، لكن هذا الرقم انخفض إلى 280 ألفا في 2016.

نظرا لإغلاق الحدود والممرات في دول البلقان "صربيا وسلوفينيا وكرواتيا ومقدونيا" إلى جانب توقيع اتفاقية إعادة اللاجئين بين تركيا والاتحاد الأوروبي. وذكرت صحيفة "الجارديان" البريطانية في تقرير بها أن ميركل أجرت مبادرة ينبغي لأوروبا بأكملها إتباعها حول أزمة اللاجئين، حيث أعلنت أن جميع اللاجئين السوريين الموجودين في بلادها يحق لهم الحصول على اللجوء إلى ألمانيا[2]

كما عقدت منظمة العفو الدولية ومنظمة برو أزيل الألمانية مؤتمرات لدعوة الحكومة الألمانية بوضع قوانين خاصة باللاجئين فصدر قرار المستشارة الألمانية بالسماح ل 5000 سوري بالدخول إلى ألمانيا إلا أن المنظمتان قد أعتبرتا أن هذا العدد ضئيل جدا مقارنة بما يجرى على الساحة الدولية من مهازل إنسانية فى حق اللاجئين مقارنة بالعدد الذى سمحت به ألمانيا للاجئي البوسنة والذي بلغ نحو 300 ألف لاجئ وفى عام 2013 أى بعد عامان على اندلاع الثورة السورية بلغ عدد اللاجئين السوريين فى ألمانيا نحو 50 ألف لاجئ. طبقا لإحصاءات كلا من الفرع الألماني لمنظمة العفو الدولية ومنظمة برو أزيل الألمانية المعنية بشئون اللاجئين3 . وعلية فالتطورات فى العالم العربي التى أصبحت لها أثارا واسعة خارج المنطقة حيث يتعين على دول شمال عالم البحر المتوسط إعداد خطط جديدة واستراتيجيات طويلة الأمد لإدارة الأزمات.

ثانيا: الدور التركي حول قضية اللاجئين:

أعربت تركيا فى العديد من المحافل الدولية الخاصة باللاجئين عن قلقها إزاء قضية الهجرة مؤكدة استعدادها لمواصلة التماس دعم التحالف لمراقبة التدفقات في بحر ايجة ولاسيما تعزيز الحوار المتوسطي وزيادة تعزيز العلاقات مع دول الخليج من خلال مبادرة التعاون في اسطنبول، من

---

1 - Orchard, Cynthia and Miller Andrew, "protection in Europe for refugees from Syria", Oxford university , Refugee Studies Centre Oxford Department of International Development, published date: 09\2014 , available on : http://www.rsc.ox.ac.uk/files/publications/policy-briefing-series/pb10-protection-europe-refugees-syria-2014.pdf, 55.

2 - أزمة اللاجئين.. مأساة دامية وسط تخاذل عربي مقابل دعم واهتمام أوروبي، www.el-tareeq.net/Article.aspx?Article

3– خالد شمت , "دعوة ألمانيا وأوروبا لفتح حدودهما امام لاجئي سوريا" , مرجع سابق.

أولويات تركيا لأن أنقرة قد أغلقت مؤخرا صفوفها مع أعضاء مجلس التعاون الخليجي. خاصة بعد الانقسامات التي حدثت بين دول شمال المتوسط بعد ارتفاع عدد طالبي اللجوء إلى مليون شخص فى 2015 حيث كشفت عن ضعف نظام شنن. حيث لم تستطيع اليونان وايطاليا السيطرة على المهاجرين.

الصفقة التركية الاوربية:

فى مارس 2016 وقع الاتحاد الاوربى مع تركيا اتفاقا لتحسين إدارة أزمة اللاجئين، وللحد من فقد الأرواح وتقديم الدعم للاجئين داخل تركيا .1

ويعد هذا الاتفاق نقطة تحول مهمة للطرفين التركي والاوربى، على صعيد التعاون السياسي والاقتصادي لان اوربا فى حاجة ماسة لمواجهة أصعب محنة منذ الحرب العالمية الثانية كادت ان تضرب وحدتها الداخلية، اما بالنسبة لتركيا فقد جلب لها الاتفاق أمالا إضافية، وفتح القارة الأوربية أمام مواطنيها. **وارتكز على ثلاثة نقاط :**

مبدأ "واحد مقابل واحد" والمساعدات المالية لتركيا:

بموجب شروط الاتفاق، توافق تركيا على استعادة أي مهاجرين سافروا إلى اليونان ولم يتم منحهم حق اللجوء المهاجر تراه يعود من اليونان، سيعاد توطينه من تركيا إلى الاتحاد الأوروبي . 1:1ومن شأن هذه النسبة 1: 1 أن تقلل العبء على تركيا.

المنحة المالية

بالإضافة إلى تعهد الاتحاد الاوربى بتقديم منحة إضافية تبلغ 3 مليارات يورو تنفق على اللاجئين .وتصل هذه المنحة إلى إجمالي إنفاق الاتحاد الأوروبي على اللاجئين إلى تركيا ليصل إلى 6 مليارات يورو، والتي ستذهب إلى الحصول على الغذاء والمأوى والتعليم والرعاية الصحية من اجل تحسين أوضاع 2.7 مليون لاجئ الذين تستضيفهم تركيا على وعد تقديم مساعدات اخرى من الاتحاد الأوربي تبلغ 3 مليارات بحلول 2018.[2]

تحرير تأشيرات الدخول للأتراك

استفادت تركيا من الاتفاقية أيضا من تحرير التأشيرات وتجديد المفاوضات لعضوية الاتحاد الأوروبي .وستعطى الأولوية لإعادة التوطين للسوريين الذين لم يدخلوا أو حاولوا دخول الاتحاد الأوروبي بشكل غير نظامي، كما أخذ الاتحاد الأوروبي بعين الاعتبار معايير الضعف في الأمم المتحدة أثناء عملية الاختيار. تم تنفيذ الصفقة بالكامل في 4 أبريل 2016، عندما أعيد أول المهاجرين من اليونان إلى تركيا.3 تشير بعض المؤشرات تراجع تدفق اللاجئين بشكل ملحوظ عقب

---

1 - تفاصيل الاتفاق الاوروبى التركي بشأن إعادة المهاجرين،https://arabic.rt.com/news.32016-18

2- المرجع السابق.

3 - Michael Ignatief, The United States and the European Refugee Crisis: Standing with Allies Faculty Research Working Paper Series, May 2016 RWP16-020, https://research.hks.harvard.edu/publications/workingpapers/Index.aspx.

دخول الاتفاق التركي الأوروبي حيز التنفيذ يوم 21 مارس 2016، حيث انخفض التدفق اليومي من 6 آلاف إلى ما دون الـ100، الأمر الذي زاد من توقعات تركيا بإلغاء التأشيرة عن مواطنيها.

ثالثا: موقف جماعات حقوق الانسان من الاتفاقية: انتقدت جماعات حقوق الإنسان الاتفاقية للأتي :

- للتباطؤ فى توفير الدعم للاجئين الذين يحتاجوا إعادة توطين.
- اعتبار الاتفاقية انتهاكا لاتفاقية اللاجئين لعام 1951، في محاولة للحد من الدخول غير القانوني للمهاجرين واللاجئين إلى الكتلة الأوروبية.
- التصدي لحركة المرور الخطرة بين ليبيا والبحر الأبيض المتوسط.
- الخوف أن يؤدي الاتفاق، إلى، وإعادة اللاجئين الذين يحاولون التسلل من بلادهم الى الأراضي التركية.

وفى هذا الشأن أفادت منظمة هيومان رايتس ووتش إن السلطات التركية أغلقت حدودها مع سوريا تقريباً، مما اضطر اللاجئين إلى الاعتماد على المهربين لدخول البلاد. وحتى عهد قريب تراوح عدد اللاجئين الذين أبحروا على متن قوارب من الشواطئ التركي باتجاه الساحل اليوناني ما بين 3 الى 5 ألاف شخص يوميا.[1]

ومن الجدير بالذكر إن الأمم المتحدة في قمة بروكسل المنعقدة في 18-3-2016 أعلنت رفضها للاتفاق التركي الاوربى معلنة عن تخوفها من عمليات ترحيل جماعي، لا تتفق مع الشرعية الدولية، فضلا عن عدم قبوله من العديد من الدول الأوربية حيث يفتقد للمعايير الأوربية الإنسانية.

رابعا: التوترات بين تركيا وألمانيا وتأثيرها على اللاجئين

ان فترة التوترات بين تركيا وألمانيا بعد تأخير تأشيرات الأتراك للدخول الى أوروبا أثارت مخاوف أوروبا وألمانيا حيث لوحت تركيا بإلغاء الاتفاقية الخاصة باللاجئين ولكن سرعات ما تبددت تلك المخوف حيث التقى وزير الخارجية الألماني زيغمار غابرييل بنظيره التركي مولود جاويش أوغلو، وحاول غابرييل إعادة أجواء الثقة بين البلدين. وقال حينها الوزير الألماني: "أعتقد أنه يجب علينا ـ في ظل كل هذه الصعوبات القائمة ـ بأن نذكر أنفسنا بالنجاحات الكبيرة التي أثمرتها هذه الصداقة، ويجب علينا أن نذكر أنفسنا بالتعاون الثنائي ومساهمة الأتراك في بناء بلدنا". وأضاف غابرييل أنه "لا ألمانيا ولا تركيا لديها مصلحة في أن يطول أمد الخلاف". [2]

وفى هذا الصدد ويرى احد الباحثين "تركيا لن تغامر بوقف اتفاقية اللاجئين" ولكن لو أنهيت الاتفاقية المبرمة بخصوص اللاجئين، فإن الكثير من الأمور ستتعرض للخطر في تركيا، لأن

---

1 - ما تداعيات اتفاق تركيا وأوروبا على وضع اللاجئين السوريين؟
http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2015/12/15

2 - أوروبا لن تتأثر بقدر تركيا جراء إلغاء اتفاق اللاجئين،http://www.dw

الأمر لا يقتصر فقط على حصول أنقرة على أربعة مليارات يورو من أوروبا فحسب، ولكن أيضاً تسهيل حصول الأتراك على التأشيرات إلى أوروبا.

هذه النقطة مهمة للحكومة التركية لأنها ستعتبرها "نجاحاً كبيراً لسياساتها"، بحسب ما يقول الباحث في علم الاجتماع فاسيليس تسيانوس. ويضيف الباحث الألماني: "نحن نفترض أن تركيا لن تتوجه إلى فرض عقوبة الإعدام، وهذا يعني أن فصول اندماج تركيا داخل الاتحاد الأوروبي لا تزال مفتوحة".وحتى لو تخلت تركيا عن الاتفاقية، فإن تأثير ذلك على أوروبا لن يكون كبيراً، لأن عدد اللاجئين انخفض بشكل كبير حتى بدون الاتفاقية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. ويرى كريستيان براكيل أن "عدد الحشود الكبيرة من الناس المستعدين للنزوح والذين يمتلكون المال من أجل ذلك تراجع. والأشخاص المتبقون لا ينزحون في الغالب".[1]

المبحث الثالث

السياسات والاستراتيجيات الأوروبية الأمريكية لتوطين اللاجئين من عالم البحر المتوسط

أولا: الأمم المتحدة وتوطين اللاجئين:

تسعى الأمم المتحدة إلى إعادة توطين 450 ألف لاجئ سوري في نهاية 2018، وقد طالبت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة الولايات المتحدة فى مارس 2016 بدراسة أوضاع 32 ألف و369 لاجئ سوري لإعادة توطينهم. يذكر أن دولاً غربية عرضت منذ العام 2013 نحو 179 ألف و150 مكاناً لإعادة توطين لاجئين سوريين.2

تمّت أول عملية إعادة توطين من تركيا بعد البيان في 4-5 أبريل 2016. وقد أُعيد توطين 96 لاجئ سوري في الاتحاد الأوروبي بموجب المخطط 1:1. وجرى وضع إجراءات تشغيل نموذجية لإعادة التوطين بتعاون وثيق مع المفوضية الأوروبية، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والمكتب الأوروبي لدعم اللجوء، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتركيا.3. وضعت اليونان إجراءات سريعة لتسيير جميع مراحل طلبات اللجوء على الجزر، من المراجعات الأولية إلى الاستئناف. وسبق لليونان أن نشرت 1,500 ضابط استخبارات وشرطة في الجزر، وفقاً لمتطلبات التوجيه الخاص بإجراءات اللجوء. ونشر المكتب الأوروبي لدعم اللجوء 60 ضابط لجوء و19 مترجماً فورياً في الجزر اليونانية لدعم تسيير طلبات اللجوء.تم تسريع البرمجة وإعداد المشاريع بموجب الآلية الخاصة باللاجئين في تركيا. فبالإضافة إلى مبلغ مليار يورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي، أرسلت 16 دولة عضو شهادات مساهماتها التي تغطي 1.61 مليار يور من مبلغ 2 مليار يورو الذي تمّ التعهد به للفترة 2016-2017. وتم توقيع العقود الأولى ضمن هذه الآلية والبالغة قيمتها 77 مليون يورو في 7 مارس 2017 وتسديد أول دفعة في 18 منه. فى حين أدت سياسة

---

1 - المرجع السابق

2 - الأمم المتحدة تسعى لتوطين 450 إلف لاجئ سوري فى 2018، http://www.alhayat.com

3 - إدارة أزمة اللاجئين: المفوضية الأوروبية تصدر تقريراً عن تنفيذ بيان الاتحاد الأوروبي وتركيا، المفوضية الاوربية، Brussels, 20 April 2016، http://europa.eu/rapid/press-release_IP-16-1444_ar.htm

الإعادة بإجراءات موجزة وتعزيز السيطرة على الحدود البرية في إسبانيا مع المغرب في جيوبها الأفريقية الشمالية، إلى دفع المهاجرين على نحو متزايد لمحاولة الوصول إلى سبتة ومليلة عن طريق القوارب أو السباحة.

ارتفع عدد الوفيات 3 أضعاف فى النصف الأول من 2016 مقارنة مع 2015. بالإضافة إلى المحاولات الجماعية لتسلق الأسوار المحيطة بالجيوب،، وإن كانت هذه المحاولات أقل من مثيلاتها في الأعوام السابقة. دعا موزنيكس، مفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان في يوليو إسبانيا إلى اعتماد إجراءات حدودية لمنع الإعادة القسرية والطرد الجماعي. أعادت إسبانيا توطين 398 طالب لجوء حتى منتصف نوفمبر2016، من أصل 9323 تعهدت بنقلهم من اليونان وإيطاليا. في الوقت الذي تعهدت فيه بإعادة توطين 1449 لاجئا من مناطق أخرى، كانت قد وطنت 279 شخصا فقط [1] وفقا لمنظمة العفو الدولية قد أدت سياسات الاتحاد الأوروبي إلى زيادة ثلاثة أضعاف في معدل الوفيات على معبر وسط البحر الأبيض المتوسط من 0.89٪ في النصف الثاني من 2015 إلى 2.7٪ في عام 2017.[2].

ثانيا: موقف ألمانيا تجاه توطين اللاجئين

في الوقت الذي أعلنت فيه المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إلغاء العمل باتفاقية دبلن، وفتحت الحدود على مصراعيها لاستقبال اللاجئين السوريين الهاربين من جحيم الكارثة كخطوة إنسانية من جانب ألمانيا، وفي ظل تصاعد خطاب يميني متطرف رافضٍ لسياسات ميركل، أجرى البرلمان المجري استفتاءً يدعو لرفض حصص المجر المخصصة من قبل الاتحاد الأوروبي لاستقبال ألفي لاجئ، وأقرّ تشريعات مناهضة للمهاجرين غير الشرعيين، منها قانون يعزّز احتمالية انتشار الجيش على الحدود، ومعاقبة من يحاول الهجرة بطريقة غير الشرعية بالسجن لمدة تصل إلى 3 سنوات.

فى حين ذكر الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير، إن إغلاق المسارات التي يسلكها اللاجئون في البحر المتوسط ليس من شأنه حل مشكلتهم، مشددا على ضرورة تحسين ظروفهم المعيشية في بلدانهم. مضيفا أنه في الأصل ينبغي للاجئين القادمين عبر البحر المتوسط البقاء في بلدانهم (..) تشديد رقابة شيء ما أو إغلاقه (الحدود) غير كاف لحل المشكلة، ومن أجل حلها بمساعدة أوروبية، علينا الإجابة عن كيفية حل المشاكل الاقتصادية والمعيشية في المناطق التي قدم منها اللاجئون".[3]

وفى2 يونيو 2017 وافق مجلس الولايات الألماني «بوند سرات» على مشروع قانون يتضمن الكثير من القواعد المشددة لترحيل اللاجئين المرفوضين والتعامل مع طالبي اللجوء. وبحسب

---

1 - التقرير العالمي 2017.

2 - Jennifer Rankin in Brussels, and Jon Henley, EU appeals for refugee aid as Mediterranean death toll continues to rise ,the guardian, Wednesday 5 July 2017 17.49 BST, https://www.theguardian.com/world/2017/jul/05/eu-call-to-aid-vulnerable-refugees-amid-rising-mediterranean-death-toll

3 - الرئيس الألماني: إغلاق طرق في البحر المتوسط لا يحل مشكلة اللاجئين، العربية، 14-7-2014. http://aa.com.tr/ar

القانون، فإن من لا يحصل على حق إقامة في ألمانيا ولا يغادر البلاد طواعية ويدلي ببيانات مزيفة عن هويته، سيتعين عليه توقع تقييد حرية حركته في ألمانيا. أما بالنسبة لطالبي اللجوء الذين ليس لديهم فرص للبقاء في ألمانيا، فمن الممكن إلزامهم بالبقاء في أحد مراكز الاستقبال الأولى للاجئين حتى انتهاء إجراءات لجوئهم. ومدد مشروع القانون الحد الأقصى للمدة التي يقبع فيها اللاجئ داخل سجن الترحيلات، كما سمح بالتوسع في سجن الخطيرين أمنياً الملزمين بمغادرة البلاد وتسهيل مراقبتهم عبر أصفاد بالقدمين. كما حصلت الهيئة الاتحادية للهجرة وشؤون اللاجئين عبر هذا القانون على إمكانية تقييم بيانات الهواتف الذكية لطالبي اللجوء الذين ليس بحوزتهم وثائق توضح هويتهم.

وتعارض منظمات حقوقية واتحادات اجتماعية وأحزاب معارضة هذه التعديلات، معتبرة إياها اعتداء على الحقوق الأساسية للباحثين عن الحماية. ووصفت منظمة «برو أزول» الألمانية المعنية بشؤون اللاجئين القانون بأنه «غير متناسب وغير مقبول من منطلق دولة القانون».[1]

ثالثا: موقف الاتحاد الأوربي تجاه توطين اللاجئين :

وما زال الاتحاد الأوروبي عازماً في مساعيه لوقف موجات اللجوء من المهاجرين غير الشرعيين، حيث سبق وعرض على النيجر التي تعد من أهم محطات المهاجرين من أفريقيا نحو أوروبا، مبلغ 610 ملايين يورو للحد من محاولات الهجرة، كما عرض خططاً مشابهة على السنغال وإثيوبيا ومالي، بالإضافة إلى أفغانستان والأردن ولبنان وتركيا ودول أخرى.

كذلك اتخذ خطوات منها مراقبة السفن في المياه الدولية، وإطلاق الطائرات والطائرات بدون طيار، لجمع المعلومات عن سفن المهاجرين غير الشرعيين التي تبحر من دول جنوب البحر المتوسط إلى شواطئ الاتحاد الأوروبي، وزيادة ميزانية عملية «تريتون» البحرية الهادفة إلى الحدّ من عدد المهاجرين، بمقدار ثلاثة أضعاف. أما بشكل غير رسمي، فإن الإعانات التي يمنحها الاتحاد الأوروبي للدول غير الأعضاء المجاورة في إطار «سياسة الجوار الأوروبية» مشروطة بالمراقبة الفعّالة للحدود، والالتزام باستعادة المهاجرين غير الشرعيين[2] . اقر الاتحاد الأوروبي في عام 2015 برنامجا لإعادة توزيع اللاجئين بهدف نقل 160 إلف طالب لجوء من ايطاليا واليونان إلى دول أوروبية أخرى.لكنه تمت إعادة توزيع 20 ألف شخص فقط، فيما رفضت المجر وبولندا وجمهورية تشيكيا المشاركة في البرنامج بشكل قاطع. وقد طرأت العديد من التغييرات على قانون وسياسة اللجوء في مارس2016. حيث أقر البرلمان الاتحادي في فبراير القيود المفروضة على حقوق جمع شمل الأسرة بالنسبة للأشخاص الذين لا يحق لهم الحصول على وضع اللاجئ الكامل، وفي يوليو مرر قانون يهدف إلى دمج اللاجئين والمستفيدين من الحماية الثانوية وبعض طالبي اللجوء، ويقرن تقديم الفوائد والإقامة الدائمة بالتعاون مع متطلبات اللغة والتكامل الأخرى.[3] وفى هذا الإطار أحرزت حكومات الاتحاد الأوروبي تقدما بطيئا في إعادة التوطين. أحضرت 8268 لاجئا فقط إلى دول الاتحاد الأوروبي

---

[1] - ألمانيا تشدد قواعد ترحيل اللاجئين،الشرق الاوسط، 2 -2017-6 https://aawsat.com

2 - صعود اليمين المتطرف ومسألة اللاجئين/ لمى راجح، الجمهورية، العدد65، 9/02/2017 http://democracy.ahram.org.eg/News

3 - التقرير العالمي، 2017، https://www.hrw.org/ar/world-report/2017/country-chapters/298825

بحلول يوليو 2016. فشلت 10 دول في الاتحاد الاوروبي بإعادة توطين أي شخص. خفض التقدم الضعيف توقعات تنفيذ خطة "إعادة التوطين الدائمة" في الاتحاد الأوروبي التي اقترحتها المفوضية الأوروبية. يجعل الاقتراح التعاون في مجال الهجرة عنصرا في اتخاذ قرار إعادة توطين اللاجئين من البلد المضيف.[1]

رابعا: قرارات الاتحاد الاوربى الجديدة لتوطين اللاجئين

صدّقت لجنة الحريات المدنية بالبرلمان الأوروبي، الخميس 15 يونيو، على مقترح يقضي بحصول اللاجئين في بلدان الاتحاد الأوروبي على تصاريح إقامة لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد.وقد حصل المقترح على تأييد 40 من أعضاء اللجنة، ورفضه 13 آخرون، فيما تحفظ 4 على التصويت.

وحسب وكالة الأناضول التركية فان لجنة الحريات المدنية فى البرلمان الأوربي قدّمت اللجنة لائحة "تأهيل" جديدة بشأن الاعتراف باللاجئين، لتطبيقها مباشرة من قبل الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي.

وتعقيباً على قرار التصديق على المقترح، قالت عضوة اللجنة، تانيا فاجون (من حزب "الديمقراطيين الاشتراكيين" /سلوفينيا)، "إن القواعد الجديدة المتعلّقة بالحماية الدولية توفّر أملا جديدا للمحتاجين في الاتحاد الأوروبي، وتقلّل العبء الإداري الذي تتحمله الدول الأعضاء". حيث يشمل المقترح بالاتي:

- يسمح الإجراء الجديد للدول الأعضاء بالاتحاد، عند تقييم طلبات اللجوء، بالاعتماد على المعلومات المقدمة من وكالة الاتحاد الأوروبي المعنية باللجوء، بشأن وضعية طالب اللجوء في بلده الأصلي.
- يسمح بالتحقق من إمكانية وجود بدائل للحماية الداخلية، وفي حال لم تعد هناك حاجة للحماية، فإنه بإمكان سلطات البلد المعني سحب تصريح الإقامة. وتشمل أيضا الحالات التي يثبت فيها تورط المستفيد في جرائم إرهابية أو غيرها.
- في ما يتعلّق بالقصّر وغير المصحوبين، فتضمنت الإجراءات الجديدة أحكاما لضمان حصول الأطفال غير المصحوبين على الحماية الكافية.[2]

وتعقيبا على قرار التصديق، ذكرت عضوه اللجنة، تانيا فاجون (من حزب "الديمقراطيين الاشتراكين" /سلوفينيا)، "إن القواعد الجديدة المتعلّقة بالحماية الدولية توفّر أملا جديدا للمحتاجين في الاتحاد الأوروبي، وتقلّل العبء الإداري الذي تتحمله الدول الأعضاء".

وأضافت خلال جلسة التصويت أن "هذه القواعد تتيح (أيضا) المساواة بين اللاجئين والمستفيدين من الحماية الفرعية من حيث الحقوق والضمانات، فيما ستوفّر مدة الإقامة لـ 5 سنوات، فرصة حقيقية للاندماج".[3]

---

[1] التقرير الأوربي 2017

2- 5 سنوات قابلة للتجديد.. لجنة في البرلمان الأوروبي تصدّق على حصول اللاجئين على تصاريح إقامة، وكالة الاناضول https://www.alsouria.net

3 - لجنة في البرلمان الأوروبي تصدّق على حصول اللاجئين على تصاريح إقامة، 25-6-2017، http://aa.com.tr/ar

ويعتبر إصلاح نظام "دبلن" الذي يحدد الدولة العضو المسئولة عن التعامل مع طلب اللجوء، محور تحديث النظام للنظام الاوربى وهو الذى يحدد الدولة العضو المسئولة عن نظام عن التعامل مع طلب اللجوء، وحقوق وواجبات طالب اللجؤ والدولة المستضيفة، وكان قد أنشئ منذ عام 1990 ودخل حيز التنفيذ عام 1997.

وخلال السنوات الماضية مع التغيرات التي حدثت فى العالم مع تغيرات حركة اللجوء، خضع النظام لتعديلات وانضمت دول جديدة له غير منظمة فى الاتحاد الاوروبى.

وفى هذا الإطار على الولايات المتحدة أن تشجع الدول والمنظمات الدولية الأخرى على العمل، التي يجب على من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي، ومساعدة اللاجئين الذين يسعون لإعادة التوطين حيث وضعت احدى التقارير مجموعة من التوصيات للاتحاد الاوربى والولايات المتحدة الأمريكية منها[1]:

1- ترسيخ النظام الاوربى المشترك للاجئين :

- تشجيع المفوضية الأوروبية على تحديث نظام دبلن الثالث على أساس نظام الحصص السنوية وفصل المسؤولية عن تسجيل وبصمة اللاجئين من المسؤولية عن تلقي وحماية وعودة أولئك الذين لا يتأهلون للحصول على اللجوء .
- على المفوضية الأوروبية مواصلة توسيع برنامج إعادة التوطين لقبول المزيد من طالبي اللجوء سنويا. و إعادة التأكيد على نطاق واسع "لمبدأ التضامن والتقاسم العادل للمسؤولية" المبين في المادة 80 من الاتحاد الاوربى، وإبرام اتفاق بشأن الحوافز أو العواقب المترتبة على عدم متابعة تنفيذ جميع التشريعات المتعلقة بمعاملة اللاجئين، ومنح اللجوء .

2- المهام الأمنية والاقتصادية للاتحاد الاوربى :

- زيادة التمويل إلى فرونتكس لإقامة تعاون أفضل مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وجعل حدود الاتحاد الأوروبي في نهاية المطاف أكثر أمنا والحفاظ على اللاجئين طول رحلتهم .
- توسيع البرامج الاجتماعية في اليونان التي من شأنها أن تساعد اللاجئين على العثور على عمل قانونيا وتزويدهم بالخدمات الأساسية في الجزر اليونانية وفي المناطق الحضرية على حد سواء، وخاصة من خلال استعادة وتوسيع التمويل السابق الموجه إلى العديد من الوكالات التي قطعت بسبب برامج التقشف .
- إنشاء نظام حصص بعدد من اللاجئين لكل بلد من بلدان الاتحاد الأوروبي استنادا إلى سكانه وقوتهم الاقتصادية .

---

1 - The Refugee Crisis in Europe and the Middle East A Comprehensive Responsehttps://www.rescue.org/sites/default/files/document/911/irccrisisappealcomposterevaugust.pdf

المبحث الرابع

التحالف الاوربى الامريكى للمساعدة الأمنية والبحرية للاجئي عالم البحر المتوسط

اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدة فى حل قضايا اللاجئين في عالم البحر المتوسط من خلال عضويتها فى حلف الناتو حيث تعاملت بمرونة كاملة تجاه مجموعة من القضايا والتهديدات التي واجهت حلفاؤها فى دوال شمال المتوسط فمن خلال عضويتها فى حلف الناتو قررت فى 11 فبراير 2016 . حيث استجابت لطلب ألمانيا واليونان وتركيا لوقف الاتجار غير المشروع والهجرة غير المشروعة فى بحر ايجة .

ومنذ ذلك الوقت تعاون الحلف مع دول شمال عالم البحر المتوسط لرصد المعابر غير القانونية فى بحر ايجة فضلا عن المشاركة فى المراقبة الحاسمة لمراقبة الاتجار فى البشر والشبكات الإجرامية، وإقامة صلة مباشرة مع وكالة حرس الحدود التابعة للاتحاد الاوربى فرونتكس . حيث شاركت الولايات المتحدة من خلال حلف الناتو عقد قمة فى وارسو يومي 8و9 يوليو 2016 عن الهجرة والإرهاب وقام الأعضاء بعرض قضاياهم المتصلة بالأمن وأظهرت الولايات المتحدة التزامها تجاه أصدقائها الأعضاء من دول شمال عالم البحر المتوسط.[1]

أولا: السياسات الأمنية والدفاع المشترك

ركزت سياسات الدول الأوروبية في إدارة ملف الهجرة غير الشرعية على تشديد الرقابة على حدود الاتحاد الأوروبي الخارجية وتشغيل دوريات أمنية في البحر المتوسط لمنع تقدم سفن المهاجرين إلى القارة الأوروبية. وخلال أزمة اللاجئين الراهنة، حيث كان تشديد الرقابة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي أحد العناصر الرئيسية في كافة خطط الاتحاد الأوروبي المعلن عنها. وفي هذا الإطار؛ تصاعدت دعوات اللجوء إلى الخيار العسكري، من خلال استخدام قطع بحرية وجوية لضرب المراكب التي تستخدمها شبكات التهريب2،

ففي 18 مايو 2015، وافق المجلس الأوروبي على مفهوم إدارة الأزمات من أجل سياسة الأمن المشترك والدفاع المشتركة لعرقلة نموذج الأعمال التجارية للمهربين في وسط البحر الأبيض المتوسط .وقرر الاتحاد إجراء عملية عسكرية لإدارة الأزمات تساهم في تعطيل نموذج الأعمال التجارية لشبكات تهريب البشر والاتجار بهم في منطقة وسط البحر المتوسط (يونافور ميد) التي تحققت من خلال بذل جهود منتظمة لتحديد السفن والأصول المستخدمة والتقاطها والتصرف فيها

---

1 - The EU Response to the crisis has produced some results, but will hardly pass another solidarity test :http://www.egmontinstitute.be/publication_article/the-european-agenda-on-migration-one-year-on/

2 - رجب عز الدين، هاني سليمان، سياسات الإدماج الأوروبية تجاه القادمين الجدد، بحث غير منشور ضمن مقررات مادة الاجتماع السياسي أ.د/ أماني مسعود، تمهيدي دكتوراه 2016، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

يشتبه في أن يستخدمها المهربون أو المتاجرون، وفقا للقانون الدولي الساري وفي 22 يونيه 2015، قرر المجلس في ستراسبورغ بدء العملية، التي تم تنظيمها في البداية على ثلاث مراحل :[1]

- دعم الكشف عن شبكات الهجرة ورصدها من خلال جمع المعلومات والدوريات في أعالي البحار وفقا للقانون الدولي.
- إجراء عمليات الصعود والبحث والاستيلاء والتحويل في أعالي البحار للسفن التي يشتبه في أنها تستخدم لتهريب البشر أو الاتجار بهم، وفقا للشروط التي ينص عليها القانون الدولي الساري، والقيام بالصعود إلى الطائرة أو البحث فيها أو الاستيلاء عليها أو تحويلها في أعالي البحار أو في والمياه الإقليمية والداخلية لتلك الدولة.
- أن تتخذ جميع التدابير اللازمة من خلال الأمن التابع للأمم المتحدة أو موافقة الدولة الساحلية المعنية، ضد اى سفينة وما يتصل بها من أصول يشتبه في أنها تستخدم لتهريب البشر أو الاتجار بهم في أراضي تلك الدولة، وفقا للشروط المحددة في ذلك القرار أو الموافقة .

ثانيا: التعاون البحري والجوى المشترك

- في 9 نوفمبر 2016، أطلقت عملية الجارديان ..ووفقا للقيادة البحرية ماركوم (القيادة المركزية لجميع القوات البحرية التابعة لحلف شمال الأطلسي) ثلاث سفن تابعة للناتو وغواصة - الفرقاطة الإيطالية إيتس أفير، والفرقاطة البلغارية بغس فيرني، والفرقاطة التركية تسغ جميليك، والغواصة اليونانية هس بابانيكوليس والغواصة الإسبانية إسبس ميسترال - سوف تسيير دوريات الأولى في وسط البحر المتوسط تحت حلف شمال الأطلسي عملية حراسة البحر الجارديان وفي قمة وارسو في يوليو، أعلن حلف (الناتو) عن تحول المادة 5 من عملية "النشط النشط" إلى هذه العملية الجديدة استجابة للبيئة الأمنية الآخذة في التطور .لمجموعة واسعة من التهديدات الأمنية البحرية .وشمل الدعم الجوي الدوريات المستمرة من قبل طائرات الدوريات البحرية من البرتغال وإسبانيا وإيطاليا واليونان وتركيا وجرت هذه الدوريات الأولى خلال 17 نوفمبر 2016 [2] .
- وفي سياق عالمي، تظهر العملية المشتركة في عالم البحر الأبيض المتوسط نقاط القوة والضعف في المنظمتين. وبدءا من الاتحاد الأوروبي، وبالنظر إلى سياسة الدفاع في مجال الهجرة، يمكن تفسير دعم «طلب» حلف الناتو بأنه دعوة للمساعدة في إدارة الأزمة .وهذا يدل على أنه على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي قد خطا خطوات كبيرة منذ السنوات العشر الأخيرة للاستجابة للأزمات الناشئة، فإن تدخل منظمة عسكرية ما زال ينظر فيه.

---

1 - NATO Site, Assistance for the refugee and migrant crisis in the Aegean Sea : http://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_128746.htm

2 - NATO Site, Press conference by NATO Secretary General Jens Stoltenberg following the meeting of the North Atlantic Council at the level of Defense Ministers : http://www.nato.int/cps/en/natohq/opinions_127972.htm?selectedLocale=en

- تعتبر إدارة سياسة الدفاع، وفي حالة احتواء أزمة الهجرة تحديدا، من بين اختصاصات الاتحاد الأوروبي ومع ذلك، فإن طلب تدخل تركيا في بحر ايجه، وخاصة من قبل ألمانيا واليونان (الدول الأوروبية) إلى الناتو، والعملية الجارديان، يمكن أن يقرأ على أنه "انعدام الثقة" من قبل الدول الأعضاء نحو الوسائل الأوروبية .

واقعيا فإن الاتحاد الأوروبي لديه خبرة محدودة في المجال العسكري والدفاع والأمن، وهذا قد يفسر أيضا لماذا يريد الاتحاد الأوروبي التعاون مع الناتو والولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة الأزمة الناشئة[1].

المبحث الخامس

مستقبل اللاجئين فى عالم البحر المتوسط في ضوء التحالف الامريكى الاوربى.

أولا التحديات المستقبلية للاجئين فى عالم البحر المتوسط

- **صعود اليمين المتطرف**

كان لفوز دونالد ترامب وخطابه الشعبوي دورٌ في إحياء الأمل لدى الأحزاب اليمينية المتطرفة،يرى بعض زعماء اليمين في أوروبا أنهم أسلاف ترامب، وما هو إلا مُقلّد استلهمَ منهم نضالهم وأفكارَهم ليطبّقها في أميركا. ومن هؤلاء فيليب دي وينتر أحد زعماء الحزب اليميني البلجيكي المتطرف "Vlaams Belong" الذي قال: إنّ "حملة ترامب كلها قائمة على تعاليم الأحزاب الأوروبية الوطنية القومية" [2]

وتشهد اليوم القارة الأوروبية نمواً متصاعداً لقوى اليمين المتطرف، على شكل موجة تجتاح بعض الدول الأوروبية ويعتقد البعض أن ازدياد عدد اللاجئين والمهاجرين، وانضمام مئات من الشباب الأوروبي إلى تنظيم "داعش" في سورية، والعراق، شكّلا صدمة كبيرة لدى الدول الأوروبية.

الأمر الذي استغله اليمين المتطرف داخل المجتمعات الأوروبية، للصعود في المشهد السياسي سواء على مستوى الانتخابات البرلمانية والمحلية أو الرئاسية، وكذلك على مستوى البرلمان الأوروبي وعند صعود تلك التيارات سيترتب الاتى :

ا- رفض استقبال المهاجرين:

تتشارك غالبية تلك التيارات في رفض استقبال المهاجرين من كافة أنحاء العالم، وبالتحديد من منطقة جنوب البحر المتوسط لا سيما من الدول التي تشهد صراعات عسكرية في عالم البحر المتوسط ؛ حيث أعطت الأحداث الإرهابية التي مُنيت بها القارة الأوروبية في الفترة الأخيرة الفرصة للتيارات القومية لتبني نبرة خطابية عدائية تجاه المهاجرين المسلمين من دول الشرق الأوسط، لكونهم -وفقًا لتلك التيارات- لا يهددون الأمن الأوروبي فحسب، بل أيضًا الهُوية الأوروبية المسيحية،

---

1 - NATO Site, Assistance for the refugee and migrant crisis in the Aegean Sea : http://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_128746.htm

2 - Lubomír Kopeck, «The Far Right in Europe,» Central European Political Studies Review, vol. 9, no. 4 (Autumn 2007), p, 283.

ويضيفون أعباء اقتصادية جديدة على معظم الدول الأوروبية.

وقد بدا ذلك واضحًا في الآراء التي تبنتها أحزاب "البديل من أجل ألمانيا"، و"الجبهة الوطنية" في فرنسا، و"الحرية" في كل من النمسا وهولندا، و"الشعب" في سويسرا، وغيرها، والتي اعتبرت أن "اللاجئين والمهاجرين المسلمين يشكلون خطرًا على المجتمعات الأوروبية يجب مواجهته"، بل وتمادت بعض الأصوات المتطرفة في رفع شعارات "أوروبا خالية من الإسلام"[1]

يُضاف إلى ذلك، ترفض معظم تلك الأحزاب الاتفاق التركي-الأوروبي بخصوص ملف اللاجئين الذي وُقِّع في مارس 2016؛ لكونه لن يعالج جذور المشكلة من الأساس بقدر ما يعمل على تصديرها للخارج. فضلا عن أنه يفتح المجال لتعاون أوسع مع تركيا، ويتيح لها فرصة للانضمام لاحقًا للاتحاد الأوروبي، بما يهدد الهُوية والقومية الأوروبية[2].

ولذا، يُتوقع أن يعُاني لاجئو دول منطقة عالم البحر المتوسط من سياسات أكثر تشددًا من جانب تلك التيارات التي تعتمد بالأساس على عدد من العناصر التي وردت على لسان قادة تلك التيارات المتطرفة؛ لعلَّ أبرزها: [3]

2- غلق الحدود بشكل كامل أمام دخول لاجئين جدد للأراضي الأوروبية، وإعطاء تعليمات لحرس الحدود بإطلاق النار على أي مهاجر أو لاجئ يحاول الدخول بشكل غير شرعي للبلاد، كما جاء على لسان "فروك بتري" رئيس حزب "البديل من أجل ألمانيا".

3- تضييق الخناق على الإعانات التي تقدمها الحكومة للمهاجرين، بما في ذلك الرعاية الصحية والخدمات التي يحصل عليها المهاجرون، إلى جانب تقليل أعداد طالبي اللجوء.

4- غلق جميع المدارس الإسلامية المنتشرة في الدول الأوروبية، وكذلك الجمعيات الإسلامية التي تقدم خدمات للاجئين والمهاجرين المسلمين، مع عدم السماح بإقامة مزيد من المساجد، وعدم السماح بممارسة الشعائر الدينية الإسلامية.

وقد صاحب ذلك الاتجاه، وجود توجه شعبي أوروبي قوي بضرورة إعادة اللاجئين إلى أراضيهم، والتخلي عن الدور الإنساني لأوروبا ؛ حفاظًا على الأمن والهُوية القومية الأوروبية.

وبرغم تأكيد ذلك الأمر من جانب غالبية التيارات اليمينية في أوروبا، إلا أنه لم تُعلن تلك الأخيرة حتى الآن إستراتيجية واضحة حول كيفية ترحيل اللاجئين، وهل سيتم ترحيلهم إلى بلادهم الأصلية بما قد يضيف أعباء على دول المنطقة، أم ستحيلهم إلى دولة وسيطة في ظل استمرار رفضهم للاتفاق التركي-الأوروبي.

---

1 -"The rise of Europe's far-right", TRT World, (June 23. 2016), available at: https://goo.gl/Kgq3Eu

2- Susi Dennison & Dina Pardijs, "The world according to Europe's insurgent parties: Putin, migration and people power", (European council on foreign relations, June 23. 2016) available at: https://goo.gl/VKDTEK

3 - THE NEW YORK TIMES, "Europe's Rising Far Right: A Guide to the Most Prominent Parties", (THE NEW YORK TIMES, UPDATED December 4, 2016|), available at: https://goo.gl/fLrq1C

- **الكراهية والتمييز العنصري :**

عززت أزمة اللاجئين المستمرة والهجمات التي شنها متطرفون مسلحون في بلجيكا وفرنسا وألمانيا كراهية الأجانب والخوف من الإسلام والمشاعر المعادية للمهاجرين، وتجسد ذلك في هجمات على المسلمين والمهاجرين وأ الذين يُعتقد أنهم أجانب، بالإضافة إلى دعم الأحزاب الشعبوية المناهضة للهجرة في كثير من دول الاتحاد الأوروبي..[1]

حيث أشار مجلس "اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية وعدم التسامح" إلى توجه متصاعد ضد المهاجرين وكراهية الإسلام في تقريره السنوي في مايو/2016، وشدد على ضرورة مكافحة العنف العنصري.

حثّ مفوض "مجلس أوروبا لحقوق الإنسان" نيلز موزنيكس الدول الأوروبية على تحديد أولويات إدماج المهاجرين، بما يشمل ضمان حماية فعالة من التمييز. أفادت "الشبكة الأوروبية لمناهضة العنصرية" في مايو أن المرأة المسلمة كانت الهدف الرئيسي لكراهية الإسلام في 8 دول في الاتحاد الأوروبي شملها الاستطلاع..2

اقترحت المفوضية الأوروبية في مارس/2016 على الاتحاد الأوروبي التصديق على "اتفاقية اسطنبول بشأن العنف الأسري". قالت مفوضة الاتحاد الأوروبي لشؤون العدل فيرا جوروفا إن واحدة من كل 3 نساء في الاتحاد الأوروبي تعرضت للعنف الجسدي أو الجنسي أو كليهما، ودعت الدول الأعضاء الـ 12 المتبقية إلى التصديق على الاتفاقية.

وفى هذا الإطار ثبت تورط الحكومة البريطانية في ممارسة التمييز العنصري ضد اللاجئين، خاصة في بلدة ميدلسبره، بعدما عمدت الشركة التي تعاقدت معها الحكومة البريطانية والمكلفة بإسكان اللاجئين السوريين إلى طلاء أبواب منازلهم باللون الأحمر لتمييزهم، ما أدى إلى تعرضهم للاعتداءات العنصرية.3

وقد أقر البرلمان الدنماركي 26 يناير/ 2016 مجموعة من القوانين بحق اللاجئين، تشمل مصادرة مقتنياتهم الثمينة واستخدام قيمتها للإنفاق على إقامتهم. الدانمرك ليست الوحيدة التي فعلت ذلك، سبقتها سويسرا التي بدأت بمصادرة مقتنيات طالبي اللجوء التي تفوق قيمتها 985 دولاراً أمريكياً.

وقد فرض قيوداً أخرى بهدف الحد من دخول اللاجئين، منها اشتراط تعلم اللغة الدنمركية والتواصل بها للحصول على تصريح بالإقامة الدائمة في البلاد، وتقليص المساعدات الاجتماعية إلى حد كبير، وتخفض المساعدات الاجتماعية للّاجئين الجدد بنسبة قد تصل إلى النصف. علاوة على السويد التي أكد فيها وزير الداخلية أنديرس إيجمان، في 27 يناير 2016، أن بلاده ستطرد ما

---

1 - التقرير العالمي، https://www.hrw.org/ar/world-report/2017/country-chapters/298825

2 - التقرير العالمي 2017، ".

3 - كم أن طالبي اللجوء في ويلز البريطانية يضعون سواراً يميزهم لأجل نيل الطعام. بالإضافة لمعايير التمييز الجديدة الخاصة بتعيين النساء المسلمات، خاصة بعد التصويت على الخروج من الاتحاد الأوروبي، الذي يعد جانب منه الضغوط من أجل الهروب من التزامات اللاجئين.

يقرب من 80 ألف مهاجر وصلوا إلى السويد عام 2015، فطلبت الحكومة من الشرطة ومن مكتب الهجرة تنظيم عمليات الطرد. فى حين وسّعت السلطات الألمانية الاستجابة لموجة من هجمات حرق السكن المتعمد لطالبي اللجوء، وأفادت الشرطة الاتحادية بوقوع أكثر من 850 هجمة بين يناير ومنتصف نوفمبر 2016.

واتخذت السلطات بعض الخطوات لمعالجة أوجه القصور في استجابة ألمانيا لجرائم الكراهية، بما في ذلك تدريب أجهزة إنفاذ القانون والسلطات القضائية لتحسين التحقيق والملاحقة القضائية للجرائم ذات الدوافع العنصرية.

فقد حكم رئيس محكمة محلية على ثلاثة أشخاص بالسجن لإلقائهم قنبلة بنزين في شقة طالبي لجوء وأشار إلى دوافع المهاجمين بكراهية الأجانب والعنصرية.1

وكشف تقرير جديد صادر عن وزارة الداخلية الألمانية تعرُّض اللاجئين هناك إلى أكثر من 3500 هجوم خلال العام الماضي، نتج عنها إصابة المئات منهم بجروح من بينهم أطفال، إضافة إلى نحو 217 هجومًا آخر ضد منظمات ومتطوعين يقدمون خدمات لطالبي اللجوء في ألمانيا. وشهد عام 2015 أكثر من ألف اعتداء ضد مقرات اللاجئين في ألمانيا، بينما لم تتجاوز هذه الاعتداءات 199 في 2014، مما يؤشر على تنامي الكراهية ضد هذه الشريحة.2

- **القلق الاجتماعي والمشكلات الاقتصادية:**

أثبتت أزمة اللاجئين المخاوف منتشرة في قطاع عريض داخل دول الاتحاد خصوصاً أوروبا الشرقية، ولا يمكن فهم ذلك بمعزل عن أزمة اليونان الاقتصادية عن نمط متوحش من الكراهية جسدته جماعات فاشية مثل" الفجر الذهبي"، والتي برزت فجأة لتباشر هجماتها القاتلة وعمليات الترويع. حتى في ألمانيا المغمورة بالرفاهية بات الاعتداء على مساكن اللاجئين حدثا اعتياديا تقريبا، بينما تواصل جماعات يمينية مظاهراتها ضد اللجوء[3].

القادمين الجدد هم بشر وليسوا إحصاءات جامدة أو مؤشرات اقتصادية مجردة، فمع هذه الإضافات الديموغرافية تنشأ وقائع ومستجدات وتتشكل ظواهر وتفاعلات في المشهد المجتمعي. وتُستثار في ظلال التدفقات كوامن القلق الاجتماعي والمخاوف الاقتصادية الساذجة ومشاعر الخشية غير المبررة على مواقع العمل وفرص السكن والخدمات الاجتماعية، بما يُذكي حمى العنصرية والعداء، ويبعث الهواجس الثقافية المتعلقة بالهوية ومسائل الاندماج[4]

ثانيا: الدور الواجب على الولايات المتحدة فى الحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

---

1 - التقرير العالمي 2017، https://www.hrw.org/ar/world-report/2017/country-chapters/298825

2 - أزمة اللاجئين.. مأساة دامية وسط تخاذل عربي مقابل دعم واهتمام أوروبي، 1-3-2017، www.el-tareeq.net/Article.aspx?Article

3 - هانى سليمان، السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الانسانية، المركز العربى للبحوث والدراسات، 29/أغسطس/2016، http://www.acrseg.org/40345

4- حسام شاكر، اللاجئون والإفاقة من الحلم الأوروبي، موقع:http://www.aljazeera.net

- دعم اقتراح الأمم المتحدة لزيادة التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات العاملة في مختلف مجالات الجهود الإنسانية لزيادة الحصول على البيانات والمعلومات في الوقت الحقيقي على تفرق النازحين والمدنيين في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمحاصرة .
- يتعين الولايات المتحدة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي مساعدة الاتحاد الأوروبي فى دعم عمليات البحث والإنقاذ القوية في البحر الأبيض المتوسط، ومنع وقوع خسائر في الأرواح خاصة من شمال افريقيا وايطاليا وأن يوسع القنوات الآمنة والقانونية إلى الاتحاد الأوروبي. لأنه من المتوقع أن يعبر عدد قياسي من المهاجرين البحر الأبيض المتوسط هذا العام لان أكثر من 85،000 وصلوا الى شمال البحر المتوسط في النصف الأول من عام 2017، في حين توفي 2،150 شخص يحاولون اللجؤ[1].
- تشجيع الأمم المتحدة على إقرار قرار جديد يدعو إلى مراقبة صارمة لجميع البضائع الإنسانية لمنع استخدام الشحنات العابرة للحدود لأسباب غير إنسانية مثل شحنات الأسلحة .
- زيادة التمويل من خلال ربط الأمن الغذائي الإقليمي بالمصالح الدولية، مثل الاستقرار الإقليمي وإمكانية انخفاض الهجرة إلى أوروبا . ضمان وصول مبادرات الأمن الغذائي في البلدان المحلية للاندماج بشكل كاف إلى الأفراد المحرومين نسبيا في المجتمعات المضيفة
- ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة الاتحاد الاوربى بتوفير المساعدات المالية وذلك وفق ترتيبات ثنائية من أجل تمكينها توفير الدعم للاجئين وطالبي اللجؤ، بما في ذلك حصولهم على المأوى الغذاء، والرعاية الصحية، والتعليم. وتقديم هذه المساعدات سنويا بشكل دوري .
- ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية و دول الاتحاد الأوروبي أن تزيد من إعادة توطين اللاجئين من البلدان فى عالم البحر المتوسط، ولا سيما لبنان والأردن وتركيا، بتقديم الدعم المالي والمنح لهذه الدول .

– تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية حث الاتحاد الاوربى بتطبيق نظام اللاجئين حيث ينص:[2]

- الضغط على الدول غير الموقعة على اتفاقيات حقوق الإنسان مثل اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكول عام 1967 واتفاقيات جنيف على أن تصبح موقعة من أجل تعزيز التزام دولتها بحقوق الإنسان .
- تسهيل التعاون الدولي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والدول المحلية للاندماج من أجل توفير وضع عادل لتحديد وضع اللاجئ الذي يحدث بسرعة وعادلة .
- تفعيل إجراءات الأمم المتحدة المسبقة للضغط على الدول الأعضاء في الجمعية العامة للامتثال للمكونات الدولية لنظام اللاجئين من خلال الضغط السياسي والاقتصادي الدولي، لمنع الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة ضد اللاجئين.

---

1 - المرجع السابق

2 - The Refugee Crisis in Europe and the Middle East A Comprehensive Responsehttps://www.rescue.org/sites/default/files/document/911/irccrisisappealcompositerevaugust.pdf

الخاتمة:

بعد استعراض مشكلة اللاجئين فى عالم البحر المتوسط ومن خلال علاقات الولايات المتحدة مع الاتحاد الاوربى نستنتج الاتى:

- يمكن للولايات المتحدة المساهمة من خلال القيام بدور قيادي في تنظيم ائتلاف من الدول المستعدة لقبول اللاجئين - ولكن أولا يجب أن توافق على إعادة توطين المزيد من اللاجئين على أرض الولايات المتحدة وزيادة السنة المالية 2017 لحصص اللاجئين من عالم البحر المتوسط وبمجرد أن تبرهن الولايات المتحدة على التزامها،بتوطين نسبة من اللاجئين لديها .
- يمكن للولايات المتحدة توسيع الخدمات الأميركية والألمانية الحالية المقدمة للاجئين، بما في ذلك التعليم وإعادة التدريب والمساعدة في العمل والتعليم اللغوي .
- وحتى لا يقع اللاجئون فريسةً لليمين المتطرف، لا بدَّ من تضافر جهود منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في تبني دورهم للدفاع عن قيم الديمقراطية والحريات الأساسية المكفولة في الدساتير، ومنها حرية المعتقد والتعبير.
- وربما يتوجب على مجموعات الضغط الأمريكية والأوربية القيام بدورها في مساعدة اللاجئين على الاندماج المجتمعي والثقافي ضمن المجتمعات الأوروبية المحلية التي يتواجدون فيها، مما يقلل من خطر شر محتمل قد يقع عليهم في حال واصل اليمين المتطرف صعوده نحو السلطة.

المصادر والمراجع

1. Jennifer Rankin in Brussels, and Jon Henley, EU appeals for refugee aid as Mediterranean death toll continues to rise ,the guardian,Wednesday 5 July 2017,https://www.theguardian.com/world/2017/jul/05/eu-call-to-aid-vulnerable-refugees-amid-rising-mediterranean-death-toll
2. Lubomír Kopeček, «The Far Right in Europe,» Central European Political Studies Review, vol. 9, no. 4 (Autumn 2007), p, 283.
3. Martin Kreickenbaum, EU summit approves sealing off the Mediterranean from refugees, 6 February,2017,https://www.wsws.org/en/articles/2017/02/06/refu-f06.html
4. Martin Kreickenbaum, More than 5,000 refugees drowned in the Mediterranean in 2016,World SocialistWebSite, 31 December 2016 , https://www.wsws.org/en/articles/2016/12/31/refu-d31.html
5. Michael I gnatief , The United States and the European Refugee Crisis: Standing with Allies Faculty Research Working Paper Series, May 2016 RWP16-020, https://research.hks.harvard.edu/publications/workingpapers/Index.aspx.
6. NATO Site, Press conference by NATO Secretary General Jens Stoltenberg following the meeting of the North Atlantic Council at the level of Defense

Ministers :
http://www.nato.int/cps/en/natohq/opinions_127972.htm?selectedLocale=en
7. NATO Site, Assistance for the refugee and migrant crisis in the Aegean Sea : http://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_128746.htm
8. Orchard, Cynthia and Miller Andrew, "protection in Europe for refugees from Syria", Oxford university , Refugee Studies Centre Oxford Department of International Development, published date: 09\2014 , available on : http://www.rsc.ox.ac.uk/files/publications/policy-briefing-series/pb10-protection-europe-refugees-syria-2014.pdf , p 55.
9. Susi Dennison & Dina Pardijs, "The world according to Europe's insurgent parties: Putin, migration and people power", (European council on foreign relations, June 23. 2016) available at: https://goo.gl/VKDTEK
10. Thanos Dokos ,POLICY PAPER | April 2016 | The Eastern Mediterranean in 2020: Possible Scenarios and Policy Recommendations, Hellenic Foundation for European & Foreign Policy (ELIAMEP)1p6
11. the EU Response to the crisis has produced some results, but will hardly pass another solidarity test :http://www.egmontinstitute.be/publication_article/the-european-agenda-on-migration-one-year-on/
12. The Refugee Crisis in Europe and the Middle East A Comprehensive, . www.rescue.org/sites/default/files/document/911/irccrisisappealcompositerevaugust.pdf
13. The Refugee Crisis in Europe and the Middle East A Comprehensive Responsehttps://www.rescue.org/sites/default/files/document/911/irccrisisappealcompositerevaugust.pdf
14. The Refugee Crisis in Europe and the Middle East A Comprehensive Responsehttps://www.rescue.org/sites/default/files/document/911/irccrisisappealcompositerevaugust.pdf
15. THE NEW YORK TIMES, "Europe's Rising Far Right: A Guide to the Most Prominent Parties", (THE NEW YORK TIMES, UPDATED December 4, 2016|), available at: https://goo.gl/fLrq1C

1. الشيماء عرفات، في مواجهة اللاجئين: هل تفضل أوروبا الأمن على الإنسان؟، http://ida2at.com/in-the-face-of-refugees-do-you-prefer-a-europe-of-human-security/ 2016/01/21
2. حسام شاكر، اللاجئون والإفاقة من الحلم الأوروبي، موقع: http://www.aljazeera.net
3. خالد شمت، **دعوة ألمانيا وأوروبا لفتح حدودهما امام لاجئي سوريا،** http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/9/25/
4. ديك رومي، أزمة اللاجئين في تركيا: سياسة البقاء، تقرير، سوريا 2016
5. رجب عز الدين، هاني سليمان، سياسات الإدماج الأوروبية تجاه القادمين الجدد، بحث غير منشور ضمن مقررات مادة الاجتماع السياسي أ.د/ أماني مسعود، تمهيدي دكتوراه 2016،

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

6. عبد الرحمن أميني، **جدل في الجزائر بعد تصريحات أويحيى بشأن اللاجئين بشمال أفريقيا**، - بوابة الوسط، الجزائر، |الاثنين 10 يوليو 2017, **http://alwasat.ly/ar/mobile/article?articleid=146870**
7. فرانك لاكزكو، وآن سينغلتون، وتارا براين، ومارزيا رانغو، المهاجرون الواصلون والمتوفون منهم في البحر الأبيض المتوسط: بماذا تخبرنا البيانات؟، في نشرة الهجرة القسرية، العدد 51، وجهة الوصول: أوروبا، ص ص 30-31.
8. هانى سليمان، السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الإنسانية، المركز العربي للبحوث والدراسات، 29/أغسطس/2016 . http://www.acrseg.org/40345

التقارير:

1. التقرير العالمي،-https://www.hrw.org/ar/world-report/2017/country-chapters/298825
2. التقرير الاوروبى، 2017.
3. تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عام 2016
4. أخذاً في الاعتبار أن هذه النسبة محسوبة وفقًا لأعداد اللاجئين السوريين المسجلين،المفوضية السامية لشؤون اللاجئين،
5. الاستجابة الإقليميّة للاجئين السوريين، http://data.unhcr.org/syrianrefugees/asylum.php
6. إدارة أزمة اللاجئين: المفوضية الأوروبية تصدر تقريراً عن تنفيذ بيان الاتحاد الأوروبي وتركيا، المفوضية الاوربية، Brussels, 20 April 2016، http://europa.eu/rapid/press-release_IP-16-1444_ar.htm

المقالات

1. أزمة اللاجئين.. مأساة دامية وسط تخاذل عربي مقابل دعم واهتمام أوروبي، www.el-tareeq.net/Article.aspx?Article
2. أوروبا لن تتأثر بقدر تركيا جراء الغاء اتفاق اللاجئين،http://www.dw
3. الامم المتحدة تسعى لتوطين 450 الف لاجئ سوري في 2018،http://www.alhayat.com
4. الرئيس الألماني: إغلاق طرق في البحر المتوسط لا يحل مشكلة اللاجئين، العربية، 14-7-2017،http://aa.com.tr/ar
5. ألمانيا تشدد قواعد ترحيل اللاجئين،الشرق الاوسط، 2 -6-2017،https://aawsat.com
6. الهجرة السريّة والبحر المتوسّط الطريق الأخطر في العالم، **مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية**، 19 مايو 2015.
7. اللاجئون.. والطريق إلى أوروبا، 21-8-2015 .http://www.skynewsarabia
8. صعود اليمين المتطرف ومسألة اللاجئين/ لمى راجح، الجمهورية، العدد65، 9/02/2017، http://democracy.ahram.org.eg/News

9. تفاصيل الاتفاق الأوروبي التركي بشأن اعادة المهاجرين،18-32016، https://arabic.rt.com/news
10. تصريحات المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عقب محادثات مع رئيس الوزراء التونسي يوسف الشاهد في برلين (14 فبراير 2017)
11. شمال أفريقيا: ملاذ أوروبا الأخير لمعالجة مسألة الهجرة، 23-2-2016، http://carnegieendowment.org/sada/68098
12. على أبواب أوروبا..اللاجئون والعبور، http://www.aljazeera.net
13. معسكرات إيواء اللاجئين في شمال إفريقيا ..مهمة مستحيلة!، DW.com، 15-2-2017
14. لجنة في البرلمان الأوروبي تصدّق على حصول اللاجئين على تصاريح إقامة، 25-6-2017،
15. 5 سنوات قابلة للتجديد.. لجنة في البرلمان الأوروبي تصدّق على حصول اللاجئين على تصاريح إقامة، وكالة الاناضول https://www.alsouria.net
16. ما تداعيات اتفاق تركيا وأوروبا على وضع اللاجئين السوريين؟ 2015/12/15 /http://www.bbc.com/arabic/interactivity

أزمة اللاجئين في أوروبا: بناء مقاربة سوسيو-بوليتكية "الإسلاموفوبيا وحرب جبهة اليمين المتطرف"

أ. حنان جعفر
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية. الجزائر العاصمة

ملخص:

يثير تزايد معدلات العنصرية والكراهية ضد المسلمين في الغرب مخاوف كثيرة حول مستقبل اللاجئين والجاليات المسلمة ككل، والتي تعيش في بلدان تنتشر فيها ظاهرة الإسلاموفوبيا. كما يطرح هذا الوضع إشكاليات تتعلق بنظرة الغرب للإسلام والمسلمين، وفي ظل أزمة الأخيرة للاجئين والتي اعتبرت أشد أزمة وأعقدها منذ الحرب الثانية العالمية، فالوضع الإنساني المتردي للاجئين في أوروبا، ومع تقاطع انتشار وتزايد الهجمات الإرهابية الأخيرة في المدن الأوروبية جعلنا أمام جدلية بروز "الإسلاموفوبيا" كظاهرة انبعثت من جديد بسبب اجتياح العمليات الإرهابية والتي معظمها صنفت أنها عمليات لمسلمين، تبنتها تنظيمات إسلامية متطرفة، ومع أزمة اللاجئين التي أصبحت تهديد أمني على الأمن الأوروبي القومي، لذلك باتت ظاهرة اللاجئين ترتبط بظاهرة الإرهاب وهذا ما خلق التحدي الجديد الذي يعانيه اللاجئون وأبرز تناقض القيم التي كانت تنادي بها أوروبا احترام الأديان وكرامة الإنسان.

Abstract :

The growing rate of racism and hatred against Muslims in the West raises many concerns about the future of refugees and Muslim communities as a whole, living in countries where Islamophobia is rampant. The situation of refugees in Europe, along with the spread of the recent terrorist attacks in European cities, has made us The controversy surrounding the emergence of Islamophobia as a phenomenon has been rekindled by the invasion of terrorist operations, most of which were classified as operations by Muslims, adopted by extremist Islamic organizations, and with the refugee crisis, which has become a security threat to European national security. This is what created the new challenge facing the refugees and highlighted the contradictions of the values that Europe advocated respect for religions and human dignity.

مقدمة:

السبب الرئيسي لعودة الإسلاموفوبيا أو الخوف من الإسلام يكمن في قوانين مكافحة الإرهاب.. هناك عوامل أخرى لكراهية الإسلام، لكن العمود الفقري لهذه الكراهية في العديد من دول أوروبا هو قوانين مكافحة الإرهاب". هكذا فسر "ديفيد ميلر" أستاذ العلوم الاجتماعية البريطاني في وقت سابق تصاعد موجات العنف والكراهية ضد الإسلام والمسلمين في أوروبا، والتي اعتبر أنها نتيجة بشكل أساسي لمجموعة كبيرة من القوانين والقرارات الجديدة لمكافحة الإرهاب صدرت في عدد من دول الاتحاد الأوروبي، وتنطوي على تمييز واضح ضد المسلمين واللاجئين، في إطار ما يسمى بمكافحة الإرهاب.

بالمقابل، يشكل صعود اليمين المتطرف خطرا حقيقيا على مستقبل اللاجئين المسلمين في أوروبا، فقد عرفت السنوات الأخيرة، نجاحات لافتة لأحزاب أقصى اليمين أو ما يطلق عليها أحزاب اليمين المتطرف في أغلب دول أوروبا الغربية، حيث تمكنت من أن تخلق نوعا من الفوضى ضمن الأنظمة السياسية الأوروبية التي تميزت غالباً بالاستقرار، بحيث أصبح من الصعب على الأحزاب

التقليدية ضمن اليمين أو اليسار أن تحقق أغلبية مستقرة كما كانت عليه العادة، وأصبحت مجبرة على التعاون مع الأحزاب اليمينية المتطرفة. ولقد تزامن صعود هذه الأحزاب مع تصاعد العداء للمسلمين في أوروبا أو ما يصطلح عليه بظاهرة الإسلاموفوبيا. وهي ظاهرة فكرية تحولت إلى أيديولوجية ترتبط بنظرة اختزالية وصورة نمطية للإسلام ومعتنقيه من المهاجرين في أوروبا، كمجموعة منغلقة على ذاتها ومحدودة، تؤمن بقيم رجعية تحض على العنف والاختزال والنظرة السلبية للآخر وترفض العقلانية والمنطق وحقوق الإنسان. حيث تفاقم العداء حيالهم وكذا مع الأقليات المسلمة، وسجلت الجرائم ضد المسلمين ارتفاعا ملحوظا في العديد من البلدان الأوروبية، وما يساهم في ارتفاع التوتر يتمثل في الأوضاع غير الإنسانية، التي تعاني منها الجاليات المسلمة في أوروبا وحاليا آخر تدفقات اللاجئون المسلمون، وذلك لأسباب كثيرة تؤكد إخفاق سياسات الاندماج الأوروبية، ووصولها إلى حلول توفيقية لاحتواء أزمة اللاجئون، وبالنظر إلى سوداوية الآفاق، نحن أمام محاولة بناء مقاربة سوسيو-بوليتيكية لجدلية أزمة اللاجئين وتقاطعها مع الإرهاب الدولي وما تشكله من تداعيات على الأمن الأوروبي من جهة، وعلى إنسانية اللاجئين من جهة ثانية؟

تمثلت محاور الدراسة التالية:

المحور الأول: إنبعاث الإسلاموفوبيا من جديد بعد أحداث سبتمبر2001م.

المحور الثاني: بروز اليمين المتطرف في أوروبا وحربه ضد اللاجئين المسلمين.

المحور الثالث: إشكالية الاندماج في ظل التمييز العنصري.

المحور الأول: انبعاث الإسلاموفوبيا من جديد بعد أحداث سبتمبر2001م.

منذ أحداث سبتمبر2001م، أصبحت ظاهرة "الإسلاموفوبيا"[1](*) واقعا معاشا في الغرب عموما و أوروبا خاصة، سواء من خلال منظومة القوانين التي تنتهك حقوق المسلمين (كقانون حظر الحجاب في فرنسا وبلجيكا، وقانون حظر المآذن في سويسرا)، أو من خلال الانتقاد الإعلامي الصريح للمجموعات المسلمة من المهاجرين في الغرب، تحت غطاء القيم الليبرالية كحرية التعبير وحقوق المرأة، بل تعدى ذلك نحو الخطاب السياسي والإعلامي السائد، حين أصبح انتقاد المجموعات المسلمة من المهاجرين في الغرب تحت ظل غطاء القيم الليبرالية مشروعا مقبولا، كحرية التعبير وحقوق المرأة، ذلك بتواطئ واسع من الإعلام الموجه ليبدو خطاب العدائية ضد المسلمين، وكأنه عادي ومقبول مجتمعيا وسياسيا، وليصبح التمييز ضد المسلمين، جزءا غير خاف

[1] (*) تاريخيا، يعود أول استعمال لمفهوم **"الإسلاموفوبيا"** إلى الحقبة الاستعمارية، من قبل علماء اجتماع فرنسيين، حيث استخدم هذا المفهوم لرفض جزء من الإداريين الفرنسيين للعمل في المجتمعات المسلمة، التي كانوا يتولون إدارة شؤونها في زمن الاحتلال، لتنفيذ المهام الإدارية والسياسية المكلفين بها، وتجذر هذا المفهوم في المجتمعات الغربية، مع وقوع أحداث سبتمبر، حيث سعى اليمين المتطرف الاستفادة من المناخ الدولي السائد بكل قوة، في تكريس الخوف من الإسلام والمسلمين، وفرت لليمين خطابا مسموعا عوضه عن الضعف الذي كان يعتري خطابه السياسي.

من المناخ السياسي السائد في أوروبا[1]. وهو ما تؤكده التقارير الأوروبية نفسها: واحدا من03 مسلمين في أوروبا يتعرض للتمييز العنصري و 50% من المسلمين من بين الذين أجريت معهم مقابلة في11 مدينة أوروبية، قد تعرضوا للتمييز العنصري مقابل 09% فقط من غير المسلمين. فالأوروبي الأبيض المسيحي يرى بأن الهجرة غير الشرعية وأزمة اللاجئين، من شأنها بأن تغير في التركيبة الديموغرافية بأوروبا على المستوى البعيد، ويرون بأن ظاهرة "الإسلاموفوبيا" هي الخطر الحقيقي لهم، وقد تبلور ذلك مع تكوين حركة أوروبيين وطنيين ضد أسلمة الغرب. فقد حظي مفهوم "أسلمة أوروبا" بنقاش واسع في الأدبيات اليمينية في الغرب، مع ازدياد ظاهرة الإسلاموفوبيا في الآونة الأخيرة، التي تمتلك مظاهر العداء، واضح من الأوروبيين للجاليات الإسلامية في أوروبا، وقد تبلور ذلك مع تكوين حركة "أوروبيون وطنيون ضد "أسلمة الغرب"، المعادية للإسلام في ألمانيا، التي نظمت منذ أكتوبر2014م، تظاهرات أسبوعية كل يوم اثنين بمدينة "دريسدن"، شارك فيها أكثر من10.000 شخص ما يعني أن المسلمين يحصلون على مزيد من التغلغل والنفوذ، بما يكفي لتشكيل تهديد حقيقي للهوية الأوروبية في حين يقوم الفكر اليميني المتطرف على فكرة "الاستعلائية" بين دعاته، على أنهم أرفع وأفضل من نظرائهم المسلمين، وأن الهوية الأوروبية محل تهديد من قبل أولئك الأقل شأنا.

تتفق نسب مئوية صغيرة من المشاركين في الدراسة الإيطالية والفرنسية والألمانية والبريطانية، أنه على الصعيد العالمي، هنالك العديد من المسلمين لا يشعرون بالاحترام من قبل الغرباء، (أنظر الشكل 01) وتتبادل نسب كبيرة من العديد من الدول الغربية هذا الشعور، فالغرب لا يحترم المجتمعات الإسلامية وعلى وجه التحديد 52% من الأميركيين و 48% من الكنديين يقولون إن الغرب لا يحترم المجتمعات الإسلامية والمسلمين والإسلام كديانة[2]

(شكل01): يوضح نسبة الذين يحترمون الإسلام والمسلمين في المجتمعات الغربية.

[1] Lisa Bjurwald, The Extreme and Far Right in Europe, (Stockholm: Fores Policy Paper, Forum För Re- former och Entreprenörskap, Vol 05, 2010), P.05.

[2] Wajahat Ali, Eli Clifton, Matthew Duss, Lee Fang, Scott Keyes, and Faiz Shakir, "Fear, Inc: The Roots of the Islamophobia Network in America" (Washington, D.C.: Center for American Progress, 2011), P.99.

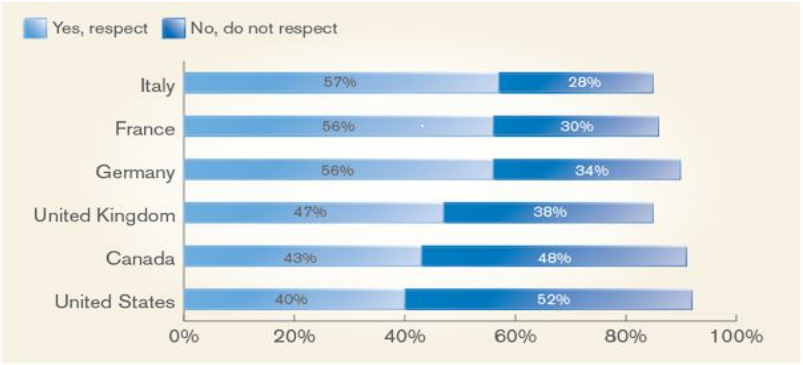

المصدر:

GALLUP : slamophobia: Understanding Anti-Muslim Sentiment in the West 2011.

ظاهرة "الإسلاموفوبيا" التي تعني باختصار الخوف المرضي من الإسلام، تعود بجذورها إلى التاريخ البعيد المليء بالعلاقات المضطربة بين الغرب والإسلام، مما رسخ في الذهنية الغربية أن الإسلام خطر داهم محدق يهدد كل ما هو غربي. و لها جذور تاريخية عدة. بدءاً بتدفق المسلمين إلى الغرب في أواخر القرن العشرين، مرورا بالثورة الإيرانية عام 1978، وما رافقها من حوادث اختطاف واحتجاز لدبلوماسيين أجانب، وصولا إلى أحداث 11 سبتمبر2001م، وما تلاها من تفجيرات في لندن ومدريد وغيرهما من العواصم الأوروبية. وبتدفق اللاجئين من البلاد العربية والإسلامية إلى أوروبا، وظهور "تنظيم الدولة" الذي راح ينفذ عمليات إرهابية دموية متوحشة في ربوع أوروبا، تعاظمت ظاهرة "الإسلاموفوبيا" وبدا ذلك من تزايد معدلات الاعتداء على اللاجئين، أو تهديدهم وإبداء عدم الترحيب بهم، وصولا إلى تشجيع الأحزاب اليمنية المتطرفة وزيادة شعبيتها، وقد عززت من الرؤى السائدة أصلا داخل أوروبا عن الإرهاب الإسلامي، وخطورته على مصالح الأمن القومي لتلك الدول الأوروبية، خصوصا الطرفين الأوروبي-العربي لم ينجحا بشكل كبير، وملحوظ في بناء تحالف دولي فاعل ضد الإرهاب[1].

إن التخوف المرضي من الإسلام يزداد انتشاره في هذه المرحلة، علما بأن له أسبابا تاريخية قديمة ترتبط بتشويه الصورة، وتوجد أسباب حديثة نسبيا لا تخفى على أحد، بغض النظر عن تحليل حقيقتها والقوى التي تقف من وراء ما يطفو على السطح من أعمال إرهابية تنتحل عناوين إسلامية، الإعلام وبعض السياسيين يساهمون في تسليط الضوء على ما يجري دون الكشف عن جذوره، وفي مقدمتها الاستبداد المحلي والعدوان الخارجي، بما يشمل دعم استمرار الاستبداد، والحديث عن "اليمين المتطرف" أو"الشوفينية الوطنية المرضية"، يحتل اليوم كمفهوم سوسيو– بوليتيكي مساحات واسعة، أصدر الباحث الأمريكي "ناتان ليان" العضو في مركز دراسات الشرق الأوسط، كتاب "صناعة الخوف من الإسلام، وكيف يقوم اليمين بتصنيع الخوف من المسلمين". يتحدث عن مصنعي تلك المفاهيم ومصدريها إلى العالمين الغربي والعربي، وأهدافهم السياسية،

[1] مصطفى علوي، عوامل صعود اليمين المتطرف في أوروبا، مجلة السياسة الدولية، العدد208، أبريل2017، ص87.

وكيف يبيعون الخوف لشراء مراكز ومغانم على حساب أذهان يرسخ فيها "رهاب الآخر".[1] خوف ينتشر دون ضوابط بين الناس ليتملكهم كي يصبحوا غير قادرين على السيطرة عليه فقد تركزت أبحاث "ناتان ليان" على العلاقات الإسلامية المسيحية، الشرق الأوسط، الإسلام والإسلاموفوبيا. يشير إلى النقاش حول تعريف الإسلاموفوبيا ما زال قائما ويتغير مع تغيرات المنطقة، فهو انتقل من مجرد حالة من الخوف الاجتماعي إلى صدمة نفسية، حتى وصلنا إلى تعريف شامل "الخوف من الإسلام والمسلمين الذي يصل في أقصاه إلى الكره والحقد والتمييز". لكن الخوف لا يتغذى من نفسه، بل هناك من يغذيه أو كما يسميهم "ليان" "صناع الخوف"، ومن الجدل النظري بشأن هذه الظاهرة السياسية المقلقة، إلا أن الاتجاه عن الحديث حول تطرف اليمين، هو الذي صار يسود مع الوقت، قياسا لشدة التطرف في سياقات الخطابات نفسها من جهة، وانتماءات الخيارات الإيديولوجية لهذه التوجهات إلى نزعات سياسية يمينية تقابلها مقاومة اليسار، وتقوم بالدرجة الأولى على خطابات وطنية وخيارات محلية، سواء بالقياس إلى الهموم الثقافية و الاقتصادية، أو الهوية السياسية للدولة الوطنية من جهة أخرى، وهي الخيارات التي لا تقلق الإيديولوجيات اليسارية بذاتها[2](*) وإن اشتركت معها في بعض الرهانات المرحلية لدولة وطنية قائمة، وأن ظهور هذه الأحزاب المتطرفة، بالتالي هو مجرد خيار سياسي مضاد للهجرة[3] (*)، كما يذهب البرنامج السياسي لهذه الأحزاب لتقديم نفسها. فالبرنامج الأساسي للجبهة الوطنية في فرنسا، ارتكز على مشروع مقاومة الهجرة الأجنبية، وطرد كل الأجانب من البلد، على نفس النهج

[1] Repport of GALLUP : Islamophobia: Understanding Anti-Muslim Sentiment in the West

[2] (*) أصبح مفهوم يسار/يمين ذا بعدين: بعد اقتصادي يتحدد أساسا بالعلاقة مع وسائل الإنتاج (بملكيتها: اليمين، أو عدم ملكيتها: اليسار)، وبعد إيديولوجي يتحدد أساسا بنوع النظرة الميتافيزيقية للكون، النظرة الدينية (اليمين)، والنظرة المادية الموسومة بالعمالية (اليسار). وبالارتباط مع هذين البعدين ومع البعد الإيديولوجي بصفة خاصة، ظهر مرادفان، لمصطلح يسار/يمين، هو مصطلح تقدمي/رجعي، فأصبحت التقدمية سمة لليسار والرجعية سمة لليمين، وحيثما يكون البعد الاقتصادي في التصنيف ضعيفا أو منعدما كان البعد الإيديولوجي يقوم مقامه، وهكذا أصبح التقدمي هو المتحرر دينيا، والرجعي هو المتمسك بالدين، فصار التقدمي بهذا المعنى يساريا حتى ولو لم يكن من صفوف الكادحين وصار الرجعي بهذا المعنى أيضا يمينيا، حتى ولو لم يكن من صفوف الأغنياء.

[3] (*) مفهوم "اليسار" ظهر كمصطلح سياسي، عندما استعملت أول مرة في أحد برلمانات أوروبا، إشارة إلى النواب الذين كانوا يجلسون على يسار الرئيس، بينما سمي الذين كانوا على يمينه بـ"اليمين". و كان من المصادفة أن الذين كانوا يجلسون على يساره كانوا يمثلون بصورة عامة الطبقة العاملة والقوى الكادحة على العموم، في حين كان الذين يجلسون على يمينه يمثلون قوة الرأسمال والأغنياء وأصحاب الأموال على العموم أيضا، من هنا إذن بدأ مصطلح "اليسار"، يأخذ مضمونا أو بعدا إيديولوجيا، فصارت إيديولوجيا اليسار تعبر بصورة أو بأخرى عن هذه الواقعة الاجتماعية، وعندما انتشرت الماركسية بين صفوف المثقفين وصفوف العمال، وكان هذا في أوربا بطبيعة الحال، ارتبط اليسار نوعا ما من الارتباط بالفلسفة الماركسية نفسها، وبما أن رجال الكنيسة عموما كانوا مع القوى القديمة أي مع القوى المالكة لزمام الأمور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أي مع اليمين، فلقد صنفت الكنيسة وبالتالي الدين بالمفهوم الأوربي مع اليمين وربط به، بينما اعتبر اليسار ممثلا لتلك الطبقة الكادحة وعلى العموم للفئات الاجتماعية المتحررة نوعا ما من الهواجس الدينية.

حزب "ريببلي يكانز" الجمهوري الألماني المتطرف ما ذهب إليه أيضا حزب "مالمس بلوك" في بلجيكا، وحزب نيوزيلندا.[1]

المحور الثاني: بروز اليمين المتطرف في أوروبا وحربه ضد اللاجئين المسلمين.

لقد استطاع اليمين المتطرف تحقيق نجاحات انتخابية لافتة، لأنه نصب نفسه مرافعا عن التميز الثقافي الإثني والديني الأوروبي (أنظر الشكل01)، فقد حصل حزب قوات الدفاع عن الديمقراطية على ما يقرب من 6 ملايين صوت، أي 13% من الأصوات الشعبية، وهي أكبر نجاح انتخابي من أي وقت مضى لحزب بعيد عن حق الطيف السياسي في التاريخ الألماني الحديث، فما لا يقل عن 30 مليون شخص قد صوتوا لصالح الأحزاب الشعبية اليمينية المتشابهة، في بلدان الاتحاد الأوروبي في السنوات الست الماضية[2]، وهذه الأحزاب اليمينية المتطرفة تنظر إلى المجتمع من خلال ثنائية "نحن وهم"، ليصور المهاجر واللاجئ كتهديد للوحدة القومية والتماسك الوطني، في حين التقى مثل هذا الخطاب الإيديولوجي مع مطلب مجتمعي واسع، جاءت النتيجة في شكل تصويت مكافئ من المواطن الأوروبي لليمين المتطرف، الذي استطاع أن يكسب ثقة المواطنين، في خفض الخوف والقلق لدى الأفراد من خطر المهاجرين واللاجئين. تمثل هذه التصورات أساسا لتصرفات تمييزية ضد المسلمين، قد تأخذ شكل المطالبة بسياسات تحد من حقوق المهاجرين المسلمين وحرياتهم، كرفض بناء المساجد والمؤسسات الإسلامية، أو تخضعهم لمراقبة متزايدة من قبل السلطات الأمنية، وقد تأخذ صورة حملات دعائية لتشويه صورة المسلمين داخل المجتمعات الغربية، وهي تتخذ أحيانا صورا أكثر وضوحاً كجرائم الكراهية والتمييز ضد المسلمين.

(شكل02):رسم بياني يوضح النسب الملايين التي صوتت لصالح الأحزاب اليمينية المتطرفة والتي بلغت 30 مليون صوت في 2012م.

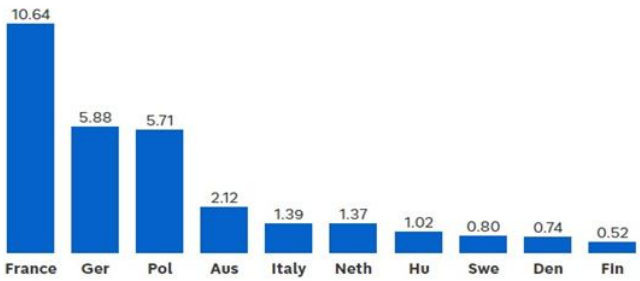

المصدر: The rise of right-wing populism in Europe Europe, Channel Four « Television Corporation, 28 Seb 2017, Avaible at : https://www.channel4.com

[1] Enes Bayraklı & Farid Hafez, European Islamophobia Report 2015, (Istanbul: SETA, 2016), P.07

[2] Patrick Worrall, The rise of right-wing populism in Europe Europe, Channel Four « Television Corporation, 28 Seb 2017, Avaible at : https://www.channel4.com.

ونتلمس هذا الموقف بشكل مباشر وصريح في برامج بعض الأحزاب اليمينية الأوروبية المتطرفة أو مواقف بعض قاداتها كما يلي[1]:

- الجبهة الوطنية الفرنسية: أول حزب استخدم الإسلاموفوبيا في دعايته السياسية وحملته الانتخابية للتخويف من الإسلام والمسلمين.
- الحزب النمساوي اليميني الشعبي: وصف الإسلام "بالعدو الأول" للأمة النمساوية لأوروبا والعالم.
- الحزب الدانمركي التقدمي: دعا إلى إيجاد منطقة حرة للمسلمين، وحذر من أسلمة أوروبا.
- الحزب اليميني الشعبي الدنماركي: حذر الجماهير في أثناء حملته الانتخابية من الإسلام كمصدر تهديد لأوروبا، علاوة على أنه ضد الحضارة الغربية.
- "أومبرتو بوسي" زعيم حزب "ليقا نورد" الإيطالي: وصف الإسلام بأنه أكبر مصدر لتهديد الثقافة الأوروبية، ودعا إلى ضرورة الدفاع عن النصرانية الأوروبية.
- "خيرت فلدرس" زعيم حزب الشعب الهولندي: قارن الإسلام بالفاشية والقرآن بكتاب هتلر كفاحي، واعتبر المسلمين متخلفين، لذا وجب منع الهجرة من البلدان الإسلامية نحو هولندا.
- "ثيلو سارازين" الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني: رأى أن المهاجرين المسلمين يجعلون ألمانيا أغبى وأفقر لأنهم جينيا أقل ذكاء، ويزاحمون الألمان في الاستفادة من الموارد الاقتصادية.

ومع تدفق اللاجئين وخاصة عمليات "تنظيم الدولة" الإرهابية، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية في القارة الأوروبية، كل هذا أسهم بشكل كبير في زيادة فرص اليمين المتطرف[2](*) في الوصول للسلطة في معظم دول أوروبا، ففي اليونان حقق حزب "الفجر الذهبي" إنجازا في انتخابات 2015م البرلمانية، بعد حصوله على نحو 07% من الأصوات، رغم أنه لم يتمكن خلال عقدين ماضيين بالفوز بأي مقعد بالبرلمان. وفي هنغاريا، كان لحركة "يوبيك" المتطرفة، سيطرة كبيرة في الإعلام، وتلقت دعما من تيار تحالف "فيديس" يمين الوسط، الذي يسيطر على مقاليد الحكم في البلاد. وفي بولندا يتزعم "حزب الحقوق والعدالة" المتطرف الحياة السياسية، في يوليو2015م صدر قرار يقضي بعدم استقبال اللاجئين في بولندا. وفي ألمانيا فقد حقق حزب "البديل من أجل ألمانيا"

---

[1] رابح زغوني، الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا، (بيروت لبنان: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد421، مارس2014م)، ص87.

[2] (*) اليمين المتطرف مصطلح سياسي يطلق على الجماعات والأحزاب، لوصف موقعها من المحيط السياسي، والفرق بين اليمين التقليدي، واليمين المتطرف، أن الأول يسعى للحفاظ على التقاليد وحماية الأعراف داخل المجتمع، والثاني كذلك ولكن الاختلاف يكمن في أن الثاني يدعو للتدخل القسري واستخدام العنف للحفاظ على تلك التقاليد والأعراف .ويمكن القول أن اليمين المتطرف في أوروبا يتصف بالتعصب القومي لجنسه، والتعصب الديني ومعاداة المسلمين خاصة والمهاجرين عامة، وذلك لأنه يرى أن ما يحدث من جرائم وسرقات بسبب زيادة الهجرة وأن لدى المسلمين والأجانب عامة عادات وتقاليد جلبوها من بلادهم الفقيرة .

اليميني الشعبوي، أفضل نتائجه في أحدث استطلاعات الرأي بحصوله على تأييد 16% من الألمان في جميع أنحاء ألمانيا. في فرنسا حصل حزب الجبهة الفرنسي القومي بـ27% من الأصوات بانتخابات عام2015م، فيما تنوي رئيسته "مارين لوبان" المشاركة في الانتخابات في2017م. أما حزب "الاستقلال البريطاني" فقد تمكن عام2014م، من الحصول على أول مقعد له في البرلمان، وقد زادت شعبيته بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حيث كان لأزمة اللاجئين الأثر الأكبر في دفع البريطانيين للتصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، ولا يختلف الحال في السويد أو الدانمرك أو سويسرا عن باقي الدول الأوروبية، حيث تشير التوقعات إلى أن أحزاب

اليمين المتطرف في سبيلها نحو تحقيق المزيد من المكاسب خلال الانتخابات في دول أوروبا، سواء كانت انتخابات برلمانية أم رئاسية. وهكذا، فقد تزامن هذا الصعود لتيارات اليمين المتطرف في أوروبا مع هذه الفترة بالذات وهو إنما صار يتأكد عبر نتائج انتخابية، ذات دلالة مع انعكاسات الوضع الاقتصادي الاجتماعي العام نتيجة للهجرة، وللعمالة الأجنبية المتكدسة في أوروبا، على الوضعين الاقتصادي الاجتماعي في المجتمعات الأوروبية نفسها. وحسب الشكل الآتي النسب وعدد أصوات الناخبين بالتفصيل الذي ركز على دول الاتحاد الأوروبي وعلى الأطراف ذات العنصر القومي أوالشعبوي اليميني القوي الذي استخدم مؤخرا بشكل كبير الخطاب المناهض للهجرة واللاجئون.

(شكل03): جدول يوضح نسب وعدد أصوات الناخبين للأحزاب المناهضة للهجرة في أروبا.

Country	Party	Recent election	votes	% share
Aus	Freedom Party of Austria	2016	2,124,661	46.2
Den	Danish People's Party	2015	741,746	21.1
Fin	Finns	2015	524,054	17.65
France	National Front	2017	10,638,475	33.9
Ger	Alternative for Germany	2017	5,877,094	12.60
Hu	Jobbik	2014	1,020,476	20.20
Italy	Northern League	2013	1,392,918	4.09
Neth	Party for Freedom	2017	1,372,941	13.10
Pol	Law and Justice	2015	5,771,687	37.58
Swe	Sweden Democrats	2014	801,178	12.9

المصدر : Eurostat : Plateforme d'information sur l'asile 2017

ولقد عززت الهجمات الإرهابية وتدفق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين في أوروبا كراهية الأجانب، والخوف من الإسلام والمشاعر المعادية للمهاجرين، وتجسد ذلك في هجمات على المسلمين والمهاجرين، وأولئك الذين يعتقد أنهم أجانب، بالإضافة إلى دعم الأحزاب الشعبوية المناهضة للهجرة، في كثير من دول الاتحاد الأوروبي، ولا تزال معاداة السامية وجرائم الكراهية مبعث قلق خطير في بعض دول الاتحاد الأوروبي، بما فيها المملكة المتحدة وفرنسا، خاصة بعد الهجمات

الإرهابية الدموية بأوروبا، التي تبناها المسلمون المتطرفون غضب المجتمعات الأوروبية وأعطت فرصة كبيرة للأوروبيين، لتوجيه الاتهام للإسلام والمسلمين.

وقد شكلت المفوضية الأوروبية في يوليو2016م، "المجموعة رفيعة المستوى" لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب وغيرها، من أشكال التعصب من أجل تحسين الجهود، التي تبذلها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لمنع جرائم الكراهية، فحسب "وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية" في تقرير أبريل2016م، أن جرائم الكراهية في كثير من الأحيان لا يبلغ عنها ولا تقدم في المحاكم، وحثت الدول الأعضاء على تحسين تحقيق العدالة للضحايا. وكذلك أثناء المظاهرات، اعتمد رؤساء البلديات بحوالي 30 بلدة في آب2016م، مراسيم تحظر على النساء ارتداء لباس بحر يغطي كامل الجسم يعرف باسم "البوركيني" أو أي ملابس أخرى تغطي الجسد في الشاطئ، بحجة أنها قد تشكل خطرا على النظام العام، واحتجت "رابطة حقوق الإنسان" و"التجمع ضد كراهية الإسلام في فرنسا"، على هذا الحظر أمام المحاكم الإدارية. حكم مجلس الدولة، أعلى محكمة إدارية في فرنسا، بأن الحظر في إحدى البلدات انتهك بصورة غير قانونية الحريات الأساسية، وشمل الحكم تعليق الحظر. سحبت بعض البلديات الحظر في وقت لاحق، وتمت معارضته في بعض المحاكم الأدنى درجة، في حين أيدت محاكم أخرى الحظر رغم قرار مجلس الدولة. العرب والمسلمين كانوا هم المستهدفين على أرض الواقع أكثر من سواهم، من عمليات الاعتداء الجسدي في الشوارع والأماكن العامة، وحرق المنازل، وجرائم القتل، فضلا عن ازدياد التمييز العنصري على حسابهم في الحياة اليومية، على صعيد العمل والمسكن مثلا، وحتى في نطاق تعامل الدوائر الأمنية مع ظاهرة التطرف وضحاياها، وعليه يمكن تعليل استهداف العرب والمسلمين بالدرجة الأولى بأسباب عديدة منها كنقاط محددة[1]:

- من العادة لا يتميز الأجنبي غير المسلم في بلد أوروبي غربي، بمظهره العام أو سلوكه المعيشي بصورة تلفت النظر عن أهل البلاد الأصليين، إذا كان من بلد أوروبي شرقي مثلا، على النقيض من غالبية العرب والمسلمين القادمين من بلدان أخرى من الجنوب.
- نادرا ما تميز الإحصاءات الرسمية الغربية بين فرد وآخر، من حيث انتماؤه الديني ولكن الحديث عن طالبي اللجوء والمهاجرين بسبب الحروب، كان يقترن على الدوام بمثل هذا التمييز على ألسنة المسئولين في مناصب سياسية وإدارية وبأقلام المحررين في الإعلام، حيث يرد التركيز على ربط مشكلة اللجوء بالانتماء إلى بلدان إسلامية.
- التقارير الدورية حول أوضاع الجريمة في البلدان الأوروبية، يمكن أن تتضمن ارتفاعا محدودا في أوساط الأجانب بالمقارنة مع أهل البلاد الأصليين، وهذا ما يفسره مثلا أن نسبة انتشار البطالة والفقر بينهم تزيد على الضعف عادة، ولكن كثيرا من المسئولين السياسيين وفي ظل

[1] Enes Bayraklı & Farid Hafez, European Islamophobia Report 2015, (Istanbul: SETA, 2016), P.07.

الميل الحزبي المتزايد نحو "اليمين" عموما، كانوا يبرزون في تعليقاتهم مدى "الخطر" الكامن في تلك الأرقام عندما يتحدثون عن ضرورة اتخاذ إجراءات مضادة. وهنا يلفت النظر أيضا أن عدم تحديد الجنسيات أو الانتماء الديني في التقارير الدورية بوضوح، يأتي على حساب العرب والمسلمين، فالواقع هو أن الجرائم عموما لاسيما، الأخطر من سواها كتجارة الرقيق الأبيض والمخدرات، إنما تقوم عليها عصابات منظمة من البلدان الشرقية بالتعاون مع مثيلاتها في بلدان غربية، فيها من المسلمين نادرا.

- ويضاف إلى ما سبق أن مستوى الجهل أو العداء للإسلام، والذي صنعته المناهج المدرسية ووسائل الإعلام في الدرجة الأولى، وساهم فيه المسلمون في الغرب عموما، نتيجة قدر لا بأس به من "الانعزالية" من جانبهم، هذا الجهل أو العداء، كان من وراء المخاوف الأولى التي انتشرت بين عامة السكان عندما أصبحت آثار الصحوة الإسلامية، ظاهرة للعيان في الدول الأوروبية نفسها، رغم أن تلك الآثار اتخذت مظاهر بسيطة نسبيا، كازدياد إقبال الشبيبة على المساجد واللباس الإسلامي.

والأهم من جميع النقاط السابقة، هو أن جميع هذه التطورات السلبية كانت تجد ما يعززها بقوة في المناخ الرسمي المعادي للإسلام نفسه، فقد انتقل هذا العداء بصورة شاملة منذ مطلع التسعينيات الميلادية من فئة المستشرقين فيما مضى، ومن مستوى الكتب المدرسية والكنسية ووسائل الإعلام والترفيه، إلى أعلى أجهزة صناعة القرار الغربي في القطاعات الأمنية والسياسية والفكرية، كما هو معروف شعار "صراع الحضارات". وربما ما هو غير معروف عموما عن شعار "الإسلام عدو بديل"، فقد ورد لأول مرة على عن وزير الدفاع الأمريكي سابقا ونائب الرئيس الأمريكي حاليا "ديك تشيني"، في المؤتمر العالمي السنوي للشؤون الأمنية في ميونيخ، ثم كان التحول لاحقا إلى "مكافحة الأصولية" لتجنب كلمة "الإسلام" داخل لقاءات القمم الأطلسية في روما وبروكسل، وهذا ما أوصل في خاتمة المطاف إلى عنوان "الحرب ضد الإرهاب" في قمة واشنطن الأطلسية، وقبل تحوله إلى ممارسة الحرب مباشرة من بعد. ولقد كان جميع ذلك على أعلى المستويات، واقترن بتحركات عملية من مستوى، تبديل المهام الرئيسية لحلف شمال الأطلسي، وتشكيل قوات التدخل السريع، بحيث تستهدف جغرافيا "هلال الأزمات" ما بين المغرب وإندونيسيا، وقد ربط ذلك وأمثاله بتحديد المهام الدفاعية وصيغ التدريب العسكري في وزارات الدفاع الوطنية. وينبغي هنا توضيح أيضا، أن تمثيل الوجود العربي والإسلامي البشري تنظيميا في أوروبا، كان ولا يزال في الدرجة الأولى عن طريق مراكز وجمعيات واتحادات "إسلامية"، فلم تبرز تنظيمات قائمة على الرابطة القومية إلا نادرا، ولأسباب معروفة كما هو الحال مع الأكراد. كما أن غلبة "عنصر،العرق" معين في بعض تلك المراكز والاتحادات، كان يلبي غالبا احتياجات واقعية في التعامل كما هو الحال مع العامل اللغوي، إضافة إلى آثار مرتبطة بانتماءات حزبية لمن قام على تأسيس النشاطات الإسلامية المعنية، وإن ذاب هذا العنصر مع مرور الزمن، مع ازدياد نسبة الشبيبة الناشئة

في أوروبا، فضلا عن مفعول الظروف الخارجية[1]. وتقول الخبيرة في معهد "هادسون" "زينو براون": "إن رسالة هذه المجموعات تقول للمسلمين في أوروبا، أن عليهم خلق مجتمعات موازية، وإنه لا يجدر بهم إتباع نمط الحياة الغربية". ورصد تقرير أعدته لجنة الأمن والدفاع في البرلمان الهولندي عام2016م، أن خلايا الإسلام المتشدد تعمل لجذب النساء إلى صفوفها وتجنيدهن للعمل الجهادي المسلح" وتواجه بعض البلدان الأوروبية، التي فيها أقليات أو جاليات مسلمة، أخطار نشوب توترات على أساس ديني. وهو ما حذر منه الخبير الأمريكي في قضايا الإسلام "روبرت سبنسر"، الذي يترأس مؤسسة "جهاد ووتش" المختصة بدراسة ظواهر التطرف الديني في العالم، مشيرا إلى أن التوتر بين المسلمين والمسيحيين في أوروبا يتنامى باضطراد، مهددا بتكون ما سماه "جيوبا إسلامية"، خاصة في ألبانيا 70%، مقدونيا 60%، البوسنة 30% والتي يشكل فيها المسلمون فيها نسبا مرتفعة، من عدد السكان الإجمالي. فقد بقي التحرك الإسلامي إلى فترة متأخرة من الثمانينيات الميلادية يركز على جوانب معينة، من قبيل إحياء الارتباط بالإسلام، والحفاظ على الشخصية الإسلامية في مجتمع غربي، ولكن مع الغياب شبه المطلق عن الميادين السياسية، الاقتصادية، الإعلامية، الفكرية، وقدر كبير من العزلة عن الميادين الاجتماعية في البلدان الغربية. وعموما إن موجة الاعتداءات العنصرية، وارتفاع نسبة المسلمين من أهل البلاد الأصليين أو المواليد من الجيل الثاني والثالث للوافدين، ساهما إلى جانب عوامل أخرى في تطور ملحوظ في أوساط العمل الإسلامي، كان من نتائجه المباشرة تذويب كثير من الاختلافات القديمة، وازدياد نسبة التنسيق والتنظيم المشترك عبر الحدود والفواصل الجغرافية والانتماءات العرقية والحزبية، وهو ما قطع أشواطا لا بأس بها في كل من إسبانيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا على التوالي، مع ظهور مرجعيات شاملة للمسلمين في أوروبا على أكثر من صعيد حيث ارتبط هذا التطور بمحورين رئيسيين[2]:

- **الأول:** التمثيل أكبر وأشد فعالية لمصالح المسلمين في حياتهم اليومية المعيشية، داخل المجتمع الأوروبي، وما يرتبط بذلك من ازدياد التواصل مع الجهات الرسمية والشعبية ذات العلاقة.
- **الثاني:** تقليص نسبة التركيز القديم على القضايا الساخنة في البلدان الإسلامية نفسها، كما في قضية فلسطين وأفغانستان والشيشان وغيرها، باستثناء الدعم الإنساني والمالي.

فقد أسهمت دعاوي اليمين في تشويه صورة الإسلام والمسلمين، وجعلهم محل للاستهداف والاعتداء عليهم، حيث ذكر "هانز توماس تيلشنايدر" النائب اليميني عن حزب البديل لألمانيا، بمجلس ولاية "ساكسونيا انهالت" المحلي: " الإسلام غريب علينا، ومن أجل ذلك لا يمكن أن ينطبق عليه، مبدأ حرية الديانة مثل المسيحية." حيث يرى اليمين وجود المسلمين يعني زيادة في فرص الإرهاب في أوروبا، ويستندون بالطبع إلى الحوادث الإرهابية التي شهدتها مؤخرا المدن

[1] Leibold, J. & Kühnel, S. Islamphobie " reconsidered. Ethnic and Racial Studies, (Germany: Suhrkamp, 2013), PP. 100-119

[2] رابح زغوني، نفس المرجع السابق، ص89.

الأوروبية.[1] وحذر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان "زيد بن رعد الحسين" قادة الأحزاب الشعبوية، بأوروبا من التأثير الهدام على المجتمعات لاستخدامهم التعصب وكراهية الأجانب لأغراض سياسية، وأشار مجلس "اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية وعدم التسامح" إلى توجه متصاعد ضد المهاجرين وكراهية الإسلام في تقريره السنوي في مايو2016م، وشدد على ضرورة مكافحة العنف العنصري. حث مفوض "مجلس أوروبا لحقوق الإنسان "نيلز موزنيكس" الدول الأوروبية، على تحديد أولويات إدماج المهاجرين، بما يشمل ضمان حماية فعالة من التمييز. ففي الحديث عن الهجرة واللجوء غالبا ما تثار قضية الاندماج بين المهاجرين والمجتمعات الغربية، التي هاجرو إليها فقد اعتقد البعض أن الاندماج هو ترياق الإرهاب، فكلما اندمج المهاجر في مجتمعه انحسرت فرص تطرفه، ولكن التقرير يخالف الرأي، حيث وجد أن العمليات الإرهابية هي أقل في جنوب أوروبا حيث الاندماج هو الأدنى. وحتى داخل القطر الواحد نجد هناك اختلافا في استقطاب "داعش" لكوادرها. وحسب ما جاء في التقرير، فإن تفسير الفوارق مرده إلى وجود مراكز استقطاب في هذه البلدان يسميها التقرير "النقاط الساخنة". وتتشكل هذه النقاط، التي تجند العديد من الأشخاص حول تيارات سلفية جهادية أو شخصيات كرازماتية أو مراكز إسلامية تبث التطرف. والتقرير لا ينكر العوامل الاجتماعية والاقتصادية، في تفسير ظاهرة التطرف والإرهاب، إلا أن التقرير يرى أهمية هذه النقاط الساخنة المتسببة بزيادة العمليات الإرهابية.

المحور الثالث: إشكالية الإندماج في ظل التمييز العنصري:

أثار تقرير نشرته اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان في أبريل2016م، القلق إزاء ارتفاع عدد الحوادث العنصرية، ومعاداة السامية وكراهية الإسلام المبلغ عنها للشرطة بعام2015م. استمر الاكتظاظ الشديد في السجون الفرنسية، وبقي معدل الانتحار مرتفعا بين السجناء، وخاصة بين النساء، مما أثار انتقادات "لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة" (سيداو) في يوليو2016م، كما أن فرص السجناء ذوي الإعاقة النفسية في الحصول على الرعاية الصحية العقلية غالبا ما تكون متدنية. واصلت ألمانيا عام2016م التعامل مع الآثار المترتبة على وصول 890 ألف طالب لجوء ومهاجر عام2015م.

وفي ظل تزايد طلبات اللجوء التي تبقى الكثير منها معلقة (أنظر الشكل04)، فقد اتخذ السلطات بعض الخطوات لمعالجة أوجه القصور في استجابة ألمانيا لجرائم الكراهية، بما في ذلك تدريب أجهزة إنفاذ القانون والسلطات القضائية، لتحسين التحقيق والملاحقة القضائية للجرائم ذات الدوافع العنصرية، فقد حكم رئيس محكمة محلية على ثلاثة أشخاص بالسجن، لإلقائهم قنبلة بنزين

[1] أبو بكر الدسوقي، جدلية العلاقة بين الإسلاموفوبيا واليمين الأوروبي، (مصر القاهرة : مجلة السياسة الدولية، العدد208، المجلد 52، أبريل2017م)، ص84.

في شقة طالبي لجوء وأشار إلى دوافع المهاجمين بكراهية الأجانب والعنصرية. طرأت العديد من التغييرات على قانون وسياسة اللجوء في مارس2016م.

(شكل04): عدد طلبات اللجوء المعلقة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لعام2016م.

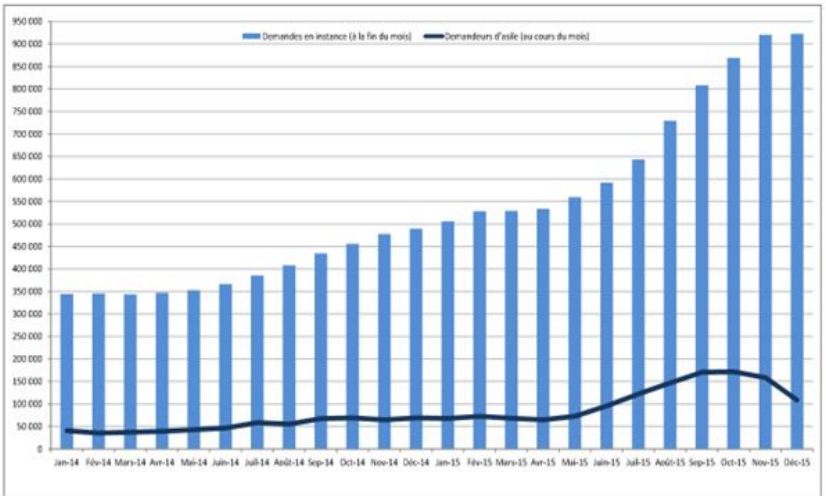

المصدر: Eurostat (Rapport : Plateforme d'information sur l'asile) 2017

وتكشف بحوث أعدتها مؤسسات مختصة أن 45% من المسلمين في النمسا، يرفضون الاندماج في المجتمع، ولا يوجد فروق بين من يعتبرون جيلا ثالثا أو أول، ولا في الأصول بين من قدم من تركيا أو الشيشان أو الدول العربية. ووفقا لاستطلاع قام به "مارك سيغمان" الباحث الأمريكي في مجال الإرهاب والطب النفساني، شارك فيه 400 شخص مرتبطون بتنظيم "القاعدة" في الشرق الأوسط، وجنوب شرقي آسيا، وشمال أفريقيا، و أوروبا، فإن 85 منهم أصبحوا متشددين في الغرب وليس في بلدانهم الأصلية".[1]

ومن هنا تقول الباحثة في جامعة هارفارد "جيسكا شتيرن": "إن كثيرين من الإرهابيين الشباب الذي تطوعوا للقيام بعمليات انتحارية، نما فيهم التطرف نتيجة شعورهم بالذل والتهميش في المجتمعات الأوروبية". وباعتبار أن أوروبا هي الوجهة الأكثر تدفقا من اللاجئين إلى أراضيها، نجد أن تعاملها العنيف معهم ينافي حقوق الإنسان العالمية في حق اللجوء وحماية اللاجئ، وصولا إلى تشريع اعتقالهم، بدافع حسب التصور الإستباقي العام فيما قد يصدره اللاجئ العربي المسلم من ثقافة العنف، وسمة التخلف، وخاصة لما يحمله اللاجئ من قيمه العربية والاجتماعية (خاصة الدينية)، والتي تعاكس تماما الهوية الدينية للمجتمعات الأوروبية، وكذا عدم قدرته على التكيف مع المجتمعات الأوروبية المتطورة والمتحضرة، هذا يعتبر تهديد أمني مجتمعي يهدد التركيبة السكانية والخاصية الأوروبية، والأمن ككل بأوروبا، وبالتالي يهدد حياة الفرد الأوروبي وسلامته والذي ينعكس

[1] رابح زغوني، نفس المرجع السابق، ص90.

بدوره على أمنه الإنساني، وبين خلافات الطرفين، التي تهدد اتفاقية "شينغن" للمرور الحر ضمن دول الاتحاد، ولائحة دبلن الخاصة بتنظيم اللجوء، تتواصل المعاناة الإنسانية لعشرات آلاف الفارين من بلدانهم باتجاه أوروبا بحثا عن العيش والعمل بكرامة وأمان.

وبعكس ما يشاع حسب آخر تقرير المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية، فإن نحو73% من مرتكبي أعمال الإرهاب، هم من مواطني هذه البلدان وليسوا لاجئين، 05% فقط كانوا من اللاجئين أو طالبي اللجوء، و14% من مرتكبي الأعمال الإرهابية، كانوا من المقيمين الشرعيين في البلاد، و06% من المشاركين في الأعمال الإرهابية، كانوا من المقيمين بطرق غير قانونية، أي أن رفض استقبال اللاجئين بحجة الإرهاب لا تسندها الأدلة الفعلية. ويكشف التقرير عن حقائق مهمة حول الإرهابيين، فعلى سبيل المثال، نحو17% من مرتكبي الإرهاب هم حديثو عهد بالإسلام، ونحو57% من الإرهابيين هم أصحاب سوابق إجرامية، و18% فقط من الإرهابيين هم من المقاتلين الأجانب، و42% من هؤلاء هم من لهم اتصالات عملياتية بتنظيمات إرهابية، و63% من المهاجمين اقسموا الولاء لتنظيمات جهادية. ومن الأمور المهمة التي يشير إليها التقرير هو أن 08% فقط من العمليات الإرهابية كانت بأوامر مباشرة من قيادات تنظيم "داعش"، ولكن الذين تأثروا بدعاية التنظيم نحو26%، أما معظم الأعمال الإرهابية، أي نحو 66%، قام بها أفراد بشكل مستقل، ولكن على تواصل مع "داعش" أو تنظيمات جهادية أخرى. ومن الأشياء التي خلص إليها التقرير أن65 من المنخرطين من51 عملية الإرهابية، يأتون من خلفيات متنوعة وليس هناك من نمط معين يجمع بينهم، فهم من خلفيات اجتماعية وثقافية وفئات عمرية متنوعة.

فعلى الصعيد الاقتصادي يمكن رصد عدد من التطورات، وكان المحور الرئيسي لها هو الربط غير المنهجي أو الموضوعي ما بين ارتفاع البطالة من جهة، وارتفاع نسبة الوجود البشري الإسلامي في أوروبا من جهة أخرى. وكان لكل من الظاهرتين أسباب لا علاقة لها بالأخرى إلا هامشيا، هذا مع ملاحظة أن عدد المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي المقصودة بمشكلة البطالة والتطرف اليميني، لم يتجاوز في أقصى التقديرات الغربية له حدود 15 مليون من أصل 380 مليون نسمة، أي 04% معظمهم من المتجنسين وأهل البلاد الأصليين والمقيمين منذ زمن طويل، بينما لا تصل نسبة "المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء" إلى01%، وبالتالي يبدو للعيان مدى "تضخيم" المشكلة من جانب المسئولين الرسميين، عند مقارنة الأرقام المذكورة مع عدد اللاجئين في البلدان النامية والفقيرة، كالصوماليين في البلدان المجاورة أو الأفغان في باكستان وإيران.

وترجع الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى صعود اليمين المتطرف في أوروبا إلى "الأزمة المالية العالمية" لعام2008م، التي أدت لانتشار البطالة والركود الاقتصادي، ومع زيادة الهجرة، بدأ بعض الأوروبيين ينظرون للمهاجرين كمزاحمين لهم في وظائفهم "خاصة المسلمين"، وهنا ظهرت دعوات للتضييق على المهاجرين، ودعوات عدائية ضدهم، كما تسببت الأزمة الاقتصادية في صعودا اليمين

في مختلف أنحاء العالم الغربي، وزادت شعبية اليمين المتطرف في فرنسا إلى 25%، وفي الدانمرك إلى 23%، وكذلك النمسا إلى 20%، وتولي مراكز الدراسات والبحوث الإستراتيجية في أوروبا، وأجهزة استخباراتها المختلفة اهتماما مركزيا لقضية الإسلام المتطرف وسط جالياتها الإسلامية. حيث يشير الخبير الألماني بقضايا الإرهاب الدولي "رولف توبهوفن" إلى وجود 40.000 إسلامي متشدد في أوروبا، يهددون أمنها القومي من بينهم 13.000 في ألمانيا و10.000 في بريطانيا، فيما يتوزع الآخرون على الدول الأخرى1. وهذه التفاصيل تجعل من الحكومات الأوروبية مرتبكة وقلقة، وعاجزة عن فهم هذه الظاهرة، ما يجعل من إجراءاتها وقراراتها لمواجهتها في كثير من الأحيان مثيرة للجدل والتناقض.2

إن اختيار الوعي الجمعي الأوروبي للعلمانية كإيديولوجية وأسلوب حياة، جعل الأوروبيين لا يقبلون المهاجرين المسلمين كما هم بدينهم وثقافتهم، لأنها تتعارض مبدئيا مع قيم الحرية والديمقراطية والعلمانية وبالتالي، لا يعكس الحديث عن العداء للإسلام في أوروبا حرية التعبير والنقد، بل هو أقرب إلى تكوين نمطي مسبق ينطلق من فهم خاطئ للإسلام. ومن جهة ثانية، يؤكد الارتباط الواضح بين العداء الصريح للإسلام، والمهاجرين المسلمين في خطاب اليمين المتطرف الأوروبي، وزيادة شعبيته، أهمية التفسيرات الحضارية والثقافية لصعود اليمين، وبالتالي حين وجد العداء للإسلام طريقه إلى الظهور في برامج وخطابات اليمين المتطرف جاءت النتيجة مزدوجة، صعود مميز للأحزاب اليمينية المتطرفة، في مختلف الانتخابات الأوروبية، وانتشار لظاهرة الإسلاموفوبيا على نطاق واسع، وكان مما يلفت النظر أثناء فترة وصول الاعتداءات العنصرية إلى ذروتها، أن الجهات الإسلامية الناشطة لم تكن قادرة على توظيفها بالصورة الفعالة، التي كانت تحققها الجاليات اليهودية في اتجاه نشر المخاوف من "تجدد النازية" وما يسمى "العداء للسامية"، وهذا رغم أن النسبة المئوية للأحداث التي أصابت اليهود أو منشآتهم في أوروبا آنذاك، كانت دون 05% بالمقارنة مع ما أصاب العرب والمسلمين، كذلك فمن الناحية النوعية، لا يوجد مجال للمقارنة بين "عمليات حرق مساكن" كانت بعض الأسر المسلمة ضحية لها، أو عمليات "ملاحقة لعدة ساعات لفرد مسلم في الشوارع مع الاعتداء بالضرب حتى الموت" ما شابه ذلك وبين كتابة عبارات معادية على بعض المقابر اليهودية، أو استخدام الطلاء في نشر رسوم معادية أو ما شابه ذلك ممّا ينشر تحت عنوان "تجدد العداء النازي لليهود."

ويضاف إلى العامل الاقتصادي، عامل الهوية الثقافية للمجتمعات القائمة، فالإتحاد الأوروبي يقدم اليوم على سبيل المثال، في برامج اليمين المتطرف باعتباره تهديدا للغات والثقافات الوطنية، وأن أوروبا بشكل عام، ستنصهر مع الزمن جملة الخصوصيات الثقافية لمختلف الدول، لصالح لغة واحدة سائدة قد تكون الألمانية أو الإنكليزية، وإن اختفاء الهوية الثقافية، والخصوصية الوطنية

[1] Enes Bayraklı & Farid Hafez ,Op, Cit, PP.12-15.

[2] Leibold, J. & Kühnel, Op, Cit, P.121.

(العملة الوطنية)، سيؤدي في نهاية المطاف إلى إلغاء الهوية الوطنية كليا، ونهاية التاريخ الوطني لشعوب أوروبا، مؤسسا لبداية عصر جديد، ستتحول فيه العولمة بابا لسيادة أمريكية مطلقة لا يرضاها الضمير الأوروبي المهدد[1].

ولعل المشكلة الأكثر تعقيدا هي أن أفرادا من الجاليات العربية والإسلامية، ليسوا هم وحدهم من يسافرون للجهاد العالمي، فلقد تبين أن شبانا مسيحيين من فرنسا وبريطانيا وألمانيا وبلجيكا وهولندا وغيرها يعتنقون الإسلام، وينضمون للقتال في صفوف تنظيم "داعش" و "جبهة النصرة" وغيرهما، ويرتكبون الفظائع والجرائم، وهذا يفرض أيضا ضرورة البحث عن العوامل والأسباب التي تدفع مواطنين مسيحيين إلى الجهاد العالمي، وارتكاب أفعال شنيعة وغير إنسانية ومدى ارتباطها بالأزمات التي تعيشها المجتمعات الأوروبية، وربما بوصول الثقافة الأوروبية إلى طريق مسدود! فعجز الدول الأوروبية عن إيجاد الحلول الفعالة يزيد من الارتباك والتخبط وعدم القدرة على المواجهة. فمشكلة التطرف في أوساط الجاليات العربية، والإسلامية في المجتمعات الأوروبية، ليست جديدة، ولكنها كانت محدودة وضعيفة، ولم تنظر إليها المؤسسات المعنية بجدية، وهي منذ سنوات تشهد تصاعدا، وتتمدد ومعها تبرز ظاهرة موازية هي التطرف المسيحي الأصولي، والتشدد القومي الشوفيني والكراهية الدينية والإثنية، تجسدها أحزاب أوروبية يمينية يتعزز نفوذها في الواقع الاجتماعي والسياسي، وتحقق إنجازات فعلية في الانتخابات وممثلوها يحتلون الآن مواقع مؤثرة في البرلمانات الوطنية والبرلمان الأوروبي، وبمقدورهم التأثير في مسارات القرارات والقوانين، التي تهدد المشروع الأوروبي، الرافض العنصرية والكراهية الدينية والعرقية، والساعي إلى مجتمعات متعددة الدين والثقافة. وفي الواقع لم تخطئ المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" حين أعلنت قبل فترة فشل مشروع اندماج المهاجرين في بلدها، وهذا للأسف هو حال جميع مشاريع وبرامج الاندماج الأوروبية، بما في ذلك السويد التي كانت تعد النموذج الناجح والمتطور لاندماج المهاجرين وبناء مجتمع متعدد الثقافات.

الخاتمة:

الأحداث الإرهابية الأخيرة التي شهدتها أوروبا في أكثر من بلد، وإلى جانب حالة الاحتقان غير العادية في المجتمعات الغربية، حالة "الإسلاموفوبيا" تنذر بمستقبل قاتم الملامح في أوروبا والغرب، وفي منطقة الشرق الأوسط بالأخص، وذلك إذا ما استمرت الأمور هكذا، ولم يتم اعتماد إستراتيجية متكاملة مغايرة بصورة جذرية لتلك المستوحاة من أطروحات صراع الحضارات، إستراتيجية تركز على أهمية المشروع المدني الديمقراطي في مناطق النزاع التي صدرت معضلة اللاجئين، أولا، وتؤكد أهمية الحوار والتمازج الحضاريين بين مجتمعاتنا ومجتمعات الغرب ثانيا، سيحقق نوعا من الأمن والاستقرار واستيعاب لأزمة اللاجئين، فإنه كمدخل تفسيري سيوسيو-ثقافي عادة ما يتحدث الباحثون عن المفارقة التي دشنتها العولمة وتطور وسائل الاتصال، فمع انفتاح العالم أكثر، وتقريب المسافات

[1] سعاد الوحيدي، الارتداد إلى القومية في زمن العالمية: رياح التطرف العنصري تهب في أوروبا، مجلة النور، 2016، ص67.

بين أطرافه المتنامية، لم تحدث النتيجة المتوقعة والمأمولة: توحيد العالم، بل جاءت النتيجة عكسية تماما: تصاعد الهويات والإثنيات والصراعات الطائفية، ولأجل هذا قد يكون صعود اليمين المتطرف في أوروبا، مرتبطا بهذه الموجة، فخصوصية أوروبا أنها تستقبل عمالة أجنبية جلها من دول كانت مستعمرات لها سابقا، وهي تصدر لها الآن عمالا من ثقافة ولغة ودين مختلفة...، لذا تم تصريف صعود الإثنيات والهويات في هذا العدو المشترك، وهو المهاجرون المسلمون. خصوصا وأن المصالح الإستراتيجية للقوى الغربية الكبرى في الشرق الأوسط والمنطقة العربية بالأخص، (وعلى رأسها الطاقة)، تصطدم بمناعة الشعوب المسلمة، فتم تقديم الإسلام كعدو، في إطار إدارة الصراع الاستراتيجي. والنتيجة أن الأوروبيين وجدوا أنفسهم أمام "عدو جاهز" وقناة ميسرة لتصريف الانكفاء العرقي والهوياتي. هذا دون أن ننسى الحمولة التاريخية لعلاقة الغرب المسيحي بالإسلام.

قائمة المراجع:

1- مصطفى علوي، عوامل صعود اليمين المتطرف في أوروبا، (مصر القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد208، أبريل2017م).

2- أبو بكر الدسوقي، جدلية العلاقة بين الإسلاموفوبيا واليمين الأوروبي، (مصر القاهرة : مجلة السياسة الدولية، العدد208، المجلد 52، أبريل2017م).

3- مصطفى علوي، عوامل صعود اليمين المتطرف في أوروبا، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد208، أبريل2017م).

4- سعاد الوحيدي، الارتداد إلى القومية في زمن العالمية: رياح التطرف العنصري تهب في أوروبا، (لندن: مجلة النور، دار النور، 2016م).

1-Lisa Bjurwald, The Extreme and Far Right in Europe, Stockholm: Fores Policy Paper, Forum För Re- former och Entreprenörskap, Vol 05, 2010).

2- Enes Bayraklı & Farid Hafez, European Islamophobia Report 2015, (Istanbul: SETA, 2016).

3- Leibold, J. & Kühnel, S. Islamphobie ” reconsidered. Ethnic and Racial Studies, (Germany: Suhrkamp, 2013).

4- Plateforme d’information sur l’asile 2017 Eurostat.

5-Wajahat Ali, Eli Clifton, Matthew Duss, Lee Fang, Scott Keyes, and Faiz Shakir, "Fear, Inc : The Roots of the Islamophobia Network in America" (Washington, D.C. : Center for American Progress, 2011).

6- Repport of GALLUP : Islamophobia: Understanding Anti-Muslim Sentiment in the West.

7-Patrick Worrall, The rise of right-wing populism in Europe Europe, Channel Four « Television Corporation », 28 Seb 2017, Avaible at : https://www.channel4.com.

اللاجئون[1] الفلسطينيون[2] في سورية والتغريبة الثانية

الباحثة عبير قطناني

[1] اللاجئ: وفقاً للمادة 1 حول تعريف "لاجئ" البند (2/ألف) من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المعتمدة مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية بتاريخ 28 تموز/يوليه 1951، والنافذ بتاريخ 22 نيسان/أبريل 1954، وفقاً لأحكام المادة (43)، هو "كل شخص يوجد، بنتيجة أحداث وقعت قبل كانون الثاني/يناير 1951، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة و آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية خارج بلد إقامته المعتادة السباق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد. ..."

[2] اللاجئ الفلسطيني: هو كل فلسطيني طُرد من محل إقامته الطبيعي في فلسطين سنة 1948 وما بعدها، أو أُخرج منها، أو خَرَج، لأي سبب كان، ولم يَسمح له الكيان الصهيوني بالعودة إلى موطنه الأصلي السابق. ويبقى هذا اللاجئ محتفظاً بصفة اللجوء إلى أن يعود هو أو نسله إلى موطنه الأصلي، مهما طال أمد اللجوء من الأجيال". وهذا يعني أي إنسان أُخرج من داره يُعد لاجئاً، وهذا ينطبق على الفلسطينيين الذين أخرجوا بعد حرب 1948 وحرب 1967، وينطبق على جميع الفلسطينيين بين هذين التاريخين، أو بعد هذا التاريخ، لأن قسماً من الفلسطينيين أبعدوا عن أرضهم بعد حرب 1967. [المصدر: صالح، محسن محمد: مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين، أكاديمية دراسات اللاجئين، ومركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ودار النفائس، ط.1، عمان، 2014، ص. 42. وسيشار إليه لاحقاً: صالح، محسن محمد: المدخل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، مرجع سابق]

الملخص

يتناول البحث قضية اللاجئين الفلسطينيين في سوريا من خلال طرح عدة أسئلة، من هم؟ وأعدادهم؟ وحياتهم خلال سنوات اللجوء؟ كما يلقي نظرة على اندماجهم في المجتمع السوري.

ثم يتناول الأحداث في سوريا سنة 2011 وأثرها على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، واضطرارهم إلى اللجوء إلى دول الجوار مرة أخرى كالأردن ولبنان وتركيا، وأيضاً مصر وقطاع غزة، ودول أوروبية.

ويناقش دور المنظمات الدولية التي تهتم بشؤون اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وغيرها. ثم الدور الملقى على عاتق كلاً من المنظمات الفلسطينية، والدول العربية، والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي والاحتلال الإسرائيلي فيما يتعلق بشأنهم.

Abstract

The Palestinian Refugees in Syria, and the Second Palestinian Nationalization

This research deals with the Palestinians refugees in Syria through several questions: Who are the Palestinians refugees? There numbers? Where did they come from? There integration into the Syrian society?

Their life during the Syrian Revolution 2011? How did the revolution affected on their lives, so they refugee for the second and the third time to Jordan, Lebanon, Turkey, Egypt, Gaza Strip and Europe.

The Role of the Palestinian Organizations, the Arab Countries, The World, and U.N. Organizations and “Israel” towards the refugees.

مقدمة:

تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين أقدم قضية مستمرة في التاريخ الحديث والمعاصر (منذ سنة 1948)، وتمثل أكبر نسبة من اللاجئين لسكان معينين، إذ أن نحو 68% من الفلسطينيين لاجئون، حيث يعيش نصف السكان الفلسطينيين خارج فلسطين التاريخية، والباقي هم من اللاجئين الذين طُردوا من فلسطين المحتلة سنة 1948، وأُجبروا على الاستقرار في الضفة الغربية وقطاع غزة، والدول العربية المجاورة.

وقد أصدرت الأمم المتحدة أكثر من (120) قراراً تدعو جميعها إلى تأييد حقّ الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، إلا أن هذه القرارات فشلت في إلزام "إسرائيل" بتنفيذها.[3]

يطرح البحث الأسئلة التالية:

- من هم اللاجئون الفلسطينيون في سوريا؟ وأعدادهم؟
- ما هو وضعهم المعيشي في المجتمع السوري منذ اللجوء وحتى الأحداث الاخيرة؟

[3] صالح، محسن محمد: بناء حياة مشتركة مع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، ورقة قُدمت في المؤتمر العالمي لمنظمة المدينة ومؤسسات المجتمع المدني، بإسطنبول، والتي عُقدت في الفترة من 20-2017/10/22، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

- ما أثر الأحداث على حياتهم؟
- ما هي أوضاع اللاجئين الفلسطينيين خلال الأحداث؟
- ما هي دول اللجوء التي لجؤا إليها، وأوضاعهم فيها؟
- ما هي السيناريوهات المطروحة للتعامل مع اللاجئين مستقبلاً؟

اللاجئون الفلسطينيون في سوريا:

بعد نكبة 1948 وسياسة التهجير والتطهير العرقي التي اتبعها الاحتلال، هُجّر حوالي (935) ألف فلسطيني –وفقاً لما قاله د. سلمان ابو سته- إلى ما عُرف لاحقاً بالضفة الغربية وقطاع غزة، وإلى دول الجوار. ووصل ما نسبته (10%) تقريباً من هذا العدد إلى سوريا، أي حوالي (85-90) ألف من اللاجئين الفلسطينيين إلى سورية، معظمهم من مناطق شمال فلسطين، واستقروا فيها مؤسسين مخيمات وتجمعات. ثم تبعتها دفعات أخرى في الأعوام 1956 (قدموا من لبنان ودول مضيفة أخرى)، و 1967 (بعد حرب النكسة التي أجبرت الكثير من الفلسطينيين إلى ترك أماكن سكناهم واللجوء إلى دول الجوار، ووصل عددهم إلى 460 ألف)4، و 51970 بسبب أزمات سياسية وعسكرية، ومن لبنان بعد حرب عام 1982، حتى وصل عددهم في عام 2011 (570) ألف وفقاً لآخر إحصاء لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) UNRWA.6 بينما نجد أن الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب7 -التي تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الحكومة السورية- قد أكد وجود (640) ألف لاجئ. يُضاف إلى هذا العدد اللاجئين الفلسطينيين من

---

[4] السهلي، نبيل: فلسطينيو سوريا وتحولات المشهد السوري، العدد (259)، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، 2015، ص. 17-183. [سيُشار إليه لاحقاً: السهلي، نبيل: فلسطينيو سوريا...، مرجع سابق]

[5] لاجئو 1970، أتى معظمهم بعد حرب عام 1970 في الأردن، أو ممن التحقوا مبكراً بالمقاومة الفلسطينية بعد حرب 1967، أو من سكان غزة، ومخيمات الضفة، أو ممن يحملون الوثائق المصرية، أو ممن هُجروا بعد حرب لبنان، حيث فقدوا أوراقهم الثبوتية بعد هذه الحروب، وأصبحوا يطلق عليهم (فاقدو الأوراق الثبوتية) [المصدر: العلي، ابراهيم: اللاجئ الفلسطيني من الاقتلاع إلى العودة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، 2014، ص. 185، وسيُشار إليه لاحقاً: العلي، ابراهيم: اللاجئ الفلسطيني، مرجع سابق].

[6] وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) UNRWA: تأسست في 1949/12/8، هدفها مساعدة الشعب الفلسطيني على مواجهة الصعوبات التي يعانون منها في الدول التي لجؤوا إليها، وقد أخذت شكلاً إنسانياً، ولم تتبن هدفاً سياسياً أو علمياً باتجاه عودة اللاجئين للأرض. [المصدر: صالح، محسن محمد: مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين، مرجع سابق، ص. 48].

[7] الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب: استحدثت هذه الهيئة ذات الشخصية الحقوقية والاستقلال المالي في سورية بموجب القانون رقم 450 تاريخ 1949/1/25، بغاية تنظيم شؤون اللاجئين الفلسطينيين العرب، ومعونتهم وتأمين حاجاتهم، وايجاد الأعمال المناسبة لهم، واقتراح التدابير بتقرير أوضاعهم في ذلك الوقت وفيما بعد. وقد كانت تعرف حتى عام 1974 باسم مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب. [للمزيد حول دور الهيئة، انظر: الموسوعة الفلسطينية

العراق عام 2006، ويُقدر عددهم بنحو (5-6) آلاف، وفق المفوضية العليا لشؤون اللاجئن، حيث أنهم لا يدخلون ضمن احصاءات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين8.

أقام اللاجئون الفلسطينيون في سورية في (15) مخيماً على الأراضي السورية[9]، تعترف الأونروا بوجود (10) فقط10، بينما هناك (5) مخيمات لا تعترف بها11. توجد تجمعات سكنية –لا تصنف مخيمات- معظمها في مدينة دمشق.

كان "مخيم اليرموك" الواقع جنوبي العاصمة دمشق من أكبر المخيمات مساحة وسكاناً، حيث يضم "مخيم فلسطين" أيضاً. وهناك إشكالية في تعريف المخيم، فالمخيم يعني "حفظ "حق العودة" لسكانه"، بينما لا تعترف لسكان التجمعات بهذا الحق، رغم تقديمها الخدمات لهم كما لسكان المخيمات الأخرى.

يحصل اللاجئ في هذه المخيمات والتجمعات من الأونروا على التعليم والرعاية الصحية والخدمات فقط، لكن الأونروا لا تقدم للاجئ "حق الحماية" الذي تكفله الشرائع القانونية للاجئين في العالم، وفقاً لبنود تأسيس الأونروا، مقارنة بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[12] التي تهتم باللاجئين السوريين وغيرهم في العالم.

ويقسم البحث إلى عدة محاور:

المحور الأول: اللاجئون الفلسطينيون ما بين عامي 1948-2011م:

عاش اللاجئون الفلسطينيون في سورية بحالة جيدة، حيث كانوا مندمجين بالمجتمع السوري- مقارنة باللاجئين الفلسطينيين في مناطق لجوء أخرى-، ويتضح ذلك من خلال:

الوضع القانوني:

في 1956/7/10 صدر قانون/مرسوم رقم (260) ساوى الفلسطيني –باعتباره سوري الأصل من بلاد الشام- بالمواطن السوري، من حيث الأنظمة بحقوق التوظيف والعمل والتجارة وخدمة العلم

---

[8] دراسة خاصة حول الحماية القانونية للاجئين الفلسطينين في سورية، صادر عن مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، والمرصد الأوروبي لحقوق الانسان، ومركز العودة الفلسطيني، مارس 2011-فبراير 2013. [سيُشار إليه لاحقاً: دراسة خاصة حول الحماية القانونية ...، مرجع سابق]

[9] تتوزع المخيمات في دمشق، حلب، حماة، حمص، اللاذقية، درعا، وإن كانت الغالبية العظمى تتركز في دمشق وريفها.

[10] خان الشيح، العائدين-الثكنة، النيرب، العائدين، خان دنون، درعا، درعا (الطوارئ)، جرمانا، السيدة زينب، السبينة.

[11] اليرموك، الرمدان، الرمل، حندرات، الحسينية.

[12] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR: تأسست في 14 ديسمبر/ كانون الأول من عام 1950 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتقضي ولاية المفوضية بقيادة وتنسيق العمل الدولي الرامي إلى حماية اللاجئين وحلّ مشاكلهم في كافة أنحاء العالم. وتكمن غاية المفوضية الأساسية في حماية حقوق ورفاه اللاجئين. كما تسعى المفوضية لضمان أن يكون كل شخص قادراً على ممارسة حقه في التماس اللجوء والعثور على ملاذ آمن في دولة أخرى، مع إمكانية اختيار العودة الطوعية إلى الوطن أو الاندماج محلياً أو إعادة التوطين في بلد ثالث. كما أن للمفوضية ولاية من أجل مساعدة الأشخاص عديمي الجنسية. [المصدر: http://www.unhcr.org/ar/4be7cc271c5.html]

في القوات المسلحة العربية السورية، ولاحقاً جيش التحرير الفلسطيني، مع الاحتفاظ بالجنسية الفلسطينية بسبب الخصوصية المتعلقة بالحفاظ على الهوية في مواجهة الغزو الصهيوني.

وفي عام 1963، وبناء على توصيات المؤتمر الأول للمشرفين على شؤون اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة والذي عُقد في دمشق، صدر القرار رقم (1311) بتارخي 1963/10/2، الذي نظم استصدار وثائق السفر للاجئين الفلسطينيين المقيمين في سورية، وكذلك في كلاً من لبنان، ومصر (التي كانت تدير قطاع غزة)، والعراق[13].

ووفقاً للقانون/المرسوم (260) تمتع اللاجئ الفلسطيني الذي قدِم في عامي 1948 و 1956، باستثناء عدم السماح للاجئ 1956 من دخول سوق العمل، إلا من خلال التعاقد بصفة مؤقتة، كما لا يخضعون للخدمة الالزامية. لكن تمتع جميع اللاجئين الفلسطينيين بامتيازات في التعليم والصحة والعمل والتمليك، أما اللاجئين الذين قدموا بعد حرب 1967، والذين استطاعوا التسجيل في قيود الأونروا، فإنهم يعاملون معاملة لاجئ 1956، أما غير المسجلين، فإنهم يعاملون معاملة الأجنبي، إذا كانوا من حملة الوثائق المصرية (قطاع غزة)، ومعاملة العربي المقيم إذا كانوا من حملة جوازات السفر الأردنية (المؤقتة). وهناك عدد من لاجئ 1970، يطلق عليهم مصطلح (فاقدو الأوراق الثبوتية)،[14] وتعد أوضاعهم الأكثر تعقيداً بسبب فقدهم لأوراقهم الثبوتية.

ويمكن النظر إلى أثر هذا القانون على حياتهم في النواحي التالية:

نتيجة لهذه القوانين حصل اللاجئ الفلسطيني في سوريا على بعض الخدمات، تمثلت في:

الخدمات الصحية:

كان اللاجئ الفلسطيني يحصل الخدمات الصحية من الأونروا ومن الحكومة السورية أيضاً، فيحق له العلاج في أي منهما.

الخدمات التعليمية:

كانت الأونروا تقدم الخدمات التعليمية للاجئين في (42) مدرسة أنشأتها، وبلغ عدد الطلاب فيها حتى عام 2011 حوالي (46385) طالب، كما كان يحق للطالب الفلسطيني الدراسة في مدارس الأونروا والمدارس الحكومية السورية، وكذلك الأمر بالنسبة للطلبة السوريون الذين كان بإمكانهم الدراسة في مدارس الأونروا[15].

سوق العمل:

تمتع اللاجئ الفلسطيني في سورية بحق العمل ولا زال، سواء في القطاع الخاص أو حتى في القطاع الحكومي، كما يتقلد جميع المناصب باستثناء المناصب السيادية أو المتقدمة أو التي تحمل

---

[13] بدوان، علي: القوانين الناظمة لأوضاع فلسطينيي سوريا، مجلة الوطن، 2015/10/2.

[14] العلي، ابراهيم: اللاجئ الفلسطيني، مرجع سابق، ص. 184-185

[15] حسين، أحمد: اللاجئون الفلسطينيون في سورية، مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية، محاضرة عبر منصة أكاديمية دراسات اللاجئين، 2017/10/21.

السمة السياسية. إضافة إلى حصول الآلاف على وظائف في الأونروا في مجالات التعليم والصحة والخدمات.

الخدمات:

تقاسمت الأونروا والحكومة السورية خدمات النظافة والصحة والبلديات، فكانت جميع المخيمات مخدومة من قبلهما. باستثناء "مخيم اليرموك" الذي كان يحظى ببلدية منفصلة عن الحكومة السورية.

حق التملك:

كان يحق للاجئ الفلسطيني عام 1948 تحديداً تملّك أكثر من محل تجاري، وأيضاً الانتفاع بالحقوق الناتجة عن الايجار، واستثمار المتاجر، وكذلك الانتساب إلى النقابات المهنية. لكن لا يحق له تملّك أكثر من شقة سكنية واحدة يسجلها في "الطابو الأخضر"[16]، لكن بإمكانه تملّك أكثر من ذلك في سجلات كاتب العدل، كما كانت هناك طرق التفافية لتملّك أكثر من عقار. أما الأملاك المنقولة، فقد كان يُسمح للاجئ بامتلاك ما شاء منها.

أثر هذه الأوضاع على الحياة في سورية:

نتيجة لهذه القوانين التي كفلت للاجئين الفلسطينيين حق التعليم والعمل، ساهموا في بناء البلد، في عدة قطاعات من العمل، أهمها العمل التربوي والتعليمي، حيث لم تخل منطقة من وجود مدرسين فلسطينيين، وتحديداً بين الأعوام (1948-1965)، حيث ساهموا في نشر التعليم على أوسع نطاق، في جميع المناطق، وبخاصة في مواد الرياضيات واللغة الانجليزية، التي كان يجيد تدريسها اللاجئون الفلسطينيون. وحظيت الجامعات السورية بوجود عدد كبير من الأساتذة من أصول فلسطينية، وفي كافة المؤسسات التعليمية الأخرى، المهنية والحرفية والمراكز الثقافية، إضافة إلى مشاركتهم في الحياة الأدبية والفنية وكافة المجالات.

وفي أماكن تجمع اللاجئين الفلسطينيين ظهرت نهضة عمرانية حقيقية، فمخيم اليرموك –الذي تأسس عام 1957 على مساحة قدرها 2110000م2- خير شاهد على هذا، حيث كان يُعدّ امتداداً طبيعياً لمدينة دمشق العاصمة، وسوقاً يرفد أسواقها بكل المواد.

---

[16] الطابو الأخضر: هي ورقة رسمية يحصل عليها المشتري من مديرية المصالح العقارية، لونها أخضر على أزرق تسمى (ورقة طابو)، وهي ورقة قانونية. ويعد هذا من أقوى أنواع التملك القانوني الموجود، تُمكّن المالك من حفظ حقه أمام المحاكم القضائية [المصدر: بدوان، علي: فلسطينيو سوريا والقوانين الناظمة، موقع صحفي جو، 2014/1/30، http://www.sahafi.jo/files/82f975b0435ccf3901d1ffd384391365b6c51fc2.html؛ كريم الدين، حسام: الفرق ومعنى شقة طابو أخضر، موقع سيريا نيوز، 2017/8/16، http://syriadailynews.com/38554]

وفي الحياة السياسية، مارس اللاجئون بشيء من الأريحية –وفق ما يوفره لهم النظام القائم- العمل السياسي الفلسطيني داخل المخيمات، من إقامة فعاليات وطنية تتوافق مع المناسبات الفلسطينية.

المحور الثاني: أثر الأحداث على اللاجئين:

في 2011/3/22 اندلعت الأحداث في مدينة درعا الجنوبية، ونظراً لانتشار اللاجئين الفلسطينيين في أغلب المدن السورية، جعل منهم مكوناً ذا خصوصية من مكونات النسيج السوري بكل ما تعنيه من تشابك وتداخل وثيقين بحكم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الشعبين.

وعند بداية الأحداث، بدا أن ثمة اختباراً جديداً لمحتوى ومنسوب تأثر الأوساط الفلسطينية بما يدور حولها، ولكيفية تفاعلها مع الحراك الشعبي السوري، وتوقعاتها من الأحداث الجارية. حيث خرجت مستشارة الرئيس السوري بعد أحداث العنف في اللاذقية بتاريخ 2011/3/26 لتوجيه أصابع الاتهام إلى مجموعة فلسطينية على أنها تقف وراء تلك الأعمال، وهو ما أثار الشكوك والمخاوف المبكرة من محاولات النظام إقحام الفلسطينيين في الأزمة السورية. وعزز هذا الاتجاه استحضار رامي مخلوف "من رموز النظام" القضية الفلسطينية، عندما ربط بين استقرار النظام و "أمن إسرائيل" حسب تصريحاته لصحيفة نيويورك تايمز في 2011/5/10، إضافة إلى أن رسائل النظام حملت منذ البداية تهديدات مبطنة للفلسطينيين، مع التلويح بالعواقب التي سيتعرضون لها في حال أضهروا تعاطفهم وانحيازهم إلى مطالب الشعب السوري وحراكه17. لكن الأيام أسقطت هذه الرواية، حيث خرجت المظاهرات في عدة مناطق من سورية. وكان للاجئين الفلسطينيين نصيب من الشهداء، فقد كان وسام الغول من أوائل الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا. وتوالى بعد ذلك سقوط العديد من الشهداء، حيث استشهد (3) ثلاثة في "مسيرة العودة" التي سمح النظام لهم باجتياز الأسلاك الشائكة في الجولان بتاريخ 2011/5/15 في ذكرى "النكبة" باتجاه الحدود الفلسطينية في الجولان، فيما يسمى بأحداث "الخالصة"، حيث فتح الاحتلال النار عليهم، ثم سقط منهم (29) شهيد، وتكررت مرة أخرى بمسيرة في ذكرى "النكسة" في 2011/6/5، بعدها بدأت تساؤلات في أوساط اللاجئين الفلسطينيين حول الغرض من فتح الطرق أمامهم للوصول إلى الأسلاك الشائكة مع الاحتلال. وعلى أثرها بدأت حالة من الغليان في المخيمات لشعور الفلسطينيين بالخديعة.

وفي المقابل لم تتخذ الفصائل الفلسطينية موقفاً واحداً من الأحداث، وبالتالي لم يتمكنوا من حماية اللاجئين أو تحييدهم عن الصراع الجاري على الأرض، حتى جاء يوم 2012/12/16، حيث قصفت طائرات النظام جامع عبد القادر الحسيني في مخيم اليرموك، وسقط فيه (25) ضحية، وكان الجامع يأوي عدداً كبيراً من النازحين السوريين –الذين نزحوا من مناطق الصراع إلى اليرموك- ولم

[17] أبو هاشم، أيمن: تداعيات الثورة السورية على فلسطينيين سوريا دراسة حالة مخيم اليرموك، أوجه التداخل والتفاعل، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (251)، بيروت، شتاء 2013، ص. 229-239

يكن بامكان أهل المخيم منعهم من اللجوء إلى المخيم، بسبب ارتباطهم بعلاقات استمرت أثر من 60 عاماً.

ثم توالت الأحداث في اليرموك من دخول عدد من الفئات المتحاربة مع النظام إلى داخل المخيم، مما أدى إلى فرض حصار على المخيم، وحرب تجويع، أدت بالنهاية إلى هجرة 80% من سكان المخيم، ودخل المخيم في حصار جزئي. مما أثر على عدد سكان المخيم، الذين كان عددهم (144000) لاجئ وفق تقديرات الأونروا عام 2011، ثم انخفض العدد بسبب الأحداث وهجرة أعداد كبيرة منهم وبخاصة من فئة الشباب، حتى وصل العدد إلى (3000) لاجئ فقط (وفق متخصصين).[18]

المحور الثالث: اللاجئون الفلسطينيون ما بين النزوح داخل سورية، واللجوء الثاني أو الثالث:

بسبب هذه الحرب التي أبت إلا أن تُقحم اللاجئين في أتونها، نزح عدد كبير من أماكن سكناهم إلى مناطق أكثر أمناً.

يشير تقرير للأونروا بأن ما يعادل (440000) لاجئ فلسطيني، يفتقرون إلى الأمن الغذائي، وبحاجة ماسة للمساعدات الدائمة، وحوالي (280000) لاجئ أصبحوا مهجرين داخل سورية، و (120000) اضطرتهم ظروف الحرب للجوء إلى خارج سورية.[19] حيث غادروا إلى كلاً من الأردن، ولبنان، وتركيا، ومصر، وقطاع غزة، وبعض الدول الأوروبية.

وحتى 2018/1/30 وثقت مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية الانتهاكات التي يتعرض لها فلسطينيو سورية، بما يلي:

- ضحايا (3642) من بينهم (463) إمرأة.
- معتقلين (1652) لدى أفرع الأمن والمخابرات التابعة للنظام، بينهم (105) إمرأة.
- قضى (204) لاجئاً في مخيم اليرموك نتيجة نقص التغذية والرعاية الطبية، بسبب الحصار المفروض على المخيم منذ 2012/6، وانقطاع المياه عنه منذ (1232) يوماً.
- تدمير المخيمات: مخيم درعا (70%) منه مدمر، وانقطاع المياه عنه منذ (1392) يوماً.

---

[18] الجزيرة نت، اللاجئون الفلسطينيون بسوريا... قبل وبعد الثورة، 2017/5/9.

[19] العلي، إبراهيم: فلسطينيو سورية ممنوع العبور، تقرير توثيقي يرصد القيود المفروضة على حق اللاجئين الفلسطينيين من سورية في التنقل، مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، قسم الدراسات والتقارير الخاصة، ط.1، ديسمبر 2017، ص. 7، [سيشار إليه لاحقاً، العلي، إبراهيم: فلسطينيو سورية ممنوع العبور، مرجع سابق].نقلاً عن النداء الطارئ لسنة 2016 بخصوص أزمة سورية الإقليمية، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، 2016، ص. 2، www.unrwa.org

- دمار أكثر من (80%) من مخيم حندرات، والذي يخضع لسيطرة الجيش النظامي منذ (490) يوماً[20]
- وصل حوالي (85) ألف لاجئ فلسطيني سوري إلى أوروبا حتى نهاية (2016).
- يُقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بحوالي (31) ألف، وفي الأردن (17) ألف، وفي مصر (6) آلاف، وفي تركيا (8) آلاف، وفي غزة (1000). [21]

دور الأونروا خلال الأحداث:

بما أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) قد تأسست بهدف تقديم المساعدة والحماية وكسب التأييد للاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان وسورية والأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك إلى أن يتم التوصل إلى حل لمعاناتهم، ... وتشتمل خدمات الوكالة على التعليم، والرعاية الصحية، والإغاثة، والبنية التحتية، وتحسين المخيمات، والدعم المجتمعي، والإقراض الصغير، والاستجابة الطارئة بما في ذلك في أوقات النزاع المسلح. [22]

فإن دورها اقتصر على تقديم المساعدات الغذائية والعلاجية خلال فترة الحرب في المناطق التي تستطيع الوصول إليها، وفي غالب الأحيان لم تتمكن من تقديم هذه المساعدات العينية. ناهيك عن عدم وجود دور لها في حماية اللاجئين الذين هم تحت مظلتها، كما هو الحال مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR

المحور الرابع: أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في دول اللجوء الثاني:

نتيجة لتعرض المخيمات الفلسطينية في سورية للقصف والتجويع والتعذيب والقنص والاعدام والتفجير، فقد نزح قرابة (260) ألفاً عن أماكن سكنهم، ولجأ نحو (150) ألفاً إلى خارج سورية، سواء إلى دول الجوار، أو إلى أوروبا وغيرها.[23] وهم موزعون على النحو التالي:

في الأردن

في الوقت الذي كان يواجه فيه اللاجئون الفلسطينيون صعوبات جمة باللجوء إلى دول الجوار أسوة باللاجئين السوريين، لم يخفِ وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال الأردني تخوفه من نزوح عشرات آلاف الفلسطينيين من سورية، ومعاناتهم ظروفاً إنسانية صعبة في مدينة الرمثا الحدودية شمال البلاد، حيث لم تستبعد مصادر أردنية من إعادة ترحيل الفلسطينيين في حال حصول "عمليات تدفق غير مسيطر عليها". وكانت الحكومة الأردنية قد تحدثت عن عبور نحو (150) لاجئ فلسطيني عبر السياج الحدودي بين سورية والأردن، في حين أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين

[20] موقع الجزيرة نت، 2017/5/9، www.aljazeera.net ، عن مجموعة العمل من أجل فلسطينيو سورية.
[21] مجموعة العمل من أجل فلسطينيو سورية، فلسطينيو سورية احصاءات وأرقام حتى 2018/1/30
[22] من موقع الأونروا (من نحن) www.unrwa.org/who-we-are
[23] بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2016/8/19، http://refugeesps.net

الفلسطينيين (اونروا) قد تحدثت عن عبور (1000) لاجئ فلسطيني مقيدين في سجلاتها.24، وذكرت مصادر أخرى أن العدد ارتفع إلى (2500) مع غير المسجلين جميعهم يحملون وثائق سورية، فحدّت هذه السياسة من تدفقهم إلى الأردن بحثاً عن الأمان.

يعيش اللاجئون الفلسطينين القادمين من سورية في مجمع (سايبر سيتي)25 في الرمثا شمال البلاد. ويشكون من ظروف يصفونها بأنها "غير انسانية"، حيث لا تسمح لهم الحكومة بمغادرة مكان الإقامة في حال تكفيلهم من قبل أحد الأردنيين عبر الحاكم الإداري، في حين تسمح للاجئين السوريين بالتكفيل، وهذه الأوضاع السيئة جعلتهم يعلنون مقاطعتهم لجميع الهيئات والمنظمات الدولية وطالبوا باخراجهم من المجمع، مع استعدادهم لتقديم الضمانات اللازمة للحكومة الأردنية، واضطرت هذه الظروف العديد منهم للهروب، فأصبحوا مطلوبين لقوات الأمن.

توقعت الأونروا أن يرتفع عدد اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى (10.000) لاجئ بنهاية عام 2013. وأن هناك (6.700) لاجئ من (7.200) متواجدين على الأراضي الأردنية، يقطنون في مجتمعات مضيفة، وقاموا بالتسجيل لدى الأونروا، مما يعني أنهم قد استنفذوا آليات الدعم المتاحة لهم، وهم بأمس الحاجة إلى المساعدة (مواد غذائية، مسكن، علاجات)، إضافة إلى الأمان الذي يفتقدونه في سورية بعد الحرب.[26]

ويُقدر عدد اللاجئين الذين وصلوا الأردن بحوالي (18000) لاجئ.[27]، ويقدر العدد بحوالي (17000) لاجئ.[28] وللسبب في الفروقات بالأرقام لعدم وجود احصاءات للفلسطينيين، كما أن عددا منهم يدخلون بأوراق سورية، أو فاقدي الأوراق الثبوتية، مما لا يجعل الأرقام صحيحة سواء لدى الأونروا، أو الحكومة الأردنية، أو المؤسسات البحثية التي تهم بهذا الشأن، كما أن عددا منهم لا يفصحون عن هويتهم الحقيقية خوفاً من إعادتهم إلى سوريا مرة أخرى.

في لبنان

في بداية الأحداث كانت حركة قدوم اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان تسير بشكل بطيئ جداً، لكن مع ارتفاع وتيرة استهداف المخيمات في منتصف عام 2012، بدأت الحركة تتسارع، خاصة بعد الاعتداء على مخيم اليرموك بالطائرات، ثم مخيم الحسينية وحندرات وغيرها.

عانى اللاجئون الذين قدموا إلى لبنان من صعوبات جمة، فالأونروا لم تقدم لهم المساعدات الغذائية ولا النقدية بشكل يضمن لهم حياة كريمة، كما أن الدولة اللبنانية فرضت عليهم رسم تجديد

---

[24] قطناني، عبير: الأزمة السورية وأثرها على الأمن الإقليمي/ قراءة في الإعلام العربي، مجلة المنتدى، العدد (256)، يناير-أبريل 2013، ص. 76، نقلاً عن صحيفة الحياة اللندنية، 2012/9/23

[25] سايبر سيتي: عبارة عن بناية سكنية واحدة تتألف من (6) أدوار، تحتوي على (140) غرفة، يقدر عدد اللاجئين الذين يقطنونها بـ (155) لاجئاً. [المصدر: عمون 2012/7/28]

[26] من تقارير الأونروا في 2013،

[27] العلي، إبراهيم: فلسطينيو سورية ممنوع العبور، مرجع سابق، ص. 7.

[28] مجموعة العمل من أجل فلسطينيو سورية، فلسطينيو سورية احصاءات وأرقام حتى 2017/12/19

إقامة مرتفعة على كل شخص، إضافة إلى قيودها على اللاجئين في العمل والتوظيف والخدمات، فلم تنظر إليهم كلاجئين، بل أعطتهم صفة "سائح" مع إقامة لمدة أسبوع واحد قد تمدد إلى أسبوعين، والتمديد لفترة أطول يحتاج إلى مبالغ مالية، مما حمّلهم غرامات باهظة، باعتبارهم مقيمين غير شرعيين.29

ووفقاً لتقرير للأونروا فإن هناك حاجة لمساعدة (20) ألف لاجئ على الأقل، وينضم إليهم كل يوم (200) شخص30. ويمكن للاجئ تسجيل أبنائه في مدارس الأونروا، لكن الكثير منهم أحجموا عن ذلك بسبب اختلاف المناهج، والضائقة المالية التي يمرون بها، وهذا ما دفع بعض الأسر للعودة إلى سورية مرة أخرى. ويُقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين من سوريا الموجودين في لبنان بحوالي (31850) لاجئ.[31]

في تركيا

يواجه اللاجئ الفلسطيني في سورية صعوبة في الحصول على فيزا من القنصلية التركية في دمشق (المغلقة)، كما يواجه صعوبات أكبر حتى يحصل عليها من السفارة التركية ببيروت. حيث قد تضطرهم هذه الأوضاع إلى الهجرة غير المشروعة، فيعرضهم إما لرصاص الجندرمة التركية على الحدود أو لخداع المهربين الذين يأخذون أموالهم ثم يتركونهم عرضة لمصيرهم المجهول.

ومع ذلك لا تكاد مدينة تركية تخلو من لاجئين فلسطينيين من سورية، غالبيتهم لا يحملون وثائق إثبات شخصية، لكن الحكومة تعتبرهم ضيوفاً إلى أن يتغير الوضع، وقد يضطر البعض منهم لاستعمال جوازات سفر سورية.32

وتشترط القنصلية إبراز وثيقة الإقامة القانونية التركية (الكملك) بدلاً من هوية الإقامة للاجئ الفلسطيني السوري من سورية.

قدّر القنصل الفلسطيني في اسطنبول عبد الكريم الخطيب عدد اللاجئين الفلسطينيين من سورية بأكثر من (4000) لاجئ، يعاني غالبيتهم من ظروف معيشية وإنسانية صعبة، بسبب قلة فرص العمل، وعدم وجود مورد مالي ثابت.33

بسبب هذه الأوضاع الصعبة، اضطر الكثير من اللاجئين إلى الهجرة إلى أوروبا، والتي -الدول الأوروبية- لا تسمح لهم بالحصول على تأشيرة، فيلجأون إلى المهربين، الذين بدورهم يحتالون

---

[29] دراسة خاصة حول الحماية القانونية ، مرجع سابق.

[30] تقرير موجز ومكثف لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان، منظمة ثابت لحق العودة، ديسمبر 2012. www.thabit-lb.org

[31] العلي، إبراهيم: فلسطينيو سورية ممنوع العبور، مرجع سابق، ص. 7

[32] المر، جابر: اللاجئون الفلسطينيون السوريون في تركيا، بين اللجوء أو عدمه، موقع أخبار عربية، 2016/3/11 akhbaralaan.net

[33] بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2017/6/21. http://refugeesps.net

عليهم وينهبون أموالهم، أو يقتلون من قبل حرس الحدود، أو يغرقون في قوارب الموت. [34] ويُقدر عددهم بحوالي (8000) لاجئ.[35]

في العراق

على الرغم من الظروف السيئة التي يعيشها العراق، فقد جازف العديد من اللاجئين هرباً من الحرب بالسفر إلى العراق، حيث يعيش غالبيتهم في مناطق أربيل ودهوك، نظراً لقربها من مناطق لجوئهم من سورية.

في مصر:

لم تسمح الحكومة المصرية للاجئين الفلسطينيين من سورية بالتسجيل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث أن مصر تقع خارج نطاق عمليات الأونروا. وبسبب عدم إمكانية تسجيلهم، أصبح حصولهم على تأشيرة لدخول مصر شبه مستحيلاً، إلا من بعد موافقة أمنية. ومن استطاع منهم الدخول، لم يتمكن من الحصول على تصريح إقامة، مما يعني عدم حصولهم على قسائم غذائية أو مساعدات طبية أو أية خدمات أخرى. [36] ويُقدر عدد اللاجئين بحوالي (6000) لاجئ.[37] ولا زال العدد كما هو حسب تقرير 2017/12/10 لمجموعة العمل.

في دول أوروبا:

وفقاً لفريق الرصد والتوثيق في مجموعة العمل من أجل فلسطيني سوريا، فإن عدد اللاجئين الفلسطينين من سورية الذين لجأوا إلى الاتحاد الأوروبي من بداية عام 2011 وحتى ديسمبر 2015/12 قد بلغ (71.206) لاجئاً[38]، ووصل العدد إلى ما يزيد على (75) ألف لاجئ حسب تقرير بوابة اللاجئين الفلسطينيين، كما أن هناك ما يقارب الـ (60) لاجئاً غرقوا في قوارب الموت بالبحار[39]. حيث كانت الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود (فرونتكس) FRONTEX[40] تمنع الهجرة

---

[34] أبو مغلي، مي: اللاجئون الفلسطينيون الفارون من سوريا: عالقون على هامش القانون، موقع شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة)2015/10/20. Al-shabaka.org/ar [سيشار إليه لاحقاً: أبو مغلي، مي: اللاجئون الفلسطينيون، مرجع سابق

[35] مجموعة العمل من أجل فلسطينيو سورية، فلسطينيو سورية احصاءات وأرقام حتى 2017/12/19

[36] أبو مغلي، مي: اللاجئون الفلسطينيون

[37] العلي، إبراهيم: فلسطينيو سورية ممنوع العبور، مرجع سابق، ص. 7

[38] عدد اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى أوروبا تجاوز 71 ألفا، مقال في موقع فلسطين الآن، https://paltimes.ps/post/2016/1/3

[39] بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2016/8/19، http://refugeesps.net

[40] الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود FRONTEX: واسمها الرسمي "الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العمليات في الحدود الخارجية لدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي" وكالة تابعة للاتحاد الأوروبي تختص بمراقبة الحدود الدولية للدول الأعضاء ومسؤولة عن تنسيق أنشطة قوات حرس الحدود لضمان تأمين حدود الاتحاد الأوروبي، مقرها الرئيس وارسو، بولندا، [المصدر: http://frontex.europa.eu/؛ https://www.marefa.org/%]

غير الشرعية إلى أوروبا، حتى تمت مصادقة البرلمان الأوروبي على قرار يلزم الوكالة بإنقاذ قوارب اللاجئين وعدم إعادتها إلى المياه المفتوحة في البحر المتوسط.

في 2017/7/26 أعلنت بريطانيا عن توسيع نطاق برنامج إعادة توطين اللاجئين السوريين الأكثر ضعفا، ليشمل لاجئين عراقيين وفلسطينيين، وآخرين كانوا يقيمون في سوريا، وفروا من الصراع[41].

ويُقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين من سوريا والذين وصلوا إلى أوروبا بحوالي (80000) لاجئ.[42] وقد ارتفع العدد إلى (85000) لاجئ.[43]

قطاع غزة:

وفقاً لمصدر أمني بوزارة الداخلية الفلسطينية بغزة، فقد أكد "أن عشرات العائلات الفلسطينية وصلت القطاع يوم 2012/7/22 قادمة من سورية، عبر معبر رفح البري، بعد تدهور الأوضاع الأمنية هناك".[44] ويقدر عددهم بحوالي (1000)[45].

المحور الخامس: السيناريوهات المطروحة للتعامل مع اللاجئين الفلسطينيين مستقبلاً:

بعد مرور سبع سنوات على الحرب في سورية، ليس من السهولة الحديث عن سيناريوهات متوقعة، لكن هناك توقعات بأن تنتهي الحرب إلى إحدى هذه السيناريوهات:

الأول: الحل السياسي:

انتهاء الحرب بعد تسوية سياسية، ودخول البلاد في مرحلة انتقالية، لا يُعرف مدتها، قد يتم خلالها تجاهُل وجود اللاجئين الفلسطينيين في سورية وحقوقهم التاريخية، الذي كفلته الأمم المتحدة، والدولة السورية نفسها، مما يعني المزيد من الأوضاع السيئة والهجرة المتزايدة إلى أصقاع العالم، وربما أمور أخرى أكثر بشاعة.

الثاني: التقسيم وتفكيك الدولة:

ويُتوقع حينها أن يتم التقسيم وفقاً لأسس طائفية، ولما كان اللاجئيون الفلسطينيون موزعين على مناطق القطر السوري كله، فإن عملية التقسيم هذه قد تؤثر عليهم سلباً، وقد يُخشى من سيناريو مقارب لسيناريو ترحيل فلسطينيي العراق، الذين تم نفيهم إلى منافٍ بعيدة.

الثالث: استمرار الحرب:

مما يعني المزيد من الدماء والانتهاكات، ويشكل مخاطر على الفلسطينيين أكبر من المخاطر الموجودة حالياً.

---

[41] مفاجأة بريطانية للاجئين من فلسطين والعراق، مقال في العربية بتاريخ 2017/7/26،

[42] العلي، إبراهيم: فلسطينيو سورية ممنوع العبور، مرجع سابق، ص. 7

[43] مجموعة العمل من أجل فلسطينيو سورية، فلسطينيو سورية احصاءات وأرقام حتى 2017/12/19

[44] أبو مغلي، مي: اللاجئون الفلسطينيون، مرجع سابق

[45] مجموعة العمل من أجل فلسطينيو سورية، فلسطينيو سورية احصاءات وأرقام حتى 2017/12/19

الرابع: انتصار المعارضة:

وهذا السيناريو غير واضحة معالمه أصلاً، وإن حدث، فإنه لا يمكن التكهن بمصير الفلسطينيين في حال وصول قوى أخرى لا نعرف موقفها من قضية فلسطين ولا موقفها من اللاجئين الفلسطينيين.

الخلاصة والتوصيات:

إن مأساة الهجرة والتغريبة أو النكبة الجديدة التي يعيشها فلسطينيو سورية تتم الآن وتمر متسارعة، وعلى مرأى ومسمع كل القوى والقيادات الفلسطينية، والعالم. لذلك لا يُلام اللاجئ الفلسطيني على مغادرة البلد إلى أصقاع المعمورة، فخيارات اللاجئ الفلسطيني محدودة، إن قرر البقاء في سورية، وإن قرر مغادرتها، وحتى لو وضعت الحرب أوزارها، فهل بإمكانه العودة مرة أخرى إلى سورية، وماذا سيكون وضعه حينها، حيث أقرت السلطات السورية مشروع قانون ينظم دخول العرب والأجانب إلى سورية وإقامتهم فيها، والذي ينص على عدم عودة أي فلسطيني غادر الأراضي السورية في ظل الأزمة. لكن وفقا لمصدر فإن الفلسطيني اللاجئ في سورية وحامل وثيقة السفر السورية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، لا يشمله هذا القرار، لأنه لا يُعد من "العرب" أو "الأجانب" بل هو بحكم السوري.[46] لكن اللاجئ الفلسطيني لا ينطبق عليه هذا النص، حيث أنه ليس سورياً أصلاً –لا يحمل جواز سفر سوري- وليس عربياً –لا يحمل جواز سفر أي دولة عربية- بل هو يحمل وثيقة سفر سورية، وحسب نص القانون رقم (260) الصادر عام 1956 فإن اللاجئ الفلسطيني سوري بحكم وجوده على أراضي بلاد الشام، ليس أكثر من ذلك. فعلى أي أساس سيتم التعامل معه في حال عودته إلى سورية؟؟

لذلك يقع على عاتق الجميع مسؤولية حماية اللاجئين الفلسطينيين في داخل سورية، والذين خرجوا منها بسبب الخوف على حياتهم، وكل منهم لا بد أن يتحمل مسؤوليته:

السلطة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية:

يجب على السلطة والفصائل الفلسطينية في الداخل السوري وخارجه، أن توحد موقفها للتفاوض مع الحكومة السورية وأطراف النزاع، لتحييد المخيمات واللاجئين عن هذا الصراع، وتوابعه، وفك الحصار عن المخيمات التي لا زالت تعاني من حصار خانق عليها كاليرموك وخان الشيح. والعمل على إطلاق سراح المعتقلين لدى الأمن السوري والمخابرات.

وتفعيل دور السفارات الفلسطينية في دول اللجوء لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين فيها، ورفع القيود التي تحول دول حصولهم على الأمان والعمل.

الدول العربية:

على الدول العربية المضيفة أن تتوقف عن التذرع بحق العودة لحرمان اللاجئين الفلسطينيين حقوقهم الأساسية، وأن تمتثل للتعهد الدولي بعدم الإعادة القسرية للاجئين، الموقع في عام 1965،

[46] عن موقع داماس بوست، قانون يمنع عودة أي فلسطيني غادر سورية خلال الأزمة ويعتبر كل شخص متواجد على الأراضي السورية بطريقة غير مشروعة شخص "إرهابي"، 2013/3/21، www.paliraq.com

وغيرها من معاهدات حقوق الانسان الدولية، التي تمنح اللاجئين الفلسطينيين الحماية المنصوص عليها في القوانين والأعراف الدولية.

المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومنها الأونروا:

ينبغي على المجتمع الدولي الضغط على النظام السوري، لتوفير الحماية اللازمة للمخيمات.

أن تسهل عملية توطين اللاجئين الفلسطينيين من سورية في دول اللجوء الثالث وعدم التمييز بينهم وبين اللاجئين السوريين.

توفير الدعم المالي للأونروا كي تستطيع تقديم خدماتها للاجئين.

حكومة الاحتلال

تتحمل جزءً كبيراً من المسؤولية، لعدم السماح لها للاجئين بالعودة إلى بلادهم وفق قرار الأمم المتحدة رقم (194) الذين أقرّ حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وهذا يُعدّ انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي.

المصادر والمراجع:

اتفاقيات دولية:

الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المعتمدة مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية بتاريخ 28 تموز/يوليه 1951، والنافذ بتاريخ 22 نيسان/أبريل 1954

كتب:

العلي، ابراهيم: اللاجئ الفلسطيني من الاقتلاع إلى العودة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، 2014

صالح، محسن محمد: مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين، أكاديمية دراسات اللاجئين، ومركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ودار النفائس، ط.1، عمان، 2014

أبحاث:

صالح، محسن محمد: بناء حياة مشتركة مع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، ورقة قُدمت في المؤتمر العالمي لمنظمة المدينة ومؤسسات المجتمع المدني، بإسطنبول، والتي عُقدت في الفترة من 20-2017/10/22، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت

مقالات:

المر، جابر: اللاجئون الفلسطينيون السوريون في تركيا، بين اللجوء أو عدمه، موقع أخبار عربية، 2016/3/11 akhbaralaan.net

أبو مغلي، مي: اللاجئون الفلسطينيون الفارون من سوريا: عالقون على هامش القانون، موقع شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة)2015/10/20. Al-shabaka.org/ar

بدوان، علي: القوانين الناظمة لأوضاع فلسطينيي سوريا، مجلة الوطن، 2015/10/2

بدوان، علي: فلسطينيو سوريا والقوانين الناظمة، موقع صحفي جو، 2014/1/30، http://www.sahafi.jo/files/82f975b0435ccf3901d1ffd384391365b6c51fc2.html؛

قطناني، عبير: الأزمة السورية وأثرها على الأمن الإقليمي/ قراءة في الإعلام العربي، مجلة المنتدى، العدد (256)، يناير-أبريل 2013، ص. 76، نقلاً عن صحيفة الحياة اللندنية، 2012/9/23

كريم الدين، حسام: الفرق ومعنى شقة طابو أخضر، موقع سيريا نيوز، 2017/8/16، http://syriadailynews.com/38554

تقارير:

العلي، إبراهيم: فلسطينيو سورية ممنوع العبور، تقرير توثيقي يرصد القيود المفروضة على حق اللاجئين الفلسطينيين من سورية في التنقل، مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، قسم الدراسات والتقارير الخاصة، ط.1، ديسمبر 2017، نقلاً عن النداء الطارئ لسنة 2016 بخصوص أزمة سورية الإقليمية.

منظمات:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب

منظمة ثابت لحق العودة:. www.thabit-lb.org

الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود FRONTEX: واسمها الرسمي "الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العمليات في الحدود الخارجية لدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي"

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، 2016، www.unrwa.org

محاضرات عبر النت:

حسين، أحمد: اللاجئون الفلسطينيون في سورية، مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية، محاضرة عبر منصة أكاديمية دراسات اللاجئين، 2017/10/21

أفلام:

اللاجئون الفلسطينون في سوريا تأثروا بالأزمة الداخلية: https://www.youtube.com/watch?v=wok-2AoMDcs

اللاجئون الفلسطينيون في سوريا وتحديات اللجوء – أكاديمية دراسات اللاجئين https://www.youtube.com/watch?v=pKoH581Ee-M

اللاجئون الفلسطينيون.. قصة معاناة وكفاح شعب https://www.youtube.com/watch?v=wccUgSPvWYU

بالأرقام: مأساة اللاجئين الفلسطينيين منذ 1948 https://www.youtube.com/watch?v=jNL2ezO7guE

عن اللاجئين الفلسطينيين: https://www.youtube.com/watch?v=bUxN6dHirP0

قصة اللاجئين الفلسطينين: https://www.youtube.com/watch?v=oOvPEnmTF5A

مؤسسات خاصة تعنى بشؤون اللاجئين الفلسطينيين:

بوابة اللاجئين الفلسطينيين:. http://refugeesps.net

مجموعة العمل من أجل فلسطينيو سورية، فلسطينيو سورية احصاءات وأرقام حتى 2017/12/19: http://www.actionpal.org.uk/

مواقع الكترونية:

موقع الجزيرة نت، 2017/5/9، www.aljazeera.net

موقع داماس بوست: www.paliraq.com

موقع العربية: https://www.alarabiya.net

موقع عمون الإخباري www.ammonnews.net

موقع فلسطين الآن: https://paltimes.ps

اللاجئون في الشرق الأوسط
Refugees in the Middle East

Proceedings of

The Third International Conference: Refugees in the Middle East

International Community:
Opportunities and Challenges

Scientific Referred Conference

Editors

Dr. Fawwaz Ayoub Momani
Director, Refugees, Displaced Persons and Forced Migration Studies Center

Dr. Mohammad Fo'ud Al-Hawamdeh
Chairman, Dept. of Curriculum & Instruction
Faculty of Education

Refugees, Displaced Persons and Forced Migration Studies Center
Yarmouk University 2018

Supported by: UNHCR The UN Refugee Agency · giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH · TİKA · اتحاد الجامعات العربية

Proceedings of

The Third International Conference: Refugees in the Middle East

International Community: Opportunities and Challenges

Scientific Referred Conference

Editors

Dr. Fawwaz Ayoub Momani
Director, Refugees, Displaced Persons and Forced Migration Studies Center

Dr. Mohammad F. Al-Hawamdeh
Chairman, Department of Curriculum and Instruction
Faculty of Education

Refugees, Displaced Persons and Forced Migration Studies Center
Yarmouk University

2018

THE COST OF KINDNESS
Assessing the Effects of Syrian Refugees on Jordanian Labor Markets

Sarah Winton

Shortened Version Adapted from A Thesis in
International Relations and Economics

Presented to the Faculties of the University of Pennsylvania in
Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of
Bachelor of Arts

Abstract

In the wake of the Syrian Refugee Crisis, there is a growing concern about how an unprecedented influx of refugees affects a host country's economy. However, upon surveying the literature, it appears that economists have primarily focused on answering this empirical question in the context of developed countries. This thesis responds to this failure by answering this question for developing countries through synthesizing economic development theory and labor economics.

To conduct its empirical quantitative analysis, this thesis uses data from the influx of Syrian refugees into Jordan from 2011 to 2014. This case is representative, stylized, and critical for the assessment of the economic impact of refugees. Jordan represents a typical developing economy, maintaining a large informal sector. The refugee labor supply shock is stylized due to Jordanian laws that forbid refugees from working, confining them to the informal sector. Finally, the case is critical due to Jordan's geopolitical role in the regional stability of the Middle East.

Using the case of Syrian refugees, this thesis seeks to answer the following question: how do Syrian refugees entering the informal sector affect the wages of Jordanians at the individual level? This question is answered by applying the Human Capital Pricing Model. Using regional variation in the distribution of Syrian refugees, this thesis isolates the effect of Syrian refugees on wages in the formal and informal sectors of Jordan's economy. The results conclude that Syrian refugees have a negative impact on informal sector wages and no discernable effect on formal sector wages. Also, the status of being a refugee decreases one's wage, holding all else constant.

1. Introduction

In the larger fields of labor economics and international migration, Jordan's refugee crisis and the structure of its labor market present a unique and complex case that serves as an ideal focus of study for several reasons. First, due to the size of the Syrian refugee wave, studying Jordan provides an opportunity to test a more unobstructed causal pattern between migration and macroeconomic indicators such as income inequality and unemployment levels.1 Also, Jordan's labor market is structured so that the majority of Syrians can only participate in the informal sector; strict government policies only allowed 1% of Syrian refugees to obtain work permits before a policy change in early 2017, forcing the rest to work illegally in the informal sector.[2] This creates a stylized dynamic where the native population can choose between working in either the informal sector or the formal sector but refugees have only been able to work in the informal sector. Due to its

[1]Basem Lozi, "The Effect of Refugees on Host Country Economy Evidence from Jordan," *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research In Business* 5, no. 3 (July 2013): 114–26.

[2]By Svein Erik Stave and Solveig Hillesund, *Impact of Syrian Refugees on the Jordanian Labour Market*, 2015, http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_364162/lang--en/index.htm.

characteristics, a large growth of the informal sector would have its own exogenous effects on the economy, putting downward pressure on wages, undercutting the formal sector's prices, and stalling economic development. Finally, the magnitude of the Syrian Refugee Crisis produces concerns for the economic stability and in turn the political stability of Jordan. Jordan's political stability is of particular importance from an international relations standpoint, due to its integral role in the region as a buffer state for both Saudi Arabia and Israel.

While there exists theoretical literature on the effects of shocks to a labor supply and available data on the Syrian Refugee Crisis, there is an absence of academic work applying economic modeling to analyze the effects of Syrian refugees on Jordan's labor market.[3] This analysis also has applications beyond the borders of Jordan. Many of the trends seen in Jordan's economy mirror those in other developing countries that take in refugees since the majority of the world's refugees relocate to countries similar to their own.4 By studying the impact of a large influx of refugees on a host country's developing economy, generalizable patterns can be documented to inform policy makers on the realities of admitting refugees and influence their future policy-decisions.

This paper is divided into two sections: a description of the methodology used and its subsequent analysis. The methodology section relies primarily on an application of the Human Capital Pricing Model to the Jordanian labor market. The section also introduces the underlying hypothesis, theoretical background, econometric model, and data of this paper. The analysis section details the model specifications, tests the hypothesis, and evaluate the results. The first subsection will provide the specifications of the model and test the hypothesis that Syrian refugees negatively impact informal wages among native men. The second subsection will evaluate these results by interpreting the effects of the coefficients, discussing their significance, and comparing the regression's regional human capital price in the informal sector with the percentage of refugees in each region.

2. Methodology

1.1 Hypothesis

Through statistical and economic analysis of the Syrian Refugee Crisis in Jordan, this thesis will answer the following research question: how do Syrian refugees entering the informal sector effect the wages of Jordanians at the individual level? Utilizing a micro-level perspective, this thesis will evaluate the effect of Syrians refugees on wages by econometric analysis across regional labor markets. The following hypothesis is grounded in the Neoclassical Model and the Human Capital Pricing Model:

> *Informal sector wages will be lower in the regions with higher percentages of refugees to native populations, after controlling for variations in human capital. There will be no associated effect on formal sector wages.*

[3] In economics, a "shock" means an exogenous, unpredicted event that impacts the economy either positively or negatively.

[4]Maystadt and Verwimp, "Winners and Losers among a Refugee-Hosting Population."

This hypothesis utilizes the basic Neoclassical Model's assumptions about labor supply shocks; an increase in the labor supply reduces the wage rate for those who are substitutes for the added workers. Since Syrian refugees have been confined to the informal sector, this thesis hypothesizes that wages will fall in the informal sectors of regions with more refugees relative to their native populations. Conversely, since there are no refugees in the formal sector, this thesis contends that there should not be a similar variation in wages as a result of regional differences in the percentages of refugees. This utilization of regional variation in the distribution of refugees to estimate the effect of labor supply shocks on wages comes from an application of the Human Capital Pricing Model by Heckman et al (1996).5 This model guides this analysis since it isolates the effect of the labor supply shock on wages by controlling for differences in human capital, such as years of education or experience in the workforce.[6]

1.2 Theoretical Background

A central concept of this approach is what constitutes working in the informal sector. Using the International Conference on Labor Statistics' (ICLS) definition, I define informal employment as workers who: work without a written or verbal contract, are not covered by a social security scheme, work below the minimum working age, work without necessary legal permits, work for less than the minimum wage, or are self-employed in the informal sector.[7] Because Syrian refugees in the workforce work without legal permits, they are considered, under the ICLS definition, to be informal sector workers and to represent the exogenous growth of the informal sector.

I utilize individual-level data to model Jordanians' and Syrian refugees' wages as a function of human capital, regional location, and refugee status. Using the Human Capital Pricing Model, this thesis will estimate the effect of refugees on wages in both the informal and formal sectors and in different regional labor markets in Jordan. Developed by Jacob Mincer, the Human Capital Pricing Model estimates an individual's income as a function of his or her store of human capital. Mincer proves that an increase in human capital results in higher lifetime earnings in his seminal paper, "Investment in Human Capital and Personal Income Distribution" (1958). To explain this relationship, the model shows that firms value individuals with more human capital because human capital corresponds to increased productivity.[8] Thus, more human capital results in a higher offered wage.

---

[5]James Heckman, Anne Layne-Farrar, and Petra Todd, "Human Capital Pricing Equations with an Application to Estimating the Effect of Schooling Quality on Earnings," *The Review of Economics and Statistics* 78, no. 4 (1996): 562–610, doi:10.2307/2109948.

[6] Human capital is any skill, knowledge, or experience that increases a worker's productivity.

[7]Hillesund, *Impact of Syrian Refugees on the Jordanian Labour Market*, 2015; "Final Report of the 17th International Conference of Labour Statisticians."

[8]Jacob Mincer, "Investment in Human Capital and Personal Income Distribution," *Journal of Political Economy* 66, no. 4 (August 1958): 281–302.

In the regression, the coefficients of the human capital variables then represent the returns to an additional investment in one more unit of human capital such as an additional year of education. Moreover, the model uses the logarithm of income to test this relationship. Since the distribution of individuals' incomes is skewed due to income inequality, the model utilizes the set of logarithms of incomes because it approximates a normal distribution.

1.3 Econometric Model

This thesis constructs its model by employing an adaptation by Heckman et al. (1996). While the premise of Heckman et al. is to assess the effect of school quality on earnings, their model utilizes regional variation as a mechanism for comparing different labor markets. Their model estimates a single relationship between log wage and human capital, which is represented by education and experience. This rate of return on human capital (the coefficients on education and experience in the regression) is constant across regions.9 The model also creates a set of dummy variables for each region, where the coefficient of each regional dummy represents the demanded price for a worker with no investment in human capital. Thus, this base level demanded price for labor is allowed to vary across regions. The result of this model's specifications is that each region corresponds to a shift in the intercept of the regression while the slope remains constant.

There will be two models of this relationship, one for each sector of the economy. Using the three regions in the data—Mafraq, Irbid, and Amman—the regressions will be as follows:

$$\text{Log wage}_{\text{informal}} = \beta 0 + \beta 1\text{Irbid} + \beta 2\text{Amman} + \beta 3\text{Education} + \beta 4\text{Experience} + \beta 5(\text{Experience})2 + \beta 6\text{Refugee} + \varepsilon$$

$$\text{Log wage}_{\text{formal}} = \beta 0 + \beta 1\text{Irbid} + \beta 2\text{Amman} + \beta 3\text{Education} + \beta 4\text{Experience} + \beta 5(\text{Experience})2 + \varepsilon$$

This model consists of three dummy variables for each of the three regions, a variable for education, a variable for experience, a variable for the square of experience, and a dummy variable for refugee status.

The dummy variables (Mafraq, Amman, and Irbid) are based on an individual's reported governorate. Mafraq is represented as the intercept-term with the coefficient β0 because including a full set of regional dummies would create perfect multicollinearity. If the model calculates different demanded prices in the various regions (the coefficients of β0 and the added effects of β1 and β2), there must be some aggregate labor supply or demand factor causing such variation. Since the percentage of refugees relative to the total population is different across the regions of Jordan and not controlled for in the model, this variation can be attributed to the relative size of the labor supply shock of Syrian refugees. Therefore, this thesis anticipates that the demanded price will be lowest in the regions with the highest percentage of refugees relative to the native population.

[9]Heckman, Layne-Farrar, and Todd, "Human Capital Pricing Equations with an Application to Estimating the Effect of Schooling Quality on Earnings," 565.

This paper employs a model that includes variables for years of education, years of work experience, and years of work experience squared to control for the various personal characteristics that constitute human capital, as specified by the Human Capital Pricing Model. According to Ben-Porath (1967), human capital is defined as a person's "own abilities, innate or acquired" such as skills, knowledge, training or experience.10 The inclusion of a quadratic experience term is common among Human Capital Pricing Models "to proxy for the effect of on-the-job training on earnings."11 These three control variables account for the variation in human capital of each individual, which impacts the wage a company offers him or her. Under the predictions of the Human Capital Pricing Model, an additional year of education or experience should increase one's wage.

Finally, the model includes a dummy variable for refugee status. It isolates the effect of being a refugee on one's wage. Since refugees are confined to the informal sector, the variable is only included in the regression for informal wage. Overall, the aim of this model is to capture the effect of refugees on wages and the demanded price of human capital through regional variation.

1.4 Data Source

The cross-sectional data underlying this paper comes from a survey study conducted during February and March of 2014 through a joint effort by the International Labor Organization (ILO), Fafo Institute for Applied International Studies, and the Jordanian Department of Statistics. The survey's structure is based on the Fafo's labor force survey and working conditions survey.[12] [13] Employing a random sampling technique of three different governorates across Jordan, the survey creates a representative sample of the Jordanian host population and the Syrian refugee population, both in and out of the refugee camps.[14] Additionally this thesis utilizes some census data from the Jordanian Department of Statistics in order to determine the percentage of refugees relative to the native population in each of the three regions. This enables the comparison between the results of the regressions and the effect of refugees.

3. Analysis

2.1 Model Specification

The base model employed in this section relies on two important specifications beyond the scope of the Human Capital Pricing Model to create more reliable results. First, this model only uses data for men in the labor force. In Jordan, women are not expected to work such that they participate in the labor force at a

[10]Ben-Porath, "The Production of Human Capital and the Life Cycle of Earnings," August 1967.

[11]Heckman, Layne-Farrar, and Todd, "Human Capital Pricing Equations with an Application to Estimating the Effect of Schooling Quality on Earnings," 564.

[12] This data is not included in this thesis because of restrictions placed on my use of it by the ILO.

[13]Hillesund, *Impact of Syrian Refugees on the Jordanian Labour Market*, 2015.

[14]Ibid.

much lower rate than men, 22% compared to 87 % for men.[15] In this data's sample, only 297 of 2,378 employed workers are women. Only 11.7% of women participate in the labor force and only 4.7% of them are employed while 88.3% are not participants in the labor force. This labor force participation rate for women is remarkably low even for a Middle Eastern country and is considered a distinctive feature of Jordan's labor market.[16] Due to the prevalence of strict social norms and traditional gender roles, Jordanian women are not expected to work, particularly once they are married.[17] Because these women choose whether or not to participate in the labor force, their inclusion in the model would create self-selection bias. Self-selection bias is the inaccuracy in the regression that estimates wages, arising from the fact that some individuals in the labor market self-select either to participate or opt-out, which creates a correlation between the error term and the decision to work.18 The result of self-selection is an "omitted variable bias" problem because there is correlation between the characteristics of the individual and the error term in the regression for average earnings.19 To avoid this bias, women are excluded from this model's sample.

The second modification in this model is the exclusion of other immigrant populations reported in the data. Since this thesis focuses on the effect of Syrian refugees on the economic well being of Jordanians, the inclusion of other immigrant populations would confound results. A labor supply shock of new immigrants or refugees impacts existing immigrant workers and native workers differently.[20] While it would be interesting to test the effect of Syrian refugees on existing immigrant communities in Jordan, there is not a sufficiently large sample of non-Syrian immigrants in the data. Only 108 of 2,378 employed workers in the sample are neither Jordanian nor Syrian. Thus, this model also excludes the set of non-Syrian immigrants from the sample used in the regression analysis.

Upon eliminating women and other immigrant workers from the sample, this data relies on 1,990 individuals who were employed as of 2014. This represents a subset of the original sample size of 3,362 individuals in the Jordanian labor force. The table below describes the composition of the informal and formal sectors. As expected due to government restrictions, less than 1% of Syrians work in the

---

[15]"Women in Jordan – Limited Economic Participation and Continued Inequality," *World Bank News*, April 17, 2014, http://www.worldbank.org/en/news/feature/2014/04/17/women-in-jordan---limited-economic-participation-and-continued-inequality.

[16]"Hashemite Kingdom of Jordan: Jordan Country Gender Assessment" (World Bank, July 2013), 27, http://documents.worldbank.org/curated/en/503361468038992583/pdf/ACS51580WP0P130ox0379850B00PUBLIC0.pdf.

[17]Ibid., 33.

[18]Heckman, James J., "Sample Selection Bias as a Specification Error," *Econometrica* 47, no. 1 (1979): 153–61, doi:10.2307/1912352.

[19]Ibid.

[20]Borjas, "The Labor Demand Curve Is Downward Sloping."

formal sector. Comparatively, the informal sector employs 48.5 % of Jordanians such that the native working population is almost equally split between the formal and informal sectors.

Formal Sector Employment by Nationality	
	Number of Individuals
Syrian, Non-Refugee	2
Syrian Refugee	4
Jordanian	658
Total	664

Informal Sector Employment by Nationality	
	Number of Individuals
Syrian, Non-Refugee	52
Syrian Refugee	576
Jordanian	698
Total	1326

Table 1[21]

2.2 Testing the Hypothesis

Central to testing the second hypothesis is being able to compare the human capital prices (the regional dummies' coefficients) in the various regions to the relative percentage of Syrians in each region. Using census information from the Jordanian Department of Statistics, I computed the percentage of refugees to natives in each of the three regions recorded in the data set.[22] The results are as follows:

Regional Percentage of Syrian Refugees to Total Jordanian Population	
Amman	10.87%
Irbid	19.40%
Mafraq	37.81%

Table 2[23]

With these figures in mind, this regression models the effect of region of residency on log wage in the formal sector.[24] To account for the presence of

[21] All tables were produced by the author of this paper using the raw data provided by the ILO and Fafo as described in the Methodology section.

[22] "The Population of the Kingdom by Administrative Divisions."

[23] These figures were calculated from the total number of Syrians in each region divided by the total regional population.

[24] See Research Design for explanation for use of log wage instead of wage (both are measured as hourly earnings).

heteroscedasticity, the formal sector regression utilizes White's heteroscedasticity-consistent standard errors to ensure robustness to the effects of heteroscedasticity.[25] The table below reports the resulting coefficients of each independent or control variable, the p-value, and statistical significance for the formal sector.

Base Regression: Formal Sector Results				
Variable	Coefficient	Robust Standard Error	P-Value	Statistical Significance
Amman	-0.127	0.049	0.01	**
Irbid	0.015	0.044	0.75	
Mafraq (Constant)	-0.365	0.115	0.00	**
Education	0.079	0.007	0.00	**
Experience	0.015	0.007	0.02	*
Experience Squared	-0.0002	0.0001	0.30	
Observations: 625 Adjusted R-Squared: 0.214 Statistical Significance: * denotes 0.05 level, ** denotes 0.01 level				

Table 3

For log wage in the formal sector, education and experience are the statistically significant human capital factors that impact wage. Because this model uses logarithms, coefficients correspond to the percentage change in wage caused by an additional year of education or experience. Thus, an additional year of experience increases wage by 1.5% and an additional year of education increases wage by 7.9%. This follows the predictions of the Human Capital Pricing Model, which states that an increase in human capital results in higher wages.

The effect of regional refugee variation on wage is inconclusive in the formal sector. If the formal sector wages were related to the regional percentage of Syrian refugees, Amman would have the highest base price for human capital, then Irbid, and Mafraq would have the lowest (or vice versa if the relationship were indirect). However, the regression has Irbid with the highest (-0.35), followed by Mafraq (-0.365), then Amman (-0.49). Not only does this result not follow a discernable pattern, Irbid is also not even statistically significant. While the Mafraq variable appears to be statistically significant, it is used as the constant term in the regression so it does not predict anything about the effect of living in Mafraq directly.[26] In the Human Capital Pricing Model, Mafraq also represents the base

[25] See Appendix B for a more complete description of the methodology used to make the model robust to heteroscedasticity.

[26] When including a set of dummy variables, one must represent the constant term in the regression; otherwise, the result is multi-collinearity. In this case, the Mafraq variable represents the base price of human capital.

price of human capital, setting education and experience equal to 0. On the other hand, the Amman variable, which represents the added effect on wage of living in Amman (a 12.7 % decrease on wages), is statistically significant and has an interpretable impact. Overall, there can be no concluded effect of Syrian refugees on the wages of workers in the formal sector.

Next, I tested the hypothesis by modeling the effect of regional residency on the log wage of the informal sector. The table below reports the resulting coefficients of each independent or control variable, the p-value, and statistical significance for the formal sector.

Base Regression: Informal Sector Results				
Variable	Coefficient	Standard Error	P-Value	Statistical Significance
Amman	0.183	0.054	0.001	**
Irbid	0.140	0.055	0.01	**
Mafraq (Constant)	-0.732	0.104	0.00	**
Education	0.055	0.007	0.00	**
Experience	0.042	0.005	0.00	**
Experience Squared	-0.0007	0.0001	0.00	**
Refugee Status	-0.373	0.048	0.00	**
Observations: 1,206 Adjusted R-Squared: 0.192 Statistical Significance: * denotes 0.05 level, ** denotes 0.01 level				

Table 4

As in the formal sector, education and experience impact one's wage. An additional year of education increases one's wage by 5.5% and an additional year of experience increases one's wage by 4.2%. The model has strong predictive power in estimating one's wage. The adjusted R-Squared is 0.192, which constitutes a high value for a parsimonious empirical model.

After controlling for variation in human capital, there exists a statistically significant and sizable effect on wage from living in each region. Mafraq, which has the highest percentage of refugees, has the lowest base human capital price of -0.732. While this seems illogical to have a negative price, this base price is for an individual with zero experience or education, which never exists in reality. Because regressions are linear, starting with a lower base human capital price corresponds to lower wages for each addition of human capital (education or experience). Subsequently, Irbid has a higher base human capital price of -0.592 and supports the middle percentage of refugees. With the smallest percentage of refugees,

Amman has the highest base human capital price -0.549.27 Thus the model of the informal sector predicts that the higher the percentage of refugees in a region, the lower its wages.

An additional feature of this model is the inclusion of the refugee variable, which corresponds to whether or not the worker is a refugee. As a dummy variable, it forecasts that being a refugee as opposed to a native will decrease one's wage by 37.3% after controlling for human capital and regional variation. Thus, comparing a Jordanian and a Syrian refugee with the same education and experience, the Jordanian will make 37.3% more than the refugee on average. This result highlights that being a refugee negatively impacts one's earning potential in the informal sector. These lower wages also have the potential to cause a depreciation of informal sector wages over time since firms can hire refugees for a cheaper cost than Jordanians.

2.3 Robustness Tests for the Model

In this section, the regression results reported previously will be evaluated to determine whether they confirm or reject the hypothesis that informal wages are lowest in regions with the highest percentages of refugees. However, since the formal sector proved inconclusive at the base human capital price and most of the regional variables lacked significance, there is clearly no effect on the formal sector from Syrian refugees entering the labor market. Thus, there is no need to conduct certain evaluative tests on the formal sector results. In order to conduct this assessment of the informal sector, I will employ various techniques used in labor economics and econometrics.

First, I will calculate an average predicted log wage for each region to determine if the average wage is actually lower in regions with higher percentages of refugees. Because the coefficients of the regional dummy variables estimate the base human capital price, which is never observed in the real world, it is common practice in economics to calculate the average wage based on the base human capital price, the average level of education, and the average level of experience. For this sample, the average level of education was 9.38 years and the average level of experience was 18.24 years. The equation for this calculation comes from the regression such that the average wage is predicted by the independent variables. In this case, three average predicted wages are computed for the informal sector in each of the three regions.[28]

$$\text{Predicted LogWage}_{\text{Amman}} = \beta_0 Amman + \beta_1(Avg.\ Education) + \beta_2(Avg.\ Experience) + \beta_3(Avg.\ Experience)^2 + \beta_4 Refugee$$

[27] In Figure 4, the coefficients for the Amman and Irbid dummy variables represent the added effect of working in these regions to the human capital price, compared to the human capital price in Mafraq.

[28] These results are still in terms of log wages and the β coefficients come from the informal sector regression results (see Figure 20).

Predicted $\text{LogWage}_{\text{Irbid}}$ =
$\beta_0 Irbid + \beta_1(Avg.\ Education) + \beta_2(Avg.\ Experience)$
$+ \beta_3(Avg.\ Experience)^2 + \beta_4 Refugee$

Predicted $\text{LogWage}_{\text{Mafraq}}$ =
$\beta_0 Mafraq + \beta_1(Avg.\ Education) + \beta_2(Avg.\ Experience)$
$+ \beta_3(Avg.\ Experience)^2 + \beta_4 Refugee$

Using these equations, the following predicted average wages were calculated for the informal sector of each region (**Table 5**).

Average Predicted Log Wage by Region	
Region	Predicted Log Wage
Amman	0.407
Irbid	0.363
Mafraq	0.223

Table 5

As anticipated, Mafraq, which has the highest percentage of Syrian refugees, has the lowest predicted average wage. Conversely, Amman, which has the lowest percentage of refugees, has the highest average wage. Irbid represents the middle case and has the median predicted average wage. Overall, these results affirm the predictions of the hypothesis.

For this model, I conducted a joint significance test to evaluate the set of regional dummy variables in the informal sector regression. In econometrics, a joint significance test is used to test the hypothesis that all the coefficients for the specified subset of independent variables are equal to 0. The test will report a probability, corresponding to the significance level at which the hypothesis can be rejected. Thus, a reported probability of 0.000 justifies the definitive rejection of the test's hypothesis. The purpose of such a test is to confirm the predictive value of the selected variables on the dependent variable. In this case, the joint significance test reported a joint statistic of 17.45 with probability of 0.000 at which the hypothesis is statistically significant. Thus, this thesis overwhelmingly rejects the hypothesis that the regional dummies have no predictive value in determining log wage.

Finally, I will test the robustness of the results by changing the operationalization of wage from an hourly to weekly measure. In the operationalization of hourly wage, this thesis relies on survey results for monthly income and hours worked per week. Using two self-reported measures increases the likelihood of misrepresentation or human error. Thus, to assess the robustness of the model, this test uses weekly wage as the dependent variable, which only relies on one reported measure: monthly income. Monthly income is then scaled by a fourth to estimate weekly wage. The regressions for formal and informal sector remain the same except for the substitution of weekly wage for hourly wage. The results are as follows:

Weekly Wage Regression: Formal Sector Results				
Variable	Coefficient	Robust Standard Error	P-Value	Statistical Significance
Amman	0.049	0.034	0.12	
Irbid	0.030	0.023	0.29	
Mafraq (Constant)	3.514	0.066	0.00	**
Education	0.064	0.005	0.00	**
Experience	0.011	0.004	0.01	**
Experience Squared	-0.0001	0.0001	0.52	
Observations: 625 Adjusted R-Squared: 0.333 Statistical Significance: * denotes 0.05 level, ** denotes 0.01 level				

Weekly Wage Regression: Informal Sector Results				
Variable	Coefficient	Standard Error	P-Value	Statistical Significance
Amman	0.317	0.048	0.00	**
Irbid	0.130	0.049	0.01	**
Mafraq (Constant)	2.991	0.093	0.00	**
Education	0.062	0.006	0.00	**
Experience	0.038	0.005	0.00	**
Experience Squared	-0.001	0.0001	0.00	**
Refugee Status	-0.370	0.043	0.00	**
Observations: 1,206 Adjusted R-Squared: 0.249 Statistical Significance: * denotes 0.05 level, ** denotes 0.01 level				

Table 6

In the formal sector model, all the regional coefficients become insignificant compared to the base model where the Amman variable was statistically significant. This reaffirms the conclusions of the base model that there is no regional variation in wages after controlling for human capital.

In the informal sector model, the statistical significance of the independent variables and their relationship to wage match the base model. Again, all the variables are statistically significant at the 1% level. Being a refugee has a downward effect on weekly wages, reducing one's earnings by 37%. Similarly to

the base model, Amman has the highest human capital price followed by Irbid then Mafraq. The indirect relationship between the percentage of refugees in the region and the wage still holds. This robustness test supports the second portion of the hypothesis that regions with higher percentages of refugees have lower informal sector wages.

The major difference between the results of this log weekly wage model and the log hourly wage model (the base model) is the Adjusted R-Squared. For both the formal and informal sector regressions, the log weekly wage model has higher Adjusted R-Squared values than the corresponding log hourly wage model. The Adjusted R-Squared for the formal sector wage increases from 0.214 to 0.333 while the informal sector wage increases from 0.192 to 0.249. This increase implies that the variables have more explanatory power for weekly wage than hourly wage. However, this is not surprising since weekly wage was chosen as a more reliable operationalization, as described previously. Therefore, the creation of a more predictive model that still has the same results as the base model highlights the robustness of the evidence supporting the thesis.

4. Conclusion

This micro-level analysis demonstrates that refugees have a generally negative impact on informal sector wages. Using the Human Capital Pricing Model and regional variation, this paper affirmed the hypothesis that regions with higher ratios of refugees to the native population have lower informal sector wages and that refugees have no effect on formal sector wages.[29] From the analysis conducted, I draw the following conclusions:

1. *Syrian refugees have no discernable impact on formal sector wages.* The results of both the base model and the robustness adaptation showed no relationship between the percentage of refugees in a region and the average formal sector wage. Moreover, the added regional dummies, Amman and Irbid, were statistically insignificant in the log weekly wage model and Irbid was in the hourly wage model as well. The lack of significance reaffirms the irrelevance of regional variation on formal sector wages.
2. *Regions with higher percentages of Syrian refugees relative to natives have lower informal wages. Regions with lower percentages of refugees have higher informal wages.* In both specifications of the model, each regional dummy was statistically significant and an indirect relationship consistently held between the percentage of Syrian refugees in a region and the region's base human capital price. For the base model, the average wage was computed for each region from the base human capital price and the average level of human capital. These average wages still upheld the effect of refugees on

[29] These conclusions are for men, the majority of the labor force, unless otherwise indicated.

informal sector wages. Overall, this thesis generates strong evidence that an influx of refugees causes wages to fall.

3. *Refugee status lowers one's wage.* In both specifications of the model, the dummy variable representing refugee status was statistically significant and maintained a negative impact on wage. Holding human capital levels constant, being a refugee decreases one's wage by 37% in both instances. Therefore, this thesis has demonstrated that refugees generate downward pressure on wages since they are offered lower wages than their native counterparts.

These findings have powerful implications for Jordan's labor market and its workforce. Foremost, they warn of the negative economic impact of accepting large numbers of refugees and barring them from legal employment opportunities. Forcing Syrian refugees to seek work in the informal sector drastically increased the size of informal sector, ensuring that Jordan's economic growth slows.30 The influx of refugees also caused informal sector wages to fall, with no corresponding effect on formal sector wages; this will additionally create higher levels of poverty among Jordanians. Overall, the result of Syrian refugees entering into the informal sector has harmed the well-being Jordan's labor market in several ways.

In the long term, this attempt to restrict Syrian refugees from working will make refugees a systemically disadvantaged population in Jordan for years to come. Since Syrian refugees are in the informal sector and make less than Jordanians with equivalent levels of human capital, Syrians will always be a poorer segment of the population. These refugees will have no incentive to accumulate human capital through schooling because they are not compensated with comparable wages to that of native Jordanians.31Also, this period of confinement to the informal sector guarantees that the refugees will work in harsher jobs that lack regulations, safe working conditions, and insurance.32 Forbidding Syrian refugees from entering the labor force legally has only furthered and solidified their economic vulnerability.

[30]Charmes, "The Informal Economy Worldwide"; Afonso and Sarabanda, "The Impact of the Informal Economy on R&D, Wage Inequality and Economic Growth"; Bhattacharya, "Informal Sector, Income Inequality and Economic Development."
[31]Mincer, "Investment in Human Capital and Personal Income Distribution."
[32]Hillesund, *Impact of Syrian Refugees on the Jordanian Labour Market*, 2015.

Appendix A: Census Data

Jordan's Refugee Populations by Governorate, 2015

	Jordanians	Palestinians	Syrians	Egyptians	Iraqis	Yemenis	Libyans	Other	Total Non-Jordanians	TOTAL
Amman	2,554,923	308,091	435,578	390,631	121,893	27,019	21,649	147,742	1,452,603	**4,007,526**
Balqa	396,939	17,060	27,982	42,393	1,238	213	44	5,840	94,770	**491,709**
Zarqa	923,652	189,788	175,280	60,225	3,939	665	87	11,242	441,226	**1,364,878**
Madaba	156,787	5,071	14,669	10,788	584	142	55	1,096	32,405	**189,192**
Irbid	1,316,618	33,396	343,479	55,004	1,960	1,822	592	17,287	453,540	**1,770,158**
Mafraq	314,164	8,405	207,903	16,257	715	212	57	2,235	235,784	**549,948**
Jerash	167,751	53,628	10,868	4,473	52	10	7	270	69,308	**237,059**
Ajloun	157,162	332	14,496	3,695	48	50	4	293	18,918	**176,080**
Karak	272,449	1,442	17,077	19,278	233	223	20	5,907	44,180	**316,629**
Tafilah	90,108	105	1,933	3,857	20	141	0	127	6,183	**96,291**
Maan	127,989	668	8,450	5,322	67	344	0	1,242	16,093	**144,082**
Aqaba	135,045	16,196	7,799	24,347	162	322	185	4,104	53,115	**188,160**
TOTAL	**6,613,587**	**634,182**	**1,265,514**	**636,270**	**130,911**	**31,163**	**22,700**	**197,385**	**2,918,125**	**9,531,712**
Percentage	69.39%	6.65%	13.28%	6.68%	1.37%	0.33%	0.24%	2.07%	30.61%	

Source: Jordanian Department of Statistics

Appendix B: Heteroscedasticity

It is well known that heteroscedasticity (inconsistent variance among the observations in the error term of a regression) can undermine the results of regressive analysis in cross-sectional data. To test the presence of heteroscedasticity in the informal and formal sector wage regressions, this paper relies on the White Test for heteroscedasticity. The White Test, a more generalized and more robust version of the Breusch-Godfrey-Pagan Test, takes the squared residuals from a standard OLS regression and regresses them on all the independent variables in the regression, their squared terms, and their cross-products.[33] The White Test then tests the null hypothesis of homoscedasticity by examining how well the sample size multiplied by the squared residuals approximates a chi-squared distribution. The results of conducting this test are as follows:

The White Test for the Formal Sector Regression	
Chi-Squared	36.61
Probability	0.002

The White Test for the Informal Sector Regression	
Chi-Squared	21.69
Probability	0.479

[33] Diebold, F.X. (2017), *Econometrics*, Department of Economics, University of Pennsylvania, http://www.ssc.upenn.edu/~fdiebold/Textbooks.html.

Based on these results, this paper rejects the null of homoscedasticity for the formal sector since its probability is less than 0.2%. However, the results for the informal sector do not substantiate the rejection of the null hypothesis. There is a 47.9% probability that the model is homoscedastic. Thus, this paper will compensate for heteroscedasticity in the formal sector regression but not the informal sector.

One potential explanation for the presence of heteroscedasticity in the formal sector regression but not the informal sector is the role of education. Different levels of education could create residual errors that are not constant across observations. Both low levels of education and high levels of education have narrow variation in wage. At a low level of education such as less than a high school degree, one will tend to earn around the minimum wage. At a high level of education such as a bachelor's degree, one will tend to earn above a certain threshold that is determined by the mere possession of a degree. However, middle levels of education experience a lot of variability because they neither possess a degree that entitles them to a higher salary, nor do they lack education that forces them to accept a lower salary. Thus, wage is determined by employment sector or other factors that in turn produce a larger variance in wage. Below is a graph depicting this phenomenon:

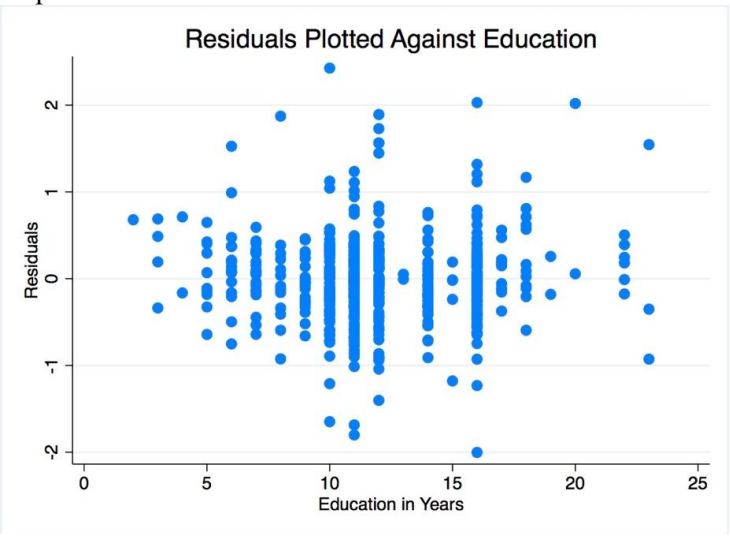

However, this relationship between different levels of education and wage is not as prevalent in the informal sector. In the informal sector, workers tend to have lower levels of education and thus there is less of an effect caused by the variation in wage across education levels. Informal sector jobs are tailored to those with lower levels of education and thus those with middle or higher levels of education will go to the formal sector, where they are entitled to more money.

To make the formal sector model robust to heteroscedasticity, the regression relies on White's method for correcting for heteroscedasticity. White's heteroscedasticity-consistent standard errors rely on the squared residuals from the

OLS regression to estimate the standard errors. The result is a model with consistent standard errors and unchanged coefficients (when compared to the OLS regression results).

Works Cited

Afonso, Óscar, and Rui Sarabanda. "The Impact of the Informal Economy on R&D, Wage Inequality and Economic Growth." *Applied Economics Letters* 24, no. 1 (March 16, 2016): 39–44. https://doi.org/10.1080/13504851.2016.1158913.

Ben-Porath, Yoram. "The Production of Human Capital and the Life Cycle of Earnings." *Journal of Political Economy* 75, no. 4, Part 1 (August 1967): 352–65. https://doi.org/10.1086/259291.

Bhattacharya, Prabir C. "Informal Sector, Income Inequality and Economic Development." *Economic Modelling* 28, no. 3 (May 2011): 820–30. https://doi.org/10.1016/j.econmod.2010.10.007.

Borjas, George J. "The Labor Demand Curve Is Downward Sloping: Reexamining the Impact of Immigration on the Labor Market." *The Quarterly Journal of Economics* 118, no. 4 (2003): 1335–74.

Charmes, Jacques. "The Informal Economy Worldwide: Trends and Characteristics." *Margin: The Journal of Applied Economic Research* 6, no. 2 (May 1, 2012): 103–32. https://doi.org/10.1177/097380101200600202.

Diebold, F.X. (2017), *Econometrics*, Department of Economics, University of Pennsylvania, http://www.ssc.upenn.edu/~fdiebold/Textbooks.html.

"Final Report of the 17th International Conference of Labour Statisticians." Record of proceedings. International Labor Organization, March 17, 2004.

"Hashemite Kingdom of Jordan: Jordan Country Gender Assessment." World Bank, July 2013. http://documents.worldbank.org/curated/en/503361468038992583/pdf/ACS51580WP0P130ox0379850B00PUBLIC0.pdf.

Heckman, James J. "Sample Selection Bias as a Specification Error." *Econometrica* 47, no. 1 (1979): 153–61. https://doi.org/10.2307/1912352.

Heckman, James, Anne Layne-Farrar, and Petra Todd. "Human Capital Pricing Equations with an Application to Estimating the Effect of Schooling Quality on Earnings." *The Review of Economics and Statistics* 78, no. 4 (1996): 562–610. https://doi.org/10.2307/2109948.

Hillesund, By Svein Erik Stave and Solveig. *Impact of Syrian Refugees on the Jordanian Labour Market*, 2015. http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_364162/lang--en/index.htm.

Hillesund, Svein Erik Stave and Solveig. *Impact of Syrian Refugees on the Jordanian Labour Market*, 2015.

Lozi, Basem. "The Effect of Refugees on Host Country Economy Evidence from Jordan." *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research In Business* 5, no. 3 (July 2013): 114–26.

Maystadt, Jean-François, and Philip Verwimp. “Winners and Losers among a Refugee-Hosting Population.” *Economic Development and Cultural Change* 62, no. 4 (July 1, 2014): 769–809. https://doi.org/10.1086/676458.

Mincer, Jacob. “Investment in Human Capital and Personal Income Distribution.” *Journal of Political Economy* 66, no. 4 (August 1958): 281–302.

“The Population of the Kingdom by Administrative Divisions.” Jordanian Department of Statistics, 2015. http://www.washingtoninstitute.org/uploads/Maps/JordanCensusChart-Feb2016.pdf.

“Women in Jordan – Limited Economic Participation and Continued Inequality.” *World Bank News*, April 17, 2014. http://www.worldbank.org/en/news/feature/2014/04/17/women-in-jordan---limited-economic-participation-and-continued-inequality.

The Use of Social Media by NGOs to Promote Social Resilience: The Case of Syrian Crisis

Asma Jdaitawi*, Victoria Uren and Oscar Rodriguez-Espindola
o.rodriguez-espindola@aston.ac.uk
v.uren@aston.ac.uk
jdaitawa@aston.ac.uk

Aston Business School
Aston University, Birmingham, B4 7ET, United Kingdo

ABSTRACT

Non-governmental organizations (NGOs) play a significant role in enhancing the resilience of communities affected by crises through their services and resources. Furthermore, NGOs are increasingly communicating with their stakeholders and beneficiaries via Social Media (SM) platforms. Building and increasing social resilience of refugees and hosting nationals has become a priority for governments and international organisations worldwide. This paper will examine the role of SM in enhancing the social resilience of refugees and hosting communities in conflict-affected zones. In addition, this research will explore the usage of SM platforms by NGOs to promote social resilience and social capital in a refugee crisis context.

Keywords: Social Media, Social Resilience, Non-Governmental Organizations (NGOs), Syrian refugees.

1. INTRODUCTION

1.1 The Syrian Crisis

Jordan has a long history of hosting refugees and displaced people from conflicts in Palestine, Iraq, Yemen, and Syria (UNRWA, 2016). More than 4.5 million individuals had moved from Syria from the beginning of the conflict. The neighbouring countries such as Turkey, Jordan, and Lebanon have received the maximum number of refugees in their history. In addition, around 6.5 million are displaced internally inside Syria and 1.2 billion were moved from their home place in 2015. The UN said it will require $2.3 billion to support the 13.5 million Syrian population, of which around 6 million are children (World Vision International, 2016). These refugees require some humanitarian support within and outside Syria.

As humanitarian supports reduce, and refugees' savings decline, and still, there is no end in the war in Syria, existing policy approaches become unsustainable. A balanced approach is needed to respond in a manner that recognises the human needs of both vulnerable host societies and Syrian refugees. In this crisis, the role and concept of resilience are important. Resilience means bouncing back from a disturbance or difficult experiences and recover with minimal losses in humans and economy. As per Ammar et al. (2016), social resilience, as a dimension of resilience, is the potential of human communities to withstand shocks to the social infrastructure, such as variability of environment, social, economic and political disturbance. Hence, resilience offers the base for country, society and crisis transformation to take place.

McPherson (2015), suggested that one way to increase the social resilience, so as to reduce the effects of the Syrian crisis, is to use Social Media (SM) platforms to bring in sharing of information and communication by the Non-Governmental Organisations (NGOs) of Jordan. SM and resilience are the terms that are frequently used in the emergency field. Several authors in the field of emergency management say that applying SM will support the society's or community's disaster resilience. As Dufty (2012) states, community resilience shall involve grassroots initiatives where SM is used in various ways to enhance society's safety.

1.2 Background

SM platforms are computer-mediated technologies that facilitate effective sharing of information by organizations and by individuals (Perrin, 2015). As per Salvadoretti (2017), SM plays a pivotal role in how the Syrian crisis has been perceived in the early stages of the crisis since it is used by 'every side of the conflict to inform and misinform' social units inside and outside Syria. Moreover, the opposition structure in Syria has been shaped by SM usage, and accordingly, this crisis has been defined as 'the first social media war' (O'Neil, 2013). For instance, YouTube may act as exposure platform that is used to give a brand to opposition groups' causes and share it with the society. Furthermore, these groups have used Facebook as a tool for fundraising from different sectors and used Twitter to inform their followers where the fight is happening (Salvadoretti, 2017).

SM has been classified as the third venue that Syrian refugees use to access information about NGOs that will potentially serve them, coming after the internet and the local television channels respectively (Alsharo and Mutahar, 2017). An NGO is defined as a non-profit social service voluntary organisation that takes a stand for community, with the support of volunteers and citizens. It is one of the government registered authorities, that is managed according to the rules and regulations framed by the government, to bring changes within the society and to boost their development (Kase, et al., 2014). Different NGOs operate at all levels and a variety of sectors, which include human right issues, education, health, wellbeing, and welfare, for development of aims and objectives of their target causes. Major services of NGOs include the improvement of community conditions, implementing laws for welfare, and improvement in human life. Most of NGOs, operating in Jordan in the context of the Syrian civil war, are commonly utilising SM for communication about services to refugees in need.

Hosting communities is the place where refugees live with or without legal status. As per UNHCR (2017), the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) and NGOs work together for bringing lasting solutions for local integration and ensuring protection to the refugees. For example, UNHCR conducted a workshop in 2014, to discuss the Syrian crisis, with representatives of the main Gulf donors for the Syrian crisis (such as Saudi National Campaign for Supporting Brothers in Syria and the Sheikh Thani Bin Abdullah Foundation for Humanitarian Services (RAF)), and with directors of the main Jordanian NGOs engaged in programmes for Syrian refugees (such as the Jordanian Hashemite Charitable Organization (JHCO), the Islamic Centre Charity Society (ICCS)) (UNHCR, 2014).

Likewise, refugees inside camps, such as Zaatari, try to involve in programs to enhance their economic status. NGOs are hiring refugees in the camp in "cash for work" programs. Volunteers are the camp residents within these programs and receiving an allowance based on the level of the work they are expected to do. There are three main classifications; highly skilled, skilled and unskilled workers and they are paid on hourly basis. Daily, each volunteer got a maximum of six hours for working (Tobin and Campbell, 2016).

1.3 Research Objectives

In recognition of the chronic nature of the Syrian crisis, the humanitarian response in Jordan has shifted toward long-term and sustainable approaches. This is reflected in the Regional Refugee Resilience Plan (3RP), which combines the national response plans for Syria's neighbouring countries to create 'national plans and development initiatives', to 'build resilience among individuals, communities, and institutions across sectors.'(3RP, 2016, p.8): resilience is the ability to bounce back from a disturbance or difficult experience.

Additionally, Jordan has created a three-year National Resilience Plan (NRP) 2014-2016 in partnership with United Nations (UN) agencies and international Non-Governmental Organizations (NGOs) with the objective 'to successfully mitigate the impact of the Syria crisis on Jordan and Jordanian hosting communities'(NRP, 2014, p.11). This plan emphasizes the importance of the inclusion of NGOs to manage the humanitarian crisis. SM provides a tool for NGOs and beneficiaries to tackle the effects of the Syrian crisis, and this research has the aim of investigating current practice and how it can be improved. The current paper focuses on issues faced by the Syrian refugee community in three areas which are important for crisis recovery and community resilience: health, education, and employment. Also, the deterioration of these areas will directly affect human capital on the long run. We explore NGOs' SM communication strategy with stakeholders and communities in conflict-affected zones.

1.4 Paper structure

The rest of this paper will include the following; section two exhibits an examination of social media usage to enhance resilience in the refugee crisis as a communication platform. Section three presents a discussion of NGOs' usage of SM and the implementation of these platforms into their accounts. Section four focuses on the conclusion and suggested future work.

2. Examining the use of social media in the refugee crisis

2.1 SM as a communication tool between NGOs and their beneficiaries

As per McPherson (2015), SM acts as a communication channel to provide information to communities about what is happening in the country. SM technologies include blogs, micro blogs, wikis, social networks, folksonomies, RSS feed, mashups and geo-location tools. Social media tools can be used before, during and after crises to allow community members to communicate in different forms (i.e. chat, post, share, like, review, and tweet) and for different purposes (i.e. social support, accessing resources, etc.). These tools slots into the critical level of crisis communication that enables effective crisis management in the digital age.

Lowry (2015) stated that SM for Syria acts as the medium to convey information about the conflict, enhance awareness and obtain funds for people. According to Narang (2015), NGOs have used SM to communicate to supporters and donors to provide humanitarian support in Syria. During the civil war, many NGOs of Jordan (e.g. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian

Affairs (UNOCHA)) supported and aided refugees and host communities in coordinating the work by understanding the news spread by refugees over SM (Herrero-Jiménez, et al., 2017).

UNHCR and NGOs should promote effective coordination between themselves and the communities they serve by maximising efforts and effectiveness in the stability of messages and implementation of refugees' confidentiality. According to Wood and Sullivan (2015), framing the coordination between activities to provide humanitarian assistance in terms of food and shelter is important.

As per Fieseler and Ranzini (2015), SM has been effectively used to coordinate the outreach of activities that are related to resettlement of refugees. According to Martínez and Eng (2016), the use of SM tools to support organisations has been used just to transfer messages and to make people aware of the war. For short-term purposes, Facebook's support for people of New York was in the form of campaigning to provide support to them and their families. As per Al-Qdah and Lacroix (2017), SM element, such as Facebook, helped individuals to post videos and photos about current conditions of refugees. Also, refugees were able to raise funds by creating a Facebook account and staring business on selling things that provided a source of earning. In addition, long-term use of SM can act as evidence for other countries by inviting refugees to work in their nation. For example, the US was successful in welcoming more than $5.1 million refugees from Syria. As per Wood and Sullivan (2015), long-term use is effective as it will provide greater assistance to refugees to earn a source of living for their family.

2.2 Social resilience and social media

According to Garcia-Dia et al. (2013), resilience could be referred to as a process of adopting a suitable nature and behaviour that can face adversity and have significant control of stress during any situation. According to Paton and Johnston (2017), disaster resilience is the ability of countries to manage and transform life standard of the community without compromising long-term aspects. As a dimension of resilience, social resilience could be understood as the ability of groups or communities to cope with the stresses within the environment and deal with changes in the social, political, and environmental domains (Adger, 2000).

Resilience could be viewed from global, macro and micro levels. Global resilience is a general view of the development and building of human beings after disturbances. But, the macro level is related to the regional and national development of people after crises. While the micro level is related to the development of family and community levels. As per Keck and Sakdapolrak (2013), social resilience framework is a theory and practice that promotes safety, attention, attachment and integrative functioning in the recovery stage of a crisis.

Creating resilience sharing networks could promote collaboration and support along with promoting a learning environment in the development of affected communities. The communities which adopt resiliency theory could recover from the disasters by proper planning and monitoring of the changes and reinforce what they can do rather than focusing on their needs in the crisis (Support to Refugees,

2017). Also, the definition of resilience includes the ability of government, private and not for profit organisation to support and recover communities after the crisis.

There are basically three objectives associated with the implementation of resilience-based development process that include: a) building local governance structures to serve basic facilities, b) recovery of vulnerable households for dealing with socioeconomic impact of conflict, and c) crisis management (Schilling et al., 2017)

According to Yamamoto and Matsuo (2017), the framework of social resilience is a collective and skill-based approach to improving the lifestyle of individuals and wellbeing of the people of Syria that are affected by the war. This means that the application of this theory will promote refugees to earn a source of living and to accept the challenge to deal with what is happening within the surroundings.

Elliott and Yusuf (2014) proposed that the using social networks for refugees is an integrated outcome that is based on enhancing social capital. In their paper, they claimed that social capital, which is strengthened through the communication over social networks, as positive signs for Syrian refugees in Jordan along with protection of their family members. There is a consensus that social capital consists of resources embedded in social networks and social structure that actors can mobilize (Dynes, 2005).

SM acts as a support to enhance and boost the confidence of the refugees to face challenging situations and to deal with them effectively. Also, communities and partners can be of great support to recover from the crisis and take benefits in the long term. As per Drolet et al. (2017), different NGOs have different roles in promoting social resilience and they show their role by contributing towards social capital and the use of SM tools. Many NGOs will support in leading the change and coordinate the efforts, understand risks, communicate and educate the people regarding the risks, and collaborate with the organisations that bring the change. NGOs also helps in empowering the communities and individuals, reducing the risk in the environment and supporting capabilities for disaster resilience.

The next use of SM in social resilience is to reduce the conflicts resolution initiatives in hosting communities (Dionigi, 2016). From the initial Syrian refugees, the local community has shown the outstanding treatment to the refugee population and great support to the current crises. A perspective research through SM has reflected that the Jordanian majority in the host communities are against the acceptance of more Syrian refugees due to risk and threats (Carrion, 2015). Through the resilience development program, UNDP supports to strengthen the capacity of the communities to cope with the immediate emergency by addressing infrastructure issues and basic needs. In this, activities have been included such as skill training, livelihood creation, employment generation and crisis management at the local level and peace building with the effective use of SM (UNDP, 2017).

2.3 The role of NGOs in promoting resilience via SM tools

According to Achilli (2015), the Syrian refugee entry has no doubt worsened the pre-existing challenges in economic and labour market which have been faced

by the hosting communities. It results in high unemployment and unstructured markets, while the big population increment has resulted into an enormous strain on infrastructure, services, and resources. In addition, limitations on formal work are contributing to suffering which includes exploitation of labour, child labour, refugee's poverty and wages race in the informal sector, which impacts and weaken the host communities (Dionigi, 2016).

In Jordan, most of the Syrian refugees (approximately 80%) are living in urban areas and facing social and economic challenges (MOPIC and UN, 2013). This is an opportunity and a challenge for the refugees at the same time. Living in urban areas may be an obstacle for donors to reach them and especially the most vulnerable ones. In this case, communicating with social media give one solution for this problem. On the other hand, living with hosting community enables faster integration between refugees and nationals, independence of refugees, and the ability of Jordan to receive more refugees to camps (Culbertson and Constant, 2015).

Herrero-Jiménez et al. (2017) suggested that NGOs may undertake the relief activities in relation to natural or man-made disasters, and defines three 'orientations' for NGOs. Service orientation relates to health, family planning or educational services. Participatory orientation relates to the execution of the project by contributing towards the assets such as materials, cash, tools, land, labour etc. And last empowering orientation relates to social, political and economic factors to control recipients' own personal lives.

The NRP as a complementary plan to the existing ones, such as the National Agenda (2006-2015), had undertaken the resilience approach as its inspirational way to meet its objectives. From NRP's contributions to the current plans is the prioritisation of three main sectors (out of seven) that have the most critical impact on hosting nationals and refugees; which are the social welfare (including healthcare), employment and training, and Education (NRP, 2014). So, in this study, we will concentrate on these three areas, that are strongly expressed in NRP, to see a few examples of how SM has been used within these domains to enhance the resilience of refugees and hosting nationals.

2.3.1 Health

The Government of Jordan grants Syrian refugees free access to national health care services, however the crisis has placed significant additional pressure on the healthcare system. Ramtha Government Hospital, which is close to Syria borders, reports having received 25,000 war wounded Syrian refugees in 2013. Seven thousand were admitted to the hospital, while 19,000 were referred to other hospitals in the Kingdom. Many refugees in Jordan suffer from health-related problems. These issues either physical (such as amputation of limbs, burns, etc.) or psychological (such as anxiety, depression, etc.) will affect the way of living of those refugees. Many NGOs are utilising SM to access those in need to provide them with the assistance, especially who lives outside camps. For example, UNICEF through HumaniTerra uses Facebook for its campaigns that search for people who have health conditions that need surgery. This page asked its followers

to report any child under 18 who needs surgery that will be done for free by medical professionals in Jordan. (Syrian Refugees, 2017)

2.3.2 Education

Jordan is a country suffering from limited resources. However, it succeeded in developing an advanced national curriculum and it has been ranked number one in the Arab countries in education for many years. Moreover, Jordan has been the highest overall performing Arab country in the international assessments like PISA and TIMSS until the year 2015 (Tweissi and Abdulibdeh, 2016). Education is the core of the sustainable development and welfare system for any country in the world and Jordan it is not an exemption. Jordan believes that the education is a right for refugees, a valuable resource to generate income for them, and to invest in their children for the future. However, many challenges arise when integrating refugees with the formal education system such as overcrowding in classes, double-shift schools which has a profound effect on the quality of teaching and learning (MONITOR, 2017; Bataineh, 2017) and difficulty accessing refugees living in urban areas.

Despite the challenges faced by the Jordanian education system to accommodate Syrian refugee students in formal and informal education, the Government of Jordan continues to lead and implement the Jordan Response Plan for the Syria crisis, in strategic partnership with donors, United Nations agencies and NGOs.

Table 1 shows a summary of the achievements from the programme on the educational sector. For example, the target of providing learning support services have been achieved with approximately 72 thousand children benefited from these services. Moreover, 126 thousand Syrian refugee children have been enrolled in the double-shifted public schools and in camps' schools. However, some refugees' children still can not access formal or informal learning. Since the teaching is a right for refugee children, some teachers record videos that explain the curriculum and dedicate facebook groups to share those videos and other materials (such as exams' samples) for those who can't access schools inside or outside camps (لنتساعد في تدريس ابنائنا المنهاج الاردني للصف الرابع, 2017).

One of the projects that is being carried out by the European Union, Norway, United Kingdom, and the United states, along with UNICEF donated JOD 57.7 million to the Government of Jordan to support Jordan's landmark commitment to place additional 50,000 Syrian students in formal education in the school year 2016/2017 without affecting the quality of the teaching process (UNICEF, 2016).

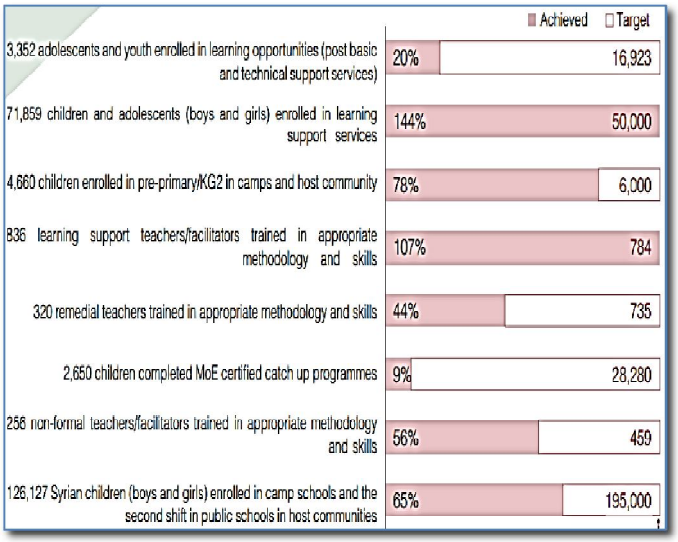

Table 1: Jordan achievement on Education Source: [3RP, 2017].

2.3.3 Employment

One of the most impacted areas in the host communities is labour market. Therefore, in Jordan, NGOs have used different SM platforms to create employment opportunities for Jordanian youth to meet the refugee crises. The labour market improvement is done through SM platforms used by the Syrian refugees. It has been shown that the Syrian refugees have taken over the economy of Mafraq and Irbid and are spurring the local unrest of host communities (Wood and Sullivan, 2015). For example, JEN is an NGO working with Syrian refugees in Zaatari refugee camp. This organisation offers media project called "IN TRANSIT" that encourages youth in the camp to pursue their dreams by making short films about refugees' individual stories and distributing it over social media and the internet. The team members have been taught by a professional film-maker about how to make, edit and produce good films by their hands (JEN, 2017). These efforts will give experiences and skills for refugees and at the same time, to gain some money.

2.4 Cases of SM usage for resilience promotion

Different strategies have to be prepared to promote the development of resilient communities. This article is arguing the prominent role of social media to promote resilience in different sectors. Beyond the three streams mentioned above, there are different initiatives in which SM has been used to promote resilience. Some examples would be:

1. Syria Tracker is a crowdsourced reporting tool built based on Ushahidi mapping platform as a project to monitor the Syrian conflict without the need to process tremendous amounts of information coming from different sources such as Facebook, YouTube, NGOs and mass media (Syriatracker, 2011). People can use this tool to enhance their awareness of what is happening inside Syria. It has the advantage that, by drawing from multiple sources, the

information becomes more reliable. Being able to avoid misleading information is a step towards resilience.

2. NGO programs make pages on Facebook to raise awareness of their activities and offer training opportunities for refugees to engage in learning new professions and gain more skills that benefit them to secure jobs. For example, "Tariki" (My road) is a project that use Facebook as a tool to invite people to register in its professional training that helps them gain employability skills. By accessing Facebook pages like these, refugees can take positive steps to improve their circumstances.
3. "Makani" (My space) is a project innovated by UNICEF to expand learning opportunities for all children who do not access any form of education in Jordan so to scale-up alternative education and life-skills opportunities. Makani centres become learning centres that provides safe and friendly place for children to learn and engage with the community. In one of UNICEF Makani's centres in Jordan, a successful e-learning initiative by Orange Jordan and Orange Foundation, in partnership with Elearment, launched it's 'Digital Schools Programme'. The program will deliver free-of-charge educational content in digital format to several UNICEF-supported learning centres in the Kingdom (UNICEF, 2015).
4. Syria Conflict Mapping Project is an initiative launched by Carter Centre to examine the massive amounts of online citizen-generated information related to the Syrian conflict such as posts on social media (Cartercenter, 2017). This is a single-entry point to lots of information that may help refugees locating jobs by responding to job offers advertised on social media.
5. Summary and future work

In summary, NGOs are using SM in the refugee crisis in different ways. NGOs communicate with social media, for purposes such as identifying people with specific needs and creating awareness of resources. Social media can also be used to deliver initiatives to help refugees. Refugees use social media to discover resources and to maintain social networks, helping them to build their resilience. NGOs and other voluntary organisations have made plans for supporting refugees by increasing employment, serving basic needs, education and services of health and wellbeing (Berti, 2015). However, the conditions of Syria are still not clear and need more initiatives of volunteers to perform detail research by how to use SM tools effectively to accelerate the recovery and enhancing the resilience of Syrian refugees.

Based on the above discussion, it can be concluded that conditions of Syrian refugees can be improved with the proper support of NGOs by developing effective crisis communication strategy with SM usage imbedded in it. NGOs could increase the use of SM to better communicate with its stakeholders and beneficiaries, especially Syrian refugees. Moreover, hosting communities could benefit from the Syrian crisis if they undertake the resilience approach and implement it to enhance their capabilities to withstand the effects of the influx. This will lead to optimise resources of organisation, that will be effectively used for future to serve basic

needs of the refugees and meet their expectations (Khataibeh and Al-Labady, 2014).

Further research is needed to identify current best practices and unexploited features of SM, which may be used to promote resilience in refugees and host communities. The next step is to understand the perspective of refugees and NGOs on how they use SM in crisis. This work is currently underway.

REFERENCES

Journals and Conferences

Ababneh, E., Al-Tweissi, A. and Abulibdeh, K., (2016). TIMSS and PISA impact–the case of Jordan. *Research Papers in Education*, 31(5), p.542-555.

Bataineh, A., (2017). Challenges of refugee education and conflicting priorities: Case of Syrian refugees in Jordan. *International conference for refugees in the Middle East*, p.505-532.

Achilli, L., (2015). Syrian refugees in Jordan: a reality check. Migration Policy Centre, EUI.

Adger W. N., (2000). Social and ecological resilience: are they related? *Progress in human geography*, 24(3), pp.347-364.

Al-Qdah, T.A.K., and Lacroix, M., (2017). Syrian refugees in Jordan: Social workers use a Participatory Rapid Appraisal (PRA) methodology for needs assessment, human rights, and community development. *International Social Work*, *60*(3), pp.614-627.

Alsharo, W. and Mutahar, B., (2017). Dependence of Syrian refugees on Jordanian media as a source of information about charities: A survey study. *International conference for refugees in the Middle East*, p.335-351.

Ammar, W., Kdouh, O., Hammoud, R., Hamadeh, R., Harb, H., Ammar, Z., Atun, R., Christiani, D. and Zalloua, P.A., (2016). Health system resilience: Lebanon and the Syrian refugee crisis. *Journal of global health*, *6*(2), p. 020704.

Berti, B., (2015). The Syrian refugee crisis: Regional and human security implications. *Strategic Assessment*, *17*(4), pp.41-53.

Carrion, D., (2015). Syrian refugees in Jordan: Confronting difficult truths. Chatham House, the Royal Institute of International Affairs.

Culbertson, S. and Constant, L., 2015. Education of Syrian Refugee Children: Managing the Crisis in Turkey, Lebanon, and Jordan. Rand Corporation.

Dionigi, F., (2016). The Syrian refugee crisis in Lebanon: State fragility and social resilience.

Drolet, J., Enns, R., Kreitzer, L., Shankar, J. and McLaughlin, A.M., (2017). Supporting the resettlement of a Syrian family in Canada: The social work resettlement practice experience of Social Justice Matters. *International Social Work*, p.0020872817725143.

Dufty, N., (2012). Using SM to build community disaster resilience. *Australian Journal of Emergency Management*, 27(1), pp.40.

Dynes, R., (2005). Community social capital as the primary basis of resilience. University of Delaware: Disaster Research Center, Preliminary Paper, #344.

Elliott, S. and Yusuf, I., (2014). 'Yes, we can; but together': social capital and refugee resettlement. *Kotuitui: New Zealand Journal of Social Sciences Online*, *9*(2), pp.101-110.

Fieseler, C. and Ranzini, G., (2015). The networked communications manager: A typology of managerial SM impression management tactics. *Corporate Communications: An International Journal*, *20*(4), pp.500-517.

Garcia-Dia, M.J., DiNapoli, J.M., Garcia-Ona, L., Jakubowski, R. and O'flaherty, D., (2013). Concept analysis: resilience. *Archives of psychiatric nursing*, *27*(6), pp.264-270.

Herrero-Jiménez, B., Arcila Calderón, C., Carratalá, A. and Berganza, R., (2017). The impact of media and NGOs on four European Parliament discourses about conflicts in the Middle East. *Media, War & Conflict*, p.1750635217727310.

Kase, S.E., Bowman, E.K., Al Amin, T. and Abdelzaher, T., (2014). *Exploiting SM for army operations: Syrian civil war use case* (No. ARL-RP-0489). ARMY RESEARCH LAB ABERDEEN PROVING GROUND MD COMPUTATIONAL AND INFORMATION SCIENCES DIRECTORATE.

Keck, M. and Sakdapolrak, P., (2013). What is social resilience? Lessons learned and ways forward. *Erdkunde*, pp.5-19

Khataibeh, O.A. and Al-Labady, F., (2014). Guarantees the Protection of the Rights of Syrian Refugees in Jordan. *J. Pol. & L.*, *7*, p.10.

Lowry, P.D., (2015). Flight from the Fight? Civil War and its Effects on Refugees.

Martínez, J.C. and Eng, B., (2016). The unintended consequences of emergency food aid: neutrality, sovereignty and politics in the Syrian civil war, 2012–15. *International Affairs*, *92*(1), pp.153-173.

McPherson, E., (2015). Advocacy organizations' evaluation of SM information for NGO journalism: The evidence and engagement models. *American Behavioral Scientist*, *59*(1), pp.124-148.

MONITOR, M.E., (2017). Refugee Crisis in MENA Meeting the Development Challenge. World Bank Group.

MOPIC and UN, (2013). *Government of Jordan Needs Assessment Review of the Impact of the Syrian Crisis on Jordan*.

Narang, N., (2015). Assisting uncertainty: how humanitarian aid can inadvertently prolong civil war. *International Studies Quarterly*, *59*(1), pp.184-195.

Paton, D. and Johnston, D., (2017). *Disaster resilience: an integrated approach*. Charles C Thomas Publisher.

Perrin, A., (2015). SM usage 2005-2015. *Pew Research Centre*. Retrieved from http://www.pewinternet.org/2015/10/08/social-networking-usage-2005-2015/.

Schilling, J., Nash, S.L., Ide, T., Scheffran, J., Froese, R. and von Prondzinski, P., (2017). Resilience and environmental security: towards joint application in peacebuilding. *Global Change, Peace & Security*, pp.1-21.

Tobin, S. and Campbell, M., (2016). NGO Governance and Syrian Refugee "Subjects" in Jordan. Middle East Report, 278(4), p.11.

Wood, R.M. and Sullivan, C., (2015). Doing harm by doing good? The negative externalities of humanitarian aid provision during civil conflict. *The Journal of Politics*, *77*(3), pp.736-748.

Yamamoto, S. and Matsuo, H., (2017). Current Situation and Challenges Regarding the Social Participation of Syrian Refugees with Disabilities in Urban Areas of Jordan. *Asian Journal of Occupational Therapy*, *13*(1), pp.87-93.

Online references

3RP, (2016). *3RP- Regional refugee and resilience plan 2016-2017 in response to the Syria crisis*, *Annual Report Regional Refugee & Resilience Plan*. [Online] Available at: http://www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2017/04/3RP-2016-Annual-Report.pdf

Cartercenter, (2017). Syria conflict resolution. [Online] Available at: https:// www.cartercenter.org/peace/conflict_resolution/syria-conflict-resolution.html.[Accessed on 10th January 2018]

JEN, (2017). JEN recognises the needs in the field and builds and maintain self-reliance. [Online] Available at: https://www.jen-npo.org/en/project/project_jordan.php.

NRP, (2014). National resilience plan 2014 - 2016. Available at: http://www.jordanembassyus.org/sites/default/files/NRP_Sector_Impacts_01.06.2014.pdf.

O'Neil, P., (2013). "Why the Syrian uprising is the first social media war" The Daily Dot September 2013. [Online] Available at: http://www.dailydot.com/politics/syria-civil-social-media-war-youtube/ [Accessed on 5th January 2018].

Salvadoretti, T., (2017). The role of SM in the Syrian Crisis [Online] Available at: http://www.asfar.org.uk/the-role-of-social-media-in-the-syrian-crisis/ [Accessed on 27th December 2017].

Support to refugees, (2017). [Online] Available at: http://www.unhcr.org/sy/11298-volunteering-is-contagious-refugee-communities-syria.html [Accessed on 27th December 2017].

Syrian Refugees, (2017). HumaniTerra. Available at: https://www.facebook.com/eghatha4syrian/photos/a.817335975013370.1073741829.181709725242668/1558129304267363/?type=3&theater. [Accessed on 11 January 2018].

Syriatracker, (2011). Humanitarian Tracker project. [Online] Available at https://syriatracker.crowdmap.com/

UNDP, (2017). [Online] Available at: http://www.undp.org/content/dam/undp/library/crisis%20prevention/UNDP_SYR_brochurev2 20140901.pdf [Accessed on 27th December 2017].

UNHCR, (2017). [Online] Available at: http://www.unhcr.org/protection/resettlement/4cd7d1509/unhcr-ngo-toolkit-

practical-cooperation-resettlement-community-outreach.html [Accessed on 27th December 2017].

UNHCR, (2014). GULF DONORS AND NGOs ASSISTANCE TO SYRIAN REFUGEES IN JORDAN. [Online] Available at: https://data2.unhcr.org/en/documents/download/45613.

UNICEF, (2015). [26 Oct 2015] Orange Jordan launches its "Digital schools program" at UNICEF Makani centres in Jordan. [Online] Available at: https://www.unicef.org/jordan/media_10654.html.

UNICEF, (2016). [26 May 2016] Five international donors grant 57.7 million to GOJ commitment to reach education to all children in Jordan. [Online] Available at: https://www.unicef.org/jordan/media_11026.htm.

UNRWA (2016). Where We Work. [Online] Available at: http://www.unrwa.org/where-we-work/jordan. [Accessed on 10/1/2018].

World Vision International, 2016. The cost of conflict for children. [Online] Available at:

https://www.worldvision.ie/images/syria/The-Cost-of-Conflict-for-Children.pdf [Accessed on 10/1/2018].

لنتساعد في تدريس ابنائنا المنهاج الاردني للصف الرابع,2017. [Facebook] Available at:

https://www.facebook.com/groups/1141669355894184/1621431121251336/ [Accessed on 4th January 2018].

THE REFUGEES' REPRODUCTIVE CRISIS
A COMPREHENSIVE REVIEW

DR. 'ALAKYAZ ANAIS' OHAN ASSADORIAN

Abstract:

The "Refugees' Reproductive Crisis" is a new term that is introduced in this paper, and it is as sensitive as the term "Refugee Crisis". Just as the global refugee crisis has reached a new peak, outbreaks of rapid population growths at refugee camps, supported by high fertility, exhibit a national as well as an international public health crisis. Targeting the matter of refugees' reproductive rates not only reduces the gap between the met and unmet requirements of global humanitarian assistance, but also heightens the living standards and quality of life of refugees during the time they spend at the resettlement camps. This paper employs a qualitative descriptive analysis by conducting an in-depth critical review of the existing statistics and literature. To conclude, this paper proposes a number of practical policy changes to decrease refugee birth rates, such as limiting early marriage and introducing mandatory marriage and relationship education programs to couples before and in the early years of their marriage. Additional surveys, numbers and statistics concerning reproductive rates are required to better understand the problem.

Introduction

The global refugee crisis has reached a new peak, of more than sixty-five million displaced persons seeking refuge mainly in Middle Eastern countries, as shown in figure (*1*) (UNHCR, The World Bank, 2016). Even more distressing is the quantity of unmet requirements of acute humanitarian crises and the international agencies' inability to cover nearly half the funding requested by the United Nations in 2015, as shown in figure (*2*) (Global Humanitarian Assistance Report, 2016).

UNHCR mainly aims to ensure that states are aware of, and act on, their obligations to protect refugees and persons seeking asylum. Side by side with other international non-governmental organizations, UNHCR maintains resettlement camps, provides emergency medical, food and water supplies, protects refugees from statelessness and physical assault as well as protects their rights to education and work (UNHCR, 2002). However, one of the aspects that is consistently overlooked is the **birth-rate control** among refugee populations.

Figure (1): Refugee Population by Country or Territory of Origin - UNHCR

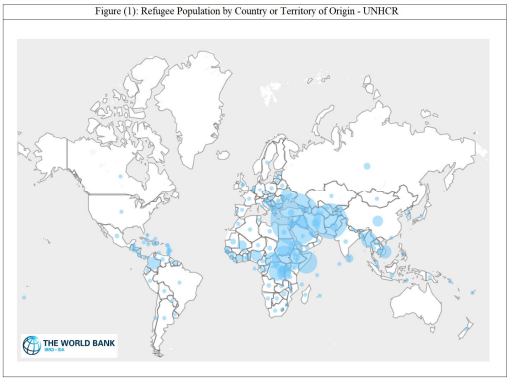

Outbreaks of rapid population growths at refugee camps, supported by high fertility, exhibit a national as well as an international public health crisis. In general, high birth rates are associated with health problems, low quality of life, low lifespan, low education levels and low social status especially for women.

According to experts discussing the matter of population body at a United Nations – Commission on Population and Development session, high natality presents a barrier to reducing poverty levels and reaching other internationally agreed sustainable development goals (UN News Centre, 2009).

Targeting the matter of refugees' reproductive rates not only reduces the gap between the met and unmet requirements of global humanitarian assistance, but also heightens the living standards and quality of life of refugees during the time they spend at the resettlement camps; which is seventeen years on average (The World Bank, 2016). Therefore, introducing and studying the 'refugees' reproductive crisis' as a new concept is considered a priority in this paper.

Figure (2): Funding and Unmet Requirements - UN Coordinated Appearls 2006-2015

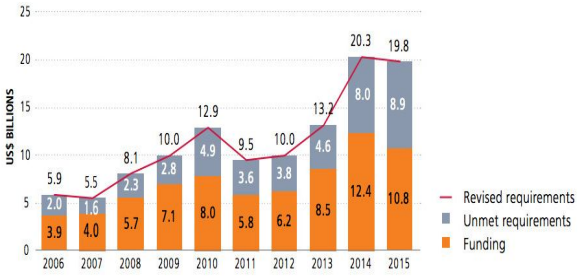

Global Humanitarian Assistance Report, 2016

Statement of Purpose

This paper aims to review the birth-rates at some of the most populated Middle Eastern refugee camps, and reflect on the consequences of not controlling natality during such humanitarian crises. It also intends to bring forward a number of policy-change suggestions that can be used to control population growth at refugee camps.

Research Problem

Taking into consideration all aspects of humanitarian crises and hardships that refugees must adapt with in refugee camps; how does high natality further impact the quality of life of those rapidly increasing populations with limited resources?

Research Questions

This paper will attempt to answer the following main questions:

1. What are the birth rates at some of the most populated refugee camps in the Middle East?

2. What potential factors may be causing high birth rates in refugee camps?
3. How does high natality affect the various aspects of refugees' lives?
4. What measures can be taken to control the 'refugees' reproductive crisis'?

Theoretical Framework

In 1929, the American demographer Warren Thompson introduced the Demographic Transition theory; hypothesizing that as a country goes through economic and social development its population growth decreases, with birth rates serving as a primary indicator of the process of development.

In other words, Demographic Transition is the conversion from high birth and death rates to lower birth and death rates as a country undergoes industrialization and social evolution, in five main stages; from a pre-industrial state to a fully developed country. (Caldwell, J. C., 2006), as indicated in figure (3).

Sociologists debate whether industrialization and higher income levels lead to lower population counts, or vice versa. And since many factors are inter-related, scholars also discuss to what extent various proposed elements such as higher per capita income, lower mortality and higher female income are involved in this model of transition (Galor, O., 2011).

However, the existence of some sort of demographic transition is widely accepted in social sciences due to a well-established historical correlation linking reduction in fertility to social and economic development (Myrskylä, M., (2009) over a period of 200 years, with the exception of some poor countries affected by certain government policies, mainly in sub-Saharan Africa and some Middle Eastern countries such as Palestine and Yemen (Caldwell, J. C., 2006).

The Demographic Transition theory provides two important postulates for this paper; (1) high birth rates at the refugee camps indicates an underdeveloped economic and social status and (2) for initiation of development to occur, fertility and natality ought to be controlled.

Figure (3): The Demographic Transition in 5 Stages - Max Roser

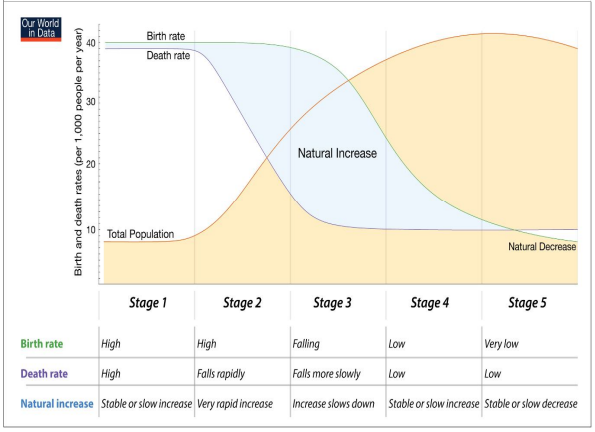

Methodological Framework

This paper will employ a qualitative descriptive analysis by conducting an in-depth critical review of the existing statistics on family planning and birth rates in refugee camps, as well as "cause and effect" studies of high birth rates in comparable societies. The limitation of this paper is the inability to distribute an intended survey due to restricted time and access to refugee camps.

Literature Review

Waves of forced migration are not new to the region. The Middle East continues to pose overwhelming challenges, with multiple and complex emergency situations on an unprecedented scale (UNHCR), until this day.

Entire generations are being lost and deprived from basic humanitarian aid. A lot more children than one can imagine, under the age of five, have not seen anything but trauma, suffering, war, death, dispossession and loss (Save the Children, 2013). Yet, new souls are born in refugee camps every day, regardless of the harsh living conditions and the lack of a life of dignity that each human being has the right to enjoy.

Although birth certificates are issued for new born babies in most cases, in Turkey for example new born children are in effect, stateless. Parents are often unable to register their infants at Syrian authorities since most of them do not have proper identity documents themselves (International Strategics Research Organization, 2013).

The most populated refugee camp in the Middle East, Al-Zaatari camp in Jordan, witnesses eighty new births on average per week (UNHCR Factsheet, 2017). A quick calculation would reveal that Al-Zaatari's birth rate is 52 births per 1,000 per year, which is considered extremely high (Child Trends, 2015). However, this skyrocketing in birth rates seems to be the trend in most other refugee camps, if not all.

Al-Azraq camp's birth rate is 40 live births per 1,000 per year (Independent, 2016). In Turkey, over 6,000 babies were born and registered by AFAD between May 2011 and October 2013 (International Strategics Research Organization, 2013). In Lebanon, 300,000 births were expected in Arsal in 2017 alone, according to Lebanese newspapers (Syrian Observer, 2017). Whereas in Gaza, women total fertility rate is among the highest in the world, ranking 4.3 children per woman (Index Mundi, 2016).

The reason behind these extremely high rates of refugees' proliferation is deconstructed into a variety of unusual factors. Many consider birth control as a threat to their very existence (International Strategics Research Organization, 2013), where contraception is often discouraged out of a sense of duty to repopulate the country (Independent, 2016).

In other situations, the lack of access to contraception and maternal healthcare, and the lack of knowledge about reproductive health are major challenges (Global Fund for Women). The relatively low proportion of women holding jobs in the labour market may constitute an additional factor to why birth rates are extremely high (New Scientist, 2014). Other factors include women's perspective regarding

attending available health services, who do not feel comfortable for reasons such as not benefiting from receiving health services and family stigmatization (USAID and JCAP, 2016).

The downfalls of high birth rates are well established. On one hand, high fertility rates increase the rates of maternal and child mortality, affecting their health negatively (Urbina-Fuentes M. and Echánove-Fernández E., 1989). On another hand, high birth rates stress governments' economic, educational, environmental, welfare and family programs.

Indeed, high birth rates lead to low quality of life, heavy burden on public utility services such as housing, water supply, sanitation, power, roads and railways, faster environmental degradation through the use of natural resources and production of wastes, increase in unemployment, lower per capita income and more pressure of population on land (Sociology Discussion).

In one study held in Jordan, some recommendations were proposed to increase Syrian refugees' utility and access to family planning services. Overall, the report highlights the need for increased distribution and improved quality of information and access to reproductive health services among the Syrians living in host communities (USAID and JCAP, 2016). Specific recommendations were also included in the same report, which included:

- Supporting the national health system and services to strengthen the quality and accessibility of comprehensive Reproductive Health and Family Planning information and services for all residents in Jordan, including Syrian refugees, throughout the reproductive lifecycle, from pre-conception to postpartum care (USAID and JCAP, 2016).
- Increasing Syrian refugees' access to accurate information about reproductive health and available services through intensified community-based campaigns and outreach services coordinated among the different partners engaged in this effort, especially in areas with large populations of Syrian refugees (USAID and JCAP, 2016).
- Ensuring broad knowledge and consistent application of the MOH policy issued in February 2016 regarding free maternal and child health and family planning services in public health facilities for registered Syrian refugees (USAID and JCAP, 2016).
- Enhancing coordination among the partners and stakeholders supporting reproductive health for Syrian refugees, to increase efficiency in use of resources and maximize access of refugees to comprehensive services (USAID and JCAP, 2016).

Discussion

The Demographic Transition theory says it all. Unless population growth and birth rates are controlled, a country cannot experience true development and industrialization. The same equation applies to refugee camps, since they are mini-countries in principle.

High birth rates are the norm in developing Middle Eastern countries, and the cultural and traditional reasons for them are quite obvious and usual. To mention a

few, early and arranged marriages, preference for male child, poverty, lack of recreational and entertainment facilities and low education levels, are all challenges that exist even in situations of peace.

However, in the recent years, birth rates have been falling in Middle Eastern countries (Population Reference Bureau, 2008), while the opposite has been true for refugee camps. The unusual factors such as fearing the threat of extinction, increased time spent at home and women's perception to reproductive health and family planning have been probably adding fuel to the fire and therefore exaggerating the problem of high fertility across the Middle East. The major cause though, remains the lack of access to family planning and to modern methods of contraception (UN News Centre, 2009).

In my opinion, one additional significant factor that has not been studied, is the monthly financial support the family gets. The higher the count, the more financial support the family gets per person at the end of every month. Therefore, refugees resort to reproducing as a solution to their financial problems, without thinking about the long-term expenses that come with having to raise each and every child.

Refugee camps are over-populated on one hand, with poor infrastructure and facilities, and non-governmental organizations are not able to meet the rising refugees' demands on another hand, resulting in poor quality of life for refugees and a lost generation of children who have seen nothing but their camps' walls.

Urgent measures to reduce refugee birth rates must therefore be at the top of non-governmental organizations' priority action lists. Increasing access to reproductive health and family planning is certainly one of the most efficient and necessary routes to controlling refugees' reproductive crises, it is not however sufficient. Further policy changes that are firm and strict ought to be introduced.

Conclusion

The "Refugees' Reproductive Crisis" is a new term introduced in this paper, and it is advised to be dealt with as sensitively as the term "Refugee Crisis". Without controlling the rapid birth rates, the quality of life will not be enhanced at resettlement camps.

Additional surveys, numbers and statistics concerning reproductive rates are required, as well as national, regional and international efforts and policy changes to better understand the problem and counter the skyrocketing fertility and birth rates inside refugee camps.

To conclude, this paper proposes the following practical policy changes, in addition to the already existing measures to decreasing refugee birth rates: limiting early marriage; introducing mandatory marriage and relationship education programs to couples before and in the early years of their marriage; providing free-of-charge contraceptive pills with the monthly support packages to refugee families; providing affordable modern contraception methods in accessible health institutions and limiting the international financial monthly support to cover a certain number of children born inside the resettlement camps – so refugees may choose to have more babies on their personal responsibility rather than non-governmental organizations.

References/Bibliography

1. Caldwell, J. C.; Caldwell, B. K.; Caldwell, P.; McDonald P. F.; Schindlmayr, Th. (2006). *Demographic Transition Theory*. Dordrecht, The Netherlands: Springer: p. 239. ISBN 1-4020-4373-2.
2. Child Trends (2015). *Fertility and Birth Rates*. Retrieved December 17, 2017 from http://www.childtrends.org/?indicators=fertility-and-birth-rates
3. Galor, O. (2011, February 17). *The Demographic Transition: Causes and Consequences.* Cliometrica. **6** (1): p. 1–28. Doi:10.1007/s11698-011-0062-7. PMC 4116081. PMID 25089157.
4. Global Fund For Women. *Women and the Refugee Crisis: A News Update from Lebanon*. Retrieved December 17, 2017, from https://www.globalfundforwomen.org/news-update-refugee-crisis/#.Wjaqt0xuJ1w
5. Independent (2016). *Birth rate soars in Jordan refugee camp as husbands discourage wives from using contraception.* Retrieved December 17, 2017, from http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/birth-rate-soars-in-jordan-refugee-camp-as-husbands-discourage-wives-from-using-contraception-a6928241.html
6. Index Mundi (2016, Last Updated 2017). *Gaza Strip Total Fertility Rate.* Retrieved December 17, 2017, from https://www.indexmundi.com/gaza_strip/total_fertility_rate.html
7. International Strategics Research Organization (2013, November). *Turkey and Syrian Refugees: The Limits of Hospitality.* Retrieved December 17, 2017, from https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Turkey-and-Syrian-Refugees_The-Limits-of-Hospitality-2014.pdf
8. Myrskylä, M.; Kohler, H.P.; Billari, F.C. (2009). *Advances in Development Reverse Fertility Declines.* Nature, **460** (7256): p. 741–3. Doi:10.1038/nature08230
9. New Scientist (2014, August 1). *The Reasons Why Gaza's Population is So Young*. Retrieved December 17, 2017, from https://www.newscientist.com/article/dn25993-the-reasons-why-gazas-population-is-so-young/
10. Population Reference Bureau (2008, April). Fertility Declining in the Middle East and North Africa. Retrieved December 18, 2017, from http://www.prb.org/Publications/Articles/2008/menafertilitydecline.aspx
11. Roser, M., Ortiz-Ospina, E. (First Published in 2013; Updated April, 2017). *World Population Growth.* Figure (2) retrieved December 15, 2017, from https://ourworldindata.org/world-population-growth/
12. Save the Children (2013). Childhood Under Fire: *The Impact of Two Years of Conflict in Syria*. Retrieved December 16, 2017, from http://www.savethechildren.org/atf/cf/%7B9def2ebe-10ae-432c-9bd0-df91d2eba74a%7D/SYRIA-CHILDHOOD-UNDER-FIRE-REPORT-2013.PDF

13. Sociology Discussion. *9 Major Disadvantages of Population Growth*. Retrieved December 18, 2017, from http://www.sociologydiscussion.com/demography/population-growth/9-major-disadvantages-of-population-growth/3166
14. Syrian Observer (2017, May 26). *Born in a Cloth Tent: Host Countries Show Unease at Rising Refugee Birth Rates.* Retrieved December 17, 2017, from http://syrianobserver.com/EN/Features/32811
15. The World Bank (2016, September 15). *How Many Years Do Refugees Stay in Exile?* Retrieved December 16, 2017, from http://blogs.worldbank.org/dev4peace/how-many-years-do-refugees-stay-exile
16. UN News Centre (2009, April 1). *High Birth Rates Hamper Development in Poorer Countries, Warns UN Forum*. Retrieved December 15, 2017, from http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=30365#.WjP5h0xuJ1w
17. UNHCR (2002, February 1). *Protecting Refugees: Questions and Answers.* Retrieved December 15, 2017, from http://www.unhcr.org/afr/publications/brochures/3b779dfe2/protecting-refugees-questions-answers.html
18. UNHCR (2017, May). Zaatari Refugee Camp Factsheet. Retrieved December 17, 2017, from https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/FACTSHEET-ZaatariRefugeeCamp-May2017.pdf
19. UNHCR, The World Bank (2016). Refugee Population by Country or Territory of Origin. Figure (1) retrieved December 15, 2017, from https://data.worldbank.org/indicator/SM.POP.REFG.OR
20. Urbina-Fuentes M., Echánove-Fernández E. (1989, March – April). *Fertility and Health in Mexico*. Salud Publica De Mexico, 31 (2): p. 168 – 176. Retrieved December 18, 2017, from https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/2740943
21. USAID, JCAP (2016, March). *Family Planning Among Syrian Refugees in Jordan*. Retrieved December 17, 2017, from http://www.tawasol-jo.org/sites/default/files/family_planning_among_syrian_refugees_in_jordan_0.pdf

Refugees and Muslims from the Perspective of the Catholic Church in the Country Untouched by the Migration Crisis

KONRAD PEDZIWIATR

Cracow University of Economics

konrad.pedziwiatr@uek.krakow.pl

Abstract

The politicisation of the increased influx of migrants to Europe in the last years as well as ISIS terrorist attacks carried out in European cities have led to a situation in which anti-Muslim sentiments have reached unprecedented levels. Interestingly, it is not only the countries directly affected by the aforementioned growth of the Muslim population in Europe that register increased generalised negative feelings towards Islam and its followers but also those that are home to very small and partially autochthonous Muslim populations, like Poland, that have not served as a transit point nor a destination for the increased number of people arriving from Syria and elsewhere to claim asylum in Europe. The article explores the ambiguity of positions within the Polish Catholic Church towards refugees, Muslims and Islam in these new circumstances by examining both the Church's official statements and the opinions of students of Catholic seminaries. It demonstrates, inter alia, that the official stance of the Catholic Church towards refugees, Islam and its followers is significantly different from the positions taken by its individual members and future priests.

Keywords: Catholic Church and migration crisis, refugees, Catholic Church in Poland, Muslim othering

In the midst of the European migration crisis in 2015, Pope Francis called upon European Catholics to more actively engage in helping the refugees. This plea was not unprecedented in the Catholic Church, as parishes around the world had extended this kind of help in the past (e.g., such as by assisting refugees from Poland during the country's confrontation between the Solidarity movement and the Communists in the 1980s). Interestingly, however, the Pope's call has not been very well-received in the Catholic country that once generated significant waves of refugees and in the last two decades has sent over 2 million of its citizens abroad.[1] The reluctance of some sections of the Polish Catholic Church to extend enthusiastic assistance to refugees has been clearly linked with the stance of greater Polish society (which is 90% Catholic), that has voiced some of the strongest dissent in Europe against taking in refugees fleeing the war-torn Middle East and continues to express one of the highest rates of fear of Islam and its followers in Europe[2]. A few bishops openly questioned the applicability of the

1 GUS, *Informacja o rozmiarach i kierunkach czasowej emigracji z Polski w latach 2004–2015*, GUS, Warszawa 2016.

2 Andreas Zick, Beatrice Küpper, and Andreas Hövermann, *Intolerance, Prejudice and Discrimination: A European Report*, 2011; Kasia Narkowicz and Konrad Pędziwiatr, *Why are Polish people so wrong about Muslims in their country? | Open Democracy*, 13.01.2017, https://www.opendemocracy.net/can-europe-make-it/kasia-narkowicz-konrad-pedziwiatr/why-are-polish-people-so-wrong-about-muslims-in, 16.06.2017.

papal call to Poland while some priests took an active part in the anti-refugee and anti-Muslim demonstrations and have played an important role in the significant rise of public expression of Islamophobic sentiments that, in the context of the migration crisis and ISIS terrorist attacks, has moved from the margins of society to the mainstream.[3] This trend also coincided with the intensification of the process of sacralisation of the nation, or the intertwining of Catholicism with Polish nationalism[4], and a shift in populist mobilisation from nationalism to "civilizationism"[5] that applies not only to the Polish case but extends beyond the national and even regional frontiers. In a new political context (locally and regionally) a profane nation has been increasingly converted into a holy body of a nation endangered not only by cultural Others, but above all by religious Others. Islam has been presented in this scenario as the most important enemy and key threat to the nation and more widely to Christian civilization, defined frequently in non-religious but cultural terms.

In the most extreme version this threat (as imminent) was presented in 2015/2016 by a young charismatic Catholic priest, Jacek Międlar, who was first suspended by his own religious order, Congregation of Missions, for openly spreading anti-Semitic and Islamophobic views and then at the end of September 2016 announced that he had decided to leave the order.[6] He became a symbol of the marriage of some segments of Polish Catholicism with far right movements (e.g. National Radical Camp) and their anti-Muslim/-refugee/-immigrant narratives that from 2015 onwards became increasingly more mainstream.

This paper aims to shed light on the ambiguities of the Polish Catholic Church's stance on refugees, Muslims and Islam in the context of the migration crisis and ISIS terrorist attacks. It compares the Church's official statements on refugees, Islam, and Muslims with the views and opinions of future priests and current students of the Catholic seminaries on these topics. It is based on the research into the Christian dimension of Islamophobia in Europe carried out in cooperation with the University of Sodertorn[7]. Conceptually it draws from the literature on othering, threat perception, and Islamophobia understood after Bleich

3 Konrad Pędziwiatr, *Islamophobia in Poland: National Report 2015*, European Islamophobia Report 2015, SETA, Istanbul 2016.

4 Michał Buchowski, *Making Anthropology Matter in the Heyday of Islamophobia and the "Refugee Crisis": The Case of Poland.*, „Český lid", 2016, no 103, pp. 51–67.

5 Rogers Brubaker, *Between nationalism and civilizationism: the European populist moment in comparative perspective*, „Ethnic and Racial Studies", 2017, t.40, no 8, pp. 1191–1226.

6 DEON.pl, *Ks. Jacek Międlar komentuje swoje odejście z zakonu*, 28.09.2016, http://www.deon.pl/religia/kosciol-i-swiat/z-zycia-kosciola/art,27602,ks-jacek-miedlar-komentuje-swoje-odejscie-z-zakonu.html, 22.05.2017.

7 More information on the project led by David Westerlund is available here https://www.sh.se/p3/ext/content.nsf/aget?openagent&key=projekt_page_eng_1383834566111 24.06.2017

as generalised negative attitudes or feelings towards Islam or Muslims.[8] It begins with brief sketch of the importance of the Catholic Church in Poland and major trends in Muslim othering, then moves to present the key ways narratives of Muslims and refugees used by the Church leadership and future priests.

The Church in public/private spheres and trends in Muslim othering

In spite of rapid modernisation and predictions that this would trigger significant secularisation, Poland still remains a quite religious country. 43% of adults regularly participate in religious services[9] and although the number of candidates for priesthood has been falling since the collapse of communism (768 in 1992), about 500 new parish priests are being ordained every year.[10] Catholicism is a key element of modern Polish national identity, which initially developed in the absence of the state (1795-1918) and in opposition to occupying foreign powers viewed as religiously alien (in particular Orthodox Russia and Protestant Prussia). After 1918, the apparatus of the state became actively involved in the popularization of the Polish Catholic identity, which survived the communist repressions and was revived robustly around 1989 when the Church, then aligned with the Solidarity movement, celebrated victory over communism.

The Church's position in today's Poland is not only anchored historically and culturally but also legally, as the Church is the only religious institution that has relations with the state based on an international treaty or a concordat.[11] Although articles 53 and 25 of the Polish constitution provide for freedom of religion and a base for a fairly equal playing field between different faith-communities, there is one *primus inter pares* in church and state relations. One of the fields where the privileged position of the Church is clearly visible is in the educational sphere. While numerous private institutions of higher education in the country depend on student fees and research grants, four Catholic universities (1 in Warsaw, 1 in Lublin and 2 in Cracow) that are private institutions receive financial assistance from the state (covering up to 60% of their costs) in line with the country's legislation.[12]

8 Eric Bleich, *What Is Islamophobia and How Much Is There? Theorizing and Measuring an Emerging Comparative Concept*, „American Behavioral Scientist", 2011, t.55, no 12, pp. 1581–1600.

9 Janusz Czapiński and Tadeusz Panek, *Diagnoza społeczna 2015*, Rada Monitoringu Społecznego, Warszawa 2015, 2015.

10 ISKK and GUS, *Kościół Katolicki w Polsce 1992-2011*, ISKK - Rocznika Statystycznego Kościoła i GUS -Główny Urząd Statystyczny, Warszawa 2014.

11 Krzysztof Wroczyński, *Konkordat*, Oficyna Wydawnicza Elita-Lex, Gorzów Wielkopolski 1996.

12 Josep Gallifa and Miquel Gassiot, *Comparative Legal and Financial Situation of the European Catholic Universities*, „Journal of Church and State", 2012, t.54, no 1, pp. 82–105.

Furthermore, the Catholic Church, through its teachings within its own premises and outside of them (e.g. religious education re-introduced to state schools in 1990), plays an important role in regulating various matters traditionally linked with the private sphere and the shape and content of public debates. Recently these incursions into public life include plans to forbid commerce on Sundays, to further limit access to in-vitro fertilization and abortion, and to prevent or ban gay marriage or the legal recognition of gay couples. Religious minorities, including the largest, the Orthodox Church, are almost invisible in these debates. There is also a high societal acceptance of the Catholic Church's presence in the public sphere.[13]

Poland's small Muslim community (at present 0.1% of the total population) has been treated fairly equally since its establishment in the 14th century while other minorities (in particular Jews) were at times viewed with suspicion and sometimes hostility.[14] During the communist period when numerous Arab states were part of the befriended block of countries, the negative portrayal of Muslims and Islam was not allowed by the censorship office.[15] Since the collapse of communism, Muslims have been viewed above all as the "external enemy"[16]. The terrorist attacks on September 11, 2001, in which some Polish citizens also lost their lives, marked a moment from which the external enemy has been increasingly internalised. The participation of Poland in the military operations in Iraq and Afghanistan and the subsequent killings of Polish soldiers, journalists, and engineers as well as Polish victims of major terrorist attacks (from the Bali bombing 2002, through 3/11 and 7/7 to more recent attacks on the Bardo Complex in Tunis, the Berlin Christmas Market, and the Manchester Arena) have contributed to the internalization of the "external enemy".

One of the recent events that most strongly contributed to this process has been the migration crisis and the moral panic created around it. Although Poland has served neither as a transit point nor a destination country for over one million people who migrated to the EU in 2015 and applied for refugee status, mainstream politicians and some sections of the mass media managed to convince a significant part of Polish society that this was an 'invasion of aliens'. In this process, Islamophobic views became increasingly taken for granted similarly to the ideas

13 CBOS, *Religia i kościół w przestrzeni publicznej,* komunikat z badań BS/170/2013, Warszawa 2013, p. 2

14 Konrad Pędziwiatr, *Islamophobia as a New Manifestation of Polish Fears and Anxieties*, [in:] *Nations and Stereotypes Twenty Five Years After: New Borders, New Horizons*, ed by. Robert Kusek, Jacek Purchla, and Joanna Sanetra-Szeliga, International Cultural Centre, Kraków 2015;

15 Agata Nalborczyk, "The Image of Islam and Muslims in the Polish Mass Media before and after 11 September", *TRANS, Int. Zeitschrift für Kulturwissenschaften* 2004, no 15.

16 Jocelyne Cesari, *Why the West Fears Islam: An Exploration of Muslims in Liberal Democracies*, Palgrave Macmillan, New York, NY 2013.

and symbols of nationhood as shown by Billing.[17] As a result, unquestioned essentialist views of Muslims and Islam are being increasingly and widely held across the political spectrum, not only by right-wing elites, intellectuals, and voters, but also increasingly by those who traditionally vote for central and leftist parties.[18]

As various research has shown, these types of views of Muslims and Islam have developed in Poland largely in the absence of any interactions with Muslims or visits to the Muslim world.[19] On the one hand, as a result of increased contact with foreigners residing in Poland over the last few decades, there has been a growing "domestication" and concretisation of the category of the immigrant in Poland, and a transition from viewing them as "aliens' to a more neutral perception as "others'.[20] On the other hand, Muslims have been by and large excluded from this process of "domestication" as the essentialist portrayals of Islam and its followers dominate in everyday life. The "Muslim alien" is thus not completely unknown to Poles since the society clearly recognizes Muslim persons as alien without knowing them. Muslims, are in a way, well known to the wider society since it views them as "aliens".

The Church's leadership on refugees, Muslims, and Islam

As shown above, the views of the Catholic Church's leadership have an important influence on the shape of debates held in Poland. The bishops' views on the migration crisis, Muslims, and Islam also resonate to some extent with those of the members of the church. Pope Francis' call in the midst of the migration crisis for more active help to refugees based on the ethics of cooperation, responsibility, and openness to other religions as well as the retreat from religious monopoly (in the spirit of the Second Vatican Council's *Nostra Aetate)* was received by the Catholic Church in Poland with mixed feelings. On the one hand the Church's leadership followed the Papal call based on theological (e.g. Mt 25, 35-36) and ethical/social legitimisation and issued several statements calling for the assistance to Churches in the Middle East (March 12, 2015) and refugees from Iran and Syria (mainly Christians, on June 10, 2015). In its statement on the migration crisis from September 8, 2015, the Polish Bishops' Conference (the central organ of the Catholic Church in Poland) stated however that, "The assistance is necessary for those who suffer as a result of wars in their countries (…) in Poland the main initiative and responsibility lies on the shoulders of the secular authorities. It is they

17 Michael Billig, *Banal Nationalism*, Sage Publications, London 1997.

18 Konrad Pędziwiatr, Islamophobia in Poland: National Report 2016. In: Enes Bayralki & Farid Hafez, European Islamophobia Report 2016, SETA. 411-443. Istanbul 2017.

19 CBOS, *Postawy wobec islamu i muzułmanów (Attitudes towards Islam and Muslims)*, Centrum Badania Opinii Społecznej, Warszawa 2015.

20 Aleksandra Grzymała-Kazłowska, *Konstruowanie „innego". Wizerunki imigrantów w Polsce* (Constructing "the other." Depictions of immigrants in Poland), Warszawa 2007.

who are the inviting side"[21]. Thus, in a way the Church's leadership tried to pass the obligation of assistance onto the state authorities that, especially after parliamentary elections in October 2015, were becoming increasingly reluctant to provide any assistance to refugees from Muslim countries. Ahead of the World Youth Days in Krakow in July 2016, the Bishops' Conference once again decided to bring up the issue of assistance to refugees and suggested copying the Italian model of "humanitarian corridors" and bringing refugees to Poland (the first pronouncement of the Conference in this spirit), however with the refusal of the government to relocate any refugees to Poland and numerous Islamophobic statements by the members of the government, the initiative has not been implemented, a year after its introduction.

As far as the individual statements by the bishops are concerned, research by Kamil Kaczmarek shows that amongst the Polish bishops there are more supporters of "building bridges" and cautious acceptance of refugees than supporters of "building walls".[22] Some of the major important supporters of ethics of cooperation/responsibility are Bishops Gądecki and Zadarko. Among the "wall builders" and advocates of ethics of defence/principles are Bishops Libera and Jędraszewski. The latter argued recently, for example, that the parishes are too poor to help refugees.[23] While some Catholic media outlets (in particular the weekly Tygodnik Powszechny and monthly Znak, linked with the moderate wing of the Church) have dealt critically with the growing phenomenon of hate speech and the demonization of refugees and Muslims since 2015, others associated with the conservative wing of the Church (e.g. web portal Fronda.pl and bimonthly glossy magazine Polonia Christiana--web portal PCh24.pl) have significantly contributed to the stereotypical portrayal of refugees, Arabs, and Muslims.

The official standpoint of the Polish Catholic Church on Islam and Muslims remains in line with the key pronouncements of the Second Vatican Council and Declaration Nostra Aetate, highlighting the salvific validity of other faiths, including Islam. In some ways, it goes even beyond these pronouncements and answers directly the call of the late Polish Cardinal Karol Wojtyła--Pope John Paul II--for "a truly dialogical relationship where both sides give and both receive" and "dialogues of life and action".[24] One of the most important elements of this position is the Day of Islam in the Polish Catholic Church, celebrated for the first time in January 2001. This unique initiative (regionally and globally), which consists of numerous interreligious events (e.g. conferences/seminars and

21 Jarosław Makowski, *Polscy biskupi: między Franciszkiem a PiS-em*, „Newsweek.pl", 2016.

22 Kamil Kaczmarek, *Głos biskupów w debacie o przyjmowaniu migrantów*, presented at the Conference on Religion and Contemporary Challenges from the Perspective of Social Sciences AGH-UJ-UP 2016.

23 Jarosław Makowski, *Polscy biskupi*..., op. cit.

24 Douglas Pratt, *The Vatican in dialogue with Islam: inclusion and engagement*, „Islam and Christian–Muslim Relations", 2010, t.21, no 3, pp. 245–262.

interreligious services) is held every year on January 26th in different parts of the country and was proposed to the Bishops' Conference and accepted in 2000 by the Common Council of Catholics and Muslims.[25]

As far as the individual standpoints of the clergymen on Islam and Muslims are concerned, they are much more diverse. One may find among the them very strong supporters of interreligious dialogue with Muslims within the parameters set by the Vatican II, as well as those who perceive refugees and Muslims as a threat to Christian Europe. Among the first group, one may find Bishop Ryś who has repeated many times that "one should not associate Islam with terrorism" and that "in line with the teaching of Jesus, we should accept refugees".[26] One of the members of the Church who sees these issues from a different perspective is Bishop Frankowski, who recently argued that "moderate Islam has run rampant in Europe. It threatens us with immigration, demography, (…) Mosques and Quranic schools"[27]. The most extreme views of religious others was propagated in 2015 and 2016 by the young priest Jacek Międlar, who gained notoriety for taking active part in the demonstrations against the "Islamisation of Europe" and mixing elements of Catholic theology with ultra-nationalism and anti-Semitism and Islamophobia in his speeches.

Future priests on Muslims and Islam

In order to better understand the views of the Catholic Church on the migration crisis, Muslims, and Islam beyond the official statements of Church leadership, I conducted, with the kind permission of some rectors of Catholic seminaries in different parts of the country, a survey of future Catholic priests. The extensive questionnaire covered a wide range of questions relating to the migration crisis, attitudes towards different religious groups and levels of contact with them, as well as opinions and knowledge of Muslims and Islam, and was carried out between September and December 2016. The survey was conducted in 4 Catholic seminaries: 2 in Northern Poland (in Gdańsk and Pelplin n=24+68=92) and 2 in the Southern Poland (in Kraków and Katowice n=15+55=70). In total, 162 seminary students of all levels of study (almost 40% of all students in these institutions) completed the questionnaire. The collected data gives a unique perspective on the views of soon-to-be Catholic clergymen on migration processes and the resulting changes in European societies and ethno-religious diversity in particular.

25 Magdalena Lewicka, *Dzień Islamu w Kościele katolickim,* [w:] *Muzułmanie Rzeczpospolitej. Czasopismo polskiej społeczności muzułmańskiej.,* nr 1(5)/2010, s. 2 More information about the Council can be found on http://www.radawspolna.pl

26 Fakt, *Polski biskup broni islamu*, 28.01.2016, http://www.fakt.pl/wydarzenia/polska/biskup-z-krakowa-w-obronie-islamu/s1q6f61.

27 Fronda.pl, *Mocne słowa bp. Frankowskiego*, 14.09.2015, http://www.fronda.pl/a/mocne-slowa-bp-frankowskiego-radykalni-islamisci-zwieraja-szyki-przypuszczaja-wzmozony-atak-na-chrzescijan,56922.html, 24.06.2017.

The study participants consisted of men coming from diverse social and educational backgrounds. The largest number of students (three-fourths) came from villages (33%), 15% from small cities (up to 20 thousand residents), and 29% from middle-size cities (up to 100 thousand residents). Only 19% of respondents lived in big cities (up to 500 thousand residents) before joining the religious seminary and 4% came from metropolises of over half a million residents. The majority of participants described the economic situation of their families as good (54%) or average (30%), whereas almost 16% described it as very good and less than 1% as bad. Only 5% of respondents had completed some studies before joining the seminary, whereas the vast majority went to seminary directly after completing their Matura or A-level exams. In contrast to research carried out in 2009 on a group of priests from the central region of Poland who expressed political sympathies not only towards right wing parties (almost 60%) but also central-right (36%) and central-left (6%)[28] parties, respondents from the seminaries were characterised by very high political unanimity. Almost 80% of them claimed that they would vote for the ruling Law and Justice Party if the elections were to take place the following week, over 7% would vote for Kukiz15, the party that paved the way for the members of the far-right organisations to join Parliament, and an additional 5% would vote for other right wing parties. Only 2.5% expressed political inclinations to more central parties (Civic Platform and Modern), nobody wanted to vote for the Polish People's Party (traditionally the Party with an electorate in the rural areas where many students come from) or left-wing parties, and a few persons claimed that they would not vote for any party or that they did not know who they would vote for.

Similar to the wider Polish society in which only 12%[29] of people have had any personal contact with persons who follow Islam, the views on Muslims and Islam of more than 75% of seminary students were formed largely in the absence of any contact with Muslims. Furthermore, only 17% of the future priests had ever been to a mosque, a Muslim home, or a prayer room and the vast majority of them only visited such places abroad. Their contacts with members of other religious groups through inter-faith activities or promotions of inter-religious dialogue were also rare, as only 34% had ever taken part in such activities.

In the absence of contact with Muslims, their knowledge on Islam and its believers comes from lectures in the seminary (10%), mainstream newspapers and magazines (20%), scientific books and articles (45%), Catholic newspapers and magazines (55%) and from television and radio (67%). By far the most popular source of information on Islam and Muslims for the future priests was the Internet.

28 Sylwia Męcfal, *Seminaria duchowne i jego mieszkańcy w świetle rozważań Ervina Goffmana o instytucjach totalnych*, Universytet Łódzki, Łódź 2009.

29 CBOS, *Postawy wobec islamu i muzułmanów (Attitudes towards Islam and Muslims)...*, op. cit.; A. Świderska, *Postawy wobec mniejszości muzułmańskiej w Polsce: Raport z badań sondażowych dotyczących mowy nienawiści*, Centrum Badań na Uprzedzeniami UW, Warszawa 2015.

For almost 86% of respondents, this was their key source of data on other religions, including Islam[30]. In the context of the structural fragmentation of the online public sphere that manifests itself in the activity of media consumers who, in spite of a wide choice of sources of information, tend to seek those which reinforce their personal positions, and allow them to avoid meaningful engagement with difference[31], the online sources of information consulted by my respondents were rarely of good scientific or even journalistic quality. The study respondents were usually reaching out for information that corresponded with their own beliefs rather than searching for articles that contradicted their views.[32]

As far as their views on Muslims and Islam are concerned, they were analysed in relation to the wider religious and ethnic diversity and the migration crisis, as well as independently. When asked to rate major religious groups in Poland on a "feeling thermometer" ranging from "-50" to "50" – where -50 reflects the coldest, most negative possible rating and 50 the warmest, most positive rating – not surprisingly the three Christian groups received the highest ratings (44 for Catholics, 23.5 for Orthodox and 13.5 for Protestants), followed by a more neutral perception of Jews (12.6), atheists (6.4) and Buddhists (2.4). As shown by Figure 1, the attitudes of the wider society towards adherents of different religions are in many ways comparable with those of the surveyed future priests. One important instance where they differ is with respect to the religious groups that both the wider society and future priests view predominantly negatively. Whereas Polish society in general perceives Islam the most negatively (-8.77), and views Jehovah's Witnesses slightly more warmly (-4.32)[33], the seminary students reserved their most negative feelings to Jehovah's Witnesses, the fastest growing new religious group in the country that, according to Office for National Statistics, in 2011 had almost 140,000 followers[34], and feared Muslims slightly less than members of this group. However, as one may notice, the value of negative feelings towards Islam amongst both future priests and wider society is quite similar and ranges between -8 and -9.

30 Multiply answers were possible to this questions hence percentage do not sum up 100%.

31 Lincoln Dahlberg, *Rethinking the fragmentation of the cyberpublic: from consensus to contestation*, „New Media & Society", 2007, t.9, no 5, pp. 827–847.

32 Here it is worth mentioning that the same mechanisms can be observed in the processes of Muslim religious radicalisation.

33 CBOS, *Postawy wobec islamu i muzułmanów (Attitudes towards Islam and Muslims)*..., op. cit.

34 GUS, *Struktura narodowo-etniczna, językowa i wyznaniowa ludności Polski*, Główny Urząd Statystyczny, Warszawa 2015.

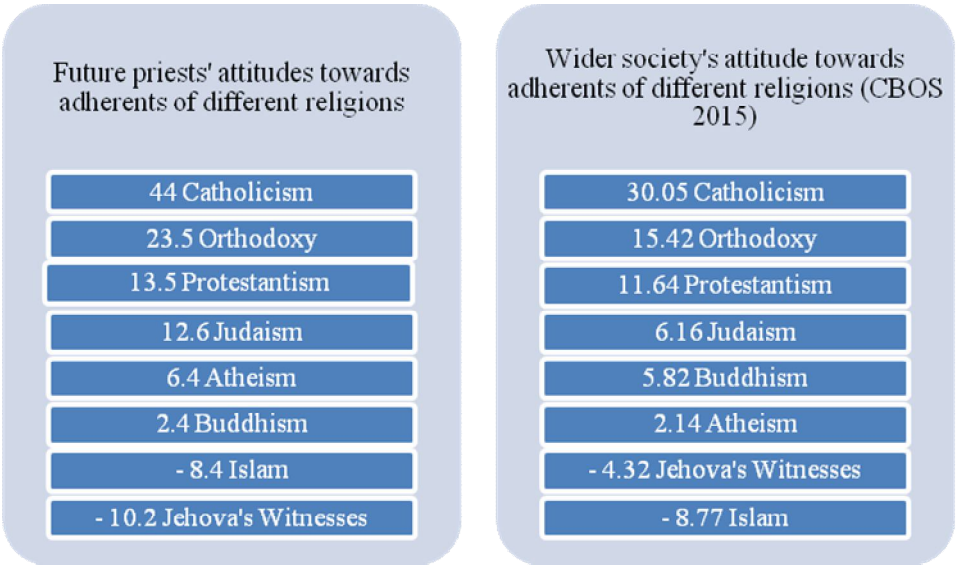

FIGURE 1. Attitudes of Future priests and Polish society to adherents of different religions

Source: Own elaboration of data from survey in the religious seminaries (n=162)

The survey responses showed that 47% of future priests would be ready to live in ethnically, religiously, and racially diverse neighbourhoods. However, 20% of the surveyed seminary students would not like to have immigrants as neighbours, 17% would not like to live side by side with refugees, 13.5% would not like to live near people of other faiths, and 2.6% did not want to live near people of other skin colours. While one quarter of them stated their belief that Poland is becoming a better place thanks to people who come to the country from abroad, precisely the same number thought that the opposite was taking place, that is Poland is becoming a worse place due to immigration processes. At the same time almost, half of the respondents did not have a clear opinion on this matter and chose the answer "difficult to say".

The majority of future priests (62%) were aware of the celebrations of the 'Day on Islam' by the Catholic Church in Poland and almost half of the respondents approved of this initiative, while one quarter opposed it and around the same number did not have an opinion on the matter.

One of the most important perspectives through which the future priests viewed Muslims and Islam was the one dominating in the country's mass media[35]. That is, by associating them with violence, extremism, and terrorism. Eight out of

35 For more information on the representation of Islam and Muslims in the Polish media see K. Pędziwiatr, *Muslims in the Polish Media - the New Folk Devil?*, „Arches Quarterly", 2010, t.4, no 7, pp. 89–95.

ten future priests believed that Islam encourages violence to a higher degree than other religions. Only one out of ten claimed that Islam has no monopoly on violence. According to the students of the seminaries, violence and aggression are not only inherent characteristics of Islam but they also extend to those who follow this religion. 80% of respondents believed that Muslims are more aggressive than adherents of other religions, and half of the future clergymen surveyed disagreed with the statement that Muslims are not hostile to those who follow other religions. Only 22% seemed to view Muslims as people who are peaceful like those who practice other faiths. In comparison, the same belief was shared by 39% of Poles in 2015 when CBOS asked them this question.[36] Over 80% respondents viewed Muslims as intolerant of other religions. In line with this perception of Muslims, 67% of future priests believed that religious fundamentalism is a phenomenon characteristic of the Muslim world and only 13% saw it as a wider phenomenon that is not limited just to the places where Muslims constitute the majority of residents (see figure 2).

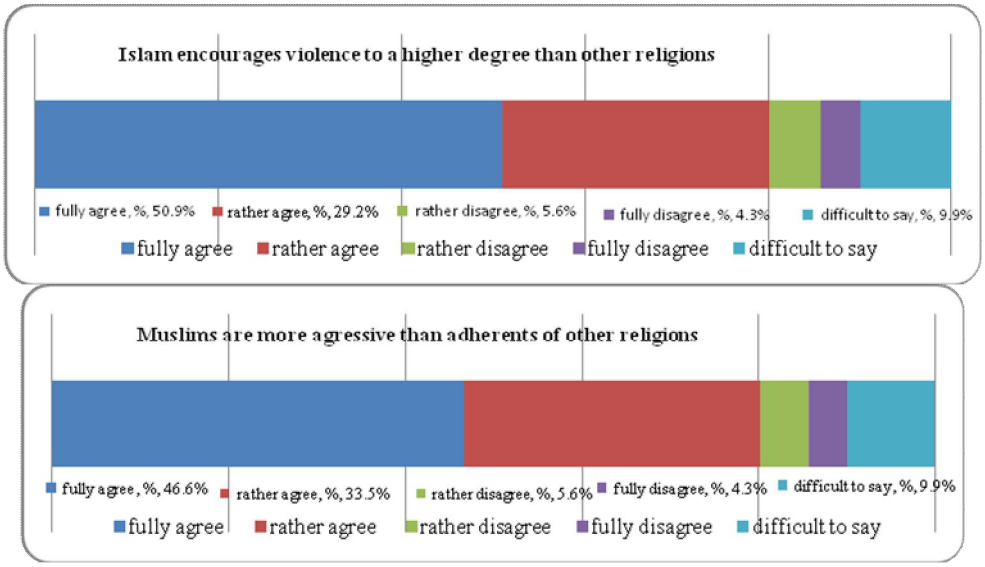

36 CBOS, *Postawy wobec islamu i muzułmanów (Attitudes towards Islam and Muslims)*..., op. cit.

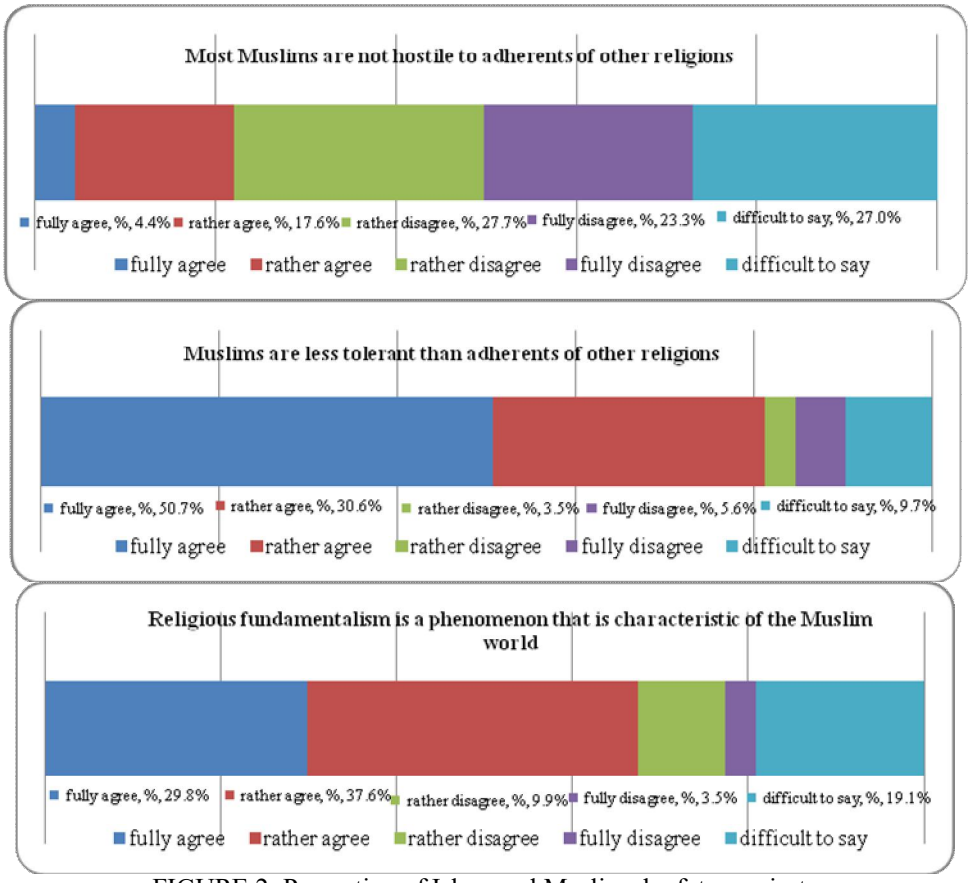

FIGURE 2. Perception of Islam and Muslims by future priests
Source: Own elaboration of data from survey in the religious seminaries (n=162)

Sexual politics play an important role in anti-Muslim narratives not only among secular groups but also, sometimes paradoxically, among religious groups as well[37]. Although a significant part of the Catholic Church in Poland views feminism as an ideology that is harmful to traditional values, which espouse a naturalistic view of two dichotomously-opposed genders, and takes an active role in the ongoing "war on gender"[38], it does not abstain from criticizing Muslims and Islam by referring to women's rights. While doing so, it engages in a form of

37 Kasia Narkowicz and Konrad Pędziwiatr, *Saving and fearing Muslim women in "post-communist" Poland: troubling Catholic and secular Islamophobia*, „Gender, Place & Culture", 2017, t.24, no 2, pp. 288–299.

38 Anna Szwed and Katarzyna Zielińska, A War on Gender? The Roman Catholic Church's Discourse on Gender in Poland, in: Ramet, S.P., Borowik, I. (Eds.), *Religion, Politics, and Values in Poland: Continuity and Change Since 1989*. Palgrave Macmillan, New York, 2017, pp. 113–136

"gender exceptionalism"[39], which suspends its own ideological stance to oppose Islam. This concern for women's rights is also evident among the future priests. Almost 80% of them believed that Muslims treat women badly and only 10% disagreed with this statement. They also viewed Muslim values as alien to Polish society and threatening to "Polish values". At the same time, the future priests were divided over the statement that the "Islamisation of Europe is inevitable". Slightly over 37% agreed with this statement versus 35% who opposed it and over one quarter did not have a clear stance on this issue. The seminary students were much more unified in their response to what actions should be taken to oppose the "Islamisation of Europe". The approach of the controversial priest, Jacek Międlar, who took an active part in demonstrations against the Islamisation of Europe, was supported by only a minority of priests (14%), whereas almost 64% opposed this tactic (see Figure 3).

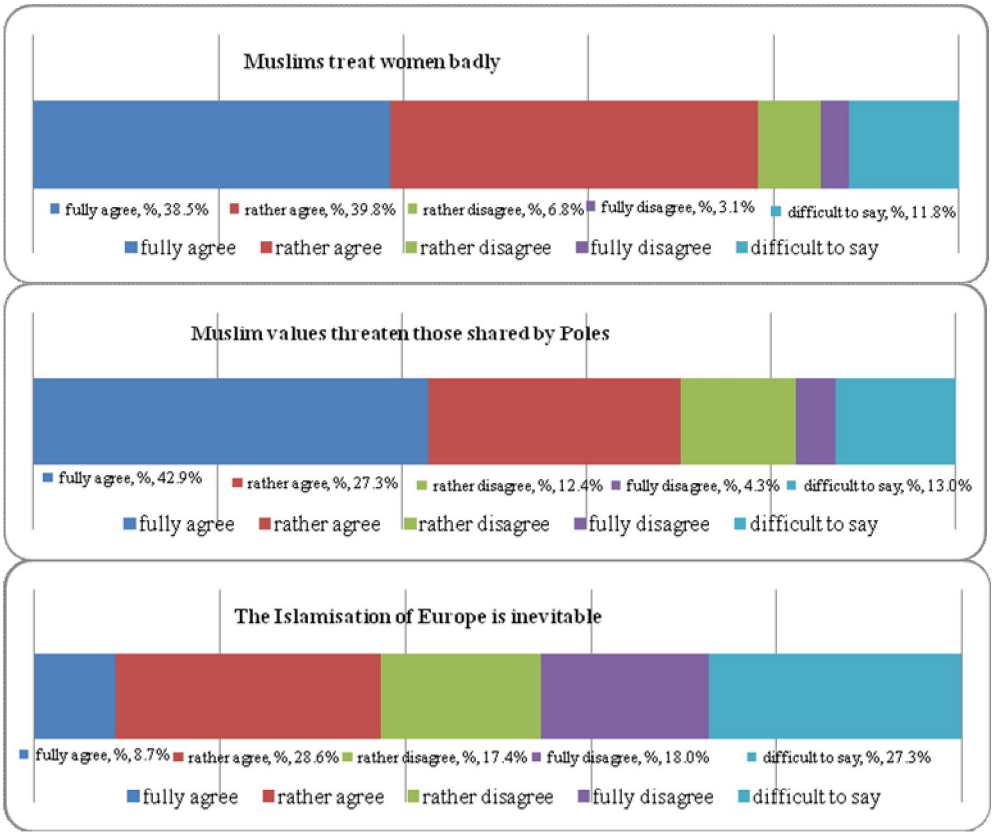

39 Jasbir Puar, Terrorist Assemblages: Homonationalism in Queer Times. Durham & London: Duke University Press. 2007

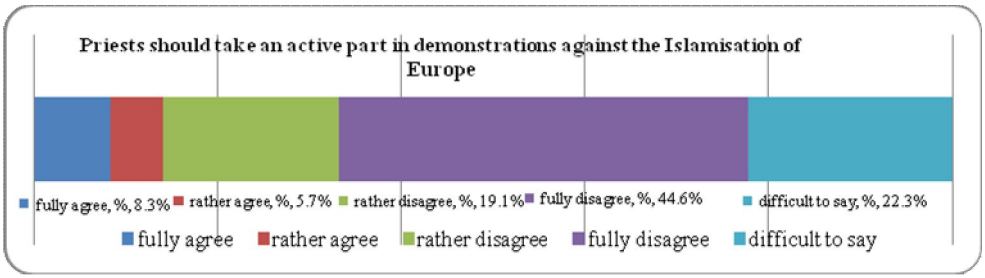

FIGURE 3. Key threats of Islam and method of challenging them
Source: Own elaboration of data from survey in the religious seminaries (n=162)

As CBOS 2015 research has shown in recent years, public conviction that conflict between Islam and the Western world is inevitable has strengthened. While in 2006 one out of five Poles believed in such a scenario, in 2015 one third of Polish society was anticipating increased conflict. At the same time, in the wider society the view prevailed both in 2006 (46%) and 2015 (43%) that it is possible for them to reach mutual understanding.[40] The future priests clearly did not share the optimism of the wider society in the matter since only 10% thought that a platform of mutual understanding between Islam and the Western world could be found. The vast majority believed either that violent conflict between them is inevitable (58%) or that smaller conflicts between them will keep re-emerging (22%).

When questioned about the constitutional right Muslims in the country possess to build mosques, fewer than 25% of the future priests would give them such a right, whereas less than 40% disagreed fully (39.5%) or partially (28.4%) with such a law. With regards to the right to build mosques in Europe, the future priests were slightly more supportive of such legislation (again in place) and almost 25% agreed with it, while 60% opposed it. In 2015, the chairwoman of the Estera Foundation, Miriam Shaded, lobbied for bringing only Christian refugees from Syria and proposed banning Islam in Poland. My research shows that more students of the Catholic seminaries sympathised with this idea and supported it fully (23%) or partially (21%) than disagreed with it partially (27%) or completely (13%).

40 CBOS, *Postawy wobec islamu i muzułmanów...*, op. cit.

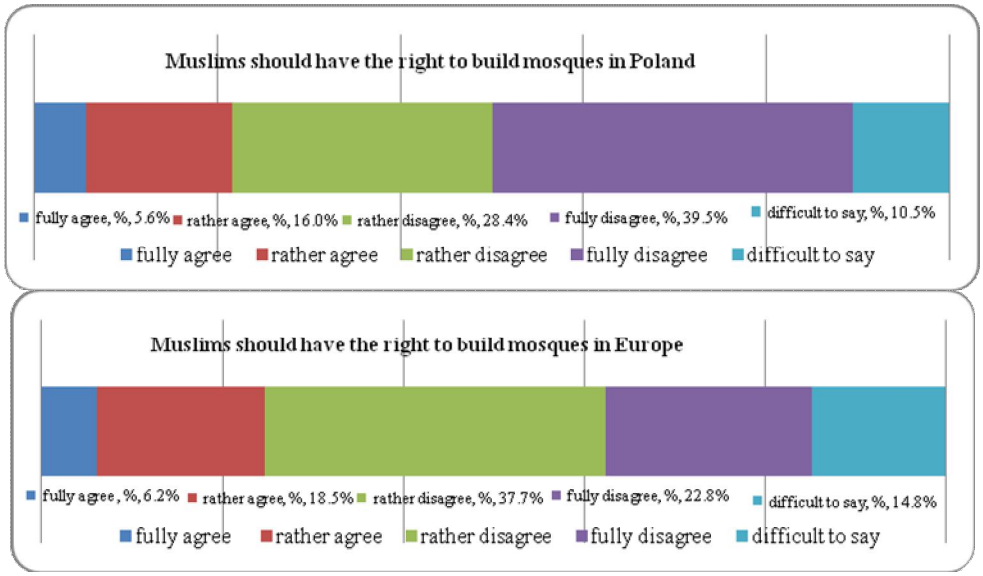

FIGURE 4. Perception of the right to build mosques
Source: Own elaboration of data from survey in the religious seminaries (n=162)

Pope Francis' response to the migration crisis, that included calls to Catholics in Europe and elsewhere to provide assistance to refugees, was supported by the vast majority of future Polish priests. Only slightly above 13% opposed this strategy and 20% did not have an opinion on this matter. When asked about the position of the Polish Catholic Church with regards to the Pope's call and views, again the majority of respondents said that the Church's views are in line with the Holy See's position. Over one quarter of them, however, disagreed with the statement indicating a uniformity of views between the Pope and Polish Catholic Church in this matter. One may see the defiance of the highest authority in the Catholic Church among the future clergy in their answers to the Pope's suggestion that every parish and monastery should accept at least one refugee. The majority of respondents (41%) were mildly or strongly opposed to this idea versus 34% that fully or partially supported it (see Figure 5). Thus, one may observe a paradoxical transition from overwhelming support of the Pope's general position with regards to the migration crisis, to opposition to one of the major elements of it - i.e., the invitation of at least one refugee to every Catholic parish and monastery in the country.

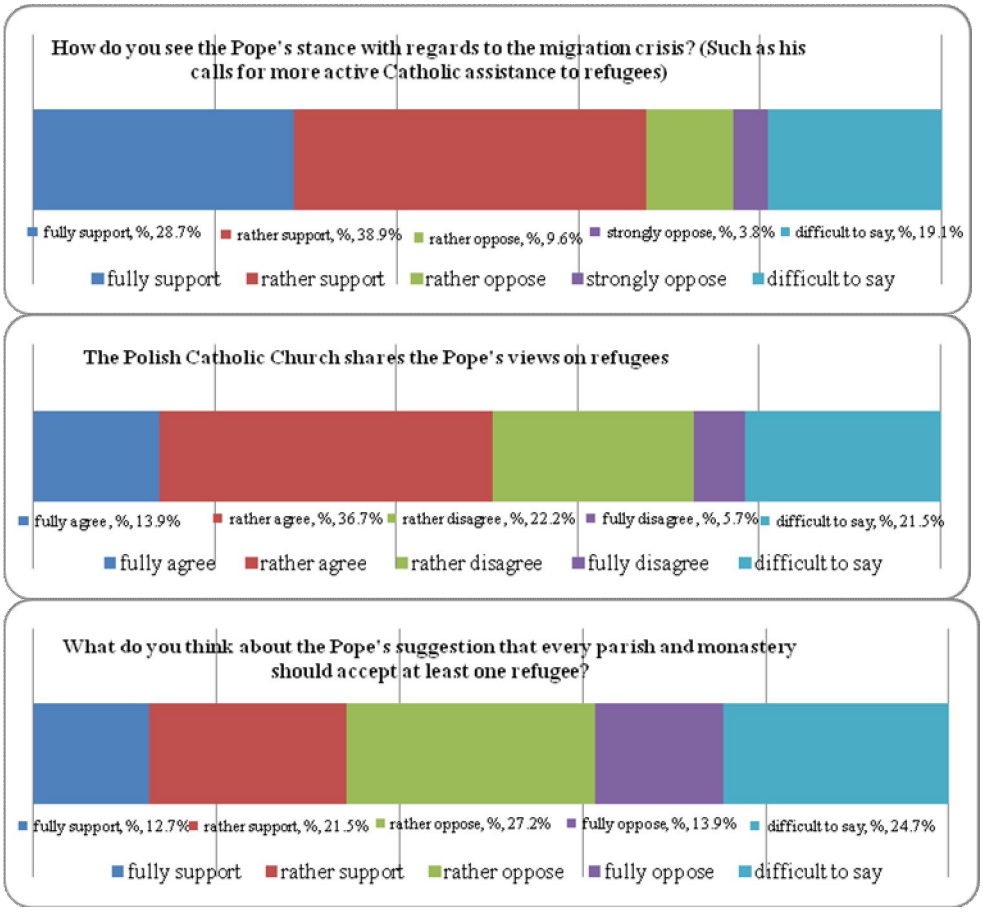

FIGURE 5. Supporting and defying the Pope
Source: Own elaboration of data from survey in the religious seminaries (n=162)

Conclusion

The Church, as one of most highly-valued organisations in Polish society and the one that has a significant influence on the shape of public debates in the country, has had a unique opportunity in the last years to mitigate the growing fear of others, conceived above all as Muslim others. In the atmosphere of reinvigorated processes of sacralisation of the nation and the banalisation of Islamophobia, the Catholic clergy, however, has done little to deconstruct the omnipresent representations of Muslims as bloodthirsty, violent, aggressive, and undemocratic and refugees from the Middle East as terrorists in disguise. These representations have been taken for granted by a growing number of people in Poland and some members of the Church have even exploited them and further contributed to the internalization of the "external enemy". The fear of Islam and its followers was skillfully filtered through the historically-constructed notion of Poland as a bulwark of Christianity. The Polish Church and its priests are seen in this vision as being in

the forefront of the battle with enemies of Western Christianity, Muslims in particular. Documents such as the recently published "Christian Dimension of Patriotism" by the Bishops' Conference that try to prevent the politicisation of Catholicism by these types of mobilisations and the revival of narrowly-understood national pride have been very rare and emerged too late.[41]

As this paper has shown, the Pope's views on refugees and the migration crisis are strongly contested by some members of the Polish clergy, especially when one goes beyond the official statements of the Church leadership (e.g. Polish Bishops' Conference). The inter-religious dialogue initiatives such as the Day of Islam in the Catholic Church in Poland have become obsolete and mean very little when members of the church take active roles in the demonstrations against the Islamisation of Europe or adopt the perspective of Poland as a rampart of Christianity in a war with Islam in their sermons and teachings. The views of the future Polish priests on Muslims, refugees, and social diversity resulting from the migration processes are much more in line with the views of the majority in Polish society and the current political establishment rather than with the Pope's position and the communications of the Holy See in these matters. The research carried out in the seminaries has shown also that the future Polish priests are characterised by high levels of fear of the other (in particular the Muslim other) and xenophobia, as well as little tolerance for widely-understood ethno-religious diversity.

41 Konferencja Episkopatu Polski, *Chrześcijański kształt patriotyzmu*, Konferencja Episkopatu Polski, Warszawa April 27, 2017, http://episkopat.pl/chrzescijanski-ksztalt-patriotyzmu-dokument-konferencji-episkopatu-polski-przygotowany-przez-rade-ds-spolecznych/. 25.07.2017

Mental Health amongst Child Syrian Refugees living in Jordan's Host Community

Bettina Boehm, Mental Health Activity Manager, Irbid Project
msff-irbid-mhmanager@paris.msf.org
MSF-France, OCP

Abstract

Half of all displaced Syrians living in the North of Jordan are children and adolescents, with roughly 80% living in the host community outside camp settings. These children are vulnerable to a range of mental health issues related to war and the living conditions of displacement. MSF-France's Irbid and Mafraq Mental Health Clinics provide psychosocial support to them based on mental health need and functional impairment. The most common symptoms observed among new admissions in 2017 were fears, nightmares and aggressive behavior. These symptoms relate not only to the experience of potentially traumatic life events in the war, but also reflect exposure to *current* social vulnerability factors such as extreme poverty and resulting family stress, as well as psychological distress in parents. Implications for practice are discussed, and require a linkage of mental health support with a focus on resources and practical opportunities for participation.

Keywords: mental health, Syrian refugees, host community, children and adolescents

1 Background

1.1 Mental Health among Displaced Children in Jordan

Over the past few years, the North of Jordan has been affected by a large influx of refugees from neighbouring Syria, who predominantly settled in and around Amman, Irbid and Mafraq. In community settings alone, there are 135,779 registered Syrian refugees living in Irbid and 78,957 registered Syrian refugees living in Mafraq (UNHCR, as of February 4, 2018), excluding populations living in camps. Many of them have been residing in the area for some time as the Syrian Civil War has moved into its seventh year with the border closed since June 2016, and the actual number including unregistered refugees is likely to be higher. Around half of all displaced Syrians are children and adolescents under the age of 17, who are also the group considered most at risk of psychological distress(Hassan, Kirmayer & Mekki-Berrada, 2015; IMC, 2018). Since roughly 80% of refugees live outside camps in the community (UNHCR, 2018), three MSF sections in Jordan (OCP, OCBA, OCA) are providing health services specifically for this target group, with a focus on reproductive healthand mental health care for children and adolescents.

The mental health needs of this population are related not only to past experiences of conflict-related violence, but also to a protracted situation of displacement and its associated living conditions (UNHCR, 2015). Daily stressors include poverty and a resulting difficultyto meet basic needs, poor access to services, difficulty with legal status/documentation papers, a risk of violence and exploitation, social isolation and discrimination, a loss of family and community supports and uncertainty about the future.An early large-scale study of MHPSS needs among community- and camp-based adult refugees in Jordan showed that refugees living in Za'atari camp reported more mental health symptoms overall than refugees living in the community (WHO & IMC, 2013). However, a more recent 2017 assessment found that psychological distress, as well as mental health

stigma and barriers to accessing services were more prevalent in urban community settings than camps (IMC, 2018). Barriers to accessing care included a need for privacy, practical barriers (e.g. lack of transportation), and feelings of helplessness and hopelessness. The most common symptoms among urban refugees included avoidance, loss of interest, reduced functioning and overall distress. Coping strategies were not found to be associated with gender, and included adaptive behaviours such as finding comfort in faith/spiritual beliefs, as well as maladaptive strategies such as alcohol and drug use (though at a lower prevalence). In another assessment, 22.9% of adult refugees reported feeling helplessness to the point where they did not want to continue living (CARE, 2017).

For children and adolescents, growing up under such conditions can have an impact on development via direct exposure to traumatic life events, intergenerational transmission of trauma or an accumulation of family stress (Sim, Fazel, Bowes & Gardner, 2018). Parents may rely on protective practices such as preventing children from leaving the home, and high family stress as well as overcrowded living conditions increase the likelihood of violent parenting strategies (Wells, Steel, Abo-Hilal, Hassan & Lawsin, 2016). Additionally, parents struggling with mental health issues may have a reduced capacity to be attuned to their children's needs (Sim et al., 2018). In this sense, war and displacement can have intergenerational effects that go beyond direct exposure to traumatic life events by influencing family interactions (Betancourt & Khan, 2008).This has also been shown in other populations living under long-term displacement or occupation, such as Palestinians (Ahmad, Smetana & Klimstra, 2014; Atallah, 2017). Children may take on more "adult roles" in the family as a result of displacement, becoming involved in work or acting as primary caregivers for siblings (CLMC, 2015) – particularly since 58% of displaced Syrian adults suffer from chronic health issues (CARE, 2017). Compared to Jordanian adolescents, refugee adolescents living in Jordan have been exposed to significantly more traumatic life events and experience higher psychological distress (Panter-Brick et al., 2017). Younger children, who cannot verbalize their distress as well, are likely to experience a cluster of symptoms such as fears, sleeping disturbances, sadness, aggressive behavior, enuresis and somatic symptoms (WHO & IMC, 2013). Providing mental health support early on for these issues is vital, and reduces the risk of chronification and resulting disability (WHO, 2008).

1.2 Irbid and Mafraq Mental Health Clinics

MSF-France's Irbid and Mafraq Mental Health Clinics (MHCs) provide psychosocial support to male and female children and adolescents under the age of 18 and their parents affected by war and/or the living conditions of displacement. In addition, family counselling is provided to caregivers and mothers identified in MSF's maternity and neonatal intensive care units. Between November 2014 and January 2018, a total of 871 clients were seen in this manner, not counting adults engaged in support groups. In 2017, individual and group follow-up was conducted for an average of 9.8 sessions taking place across an average of 18 weeks. Half of

all individuals seen were male/female, and the largest proportion (42.2%) of them children between the ages of 8 and 12 years.

A two-step psychosocial intake assessment focuses on symptoms, vulnerability factors, coping strategies and functional impairment, as well as social conditions. The three symptoms and vulnerability factors contributing to psychological distress and impairment that are rated most clinically significant are then recorded. A closer analysis of these factors provides an indicator of mental health needs and stressors among the target population.

2 Children's Mental Health Needs & Family Vulnerability

Families presenting at both Irbid and Mafraq MHCs have often experienced a range of life events or ongoing stressors over time that increase their psychological vulnerability. In 2017, the most clinically significant vulnerability factors in terms of numbers were still related to conflict in some form – witnessing a violent death (14.8%), witnessing violent events involving human injuries (11.1%) and flight through war (10.3%).1 However, current vulnerability factors such as being a mother alone with children (7.8%) and extreme poverty/social vulnerability (6.9%) were also common. Frequently, there is a combination of both factors, and younger children in particular may not have been directly exposed to war, but indirectly exposed through confrontation with "the family story", while also being exposed to the general living conditions of displacement in community settings (e.g. overcrowding, moving frequently due to debt).

There were substantial differences between Irbid and Mafraq MHCs regarding vulnerability factors: While extreme poverty/social vulnerability was much more prevalent in Mafraq (21.3% versus 2.7%), as was severe psychological distress in parents (9.0% versus 3.8%), Irbid MHC saw more children who had witnessed a violent death (17.4% vs. 5.8%) or violent events involving human injuries (12.3% vs. 7.1%). This indicates that families in Mafraq are experiencing more current vulnerabilities, while families in Mafraq appear to be experiencing more war event-related vulnerabilities. This likely reflects current socioeconomic differences as well as pre-displacement differences in residential area and resulting exposure to events. In addition, the *presence* of current, clinically significant social vulnerabilities does not mean the *absence* of past ones. Rather, where current stressors such as extreme poverty are present, this may be the more urgent issue raised by caregivers at assessment before past-related issues, since they are in a current "survival" mode.

In 2017, the three most common symptoms exhibited by children overall were fears (22.9%), aggressive behaviour (12.5%) and nightmares (12.2%). Qualitatively, fears in children could partly be related to experiences in the war (e.g. fear of darkness following memories of night time bombings). However, instilling fear in children appears to be common protective practice as well as a discipline measure used by parents, who frequently report concerns about child

[1]Percentages are "out of" the total of vulnerability factors, not the total of children.

kidnappings or worries that their child might misbehave as a "guest" in Jordan. Hyperarousal as a result of traumatic life events can lead to aggressive behaviour in children – or aggressive behaviour can result from domestic violence or high family stress due to overcrowding. Nightmares may not always be directly related to the war, but can be related to media consumption, where the lines between fiction and reality often become blurred among children whose family has been exposed to war and displacement (e.g. violent phone games and watching the Syrian news both instil fear and are perceived as similarly real by young children). Additionally, conditions such as primary and sometimes secondary enuresis may not always be directly caused by trauma, but can be one manifestation of developmental delays or regression based in living conditions (e.g. reluctance to use a "cold" bathroom in winter at night).This is especially likely if observed along with other issues such as poor gross and fine motor skills where children are kept inside all day and expected to sit quietly to "not cause trouble".

Overall, as displaced children grow up in community settings several years after arriving in Jordan, their mental health needs are more likely to be related to post-migration stressors affecting their development, rather than events experienced directly by them. However, this does not mean that they do not indirectly experience them, as a parental reality of the world as a dangerous –and often hopeless- place is transmitted to children, and they are exposed to their family members' psychological distress. In this sense, symptoms cannot be viewed in isolation, and may reflect a secondary trauma related to parental experiences or a response to the current living conditions. Nevertheless, MSF is still seeing older children and adolescents exposed to extreme violence in war.

Finally, while caregivers -primarily mothers- often present at the MHCs with high psychological distress, they also show significant coping strategies in community settings such as seeking help from various organisations, creatively finding ways to support different children, negotiating certain freedoms and social exchange opportunities within their family systems and relying on religious and spiritual beliefs and practices. Most do send their children to school, and express a desire for their child to "get better" and have a positive future. Considering the exposure to multiple past and current vulnerability factors and the protracted nature of the displacement, this is an enormous achievement.

3 Implications for Practice

3.1 Social Conditions and Mental Health

The mental health needs of Syrian refugees in the host community have been explored in several assessments over the years (e.g. CLMC, 2015; IMC, 2018; Wells et al., 2016; WHO & IMC, 2018). Reports often conclude that displaced Syrians in Jordan are now more settled than in previous years, more likely to be economically active and less distressed (e.g. CARE, 2017). At the same time, our patients still face substantial current issues affecting the realization of their rights. For instance, a May to December 2017 review of legal advice given at MSF's Irbid maternity hospital by NRC (ICLA Project) to 1,308 beneficiaries identified the following key issues: difficulty obtaining legal and civil documentation, the

refugee registration process, housing rights issues and work rights issues and disputes. This shows that although theoretical access to vital resources such as education is present, in practice, refugees –after years of displacement- still encounter difficulties related to their status that can be a substantial source of stress and put children at risk (e.g. difficulty seeking divorce without a marriage certificate, difficulty registering in school without a birth certificate).

What theanalysis above based on a selective sub-group presenting at a child mental health service in Irbid and Mafraq adds is an understanding of local differences in vulnerabilities experienced as they relate to psychological distress. The figures above essentially list descriptive prevalence of symptoms and vulnerability factors among a sample of service users in 2017. They show that exposure to war-related violence is, as can be expected, still a clinically significant factor in mental health among displaced children living in the host community, followed by current stressors such as extreme poverty. What these figures cannot convey is the qualitative information given by parents and other caregivers at the psychosocial assessments – for example, the fact that a large proportion of them report male family members staying at home due to illness, disability or safety concerns, or that girls are kept inside to "protect" them. This qualitative information places children's mental health needs in a context of economic instability and challenging family roles, as well as a context of high parental stress and fears (of the future, for their children, for their home country).

3.2 Supporting Caregivers – Supporting Children

Parental support and secure attachment have been widely documented as sources of resilience for children and adolescents (Betancourt & Khan, 2008).Parenting in a refugee context responds to challenges of disruptions in and alterations to living conditions, family structure and organization, values, norms and gender roles (Williams, 2010). Where parents struggle to "get by" in day to day life, economically and otherwise, survival needs may take precedence over value-based parenting (El-Khani, Ulph & Calam, 2016; Sims et al., 2018; Williams, 2011). In addition, expectations in children's behaviour may change due to fear of discrimination or safety concerns for children in the host community (Sims et al., 2018), and parents may feel guilty and hopeless at being unable to meet their children's basic needs (Ali, 2008). Even so, parents frequently have clear ideas about what they want or need support with, but face barriers in accessing it (El-Khani, Ulph, Peters & Calam, 2018).

While interventions targeting parents are often aimed at mothers, a better understanding of the experiences and needs of fathers appears necessary, given that fathers are involved in their children's lives and vital to their well-being, and including concepts of masculinities in parenting allows for the development of culturally relevant policies and practices (Williams, 2011). While men frequently derive a part of their sense of self from autonomy andachievement, women are socialized into a more "relational" (Darychuck & Jackson, 2015, p. 450) identity in terms of their ability to care for others. War and displacement often challenge these

self-concepts and organizations, as women seek employment (often informally) due to an economic need and men experience a loss of their previous social role (UNHCR, 2015).Involving male caregivers in psychosocial support is therefore an important gap to be closed.

The stresses of displaced living and inactivity in particular were reported to lead to high family conflict and domestic violence in half of all psychosocial needs assessments for Syrian refugees in Jordan (Wells et al., 2016).Beyond providing mental health support to children (and adults) with the aim of a reduction in distress and impairment, an important emphasis should be placed on enhancing resources. This necessitates social and economic participation and empowerment, opportunities for self-sustenance and decision-making. Mental health support can play a role in this context, since individuals experiencing anxiety and depression are less likely to be able to make decisions or sustain employment. On the other hand, mental health can improve through being active, having a positive social role and being able to provide for oneself and family members. This active social role has often been lost for refugees – particularly fathers, who were previously in the role of "providers". Supporting the mental health of refugees in the host community therefore requires more than psychosocial support: the targeting of factors causing current functional impairment and distress and a focus on building positive resources. Much remains to be done on this, as caregivers at our mental health service report a continuing instability in living conditions (moving many times due to debt/feeling unsafe or unwanted, stop-start of financial assistance) and dependency on "assistance" overall. Work opportunities are restricted to certain sectors typically involving hard/long physical labour (for a population with a higher prevalence of chronic health issues), are often temporary and difficult to come by as Jordanian employers pay taxes when they employ a Syrian. In this sense, refugees are still largely in the role of "guests" or "beneficiaries" in a state of waiting, rather than members of society realizing basic needs for self-accomplishment and esteem.

4 Conclusion

Psychosocial support is provided to displaced children and adolescents at Irbid and Mafraq Mental Health Clinics, with an aim to reduce impairment and distress. Families in this context have been exposed to a range of vulnerability factors – some war-related, some displacement-related. While children are exhibiting symptoms due to traumatic life events, the same symptoms can also, depending on the developmental context, be related to the effects of displacement and/or parental psychosocial distress.At MSF, we still observe significant barriers to receiving mental health care, such as a lack of transportation, social stigma and a near lack of involvement of certain segments of the population (e.g. fathers), in addition to a shortage of trained, specialized staff.Addressing mental health needs requires a focus on family functioning as a whole, and an engagement of caregivers in treatment. On the one hand, refugees are often able to move around in host communities, Jordanian society has been found to be largely accepting of them and progress in integration has been made in recent years. On the other hand,

refugeesstill struggle to meet basic needs continuously, often experience their situation as unsafe and engage in protective behaviours such as staying inside the house. While psychosocial support is highly needed, practical economic empowerment and opportunities for community participation can make a significant contribution to family mental health. Health itself requires not only a reduction in symptoms or the absence of disease through medical or psychosocial treatment, but a state of physical, mental and social well-being. For communities living in a protracted state of displacement with no end in sight, this is far from their reality, since they experience a sense of "waiting" rather than external stability, which is essential to mental health. As time passes, they are further removed from their home country, while the next generation is growing up with parental concerns and coping strategies impacting on their development. Officially, Jordan has welcomed 657,628 registered refugees – inofficially, the number is likely to be higher. Looking to the future and the intergenerational impact of displacement, finding sustainable solutions for their*de facto* inclusion in society is vital.

References

Ali, M.A. (2008). Loss of Parenting Self-efficacy among Immigrant Parents.*Contemporary Issues in Early Childhood, 9* (2), 148-160.

Ahmad, I., Smetana, J.G., & Klimstra, T. (2014). Maternal Monitoring, Adolescent Disclosure, and Adolescent Adjustment Among Palestinian Refugee Youth in Jordan. *Journal of Research on Adolescence, 25* (3), 403-411.

Atallah, D.G. (2017). A community-based qualitativestudy of intergenerational resiliencewith Palestinian refugee familiesfacing structural violence andhistorical trauma. *Transcultural Psychiatry, 54*(3) 357–383.

Betancourt, T. S., & Khan, K. T. (2008). The mental health of children affected by armed conflict: Protective processes and pathways to resilience. *International Review of Psychiatry, 20* (3), 317–328.

CARE (2017). *7 Years Into Exile: How urban Syrian refugees, vulnerable Jordanians and other refugees in Jordan are being impacted by the Syria crisis.* Retrieved from: https://www.care.at/wp-content/uploads/2017/06/2017-summary-DRAFT-EMBARGO-14062017.pdf.

CLMC (2015). *Insights into Syrian Refugee Children's Mental Health Status & Coping Mechanisms*. Retrieved from http://english.caritasmigrant.org.lb/wp-content/uploads/2016/01/Final-Mental.pdf

Darychuck, A., & Jackson, S. (2015). Understanding Community Resilience Through the Accounts of Women Living in West Bank Refugee Camps. *Journal of Women and Social Work, 30* (4), 447-460.

El-Khani, A., Ulph, F., Peters, S. & Calam, R. (2018). Syria: refugee parents' experiences and need for parenting support in camps and humanitarian settings, *Vulnerable Children and Youth Studies, 13* (1), 19-29.

El-Khani, A., Ulph, F., Peters, S., & Calam, R. (2016). Syria: The challenges of parenting in refugee situations of immediate displacement. *Intervention*

Journal of Mental Health and Psychosocial Support in Conflict-Affected Areas, 14(2), 99–113.

Hassan, G., Kirmayer, L. J., & Mekki-Berrada, A. (2015). Culture, context and the mental health and psychosocial wellbeing of Syrians: a review for mental health and psychosocial support staff working with Syrians affected by armed conflict. Retrieved from http://www.unhcr.org/55f6b90f9.pdf

IMC(2018). *Mental Health service utilization among Syrians and host population.* Presentation at the Amman MHPSS Meeting, January 17, 2018.

Lenette, C., Brough, M., & Cox, L. (2012). Everyday resilience: Narratives of single refugee women with children. *Qualitative Social Work, 12* (5), 637-653.

Panter-Brick, C. et al. (2017). Resilience in Context: A Brief and Culturally Grounded Measure for SyrianRefugee and Jordanian Host-Community Adolescents. *Child Development,* 1-18.

Rees, S., Thorpe, R., Tol, W., Fonseca, M., & Silove, D. (2015). Testing a cycle of familyviolence model in conflict-affected, low-income countries: A qualitative study from Timor-Leste. *Social Science & Medicine, 130,* 284–291.

Sim, A., Fazel, M., Bowes, L., Gardner, F. (2018). Pathways linking war and displacement to parenting and child adjustment: A qualitative study with Syrian refugees in Lebanon, *Social Science & Medicine* (pre-published online).

UNHCR (2015). *Culture, Context and the Mental Health and Psychosocial Wellbeing of Syrians: A Review for Mental Health and Psychosocial Support Staff Working with Syrians Affected by Armed Conflict.*Retrieved from http://www.unhcr.org/55f6b90f9.pdf

Wells, R., Steel, Z., Abo-Hilal, M., Hassan, A.H., & Lawsin, C. (2016). Psychosocial concerns reported by Syrian refugees living in Jordan: systematic review of unpublished needs assessments. *The British Journal of Psychiatry,209,* 99–106.

WHO & IMC (2013). *Assessment of Mental Health and Psychosocial Support Needs of Displaced Syrians in Jordan.* Retrieved from https://www.alnap.org/help-library/assessment-of-mental-health-and-psychosocial-support-needs-of-displaced-syrians-in.

World Health Organization (2008). *mhGAP: Mental Health Gap Action Programme: Scaling Up Care for Mental, Neurological and Substance Use Disorders.* Retrieved from http://www.who.int/mental_health/evidence/mhGAP/en/

Williams, N. (2011). A critical review of the literature: engendering the discourse of masculinities matter for parenting African refugee men.*American Journal of Men's Health, 5* (2), 104-117.

Williams, N. (2010). Establishing the boundariesand building bridges: a literature review on ecologicaltheory: implications for research into therefugee parenting experience. *Journal of Child Health Care, 14,* 35-51.

Regulating Syrian Refugees Access to Employment Through National and International Integrated Response

Dr. MAHA KATTAA

ABSTRACT

Although it is illegal for refugees to work without work permits in Jordan, in practice many are involved in unskilled, low-paid jobs that Jordanian citizens do not want to do. Due to their irregular status, many Syrian refugees are forced into taking jobs in the informal economy, where insurance provision is unlikely, and where workers' rights – such as compensation for work-related injuries – may be ignored. This chapter argues that by benefiting from appropriate employment services – including career information and guidance, recognition of prior learning, and livelihood planning – Syrian refugees living in Jordan are more likely to have access to regular employment, to social protection and to decent work. This paper also proposes a number of innovations implemented by the Jordanian government with the ILO programme of support to Jordan compact in the organisation and delivery of work permits as well as a linked set of guidance services, provided through a network of Employment Centres which functions as a one-stop shop. It shows how such initiatives, if properly implanted, can improve the prospects of Syrian refugees, while ensuring that the outcomes benefit the Jordanian host community as well. Guidance can thus serve as an advocacy tool, impacting both at the grassroots level and at the level of policy development.

الملخص

وعلى الرغم من أنه من غير القانوني أن يعمل اللاجئون بدون تصاريح عمل في الأردن، فإنهم في الممارسة العملية يشتركون في وظائف غير ماهرة ومنخفضة الأجر لا يرغب المواطنون الأردنيون في القيام بها. وبسبب وضعهم غير النظامي، يضطر العديد من الاجئين السوريين إلى أخذ وظائف في الاقتصاد غير المنظم، حيث من غير المرجح توفير الضمان الاجتماعي، وحيث يتم تجاهل حقوق العمال - مثل التعويض عن الإصابات المرتبطة بالعمل. ويرى هذا المقال أنه من خلال االاستفادة من التزام المجتمع الدولي بمساعدة الاردن على الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين فإنه يمكن ان يتم تقديم خدمات التشغيل المناسبة - بما في ذلك توفيرالمعلومات والارشاد المهني، والاعتراف بالخبرات السابقة، وتخطيط سبل العيش – التي تمكن اللاجئون السوريون الذين يعيشون في الأردن أن يستفيدوا من فرص العمل النظامية والحماية االجتماعية والعمل اللائق. كما تقترح هذه الورقة عددا من االأفكار المبتكرة التي تم تنفيذها من قبل الحكومة الاردنية وبدعم من برنامج منظمة العمل الدولية المتعلق بدعم العقد مع الاردن. وتتجلى هذه الأفكار من خلال تنظيم وتقديم مجموعة من الخدمات الارشادية المتكاملة المرتبطة باصدار تصاريح العمل وكذلك بانشاء مراكز التشغيل التي تعمل كمحطة واحدة هدفها انشاء شبكة من المراكز التي تسعى لربط الباحثين عن عمل الاردنيين واللاجئين السوريين بفرص العمل المتاحة. وهي تبين كيف يمكن لمثل هذه المبادرات، إذا ما تم تنفيذها بشكل صحيح، أن تحسن آفاق اللاجئين السوريين، مع ضمان أن تعود النتائج بالنفع على المجتمع المضيف الأردني أيضا. ومن ثم يمكن أن تكون التوجيهات أداة فعالة تؤثر على مستوى القواعد الشعبية وعلى مستوى وضع السياسات.

INTRODUCTION

The Syrian conflict, triggered by anti-government demonstrations in March of 2011 as part of the broader regional movement that has come to be known as the 'Arab Spring', has had a devastating effect not only on Syria itself, but also on the neighbouring countries and beyond. Considered the worst humanitarian crisis of our, the civil war has affected the country's 22 million citizens, with more than half losing their lives or forced to flee. As of October 2016, the war is estimated to have killed over a quarter of a million people, half of who are believed to be civilians (Mercy Corps, 2016). United Nation (UN) estimates put the number of internally displaced persons at over 6 million. More than 4.7 million have left Syria, with 1,069,111 trying to find safe haven in Lebanon, 637,859 escaping to Jordan, 245,543 to Iraq, 118,512 to Egypt, 2,620,553 to Turkey. Close to a million have applied for asylum in Europe (Mercy Corps, 2016).

This chapter focuses on the impact of the conflict on Jordan, where 1 in 13 people is a Syrian refugee, raising the country's population by 8%. As Carrion (2015, p.2) has noted "For Jordanians, the highly visible presence of many thousands of refugees living in their midst – mostly in urban areas, rather than camps – has raised fears over competition for resources and opportunities". She goes on to argue that "should Syrians be given opportunities to earn a living legally, both Syrians and the Jordanian economy would benefit … [and] the benefits would outweigh the costs." In what follows, I will contribute to the increasing interest internationally in exploring the role of career guidance for refugee populations (see, inter alia, Colic-Peisker & Tilbury, 2006; Moehling, 2007; Yakushko et al, 2008; Gardner, 2016; Martín et al, 2016a, b; Newman et al, 2017) by giving an account of the work being done by the International Labour Organization (ILO) in Jordan, and its efforts to act as an intermediary between Syrian refugees and the local labour market, such that their access to livelihood is facilitated, with due attention being given to the concerns of the Jordanian population.

SYRIAN REFUGEES AND THE JORDANIAN LABOUR MARKET

According to a recent ILO/Fafo study (Stave & Hillesund, 2015) 1 – which presents the main findings of a household survey conducted in Amman, Irbid and Mafraq between February and March 2014, and which aimed at assessing the implications of the large influx of Syrian Refugees onto the labour market in the three geographical areas – close to a fifth of UNHCR-registered Syrian refugees in Jordan live in camps. The majority (76%) are to be found in the abovementioned governorates. In Amman, Syrians constitute approximately 7% of the population, in Irbid 12% and in Mafraq 52%.

The Syrian refugee population in Jordan does not have the same educational attainment levels as their Jordanian counterparts – only 15% of the Syrian population aged 15 and over has completed secondary education in comparison to 42% among Jordanians. The majority of Syrians – as many as 60% – have not completed basic education (UNHCR, 2013).

Table 1. Percentage of individuals aged 25 and over, belonging to different communities, who have attained secondary or higher education.

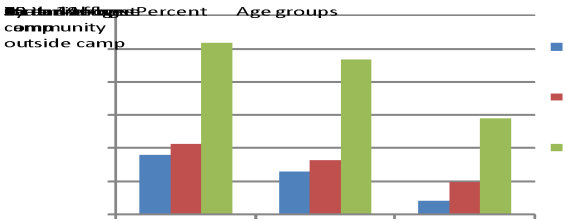

Source: ILO/Fafo , Stave, S.E. & Hillesund, S. (2015)

It is also quite evident from the findings of the ILO/Fafo study that the structural challenges associated with the Jordanian labour market prior to the influx of Syrian refugees are as relevant today as they were in the past. The additional pressure from Syrian refugees merely serves to reinforce these challenges, making the efforts that had been planned to re-structure the labour market prior to the outbreak of civil conflict in neighbouring Syria even more intractable.

With an overall unemployment rate hovering above 13%, the labour market in Jordan is characterised by a very low female participation rate, high segmentation, high levels of informality, weak economic growth and limited capacities of governance and compliance systems (Stave & Kattaa, 2014).

Table 2. Current and previous unemployment rates by gender and community

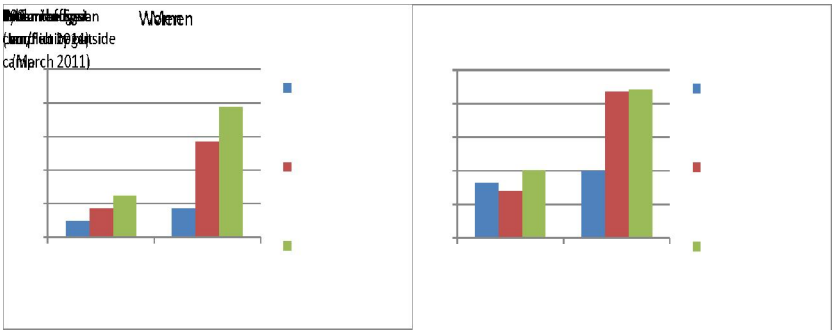

Source: ILO/Fafo

As of May 2016, according to Ministry of Labour (MoL, 2016) database , out of a total of 275,018 work permits granted to non-Jordanians, only 6,478 (or 2.35%) were given to Syrians. The share of these permits going to Syrian women refugees was less than 2% (115 permits). Of the Syrians who did receive permits, the majority found employment in accommodation and food services, manufacturing, and retail and sales (MoL Annual Report, 2014). Studies – such as the ILO/Fafo report referred to earlier – have indicated that in the informal labour market sector, Syrians have crowded out Jordanians, most notably in the

construction and wholesale and retail trade sectors. Here, the influx of Syrian workers has increased competition for lower-skilled jobs, thereby exerting a downward pressure on wages.

Due to the protracted nature of the Syrian crisis, Jordan, with assistance from the international community, has adopted a resilience-based development approach, as expressed most recently in the Jordan Compact2 and in the Jordan Response Plan 2016-2018,3 which have growth, resilience and economic stability at their core. Through the Jordan Compact, signed in London in February 2016, the international community acknowledged that Jordan has assumed a disproportionate burden due to its hosting of refugees, and is carrying out a global public good on behalf of the world community. Jordan pledged to integrate 130,000 Syrian refugees into the labour market in return for preferential access of more Jordanian goods to European markets and grants to support the Jordan Response Plan.

The strategy marks a transition from a purely humanitarian response to the refugee crisis to a comprehensive resilience approach that takes into account long-term development goals. It addresses the socioeconomic impact of the crisis through promoting the resilience of national systems and institutions, whilst striving to maintain social and economic stability and meet the basic humanitarian needs of both the crisis-affected host communities and refugees.

The persistent presence of Syrians in the informal economy contributes to the further segmentation of the Jordanian labour market with a new bottom layer of Syrian refugee workers (Ajluni & Kawar, 2014). Conversely, the formalisation of Syrian refugees' jobs is considered here as a positive step, not only for Syrians but also Jordanians, as it will prevent further deterioration of the wages and working conditions for both groups.

REGULATING REFUGEE ACCESS TO EMPLOYMENT

Jordan has yet to ratify the 1951 UN Convention relating to the Status of Refugees, and its 1967 Protocol. Nevertheless, its Constitution prohibits the extradition of political refugees. More broadly, it is generally recognised that all countries have an obligation under the principle of non-refoulement to refrain from forcibly returning refugees to their country of origin if their lives or freedom are thus threatened.4 Due to its wide acceptance, the said principle is considered to have become part of customary law and would hence apply, even where a country has not signed the above-mentioned convention. However, Jordan still lacks domestic refugee legislation and a policy framework that would outline concrete measures and provisions for planning, rights and protections for its refugee population – not just Syrians, but Iraqi and other groups as well (Kattaa, 2015). Additionally, the labour law does not protect vulnerable workers – such as refugees or asylum seekers who do not hold a work permit – against abusive practices (ILO, 2015a, b; 2016).

By far the most common method that the workers interviewed in the ILO/Fafo study used to find their current main job was the mobilisation of help from friends or relatives. This is the case in both refugee and host communities, but particularly

so among Syrian refugee workers outside the camps. Applying directly to the employer, starting one's own business or being recruited from a Syrian refugee camp was significantly more common among Za'atari camp[5] workers compared to other workers.

Table 3. Main method used to find current job among randomly selected workers, by community

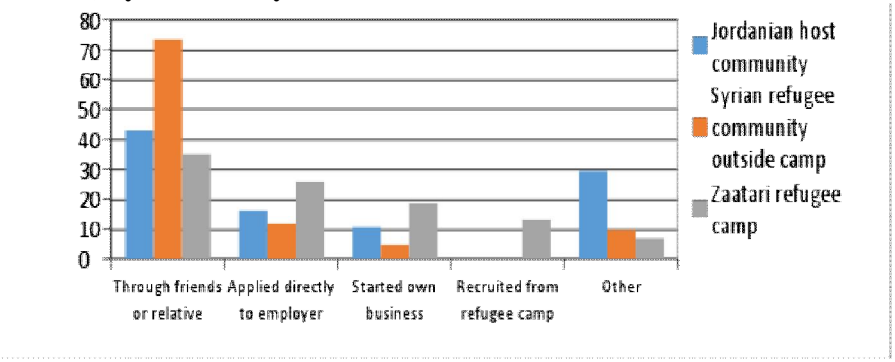

Source: ILO/Fafo , Stave, S.E. & Hillesund, S. (2015)

Among workers who were looking for a job but who had not yet succeeded in finding one, the two main methods tried in the four weeks preceding the ILO/Fafo study across all communities was asking friends and relatives and applying directly to employers. These job search strategies were deployed by about one in three unemployed Jordanians and by more than 40% of unemployed Syrian refugees. About 10% of unemployed Jordanians used internet searches or labour offices as their main job search strategy.

Table 4. Main method applied in search for a job among the unemployed, by community

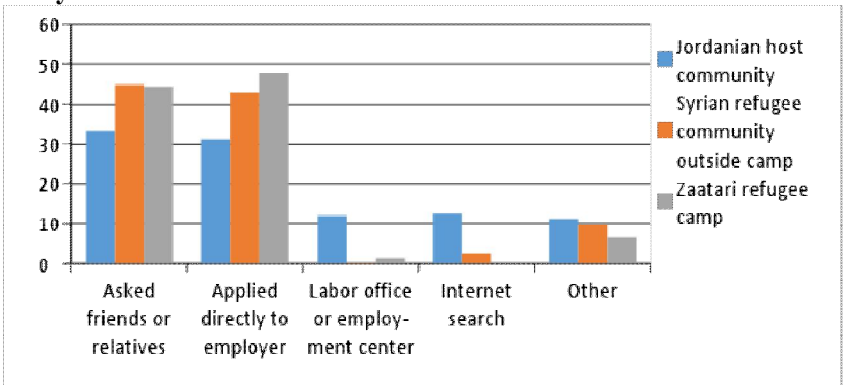

Source: ILO/Fafo , Stave, S.E. & Hillesund, S. (2015)

JORDAN COMPACT: EMPLOYMENT VERSUS FUND

The Supporting Syria and the Region conference, held in London on 4 February 2016, and co-hosted by the UK, Germany, Kuwait, Norway, and the United Nations, brought together world leaders from around the globe to raise the funds needed to help millions of people whose lives have been affected by the conflict. The conference led to the signing of the Jordan Compact, and raised over US$ 12 billion in pledges – $6 billion for 2016 and a further $6.1 billion for 2017-20 to enable partners to plan ahead. The Jordan Compact proposed that the improvement of access to formal employment opportunities for Syrian refugees must take place in a context marked by job-rich economic growth that benefits both Jordanians and Syrians. The aim here was to change the macro-level conditions for job creation in the country, with radical improvements in trade and investment, in order to boost employment and accommodate the participation of Syrians in the labour market. These macro-level changes are likely to have different impact in various sectors, where the labour demand differs in terms of skills levels and type of jobs, and where specific quotas regulate the number of employed Jordanians.

The Regional Refugee and Resilience Plan6, as well as the Jordan Response Plan to the Syria Crisis, both of which followed the Syria Conference, also called for collective action to provide better economic, financial and job opportunities for Syrian refugees and vulnerable Jordanians.

Several policy decisions have been implemented to stimulate labour market opportunities for Syrian refugees and Jordanians, including a moratorium in June 2016 on new migrant workers entering Jordan. In addition, as of April 2016, the MoL allowed a grace period of three months for Syrian refugees working without a work permit to regulate their employment status. That allowance, which included the waiving of fees related to obtaining a permit (thus incentivising refugees and employers alike), and accepting the Ministry of Interior identity card instead of a passport, has now been extended to the end of 2016.

Despite the new MoL regulation, only around 6,500 Syrian refugees had applied for work permits by May 2016. This was to be expected, given the previous challenges that existed in accessing the formal labour market and the time required for information on the new regulation to reach all key actors, including labour directorates and employers. Thanks to support from the ILO and other agencies, as well as partnerships with sector organisations, access to information was enhanced through advocacy and awareness-raising initiatives.

ILO focus group discussions with Syrian refugees working in construction, agriculture and retail, carried out in April 2016, revealed that the main hurdles to regulating Syrian employment were high social security payments, restrictive quota requirements, as well as the complete closure of specific sectors to non-Jordanian employment (ILO, 2016). To obtain a work permit, Syrians, like other foreign workers, must have already registered with the Social Security Corporation (SSC) and are expected to have identified an employer, who is in turn required to pay a fee of 170-370 Jordanian Dinars (1JD = c. €1.30) for the work permit. Even though these restrictions apply to migrants and Syrians alike, they are likely to prove

particularly cumbersome to Syrian refugees, 68% of who, according to the Vulnerability Assessment Framework (2015), are living below the Jordanian poverty line (i.e. 68JD/€88 per month).

Meeting the requirements of the closed occupations and quota systems has also hampered the formalisation of Syrian employment, particularly in sectors not deemed lucrative by Jordanians. As a result, employers in the latter sectors are sometimes registering fictitious Jordanian workers just to meet quota requirements, with cases being reported where Syrians are sometimes obliged to pay both fees. In specific sectors, such as agriculture and construction, Syrian workers are simply not linked to specific employers. The formal link to an employer, which is necessary in order to facilitate the grant of a work permit, is in some cases obliging refugees to resort to 'sponsors' or kafeels, just to be able to meet the requirements of eligibility for a work permit. In addition to the aforementioned, some occupations are not open to foreign nationals at all (ILO, 2015b). This complete closure of specific sectors presents a particular challenge to refugees with tertiary qualifications, including in the food services and retail sectors, both of which remain closed to non-Jordanians.

Quotas are currently based on formal employment data provided by the SSC. Establishing quotas based on current employment trends rather than needs is, at best, ad hoc and reactive and, at worst, dismissive of employer preferences. Adding an evidence-based dimension to determining labour quotas – such as through labour forecasting models and through surveying the labour needs of businesses operating in the Kingdom – would bring labour quotas into greater complementarity with the needs of the labour market, as is in fact envisioned in the National Employment Strategy (ILO/WANA, 2016).

Once a mechanism for resetting labour quotas is put into place, a 'skill and attitude matching' approach to employment could be adopted. This would go a long way in addressing current structural weaknesses of the Jordanian labour market, which include (a) a mismatch between education and the labour market, (b) reservations of workers towards the wage and prestige of certain occupations, and (c) a low level of skill utilisation in medium- to small-scale enterprises.

Capacity building of the private sector, with a view to helping it define labour market needs, is required as part of a comprehensive strategic vision. Greater definition of labour market needs will not only serve to inform labour quotas, but also enable Jordan to increase the relevance of education and training programmes, including core work skills, and to improve the attitudes of Jordanians to the labour market.

Clearly, career guidance has a valuable role to play in all this. In the sections that follow I will outline some of the ways in which the attainment of some of the objectives discussed above can be facilitated by career guidance services broadly understood, and provide details of some of the innovative approaches that have been deployed in order to better integrate Syrian refugees in the Jordanian labour market. Career guidance is here defined in relation to the five major functions identified by Hansen (2006), namely the provision of career information, career

education, career counselling, employment counselling, and job placement. Given the nature of the employment options available to Syrian refugees, and the realities of the job market, some of the tasks that fall within these functions – notably job matching, the accreditation of prior learning, facilitating regularisation of work status, and job placement – are inevitably more pronounced than others.

INNOVATIVE APPROACHES TO SERVE REFUGEES

The number of work permits issued up from January 2017 until 27th December 2017 is **46,259**; due to the support provided at the policy level through the Programme of Support.

	Total Permits Jan 2016-December 27, 2017	Total Permits Jan 2017-December 27, 2017
Men	79,592	43,916
Women	3,457	2,343
Total	83,049	46,259

- The Number of Work Permits issued during 2017

Top five Sectors starting 2017	Male	Female	Total	%
Agriculture, forestry & fishing	18,323	1,685	20,008	43%
Construction	8,837	3	8,840	19%
Manufacturing	5,678	109	5,787	13%
Wholesale and retail trade; repair of motor vehicles	4,385	37	4,422	10%
Accommodation & food service activities	4,136	114	4,250	9%
All others	2,557	395	2,952	6%
Total	43,916	2,343	46,259	100%

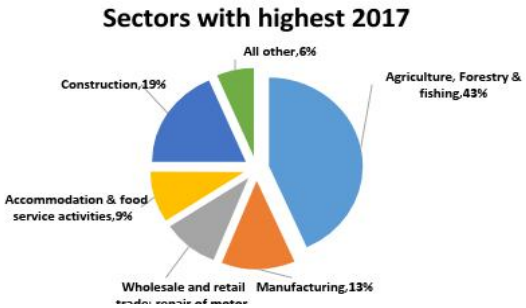

Work permits through cooperatives

The ILO has been working with agricultural cooperatives in Jordan since May 2016, as one among a series of efforts aiming towards the formalisation of the sector in which a large number of Syrian refugees are currently employed. The cooperatives are acting as 'employers' or 'mediators' between labour officers and Syrian workers, in an effort to facilitate the process of the granting of work permits. At the same time, cooperatives are working closely with the government and the ILO to raise awareness among refugees on the benefits of legalising their employment status.

As noted earlier, the Jordanian government took the decision earlier this year to give Syrian refugees a three-month grace period to apply for work permits. The number of applicants was however small. In response, the ILO held discussions with Syrian refugee farmers and found that, despite the latest measures, a dearth of employers willing and able to carry out the paperwork was the main reason for the slow take-up. As a result, the Ministry of Labour, in consultation with the ILO, introduced a new model that includes de-linking the work permit application from specific employers in the agricultural sector, and allowing cooperatives to apply for work permits on behalf of Syrian refugees.

The cooperatives have now taken responsibility for completing paperwork requirements themselves, thus exonerating the workers from a bureaucratic task that obliges them to go to the MoL, thus greatly incentivising the workers to follow procedure. At the same time, the cooperatives have also been helping the labour directorates through holding informal campaigns instructing workers on how to apply for work permits, as well as on their rights and entitlements under labour laws. As many as 90% of work permits are obtained through cooperatives now, with the remaining 10% being obtained through employers.

Through efforts such as these, trust has been built between members of the refugee community and individuals in the cooperatives, allowing them to work closely together. Thanks to the application for work permits, cooperatives have now generated a database of Syrian workers eligible for work within specific sectors, and are thus taking the role of employment offices, helping facilitate the recruitment process and job matching. In return, this has led cooperatives to gain recognition from the government – particularly from the Ministry of Labour – as well as from NGOs working to help improve refugee access to the labour market.

With the support of the ILO, and thanks to partnerships with sector organisations and to advocacy and awareness rising initiatives, the number of work permits issued to Syrian refugees registered a sharp increase, totalling almost 80,000 by December 2017. The same positive results cannot be reported for Syrian refugee women, where a very low number of work permits were issued, amounting to only around 5% of the total.

Before the introduction of the new model, the number of work permits issued in the agricultural sectors to Syrian refugees was less than 200. Thanks to the new model, the number has increased to around 30,000 work permits in the agricultural sector.

Twenty four cooperatives are being trained and empowered to provide an innovative package of services for jobseekers and aspiring entrepreneurs from refugees and host communities including job matching, career guidance and referrals.

Work permits and recognition of prior learning

As part of the implementation of the Jordan Compact, the ILO seeks to devise mechanisms and strategies to match Syrians and Jordanians to available jobs, to help them get work permits, and to benefit from decent wages and working conditions – which is very much part and parcel of the ILO's remit as an organisation (ILO 2008, 2010). Jordan's construction sector is of particular relevance here, as this is where 40% of Syrian workers are to be found, many of who are employed without being formally registered and without having a work contract (Stave & Hillesund, 2015). Here too a strategy needs to be put into place that ensures that Syrians are matched to available jobs, and are registered with work permits so that they benefit from a fair wages and acceptable conditions of work.

One of the strategies that the ILO is about to implement is based on the Recognition of Prior Learning (RPL), which is increasingly seen internationally as an important aspect of career guidance (Méhaut & Lecourt, 2009). RPL facilitates the matching of work-ready individuals to available jobs through occupation and skills analysis, against agreed-to competency standards.

In relation to the situation in Jordan, the immediate objective of this intervention is to give the opportunity to at least 6000 beneficiaries, whether Syrian or Jordanian, and residing in the Amman, Irbid, Zarqa and Mafraq governorates, to have their prior learning accredited thanks to Formal Skill Testing in the construction sector. The initiative is being implemented in phases, with each tranche targeting 500 participants. Beneficiaries join a short training programme to prepare them for a Skill Test conducted under the mandate of the Jordan Centre of Accreditation and Quality Assurance (CAQA). Potential Syrian refugees candidates are recruited through field campaigns and job fairs, tested and referred to short-term skills upgrading programmes, which have an on-the-job component.

Through the support of the ILO in implementing sector-specific interventions aimed at formalising jobs and providing decent work environments, the Ministry of Labour and the General Federation of Jordanian Trade Unions (GFJTU) recently signed a Memorandum of Understanding (MOU) to ease the process of issuing work permits to Syrian refugees in the construction sector. The agreement allows work permits to be issued through the GFJTU, and stipulates that workers can be covered by a private insurance scheme.

Applicants for the new work permits must hold a Recognition of Prior Learning (RPL) certificate, which is obtained through the Centre for Accreditation and Quality Assurance (CAQA). The permits are issued for renewable one-year periods. Additionally, the RPL course that workers are required to complete includes sections related to OSH, where workers learn in practice all about health and safety measurements and requirements during the job.

Some 6,600 male Jordanians and Syrian refugees have so far completed the programme, which the ILO is implementing in collaboration with the National Employment and Training (NET) Company. Courses include practical and theoretical training in 14 semi-skilled and skilled level occupations. There are coaching and monitoring visits conducted by the trainers to provide feedback to trainees on the technical aspects of the occupation. The skills of the workers are also assessed on site. The programme culminates in a written test conducted by the Jordan Centre of Accreditation and Quality Assurance (CAQA). It also provides a service of matching job seekers with employers.

The new model of work permit issued through the General Federation of Jordan Trade Union in construction is the first non-employer- and non-position-specific permits to be issued to Syrian refugees in the region in the construction.

The number of work permits issued with direct link to the Programme of support, mainly in the agriculture sector through the 24 cooperatives as well as in the construction sector through the General Federation of Jordan Trad Union GFJTU is almost 25,490, or more than half of the total number.

Sector	Total	With SRCR direct support	Percentage
Agriculture	20,008	19203	42%
Construction	8,840	6287	14%
Total	28,848	25,490	56%

Career guidance for Syrian refugees: Zaatri Office for Employment ZOE

Over 80,000 Syrian refugees reside in Za'atari Refugee Camp in Jordan's Mafraq Governorate. Most of the refugee workforce of around 33,000 are idle or underemployed, and in the latter case, secure some income from sale of their labour within the refugee camp, or to local farmers and entrepreneurs in the surrounding host communities. Most of the camp-based refugees are among those that fall outside family safety nets accommodating many other Syrian refugees within Jordanian host communities.

According to an ILO/Fafo survey of 2015, more than eight in ten workers living in the camp do their work inside the camp, and practically no Za'atari residents have reported leaving the camp in order to work or to look for work in the past months. While qualitative interviews confirm that employers have recruited refugees from the camp in the past, thereby bailing them out of Za'atari, survey results suggest that the scope of this practice is declining, as no Syrian refugee workers interviewed outside the camp reported being recruited from the camp for their current job.

The unemployment rate in Za'atari is approximately 80%. Currently, there are very limited opportunities for employment within the camp, with the ILO/Fafo survey indicating that the main work option is tending a market stall.

In comparison to refugees outside the camp, a larger share of refugee workers in Za'atari camp report working in the transportation and food service industry and an equally high share in wholesale and retail trade and repair. As many as 99% of all workers in Za'atari are in informal employment.

There are also volunteer positions under 'cash-for-work' schemes that are being organised by UN agencies and NGOs: these constitute a source of income for 19% of the refugees. However, these positions are remunerated at a set standardised rate of 1JD/€1.30 per hour for unskilled labour, and 1.5JD/€1.90 for skilled labour. Under these schemes, Syrian refugees are only allowed to work up to 6 hours a day, which limits their wage earning capacity. Besides, these opportunities are available for a very short time span, with choice of beneficiaries rotating every two weeks. The rotation for these positions has been an issue of great concern due to the abuse and corruption of street leaders who more readily allocate jobs to people they know, and in exchange for personal favours. Finally, many of these opportunities are related to what many consider 'petty' jobs, such as garbage removal and cleaning, which are below the skills set of the refugees and can have a negative impact on their self-esteem, besides contributing to de-skilling.

Syrian refugees have shown impressive resilience in the struggle for economic survival. With entrepreneurial zeal, innovation and incredible business acumen they have set up approximately 2,000 small enterprises in Za'atari camp, often in partnership with Jordanians. These enterprises are primarily concentrated in the main street in the camp, somewhat cynically called Champs Elysees. Here, all sorts of services are provided – such as currency exchange, beauty salons, bakeries, restaurants, fortune telling, and so on – and a great variety of goods are sold – including food (meat, fruit, vegetables) as well as non-food items (clothes, footwear, fuel, refrigerators, washing machines, heaters, generators, televisions).

Whilst a thriving informal economy is developing in the camp, the rules and regulations are inevitably unclear, and this has an impact on the profitability and sustainability of businesses that are operating with little profit margins. Thus, as the informal economy grows, there is a need to regulate the activity for the mutual benefit of all parties involved. Camp management is already in the process of setting up a decentralised governance structure based on 12 districts, where Jordanian authorities, personnel from humanitarian agencies, community police and refugees can handle local problems, thus facilitating improved service delivery. However, an economic governance framework is a prerequisite for sustainable economic activity.

Whilst there seems to be many businesses inside Za'atari camp, in reality only around 1.5% of the Syrian refugees own a business. A large proportion of the population does not have any additional sources of income apart from the support provided by humanitarian agencies working in the camp. There is therefore the need to increase self-reliance activities that benefit a larger number of people.

ILO's response to problems of weak governance, poor employment services, and labour market tensions between refugees and neighbouring host communities, aims to provide a roadmap to enhance access to livelihood, productive employment

and income opportunities. This should work out to the benefit not just of needy refugees, workers and jobseekers, but also of host entrepreneurs, facilitating the development of a consensual governance framework.

One of the responses that ILO is putting into place involves the setting up of a Livelihood Centre meant to help refugees and host communities access employment opportunities, guidance and skills development services. Capacity-building in the various aspects that fall under the remit of employment services – such as registration, job counselling, job matching, labour market information analysis, and so on – is in the process of being built up, with special attention given to the requirements that are specific to the context, including, for instance, knowledge of the services that refugees can be referred to. As a part of this process, ready-made handbooks that were used in previous training courses for the host community and that have already been adapted to the local conditions of Jordan will be utilised. Other complementary tools and materials will be developed to support the training.

Improving access to information for Syrian refugees has been one of the key goals of both host governments and development actors. The experience with Syrian refugees in Turkey is instructive in this regard. Here, a network of more than 50 community centres throughout areas with high concentrations of refugees functions as a one-stop shop delivering a wide variety of services to Syrians. These include information about labour market opportunities, housing, and health, and a range of courses, some teaching Turkish, and others familiarising Syrians with Turkish culture, as well as workplace expectations of Turkish companies, and their rights under Turkish law. These centres are led by a mix of Turkish and international agencies, such as the Turkish Red Crescent, local municipalities, international NGOs (such as the Mercy Corps), and so on. They are also robustly supported by local chambers of commerce and municipalities as well as by a variety of international organisations, including the European Bank for Reconstruction and Development (EBRD), the International Organisation for Migration (IOM), and the United Nations High Commission for Refugees (UNHCR).

Jordan has much to learn from the Turkish experience in developing a coordinated response to the refugee crisis. An essential aspect of the Jordanian response would be the launch of a Livelihood Centre, serving as a one-stop shop delivering employment services in a holistic and comprehensive manner. This would require the development of a database containing labour market information on job seekers, job vacancies and profiles of those who are economically active. The system would not only register job seekers, skill levels and other labour-related data, but would also be set-up in such a way that job matching and career counselling would be possible. A skills gap analysis for specific job seekers would need to be included, reflecting, for instance, the Jordanian national standards in building maintenance, which may differ from those the refugees are familiar with. A direct link would also need to be established with the existing UNHCR refugee registration system in order to avoid duplication. In other words, existing

registration data would be used and complemented rather than lead to the setting up of a new and separate system.

An important role of an employment centres is to familiarise refugees and the Jordanian host communities with the opportunities that exist. In order to do so, the one-stop shop would need to have both a permanent location in the different governorates including Amman, Zarqa, Irbid and Mafraq and other governorates, where it would be accessible to all refugees and host communities, as well as a mobile component, with staff visiting districts on a regular basis, or holding district-based community meetings or individual counselling inside Za'atari and Azraq camps. Mobility is an essential feature of the one-stop shop, both to provide optimal services to the refugees and host communities, as well as to remain appraised of possible opportunities related to employment or skills training, besides identifying potential problems.

While the informal economy is growing rapidly, as already noted only few Syrians actually own a business in the camps: there are many barriers-to-entry and business operating constraints that need to be tackled, including access to Jordanian financial services. Labour market tensions between the refugees and host communities – arising mainly from downward pressure on Jordanian wages and incomes arising from the refugee presence – need to be addressed as a priority. In response, Zaatari Strategic Development Plan will advocate with authorities for freedom of movement, livelihood opportunities and a life in dignity for refugees by assessing and facilitate livelihoods opportunities for Syrian refugees including Persons with Disability based on their abilities.

In starting an employment centre in Za'atari Camp – one that envisages a combination of services covering jobseeker registration, counselling, and a focal point for employers and related registered labour/skills matching as well as referrals to established and planned Business Development Services and TVET services in the camp – it would appear appropriate to invest in an initial health check of the camp economy and update this periodically. This check would ideally cover such aspects as the main recent employers; labour/skills demand trends and average duration of demand (workdays, months, etc) for various types of wage labour; wages, and so on. It would also scope niches for enterprise start-up through rapid market surveys including consumer surveys that would identify possibilities for, for instance, processed food and functional house products in demand as well as services (repair, maintenance, domestic services, etc.) and child day care centres for working women. The check would also look at sources of household income including remittances and recent trends.

The most vulnerable households in Za'atari are likely to be headed by women encountering difficulties in selling their labour (due to lack of skills, limited time availability given child care responsibilities, limited to no remittance support, etc.) or facing severe barriers-to-entry to enterprise activities (lack of ideas, of business skills, of access to finance, etc.). Youths constitute another vulnerable group, especially young idle men prone to influence and/or to becoming involved in the evolving regional conflict. As the latter becomes a long drawn-out affair, the

training of youth should ideally focus on skills they could not only use when they duly return home, but that also provide them with some chance of obtaining work in the interim.

Career guidance, job matching, and access to decent work

Career information, guidance and job matching services can contribute greatly to giving Syrian refugees access to decent work in Jordan. Here, the relaxation, as part of the Jordan Compact, of the so-called 'Rules of Origin' restrictions – which mainly affect export-oriented businesses – now requires that Syrian refugees make up at least 15% of a firm's labour force, with the proportion to increase to 25% after two years. This creates new and much-welcomed opportunities for Syrians.

Businesses wanting to benefit from this new arrangement have however found it difficult to identify suitable work-ready refugees with the appropriate skills. Connecting Syrian refugees to these firms through job matching services can therefore directly contribute to a higher number of jobs for Syrian refugees. Moreover, in the long term, this should also allow Jordanian firms to create more jobs by facilitating increased exports through the enhanced access to EU markets under the new 'Rules of Origin' arrangement.

However, the main challenge likely to render job matching difficult is the lack of robust data and information on the skill sets of Syrian refugees in Jordan. Addressing this challenge is of paramount importance, given that unless there are huge investments in camp-based cash-for-work activities and/or high levels of remittances, the camp economy will never generate beyond very basic levels of economic opportunities, and will certainly never move camps towards UNHCR's ideal situation of self-reliance. For anything close to self-reliance to be attained, a broader strategy is required, one that provides camps jobseekers with more regular opportunities to access jobs and incomes outside the camp. Such a strategy would help match refugee skills supplies to business community skills demands via the Livelihood one-stop-shops planned for Za'atari camp and the Labour Directorates in host communities. Such a strategy requires additional research to uncover specific business niches and gaps that can be exploited, while also providing an overview of the numbers of refugee jobseekers that can be absorbed.

Other solutions that can be envisaged, and which also require skills and occupation-related data to be matched, include the wholesale engagement of refugee labour in carrying out host community public works. While requiring large-scale investment in an unclear funding environment, the idea could appeal to the government of Jordan given that the project will provide the infrastructure for local economic growth, including environment upgrading, besides the fact that there are simply not enough Jordanians available or willing to do this work.

The employment and guidance services provided by the cooperatives' offices referred to earlier have an important role in matching the human resource needs of such infrastructural projects, linking these to the availability of Syrian refugee job seekers. This would create immediate and medium-term job opportunities, significantly contributing towards the mitigation of the adverse impact of the

Syrian refugee crisis on the livelihoods of vulnerable people in the most affected governorates in northern Jordan, namely Mafraq and Irbid.

Another area which can potentially make a difference in giving Syrian refugees access to livelihoods in Jordan is matching their skills profiles to employment opportunities in selected industries in Special Economic Zones. SEZs have a variety of light and heavy industries where additional Syrian skilled and semi-skilled workers could be employed, and skills surveys suggest that there are significant opportunities for the engagement of Syrians in specific industries, such as the garment sector. More detailed assessments of the skills and expertise of Syrian refugee men and women, along with a market analysis to identify foreign companies and factories willing to employ Syrian refugee workers would help develop a coherent strategy.

The ILO has set up nine Employment Service Centres (ESCs) hosted in the Ministry of Labour directorates in: Sahab, Madaba, Jarash, Karak, Zarqa, Mafraq, Dhulail, Irbid, and Alhassan Industrial City.

- Two ESCs have been established in Zaatari and Azraq camps in collaboration with UNHCR.
- The main services provided by the ESCs are:
  - Job matching and placement;
  - Active labour market programmes;
  - Labour market information and analysis.

CONCLUSION

Today Syrian refugees in Jordan have better chances to access formal employment, especially thanks to the outcome of the London conference. However, great efforts must be invested in order to ensure that the push for decent jobs in the formal economy related to the EU trade deal is matched by a comparable effort in regard to the informal economy, and particularly where it concerns the sectors that are most affected, construction and agriculture.

This chapter has provided some of the background needed in order to see how such an objective might be attained. It has highlighted the role that career guidance, broadly understood as a set of linked employment services, can play. It has also stressed the need for the creation of a regulatory framework that would increase wage and self-employment opportunities for both Syrian refugees and host communities. Such a regulatory framework, which would improve both job matching and compliance to the labour code, would need to be supported by a labour market observatory, which would produce the qualitative and quantitative data needed regarding labour market demand, and the impact of the changes in regulatory framework on the employment of Syrians.

In trying to develop career and employment services that are fit for purpose, more research needs to be carried out on the attitudes of Syrians to the labour market in Jordan, both within and outside the camps. This would support the design of appropriate incentives and nudges that can be provided through career guidance and employment counselling. Furthermore, there is a need to strategically channel the London Conference pledges towards investment in the sectors and

projects where Syrian workers have the best potential to contribute to a more robust and competitive economic architecture. Here too employment services can provide the required information, advice and guidance in view of the opportunities that exist, and in providing access to training programmes.

Clearly, however, the overall employment policy environment – including, for instance, the revision of labour quotas and of the list of 'closed occupations' – needs to be addressed in order to increase the employment opportunities for Syrian refugees in strategically selected sectors, thereby lowering the investment cost for job creation. It is only when such structural constraints and regulatory frameworks are addressed that career guidance and livelihood planning can have more scope and impact in supporting individuals and communities towards self-reliance in the aftermath of an enduring calamity.

REFERENCES

Ajluni, S. & Kawar, M. (2014) 'The impact of the Syrian refugee crisis on the labour market: a preliminary analysis'. International Labour Organization. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_242021.pdf

Carrion, D. (2015) Syrian refugees in Jordan confronting difficult truths. Research Paper. https://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/field/field_document/20150921SyrianRefugeesCarrion.pdf

Colic-Peisker, V. & Tilbury, F. (2006) Employment niches for recent refugees: Segmented labour market in twenty-first century Australia. *Journal of Refugee Studies,* 19, 203-229.

Gardner, M. (2016) Refugees in South to get study and career guidance. University World News, Issue No.401.

Hansen, E. (2006) *Career Guidance: A Resource Handbook for Low- and Middle-Income Countries*. https://www.uhr.se/globalassets/syv/webbibliotek/utbildning-och-arbetsliv/career_guidance.pdf

International Labour Organisation (ILO)(2008) *In Search of Decent Work – Migrant Workers' Rights: A Manual for Trade Unionists*. Geneva: ILO Bureau for Workers' Activities (ACTRAV).

ILO (2010) *Decent Work for Domestic Workers*. International Labour Conference, 100th session, 4th Agenda Item, Report IV(I). Geneva: ILO, 2010. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/-relconf/documents/meetingdocument/wcms_143337.pdf.

ILO (2015a) Work permits for Syrian refugees in Jordan. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_422478.pdf

ILO (2015b) Access to work for Syrian refugees in Jordan: a discussion paper on labour and refugee laws and polices. Beirut: ILO Regional Office for Arab States.

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro beirut/documents/publication/wcms_357950.pdf

ILO (2016) Results of Focus Group Discussions on Work Permits with Syrian Refugees and Employers in the Agriculture, Construction & Retail Sectors in Jordan. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/briefingnote/wcms_481312.pdf

ILO/WANA (2016) *Viability Assessment for Creating 200,000 Work Opportunities for Syrian Refugees in Jordan*. Unpublished study.

Kattaa, M. (2015) 'Social protection and employment for Syrian refugees in Jordan.' Paper presented at the Conference on Networks for Regulating Decent Work, Geneva. http://www.rdw2015.org/uploads/submission/full_paper/20/Social_protection_and_employment__the_case_of_Syrian_refugees_in_Jordan.pdf

Kattaa, M, (2017), Syrian refugees in Jordan, Providing Career Guidance Services and Enhancing Access to Employment https://books.google.jo/books?id=oTbbDgAAQBAJ&pg=PA87&lpg=PA87&dq=SYRIAN+REFUGEES+IN+JORDAN+Providing+Career+Guidance+Services+and+Enhancing+Access+to+Employment&source

Kattaa, M (2017), Syrian refugees status in the Jordanian labour market, Turkish Policy quarterly, http://turkishpolicy.com/article/829/syrian-refugees-status-in-the-jordanian-labor-market

Martín, I., Arcarons, A., Aumüller, J. et al (2016) *From Refugees to Workers: Mapping Labour-Market Integration Support Measures for Asylum Seekers and Refugees in EU Member States. Volume 1: Comparative Analysis and Policy Findings*. *Volume II: Literature Review and Country Case Studies.* Florence: Migration Policy Centre (MPC) at the Robert Schuman Centre for Advanced Studies of the European University Institute in Florence (EUI).

Méhaut, P. & Lecourt, A.-J. (2009) Accreditation of prior experiential learning in France: an evolving system with national characteristics. *European Journal of Vocational Training*, 48(3), 48-72.

Mercy Corps (2016) Quick facts: what you need to know about the Syria crisis. https://www.mercycorps.org/articles/iraq-jordan-lebanon-syria-turkey/quick-facts-what-you-need-know-about-syria-crisis

Moehling, K.K. (2007) *Career guidance education: helping resettled refugees plan for the future*. Unpublished thesis, Master in Public Health, University of Pittsburg.

Newman, A., Bimrose, J., Nielsen, I. & Zacher, H. (2017) Vocational Behavior of Refugees: How do Refugees Seek Employment, Overcome Work-Related Challenges, and Navigate their Careers? Special Issue on 'Vocational Behaviour of Refugees', *Journal of Vocational Behavior*, forthcoming.

Stave, S.E. & Hillesund, S. (2015) *Impact of the Influx of Syrian refugees on the Jordanian Labour Market: Findings from the Governorates of Amman, Irbid and Mafraq*. International Labour Office and Fafo Institute for Applied International

Studies. Geneva: ILO. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_364162.pdf

Stave, S.E. & Kattaa, M. (2014) Labour force and unemployment trends among Jordanians, Syrians and Egyptians in Jordan 2010-2014. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_422561.pdf

UNHCR (2013) *Joint Education Needs Assessment: Za'atari Refugee Camp, Jordan*. UNHCR http://reliefweb.int/report/jordan/joint-education-needsassessment-za%E2%80%99atari-refugee-camp-jordan-april-2013

Yakushko, O., Backhaus, A., Watson, M., Ngaruiya, K. & Gonzalez, J. (2008) Career development concerns of recent immigrants and refugees. *Journal of Career Development*, 34(4), 362-396

UNHCR, Vulnerability Assessment Framework, JORDAN RESPONSE PLAN, Key findings – June 2015 file:///C:/Users/kattaa/Downloads/VAF-Presentations-12Keyfindings-JRPMethodology.pdf